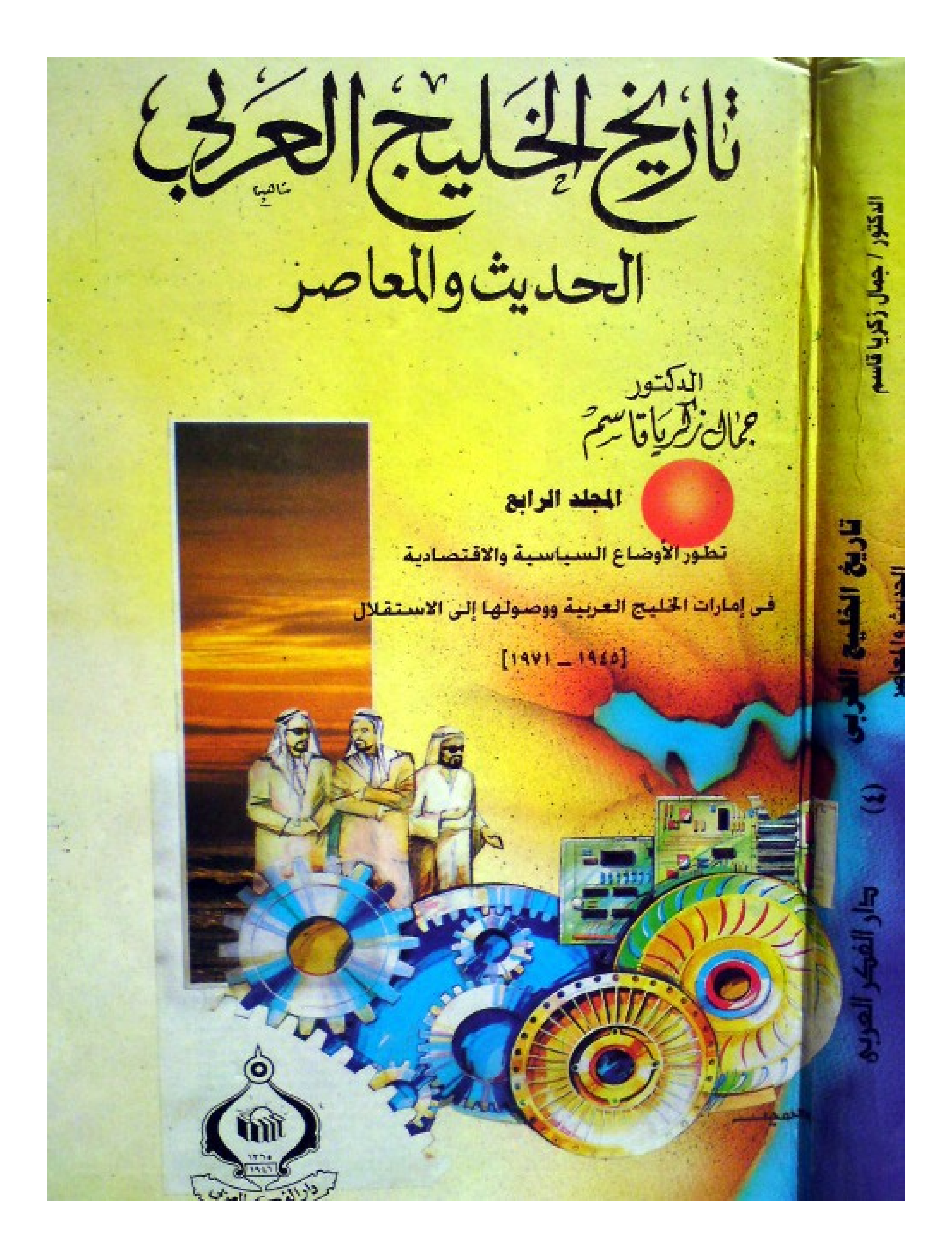


تاريخ الخليج العربي
الحديث والمعاصر
الدكتور
جمال زكريا قاسم
المجلد الرابع
تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية
فى إمارات الخليج العربية ووصولها إلى الاستقلال
[١٩٤٥ ـ ١٩٧١]
الدكتور / جمال زكريا قاسم
تاريخ الخليج العربي
الحديث والمعاصر
(٤)
دار الفكر العربي



تاريخ الخليج العربي
الحديث والمعاصر

المجلد الرابع

تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية

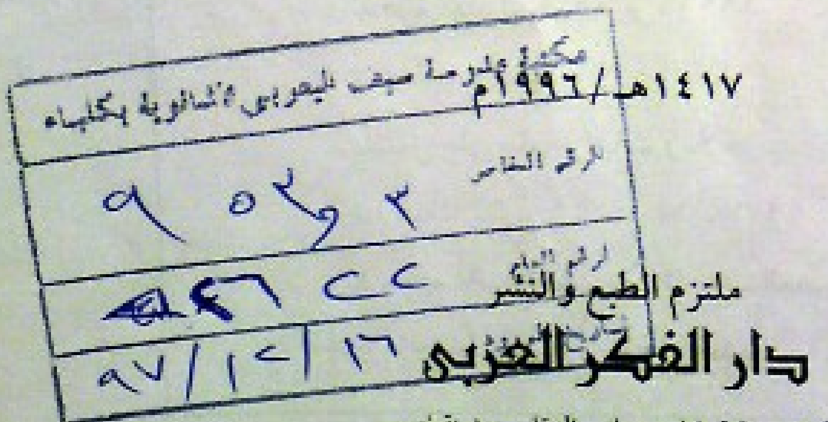
لإمارات الخليج العربية ووصولها إلى الاستقلال

١٩٤٥ ـ ١٩٧١

الدكتور

جمال زكريا قاسم

أستاذ التاريخ الحديث
كلية الآداب ـ جامعة عين شمس



١٤١٧هـ / ١٩٩٦م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

الإدارة : ٩٤ شارع عباس العقاد ـ مدينة نصر

ت : ٢٧٥٢٩٨٤ ـ ٢٧٥٢٧٩٤

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور

أحمد عزت عبد الكريم

رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سابقا

اعتاد الصديق الدكتور جمال زكريا قاسم - مؤلف هذا الكتاب - أن يقدم إلىَّ بين الحين والآخر ما يكتبه من مؤلفات لأقدم لكل منها ببضع كلمات، أُعرِّف فيها بالكتاب وصاحبه، وكان يلح فى ذلك، ولا أعرف إن كان ذلك منه بحكم الوفاء أو الاستبشار أو جرى مجرى العادة! ولكنى أعرف أنى -فى الواقع- لم أكن فى كل مرة بحاجة إلى الإلحاح منه، وأذكر أنى كنت أقوم بما يريده منى-وهو تقديم كتبه- عن نفس طيبة راضية، فأنا معجب بهذا اللون من الوفاء (العلمى) من التلميذ لأستاذه، حريص على تنميته، وليس أقدر على تنميته من أن يكون متبادلا بين الأستاذ وتلاميذه، وما أشد حاجتنا - هذه الأيام - إلى تمكين أواصر الوفاء بين الناس!

والصديق جمال زكريا قاسم مثال مشرق لهذه الخصلة الحميدة، لا أقصد مجرد وفاء التلميذ لأستاذه، ولكنى أقصد أيضا وفاءه للعلم وللبحث بأوسع معانى الوفاء، من حب وبذل وتضحية وانكباب، وما أشد إعجابى بهذا النفر من الباحثين الذين أمضوا أحلى سنوات عمرهم - وهى سنو الشباب - وأخذوا يتجاوزونها إلى سنوات الكهولة الناضجة، وهم فى محراب العلم عاكفون، لا يأخذون من أسباب الشباب إلا بقدر!.

وحين أقبل صاحبى يحمل إلىَّ تجارب كتابه هذا ويطلب إلىَّ - كعادته - كلمة التقديم، رحت أحاوره وأداوره، لاتهربا مما يطلب، ولكنها - فى الحقيقة - محاولة لإخفاء حقيقة شعورى بالإعجاب لهذا الوفاء الملح للأستاذية وللعلم، رحت أحاول إقناعه بأنه - بعد هذه الصحبة الطويلة لتاريخ الخليج العربى فى

العصر الحديث، وبعد هذه الكتب والبحوث الكثيرة التى أصدرها وغطى بها هذا التاريخ من مطلعه إلى أيامنا هذه - لم يعد بحاجة إلى من يقدمه أو يقدم ثمرة عمله إلى القارئين، ولكنى كنت أعلم أن هذا وغيره لن يصرفه عما يريد فقد ملك عليه الوفاء نفسه، وأنا رجل أعتز بالوفاء المتبادل وأحرص عليه. لهذا أقبلت على تسطير هذه الكلمة، بنفس طيبة راضية، كما فعلت فى المرات السابقة التى قدمت بها مؤلفات الدكتور جمال زكريا قاسم.

ولا أخفى على القارئ أنى رجعت إلى الكلمة التى قدمت بها لكتابه الأخير الذى أصدره الدكتور جمال فى العام الماضى عن تاريخ الخليج بين عامى ١٩١٤ و ١٩٤٥ فوجدتنى وقد رحت فى نهاية هذه الكلمة استحث الصديق المؤلف على المضى فى تتبع تاريخ هذه المنطقة العربية الهامة حتى أيامنا هذه أو قريبا منها. وكنت أعلم أن جمال ليس بحاجة إلى من يستحثه على المضى فى هذا الجهد العلمى الذى أفرغ له نفسه منذ صدر شبابه، وكنت أعلم أن جمال دائب العمل فى جمع مواد البحث ورصد الأحداث والتأمل فيها، تمهيدا للدرس والكتابة. ولهذا فمن الإنصاف للمؤلف أن تنوه بأن هذا الكتاب الضخم الذى يراه القارئ بين يديه، بعد عام ونصف تقريبا من صدور الكتاب الأخير، ليس إلا ثمرة جهد طويل ظل المؤلف دءوبا عليه، يجمع ويرصد ويتأمل. حتى إذا دعاه معهد البحوث والدراسات العربية إلى أن يحاضر طلاب التاريخ فيه فى بعض مسائل التاريخ المعاصر للخليج العربى، واتته الفرصة ليعكف على ما جمع ورصد ليجمع شتاتها وينسق بينها ويحاضر فى خطوطها واتجاهاتها العريضة، وكان المعهد موفقا حين منح الدكتور جمال قاسم الفرصة ليتخذ من محاضراته أساسا يقيم عليه هذا الكتاب الضخم الذى يسعدنى أن أقدم له بهذه الكلمة الموجزة. وسعادتى اليوم لا ترجع فقط إلى ما أشرت إليه من حرصى على الوفاء المتبادل، ولكنها ترجع كذلك إلى أن الفرصة قد واتتنى لأكتب هذه الكلمة عن «الخليج» فى عهده الجديد، وهو يشق طريقه إلى التحرر والحكم الوطنى المستقل والاتحاد والدخول فى خضم الحياة العربية الراهنة بحلوها ومرها.

وكم كان يشق على نفوسنا أن نكتب عن عصور ليس فيها إلا السيطرة الأجنبية والاستغلال والتحكم والمنافسة بين القوى الكبرى فى سبيل هذا كله، وها نحن نكتب اليوم وقد تبدلت الصورة، فارتفعت رايات الاستقلال وتحقق قدر من الاتحاد، وبهتت - وليتنا نستطيع أن نقول امحت - معالم الصورة القديمة. ولكن - مهما يكن من شيء - فقد استقام الطريق أمام شعوب الخليج ووضحت معالمه، ليمضوا عليه إلى حيث يأخذون مكانهم بين أبناء العروبة، فيزيدونها، ويزدادون بها قوة ومنعة.

حقق الله الآمال،

أحمد عزت عبد الكريم

منشية البكرى

١٩٧٤/٦/١٢م

تقديم المؤلف

الكتاب الذى بين يدى القارئ الآن ما هو إلا استكمال لدراسات سابقة وضعناها عن الخليج العربى، وقد حرصنا فيها على دراسة فترات زمنية بعينها من تاريخ الخليج العربى، بمعنى أننا كلما انتهينا من فترة انتقلنا إلى الفترة التالية لها.

غير أنى أعترف بأننى قد ترددت كثيرا حينما آن لى دراسة الفترة المعاصرة من تاريخ الخليج. ولعل مبعث هذا التردد قرب هذه الفترة وما قد يتعرض له الدارس من قصور وأحيانا من حساسيات.

والعقبة الثانية التى كان علىّ أن أواجهها هى ما يفرض عادة من حظر على تداول الوثائق لفترة زمنية قد تمتد إلى ما لا يقل عن ثلاثين عاما... ومع ذلك فأعتقد أن القارئ يتفق معى أنه لا معنى أن ننتظر ثلاثين عاما أو أكثر دون أن توضع دراسات تاريخية علمية لمنطقة أصبحت من الأهمية السياسية والاقتصادية بمكان فى المجالين العربى والعالمى، فضلا عن أن الوثائق لم يعد ما كان لها فى الماضى من (مهابة)؛ ولست أعنى بذلك التقليل من أهمية الوثيقة وإنما أقصد أن أشير هنا إلى أنه لم يعد لكثير من الوثائق سريتها فى الوقت الحاضر، ولعل ذلك يرجع إلى ما تفرضه الرقابة الشعبية والبرلمانية فى كثير من الدول من مبادئ ديمقراطية تدفع بحكوماتها إلى الإعلان عن سياستها ونشر وثائقها، هذا بالإضافة إلى ضغوط الرأى العام والصحافة فيها. وعلى المستوى الدولى فلا شك أن ظهور الأمم المتحدة وما يفرضه ميثاقها من عدم سرية المعاهدات والنص على ضرورة تسجيلها، كل تلك العوامل أصبحت تجرد الوثيقة من السرية التى كانت تتمتع بها من قبل.

وهكذا أتيح لنا أن نستفيد إلى حد كبير فى وضع هذا الكتاب من الوثائق الخاصة بالأمم المتحدة عن الكويت والبحرين ومسقط وعمان بسبب انغماس الأمم المتحدة فى كثير من المشكلات التى واجهتها كل منها، مثال ذلك الادعاءات العراقية فى الكويت، والإيرانية فى البحرين، وتصدع العلاقات بين سلطنة مسقط وإمامة عمان، وما سببته الثورات العمانية بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٥٩ من قيام الأمم المتحدة بالنظر فيما عرف بالقضية العمانية.

كذلك اهتممنا بالرجوع إلى الوثائق التى نشرتها الحكومة السعودية حول مشكلة البوريمى، ومنازعات الحدود بينها وبين مشيخات الساحل العمانى والتى قدمت إلى هيئة التحكيم الدولية، كما أفدنا أيضا من الوثائق المضادة التى قدمتها حكومة المملكة المتحدة إلى هيئة التحكيم ذاتها باعتبارها الممثلة لمصالح أبوظبى والموكلة من قبل سلطان مسقط فى هذه المنازعات.

وليس من شك فى أن الزيارة العلمية التى قمنا بها إلى إمارات الخليج العربى فى عام ١٩٦٩ قد أمدتنا بالكثير من الإحساسات الوجدانية، فمن المؤكد أن استنشاق جو المنطقة كان له أثر كبير فى كتابتنا وخاصة أن هذه الزيارة جاءت فى فترة حرجة للغاية كان يمر بها الخليج العربى، وهى الفترة التى أعقبت إعلان بريطانيا لسياستها الخاصة بالانسحاب، وما كان يصطرع فى المنطقة من تيارات سياسية واقتصادية على المستويات المحلية والعربية والعالمية. كذلك أفادتنا السنوات الثلاث التى قضيناها فى الكويت للتدريس فى جامعتها فى إتاحة الفرصة للاطلاع على كثير من النشرات والتقارير التى صدرت عن حكومات الخليج، وكذلك التقارير التى كان يصدرها مكتب التطوير البريطانى فى دبى، بالإضافة إلى الوثائق التى نشرت حول مباحثات اتحاد الإمارات العربية فى الخليج العربى. كما حرصنا على الرجوع إلى تقارير الجامعة العربية وعلاقتها بإمارات الخليج العربى.

ومن الأهمية أن أشير هنا إلى أن الدوريات العربية والأجنبية قد أمدت هذه الدراسة بمادة وفيرة، وإن كانت الضرورة العلمية قد تطلبت منا الوقوف وقفات متأنية بسبب تنوعها من ناحية، وبحكم ما تعبر عنه من اتجاهات أيديولوجية متباينة من ناحية أخرى، مما يستدعى بالضرورة إعمال الذهن وعدم الانسياق وراء ما تفرضه الصراعات الأيديولوجية عادة من مغالطات أو مهاترات.

وفى الفترة المتقدمة من الدراسة كان اعتمادنا على الوثائق البريطانية، وخاصة وثائق حكومة الهند التى كانت أكثر سخاءً فى التجاوز إلى حد ما عن الفترة الزمنية المفروضة على حظر تداول وثائقها من وزارة الخارجية البريطانية الأكثر تشدداً.

وإنى لأرجو أن يسد هذا الكتاب ثغرة فى المكتبة العربية، وأن يسلط أضواء على موضوعات يمكن أن ينفذ منها الباحثون إلى آفاق جديدة.

وإذا كان قد قدر لنا أن نعالج هذه الدراسة فى إطار وحدات سياسية منفصلة على نحو ما اتبعناه فى دراساتنا السابقة لتاريخ الخليج العربى - وهو أمر كان محتما نتيجة لأوضاع التجزئة والتفكك التى كانت تعيشها المنطقة - فلعل الدراسات القادمة عن تاريخ الخليج العربى التى سيتناولها مؤرخو المستقبل تأتى بصورة شاملة وفى معالجة كلية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المنطقة العزيزة من وطننا العربى، وهو أمر نرجوه وندعو إليه.

ولا يسعنى أولا وأخيرًا إلا أن أتوجه بخالص الوفاء إلى ذكرى أستاذى الكبير المرحوم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذى حبانى بتشجيعاته المستمرة وتوجيهاته السديدة. كذلك أقدم شكرى إلى معهد البحوث والدراسات العربية الذى كان قد تفضل بدعوتى لإلقاء سلسلة من المحاضرات عن قضايا الخليج العربى مما يتفق وموضوع هذا الكتاب.

والله ولى التوفيق،

مصر الجديدة

٩ يولية ١٩٩٦

جمال زكريا قاسم

مقدمة

تطور الأوضاع السياسية فى الخليج العربى

خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها

الوجود الأمريكى فى الخليج العربى - مظاهره العسكرية والاقتصادية - اتفاقية الظهران ١٩٥١ - مبدأ أيزنهاور ١٩٥٧ - تطور السياسة البريطانية فى الخليج - ازدياد أهمية الخليج الاقتصادية - التحديات التى واجهتها بريطانيا - تيار القومية العربية وانسيابه إلى الخليج - انسحاب بريطانيا وظهور دول الخليج المستقلة.

***

كان للحرب العالمية الثانية والسنوات التى أعقبتها أثر كبير فى تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية فى الخليج العربى. ولعل أول ما يستلفت نظرنا ما أبرزته الوثائق الألمانية التى كشفت فى محاكمات نورمبرج عن محاولة جرت فى خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية وعلى وجه التحديد فى نهاية عام ١٩٤٠ لتقسيم مناطق النفوذ بين دول المحور والاتحاد السوفيتى، حيث طالب السوفيت أن تمتد منطقة نفوذهم عبر إيران حتى الخليج العربى، وعلى الرغم من أنه لم يترتب على هذه المحاولة أى أثر إيجابى حيث إنها لم تتعد تبادل الرأى بين مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى وروبنتروب السفير الألمانى فى موسكو، إلا أنها تسجل مع ذلك بداية تطلع الاتحاد السوفيتى إلى موارد النفط وبالتالى



السيطرة على المناطق الواقعة جنوبا من باكو وباطوم فى اتجاه الخليج العربى[١].
ولم تلبث أن تكررت هذه المحاولة فى العام التالى حينما اشترط مولوتوف عند اجتماعه بهتلر فى مارس ١٩٤١ على أن تطلق يد موسكو فى العراق وإيران وأن تستولى على جزء من المناطق الشرقية للسعودية بهدف تأمين الإشراف السوفيتى على كل من الخليج العربى وخليج عدن[٢].

ومن المعروف أن التحالف العسكرى الألمانى الروسى لم يكن تحالفا مطمئنا منذ البداية إذ لم يلبث أن تعرض الاتحاد السوفيتى لهجوم ألمانى فى يونية عام ١٩٤١ مما دفع به إلى الاعتماد على دول الحلفاء. وبدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب أخذ الخليج العربى يكتسب أهمية استراتيجية بعيدة المدى إذ أصبح من أيسر سبل الاتصال بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية عبر إيران نظرا إلى أن الطريق البحرى القصير الذى يوصل بين الاتحاد السوفيتى وحلفائه فى الغرب فى بحر الشمال كان واقعا تحت سيطرة الغواصات الألمانية[٣].

وهكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها مرتبطة شيئا فشيئا فى الشئون العسكرية للخليج العربى، ووضح ذلك عندما تولى الجنرال الأمريكى كونوللى الإشراف على مصالح الحلفاء فى الخليج العربى فى أكتوبر ١٩٤٢[٤]. وحول ذلك الوقت أعلن الرئيس الأمريكى روزفلت - دون استشارة الكونجرس - بأن جيش الولايات المتحدة الأمريكية سيرفع عن كاهل بريطانيا مسئولية نقل المؤن والمعدات إلى الاتحاد السوفيتى التى بدأت تنهمر بالفعل على الاتحاد السوفيتى[٥].

ولما كان موقف الحكومة الإيرانية غير واضح خلال هذه المرحلة من الحرب فقد اشتركت إنجلترا مع الاتحاد السوفيتى فى حملة عسكرية لاحتلال إيران وإخضاع أراضيها لمتطلبات الحلفاء العسكرية، ومن أهم المشروعات التى وضعت

---

(١) Laquer, Walter, The Struggle for the Middle East p. 113 See also Churchil, The Second World War Vol. 11 p. 520.

(٢) بنوامیشان: عبدالعزیز ص ٢٧٦.

(٣) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٤٣.

(٤) بنوامیشان: مصدر سبق ذكره ص ٢٧٥.

(٥) قدرى قلعجى: الخليج العربى ص ص ٥٢٢ - ٥٢٣.

الخليج العربى

فى ذلك الوقت مشـروع إنشاء خط حديدى مزدوج من السـاحل الشرقى للخليج حتى الأراضى التابعة للاتحاد السـوفيتى عبر الهضبة الإيرانيـة استخدمت فى إنشائه الإمكانيات الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا يمكن القول بأن الحرب العالمية الثانية أوجدت وضعا جديدا فى منطقة الخليج العـربى بحيث لـم يعد لبـريطانيا الـدور المؤثر الوحيـد إذ بدأت الولايات المتحـدة الأمريكيـة تشاركهـا فى هذا الدور[1]. هذا بالإضـافـة إلى تطور الدور الاقتصـادى الذى أخذت الولايات المتحدة تلعـبه فى المنطقة. حقـيقة أن الولايات المتحدة كان لها ثقل اقتصادى كبير فى السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية نتيجة حصولها على امتـيازات النفط فى الإحساء ومشاركتها فى امتـياز البحرين فى عام ١٩٣٣، إلا أن الولايات المتحدة قصرت اهتمـاماتها بالمنطقة - قبل الحرب - على الاسـتثمارات البتـرولية التى قامت بهـا شركة استـاندارد أويل أوف كاليفـورنيا أو غيرها من الشركات الأمريكية، حـتى أن الولايات المتحدة كانت لا تجد حرجا فى الاعتراف بـالموقف المسيطر والمتفوق لبـريطانيا فى المنطقة والذى تحـصلت عليه منذ نهاية القرن الثامن عشر[2]؛ وحتى حـينما دخلت الولايات المتحدة الأمـريكية فى معاملات سيـاسية مع عبد العزيز بن سعود - مؤسس المملـكة العربية السعودية - كانت تفـضل أن تتم هذه المعاملات عن طريق السـفارة البريطانيـة فى جدة إذ إن الولايات المتحدة لم تنشئ تمثيـلا دبلوماسيا خاصا بها مع المملكة العـربية السعودية حتى عام ١٩٤١، هذا على الرغم من أن عبد العزيز بن سعود أخذ يتمتع بعلاقات خارجية على أثر توقيع اتفاقيـة جدة بينه وبين الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٢٧، ثم ما تبع ذلك من إعلان قيام المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٣٢.

وقد أدت ظـروف الحرب العـالمية الثـانية إلى تأثيـر اقتـصادى سـيىء على الإمارات العـربية المنتجـة للنفط بسبب توقف إنتـاجها، وعـانى ابن سعود بصـفة خاصة من أزمات اقتصادية عنيفة على أثر انقطاع مواسم الحج وتوقف أعمال شركة النفط العربيـة الأمريكية، ولم تجـد المساعدات البـريطانية المحدودة أو المدفـوعات

---

(١) صلاح العقاد: معالم التغيير فى دول الخليج العربى ص ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط يمكن الرجوع إلى جون بادو: الموقف الأمريكى تجاه العالم العربى ص ٦ وما بعدها.

السابقة لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا والتى كانت متوقفة على وضع الشركة المالى والتجارى - الذى أخذ بدوره يعانى من تأزم مالى شديد - فى علاج الوضع الاقتصادى المتدهور الذى كانت تعانى منه السعودية.

ونتيجة لذلك أخذ ابن سعود يلقى بثقله السياسى ونفوذه الأدبى فى العالم العربى تجاه الثقة ببريطانيا رغم احتفاظه من الناحية الرسمية بوضعه المحايد فى الحرب. وفى عام ١٩٤١ أعربت شركة ستاندارد للحكومة الأمريكية عن قلقها خوفا من تغلب النفوذ البريطانى وما قد يؤدى إليه ذلك من إضرار بليغ بمصالحها المستقبلة فى المنطقة إذ إن استمرار احتياج ابن سعود للمساعدات البريطانية قد يؤدى إلى تحويل بلاده إلى وضع المحمية البريطانية وما يمكن أن يترتب على ذلك من وضع امتيازات النفط الأمريكية تحت السيطرة البريطانية المباشرة[١]. وحول ذلك الوقت لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تجد وسيلة لمد قانون الإعارة والتأجير Lend-Lease أو أى نوع آخر من المساعدات المالية إلى السعودية لمنعها من الوقوع تحت السيطرة البريطانية، وكل مافعلته هو أنها طلبت من الحكومة البريطانية أن تخصص نسبة من حصيلتها المالية من قانون الإعارة والتأجير التى كانت تتسلمها من الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة متطلبات السعودية. وترتب على ذلك ارتفاع موارد ابن سعود من المساعدات التى كانت تصله من بريطانيا من ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى فى عام ١٩٤١ إلى مليون جنيه فى العام التالى ثم إلى ثلاثة ملايين فى العام الذى يليه. وحتى يمكن لبريطانيا الاستفادة من هذه المساعدات وضعت خطة من شأنها إقامة بنك مركزى فى السعودية تمهيدا لجعلها منطقة من مناطق الإسترلينى وبطبيعة الحال خشى الأمريكيون من أن يستغل الإنجليز الأموال الأمريكية لتأكيد نفوذهم فى السعودية وما قد يؤدى إليه ذلك من إضرار بالمصالح الأمريكية فى المنطقة[٢]. ولذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٣ موضوع الدفاع عن السعودية باعتباره مسألة حيوية[٣]. ووافق الكونجرس الأمريكى

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥ ص ٤٤.

(٢) Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th Century PP. 130 - 132.

(٣) هارفى أوكونور : الأزمة العالمية فى النفط ص ٣٩٩.

على أن يمتد قانون الإعارة والتأجير مباشرة من الخزانة الأمريكية إلى السعودية دون وساطة بريطانيا، ولا شك أن هذا القرار الذى اتخذته الحكومة الأمريكية إنما يحدد بداية النفوذ الأمريكى بشكله السافر على الخليج العربى(١).

وفى خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية استأنفت شركات النفط الأمريكية أعمالها وهو أمر أنعش السعودية كثيرا فى الوقت الذى استمر فيه توقف عمليات الإنتاج فى كل من الكويت والبحرين، وإذا ما قورن الإنتاج المركز في حقول النفط فى المقاطعات الشرقية من السعودية بالتوقف التام فى إنتاج النفط فى إمارات الخليج العربى يمكن أن تتضح لنا أسباب الاستياء الذى بدأ يظهر فى هذه الإمارات حتى لقد كان هناك ما يرجح أن الأمريكيين كانوا يتعمدون إثارة هذا الاستياء بهدف إضعاف النفوذ الإنجليزى والتمهيد للنفوذ الأمريكى أو على الأقل الوصول إلى مشاركة أفضل مع بريطانيا فى شركات نفط الكويت والبحرين أو غيرها من الشركات(٢).

وعند نهاية الحرب فى أوروبا أخذ الحلفاء يعدون العدة لنقل قواتهم إلى الشرق الأقصى لمتابعة الحرب التى كانت لا تزال دائرة مع اليابان، واحتاجوا بصدد ذلك إلى قاعدة جوية كبيرة فى منتصف الطريق، ووقع اختيار العسكريين الأمريكيين على الظهران الواقعة على مقربة من آبار النفط فى السعودية، ونصت الاتفاقية المبدئية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية على إنشاء قاعدة جوية وأن تكون على مسافة خمسة أميال من المبنى الرئيسى لشركة أرامكو، وأن تكون قادرة على إيواء أكبر أنواع الطائرات حجما. والجدير بالذكر أن إنشاء هذه القاعدة الجوية الأمريكية صادف اعتراضا شديدا من جانب بريطانيا، وعلى أى حال فما كاد يبدأ العمل فى إنشاء هذه القاعدة الجوية الكبيرة حتى انتهت حرب اليابان فجأة ولذلك لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بتطويرها وإن كانت قد حرصت فى نفس الوقت على تجديد إيجارها من السعودية كل ستة أشهر، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية صادفت عدم تجاوب من السعودية وخاصة بعد عام

(١) Marlowe, op. cit., P. 132.

(٢) جمال زكريا قاسم : مصدر سبق ذكره ص ٤٥.

١٩٤٨؛ ولعل ذلك كان نتيجة للحرب الفلسطينية في عام ١٩٤٨[١]. ولكن على أثر احتدام الحرب الباردة بين المعسكرين الأمريكي والسوفيتي ووقوع الصراع المسلح في كوريا صارت الحاجة ملحة إلى القاعدة، ولعل ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة الاهتمام بها عاملان رئيسيان :

أولهما : ما أعلنه الرئيس الأمريكي ترومان أمام الكونجرس في مارس ١٩٤٧ من أن بريطانيا لم تعد في وضع يمكنها من تحمل النفقات العسكرية في الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة أخذت على عاتقها أن تقوم بالمسئوليات التي كانت لبريطانيا في شرقي البحر المتوسط.

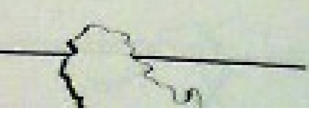
وثانيهما : ما عرضه العسكريون السوفيت في المؤتمر الذي عقدته هيئة أركان حرب السوفيتية العليا في نوفمبر ١٩٤٨، وحضره أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي، من خطة شاملة لعمليات عسكرية تتضمن شن هجوم صاعق على الخليج العربي، وبذلك ازداد الأمريكيون اقتناعا بأهمية المنطقة وأدركوا أن الخليج لم يعد مجالا للنفط فحسب بل أصبح يشكل القاعدة الكبرى التي يمكن أن ينطلق منها هجوم جوي ضد منابع النفط السوفيتي في باكو وباطوم[٢].

وبناء على هذه الظروف عقد اتفاق رسمي متكامل بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في ١٨ يونية ١٩٥١[٣]. وينص الاتفاق على تنظيم استخدام القاعدة مقابل معونة أمريكية خصصت لتسليح الجيش السعودي وتدريبه ومتضمنا الامتيازات التي يتمتع بها الجنود الأمريكيون المرابطون داخل القاعدة، ويحدد الاتفاق مدة الإيجار خمس سنوات قابلة للتجديد. وربما يعزى نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في توقيع هذه الاتفاقية - كما يرى هيروتيز - إلى اتفاقية مناصفة الأرباح بين أرامكو والسعودية والتي وقعت في ديسمبر ١٩٥٠ أي قبل عقد اتفاقية الظهران بعدة أشهر، وما ترتب عليها من تدفق الأموال على السعودية بصورة لم تعرفها من قبل، وبالتالي فإن مبدأ مناصفة الأرباح كان ثمنه نجاح الأمريكيين في

(١) Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East vol. 2 pp. 323 - 324.

(٢) بتواميشان : عبدالعزيز ص ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٣) Hurewitz, op. cit. vol. II Doc. No. 96 pp. 323 - 324 See Air base agreement between Saudi Arabia & the United States 18th June, 1951.



السيطرة على قاعدة الظهران، غير أننا نعتقد أن مبدأ المناصفة كان فى طريقه لكى يكون مبدأ عاما لدى الدول المنتجة للنفط فى الشرق الأوسط، بل إن فنزويلا سبقت هذه الدول فى الوصول إلى ذلك المبدأ.

ومما يذكر أن اتفاقية الظهران جددت فى عام ١٩٥٧ لقاء مبلغ كبير من المال وكان ذلك فى خلال زيارة الملك سعود للولايات المتحدة الأمريكية فى أعقاب إعلان مبدأ أيزنهاور الخاص بنظرية الفراغ وقبول السعودية لذلك المبدأ حيث امتد أجل الاتفاقية إلى خمس سنوات أخرى،أى إلى عام ١٩٦٢[١]، وأصبح من المسلم به أن تستخدم قاعدة الظهران الأمريكية كما تستخدم القواعد البريطانية فى عدن والبحرين وغيرها من قواعد الشرق الأوسط لمواجهة أى قلب فى النظام قد تتعرض له إحدى دول أو إمارات الخليج العربى[٢].

ويعتبر مبدأ أيزنهاور فى عام ١٩٥٧ نقطة تحول هامة فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بعدما أسفر فشل العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ عن تدهور مركز بريطانيا فى الشرق الأوسط وبالتالى عدم مقدرتها على القيام بالدور الذى كانت تقوم به، وتحملت الولايات المتحدة على عاتقها بشكل سافر مواجهة السوفيت والدفاع عن الشرق الأوسط ضد ما عبرت عنه بخطر الشيوعية الدولية. على أنه عند نهاية السنوات الخمس لعقد اتفاقية تمديد اتفاقية الظهران فى عام ١٩٦٢ كانت المفاهيم الإستراتيجية قد تغيرت إذ لم تعد الدول الكبرى تعتمد على القواعد العسكرية التقليدية، وخاصة إذا كانت هذه القواعد محل انتقاد من الرأى العام المحلى؛ ومن ثم آثرت الولايات المتحدة تصفية قاعدة الظهران حول نهاية ذلك العام[٣].

وهكذا يمكن أن نقرر أن الحرب العالمية الثانية والسنوات التى أعقبتها تسجل نهاية لعهد قديم وبداية لعهد جديد فى تاريخ الخليج العربى. ولعل من أبرز سمات المرحلة الجديدة هى ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كعامل مؤثر فى المنطقة إذ استطاعت تحت غطاء الحرب أن تؤكد نفوذها فى السعودية، وتحت

(١) Campbell, John, Defense of the Middle East - Problems of American Policy p. 283.

(٢) Woodhouse, C. M., Britain and the Middle East p. 37.

(٣) صلاح العقاد: معالم التغيير فى دول الخليج العربى ص ١٤٣.

غطاء مواجهة الاتحاد السوفيتى أن تتغلغل فى إيران ومنطقة الخليج اقتصاديا وإستراتيجيا، وعلى الجانب الآخر يقف الاتحاد السوفيتى معارضا لكل من بريطانيا والولايات المتحدة مستهدفا الوصول إلى مياه الخليج الدافئة وموارد النفط الغنية[1].

وعلى الرغم من المنافسات التى تعرضت لها بريطانيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على وجه خاص فإن بريطانيا لم تتنازل عن سيطرتها تماما، ومع أن استقلال الهند وباكستان فى عام ١٩٤٧ قضى على أهمية الخليج الكلاسيكية بالنسبة لبريطانيا باعتباره خط دفاع أماميا بالنسبة لإمبراطوريتها السابقة فى الهند[2]، إلا أن الخليج العربى لم يلبث أن أصبح يحتل مكانة اقتصادية بعيدة المدى لبريطانيا ولدول غرب أوروبا بصفة عامة، وقد اكتسب الخليج هذه المكانة الاقتصادية والإستراتيجية الجديدة باكتشاف النفط وتصديره على نطاق واسع فى الخمسينيات[3]، وأصبح الهدف الرئيسى للوجود الاستعمارى فى الخليج تأمين استغلال الثروة البترولية لصالح الشركات الغربية، ومن المعروف أن الخليج يشكل ٧٥٪ من استهلاك أوروبا من النفط، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد جزءا كبيرا من احتياجاتها من النفط كى تحافظ على معدل الاحتياطى الخاص بها داخل أراضيها[4]، كما أنه أقل سعرا من أى نفط يمكن أن يستورد من أية جهة أخرى، والأهم من ذلك أن الأموال التى تدفع لشراء نفط الخليج تعاد إلى الدول الغربية فى صورة بيع بضائعها أو توضع كرصيد لها فى منطقة الإسترلينى، وهذا يعنى أن استهلاك النفط وشراءه من قبل الغرب لا يؤثر على ميزان مدفوعاتها[5].

وبالإضافة إلى تحول دور بريطانيا فى الخليج من حماية الهند إلى حماية موارد النفط التى تعتمد عليها بريطانيا وحلفاؤها من دول الأطلنطى - وخاصة فى

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩١٥ ص ص ٤٥ - ٤٦.

(٢) Marlowe, op. cit., pp. 139 - 140.

(٣) Laquer, op. cit., p. 112.

(٤) الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت: ماذا يجرى فى خليجنا العربى ص ص ٦ - ٧.

(٥) Center of Strategic & International Studies, The Gulf, Implications of British Withdrawal p. 9.

العقدين التاليين من نهاية الحرب العالمية الثانية - فإن الخليج العربى استمر يحتل أهميته الإستراتيجية باعتباره طريقا للمواصلات العالمية بين الشرق الأوسط ودول شرق إفريقيا وآسيا وأستراليا(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد استتبع اكتشاف النفط انعكاسات بعيدة المدى، وخاصة بالنسبة للإمارات التى كانت أسبق إلى كشف واستغلال موارد النفط كالبحرين والكويت مما كان له تأثير على التطورات الإدارية والسياسية، بعكس الإمارات الأخرى التى اكتشف فيها النفط مؤخرا والتى استمرت فيها الحياة بدائية والعلاقات القبلية هى السائدة، كما لم يستطع تيار القومية العربية أن ينساب إلى هذه الإمارات كما انساب فى البحرين والكويت بسبب سياسة العزلة التى فرضتها بريطانيا على هذه الإمارات الأقل تطورا والتى كانت أكثر خضوعا للسيطرة البريطانية المباشرة(٢).

ولعل ما يوضح الاهتمام الجديد الذى أخذت توليه السياسة البريطانية للخليج العربى ماحدث خلال الحرب العالمية الثانية حينما قررت الحكومة البريطانية نقل المقيمية التابعة لها من بوشهر على الساحل الشرقى للخليج، إلى البحرين مما ينهض دليلا على تحول الأهمية إلى الساحل العربى للخليج،ولكن بسبب ظروف الحرب تأخر نقل المقيمية البريطانية حتى عام ١٩٤٦، وبالتالى وضعت النهاية للمقيمية البريطانية فى بوشهر التى أدارت شئون الخليج العربى فى خلال ما يقرب من مائة وخمسين عاما، حيث سلمت الدار التى كانت تشغلها للسلطات الإيرانية، واكتفت بريطانيا بإبقاء نيابة قنصلية لم تلبث أن اختفت بعد عدة سنوات حينما أرغمت السلطات الإيرانية الإنجليز على إيقاف جميع نشاطاتهم السياسية والقنصلية عقب حركة الدكتور مصدق فى عام ١٩٥١(٣).

ولم يكد يمضى عام واحد على نقل المقيمية البريطانية إلى البحرين حتى صدر قانون استقلال الهند والباكستان وقرر الإنجليز سحب قواتهم العسكرية من الهند وأصبحت المقيمية البريطانية فى البحرين تدار مباشرة من قبل وزارة الخارجية بلندن ابتداءً من إبريل ١٩٤٧ بعد أن فقدت حكومة الهند صلاحيتها التى كانت

---

(١) Ibid., See Comment by Huerwitz p. 18.

(٢) Campbel, op. cit., p. 283.

(٣) Gillian King, Imperial Outpost-Aden, See British Interests & Treaty Obligations p.24.

تتمتع بهـا، بل إن حكومة الهند لم تلبث أن ألغيت[١]، حيث حلت محلها وزارة أخذت اسما جديدا وهى وزارة العلاقات الخارجية لدول الكومنولث[٢]. وعلى أى حال فـقد انتقل الإشراف على شـئون الخليج من وزارة الهند إلى وزارة الخارجـية البريطانية التى ورثت علاقة وزارة الهند بالمنطقة وبوجه خاص المعاهدات التى سبق أن عـقدتـها حكومـة الهند مع إمـارات الخليج العـربى، وبالتـالى أصـبح لوزارة الخارجية البريطانية صلاحيات إلغـاء هذه المعاهدات أو استبدالها بمعاهدات أخرى. حدث ذلك بالنسبة للكويت فى عام ١٩٦١ وكذلك بالنسبة للبحرين وقطر ولدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١. أما سلطنة مسقط وعمان فقد اختلف وضعها بالنسبة لإمارات الخليج الأخرى التى كانت نتيجة لظروفها الدولية أكثر تبعية لوزارة الخارجـية البـريطانية. وعلـى الرغم من أن حكومة الهند فى نهـاية القرن التـاسع عشر، وخـاصة فى عهود حكامها العـظام من أمثال كيرزون وغيـره، قد حرصت على أن تربط السـلطنة بمعاهدات حـماية تأكيدا لسيطرة حكـومة الهند على إمارات الخليج العربى، فقد اسـتمرت وزارة الخارجية على الرغم من ذلك مهـتمة بأوضاع السـلطنة إلى درجة أن الوكيل السياسى فى مسقط كان يخضع لتبعية مزدوجة أى أنه كان يتبع وزارتى الخارجية والهند معا[٣].

وهكذا يحدد عام ١٩٤٧ تبعية المقيم البريطانى فى الخليج إلى وزارة الخارجية البريطانية، وطبقـا لتنظيم وزارة الخارجية منح المقيم البريطانى درجـة سفير وظلت المقيمية البـريطانية قائمة فى البحرين حتى انسـحاب بريطانيا من الخليج العربى فى نهاية عام ١٩٧١ حيث تبادلت الحكومة البريطانية التمثيل السياسى مع دول الخليج العربية على مستوى السـفارات.

---

(١) Hay, Rupert, The Persian Gulf States p. 18.

(٢) جمال زكريا قاسم: مختارات من وثائق الكويت والخليج العربى، انظر المقدمة.

(٣) حتى عام ١٨٥٨ كانت شركة الهند الشرقية البريطانية هى التى تشرف على شئون الخليج، وذلك منذ بداية علاقتهـا السياسية به فى عام ١٧٩٨، وعلى أثر ثورة الهند فى عام ١٨٥٧ وضع تنظيم إدارى جـديد بمقتضاه أصبحت حكومة بومباى هى المهيمنة على شئون الخليج، واستمر الوضع على ذلك حتى حملت عنها حكومة الهند هذه المسئولية منذ عـام ١٨٧٣ حتى عام ١٩٤٧ ثم أصبحت شئون الخليج تدار من قـبل وزارة الخارجية البريطانية.

Europa Publications, Middle East & North Africa 1986 - 1996 See The Persian Gulf States, Bahrein, Qatr And Trucial Coast p. 555.

ولمزيد من التفاصيل حول الـدوائر البريطانية المعنية بشئون الخليج انظر جمال زكـريا قاسم - مختارات من وثائق الكويت والخليج العربى، المقدمة.

أما فى الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٧١ فقد استمر نظام المقيمية قائما كما كان عليه الحال من قبل فى الإبقاء على الوكالات السياسية بالنسبة لإمارات الخليج المشمولة بالحماية البريطانية، ومن ذلك الكويت حتى معاهدة الاستقلال فى عام ١٩٦١، والبحرين وقطر والإمارات العربية حتى عام ١٩٧١.

أما بالنسبة لمشيخات الساحل العمانى فلم تنشئ وكالة بريطانية فى هذه المشيخات وإنما اكتفى بتحويل الوكيل الوطنى Native Agent إلى ضابط سياسى. وكان ذلك فى خلال الحرب العالمية الثانية ثم ارتفع مركزه إلى رتبة وكيل سياسى فى عام ١٩٥٣، وكان مركز إقامته فى الشارقة ثم تحولت إقامته منذ عام ١٩٥٤ إلى دبى حيث أنشئت هناك وكالة بريطانية، وكان استبدال الوكيل الوطنى بضابط سياسى ثم بوكيل سياسى له اعتبارات خاصة بعد أن ازدادت أهمية مشيخات الساحل العمانى، وبعد أن انتشرت المطارات والقواعد العسكرية البريطانية، ومن ناحية أخرى فقد ثبت للسلطات البريطانية أن الوكلاء الوطنيين كانوا عادة ما يتورطون فى صراعات محلية؛ وبالتالى لم تكن التقارير التى يبعثون بها إلى المقيمية البريطانية تبعث على ثقة السلطات البريطانية بهم.

أما عن العلاقات البريطانية بسلطنة مسقط وعمان فقد استمرت تتبع وزارة الخارجية التى يمثلها هناك وكيل سياسى وقنصل عام، وهو يتبع إداريا المقيم السياسى البريطانى فى الخليج وسياسيا وزارة الخارجية البريطانية[١].

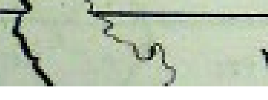
وطبقا لما يذكره المقيم البريطانى السير روبرت هاى Hay فى الكتاب الذى أصدره عن إمارات الخليج العربى عقب مغادرته منصب المقيمية البريطانية فى البحرين فى عام ١٩٥٣، فإن حكام الخليج كانوا يتمتعون باستقلالهم الداخلى التام حيث تكتفى الحكومة البريطانية بممارسة العلاقات الخارجية بالإضافة إلى الشئون المتعلقة بالطيران المدنى والبريد والبرق[٢].

ولكن ينبغى أن نؤكد هنا أن هذا الاستقلال الداخلى كان من الناحية النظرية أو الشكلية البحتة، فالتعليمات البريطانية كانت تجد دائما طريقها إلى الحكام حتى ما يمس منها شئون إدارتهم الداخلية، وإن كانت هذه التعليمات لا تحمل طابعا

---

(١) جيران لاندن : عمان منذ عام ١٨٥٦ ص ١٧٧.

(٢) Hay, The Persian Gulf States p. 19.



رسميا إذ كانت تقدم عادة فى شكل (نصيحة) وفى اجتماعات ودية غير رسمية بهدف تنظيم الإدارة الداخلية وضبط الميزانية[1]، هذا بالإضافة إلى أن الوكلاء البريطانيين كانوا يمارسون سيادة قضائية على الأجانب والرعايا البريطانيين فى المشيخات المهادنة، وإن كانت هذه السيادة القضائية فى الإمارات الأكثر تطورا تمارس فقط على الأجانب من غير الرعايا المسلمين فى الدول الخارجة عن نطاق الكومنولث البريطانى، أما بالنسبة لسلطنة مسقط وعمان فكانت السيادة القضائية تمارس فقط على الرعايا البريطانيين مع سيادة قضائية محدودة على بعض رعايا الكومنولث وذلك فى الحالات التى تشمل رعايا غير تابعين للسلطنة[2].

وقد نظمت هذه السيادة القضائية بمقتضى أوامر فى المجلس Orders in Council صدرت لكل إمارة من إمارات الخليج، ومن ناحية أخرى حرصت السلطات البريطانية على التدخل بطريقة غير مباشرة فى الشئون الداخلية للإمارات وذلك عن طريق إمداد الحكام بمستشارين وموظفين بريطانيين، ففى البحرين كان يوجد مستشار بريطانى هو شارلس بلجراف Belgrave الذى ظل يشغل منصب المستشارية فى البحرين من عام ١٩٢٣ حتى أبعد عن منصبه فى عام ١٩٥٧ نتيجة الانتفاضة الوطنية التى حدثت فى البحرين فى عام ١٩٥٦[3]، ومع ذلك فعلى الرغم من أنه أبعد عن منصبه إلا أنه قد استعيض عنه بسكرتير بريطانى، وإن كانت بريطانيا قد حرصت على ألا تتدخل فى تعيينه أو إقالته باعتباره موظفا تابعا لحكومة البحرين من الناحية النظرية، ولكن يلاحظ أنه على الرغم من أنه كان يقدم تقاريره مباشرة إلى الحاكم إلا أنه كان يعمل بمثابة ضابط اتصال بين حكومة البحرين وبين الوكيل البريطانى فيها؛ وخاصة فيما يتعلق بتنظيم الإدارة الحكومية أو رصد الموازنة السنوية التى تقوم بها سكرتارية حكومة البحرين.

أما بالنسبة لإمارة قطر فلم تكن فيها إدارة بمعنى الكلمة قبل عام ١٩٤٩ ولكن منذ ذلك الوقت بدأ يظهر تطور سريع فى الإدارة الحكومية وتمت الاستعانة بمستشار اقتصادى بريطانى[4].

---

(١) Ibid.

(٢) Hay, op. cit., p. 119 ff.

(٣) أحمد محمود صبحى : البحرين ودعوى إيران ص ١٧.

(٤) Al Bahrna (Hussain), The Legal Status of the Arabian Gulf States pp. 7 - 12.

وفى المشيخات المهـادنة كانت تنظيماتها الداخلية تبدو كـأنها صادرة من قبل الحكام أنفسهم وخاصة بعد أن عـمدت بريطانيا منذ عام ١٩٥٢ إلى تكوين مجلس من حكام المشـيخات المهـادنة بهدف حث الحكام على اتـباع سيـاسة مـوحدة فى الشئون الداخلية بما فى ذلك توحيد العملة وجوازات السفر وقمع تجارة الرقيق، إذ إن المنافسات التقليدية بين الحكام كانت تقف عـائقا دون إصدار قوانين جنسية لعدم تحديد تبعية القبائل، وبذلك كان كل حاكم يصدر لرعاياه جوازات سفر خاصة به. وعلى الرغم من أن السياسة البريطانية كـانت حريصة على ألا يبدو منها ما يوحى بالتدخل إلا أن التنظيمات الإدارية بالنسبة للمشيخات المهادنة كانت تفرض صراحة من قبل الموظفين البريطانيين، وحتى فى المنازعات بين الحكام كـان كثيرا ما يحدث تدخل من قبل السلطات البـريطانية وإن كانت قد حـرصت على أن تلبس تدخلها هذا ثوبا من الوساطة أو المسـاعى الحميـدة، كما حدث فى تدخلهـا فى المنازعات التى قامت بين أبوظبى ودبى والتى بدأت فى عام ١٩٤٥ وانتهت فى عام ١٩٤٨؛ بل إنها اسـتطاعت منذ عام ١٩٥٢ أن تنتـزع من شيوخ السـاحل المهادن تعـهدات تحتوى على مـوافقتهم على أحقـية الحكومة البريطانية فى تسـوية منازعات الحدود فيما بينهم أو فيما ينشب بينهم وبين دول أخرى متاخمة لهم[١]. ولعل من أبرز ما حقـقتـه بريطانيا فى ذلك العـام ضم كلبا إلى الشـارقة[٢]، والاعتراف باسـتقلال الفجيرة كإمارة جديدة من إمارات السـاحل العمانى[٣].

كذلك ساعدت بـريطانيا على إنشاء قوة عـسكرية لحفظ الأمن فـى المشيخات عرفت باسم ليفى عمان Oman Levies يقودها ضباط بريطانيون أو أردنيون تابعون للإدارة العسكرية البريطانية، وأنيط بهذه القوة حماية المشيخات المهادنة وقمع تجارة الرقيق، وكان مركـزها مدينة الشارقة، وهى نفس القوة التى تحولت فـيما بعد إلى كشافة سـاحل عمان ثم اعتبرت منذ عام ١٩٦٨ نـواة للجيش الاتحادى ثم صارت القوة الرئيسيـة لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد قيـامها فى عام ١٩٧١. كذلك

---

(١) Middle East & N. A., Trucial States p. 564.

(٢) كانت الشارقـة منذ عام ١٨٦٦ مقسـمة إلى أربع مقاطعـات هى: الشارقة - رأس الخيمـة - كلبا - دبا، وذلك بسبب المنازعات الأسرية من ناحية فضلا عن سياسة التجزئة البريطانية من ناحية أخرى.
The Middle East & North Africa 1960 - 1969 See Trucial States p. 564.

(٣) Hawley, Donald, Trucial States p. 266.

منح الوكيل البريطاني في المشيخات المهادنة صلاحيات قضائية لجميع الأجانب مسلمين أو غير مسلمين، كما اكتسبت منطقة الساحل العماني أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة لبريطانيا بإنشاء قاعدة برية وجوية في إمارة الشارقة ارتكزت عليها القوة البريطانية إلى جانب القاعدة البحرية التي أنشئت في البحرين وخاصة بعد تصفية القواعد العسكرية البريطانية في عدن على أثر قيام دولة اليمن الجنوبية الشعبية في عام ١٩٦٧[١].

وعلى الرغم من أن سلطنة مسقط وعمان كان لها وضع خاص بحكم علاقاتها الدولية إلا أن التدخل البريطاني في شئونها بدا واضحا في استعانة حكام السلطنة بمستشارين إنجليز من أمثال برترام توماس حتى عام ١٩٢٨ وخليفته هدجوك وغيرهم كثيرون[٢].

وهكذا نجد أنه على الرغم من أن الفلسفة الاستعمارية كانت تحاول أن تظهر دائما في أنها تقوم فقط بممارسة الشئون الدفاعية والعلاقات الخارجية بحكم ما تخوله لها المعاهدات، إلا أن ذلك لم يمنع من انغماس السلطات البريطانية في الشئون الداخلية للحكام،فضلا عن تدخلها في المنازعات الخاصة بالحدود بين الإمارات بعضها بالبعض الآخر أو بينها وبين السعودية،كما حدث بالنسبة لمشكلة البوريمي في عام ١٩٥٥ بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية، أو في خلال المنازعات التي قامت بين سلطنة مسقط وإمامة عمان بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٩[٣].

أما عن الكويت وهي أكثر الإمارات تطورا في الخليج، فلا نكاد نلمح مظهر التدخل البريطاني في شئونها الداخلية، وخاصة في الفترة موضوع الدراسة، ولعل ذلك يرجع إلى الجفاء الذي طرأ على العلاقات الكويتية البريطانية على عهد الشيخ أحمد الجابر ١٩٢١ - ١٩٥٠ حينما اتضح له بأن الإنجليز أصبحوا غير قادرين

---

(١) Hay, op. cit., pp. 115 - 116.

(٢) جمال زكريا قاسم، مرجع سبق ذكره ص ٣٦٠.

(٣) Gillian King, Imperial Outpost - Aden,British Interests and Treaty Obligations pp.21 - 24 See also Kelly, J.B., The Legal & Historical Basis of the British Posistion in the Persian Gulf, St. Anthony's Papers No. 4 p. 119 ff.

على حماية مصالحه ضد جارتيه القويتين، السعودية والعراق[١]. وعلى ذلك أصبحت العلاقات البريطانية الكويتية فى خلال عهده الطويل أقل ودا عما كانت عليه أيام الشيخ مبارك بن الصباح ١٨٩٦ - ١٩١٥ الذى وضع أسس العلاقات البريطانية الكويتية.

ولكن حينما بدأت الكويت تصدر النفط بكميات كبيرة فى عهد الشيخ عبدالله السالم ١٩٥٠ - ١٩٦٥ تركز اهتمام بريطانيا على حماية الكويت من جيرانها، وبذلك أصبحت الحكومة البريطانية أشد تمسكا عما كانت عليه من قبل فى عدم التضحية بمصالح الكويت للسعودية أو العراق، لأن الكويت إن لم تكن قد غدت اللؤلؤة اللامعة فى التاج البريطانى إلا أنها أصبحت قلعة رئيسية لمنطقة الإسترلينى فى الشرق الأوسط نتيجة تدفق النقد الأجنبى المكتسب من شركات النفط الذى تستفيد بريطانيا بجزء كبير منه[٢].

لقد أكد السير « روبرت هاى » أنه غادر المقيمية البريطانية فى البحرين فى عام ١٩٥٣ ولا يزال الإنجليز يمارسون سطوتهم والحكام يحكمون وفقا لأنظمتهم، ولكن التطورات السريعة لم تلبث أن اجتاحت المنطقة؛ فالتعليم أصبح يسير بخطى حثيثة والكثيرون من أبناء الخليج يسافرون إلى الخارج ويعودون بانطباعات جديدة، وتيار القومية العربية يصل إلى الخليج بشكل لم يعد لبريطانيا القدرة على إيقافه نتيجة الصحافة والإذاعات العربية و الاحتكاكات المستمرة، ومن شأن ذلك كله أن يكسب الأفكار السياسية الجديدة أرضا صلبة ترتكز عليها. وطبقا للعقلية الاستعمارية التقليدية يؤكد السير روبرت هاى أنه يتوقع زيادة فى «الاضطرابات» وأن الخطورة على إمارات الخليج لن تأتى من الدول المجاورة وإنما ستأتى فيما لو فكر الإنجليز أن ينسحبوا من الخليج انسحابا فوريا مما قد يؤدى إلى التأثير على شركات النفط التى تقدم لبريطانيا وللعالم الغربى ولإمارات الخليج فوائد مادية كبيرة[٣].

---

(١) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩١٥ ص ٤١.

(٢) Marlowe, op. cit., p. 135.

(٣) Hay, op. cit., p. 133.

وطبقا لهذا المنطق الاستعمارى أخذت الحكومة البريطانية تعمل على تعزيز مركزها الذى بدأ يتزعزع فى الخليج نتيجة للتطورات التى أشرنا إليها، وذلك بالإبقاء على قواعد عسكرية وبحرية وجوية كبيرة والتوسع فى إنشائها مستهدفة بذلك قمع الحركات الوطنية التحررية؛ وبالتالى تأييد الأنظمة القائمة والمحافظة على استقرارها[١].

على أنه منذ أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتصفية الاستعمار فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ أخذت بريطانيا تفكر فى طريقة أخرى تغطى بها على وجودها الاستعمارى فى الخليج مقتنعة بأن الطريقة التقليدية لم تعد تخفى حقيقة وجودها الاستعمارى، فأخذت منذ عام ١٩٦١ تمنح بعض إمارات الخليج مظهر الدول المستقلة، وتحت ستار ذلك تحاول الحفاظ على مصالحها فى المنطقة بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن أن تتضح لنا هذه الحقيقة بمساهمة الولايات المتحدة فى قاعدة الجفير البريطانية فى البحرين والتى أنشئت هناك منذ عام ١٩٣٥[٢].

كما أنه فى خلال الأزمة العراقية الكويتية فى عام ١٩٦١ قامت الولايات المتحدة بمساندة الحكومة البريطانية بإرسال بعض السفن الأمريكية إلى الخليج العربى[٣].

كما أدت رغبة بريطانيا بالاحتفاظ بامتيازاتها إلى الإطاحة ببعض الحكام الأقل تطورا والاستعاضة عنهم بحكام أكثر استجابة لتطورات العصر كوسيلة وقائية للإبقاء على الأوضاع والأنظمة القائمة، أو الإطاحة بالحكام الذين تجد منهم اتجاهات أو تطلعات جديدة تتعارض مع مصالحها فقد بادرت بريطانيا فى عام ١٩٦٦ بخلع الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبوظبى بعد حكم دام ثمانية وثلاثين عاما ملقية تبعة خلعه على أسرته ومتهمة إياه بسوء الإدارة وعدم استخدامه ثروة النفط لمصلحة بلاده، كما أقدمت قبل ذلك على خلع الشيخ صقر حاكم الشارقة حينما أبدى تجاوبا مع مصر والجامعة العربية[٤].

---

(١) وزارة الخارجية العراقية – حقيقة الكويت (٣)، انظر بريطانيا والخليج العربى ص ٤٣.

(٢) Guillian King, Imperial Out Post-Aden, British Interests in the Persian Gulf p. 31.

(٣) Ibid., p. 38.

(٤) Chace, Conflict in the Middle East, See the Persian Gulf Dilemma pp. 39 - 41.

والأمر الذى لا شك فيه أن الحركات التحررية التى شهدها الخليج العربى فى عمان والكويت والبحرين فى خلال الخمسينيات والستينيات قد أقنعت بريطانيا بأن المعاهدات التى عقدتها مع إمارات الخليج منذ القرن التاسع عشر أصبحت لاقيمة لها من حيث مقدرتها على المحافظة على الأمن أو استمرار سيطرتها، وأدركت بريطانيا أن هناك أطرافا أخرى قد أكدت وجودها، ولم تعد العلاقات تنظم كما كان عليه الحال من قبل بينها وبين الحكام فقط، ونعنى بهذه الأطراف الجديدة أبناء الخليج أنفسهم وتيار القومية العربية الزاحف إلى هذه المنطقة[1]؛ بحيث لم يعد فى وسع بريطانيا أن تردد ما سبق أن أكده اللورد كيرزون فى عام ١٩٠٣ بأن سلطان الحكومة البريطانية ينبغى أن يكون هو الأقوى، وذلك نتيجة للمتغيرات المحلية والدولية التى شهدتها المنطقة والتى ستؤدى ببريطانيا إلى أن تعلن فى عام ١٩٦٨ عزمها على الانسحاب قبل نهاية عام ١٩٧١ منهية بذلك عصر استعمار تقليدى طويل استمر أكثر من مائة وسبعين عاما.

ويدفعنا ذلك إلى التعرض للمنافسة التى قامت بين بريطانيا صاحبة النفوذ التقليدى فى المنطقة، وبين الولايات المتحدة الأمريكية التى بدأت قبل وفى خلال الحرب العالمية الثانية، ولكنها اتضحت بصورة أكثر جلاء فى أعقاب الحرب ممثلة فى الصراع بين نفط الدولار والإسترلينى؛ إذ قدر الاقتصاديون الأمريكيون عقب أزمة النفط العالمية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وعلى وجه التحديد فى عام ١٩٤٧ أنه من الضرورى الاقتصاد فى استهلاك النفط الأمريكى، وكانت وسيلتهم إلى ذلك إغراق أوروبا بفيض من النفط السعودى وبأسعار منخفضة بالشكل الذى يجعل تصدير النفط الأمريكى إلى الخارج عملية خاسرة للشركات الأمريكية المنتجة له. وبطبيعة الحال كانت سياسة بريطانيا تقوم للأسباب نفسها على الاقتصاد فى استخراج نفط الإمبراطورية واستهلاك النفط الأمريكى، وذلك ما حمل الحكومة البريطانية على زيادة قيمة نفط إيران والعراق بشكل يجعله أعلى سعرا من النفط الأمريكى المستورد، كذلك اتجهت السياسة البريطانية إلى تحديد إنتاج شركة أرامكو بعرقلة إنتاجها، وذلك بتقليل وسائل النقل الموضوعة تحت تصرفها من قبل

---

(1) Lenczowski, G., Oil and State in the Middle East p. 338.

الشركات البريطانية، هذا بالإضافة إلى رفع أسعار النقل، وكذلك رسوم المرور عبر قناة السويس التى كانت لا تزال تتحكم فيها حتى ذلك الحين[١]. ولذا كان من الطبيعى أن يسعى الأمريكيون إلى التحرر من هذه القيود البريطانية ببناء ناقلات نفط كبرى وإنشاء خط من الأنابيب يصل الظهران مباشرة بالبحر المتوسط، ولذلك كان تنفيذ هذا المشروع يعد ضربة قوية موجهة إلى بريطانيا. ولم تعترض مد خطوط الأنابيب فى السعودية أية عقبات سياسية، ولكن الأمر كان على غير ذلك فى المرحلة التالية بين الحدود الشرقية الشمالية للسعودية وساحل البحر المتوسط؛ إذ كان لابد لهذه الخطوط من اجتياز مناطق خاضعة للنفوذ البريطانى فى شرقى الأردن وفلسطين، وكانت الحكومة البريطانية مصممة على أن تحول بكل ما تملكه من وسائل دون وصول خط التابلاين إلى البحر[٢]. ولذا بدأ الأمريكيون مرحلة مفاوضات طويلة ومعقدة مع كل من شرق الأردن وسوريا ولبنان لمد خط الأنابيب من الظهران إلى صيدا، وفى الوقت الذى كانت فيه الحكومة السورية تؤجل باستمرار اتخاذ قرار بهذا الشأن كان الإنجليز يجدون الفرصة لإجبار الشركات الأمريكية حتى توافق على عقد اتفاقيات جديدة وعلى مشاركة بريطانية أمريكية فى استغلال النفط فى الشرق الأوسط تكون أكثر تساهلا من اتفاقية سبق أن أبرمت بين الشركات الأمريكية والبريطانية فى عام ١٩٤٦، وكادت الشركات البريطانية تصل إلى تحقيق أهدافها لولا ظهور حسنى الزعيم فى سوريا الذى ما كاد يصل إلى السلطة حتى وقع الاتفاقية التى تجيز للشركات الأمريكية مد أنابيبها عبر الأراضى السورية حتى ليعتقد الكثيرون أن الانقلابات العديدة التى حدثت فى سوريا كان من ورائها الصراع بين الشركات البريطانية والأمريكية حتى ربح نفط الدولار أخيرا جولته على نفط الإسترلينى[٣].

ولم يلبث المركز البريطانى بعد ذلك أن تعرض لضربة أشد عنفا ببروز الاتحاد السوفيتى ودعايته ضد الإمبريالية والدفاع عن الشعوب ضد الاستغلال. على حين

---

(١) Farnie, D. A., East & West of Suez p. 643 ff.

(٢) Trans Arab Pipe Lines.

(٣) بتواميشان : مرجع سبق ذكره ص ص ٢٨٠ - ٢٨٣.

نظرت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى تطلع الاتحاد السوفيتي إلى موارد النفط فى الخليج وما يترتب على ذلك من حجب هذه الموارد عن الغرب فضلا عن احتمال استخدام العرب للنفط كعامل مساعد لتحقيق مزايا سياسية أو اقتصادية. على أن أول تهديد للمصالح الغربية حدث على غير ما توقع له ليس من جانب الاتحاد السوفيتى أو العرب وإنما جاء من إيران فى عام ١٩٥١[١]، حينما أقدم الدكتور محمد مصدق على تأميم النفط الإيرانى، ولكن الاتحاد السوفيتى لم يستطع أن يقدم لإيران حلا عمليا لمشكلة النفط بعد تأميمه لأنه كان غير قادر على شرائه، وحتى لو اشتراه فلم يكن قادرا على نقله أو تسويقه[٢]. ومن ناحية أخرى فقد ارتكزت حركة التأميم فى إيران على جبهة مصدق وحزب توده الشيوعى وعلماء الشيعة ولم يكن للحركة مؤيدون من الطبقة الوسطى، وكذلك لم يكن لها أى سند فى الجيش؛ ولذلك استطاع الجنرال زاهدى أن يستغل ولاء الجيش لمصلحة الشاه. وليس من شك فى أن الدكتور مصدق كان رجلا سياسيا من طراز فريد ذلك أنه وإن لم يستطع تقدير الظروف المحلية والدولية والاقتصادية إلا أنه استطاع بعد أن امتد حكم الإنجليز للخليج ما يقرب من مائة وخمسين عاما أن ينتقص من هيبة نفوذ بريطانيا وعظمتها[٣].

ولعل أهم النتائج التى ترتبت على حركة الدكتور مصدق هى انهيار سوق النفط فى إيران وزيادته فى الكويت والسعودية[٤]، كما أن فشل التأميم قد أعطى مثلا للإمارات والدول العربية المنتجة للنفط على عدم تكرار التجربة، ولعل ما يؤكد لنا ذلك أنه فى عام ١٩٥٦ رغم العدوان الثلاثى على مصر والنمو المتزايد فى القومية العربية لم تقم حركات تأميمية فى إمارات الخليج أو على الأقل فى

---

(١) Morlowe. John. op. cit., p. 140.

(٢) Gillian King. Imperial Out Post Aden. See Bristish Interests in the Persian Gulf & Treaty Obligations p. 36.

(٣) عن أزمة النفط الإيرانية وتوقف النفط الإيرانى والأحوال السياسية والاقتصادية المصاحبة انظر :
Harlod. Middle East Crises pp. 3 - 6.

(٤) عن تاثير أزمة النفط الإيرانية على نفط الخليج العربى انظر :
Farnie, op. cit., The Abadan Crisis and the Oil boom in Kuwait 1951 - 1956 p. 674 ff .

الخليج العربيــة المنتجــة للنفط. ونفس الظاهرة تكررت فى عام ١٩٦٧ إذ لم يتـعد الأمر أكثر من موقف الاستيـاء والتهديد بوقف ضخ النفط من أنابيب النفط التابعة لشركة النفط العراقية الإنجليزية وخطوط التابلاين إلا أنه لم يحدث مع ذلك إجراء على المسـتوى الإيرانى كـما حدث فـى عام ١٩٥١[1]. بل وأكـثر من ذلك كـان الحرص مـن جانب الدول المنتـجة للنفط على عـدم تصعـيد الأزمـة مع الولايات المتحدة الأمريكيـة، إذ لم تتخذ السعودية أو الكويت إجراء حاسمـا ضد الشركات الأمريكيـة والبريطانية بعكس مـا سيحدث فى خـلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ حـينما أقدمت جميع الدول العربية المنتـجة للنفط فى الخليج العربى بما فى ذلك السعودية على إجراءات حاسمـة. وربما يعزى ذلك فى اعتقادنا إلى وضوح مـوقف السياسة الأمريكيـة بصورة أكثـر جلاء، هذا فضـلا عن التطورات التى حدثت فى مـجال استغلال النفط وعقود الامتيـازات التى أتاحت للدول العربية المنتجة للنفط التحكم إلى مدى بعـيد فى مـواردها النفطية، بالإضـافة إلى إطلاق سلطة الحـكومات فى مراقبة أعمال الشركات الأجنبية المستغلة للنفط فى أراضيها بصورة لم تكن معروفة من قبل، وسوف نشيـر إلى ذلك بصورة أكثر تفصيلا فـى الفصل الذى خصصناه لنفط الخليج من حيث التطور فى عـقود الامتيازات وعلاقة الشـركات بالحكومات المحلية.

والمهم أنه فى خلال الخمسينيات وضح التنافس بين إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكيـة بصورة أكثـر احتداما، ولعل مـشكلات الحدود بين السـعـودية وإمارات الخليج بما فى ذلك أزمـتا البـوريمى وعمـان تعطى أمثلة واضـحة على حـدة ذلك التنافس، ومع ذلك فـعلى الرغـم من الموقف المعـارض الذى اتخـذته السـيـاسـة الأمريكية ضد بريطانيا إلا أنها كانت أكثر ميـلا لتنسيق سياستها معها، ولعـل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى تدهور مركـز بريطانيا كقوة استـعمارية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية.

وهكذا اقتضـت المخططات السيـاسية والإستراتيجية الأمـريكية إيجاد تنسيـق مشترك بينهـا وبين بريطانيا كان يتمثل فى حرص الولايات المتـحدة على تسوية ما ينشأ من خلافات سياسية واقتصـادية بينها وبين بريطانيا لمواجهة خطر مشترك، بل

---

(1) Campbell, Defence of the of the Middle East, Problems of American Policy pp. 237 - 241.



يمكننا أن نقرر هنا أن الإستراتيجية الأمريكية أصبحت تقوم على تخطيط عالمى شامل Global Strategy لمقاومة الزحف الشيوعى بحيث لم يكن هناك ما يمنع الولايات المتحدة أن تترك لبريطانيا التفوق فى بعض المناطق ومنها الخليج العربى، هذا على الرغم من وجود مصالح أمريكية محلية فى الخليج كشركة أرامكو وغيرها من المؤسسات الاستغلالية أو العسكرية الأخرى(١).

بل أكثر من ذلك أن الولايات المتحدة اعترافا منها بالمسئولية البريطانية فى منطقة الخليج العربى وما يجاورها لم تشأ أن تدخل عضوا فى الحلف المركزى تاركة لبريطانيا الدور الرئيسى فيه مع اكتفائها بدور التوجيه(٢).

ومن المناسب أن نشير هنا إلى أن بريطانيا قد حاولت عند تشكيل ذلك الحلف أن تجر بعض الحكام إليه ولكن توقفت محاولتها هذه بمجرد التحاق إيران به فى سبتمبر ١٩٥٥، وأكثر من ذلك أوجد التحاق إيران بحلف بغداد بعض الارتباكات للسياسة البريطانية، ولعل ذلك يرجع إلى عدم استطاعتها التوفيق بين سياستها التقليدية إزاء إمارات الخليج، ونعنى بذلك المحافظة على الأوضاع الراهنة ومعارضة الادعاءات الإيرانية، وبين موقفها مع إيران التى أصبحت شريكة لها. وعلى الرغم من أن بريطانيا ظلت تتمسك بسياستها التقليدية بالنسبة لإيران والخليج(٣)، إلا أنها أبدت تساهلا ملحوظا إزاء المخططات الإيرانية كإجراء وقائى ضد تيار القومية العربية الذى أصبح أكثر إزعاجا لها حتى أن حلف بغداد كان يبحث بين حين وآخر أوضاع الخليج عند نشوب اضطرابات أو ثورات محلية كما حدث فى البحرين وفى غيرها منذ عام ١٩٥٦(٤).

وحتى بعد تدهور مركز بريطانيا فى أعقاب حرب السويس وخروج أيزنهاور بنظريته عن مشكلة الفراغ فى الشرق الأوسط فى عام ١٩٥٧ فإنه لم يعمد إلى تطبيق نظريته هذه على منطقة الخليج العربى معتبرا الحماية البريطانية سدا كافيا

---

(١) Gillian King, op. cit., see. British Interests in the Persian Gulf pp. 36 - 38.

(٢) Woodhouse, C. M. Britain in the Middle East, see The Nature of the British Interests p.37.

(٣) صلاح العقاد: معالم التغيير فى دول الخليج العربى ص ١٤٧ .

(٤) عبدالرحمن الباكر : من البحرين إلى المنفى ص ص ١٧٣ - ١٧٤ .

لهذا الفراغ[1]. بل لقد حدث تعاون بالفعل بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا فى تنسيق سياستهما شرق وغرب السويس، ففى غرب السويس مثلت الولايات المتحدة المصالح الغربية بعد عام ١٩٥٦ عن طريق الأسطول السادس، وفى شرق السويس استمرت بريطانيا فى حماية المصالح الغربية عن طريق وجودها الاستعمارى فى عدن والخليج العربى[2].

على أن بريطانيا لم تلبث أن واجهت خطرا آخر كان يتمثل فى نمو القومية العربية وزحف تيارها إلى الخليج، ولعل هذا التيار القومى العربى يشكل ظاهرة هامة للمتتبع للتطور السياسى للخليج العربى إذ لم يعد فى وسع بريطانيا أن تستمر فى عزل الخليج عن العالم العربى، وإذا كانت بريطانيا قد نجحت فى فرض هذه العزلة مسدلة ستارا حديديا حول إمارات الخليج طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين فإن هذا السياج لم يستطع أن يحتفظ بفاعليته على الرغم من القيود الكثيرة التى كانت تفرضها بريطانيا، ويرجع ذلك فى تقديرنا إلى أسباب ثلاثة أولها تأسيس الجامعة العربية وما نص عليه ميثاقها من تعاون الدول العربية حتى مع البلدان العربية التى لم تحرز استقلالها بعد، وثانيا النكبة الفلسطينية فى عام ١٩٤٨ وما ترتب عليها من تدفق آلاف اللاجئين الفلسطينيين للعمل فى إمارات الخليج، وأخيرا اكتشاف النفط واستغلاله على نطاق واسع، وبالتالى احتاجت الشركات إلى الأيدى العاملة التى أخذت تتدفق على المنطقة.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الأسباب الثلاثة التى أشرنا إليها نضج الوعى العربى القومى نتيجة الأحداث السياسية التى مر بها العالم العربى، ومن أبرزها قيام ثورة٢٣ يولية ١٩٥٢، ومعارضة حلف بغداد ١٩٥٥، والعدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦، وقيام الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨-١٩٦١، والدعاية المناهضة للإمبريالية، كل هذه الأحداث كان لها تأثيرها الكبير فى تقويض النفوذ البريطانى فى المنطقة حتى أصبح من الظواهر المألوفة قيام حركات وطنية فى الخليج العربى كما حدث فى البحرين والكويت فى عام ١٩٥٦، كما شهدت بعض إمارات الخليج تكوين منظمات عربية تحمل اتجاهات أيديولوجية.

---

(١) صلاح العقاد : الخليج العربى ونظرية الفراغ : السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٧٣ ص ص ١١٤ - ١١٥.

(٢) The Gulf, Implications of British Withdrawal - see Comment by Huerwitz p. 18.

وإذا كانت بريطانيا قد واجهت فى خلال سيطرتها الاستعمارية الطويلة على الخليج ادعاءات إقليمية من جانب إيران، وكانت حريصة على مقاومة هذه الادعاءات بالتأكيد على استقلال إمارات الخليج عن إيران فقد تبدلت السياسة البريطانية وفقا لمصلحتها، من ذلك تساهل بريطانيا إزاء المطالب والادعاءات الإيرانية، وتشجيع عمليات التسلل الإيرانى غير المشروع فى المنطقة بهدف مواجهة تيار القومية العربية الزاحف إلى هذه الأطراف.

ومع ذلك فإن التطورات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية لم تلبث أن أرغمت بريطانيا على التخلى تدريجيا عن سياستها التقليدية فى المنطقة حتى وصل بها الأمر فى عام ١٩٦٨ إلى تقرير سياستها الخاصة بالانسحاب وإلغاء جميع التعهدات التى انتزعتها من حكام الإمارات العربية فى الخليج باعتبارها قد أصبحت لا تتمشى مع طبيعة العصر.

وفى بداية حقبة السبعينيات شهد النفوذ الغربى فى الخليج العربى تحديات كثيرة كان أبرزها تلويح العرب باستخدام النفط كسلاح ضد التسلط الغربى[١]. واستخدامهم له بالفعل فى عام ١٩٧٣، ولا شك أن تسليم بريطانيا بالانسحاب عن منطقة الخليج العربى وتخلى إيران عن ادعاءاتها التقليدية وظهور التشكيلات السياسية الحديثة مع نمو فكرة الاتحاد بين أجزائها شكلت معالم جديدة شهدتها منطقة الخليج العربى، هذا مع عدم استبعادنا تماما لبعض العناصر القديمة التى طالما أثرت إلى حد كبير فى مقدرات الخليج، ونعنى بها آثار النفوذ البريطانى والمحاولات الإيرانية والمصالح الأمريكية النفطية وغير النفطية[٢]، التى حاولت بها أن ترث النفوذ البريطانى فى المنطقة، فضلا عن تغلغل الأسطول الأمريكى السابع فى المحيط الهندى ووجود بعض قطعه على مشارف الخليج العربى كوسيلة وقائية ضد الأسطول السوفيتى الذى أخذ يتغلغل فى الخليج العربى والبحر المتوسط نتيجة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى تأيدها لإسرائيل[٣].

---

(١) Berry, Oil & Soviet Policy in the Middle East P. 160. Middle East Journal Spring 1972 vol. 26 No. 2.

(٢) انظر تقديم الدكتور أحمد عزت عبدالكريم لكتاب الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ للدكتور جمال زكريا قاسم. القاهرة ١٩٧٤م.

(٣) The Gulf, Implications of British withdrawal pp. 25 - 26 see Commenty by Vatikiotis p. 67 ff.

وإذا كانت إمارات الخليج العربى قد نجحت أخيرا فى الوصول إلى شكل الدول الحديثة فإنها تعمل حثيثا على استجماع مقومات الدولة، ولا شك أن كثيرا من هذه الدول الناشئة عانت ولا تزال تعانى من أجل التغلب على مخلفات الماضى وما يكتنفه من مشكلات عشائرية واجتماعية للوصول إلى وضع الدولة العصرية الحديثة[1]، بالإضافة إلى ما تصادفه هذه الدول الناشئة من تناقضات حادة فى أوضاعها الاجتماعية نتيجة الطفرة العنيفة التى قدر لها أن تواجهها مما سبب عمقا كبيرا فى التناقضات المادية والفكرية. يضاف إلى ذلك التحديات الإقليمية التى تواجهها دول الخليج فى وقتنا الحاضر. حقيقة أن إيران قد سلمت باستقلال البحرين إلا أنها استطاعت أن تسيطر على ثلاث جزر فى مدخل الخليج العربى مقابل ذلك، ومن ناحية أخرى أن الأخطار الإيرانية لا تزال ماثلة فى المنطقة عن طريق زحف اقتصادى وتغلغل بشرى يبدو مكتسبا إطاراً من الشرعية فى كثير من دول الخليج بعد استقلالها ودخولها فى علاقات سياسية واقتصادية مع إيران وغيرها، والأمر الذى لا شك فيه أن تسليم إيران باستقلال البحرين وغيرها من إمارات الخليج قد أفسح لها المجال لاحتكارات اقتصادية،بالإضافة إلى تغلغل بشرى بصورة أوسع مدى مما كان لها فى ظل القيود التى كانت تواجهها سابقا.

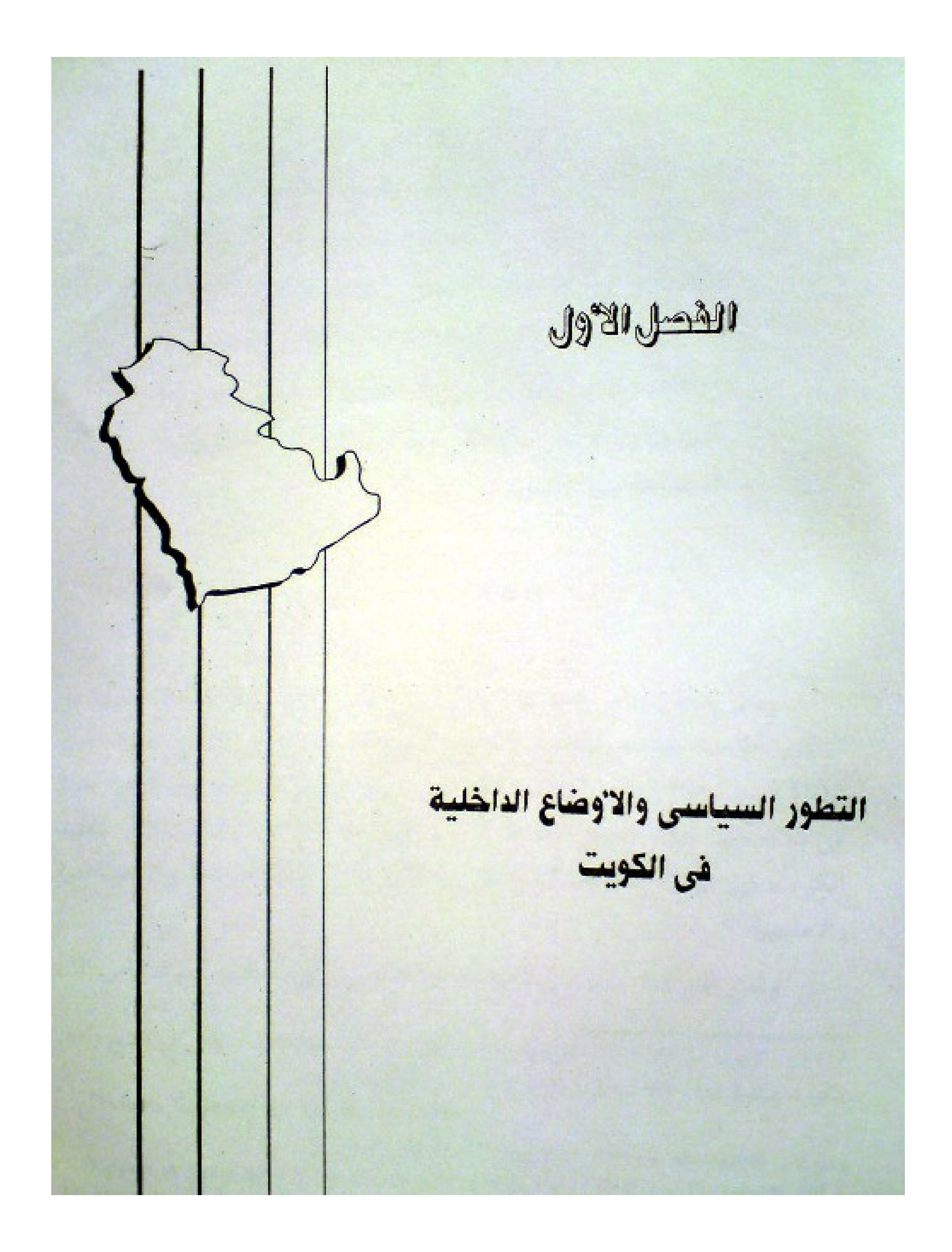
وليس من شك فى أن الأمر متروك هنا لمدى حيوية المواثيق الدولية لضمان استقلال دول الخليج وحمايتها من الأخطار المحدقة بها، كما أن الأمر متروك أيضا إلى مدى الوعى العربى العام والمحلى الذى ينبغى عليه الإحساس بالأخطار التى يمكن أن تتعرض لها المنطقة. ولعل مما يعمق هذه الصورة تبدل شكل الاستعمار التقليدى إلى شكل من الاستعمار الجديد يتمثل فى الاحتكارات الأجنبية ورءوس الأموال الأمريكية والبنوك المالية وما إليها، وهى ظواهر واضحة تتطلب مواجهة حاسمة على الصعيدين المحلى والعربى، ولعل مسئولية الدول العربية إزاء دول الخليج العربى تتركز فى دعمها المعنوى وتحقيق أكبر قدر من التعاون معها فى مختلف المجالات الفنية والثقافية والاقتصادية والعسكرية[2]. ومما يبشر بالتفاؤل

---

(١) Thompson, Modernizaton in the Arab world, p. 126 ff.

(٢) جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى، دراسة فى أصول المشكلة وتطورها التاريخى بحث ألقى فى مؤتمر التاريخ الدولى، بغداد ١٩٧٣ انظر مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد العشرين.

النضج السريع الذى وصلت إليه دول الخليج، والطفرة التى قطعتها فى المجالات التعليمية والاقتصادية، هذا فضلا عن انتماءاتها العربية الأصيلة التى ظهرت بصورة أوضح ما تكون فى خلال معركة التحرير العربية فى عام ١٩٧٣ إذ لم تتردد دول الخليج أن تقوم بدور مؤثر وملموس فى تحمل مسئولياتها، مما يقطع بالرأى أن مرحلة جديدة قد بدأت بالفعل فى تاريخ الخليج العربى.


الفصل الأول
التطور السياسي والأوضاع الداخلية
في الكويت

استغلال النفط وأثره على تطور المجتمع الكويتى - مشكلة مياه الشرب - مشروع إسالة مياه شط العرب - مقدمات الاستقلال فى الكويت - إلغاء معاهدة ١٨٩٩ - اتفاقية المساعدة وإلغائها - التنظيم الإدارى الحديث - تشكيل المجلس التأسيسى وصدور الدستور - حركة القوميين العرب - الاضطرابات العمالية - أزمة التجربة الديمقراطية فى الكويت.

* * *

تعتبر بداية إنتاج النفط فى الكويت فى عام ١٩٤٦ إيذانا لمرحلة جديدة من التطور أطاحت بملامح المجتمع الكويتى القديم[١]. ولم يعش الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١ - ١٩٥٠) الذى اكتشف النفط فى عهده طويلا ليشهد ثمار إنتاج النفط فى بلاده وإنما خلفه الشيخ عبد الله السالم الصباح(١٩٥٠ - ١٩٦٥) الذى خطت الكويت فى عهده خطوات كبيرة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية[٢].

ولعل أهم ما حدث فى أعقاب الإنتاج البترولى الكبير تحول رأس المال

---

(١) فى ٣٠ يونية من عام ١٩٤٦ افتتح الشيخ أحمد الجابر احتفالا حضره المقيم البريطانى فى الخليج وأعيان الكويت بمناسبة تصدير أول شحنة من النفط الخام من ميناء الأحمدى انظر :

Dickson, Koweit & Her Neighbours p. 53.

وعن تأثير اكتشاف النفط واستغلاله على المجتمع الكويتى يمكن الرجوع الى :

Koweit, A Super Affluent Society by Fakhri Shehab p. 126 ff. see Thompson, (ed.), Modernization in the Arab world, U. S. A. 1969.

(٢) Europa Publications, Middle East & North Africa, see Koweit p. 402.

التجارى من النقل البحرى الذى كان سائدا فى مجتمع ما قبل النفط إلى عمليات الاستثمار الداخلى فى الإنشاء والتعمير بالإضافة إلى العمل فى ميدان التجارة الخارجية لسد متطلبات المجتمع الجديد.

وفى عام ١٩٥٢ ظهرت قوة رأس المال الكويتى بتأسيس أول بنك وطنى، ليس فى تاريخ الكويت فحسب، بل وفى منطقة الخليج العربى بصفة عامة، كما ظفرت الرأسمالية الوطنية بسلسلة من القرارات ضمنت لها الحماية الكافية ومنها قصر المساهمة فى الشركات الوطنية على الكويتيين وحدهم وتحريم مزاولة التجارة على الأجنبى ما لم يكن له كفيل «شريك» كويتى[١].

وبينما كان التجار الوطنيون يدعمون مكانتهم على هذا النحو أخذت الإدارة الحكومية الناشئة، نتيجة تعقد المجتمع بالإضافة إلى تعدد الشركات الوطنية وشركات النفط، تجتذب العدد الكبير من الكويتيين بعد أن اضطروا لهجر حياتهم المعيشية القديمة فى عمليات الغوص وبناء السفن وما إليها[٢]، ولكن خبراتهم السابقة لم يعد لها قيمة فى حياة المجتمع الجديد، فاضطرت الغالبية منهم لقبول الأعمال غير الفنية لعجزهم عن منافسة سيل العمال الأجانب الذين وفدوا على الكويت بأعداد كبيرة ومهارات فنية تتفق ومتطلبات التطور الحديث، إذ إنه بجانب التوسع المطرد فى احتياجات شركات النفط إلى القوى العاملة أتاحت الزيادة الكبيرة فى دخل الحكومة من عوائد النفط الفرصة لوضع برنامج شامل للإنشاء والتعمير يستهدف إعادة تخطيط مدينة الكويت ومرافقها تخطيطا حديثا[٣]. واعتمد فى ذلك على الهجرة الأجنبية التى كانت تتم بطريقتين، الأولى هجرة منظمة أى

---

(١) دليل الكويت - إعداد وزارة الشئون الاجتماعية - المجتمع المحلى فى الكويت، خصائصه وتطوره ص٧٥.

(٢) كان المجتمع الكويتى ينقسم إلى الأسرة الحاكمة تليها طبقة التجار ثم تأتى أخيرا الطبقة العاملة من صيادى السمك واللؤلؤ وبناة السفن وقد أضيف إلى هذا التركيب الاجتماعى حديثا الطبقة المثقفة بينما تحولت الطبقة العاملة إلى طبقة من الموظفين الحكوميين.

See Fakhri Shehab, Koweit A Super Affluent Society p. 127 see Modernization in the Arab world.

(٣) أدت إعادة تخطيط الكويت إلى هدم سورها الشهير فى عام ١٩٥٧ واحتفظ ببواباته الأربع كآثار تاريخية، وكان هذا السور قد أنشئ فى عام ١٩٢٠ لحماية الكويت من إغارات الإخوان النجديين، انظر سيف مرزوق الشملان: من تاريخ الكويت ص ١٨٦.

بعقود عمل من بلادهم الأصلية ثم إعادتهم إلى مركز التعاقد فى نهاية خدمتهم، ويتم ذلك بإشراف من قبل حكوماتهم، والثانية هجرة مفتوحة من البلدان والإمارات المجاورة للكويت، ولم تلبث أن أصبحت الطريقة الثانية هى الأكثر انتشارا وخاصة أن هناك عاملين كان لهما أعمق الأثر فى توسيع نطاقها وهما النكبة الفلسطينية فى عام ١٩٤٨ ثم أزمة النفط الإيرانية فى عام١٩٥١، إذ بدأت وفود من الفلسطينيين تتدفق على الكويت منذ عام١٩٤٩ وبلغت ذروتها فى عام١٩٥١، كما أدى توقف العمل فى حقول النفط ومعامل التكرير فى عبدان إلى هجرة آلاف من العمال الإيرانيين إلى الكويت بصورة كبيرة وبنسبة تفوق وفود العمال من أى قطر آخر[١].

وقد ظلت الهجرات العمالية إلى الكويت غير خاضعة لإشراف حكومى دقيق حتى عام ١٩٥٥ حينما بذلت عدة محاولات رسمية للإشراف عليها وشملت هذه المحاولات تنظيم استخدام القوى العاملة الأجنبية. وقد عهدت الحكومة إلى أحد الخبراء الإنجليز وهو المستر ج. م. ستروفر بدراسة المشكلة ووضع نظام من شأنه المحافظة على نسبة معقولة من الكويتيين فى الأشغال العامة؛ وتضمنت توصياته إصدار بطاقات عمل بحيث تصرف فقط لمن دخلوا البلاد بطريقة مشروعة، كما أصدرت دائرة الشئون الاجتماعية قرارا يقضى بمنع الشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية من تشغيل أى عامل غير كويتى ما لم يكن حاصلا على إجازة عمل صادرة من مصلحة العمل بدائرة الشئون الاجتماعية ابتداء من يناير عام ١٩٥٥[٢]، كما نص قانون العمل الكويتى على ألا تصرف بطاقة عمل ما لم يكن العامل قد دخل البلاد بطريقة مشروعة، وأن تكون أولوية التوظف للعامل الكويتى يليه العامل العربى[٣].

على أن هذه المحاولات الرسمية للإشراف على الهجرة العمالية وتنظيم استخدامها لم تصادف نجاحا كبيرا لشدة الحاجة إلى العمال الفنيين مهما كانت جنسياتهم وبالتالى فلم يحدث تعاون بين أصحاب الأعمال والدوائر الحكومية فى

---

(١) أمين عز الدين: عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول ص ٩.

(٢) المرجع السابق ص ص ١٢ - ١٣.

(٣) قانون العمل الكويتى المواد ٣ - ٤ - ٩.

تنفيذ هذه القرارات. كما أنه على أثر ازدياد ضغط الهجرات الأجنبية اضطرت الدوائر الحكومية إلى فتح أبوابها للكويتيين حتى أخذت تكتظ بالعمال والموظفين الوطنيين الذين تعرضوا للمنافسة الأجنبية.

ولما كان الحل الطبيعى للمشكلة هو إيجاد تدريب مهنى وفنى للعمال الوطنيين فقد بدأت شركة نفط الكويت فى عام ١٩٥١ بإنشاء مركز تدريب مهنى، كما أخذت حكومة الكويت تتوسع فى إرسال البعثات التعليمية وأنشئ بيت الكويت فى القاهرة فى عام ١٩٥٠[١]، كما أنشأت دائرة معارف الكويت الكلية الصناعية فى عام ١٩٥٥. وجاء فى تقرير إدارة المعارف الكويتية فى عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ بصدد إنشائها «إن الحاجة أصبحت ماسة إلى هذا النوع من التعليم بعد التطور الذى حدث فى البلاد وبعد أن أصبحت الحاجة ماسة إلى نوع من التعليم الصناعى يتخرج فيه عدد من الفنيين؛ فالغرض من هذه الكلية إذن هو إعداد طبقة من الفنيين من أبناء الكويت مزودين بثقافة فنية تؤهلهم للعمل فى النواحى الصناعية التى تحتاج إليها الكويت فى نهضتها الحديثة»، ولذلك فقد رؤى ربط الكلية الصناعية ربطا وثيقا بالصناعات القائمة وبسوق العمل وتشجيع الوطنيين فى الإقبال على العمل الصناعى بدلا من الأعمال الإدارية أو الوظائف الكتابية[٢].

ومع ذلك فلم يجد هذا النوع من التعليم إقبالا من الكويتيين على عكس الدراسات التجارية التى لاقت إقبالا أكثر للسبب الطبيعى وهو أن النشاط التجارى فى الكويت كان ولا يزال يلعب دورا رئيسيا فى الحياة الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك قامت وزارة الشئون الاجتماعية فى عام ١٩٥٦ بإنشاء مركز للتدريب المهنى استهدف رفع كفاية العمال الفنية إلى جانب توفير الأيدى العاملة الوطنية التى يمكن أن تشارك مشاركة فاعلة فى الإنتاج وأن تحل تدريجيا محل القوى العاملة الأجنبية[٣].

مشكلة مياه الشرب فى الكويت:

كانت الكويت تعتمد فى الحصول على الماء العذب على ما تنقله إليها السفن من شط العرب بالإضافة إلى ما يمكن أن يحصل عليه السكان من مياه الأمطار.

---

(١) البعثة: العدد (٢) السنة الرابعة- يناير ١٩٥٠.

(٢) تقرير عن التعليم فى الكويت - إسماعيل القبانى ومتى عقراوى ١٩٥٥ - معارف الكويت.

(٣) التقرير السنوى لدائرة الشئون الاجتماعية لعام ١٩٥٦ص ١٧.

وكانت المياه المجلوبة من شط العرب تخزن فى مستودعات كبيرة على شاطئ الكويت، ولم تكن هذه طريقة صحية فضلا عن أن مياه شط العرب غير منتظمة الوصول، ولذلك فكرت الكويت فى مشروع يرمى إلى سحب كمية من مياه شط العرب يوميا بما يوازى ٣٢ ٪ من كمية المياه التى يصبها يوميا فى الخليج وتكون عملية السحب عن طريق أنابيب تمتد إلى الكويت، ولا شك أن هذا المشروع لا يؤمن مياه الشرب فحسب بل إنه يوفركمية كافية من المياه للزراعة أيضا. ووافقت الحكومة العراقية مبدئيا على تزويد الكويت بالمياه، وتحمس الشيخ عبدالله السالم للمشروع وبالفعل تم الاتفاق مع بعض الشركات المتخصصة ومنها شركة ألكسندر جب، غير أن العقبات السياسية سرعان ما عطلت تنفيذ هذا المشروع، ومن هذه العقبات رغبة الحكومة العراقية فى الحصول على جزيرة وربا ومنطقة الساحل المقابلة لها لإنشاء ميناء عراقى، ولاعتبارات سياسية أخرى[١]، لم تلبث أن تراجعت الكويت عن اتخاذ خطوات إيجابيه رغم إعداد مشروع اتفاقية إسالة مياه شط العرب إلى الكويت فى مارس ١٩٥٥، وقد شمل مشروع الاتفاقية تحديد كمية المياه التى ستضخ ونوع وسعة الأنابيب التى ستنقلها والمنطقة التى ستعين على ضفة شط العرب لضخ المياه منها وكيفية حماية الأنابيب والمحافظة عليها[٢].

ومع ذلك فلم تشأ الكويت أن تمضى قدما فى تنفيذ هذا المشروع الذى كان فى إمكانه لو تحقق أن يحول الكويت إلى واحة خضراء فى قلب الصحراء[٣]. ولم يلبث أن تحول التفكير إلى مشروع آخر لضمان مياه الشرب فى الكويت يقوم على تقطير مياه البحر. ومما يذكر أنه قد سبق للكويت أن اتبعت هذه الطريقة فى عهد الشيخ مبارك بن الصباح ١٨٩٦-١٩١٥ ولكنها كانت طريقة بدائية لا تتناسب مع التطور الحديث الذى بلغته الكويت، وفضلا عن ذلك فقد قامت شركة نفط الكويت فى عام ١٩٥٣ بتقطير مياه الخليج لاحتياجات عمالها وموظفيها، ولعل تلك التجارب السابقة هى التى دفعت بحكومة الكويت إلى التفكير فى مشروع

---

(١) عن مياه شط العرب وملابساتها السياسية انظر :

Dickson, Koweit & Her Neighbours p. 77.

(٢) الكويت اليوم - العدد الثامن عشر السنة الأولى، انظر مشروع اتفاقية ضخ مياه شط العرب إلى الكويت نقلا عن جريدة المنار البصرية عدد رقم ٣١٢ فى ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٥.

(٣) Hay, The Persian Gulf States p. 99.

لتقطير المياه بطريقة أكثر حجما، وتم بالفعل فى عام ١٩٥٨ إنشاء أكبر مستودع لتكرير المياه فى العالم على كفاءة لضخ مليونى جالون من مياه الشرب يوميا ومصمم لمواجهة ضخ خمسة ملايين جالون يوميا[١]، كذلك تم اكتشاف آبار صالحة لمياه الشرب فى منطقة الروضتين فى شمال الكويت بكميات كبيرة منذ عام ١٩٦٠[٢].

وعلى الرغم من نجاح الكويت فى التغلب على مشكلة المياه سواء بإنشاء معامل تقطير أو باكتشاف مياه جوفية فإن مشروع إسالة مياه شط العرب استمر مع ذلك يلح فى الأذهان، إذ ما كادت تنتهى الأزمة العراقية الكويتية التى أثارها عبدالكريم قاسم رئيس وزراء العراق خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ حتى تم الاتفاق بين حكومتى الكويت والعراق على مد أنابيب لإسالة مياه شط العرب، ووافق مجلس الأمة الكويتى على اتفاقية لذلك فى فبراير عام ١٩٦٤، ومع ذلك فقد استمرت الحساسيات السياسية تقف حائلا دون المضى قدما فى تنفيذ هذا المشروع الحيوى الكبير.

مقدمات الاستقلال فى الكويت :

ارتبطت الكويت بعلاقة خاصة مع الحكومة البريطانية منذ عام ١٨٩٩ وكان ذلك على عهد الشيخ مبارك بن الصباح ١٨٩٦ - ١٩١٥، وقد استمرت الكويت خاضعة لمعاهدة ١٨٩٩ حتى إلغائها فى عام ١٩٦١، وعلى الرغم من القيود التى فرضتها هذه المعاهدة على استقلال الكويت الداخلى والخارجى فإن التطورات السياسية التى بلغتها الكويت فى أعقاب إنتاج النفط أتاحت لها فرصة إدارة شئونها الداخلية والخارجية تدريجيا فمثلا لم تحل القيود البريطانية دون توقيع الكويت لمعاهدة الدفاع المشترك بينها وبين السعودية فى عام ١٩٤٧، والتى نصت فى بعض موادها على تشاور البلدين فى الشئون السياسية، كذلك انفردت الكويت فى عقد العديد من الاتفاقيات مع بعض الشركات الأجنبية ومنها اتفاقية خاصة مع شركة النفط العربية المحدودة وهى شركة يابانية أنيط بها التنقيب عن النفط فى المياه التابعة للكويت من المنطقة المحايدة فى يولية عام ١٩٥٨، وقد نص فى هذه

(١) Ibid.

(٢) Lenczowski, op. cit., p. 48.

المعاهدة علـى أن شيخ الكويت قد عـقد هذه الاتفـاقية قـياما بسلطـاته المخولة له بوصفه حـاكم الكويت، ومع ذلك فإن الحكومة البريطانيـة كانت توافق على هذه الاتفاقيات وما إليـها بواسطة معتمدها فى الكويت قبل مصـادقة الكويت عليها أو وضعها موضع التنفيذ.

واستنادا إلى ملحق مـيثاق جـامعة الدول العربيـة وما نص عليه من تأكـيد الروابط القومية بإمارات الخـليج العربى وسائر البلاد العربية غير المؤسـسة للجامعة بهدف التعاون معها تمهيدا لانضمامها إلى الجامعة، كانت الكويت أسبق من غيرها فى هذا الميدان فاتصلت بالجامـعة العربية منذ بداية عهدها واشـتركت فى أنشطتها الثقافـية والاجتماعيـة والاقتصادية، وفى كثـير من المؤتمرات التى نظمتها الجـامعة العربية فى مـختلف المجالات[١]، كمـا برز تعاون الكويـت فى المجال السـياسى للجـامعة العربيـة بإنشائها مكتبا لمقاطعة إسرائيل، وقـد يكـون من المفيد أن نشير إلى أن الكويت كانت أول من تـنبـه إلى خطورة اليهود فى البـلاد العربية فـأصدر الشـيخ أحمد الجـابر فى عام ١٩٤٧ مـرسومـا بطردهم خارج الـبلاد[٢]. كذلك استقلت الكويت ببريـدها كما لم يحل الأمر دون اشتراكهـا فى كثير من المؤتمرات والهـيئات الدولـية من ثقـافية وصـحيـة واجتـماعـية رغم خـضوعهـا للحمـاية البريطانية[٣]. مثال ذلك اشتراك الكويت فى منظمـة الصحة العالمية والطيران المدنى والاتحـاد الدولى للبـريـد ومنظمـة اليـونسكو، ومما يذكر أن الحكومـة البريطانـية سـاعـدت الكويت على الانضـمام إلى هذه المنظمـات الدوليـة، ففى رسـالة من الخـارجـية البـريطانية إلى منظمـة اليونسكو فـى إبريل عام ١٩٦٠ جـاء فيـها أن الحكومة البـريطانية تنظر إلى الكويت باعـتبارها مـسئولة مـسئوليـة تامة فى إدارة شئونها الدولية[٤].

ومنذ عـام ١٩٥٩ أخذت الكويت تخطو خطوات هامـة فى مـجال تحقـيق استقلالهـا الداخلى، ففى ١٩ ديسمبر من ذلك العام أصدر الشـيخ عبدالله السـالم الصباح مرسوما أميريا بتنظيم القضاء وجعله شـاملا لجميع الاختصاصات القضائية

---

(١) سيد نوفل : الأوضاع السـياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة - الكتـاب الأول - مدخل عام ودراسة للكويت ص ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٢) البعثة : عهد الشيخ أحمد الجابر، العدد الثانى السنة الرابعة ١٩٥٠.

(٣) على إبراهيم عبده : دولة الكويت الحديثة ص ص ١٩٧ - ١٩٨.

(٤) Al Bahrna, Hussain, The legal Status of the Arabian Gulf States pp. 112 - 114.

فى النزاعات التى تقوم داخل نطاق الكويت بعد أن كانت بعض القضايا تنظر أمام هيئات غير كويتية[1]، وأخذت الكويت تتخلص بذلك من الأنظمة القضائية البريطانية التى فرضت عليها بمقتضى «الكويت - أمر فى المجلس» الصادر فى عام ١٩٢٥ الذى حرم الكويت من السيادة القضائية داخل حدودها الأقليمية بالنسبة للأجانب أو حتى بالنسبة للقضايا أو الخلافات التى تنشب بين الكويتيين والأجانب حيث كانت تحال إلى محاكم قنصلية خاصة. وفى عام ١٩٦٠ وافقت الحكومة البريطانية - تمشيا مع التقدم الذى أحرزته الكويت - على أن تفرض الكويت سيادتها القضائية على جميع المقيمين فيها دون استثناء[2]، وكان من الطبيعى أن يتبع الاستقلال القضائى للكويت إصدار مجموعة من التشريعات المدنية والجنائية استعين فى وضعها بكثير من الخبراء القانونيين كان على رأسهم الخبير الدستورى المصرى الدكتور عبد الرزاق السنهورى.

كذلك أحرزت الكويت تقدما آخر فى ميدان استقلالها الداخلى بإصدار قانون النقد الكويتى فى أكتوبر ١٩٦٠، وكانت الكويت تعتمد قبل إصداره على قانون النقد الهندى، ولكن التدهور الذى وصلت إليه الروبية الهندية نتيجة ظروف الهند الاقتصادية كان دافعا للكويت إلى الاستقلال بنقدها وتم ذلك بموجب اتفاقية بينها وبين حكومة الهند فى مارس ١٩٦١.

أما عن التنظيم الإدارى الحديث فقد اعتمد أساسا على تنظيم إدارى وضعه الشيخ عبد الله السالم عند توليه الحكم فى عام ١٩٥٠، وكان هذا التنظيم يتكون من مجلس أعلى من الشيوخ الذين يديرون الدوائر الحكومية المختلفة وهو بمثابة نواة لمجلس وزارى، ولكنه بسبب طبيعة تشكيله كان مجلسا عائليا، وبالتالى أخذ يتعرض لكثير من الصراعات الأسرية، فقد شهدت الكويت فى عام ١٩٥٠ نزاعا أسريا بين فروع الأسرة الحاكمة تزعمه الشيخ عبدالله المبارك عم الحاكم، والذى كان يرأس دائرتى الدفاع والخارجية ولكن المحاولة فشلت وفر القائم بها إلى مصر[3].

---

(١) امين سعيد : دولة الكويت الحديثة ص ١٩٠.

(٢) الكويت اليوم عدد ٢٥٢ فى ١٤ / ٢ / ١٩٦٠ انظر : بيان صادر عن سكرتارية حكومة الكويت فبراير ١٩٦٠.

(٣) Hurewitz, Middle East Politics, The Military Dimension pp. 347 - 349 see also Hay, op. cit., p. 101.

وقد بذلت عدة محاولات لكسر الاحتكار السياسى الذى كان يمارسه شيوخ الأسرة الحاكمة،وقام بهذه المحاولات أثرياء التجار الذين جهدوا خلال عهد الشيخ أحمد الجابر وعبد الله السالم فى الدعوة إلى إنشاء ثلاثة مجالس منتخبة، خصص إحداها للمعارف والثانى للشئون البلدية والثالث للإعمار. وقد حاولت هذه المجالس توسيع صلاحياتها مما أدى إلى اصطدامها بالسلطة، ومن ناحية أخرى فقد بدأ المبعوثون الكويتيون يعودون إلى بلادهم تدريجيا، وبالتالى لم يصبح فى وسع الشيوخ أن يستمروا فى مواصلة حكمهم على الطريقة الأبوية التقليدية، ومن ثم بدأت مرحلة هامة من مراحل تطور الأنظمة الحكومية، وتتمثل فى الإعداد لإنشاء المؤسسات الدستورية الحديثة.

كذلك اكتسبت الكويت شخصية إقليمية بإصدار قانون الجنسية فى عام ١٩٥٩، وبالتعديلات التى أدخلت عليه فى عام ١٩٦٠، وإن كان يلاحظ أن دوافع إصدار هذا التشريع يرجع إلى المشكلات التى أخذ يعانى منها المجتمع الكويتى، فمجتمع الكويت كما سبق أن أوضحنا، يعيش على استيراد الخبرات الأجنبية فى كافة المجالات، ومن هنا كان الخوف فى أن يترتب على الزيادة العددية أن يصبح الكويتيون أقلية فى بلادهم؛ إذ إن التعداد الذى أجرى فى عام ١٩٥٧ أظهر أن نسبة الكويتيين لا تتعدى ٥٦,٢ ٪ من السكان، وفى تعداد ١٩٦١ انخفضت هذه النسبة إلى ٥٠,٤ ٪، وأخذت فى التناقص الملحوظ، وهى ظاهرة تبدو خطيرة فى مجتمع يتميز بقلة عدد سكانه، ولذلك فقد نص القانون الذى صدر فى عام ١٩٥٩ على أن الكويتى هو الذى عاش فى الكويت دون انقطاع من عام ١٩٢٠ أو أبناءه من بعده، وكذلك السيدات الأجنبيات المتزوجات بكويتيين. ونصت التعديلات التى أدخلت على هذا القانون أنه يجوز للرعايا العرب اكتساب الجنسية الكويتية بعد إقامة لا تقل عن عشر سنوات ترفع إلى خمسة عشر سنة بالنسبة لغير العرب، وألا تمنح الجنسية الكويتية لأكثر من خمسين شخصا فى السنة، واستثناء من القيود التى حددها القانون فإنه يجوز منح الجنسية الكويتية للعرب الذين أدوا خدمات جليلة للكويت دون التقيد بالفترة الزمنية المحددة(١).

---

(١) Shehab, Fakhri,' Koweit A Super Affluent Society see Modernization in the Arab world pp. 132 - 134 see also Hussain Al Bahrna, op. cit., p. 126.

ومما يذكر أنه أدخلت عدة قيود فيما بعد، كان أبرزها أنه لا يجوز للسيدة الأجنبية اكتساب جنسية زوجها الكويتي إلا بعد زواج مستمر لا يقل عن عشر سنوات، كما أجاز تعديل آخر بأن يكون لوزير الداخلية حق سحب الجنسية من المتجنسين بها إذا ما استدعت مصلحة البلاد ذلك؛ أو إذا ما توافرت دلائل على قيام المتجنس بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، أو إذا كان منتميا إلى منظمة سياسية أجنبية[١]. وقد لقيت قوانين الجنسية موافقة إجماعية من الوطنيين والأسرة الحاكمة الذين باتوا يخشون من الزيادة المطردة في الأجانب داخل المجتمع الكويتي وبالتالي أصبحت الحاجة إلى تأكيد الوطنيين لشخصيتهم[٢].

وتمهيدا لاستقلال الكويت أنشئت قنصليات كويتية في بعض العواصم العربية كما سمح لبعض الدول العربية بإنشاء قنصليات لها في الكويت. وكان انعكاس الأحداث القومية في العالم العربي له تأثيره الواضح على علاقة الكويت ببريطانيا ففي خلال العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ استنكر الوطنيون هذا العدوان، وتضمن ذلك استنكارهم لعلاقات الحماية التي كانت لا تزال تربط الكويت ببريطانيا، كما كانت هناك ضغوط شديدة مارسها الوطنيون لانضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية[٣]. ولذلك كانت الخطوة الهامة التي خطتها الكويت هي إلغاء معاهدة ١٨٩٩ باعتبارها قد أصبحت غير صالحة لأن تكون أساسا لتنظيم العلاقات بين بريطانيا والكويت[٤]. وأبدت الحكومة البريطانية موافقتها على ذلك وتم في ١٩ يونية ١٩٦١ تبادل وثائق إلغاء المعاهدة، وربط الكويت بمعاهدة جديدة، وتضمن ذلك في مذكرة بعث بها المقيم السياسي البريطاني في الخليج وليم لوس Luce إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح، ورد الأخير عليها وتضمنت المذكرة النقاط التالية:

١ - تلغى اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت.

---

(١) الجريدة ٢٩ / ٦ / ١٩٦٦.

(٢) Hurewitz, The Middle East Politics : The Military Dimension pp. 350 - 351.

(٣) Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th century p. 201.

(٤) عن اتفاقية الكويت مع بريطانيا في عام ١٨٩٩ والظروف التي أحاطت بتوقيعها يمكن الرجوع إلى كتابنا، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤ - ١٩١٤، انظر الكويت في عهد الشيخ مبارك الصباح.

٢ - تستمر العلاقات بين البلدين مشوبة بروح الصداقة الوثيقة.

٣ - عندما يكون ذلك مناسبا فإن الحكومتين سيتشاوران فيما بينهما فى الأمور التى تهم الطرفين.

٤ - لا شيء فى هذه النتائج سيؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة فى مساعدة حكومة الكويت إذا ما طلبت منها مثل هذه المساعدة.

٥ - تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته فى إنهائها بإخطار يسبق هذا الإلغاء بثلاث سنوات.

واعتبرت هذه المذكرة وموافقة الأمير عليها بمثابة إلغاء لاتفاقية ١٨٩٩، وبالتالى أصبحت هناك اتفاقية جديدة ربطت بين الكويت والمملكة المتحدة.

وكما هو واضح أن فقرات الاتفاقية الجديدة لا تعنى فرض أعباء جديدة على الكويت من حيث علاقاتها بالحكومة البريطانية، من ذلك أن التشاور وإن نصت عليه الاتفاقية غير ملزم، والمساعدة البريطانية مرتبطة بموافقة حكومة الكويت بل وبطلبها مثل هذه المساعدة، كما أن معاهدة ١٨٩٩ بجميع تعهداتها وارتباطاتها أصبحت غير سارية المفعول Null & Void، وكإجراء وقائى لحماية التعهدات والارتباطات السابقة وخاصة فيما يتعلق باستمرار استغلال الشركات البريطانية لموارد الثروة الطبيعية فى الكويت وأهمها النفط، تبودلت مراسلات رسمية خاصة بذلك بين وزارة الخارجية الكويتية والسفارة البريطانية فى الكويت فى عام ١٩٦٢[١].

ومما يذكر أنه فى ١٣ مايو ١٩٦٨ ألغيت اتفاقية يونيه ١٩٦١، بسبب ما كانت تنص عليه إحدى فقراتها من تقديم مساعدة بريطانية للكويت عند طلبها هذه المساعدة، ولما كانت حدود هذه المساعدة تشمل الناحية العسكرية فقد رأت بريطانيا إلغائها تمشيا مع سياستها التى أعلنتها والخاصة بانسحابها العسكرى من منطقة الخليج العربى قبل نهاية عام ١٩٧١[٢].

(١) Al Bahrna, op. cit., p. 46.

(٢) Europa Publications, Middle East & North Africa see Koweit, p. 402.



كان إعلان استقلال الكويت منطلقا هاما لدولة الكويت خطت على أثره خطوات أكثر إيجابية فى تنظيماتها الداخلية، إذ بدأت الكويت تتحول بعد استقلالها إلى دولة دستورية برلمانية[1]. وكانت أولى مراحل هذا التحول الدستورى تشكيل مجلس تأسيسى بمرسوم أميرى صدر فى أغسطس عام ١٩٦١، وكان تشكيل هذا المجلس إيذانا ببدء مرحلة انتقالية هامة تستكمل الكويت فى خلالها أسباب الحكم الدستورى. وقد دعا المرسوم الأميرى إلى إجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسى يتولى إعداد دستور يستند إلى المبادئ الديمقراطية ويستهدف رفاهية الشعب وخيره ويستمد أحكامه من ظروف البلاد، ومما يستلفت النظر أن الشخصيات التى شكلت المجلس التأسيسى لعام ١٩٦١ كان معظمها من الشخصيات التى ظهرت فى المجلس التشريعى الذى ظهر فى عام ١٩٣٨[2]، وقد تم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام السرى المباشر، وقسمت الكويت إلى عشر مناطق انتخابية تنتخب كل منطقة نائبين عنها فى المجلس المذكور.

وفى ١٧ يناير سنة ١٩٦٢ حولت دوائر الحكومة إلى وزارات لتتناسب مع التطور الحديث الذى قطعته الكويت، وفى ١١ نوفمبر من نفس العام صادق الشيخ عبدالله السالم على دستور الكويت الذى تتضمن ١٨٣ مادة فى خمسة أبواب تتعلق تباعا بالدولة ونظام الحكم بها، والمقومات الأساسية للمجتمع، وبالحقوق والواجبات العامة، وبالسلطات، وأخيرا ببعض الأحكام العامة والمؤقتة. ونص الباب الأول من الدستور الكويتى على أن الكويت دولة عربية مستقلة كاملة السيادة، وشعبها جزء من الأمة العربية ودينها الإسلام، ولغتها الرسمية العربية، كما نصت بعض مواد الباب الأول من الدستور على كون الكويت وراثية فى ذرية الشيخ مبارك بن الصباح مع اشتراط إجراءات خاصة لاختيار ولى العهد ومبايعته بواسطة مجلس الأمة ضمن الذرية المذكورة. كما نص فى الباب الأول أيضا على أن تكون السيادة للأمة التى هى مصدر السلطات.

---

(١) Al Bahrna, Hussain, op. cit., p. 13.

(٢) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥، الطبعة الأولى ١٩٧٣ انظر المجلس التشريعى ص ١٦٣ وما بعدها.

أما البابان الثانى والثالث فيتضمنان مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كحقوق العمل، والأسرة، والنشء، والعدالة الاجتماعية. وكذلك مجموعة الحقوق والواجبات العامة التى تدور حول فكرة الحرية والمساواة بصورها المتعددة.

أما الباب الرابع فيتعلق بصلاحيات الأمير الدستورية، وكيفية تشكيل مجلس الأمة، وأحكام خاصة بالسلطة التنفيذية. ولعل أبرز ما جاء بصدد ذلك ما تضمنته المادة ١٥٢ على ألا يمنح أى امتياز لاستغلال الموارد الطبيعية أو للخدمة العامة إلا بقانون يصادق عليه مجلس الأمة ولفترة محدودة. وأخيرا نص الباب الخامس من الدستور الكويتى على الأحكام المتعلقة بتعديل الدستور وأهمها ألا يحدث أى تعديل فيه إلا بعد مضى خمس سنوات على الأقل من تاريخ العمل به(١).

ولعل أهم ما تضمنه الدستور الكويتى إقرار استقلال القضاء الذى كان فى الماضى بمثابة احتكار للأسرة الحاكمة(٢). كما يلاحظ أن الدستور الكويتى لم يعترف بتأسيس أحزاب سياسية ولذلك فإن أعضاء مجلس الأمة يدخلون الانتخابات كأفراد، كما لا يحق لمجلس الأمة أن يقيل الحكومة، وإنما على مجلس الأمة إذا طرح الثقة بالحكومة أن يتقدم إلى الأمير الذى يمثل أعلى سلطة تنفيذية وله فى هذه الحالة إما أن يقيل الوزارة أو يحل مجلس الأمة(٣).

ومهما استطردنا فى تسجيل هذه الملاحظات على الدستور الكويتى إلا أن الأمر الذى لا شك فيه هو أن الكويت قد نجحت فى استحداث تجربة ديمقراطية أكسبتها دستورا وبرلمانا وحكومة مسئولة.

وقد أخذت الكويت بعد استقلالها تقطع شوطا بعيدا فى إقامة الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية والعمرانية(٤)، كما مدت مساعداتها الاقتصادية إلى

---

(١) Koweit Today - Awelfare State p. 45.

انظر أيضا دليل الكويت ص ص٦٩-٧٢، وعن التفصيلات الخاصة بالدستور الكويتى يمكن الرجوع إلى عبدالفتاح حسن، القانون الدستورى فى الكويت، بيروت ١٩٧٠.

(٢) Al Bahrna, op. cit., p. 22.

(٣) Ibid., p. 13.

(٤) عن التطور الاقتصادى والاجتماعى فى الكويت انظر: Koweit Today - Awelfare State.

إمارات الساحل العمانى، وأسست من أجل ذلك لجنة دائمة لوضع برامج تنفيذية للنهوض بهذه الإمارات، كذلك أنشأت الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية، وكانت الغاية من إنشائه مساعدة الكويت للدول العربية على تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لذلك. وقد رُصد لهذا الصندوق فى بدء إنشائه فى ديسمبر ١٩٦١ خمسون مليون دينارا كويتيا ثم تضاعف اعتماده فيما بعد، وكانت حكومة السودان أول من استفاد من هذا الصندوق لتوسيع السكك الحديدية فى السودان، كذلك نال الأردن قرضا لمشروع استثمار مياه اليرموك واستخراج الفوسفات من البحر الميت، كذلك استفادت كل من لبنان والعراق والجزائر من القروض المالية الكويتية، كما التزمت الكويت فى مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى الخرطوم فى عام ١٩٦٧ بتقديم مبلغ ٥٥ مليون جنيها إسترلينيا سنويا للجمهورية العربية المتحدة والأردن إلى أن تزول آثار العدوان[١]. ولكن ترتب على ذلك الالتزام تجميد صندوق التنمية الكويتى؛ لأن الحكومة لم تتمكن من أن تصرف له رأس ماله الأساسى الذى وصل إلى مائتى مليون جنيها إسترلينيا، ومن أجل ذلك طالب عدد من النواب وقف أعمال الصندوق حتى تنتهى الأزمة المالية التى واجهتها الكويت فى ذلك العام[٢]. ومهما كان التركيز على الدوافع القومية التى كانت تحفز الكويت إلى تقديم مساعداتها إلى الدول العربية فإن الأمر الذى لا شك فيه أن هذه المساعدات كان لها أثرها فى وجود الكويت ككيان قائم بذاته وبالتالى تأكيد شخصيتها المستقلة[٣].

أزمة التجربة الديمقراطية فى الكويت:

كان نظام الحكم فى الكويت يقوم على طريقة أبوية تقليدية، ولكن بتعقد المجتمع وزيادة عدد السكان وانتشار التعليم كان من الطبيعى أن يحدث تعديلا فى النظام بما يتلاءم والمتطلبات العصرية الحديثة. وحتى عام ١٩٦١ كان أعضاء الأسرة الحاكمة هم المتحكمون فى المجلس الأعلى للشيوخ الذى كان يعاون الحاكم فى شئون الحكم، ولكن على أثر الأزمة العراقية الكويتية فى عام ١٩٦١ دعا الشيخ

---

(١) الحياة ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٨.

(٢) النهار ١٢ / ٢ / ١٩٦٨.

(٣) Shehab, Koweit A Super Affluent Society see Modernisation in the Arab world p. 140.

عبد الله السالم عددا من التجار ممن لا ينتمون إلى الأسرة الحاكمة للمشاركة فى المجلس الأعلى، كما اشترك عدد من الوطنيين الكويتيين بلغ عددهم عشرون شخصا فى مجلس تأسيسى، وأعقب ذلك صدور الدستور الكويتى الذى نص على تشكيل مجلس وطنى من خمسين عضوا،بالإضافة إلى مجلس وزارى كان يتشكل معظمه من التجار وأعضاء الأسرة الحاكمة[1].

ولم تشهد الكويت حركات سياسية عنيفة؛ فالأسرة الحاكمة لها مركز قوى بحيث تتمكن من قمع أى نشاط سياسى غير مرغوب فيه، وعلى هذا الأساس قمعت حركة المجلس التشريعى وهى الحركة التى شهدتها الكويت فى عام ١٩٣٨. وعلى الرغم من الانتفاضات الوطنية التى حدثت فى الكويت خلال وقوع العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦، وكان من أبرزها إشعال النيران فى بعض آبار النفط، إلا أن هذه الحركات لم تعد كونها انتفاضات تلقائية إذ لم يترتب على حدوثها نتائج إيجابية.

وعلى الرغم من تباين الأفكار والاتجاهات السياسية فى الكويت نتيجة تنوع الوافدين إليها، إلا أن انشغال هؤلاء بجمع الثروة وخوفا على مصالحهم لم تتح لهم الظروف للقيام بنشاطات سياسية أو التعبير صراحة عن آرائهم[2]. وفضلا عن ذلك فإنه لم تنشأ فى الكويت أحزاب سياسية، كما أن الدستور الكويتى لم يتح مجالا لظهور هذه الأحزاب، وأصبح الموقف فى الكويت يتلخص فى الصراع بين المحافظين على التقاليد الذين يستهدفون حصر المراكز العليا فى الأسر العريقة، وبين جيل المثقفين الذين يؤمنون بتوزيع المناصب حسب الكفاءات دون التقيد بالنسب[3]، وعندما تشكل أول مجلس نيابى فى يناير ١٩٦٣ ضم إلى مقاعده ثمانية من القوميين الذين تأثروا بالمد القومى العربى الذى كان يغمر العالم العربى فى ذلك الوقت[4]، وكان من أهم القضايا التى أثارها أولئك النواب إلغاء الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا والكويت فى عام ١٩٦١ لما كانت تنص عليه من مساعدة

---

(١) Ibid., pp. 351 - 353.

(٢) Hay, Rupert, The Trucial States pp. 104 - 105.

(٣) صلاح العقاد : مرجع سبق ذكره ص ٤٣.

(٤) الحوادث ١٥ / ١ / ١٩٧١، أزمة التجربة الديمقراطية فى الكويت.

بريطانيا للكويت، ولذلك كان يطلق على هذه الاتفاقية اسم اتفاقية المساعدة، وكان الهدف من مطالبة القوميين بإلغاء هذه الاتفاقية إتاحة الفرصة لاشتراك الكويت فى مباحثات الاتحاد الثلاثى التى أجريت فى أبريل عام ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق، بينما أكدت الحكومة الكويتية أن هذه الاتفاقية لا تمس استقلال الكويت كما أنه ليس فيها ما يمنع الكويت من المشاركة فى مباحثات الاتحاد الثلاثى.

ولم تلبث أن واجهت حكومة الشيخ جابر الأحمد معارضة شديدة من جانب القوميين والمثقفين الكويتيين الذين اعترضوا على تشكيل هذه الحكومة من التجار والأثرياء وأفراد الأسرة الحاكمة، وبالتالى فلم يعد هذا التشكيل يتفق مع النهضة الثقافية والسياسية التى وصلت إليها الكويت(١)، واستندت المعارضة على وجود تجار من بين الوزراء مما يشكل مخالفة صريحة للمادة ١٣١ من الدستور الكويتى التى تمنع الجمع بين الوزارة والتجارة، ونجحت المعارضة بالفعل فى إسقاط حكومة الشيخ جابر الأحمد فى عام ١٩٦٤ لتخلفها حكومة جديدة ضمت بعض المثقفين، وقد استمرت هذه الحكومة قائمة حتى الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٦٧.

وفى مجلس الأمة وقعت أزمة برلمانية كبيرة فى أوائل عام ١٩٦٥، على أثر رفض المعارضة فى المجلس إقرار اتفاقية تنفيق العائدات، وهى الاتفاقية التى تقدمت بها الحكومة للمجلس طالبة الموافقة عليها(٢)، وكان من المتوقع ألا تحدث معارضة بالنسبة لبلد كالكويت قليل الخبرة بالحياة الديمقراطية ولكن سرعان ما اشتدت المعارضة التى تزعمتها جبهة القوميين العرب(٣). وقد حمل المعارضون على الاتفاقية والغبن الذى سوف يلحق بمصالح الكويت، فرفضها مجلس الأمة بالإجماع وقد استندت المعارضة فى رفضها لهذه الاتفاقية على نقطتين رئيسيتين :

أولا ـ ما تضمنته الاتفاقية من بعض مواد اعتبرتها المعارضة إجحافا بحقوق الكويت، من ذلك تسوية جميع ضرائب الدخل وضرائب الامتياز عن الفترة التى سبقت توقيع الاتفاقية، وعلى وجه التحديد من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ ومايعنيه ذلك من تنازل الحكومة عن جميع الضرائب المستحقة لها من قبل الشركة.

---

(١) Thompson, Modernisation in the Arab world pp. 351 - 353.

(٢) الحياة - ٢٤ / ٦ / ١٩٦٦.

(٣) Stocking, op. cit., p. 369 ff.

ثانيا - احتجاج المعارضة على شروط التحكيم، باعتبار أن التحكيم فى حد ذاته يعد مساسا بسيادة الكويت، فإذا كانت الخلافات التى تقوم بين الشركة والحكومة من اختصاص الوكالة البريطانية فى الماضى فمن الطبيعى بعد أن استقلت الكويت أن يكون أى نزاع ينشأ بين الشركة والحكومة من اختصاص المحاكم الوطنية[١].

والجدير بالذكر أن شركة نفط الكويت كانت قد أنذرت الحكومة ومجلس الأمة بضرورة التصديق على الاتفاقية فى أسرع وقت ممكن، ولذلك أدركت شركة النفط أن تطورا خطيرا يوشك أن يحدث فى الكويت مما حدا بالشركة إلى استغلال هذه الفرصة لكى تقدم النصيحة لشيخ الكويت - تساندها فى ذلك الحكومة البريطانية - على شكل إنذار يطالب بتصفية سريعة لمعالم التجربة الديمقراطية الجديدة[٢]، ومهما يكن من أمر فقد نتج عن هذه المعارضة التأكيد بأن قصر امتيازات واتفاقيات النفط بين الشركة والحاكم، كما كان عليه الحال من قبل، أصبح عهدا زال وانقضى.

أحرزت حركة القوميين العرب التى كان يتزعمها فى الكويت الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامى وأحمد المنيس نجاحا كبيرا، ووضح أن الحركة أصبح لها فروع كثيرة امتدت إلى بعض أقطار الخليج والجنوب العربى. وقد بدأت الحركة أساسا من نادى للطلبة أنشئ فى الجامعة الأمريكية فى بيروت فى أعقاب الحرب الفلسطينية، وانتشرت فى سوريا ولبنان والأردن والعراق وليبيا ثم وضحت بصفة خاصة فى الكويت بين المجتمع الفلسطينى هناك واعتنقها كثيرون من الشباب الكويتى[٣]. وكانت الحركة تقوم على أساس قومى صرف، ثم ما لبثت أن مستها عدة اتجاهات يسارية نشطت فى مواجهتها جمعية الإصلاح الاجتماعى التى تتميز باتجاهاتها الدينية. وقامت حركة القوميين العرب على معارضة سياسة الحكومة ولاسيما فى بداية عهد الشيخ صباح السالم الصباح الذى تولى الحكم فى نهاية عام ١٩٦٥، حتى أصبح واضحا لدى الحاكم الجديد مدى الضغط الذى تقوم به هذه العناصر على سياسة الحكومة فى محاولة لإخراج الكويت عن الخط السياسى الذى تعودته والذى يتميز بالملاينة والاعتدال إزاء القوى المختلفة والاتجاهات السياسية

---

(١) Stocking, op. cit., pp. 369 - 371.

(٢) الحرية - ١٦ آيار ١٩٦٦.

(٣) Dunn, Iraq Under Qassem, p. 148.

المصطرعة فى المنطقة بمحاولة تركيز سياستها إلى جانب على حساب جانب آخر. ولذلك أصدرتُ الحكومة الكويتية مجموعة من القوانين استندت فيها على الأكثرية البرلمانية، منها قانون حظر التجمع، والحد من حرية الجمعيات والأندية والصحافة، بالإضافة إلى قانون التوظف الذى جعل مصير الموظف تحت طائلة السلطة إذا ما بدر منه أى نشاط سياسى[١].

ولعل الخطأ الذى وقع فيه القوميون العرب هو عدم إدراكهم حقيقة دورهم باعتبارهم أقلية معارضة، ولذا كان ينبغى أن ينحصر دورهم فى تنمية الرغبة فى التغيير أملا فى تحقيق مكاسب أكبر فى الانتخابات التالية، ولكن الذى حدث هو أنهم حاولوا فرض ديكتاتورية الأقلية على الأكثرية ثم استقالوا بطريقة جماعية تحت حجة عدم مقدرتهم على مواجهة التكتل اليمينى الرجعى، كما رافقت استقالتهم حملات تشهيرية شخصية مما ترك آثارا عميقة فى نفوس الشيوخ، وهكذا حدث أول انقسام فى التجربة الديمقراطية للكويت فى وقت كانت فيه غير قادرة على تحمل هزات كبيرة، وخرج القوميون من المجلس ليعيشوا خارج النظام.

أحدثت استقالة القوميين ردود فعل شديدة ظهر تأثيرها على المستوى الشعبى مما جعل نفوذ المعارضة السياسى يزداد قوة، وبينما خيل للبعض أن استقالة نواب المعارضة سوف تؤدى إلى انسحابهم من الحياة السياسية، بدا واضحا أنهم أصبحوا مقدمين على جولة جديدة، وأنهم يستعدون لخوض الانتخابات النيابية القادمة؛ ولذلك توالت نصائح المستشارين وشركة النفط البريطانية محذرة الحكومة بأن المعارضة سوف تحرز أغلبية مطلقة فى مجلس الأمة إذا لم تبادر الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتطويقها[٢]، ويبدو أن هذه التحذيرات تركت أثرها على سياسة الحكومة، إذ حذر الشيخ جابر الأحمد رئيس وزراء الكويت فى البيان الذى ألقاه فى مجلس الأمة فى ٣ مايو ١٩٦٦ من المبادئ الهدامة، وأكد أن حكومته ستتشدد فى معاقبة دعاتها، وذكّر بالقوانين التى سبق أن أصدرتها الحكومة والخاصة بحل الصحف اليسارية والمنظمات والأندية الثقافية والطلابية، وأكد المعلقون على هذا البيان بأنه يضع حدا بين حقبة من الزمن اتسمت فيها سياسة الحكومة باللين والمجاملة، وبين حقبة أخرى أصبحت أكثر شدة وحزما.

---

(١) الحرية - ٩ أيار ١٩٦٦.

(٢) الحرية - ١٦ أيار ١٩٦٦.

والبيان الوزارى يعد فى اعتقادنا دراسة للخط السياسى الذى أخذت تسير فيه الكويت فى مواجهة مشكلاتها الداخلية، ومشكلات السياسة العربية بصفة عامة إذ ينقسم البيان إلى مقدمة توضح ما يعيشه المجتمع الكويتى وما يتعرض له من هزات ترتب عليها انقسام فى الرأى وعدم مبالاة بالقيم، ثم يتحدث البيان عن سياسة الكويت الخارجية التى تقوم على الحياد وعدم الإنحياز، وبالنسبة للسياسة العربية أكد البيان أن الكويت جزء من كل ولها واجب نحو شقيقاتها العربيات تدعم اقتصادها بشرط ألا تهمل مصالح الشعب الكويتى الذى ينبغى أن تكون له الأولوية فى الاستفادة من خيرات بلاده.

ويتناول القسم الثانى من البيان النشاط الضار للوافدين، والذى من بينهم من يجتهد لتفتيت الوحدة الوطنية والتشكيك فى الأنظمة الكويتية، وما تنشره هذه العناصر من مبادئ هدامة فى صفوف المواطنين والعمال والطلبة بوجه خاص[1]. وواضح أن البيان كان يدعو إلى حركة تطهير فى الجمعيات والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية التى ذكر عنها أنها تشتغل فى غير مصلحة البلاد[2]. كما حرصت الحكومة أن تطلع مجلس الأمة فى جلسة مغلقة على وقائع تتعلق بنشاط بعض العناصر غير الوطنية ودورها فى خدمة حركات عقائدية وصفت بأنها حركات هدامة غايتها إثارة الاضطرابات فى الكويت.

وفى مقابل ذلك أخذت الصحف العربية المعروفة باتجاهاتها اليسارية تشن حملات صحفية ضد سياسة الكويت وذلك بالتهويل فى عدد المبعدين من الكويت، والقسوة الشديدة التى يتعرضون لها من قبل السلطات الكويتية. وإن كان من الإنصاف أن نذكر هنا أن المبعدين لم يبلغوا ذلك العدد الضخم الذى صورته الصحافة الكويتية، كما أنهم كانوا يتقاضون جميع رواتبهم بما فى ذلك تعويضات إنهاء عقودهم على الرغم مما ينص عليه قانون التوظف الكويتى بحرمان الموظف المبعد من التعويضات المستحقة له باعتباره مخلا بشروط التعاقد بسبب قيامه بنشاط سياسى ضد مصلحة البلاد[3].

---

(١) المحرر - ٩ نيسان ١٩٦٦.

(٢) الحياة - ٨ أيار ١٩٦٦.

(٣) المحرر - ٢٢ / ٩ / ١٩٦٦.

وفى يناير ١٩٦٧ أجريت انتخابات الدورة الثانية لمجلس الأمة، وشهدت هذه الانتخابات إقدام عناصر جديدة من المثقفين والجامعيين على خوض المعركة الانتخابية، وإن كان يلاحظ أن اللوائح الانتخابية كانت مجردة من أى طابع أو برنامج سياسى معين بالنظر إلى عدم وجود أحزاب سياسية فى الكويت. ومع ذلك فقد حاول المرشحون من قبل القوميين العرب إيجاد تكتل فيما بينهم، ولكن النتيجة كانت صدمة بالغة لهم إذ لم ينجح منهم سوى أربعة أشخاص فى حين سقط الخطيب نفسه[1].

وهكذا أدت نتائج انتخابات الدورة الثانية لمجلس الأمة إلى تفوق الفئات اليمينية على جبهة القوميين العرب، كما أحدثت نتائج الانتخابات مضاعفات شديدة وخاصة بعد أن هددت العناصر القومية من العمال والطلاب بإضراب شامل[2].

وفى تعليق على المجلس الجديد ذكر أن أغلبية أعضائه يميلون إلى التزام الحياد إزاء الخلافات العربية، كما أنهم يؤمنون باتجاه وطنى شعاره الكويت للكويتيين[3].

وفيما يبدو أن السلطات الكويتية كانت تخطط قبل إجراء الانتخابات بعدة أشهر لكى تضمن لممثليها فى مجلس الأمة الحصول على أصوات مناسبة.

وعلى أى حال فإن المعارضة لم تلبث أن خفت حدتها عندما قام المجلس الجديد فى ٢ مايو ١٩٦٧ بالموافقة على اتفاقية تنفيق العائدات، بعد أن أدخلت عليها بعض التعديلات لمواجهة الانتقادات الكثيرة التى سبق أن وجهت إليها، حيث ضمنت هذه التعديلات للحكومة الكويتية حرية أكثر فى التحكم فى أسعار النفط، كما وافقت الشركة على أن تحيل إلى المحاكم الوطنية أى نزاع ينشأ بينها وبين الحكومة فيما يتعلق بقانون الدخل الكويتى[4].

---

(١) Hurewitz, Middle East, The Military Dimension p. 354.

(٢) الأهرام - ٢٩ / ١ / ١٩٦٧.

(٣) المحرر - ٢٨ / ١ / ١٩٦٧.

(٤) Stocking, op. cit., pp. 372 - 375.

ولكن ذلك لم يكن يعنى اختفاء المعارضة تماما إذ استمر الحركيون يعملون على استغلال الأوضاع الداخلية فى الكويت، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات العمالية للتحريض ضد النظام وتوجيه الاتهامات ضد المسئولين الكويتيين، ومحاولة تكوين قواعد يسارية فى الأوساط الشعبية من الشباب[١].

ولم يكد ينقضى عام واحد على أزمة الانتخابات حتى أثيرت قضية أخرى وهى إلقاء المتفجرات حول السفارة الإيرانية فى الكويت، وقد شغلت هذه القضية الرأى العام لفترة طويلة، وخاصة أنها انحصرت فى عناصر كويتية شابة، وبالتالى فإن أهميتها ترجع إلى أنها أضعفت من النظرية القائلة أن حوادث الاضطرابات تأتى عادة من عناصر غير وطنية. وتأكد ذلك حينما أصدرت النيابة العامة قرار الاتهام فى الحادث وأذاعت أسماء واحد وعشرين متهما ليس بينهم سوى فلسطينى واحد، وجهت إليهم تهمة التحريض على قلب نظام الحكم والانضمام لتنظيم سرى عرف باسم «الحركة الثورية الشعبية».

وقد وقعت هذه الحوادث فى أثناء زيارة شاه إيران للكويت فى نوفمبر ١٩٦٨ احتجاجا على هذه الزيارة، وخاصة عقب الأزمة التى أثارها الشاه بتأكيد الادعاءات الإيرانية على الخليج إثر إعلان بريطانيا قرارها الخاص بالانسحاب، إذ أعلن العمال المشتغلون فى صناعة النفط إضرابا عاما، كما قام الطلاب بدورهم بإضراب مماثل، وبادرت السلطات الكويتية باعتقال عناصر أساسية فى النقابات العمالية والاتحادات الطلابية، وهما المركزان اللذان يضمان فى داخلهما نواة التيار اليسارى فى الكويت[٢].

وعلى الرغم من أن هذه الحركات كانت تمثل تيارا قوميا عربيا موجها ضد إيران، بما أقدمت عليه من إنذار المؤسسات الإيرانية إلا أن هناك من اعتبر الاضطرابات التى وقعت فى الكويت تخطيطا إيرانيا لإظهار العرب بمظهر المعادين لإيران، وبالتالى تعميق الهوة بينهما، وعلى أى حال فإن زيارة الشاه للكويت لم

---

(١) الحياة - ٥ / ٣ / ١٩٦٩.

(٢) الحرية - ١١ / ٨ / ١٩٦٧.

تحقق نجاحا أكثر من الاتفاق على مشكلة الجرف القارى، وتشكيل لجان كويتية وإيرانية لدراسة هذه المشكلة تمهيدا لإعداد اتفاق بشأنها يتناول رسم الحدود البحرية بين الكويت وإيران(1).

وفى يناير ١٩٦٩، وعلى وجه التحديد بعد سنتين من أزمة الانتخابات (يناير ١٩٦٧)، عادت الأمور إلى التوتر بصورة جديدة حينما أقدمت الحكومة على إدخال تعديلات فى قانون العمل الكويتى الذى سبق أن وافق عليه مجلس الأمة فى يولية عام ١٩٦٨، وكان هذا القانون ينص على تحسين أحوال العمال بما فى ذلك رفع الأجور والمكافآت، وعقود العمل، والأجازات، وساعات العمل الأسبوعية، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بأوضاع العمال. ومع ذلك فقد رأت الحكومة أن بالقانون فجوات كثيرة فأصرت على تعديله، أو بالأحرى تحديد بعض الامتيازات التى نص عليها وخاصة بالنسبة للعمال غير الكويتيين، وبطبيعة الحال اعترض العمال معتبرين إقدام الحكومة على إدخال هذه التعديلات بمثابة إجحاف بحقوقهم، ودعت النقابات العمالية إلى إضراب شامل احتجاجا على تأخر تنفيذ العمل بالقانون الجديد(2)، كما حذر العمال فى بيان أصدروه فى ٢٤ يناير ١٩٦٩ من أنهم سيعودون إلى الإضراب إذا ما أصرت الحكومة على إدخال أية قيود تتعلق بامتيازات سبق أن نص عليها القانون، وحذر البيان السلطات الحكومية من اللجوء إلى سياسة انتقامية ضد العمال القائمين بهذا الإضراب.

وكان القانون ينص على حق العامل فى الاستقالة والتعويض بعد مضى خمس سنوات من العمل فى الشركة، ولكن الحكومة رأت أن تقصر هذا الحق على الكويتيين وحدهم، ووجهة نظرها فى ذلك أنها ترى ضرورة حماية عمالها الوطنيين بإعطائهم أفضلية خاصة عن غيرهم من العناصر الأخرى، ومن ناحية ثانية أنها لا تحبذ تشجيع العمال الأجانب على الاستقالة بعد أن تكون قد توافرت لديهم الخبرة الفنية مما يجعل من الصعوبة بمكان إيجاد بديل لهم، بينما تلخصت

---

(1) النهار - ١٢ / ٢ / ١٩٦٩.
(2) السياسة - ٢٠ / ١ / ١٩٦٩.

وجهة نظر العمال فى اعتبار هذه التعديلات بمثابة قوانين للتفرقة العنصرية وأنه لا يجوز التفرقة بين العامل الكويتى والعامل غير الكويتى وخاصة إذا كانا يؤديان نفس العمل[١].

وكان مما أثار الانتباه أن أكثر المتظاهرين من الباكستانيين والهنود والإيرانيين الذين لايجيدون اللغة العربية، ومع ذلك فقد ظهرت البيانات بأساليب عقائدية معقدة، ولهذا وجهت الاتهامات إلى العناصر العمالية الحزبية من العرب الوافدين، كما وجهت أيضا إلى بعض العناصر الوطنية من الكويتيين بالتحريض على الإضراب، وخاصة بعد أن اقترن ذلك بالعودة إلى أسلوب إلقاء المتفجرات، وكان مجالها فى هذه المرة الكثير من المؤسسات الحكومية كمبنى وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ومجلس الأمة، وقد وقعت هذه الحوادث فى ٢٥ يناير ١٩٦٩، وهو اليوم الذى صادف الذكرى الثانية لانتخابات مجلس الأمة، وتعطيل صحيفة الطليعة المؤيدة لحركة القوميين العرب.

واتخذت السلطات الكويتية موقفا حازما إزاء هذه الاضطرابات، ظهر ذلك فى الإجراءات التى اتخذتها وزارة الداخلية الكويتية، ومنها وضع قيود على دخول الكويت اعتبارا من ١٠ أبريل ١٩٦٩ إلا بإذن مسبق من وزارة الداخلية الكويتية، أو إحدى القنصليات الكويتية فى الخارج، وقد طبقت هذه الإجراءات على جميع العناصر بما فى ذلك رعايا الدول العربية[٢]. كما وجهت مسئولية وقوع حوادث الاضطرابات إلى حركة القوميين العرب وإلى المنظمات اليسارية القائمة فى بعض إمارات الخليج، وأبرزها جبهة تحرير الخليج المنبثقة عن جبهة تحرير ظفار فى مركزها بعدن، وخاصة أن هناك عناصر يمنية اتهمت فى هذه الحوادث، وكانت هذه المنظمات تدعو إلى التخلص من أنظمة الحكومات التقليدية فى الخليج كما رفعت شعارات خاصة بوحدة الخليج من الكويت إلى عمان، ونظرا للعلاقات التى كانت تربط بين هذه المنظمات وحركة القوميين العرب فإن ذلك أثار احتمال قيام تحالف بين جبهة تحرير الخليج وبعض الحركيين فى الكويت[٣].

---

(١) العمل - ٢٨ / ١ / ١٩٦٩.
(٢) البعث - سوريا ١٢ / ٢ / ١٩٦٩.
(٣) النهار - ١٢ / ٢ / ١٩٦٩.

وفى تعقيبنا على التجربة الديمقراطية فى الكويت نستطيع أن نقرر ما يأتى:

أولا – أن الحركات اليسارية لم تجد لها مجالا واسعا فى الكويت ولا فى غيرها من إمارات الخليج العربى نتيجة توافر أسباب الحياة الاجتماعية الرغدة، ومن ناحية أخرى استمرار الولاءات الأسرية والعشائرية.

ثانيا – أن دعاة الحركة القومية فى الكويت، أو غيرها من الحركات اليسارية هم أساسا من النظام القائم بحكم كونهم وطنيين مستفيدين من النظام، وبالتالى فإن خلافهم مع النظام لا يتعدى كونه خلافا أسريا أو عشائريا ألبس طابعا عقائديا بحكم تطور المفاهيم السياسية.

وأخيرا فإن الانقسام الذى تميزت به التجربة الديمقراطية فى الكويت لم يلبث أن خفت حدته حينما توقف القوميون وغيرهم عن مهاجمة النظام القائم فى الكويت، ويرجع ذلك إلى انحسار التيار التقدمى فى أواخر الستينيات. ولعل مما يؤكد ضعف المعارضة، واستقرار الأوضاع فى الكويت، أن الحكومة الكويتية أخذت تفسح المجال تدريجيا لأعضاء المعارضة القدامى لكى يعودوا إلى مجلس الأمة فى الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٧١.


الفصل الثانى
الكويت وجيرانها

العلاقات الكويتية العراقية - مشروعات ضم الكويت للعراق - إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ وإعلان استقلال الكويت - مبررات العراق لضم الكويت - دوافع عبد الكريم قاسم فى إثارة الأزمة بين الكويت والعراق - موقف الحكومة البريطانية - الجامعة العربية والأمم المتحدة وموقفهما من الأزمة العراقية الكويتية - انهيار حكم عبد الكريم قاسم وأثره فى تهدئة الموقف - استمرار مشكلات الحدود - العلاقات السعودية الكويتية - محاولات السعودية التفرد بإدارة المنطقة المحايدة - المباحثات الكويتية السعودية وتقسيم المنطقة بين الدولتين ١٩٦٩.

* * *

العلاقات بين الكويت والعراق :

علاقة الكويت بالعراق علاقة وثيقة بحكم صلات الجوار والاختلاط بينهما، إذ ينزح كثير من أهالى البصرة والزبير إلى الكويت ويقيمون بها دون جوازات سفر أو تأشيرات دخول[١]، كما أن كثيراً من الكويتيين لهم أملاك ومصالح حيوية فى العراق. ولم يكن للعراق تمثيل قنصلى فى الكويت حتى عام ١٩٥٨، ولكن المعتمدية البريطانية فى الكويت كانت هى التى تشرف على المصالح العراقية فى الكويت[٢].

---

(١) Hay, Rupert, The Persian Gulf States p. 145.

(٢) Idem.

ولأواصر القربى والمصاهرة والجوار اعتبـار كبير بين البلدين مما جعل التجارة متبادلة والمصالح مرتبطة فيمـا بينهما، هذا فضلا عن أن الكويت ظلت فترة طويلة من الزمن تعتمد على مياه شط العرب كما ظلت تمور العراق تغمر أسواق الكويت فى كل عام[١].

وفى أواخر الثلاثينيات قـامت حركة تطالب بضم الكويت للعراق[٢]، ولكن هذه الحركة لم تحقق نجاحا لعدم استنادها إلى قاعدة شعبية عريضة، كما أن العراق قصر اسـتغلالها عند حـد الدعاية المضادة للوجـود البريطانى فى الكويت والخليج العربى[٣]، والأمر الذى لا شك فيه أن اكتشاف النفط واستغلاله فى الكويت ساعد إلى حد كبير على تمتع الكويت بكيان إقليمى خاص بعد أن اتجهت الكويت للإفادة من ثروة النفط فى تحـقيق تطورها الاقتـصادى والاجتـماعى والعمـرانى بحيث لم تعاود فكرة الاتحاد ظهورها فى الكويت، وإن كانت قـد ظهرت بشكل أكثر إلحاحا فى العراق[٤]، ففى أوائل الخمسينيات، وعلى أثر تصدير نفط الكويت وبداية تدفق الثروة على الإمـارة ظهرت الدعـوة ملحة فى العراق للتـعاون مع الكويت لتنفيذ مشروعاتها الاقتصادية والعمرانيـة باعتبار ذلك واجبا قوميا للعراق[٥]، ولعل ذلك مما أدى إلى إثارة شكوك حكام الكويت إزاء نوايا جارتهم الكبـيرة، وعلى أى حال فقد استمرت العلاقـة وديـة بين الكويـت والعراق، وتأكدت بزيارة الشيخ عبد الله السـالم إلى العراق، وقـيام الأمـير عـبد الإلـه الوصى على عرش العـراق بزيارة الكويت[٦]. ولكن لم تلبث أن بدأت المساعى العراقية تظهر واضحة مستهدفة ضم الكويت إلى حلف بغداد فى عام ١٩٥٥[٧]، فقد حاول نورى السعيد رئيس وزراء

---

(١) راشد عبدالله الفرحان: مختصر تاريخ الكويت وعلاقته ببريطانيا والدول العربية ص ١٥٩، وكذلك حسن سليمان: الكويت فى ماضيها وحاضرها ص ٢٣٤.

(٢) عن أزمة المجلس التشريعى والدعاية العراقية لضم الكويت يمكن الرجوع إلى كتابنا : الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٦٣ وما بعدها.

(٣) نفسه.

(٤) توفيق السويدى: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ص ٥٧٤.

(٥) عبدالكريم موسى، ورسول العسكر: إمارة الكويت ص ٧٠.

(٦) المرجع السابق ص ٩٠.

(٧) توفيق السويدى: مصدر سبق ذكره ص ٥٧٤ وما بعدها.

العراق أن يغرى الشيخ عبد الله السالم للالتحاق بالحلف[1]. ويؤكد أحد زعماء الحركة الوطنية فى البحرين - عبد الرحمن الباكر - إنه كان للإنجليز خطة مدروسة قبل العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦، وتقوم هذه الخطة على ضم الكويت للعراق تحت التاج الهاشمى، وتوحيد بقية إمارات الخليج، وهى البحرين وقطر وإمارات الساحل العمانى، فى اتحاد فيدرالى يرأسه الأمير عبد الإله؛ على أن تكون البحرين عاصمة الاتحاد والقاعدة الرئيسية لحمايته، إلا أن حوادث السويس والتطورات القومية فى المنطقة العربية قلبت هذا المخطط رأسا على عقب[2]. ومع ذلك فلم تلبث أن تجددت محاولة أخرى لضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمى الذى كان مقترحا بين العراق والأردن فى عام ١٩٥٨، ومن المؤكد أن نورى السعيد رئيس وزراء العراق كان متحمسا لضم الكويت إلى الاتحاد[3]، وكان يدفعه إلى ذلك عاملان رئيسيان أولهما : تقديره أهمية انضمام الكويت وشيوخها لا يرتبطون بصلة إلى الأسرة الهاشمية، مما يجعل فكرة الاتحاد أكثر تقبلا فى المنطقة العربية، وخاصة بعد أن أبدت بعض الدول العربية شكوكها من قيام هذا الاتحاد[4]، والعامل الثانى إدراك نورى السعيد لأهمية ثروة الكويت فى ازدهار الاتحاد[5]. ولم تتح الظروف فرصة لإخراج الاتحاد الهاشمى إلى حيز الوجود نتيجة قيام ثورة تموز فى العراق فى عام ١٩٥٨، ومن ناحية أخرى أن العراق فى محاولته ضم الكويت لم يلبث أن اصطدم بمعارضة بريطانية صريحة إذ ارتكزت السياسة البريطانية فى علاقتها بالكويت على حمايتها من جيرانها حرصا على مركزها كقاعدة هامة من قلاع الإسترلينى فى منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن مصالح النفط البريطانية فى الكويت. ولعل ذلك ما جعل نورى السعيد أكثر اعتمادا على الولايات المتحدة الأمريكية التى أمل أن يجد منها تأييدا لمشروعاته.

وعلى أى حال فقد أثار موضوع انضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمى مجادلات عنيفة بين نورى السعيد والحكومة البريطانية مما جعل العراق يصر على

(١) Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th Century p. 201.

(٢) عبدالرحمن الباكر : من البحرين إلى المنفى سنت هيلانة ص ٨.

(٣) خليل كنه : العراق أمسه وغده ص ٢٩٨.

(٤) والتر جلمن : عراق نورى السعيد ص ص ٢٤٥ - ٢٥٦.

(٥) محمد فاضل الجمالى : العراق الحديث ص ٣٢.

ضـرورة اسـتـقـلال الكويت، ولعل ذلك مما دفع بفكرة الاسـتـقـلال قـدمـا فى الكويت[1]. ومع ذلك فإن هذه المحـاولات التى أثارها العراق لم يكـن لها أثر فى المساس بالعلاقات الكويتـية العراقية، إذ إن مساعى العـراق لضم الكويت اقتصرت على الاتصالات الدبلومـاسية مع بريطانيـا والولايات المتحدة الأمـريكية على حين حـرص العراق على خطب ود الكويـت، وقامت إذاعـة بغداد بدور ملمـوس فى ذلك[2].

ولعل سقوط نورى السـعيد فى أعقاب ثورة تموز فى عام ١٩٥٨ قـد ساعد على تخليص الكويت من الارتباط بمخططاته، حـتى أنه على الرغم من قيام نظام جديد للحكم فى العراق غير النظام الملكى المتوارث فإن ذلك لم يمنع الشيخ عبدالله السالم - حاكم الكويت - من السعى لتوثيق صلته بهذا النظام، وفى الوقت نفسه فإن عـبد الكريم قاسم فى بـداية وصوله إلى السلطة قد حـرص بدوره على توثيق الروابط بين الكويت والعراق، وكـان أوضح مثال على ذلك فـتح قنصلية عراقـية للمرة الأولى فى الكويت فى عام ١٩٥٨[3].

وفى عام ١٩٦١ أدى ارتفاع مد الحركة القومية فى الكويت إلى إلغاء معاهدة ١٨٩٩ التى كانت تربط الكويت بـبـريطانيا[4]، وكـان من أثر إلغاء هذه المعـاهدة واستبـدالها بمعاهدة أخرى فى ١٩ يونية ١٩٦١ تخـفيف الروابط التى كانت تربط الكويت بـبـريطانيـا. وعلى الرغم من تأييـد الدول العـربية للخطوة الـتى خطتهـا الكويت، إلا أن الموقف تفجر فى العراق حـيث بدأت بوادر الأزمة فى اليوم التالى لنشر أنبـاء المعاهدة الكويتيـة البريطانية الجديدة، حـينما أرسل عبـد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق برقـية إلى حـاكم الكويت بهذه المناسبـة، وعلى الرغم من أن هذه البرقية قـد صيغت بطريقة يكاد يفهم منها أنها بـرقية تهنئة إلا أنه من الملاحظ أنها تضمنت نقاطا عديدة :

أولها - أن العراق يرحـب بإلغاء معـاهدة ١٨٩٩ باعتـبارها مـعاهدة غـير شرعية، إذ إنها عقدت دون علم الدولة العثمانية التى كانت الكويت تابعة لها.

---

(١) Hay, Rupert, op. cit., p. 105.

(٢) Dunn, Iraq Under Qassem p. 350.

(٣) Hay, op. cit., p. 145.

(٤) هارفى أوكونور : الأزمة العالمية فى البترول ص ص ٤٣٨ - ٤٣٩.

وثانيها ـ أن الذى عقد هذه الاتفاقـية هو الشيخ مبارك بن الصبـاح قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة.

وثالثها ـ أن البـرقـية تضـمنت تهنئـة لشـيخ الكويت دون أن تشـيـر إلى استقلاله.

وأخيرا تضـمنت البرقية تحذير العـراق لشيخ الكويت من أن يتقبل إمـبريالية جديدة[١].

ولـم تلبث أن تفجـرت الأزمة بعد عـدة أيام، وعلى وجه التـحديد فى ٢٥ يونية ١٩٦١، فى خـلال المؤتمر الصحـفى الذى عقده عـبد الكريم قاسم فى مـقر وزارة الدفاع العراقية[٢]، حيث طالب صـراحة بضم الكويت للعـراق باعتـبارها مقاطعـة تابعة للبصرة، وأنهـا تشكل جزءا متكاملا مع العـراق، وطلب من شيخ الكويت أن يتعاون فى إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعى[٣]. وصرح بأن الجمهورية العـراقية لن تـتنازل قيـد أنملة عن أية قطعة من أرض الكويت مـؤكدا بأنه عنـدما يصرح بذلك فإن له القدرة التامة على تنفيذ ما يقوله[٤].

ولعل أهم ما أثاره عبد الكريم قاسم فى مؤتمره الصحفى أن الكويت جزء لا يتجزأ من العـراق، كما أنه لا توجد حدود بين الكويت والعراق، وأن الجـمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقى فى الكويت[٥]،والأهم من ذلك ما ذكره عبد الكريم قاسم بأنه فى سبيل إصـدار مرسوم جمهورى بتعيين شـيخ الكويت قائمقام لقضاء الكويت الذى يتبع لواء البصرة[٦] «وسوف أنذر الشيخ بعـدم التعسف بحق شعب الكويت الذى هو حق الشـعب العراقى نفســه، وإن أساء التصرف فـسيلقى العقاب الصارم، ويحسب فى عداد المتمردين»[٧].

---

(١) Dunn, Iraq Under Qassem p. 350.

(٢) انظر نص البيان الصحفى فى كتاب قاسم والكويت لأحمد فوزى ص ص ٤٥ - ٥٣.

(٣) Dunn, op. cit., p. 350.

(٤) Stocking, Middle East, op. cit., p.234.

(٥) Shwarden, B., The Kuwait Incident. see, Middle East Affairs January 2, 1962.

(٦) وزارة الإرشاد العراقية: الكويت القضاء العراقى السليب ص ٣٥ وما بعدها.

(٧) أحمد فوزى: قاسم والكويت ص ٥٠.

أما مـا ارتكز إليه عـبدالكريم قـاسم فى إثارة هذه الأزمة فكان يسـتند إلى عاملين:

الأول - صلات الكويت التاريخية بالدولة العثمانية.

والثانى - حق العراق باعتباره وريثا للدولة العثمانية أو للعراق العثمانى على وجه التحديد فى السيطرة على المناطق التى كان يستحوذ عليها فى الماضى[١].

وفى تعليقنا على ذلك ينبغى أن نؤكد هنا أن الكويت كانت تمارس استقلالا ذاتيا حتى فى ظل تبعيتها للدولة العثـمانية، كما أنها وقفت إلى جانب بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثـمانية، وفى مقابل ذلك تسلم حاكم الكويت وعدا باسـتقلال بلاده تحت الحمـاية البريطانية، كمـا أن معاهدتى سيـفر ١٩٢٠، ولوزان ١٩٢٣، أكدتا اسـتقـلال العراق عن الدولة العـثمانيـة ثم عن الجمـهورية التركـية دون أن تشـيرا إلى تبـعيـة الكويت له[٢]، كـما أن العـراق خـضع لنظام الانتداب بحكم المادة الثانية والعشرين من اتفاقية عصبة الأمم، بينما ظلت الكويت تحت الحماية البـريطانية[٣]. وعلى الرغـم من أن الحـدود بـين الكويت والعـــراق استمرت غيـر محددة إلا أنه على أثر استقلال العراق وانضمـامه إلى عصبة الأمم ١٩٣٢، أجريت محاولة لتثبيت الحـدود بينهما، وعلى الرغم من أن تثبيت الحدود كان من شأنه عرقلـة حيوية الادعاءات العراقية الخـاصة بالكويت فإن ذلك لم يمنع من استمرار مشكلات الحدود بين البلدين، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد[٤].

وواضح أن الادعاء العـراقى على الكويت لم يكن له مبـرر قانونى، ولذلك فشل العراق خلال الأزمة التى استمرت بين ١٩ يونية ١٩٦١ إلى ٨ فبراير ١٩٦٣، فى أن يقنع دول العالم بمطالبه الشرعية على الكويت، وأصبح لا مفر من أن نقرر هنا أن الادعادات العراقية على الكويت فى عهـد عبد الكريم قاسم كانت لا تعدو كونها ادعاءات سياسية افتقدت المسـوغات الشرعية، فضلا عن أن دوافعها لم تكن إلا مجرد طموح شخصى[٥].

(١) Al Bahrna, Hussain, The legal Status of the Arabian Gulf States p. 252.

(٢) المادة ١٦ من معاهدة لوزان.

(٣) Al Bahrna, Hussain, op. cit., pp. 255 - 256.

(٤) عن مشكلات الحدود بين الكويت والعراق يمكن الرجوع إلى كتابنا الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ الفصل الرابع.

(٥) Al Bahrna, H., op. cit., p. 257.



ومن دراستنا لخطب وتصريحات عبد الكريم قاسم بشأن الأزمة الكويتية العراقية نجد أنه كان يستند فيها إلى عدة مبررات منها :

أولا - الرغبة فى إيصال الماء العذب إلى أهالى الكويت، إذ كان كثيرا ما ينتقد شيوخ الكويت استخدامهم المكثفات للحصول على مياه صالحة للشرب، وما تحققه الشركات الأجنبية من مكاسب كبيرة نتيجة بيع آلات التقطير، بينما أن نقل المياه من شط العرب إلى الكويت أقل تكلفة وأكثر نفعا.

ثانيا - تحرير الكويت من المستغلين لمواردها.

ثالثا - إن الكويت تابعة تاريخيا للعراق، بل إن كلمة الكويت نفسها عراقية لا تستعمل إلا فى العراق، ولا تزال تطلق على الكثير من المواقع فيه.

رابعا - إنه لا يمكن التفريق بين أهالى الكويت والبصرة والزبير بحكم الصلات والاختلاط والتصاهر القائم بينهم[١]، كما أن نصف سكان الكويت متزوجون من البصرة والزبير، وإذا ما اجتمع أهالى البصرة والكويت فلا يستطيع أحد أن يفرق بينهما[٢].

خامسا - أن واجب العراق أن ينقذ الشعوب من الاستغلال، وفى مقدمة هذه الشعوب شعب الكويت الذى يسومه شيوخه أشنع ألوان الاستغلال[٣].

سادسا-إن العراق تخلص من حلف بغداد، ومن قاعدتى الحبانية والشعيبة، ولكن الإنجليز نقلوا قواعدهم إلى الكويت.

سابعا - إن لدى العراق أكثر من مائة وثيقة تثبت أن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة. والجدير بالذكر أن تركيز عبد الكريم قاسم على ولاية البصرة كان يعنى دعوته لضم المناطق الأخرى فى الخليج العربى كالإحساء وقطر باعتبارها كانت تتبع إداريا هذه الولاية، ولكنه لم يصرح بذلك تصريحا واضحا حتى لا يوقعه ذلك فى نزاع مع السعودية أو غيرها.

ثامنا - أعلن العراق رفضه لمبدأ الاستفتاء فى الكويت بسبب أن أغلبية سكان الكويت من الباكستانيين والإيرانيين وبعض العناصر الأجنبية التى تدور بفلك الشيخ[٤].

---

(١) حسن سليمان : الكويت فى ماضيها وحاضرها ص ص ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٢) أحمد فوزى : قاسم والكويت ص ٦٨.

(٣) Dunn. H., op. cit. p. 353.

(٤) من خطاب لعبد الكريم قاسم أمام وفد الجزائر بعد استقلالها، ٧ أبريل ١٩٦٢

تاسعا - هدد عبد الكريم قاسم كل دولة إن هى اعترفت باستقلال الكويت أو تبادلت التمثيل السياسى معها بقطع العلاقات معها، وانصرف هذا التهديد إلى الدول العربية التى قطع العراق علاقته معها بالفعل، مما أوجد أزمة حادة فى محيط علاقاته العربية[١].

وفى ٢٦ يونية ١٩٦١ أصدرت وزارة الخارجية العراقية مذكرة رسمية[٢]، جاء فيها إن الدول الأجنبية بما فيها الحكومة البريطانية نفسها قد اعترفت بالسيادة العثمانية على الكويت، وكان السلطان العثمانى يعين قائمقاما على الكويت ويجعل منه ممثلا لوالى البصرة، واستمر شيوخ الكويت يستمدون سلطاتهم الإدارية من السلطات العثمانية فى البصرة، ويؤكدون ولاءهم لتلك للسلطات حتى عام ١٩١٤، ومضت المذكرة إلى القول بأن الاتفاق السرى الذى عقد بين بريطانيا والكويت فى عام١٨٩٩ لايمكن الاعتراف به لأنه كان بمثابة تحد صريح للسلطان العثمانى، أما بالنسبة لمعاهدة ١٩٦١ التى أنهت اتفاقية ١٨٩٩ فهى معاهدة غير معترف بها أيضا وغير قائمة على أساس، لأنها تستهدف-تحت غطاء من الاستقلال الشكلى - أن تحتفظ بالنفوذ الإمبريالى وأن تجعل الكويت منفصلة عن العراق.

وردت الحكومة الكويتية على ذلك بإصدار بيان فى اليوم التالى رفضت فيه الادعاء العراقى، وأنه لا يرتكز على أى أساس، فالكويت لم تكن خاضعة للسيادة العثمانية، وأن لقب قائمقام لم يستخدم فى الكويت، وأن اتفاقية ١٩ يونية ١٩٦١ أكدت وضع الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة[٣].

لقد تركت الأزمة تأثيرها الكبير على موقف عبد الكريم قاسم فقد اتهمته الصحافة الأجنبية بالتآمر والعدوان، وأنه وقع ضحية لنوبة عقلية كانت تلازمة بين الحين والآخر، كما انعزل عن محيط السياسة العربية، ووضعته هذه الأزمة أيضا فى مصاعب سياسية مع كثير من الدول الغربية[٤].

ولم تتكشف حتى الآن الأسباب الرئيسية التى حركت عبد الكريم قاسم

---

(١) Dunn, op. cit., p. 353.

(٢) يوجد نص هذه المذكرة وغيرها من الوثائق الرسمية المتعلقة بالأزمة العراقية الكويتية فى ملحق رقم (٢) من تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية سبتمبر ١٩٦١ ص ص ١٨٦ - ٢٢٣.

(٣) AL Bahrna, H., op. cit., p. 250.

(٤) Dunn, H., op. cit., pp. 325 - 353.

للاندفاع فى ادعاءاته هذه على الرغم من أنه كان يدرك جيدا استحالة تنفيذ مشروعه بحكم المعارضة العربية والدولية فضلا عن معارضة شعب الكويت الذى حصل على الاستقلال، وعلى ثروة لا يستهان بها من النفط، ومع ذلك فقد أكد بعض الباحثين أن رغبة عبد الكريم قاسم فى ثروة الكويت كانت تدفعه إلى إثارة المشكلة فحتى إن لم يستطع تنفيذ مشروعه فعلى الأقل يمكنه أن يستفيد من القروض التى يمكن أن تقدمها الكويت، وسوف نلاحظ أن الأموال الكويتية كانت هى السلاح الذى استخدمته الكويت للتخلص من كثير من الأزمات التى مرت بها علاقاتها بالعراق. ومن ناحية أخرى فقد ذكرت بعض المصادر أن عبد الكريم قاسم كان مدفوعا بالتهديد بغزو الكويت من جانب بريطانيا حتى تقضى على المعارضة التى أثيرت بشأن اتفاقية المساعدة التى وقعتها مع الكويت فى يونية عام ١٩٦١، وتستند هذه المصادر فى ذلك على أن السرعة التى تمت بها عملية إنزال القوات البريطانية فى أرض الكويت تشير إلى أن الأمر كان مدبرا، وأن السلطات العسكرية البريطانية كان لها علم مسبق بهذه الأزمة، وكانت بريطانيا تريد أن تتخذ منها مثالا لردع أى حاكم من حكام الخليج إذا ما فكر فى المطالبة بالاستقلال تحت تهديد العراق أو إيران أو السعودية، كما تضمن سكوت الكويت عن المطالبة بسحب أرصدتها المجمدة فى بريطانيا بعد استقلالها إرضاء لها وثمنا لحمايتها. ولعل مما يؤكد ذلك أن الأزمة التى أثارها عبد الكريم قاسم لم تتجاوز الطابع الدعائى والإعلامى، وإن كان هناك من يعلل الأزمة بسبب المشكلات الداخلية الكثيرة التى كان يواجهها العراق فى هذه الفترة، وكان من أبرزها بدء الحرب الأهلية مع الأكراد فى الشمال مما لم يترك للعراق فائضا من قواته لتدبير غزو مسلح ضد الكويت، ولم يتعد الأمر أكثر من بث الموسيقا العسكرية من راديو بغداد[١].

كما أكدت التقارير الصحفية أنه لم تكن هناك قوات عراقية على الحدود الكويتية العراقية إلى أبعد من مدينة البصرة جنوبا[٢]، ولعل أقرب التعليلات التى ذكرت فى تفسير هذه الأزمة إلى الصواب، أن عبد الكريم قاسم حاول شغل الرأى العام العراقى بإثارة المشاعر القومية، وإن كان الخطأ الذى تورط فيه أنه طرح

---

(١) Dunn, H., op. cit., p. 350.

(٢) King, Gillian, Imperial Out post Aden p. 14.



القضية على أساس فكرة الضم بحجة الحقوق التاريخية وليست على أساس أنها جزء من حركة الوحدة العربية، وبذلك حاول أن يحل منطق الضم بدلا من منطق الوحدة[1]. فاعتبرت دعوته دعوة توسعية على أساس إقليمى صرف تجردت من المفهوم الوحدوى بوجهته القومية الصحيحة[2].

ومن الطبيعى أن يكون لدعوة عبد الكريم قاسم تأثيرها السيئ على الشعب الكويتى الذى حصل على استقلاله، إذ قامت المظاهرات الكثيرة احتجاجا على تصريحات عبد الكريم قاسم، وعلى المستوى الرسمى بادرت الكويت إلى اللجوء للجامعة العربية التى لم تستطع أن تبادر بالقيام بعمل فورى للتباين فى وجهات النظر العربية، مما اضطر شيخ الكويت أن يلجأ إلى الحكومة البريطانية التى استجابت بالسرعة التامة، هذا بالإضافة إلى الحكومة السعودية التى استجابت بدورها لما قد تؤدى إليه هذه الأزمة من مساس بسياستها فى الخليج. ويتضح لنا رد الفعل الرسمى فى بيان صدر عن المجلس الاعلى إلى الشعب الكويتى فى يونية ١٩٦١[3]، جاء فيه أن أمير الكويت أبرق إلى الملك سعود يخبره بالحشود العراقية على حدود الكويت، وعن الغزو المتوقع من العراق، واستجاب الملك سعود فأمر بإرسال قوات عسكرية لمساعدة الكويت ومؤازرتها، كما ذكر البيان أنه بالنظر إلى الموقف الذى وضعنا فيه قاسم، مجبرين لا مختارين، فإن أمير الكويت طلب المساعدة العسكرية من حكومة المملكة المتحدة، وذلك وفق الاتفاق الذى تم بينهما، وأن حكومة المملكة المتحدة لبت الطلب على الفور وأرسلت قواتها لمساعدة جيش الكويت فى دفاعه عن الوطن، وأن هذه القوات ستنسحب حالما تنتهى الأزمة[4]. وفى أول يولية ١٩٦١ احتلت القوات البريطانية الكويت تنفيذا للمعاهدة البريطانية الكويتية التى لم تكن قد جف مدادها بعد[5]. ومن الواضح أن بريطانيا كان يهمها إبعاد التهديد العراقى للكويت خوفا من أن يؤثر ذلك على مركز النقد الكويتى الذى يستغل فى كثير من البنوك البريطانية، هذا بالإضافة إلى

---

(١) احمد فوزى : عبد الكريم قاسم، القصة الكاملة ص ص ٢٥٠ - ٢٥٢.

(٢) المرجع السابق ص ٩١.

(٣) بيان من المجلس الأعلى إلى الشعب الكويتى حول الأزمة الكويتية العراقية يونية ١٩٦١.

(٤) عبدالله الخاتم : من هنا بدأت الكويت ص ٣٦٧، انظر أيضا قاسم والكويت ص ص ١٠٢ - ١٠٤.

(٥) Stocking, op. cit., p. 234 see also AL Baharna, H., op. cit., p. 251.

أن الكويت كانت تعتبر بمثابة قلعة رئيسية لمنطقة الإسترليني في الشرق الأوسط[1]، وأيدت الصحف البريطانية حكومة المملكة المتحدة في موقفها تجاه الأزمة إذ إن فقدان ثروة الكويت الطائلة يمكن أن يسدد ضربة قاتلة إلى مركز بريطانيا الاقتصادي العالمي، واعترفت جريدة الديلي أكسبريس بأن سحب أموال الكويت من لندن سيشكل ضغطا شديدا على وضع بريطانيا الاقتصادي، كما أن فقدان بترول الكويت سيحطم وضع بريطانيا التجاري إذ إنه يجب أن يحل محله بدرجة كبيرة بترول من أمريكا وفنزويلا مقابل الدولار وهو أمر يؤدي إلى تدمير ميزان المدفوعات البريطاني ويزيده ضعفا[2]. والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية وإن كانت قد أعلنت تأييدها استقلال الكويت إلا أنها لم تعلن صراحة موقفها من ادعاءات عبد الكريم قاسم. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهر تأييدها لموقف بريطانيا الخاص بحماية الكويت، إذ كان هناك اعتقاد لدى الدوائر الأمريكية بأن الاتحاد السوفيتي كان يقف من وراء قاسم رغبة في تعقيد الموقف، وعلقت النيويورك تايمز بصدد ذلك بأنه إذا قدر للإمبراطورية البريطانية أن تتخلى فجأة عن ملحقاتها وتوابعها في الخليج فإن العالم الحر وحلف الأطلنطي قد ينهاران تماما[3].

وعلى أي حال فقد اتجه جنود المظلات الإنجليز بطائراتهم من القاعدة البريطانية في البحرين إلى الكويت، واحتلت القوات البريطانية الصحراء وآبار النفط، ولكنها لم تجد جيشا عراقيا تحاربه[4]، وعلى العكس من ذلك أثر احتلال القوات البريطانية للكويت تأثيرا سيئا على مركز عبد الكريم قاسم بسبب استياء الرأي العام العربي من سياسته التي أدت إلى رجوع قوات استعمارية إلى أرض عربية[5]. ومن ناحية أخرى فقد كان وجود القوات البريطانية في الكويت مثارا لاحتجاج قاسم، ووزارة الخارجية العراقية التي أكدت أن العراق لم يلجأ إلى العنف، وأنكرت وزارة الخارجية العراقية أن الجيش العراقي كان في حالة تأهب على مقربة من الحدود العراقية الكويتية كما ادعت الكويت ذلك[6].

(1) Gilian King, op. cit., p. 30.

(2) أحمد فوزي : قاسم والكويت ص ١٣٨.

(3) هارفي أوكونور : الأزمة العالمية في البترول ص ٤٣٩.

(4) المرجع السابق ص ص ٤٣٨ - ٤٣٩.

(5) Dunn, Iraq Under Qassem p. 351.

(6) Ibid.

أما عن موقف الجمهورية العربية المتحدة فقد اعترضت فى بيان رسمى لها على ادعاءات عبد الكريم قاسم، واعتمد البيان الذى أصدرته فى ٢٨ / ٦ / ١٩٦١ على نقاط ست كان من أهمها :

أولا ـ إيمانها بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيات قديمة أو حديثة.

ثانيا ـ إنها تتوقع أن تكون حركة الشعوب العربية فى الوحدة قائمة على غير النموذج التقليدى الذى ساد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وقاد إليها، بسبب التمسك بالمطالب الإقليمية القائمة على نصوص معاهدات قديمة، ولذلك فإنها لا تقبل الضم، وإن كانت على استعداد لتأييد منطق الوحدة الشاملة.

ثالثا ـ إن العراق والكويت يملكان الكثير من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينهما مما هو أعمق وأبقى من وثائق الإمبراطورية العثمانية[١].

وأكد البيان أن الجمهورية العربية المتحدة تفرق بين الضم الذى يريده عبد الكريم قاسم، وهو ما ينبغى أن يرفض وبين الإجماع الشعبى المقام على أساس الوحدة والاختيار الحر، وهو ما ينبغى أن يحترم، كما حدث بين سوريا ومصر، وأن الجمهورية العربية المتحدة ترفض وجود قوات بريطانية فى أرض عربية.

واكتسحت العالم العربى موجة من الحماسة للقومية العربية؛ لذلك رأى أمير الكويت أن يستمد قوته من البلاد العربية بدلا من الفرق العسكرية البريطانية، وأن يستثمر شيئا من ثروته فى البلاد العربية، وكان الضغط المتزايد الذى يفرضه الوطنيون فى الكويت ينطلق فى نفس الاتجاه، ومن ناحية أخرى كان اندفاع الإنجليز فى احتلالهم الكويت ينطوى على شىء من المخاطرة، إذ كان قاسم فى نزاع مع شركة نفط العراق حول شروط الامتيازات الحاصلة عليها[٢]، ولعل ذلك ما يفسر حرص الحكومة البريطانية على الرغم من احتلالها للكويت أن تلتزم التحفظ التام إزاء موقفها من الادعاءات العراقية على الكويت، ومع ذلك فإن الحكومة الكويتية لم تطلب انسحاب القوات البريطانية من أراضيها إلا بعد أن طلبت من الجامعة العربية تشكيل قوة عربية تقوم بإرسالها إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية، كما نظرت الجامعة العربية فى طلب الكويت الانضمام

---

(١) بيان الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٨ / ٦ / ١٩٦١ بشأن تطورات الموقف المفاجئ فى العلاقات ما بين حكومة الجمهورية العراقية وبين حكومة الكويت، نقلا عن أحمد فوزى: قاسم والكويت ص ص ٩٣-٩٥.

(٢) أوكونور : الأزمة العالمية فى البترول ص ص ٤٣٨ - ٤٣٩.

إلى عضويتها[1]. وقدمت حكومة المغرب اقتراحا تضمن سحب بريطانيا لقواتها، وتعهد العراق باتباع سياسة سلمية فى علاقته بالكويت، وإحلال دعم عسكرى عربى محل الدعم البريطانى، وقد وافقت الجامعة العربية على هذا الاقتراح فى ٢٠ يولية ١٩٦١[2].

وتضمن قرار الجامعة العربية ما يأتى :

أولا : أن تلتزم الكويت بسحب القوات البريطانية التى كانت قد استدعتها فى أقرب وقت ممكن.

ثانيا: تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة فى ضم الكويت.

ثالثا : تأييد كل رغبة تبديها الكويت بالوحدة أو الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة طبقا لميثاقها.

رابعا : الترحيب بالكويت عضوا فى الجامعة العربية.

خامسا : تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت على أن يكون ذلك بناء على طلبها[3].

وفى ١٢ أغسطس ١٩٦١ وقع أمير الكويت اتفاقية خاصة مع جامعة الدول العربية بشأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت، وكانت أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية أن تعترف حكومة الكويت بحق هذه القوات فى رفع علم الجامعة العربية داخل الأراضى الكويتية، وأن تتمتع بالمركز الدولى والمزايا والحصانات الممنوحة للجامعة، وبحرية التحرك داخل الأراضى الكويتية، واستخدام الطرق البرية والمائية والمطارات وغيرها. كما نصت الاتفاقية على أن ينشأ صندوق لتمويل هذه القوات، وتحمل نفقات نقلها وإقامتها، تساهم فيه الكويت بالقسم الأكبر[4].

---

(١) انظر رسالة من سكرتير حكومة الكويت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن طلب انضمام الكويت إلى الجامعة العربية فى ١٩ يونية ١٩٦١، الوثائق الخاصة بالكويت - ملحق (٢) من تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس جامعة الدول العربية، سبتمبر ١٩٦١ ص ١٨٧.

(٢) انضمام الكويت إلى الجامعة العربية - انظر تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية - سبتمبر ١٩٦١ ص ٦٥ وما بعدها.

(٣) انضمام الكويت إلى الجامعة العربية - تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية، سبتمبر ١٩٦١ ص ص ٦٨ - ٦٩.

(٤) عن نص هذه الاتفاقية يمكن الرجوع إلى الوثائق الخاصة بالأزمة الكويتية العراقية - ملحق (٢) من تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده العادى السادس والثلاثين، القاهرة ١٢/٩/١٩٦١ ص ص ١٨٦ - ٢٢٣.

وبالإضافة إلى ذلك انـضمت الكويت إلى معاهدة الدفـاع المشترك بين دول الجامعة العربية، وعلى أثر ذلك طلب أميـر الكويت انسحاب القوات البريطانية من أراضى الكويت، وتلقى ردا بالموافـقة البـريطانية حـالما تصل القوات العـربية إلى الكويت[١]، وقد تشكلت هذه القوات من السودان والسعودية والأردن والجمهورية العربية المتحدة. ومن المعروف أن القوات البريطانية انسحبت نهائيا من الكويت فى ١٠ أكتـوبر ١٩٦١ بعد أن وصلت قـوات الدول العربيـة إلى الكويت[٢]. وبينما كانت هذه القرارات توضع فى الجامعة العربية انسحب العراق عنها عازلا نفسه عن الدول العربية بإقدامه على هذه الخطوة[٣]. وأخذت البيانات العراقية تشدد لهجتها ضد الكويت كإعلانهـا مقاطعة عراقية وسكانها مواطنـين عراقيين، وأكثر من ذلك تعديل الخريطة السياسية للعراق بحيث تشمل الكويت، واتخاذ إجراءات من شأنها منع قبـول تأشيرات السفـر التى تصدرها حكومة الكويت إلى العراق. كـما أعلن هاشم جواد وزير الخارجية العراقية قطع أى تعامل بين العراق وبين أية دولة تعترف باستقلال الكويت أو تقيم معها علاقـات دبلوماسية. وجاء فى بيان وزارة الخارجية العراقية بصدد ذلك «أن الجمهورية العراقية قد لاحظت أن بعض الدول التى يتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسى أخذت تتجه فى الآونة الأخيرة إلى إقامة علاقات دبلوماسيـة مع ما يسمى بدولة الكويت، وحيث إن هذا العـمل غير الودى ينطوى على إنكار لحقوق العراق، وإضرار بمصالحه الحيـوية فإن حكومة الجمهورية العراقية تجد من واجـبهـا أن تذكر تلك الدول بما يتـرتب على العمل المذكـور من أثر فى علاقاتها مع العراق، إذ ستضطر الحكومة العراقية إلى مراجعة موقفها فى علاقاتها مع الدول التى تقيم عـلاقات دبلوماسـية مع الكويت»[٤]. وقد تبع ذلـك سحب جميع البـعثات الدبلوماسـية من العواصم العربية والأجنبـية التى استقـبلت سفراء كويتيين، وأخذت القائمة تتسع مما وضع العراق فى عزلة عربية ودولية شديدة[٥].

---

(١) رسالة من وزارة الخارجية البـريطانية إلى أمير الكويت خاصة باستعـداد بريطانيا الانسحاب من الكويت، ملحق رقم (٢) تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية، سبتمبر ١٩٦١ ص ٢١٣.

(٢) أمين سعيد : مرجع سبق ذكره ص ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٣) Shwarden, B., op. cit., p. 2 see also Stoking, op. cit., p. 234.

(٤) انظر تصريح وزير الخـارجية العـراقية لوكـالة الأنباء العـراقية حول مـوقف العراق تجاه الدول التى تقيم علاقات دبلومـاسية مع شيـوخ الكويت ٢٦ / ١٢ / ١٩٦١ ملحق رقم (١) من حقيقـة الكويت إصدار وزارة الخارجية العراقية (٣) ص ٤٠.

(٥) Dunn, op. cit., pp. 351 - 352.

وبينما كان الموقف يتطور على هذا النحو قدمت الكويت شكوى إلى مجلس الأمن ضد العراق، كما بادر العراق بتقديم شكوى بدوره ضد بريطانيا على اعتبار أن نزول قوات بريطانية إلى الكويت يعرض أمنه وسلامته للخطر[1]. كما تبعت الكويت شكواها بإغلاق حدودها مع العراق. وقد رد مندوب العراق على شكوى الكويت بأن المعتدى عليه هو بلاده من جراء نزول قوات بريطانية أرض الكويت، وأكد بأن بريطانيا عمدت إلى اتباع أسلوب جديد تستر به حكمها الاستعمارى البالى فى البلاد العربية، ومجمل هذا الأسلوب هو منح العملاء من السلاطين والشيوخ الاستقلال الصورى مع احتفاظ المستعمر بكامل نفوذه واحتكاراته. وهكذا منحت بريطانيا شيخ الكويت فى ١٩ يونية ١٩٦١ وثيقة هذا الاستقلال الصورى وسعت إلى إكساب هذه الوثيقة المزيفة مظاهر الشرعية عن طريق إدخال الكويت فى جامعة الدول العربية أولا ثم فى محاولتها إدخالها فى الأمم المتحدة ثانيا، وذلك للتمويه على الرأى العام العربى والعالمى وإقناعه بأن الكويت قد تحررت فعلا من الاستعمار البريطانى، وأصبحت حقا دولة مستقلة[2]. وطلب المندوب العراقى رفض طلب الكويت الانضمام إلى الأمم المتحدة عملا بنص المادة الرابعة من ميثاقها واستنادا إلى اعتبارات ثلاثة:

أولا : أن الكويت ليست دولة، ولم تكن كذلك فى يوم من الأيام بالمفهوم المتعارف عليه دوليا كما أنها لا تملك أيًّا من مقومات الدولة.

وثانيا : أنها اعتبرت دائما من الناحية القانونية والتاريخية جزءا لا يتجزأ من العراق الذى هو بالفعل عضو فى الأمم المتحدة ومن أعضائها المؤسسين.

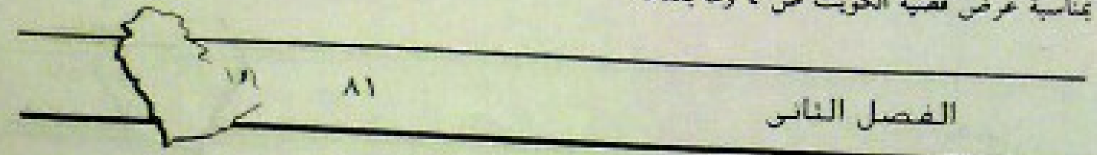
وثالثا : أن الكويت من الناحية العملية لا تعدو كونها مستعمرة بريطانية وهى لذلك ليست أهلا لعضوية الأمم المتحدة.

وأكد العراق أن الطلب الذى تقدمت به الكويت ليس طلبا تقدمت به دولة، وإنما هو طلب تقدم به الحاكم الفعلى لمدينة صغيرة معظم سكانها من الأجانب،

---

(١) انظر تقرير خاص باجتماعات مجلس الأمن بشأن الأزمة الكويتية العراقية - ملحق رقم ٢ من تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة العربية، سبتمبر ١٩٦١، ص ٢١٤ وما بعدها.

(٢) وزارة الخارجية العراقية : حقيقة الكويت (٣) ملخص للمناقشات والخطب التى ألقيت فى مجلس الأمن بمناسبة عرض قضية الكويت ص ٤ وما بعدها.



ولذا فإن وضع الكويت يختلف أساسا عن وضع أى عضو آخر فى المنظمة الدولية فأية دولة من دول الأمم المتحدة يكون أغلبية سكانها من الأجانب؟ وهل تستطيع دولة المدينة أن تقوم بتنفيذ الالتزامات التى ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة؟[1].

وأكد المندوب العراقى أن الكويت مستعمرة بريطانية من الناحية العملية، لأن الاستقلال الذى يدعى الإنجليز أنهم منحوه للكويت إنما يستند إلى تبادل الرسائل بين المعتمد السياسى البريطانى فى الخليج العربى وشيخ الكويت فى ١٩ يونية ١٩٦١، وهو أسلوب لا يلجأ إليه فى العلاقات الدولية إلا إذا أريد الاتفاق على أمور ثانوية، وعليه فإن استخدام هذا الأسلوب فى قضية بالغة الأهمية كقضية إعلان استقلال دولة إنما يعكس بشكل صريح مركز الكويت الضعيف تجاه بريطانيا ويكشف الهدف الحقيقى من الاتفاق وهو استمرار السيطرة البريطانية لغرض حماية المصالح البريطانية فى الكويت، وإضفاء صفة الشرعية على الوجود البريطانى فى المنطقة[2].

وانتقد العراق الاتفاقية البريطانية الكويتية فى ١٩ يونية ١٩٦١ وخاصة ما جاء فى الفقرة (جـ) من مذكرة المقيم السياسى البريطانى إلى الشيخ عبد الله السالم من أن الحكومتين البريطانية والكويتية ستتشاوران فيما بينهما بشأن الأمور التى تهمهما معا متى ما وجدا ذلك مناسبا، مؤكدا أن هذه الفقرة قد صيغت بعبارة عامة تجعلها غير ممكنة الفهم تقريبا، فمن يقرر مثلا متى يكون من المناسب أن يجرى التشاور؟، وما هو شكل وطبيعة هذه المشاورات فى حالة حدوثها؟، وما هو مدى تلك الأمور التى يفترض أنها تهم الطرفين؟، وهل تنطبق على القضايا الدولية أو القضايا الداخلية أو كليهما معها؟. والأهم من ذلك ما هو مدى حرية حاكم الكويت فى رفض هذه المشاورات إذا دعا إليها الجانب البريطانى؟، وهل يمكنه مثلا أن يمتنع عن قبول نصائح بريطانيا؟[3].

كذلك انتقد العراق ما جاء فى المعاهدة البريطانية الكويتية على أنه ليس فى

---

(١) المصدر السابق ص ص ٧ - ٨.

(٢) وزارة الخارجية العراقية : حقيقة الكويت (٣) ص ١٥ .

(٣) تقرير عن اجتماعات مجلس الأمن بشأن الأزمة الكويتية العراقية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية، سبتمبر ١٩٦١، ص ٢١٤ وما بعدها.

هذه النتائج ما يؤثر على مساعدة بريطانيا للكويت إذا طلبت الأخيرة مثل هذه المساعدة، باعتبار أنها تثير أقوى الشكوك حول ما يسمى بالاستقلال الممنوح للكويت، فبريطانيا تتعهد بموجب هذه الفقرة أن تقدم المساعدة لشيخ الكويت إذا طلبها الأخير، ولاتوجد حدود تعوق مدى هذه المساعدة، كما أنه لاتتوافر أوصاف لنوعها، ولم تشترط أية شروط بشأنها إذ كل ما يتطلبه الأمر أن يطلب شيخ الكويت هذه المساعدة فقط، وبطبيعة الحال أنه لا يمكن أن تعطى بريطانيا وثيقة مفتوحة لحاكم صغير وصفه المندوب العراقى بأنه حاكم إقطاعى، لو لم تكن واثقة من أن هذا الحاكم لن يطلب المساعدة إلا إذا أوعزت له بذلك، وأن هذه المساعدة ستكون فى مقابل اعتبارات تتصل اتصالا مباشرا بالمصالح البريطانية القائمة فى الكويت، واستند المندوب العراقى على ما حدث فى شهر يولية ١٩٦١ عندما أوجد الإنجليز - كما ادعى - أزمة مفتعلة بين الكويت والعراق وأوعزوا لشيخ الكويت أن يطلب تدخلهم العسكرى بعد أن زعموا أن القوات العراقية تحشد لغزو الكويت فى حين أنه لم يكن هناك أى تهديد عسكرى من جانب العراق. وأكد المندوب العراقى أن بريطانيا لن تعدم وسيلة للإيحاء إلى الشيخ بأن عليه أن يطلب معونتها متى ارتأت أن وجودها العسكرى فى المنطقة يخدم مصالحها الاستعمارية، ولا ينتظر من شيخ الكويت أو من نظامه الحالى الذى يعتمد على الحماية البريطانية ويخضع لتوجيه المستشارين الإنجليز والسيطرة الإنجليزية معارضة متطلبات بريطانيا أو الامتناع عن إطاعة أوامرها، وخاصة أن المصالح متبادلة بين الكويت وبريطانيا فشيخ الكويت يستثمر أمواله فى بنوكها[١].

أما عن الحكومة الكويتية فقد أكدت أن الادعاء العراقى الخاص باعتبار الكويت جزءا من الأراضى العراقية ما هو إلا تشويه للتاريخ، وظاهرة لطموح عبدالكريم قاسم، وأكد عبد العزيز حسين - مندوب الكويت - إن بلاده حاربت المطامع العثمانية وحصلت على استقلالها ولم تكن فى يوم ما خاضعة للحكم التركى، وإن الكويت ستتخذ الإجراءات التى تكفل لها سلامتها[٢].

(١) وزارة الخارجية العراقية : حقيقة الكويت (٣)، ص ١٧ و ١٨ و ١٩

(٢) تقرير عن اجتماعات مجلس الأمن بشأن الأزمة العراقية الكويتية، انظر تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية ملحق (٢) ص ٢١٨ وما بعدها

وكان من الطبيعى أن ينحاز الاتحاد السوفيتى إلى الحكومة العراقية حيث طالب المندوب السوفيتى بتأجيل نظر قضية إدخال الكويت إلى الأمم المتحدة باعتبار أن الموقف الذى نشأ يجعل من المتعذر أن يتوصل مجلس الأمن إلى حل إيجابى لهذه المسألة، وأكد المندوب السوفيتى أن الانسحاب الذى قامت به القوات البريطانية من الكويت والذى وصفه بأنه انسحاب شكلى لا يعنى بحال من الأحوال اعتبار الكويت دولة مستقلة أو ذات استقلال حقيقى، وأن معاهدة ١٩٦١ لاتزال تعرض الكويت لنفوذ أجنبى(١). وأكد المندوب السوفيتى على تصريح شيخ الكويت الذى أدلى به إلى مندوب النيويورك تايمز فى ١٢ سبتمبر ١٩٦١ أنه على الرغم من وصول القوات العربية إلى الكويت فإن الاتفاقية المعقودة بين الكويت والمملكة المتحدة ستظل نافذة المفعول، إذ لا تستطيع حكومة الكويت أن تغير من نصوص هذه الاتفاقية التى بموجبها تستطيع حكومة المملكة المتحدة فى أى وقت أن تنزل القوات البريطانية إلى الكويت إذا ما طلب حاكم الكويت ذلك طبقا لما نصت عليه الاتفاقية من أنه لا يجوز إلغاؤها قبل ثلاث سنوات من إخطار أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته فى ذلك(٢). وأكد الوفد السوفيتى على وجود خلافات بين الدول العربية بشأن الكويت، وخاصة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، ولذلك فإن إدخال قوات عربية إلى الكويت بما فيها قوات الدول العربية التى صارت طرفا فى النزاع لتحل محل القوات البريطانية فيها لا يمكن أن يساهم بأى شكل من الأشكال فى حل مسألة الكويت على أساس العدل والإنصاف، وبالتالى فإن الاتحاد السوفيتى يرى أن دخول الكويت فى الأمم المتحدة سوف يؤدى إلى توسيع شقة الخلاف بين الدول العربية، وسوف لا يعود ذلك بالنفع إلا على الدول الاستعمارية، وهذا هو السبب الذى يرى معه الاتحاد السوفيتى ضرورة تأجيل النظر فى هذه المسألة، فمن شأن ذلك أن يساعد الدول العربية على السعى لإيجاد تسوية لخلافاتها(٣).

---

(١) AL Bahrna, Hussain, The legal Status of the Arabian Gulf States p. 251.

(٢) وزارة الخارجية العراقية : حقيقة الكويت ص ٢٤.

(٣) المصدر السابق، ص ص ٢٦ / ٢٧ انظر أيضا :
Dunn, Iraq Under Qussem p. 351.
ويعلق مؤلف الكتاب أن اعتراض الاتحاد السوفيتى هو كل ما نجح عبدالكريم قاسم فى تحقيقه.

أما عن الوفد البريطانى فقد أكد أن إرسال المملكة المتحدة قواتها إلى الكويت كان استجابة لطلب أمير الكويت، وأنه إذا أظهرت الحكومة العراقية نواياها السليمة تجاه الكويت فـإنه يستطيع أن يؤكـد أن القوات البـريطانية ستنسـحب من الكويت بنفس السرعة التى نزلت بها.

أما عن الجمـهورية العربية المتـحدة، فقد أيدت انضـمام الكويت إلى الأمم المتحـدة، إذ تتوافر فيـها جميع الشـروط المطلوبة، فهى تأتى فى المرتبة الثـانية بين الأقطار المصدرة للنفط، وإنها استـطاعت بفضل مواردها النفطية أن تحسن مـستوى مـعيشــة سكانها، وأن مـعظم الموارد العـامـة تخصص فى الكـويت للخدمـات الاجتماعيـة، والصحية، والعمرانية، وأن اتفاقية ١٨٩٩، الخـاصة بالحماية انتهت باتفاقية يونية ١٩٦١، التى اعترفت للكويت بمسئوليتها فى إدارة شئونها الخارجية، وأن شعب الكويت يتمتع بـكامل استقلاله، كما أن الكويت قد قـبلت فى الجامعة العربية كدولة مستقلة ذات سيادة[١].

وقد طرح فى مـجلس الأمن مشـروعان لحل الأزمة تقـدمت بهمـا بريطانيا والجمـهورية العربية المتـحدة، ويدعو المشـروع البريطانى جميع الدول إلى احـترام استقلال الكويت، ووحدة أراضيهـا، كما يدعو الأطراف المعنية للعمل على حفظ السلام، والهدوء فى كل المنطقـة. أما المشروع الذى تقدمت به الجمهـورية العربية المتحدة، فـيدعو إلى سحب القـوات البريطانية فورا من الكـويت، وإنهاء الخلاف بالوسائل السلمية. ومما يذكر أن المشروع البريطانى قد حظى بتأييد سبع دول[٢] من إحدى عـشرة دولة، ولكنه أبطل بفـعل الفيـتو السوفـيتى، بينمـا حصل مـشروع الجمهـورية العربية المتحدة عـلى ثلاثة أصوات فقط[٣]، وبذا وقف مـجلس الأمن عاجزا عن الفصل فى هذا النزاع[٤].

وقد استمـرت الكويت خارجة عن الأمم المتحدة حتى مـايو ١٩٦٣، حينما جددت طلبها مـرة أخرى بعد انتهاء الظروف المعرقلة، وأقـر مجلس الأمن طلبها.

---

(١) حقيقة الكويت (٣)، ص ٥، ٦.

(٢) وهى : شيلى - الصين - فرنسا - ليبريا - تركيا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) سيلان - الاتحاد السوفيتى - الجمهورية العربية المتحدة.

(٤) تقرير عن اجتماعات مجلس الأمن بشأن الأزمة العراقية الكويتية

ولعل مما أثار استياء العرب أن عبد الكريم قاسم كان السبب في عرقلة انتساب الكويت للأمم المتحدة فترة من الوقت، على الرغم من أن معظم دول العالم اعترفت باستقلالها، إذ سانده الاتحاد السوفيتي في موقفه[١].

كان للأزمة العراقية الكويتية أثرها على كل من الحكومتين العراقية والكويتية، إذ نشرت كل من الحكومتين وثائق تؤيد بها وجهة نظرها، من ذلك ما أصدرته وزارة الخارجية العراقية من عدة نشرات بعنوان حقيقة الكويت، كما أصدرت الحكومة الكويتية كتابا بعنوان «حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق»، أوردت فيه مجموعة من الوثائق الرسمية الصادرة عن حكومة العراق ذاتها في أوقات مختلفة، وبعضها بتوقيع عبد الكريم قاسم نفسه، وكلها تنطوي على اعتراف ضمني باستقلال الكويت[٢]. ومن بين هذه الوثائق طلب وزير خارجية العراق في عهد عبد الكريم قاسم في رسالة له إلى شيخ الكويت في ١٩ ديسمبر ١٩٥٨ فتح قنصلية عراقية في الكويت، إلى جانب مراسلات أخرى تضمنت رغبة العراق في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين، وبيانات مشتركة بين الكويت والعراق للتعاون الاقتصادي فيما بينهما[٣]. كما أن العراق أيد طلب الكويت الانضمام إلى عدة منظمات دولية وعربية استكمالا لشخصيتها الدولية[٤]. كما أصدرت حكومة الكويت بالإضافة إلى ذلك عدة بيانات رسمية أكدت فيها عدم صحة الادعاءات التي استند عليها حاكم العراق من الناحية التاريخية، وأنها تعبير عن مطامع إقليمية، إذ إن الكويت لم تكن في يوم ما خاضعة للحكم العثماني ، ولم يكن للدولة العثمانية أي ممثل لها في إمارة الكويت في خلال فترة حكمها الطويلة في البلاد العربية، كما أن الكويت استكملت منذ زمن طويل جميع المقومات والعناصر التي يجب توافرها لدولة مستقلة ذات سيادة لها كيانها الدولي حتى قبل إلغاء معاهدة ١٨٩٩[٥].

---

(١) Hawley, Donald, The Trucial States p. 258.

(٢) حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق، إصدار وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت ١٩٦١ - انظر بصدد ذلك رساله من عبدالكريم قاسم إلى الشيخ عبدالله السالم ردا على رساله في ١٢ أغسطس ١٩٥٨ خاصة بإطلاق حرية النقل والتنقل بين الكويت والعراق.

(٣) بيان مشترك صادر في ٥ يونية ١٩٦١ عن المباحثات التجارية بين الكويت والعراق.

(٤) أحمد فوزي : قاسم والكويت ص ١٠٨.

(٥) حسن سليمان : الكويت في ماضيها وحاضرها ص ٢٣٥.

وعلى أى حال فقد أخذت الأزمة الكويتية العراقية تخف حدتها تدريجيا حتى أن القوات العربية التى وصلت إلى الكويت لم تواجه مشكلات تضطرها للبقاء، وفضلا عن ذلك فقد انسحبت القوات التى ساهمت بها الجمهورية العربية المتحدة بعد انفصال سوريا عن مصر فى سبتمبر ١٩٦١، كما انعكست الآثار المترتبة على ثورة اليمن فى نهاية سبتمبر ١٩٦٢ على القوات المتبقية، وقررت الجامعة العربية بناءً على طلب الكويت تخفيض عدد قواتها والاقتصار على إنشاء جهاز مراقبة عسكرية. وفى يناير ١٩٦٣ سحبت السعودية والأردن قواتهما العاملة ضمن قوات أمن الجامعة العربية، وبينما كان التفكير فى استبدالهما بقوات عربية أخرى قامت ثورة العراق فى ٨ فبراير ١٩٦٣؛ التى بدأت بإصدار بيانات مطمئنة بالنسبة لمستقبل العلاقات العراقية الكويتية، وأعلنت وزارة الخارجية الكويتية تقديرها للموقف الجديد فى العراق، وبالتالى فلم يعد هناك مجال لتشكيل قوات عربية بديلة حيث تم انسحاب القوات العربية المتبقية بالفعل فى ٢٠ فبراير ١٩٦٣(١).

ويرى بعض الباحثين أن السبب الأساسى فى إنقاذ الكويت من أطماع عبدالكريم قاسم هو عضويتها للجامعة العربية، فضلا عن مساعداتها لكثير من الحكومات العربية وإغرائها بصندوق التنمية الكويتى الذى أنشئ فى خلال الأزمة بين الكويت والعراق(٢).

وعلى الرغم من أن انهيار حكم عبد الكريم قاسم قد أفسح المجال لإعادة العلاقات الطبيعية بين الكويت والعراق، إلا أن آثار الأزمة استمرت قائمة فى وجدان الكويت وغيرها من إمارات الخليج العربى، وتمثلت فى شكوك حكام الخليج إزاء النوايا العراقية رغم محاولة العراق إصلاح ما أفسده حكم عبد الكريم قاسم ؛ ففى ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ وقع ممثلو الكويت والعراق بيانا مشتركا حول مشكلة الحدود الكويتية العراقية ، إذ إن الكويت تشترك مع العراق فى الشمال فى حدود برية تبدأ من أم قصر فى الشرق حتى وادى العوجة فى الغرب، وتمتد لمسافة تقرب من مائتى كيلو متر، كما تتقاسم الكويت والعراق مساحة صغيرة من

---

(١) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى - الكتاب الأول - مدخل عام ودراسة لتاريخ الكويت ص ص ٢٤٧ - ٢٥٢.

(٢) Hurewitz, Middle East Politics : A Military Dimension p. 356.

خور عبدالله، وتمتلك الكويت ميناء أم قصر على الخليج العربى الذى يواجه ميناء أم قصر العراقى، كما تمتاز الأراضى الكويتية فى جزيرتى وربه وبوبيان باحتمالات وجود النفط، بالإضافة إلى أن جزءاً من حقل الروضتين يقع داخل الأراضى الكويتية، ومع ذلك فإن الكويت لم تتمكن من استغلاله بناء على طلب حكومة العراق انتظارا لتخطيط الحدود نهائيا فيما بينهما.

ومع ذلك فإن الاتفاقية التى وقعت بين الكويت والعراق على أثر انهيار حكم عبد الكريم قاسم لم تستطع أن تصل إلى حل نهائى لمشكلة الحدود، وإنما اكتفى العراق رسميا بالاعتراف باستقلال الكويت فى ٤ أكتوبر ١٩٦٣[١]، مؤكدا التزامه بالحدود العراقية الكويتية التي سبق أن تم الاتفاق عليها فى المذكرات المتبادلة بين وزير خارجية العراق وشيخ الكويت بتاريخ ٢١ يولية و ١٠ أغسطس ١٩٣٢، بمناسبة استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم[٢].

كما تضمنت الاتفاقية أن تعمل الحكومتان على إيجاد تعاون ثقافى واقتصادى. كذلك تعهد العراق بتزويد الكويت بحاجتها من مياه شط العرب بما يقدر بمائة وعشرين مليون جالون يوميا، وتبع ذلك فى نوفمبر ١٩٦٣ توقيع اتفاقية اقتصادية وتجارية تم بموجبها إلغاء الرسوم الجمركية بين البلدين[٣].

والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقيات كانت مقابل ثلاثين مليونا من الدينارات الكويتية دفعتها الكويت للعراق بمثابة قروض دون أرباح، ومع ذلك فإن الكويت لم تسع لتنفيذ البند الخاص بمياه شط العرب إذ ظلت تفضل عدم الاعتماد على العراق فى مسألة حيوية كهذه، على الرغم مما أكدته الحكومة العراقية بأن مياه شط العرب هى تحت تصرف الكويت تستطيع أن تستثمرها كما تشاء دون طلب السماح لها بذلك[٥]. وفى ٢٥ أكتوبر ١٩٦٤ وقعت بين الكويت والعراق اتفاقية أخرى

---

(١) Al Bahrna, H., op. cit., p. 252.

ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتابنا الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، «مشكلات الحدود الكويتية العراقية» - انظر الفصل الرابع.

(٢) الأهرام ٣٠ / ٣ / ١٩٧٣ «عاصفة على الخليج» انظر أيضا:

Europa Publications, Middle East, p. 402.

(٣) Europa Publications, Middle East & North Africa see Koweit p. 412.

(٥) Al Bahrna, H., op. cit., p. 252.

للتعاون الاقتصادى نصت على حرية انتقال الأشخاص، وحرية الإقامة، والعمل وتشجيع إنشاء مؤسسات استثمارية مشتركة تزاول نشاطها فى مختلف المجالات الاقتصادية[1]. وفى خلال الزيارة التى قام بها شيخ الكويت إلى العراق فى عام ١٩٦٦ أعيد الاتفاق حول تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود بين البلدين[2]. ومع ذلك لم يخل الأمر من مناوشات مستمرة بين العراق والكويت حول مشكلات الحدود، ففى أكتوبر ١٩٦٦ نزلت بعض القوات العراقية فى جزيرة بوبيان التابعة للكويت، وكان ذلك على أثر المباحثات التى دارت بين الكويت وإيران والسعودية حول تقسيم مناطق الجرف القارى دون إشراك العراق فى هذه المباحثات، غير أن هذه الأزمة لم تلبث أن خفت حدتها على أثر زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف للكويت الذى وعد بوضع تسوية نهائية للمشكلة، ولكن الحكومة العراقية لم تلبث أن أبلغت الكويت فى مارس ١٩٦٧ أنها لا تجد ضرورة لتخطيط الحدود متذرعة بأن الضرورة تقتضى من دوريات الشرطة الكويتية والعراقية مطاردة المهربين واعتقالهم دون أن تعترض تنقلات تلك الدوريات مضاعفات على الحدود بين البلدين. وأكثر من ذلك فقد حملت الصحافة العراقية على القيود التى وضعتها حكومة الكويت وطالبت بتمكين المواطنين فى كلا البلدين من التنقل بكل حرية إلى البلد الآخر، كما حملت الصحف العراقية أيضا على حرمان العراق من المساعدات التى تقدمها الكويت للدول العربية، وأكدت أن اعتراف العراق بالكويت لا يمحو الحقيقة العظمى وهى أن العراق للكويت والكويت للعراق، وأن اعتراف العراق بحق الكويت فى ثروتها النفطية لا يجعلها تسخو فى العطاء على هذه الدولة أو تلك تحت اسم التنمية أو القروض أو المنح فى حين يحرم العراق من كل معونة تذكر[3]. وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية قامت بتعطيل بعض الصحف العراقية بسبب انتقادها محاولات تخطيط الحدود بين الكويت والعراق باعتبار أن الكويت كانت جزءاً من العراق جغرافيا وتاريخيا وحرمان العراق من قروض التنمية الكويتية[4]، فقد وضح أن الموقف

---

(١) الجريدة ٩ / ٦ / ١٩٦٦

(٢) الأنوار ٨ / ٦ / ١٩٦٦.

(٣) العمل ١٦ / ٣ / ١٩٦٧.

(٤) النهار ١٧ / ٣ / ١٩٦٧.

أخذ يتدهور إلى درجة سيئة بين الكويت والعراق، وكان ذلك على أثر اجتياح كتيبة عراقية فى أبريل ١٩٦٧ لجماعة من البدو الكويتيين كانوا يقطنون المنطقة الواقعة بين العبدلى وسفوان على الحدود المشتركة بين البلدين[١]، حيث قامت القوة العراقية بطردهم، وتمزيق خيامهم، وعلى أثر ذلك أبلغ وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد السفير العراقى فى الكويت أسف الحكومة الكويتية لوقوع هذا الحادث، كما قامت الحكومة الكويتية بإرسال تعزيزات عسكرية على الحدود[٢]. وفيما يبدو أن العراق حينما أحس بإصرار الحكومة الكويتية على وضع تسوية نهائية للحدود كان يريد أن يفاوض وهو فى مركز قوى وذلك باحتلال مناطق على الحدود يتخذ منها أساسا للمفاوضة بدليل أن المنطقة التى اجتاحتها القوة العراقية تقع فى منطقة الرميلة، وهى من أغنى المناطق بالمياه العذبة والنفط. وقد اكتفت الحكومة الكويتية بتقديم احتجاج رسمى على وقوع هذا الحادث[٣]، بينما بادرت الحكومة العراقية بتوجيه إنذار رسمى إلى الكويت طلبت فيه إنزال العلم الكويتى عن جزيرتى وربا وبوبيان الواقعتين على بعد أقل من عشرة أميال من حدود كل من البلدين[٤].

وعلى أثر ذلك بعث أمير الكويت برسالة شخصية إلى الرئيس العراقى عبدالرحمن عارف مطالبا بالتروى وتحكيم العقل[٥]. وقد استقر رأى الحكومتين على ترك المشكلة برمتها إلى اللجنة المشتركة لتسوية الحدود بين البلدين. وأعلنت الحكومتان تهدئة للأزمة الواقعة بينهما، بأن توتر الموقف على الحدود نتج عن تصرفات شخصية وليست رسمية من بعض رجال الحدود فى كل من البلدين[٦].

ويبدو أن هذه الأزمة، كان لها تأثيرها على الرأى العام الكويتى الأكثر حساسية بالنسبة للعراق؛ ففى ٣٠ أبريل عام ١٩٦٧ عقد مجلس الأمة الكويتى جلسة مغلقة لمناقشة الشئون المتعلقة بالدفاع، وتجهيز القوات العسكرية بأسلحة

---

(١) الصفا ٢٣ / ٤ / ١٩٦٧.
(٢) النهار ٢٠ / ٤ / ١٩٦٧.
(٣) الدستور ٢١ / ٤ / ١٩٦٧.
(٤) كان العراق يطالب بهاتين الجزيرتين لاتخاذهما منفذا له على الخليج.
(٥) الدستور ٢٨ / ٤ / ١٩٦٧.
(٦) المحرر ٢١ / ٤ / ١٩٦٧.

حديثة، كما بحث موضوع التجنيد الإجباري[1]. ويبدو واضحا أن مشكلة الحدود الكويتية العراقية وإثارة العراق لها لم تجد ما يبررها سوى العمل لخدمة عدة أهداف من بينها :

أولا : أن تكون الحكومة العـراقية بحاجـة إلى قروض طلبتـها من الكويت واعتذرت الكويت بأن وضعها المالى لا يسمح لها بالإفراط فى منح القروض خارج حدود صندوق التنمية الكويتى.

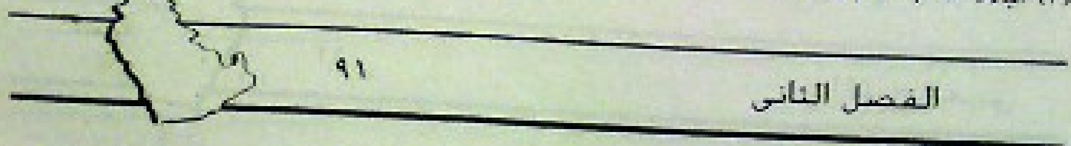
ثانيا : أن تكون الحكومـة البريطانية هى الـتى سعت لتضـخيم نبـأ حوادث الحدود واستـغلال صداه الخارجى لكى توهم الكويت، ومـجلس الأمة الكويتى - بصورة خاصـة - بأن اتفاقيات النفط يجـب ألا يصار إلى تعديلها على اعـتبار أن إقصاء نفوذها معناه الخطر المحدق على الكويت.

وعلى أى حال فـقد اتجهت الأمـور إلى تهدئة عامـة على أثر قرض قدمـته الكويت إلى الحكومة العراقية فى أكتوبر ١٩٦٧ لتمـويل مشروع كهربة سد سامراء وصناعة الورق بالبصـرة بمبلغ ٢٥ مليون دينار كويتى[2]. وفى ١١ أكتـوبر ١٩٦٧ صدر بيان مشترك عن المحادثات التى أجرتهـا لجنة تسوية الحدود العراقية الكويتية، وفيها اتفق الجـانبان على المباشرة فى عملية مسح شـامل للمنطقة، على أن تجتمع اللجنة المشـتركة فى بغـداد فى مارس ١٩٦٨ للنظر فـى الدراسات الفنية والـنتائج النهائية لعمـلية المسح المذكورة، كما أعرب الوفدان الكويتى والـعراقى عن إيمانهما التام بضـرورة استمـرار الجهـود ومواصلة التعـاون بين الكويت والعراق فى كـافة المجالات[3].

وقد يكون من المفيد أن نشير هـنا إلى تفجر أزمة الحدود فى مارس ١٩٧٣، وعلى أثر ذلك أسرعت بعض الدول العربية، مصر وسـوريا، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية لمواجـهة تلك الأزمة، وعلى الرغم من أنها كـانت تبدو فى ظاهرها مجرد حادث عادى يقع على حدود دولتين متجـاورتين تفصلهما حدود مشتركة لم يتم الاتفاق على أجزاء منها بصورة نهائية فى رمـال صحراء قاحلة، كما أن الأزمة

---

(١) الصفا ٣٠ / ٤ / ١٩٦٧.
(٢) الأنوار ٧ / ١٠ / ١٩٦٧.
(٣) البلاد ١٢ / ١٠ / ١٩٦٧.



رغم الضجة التى أثيرت حولها لم تسفر إلا عن مقتل اثنين من الجانب العراقى وثلاثة من الجانب الكويتى، إلا أن خطورة الأزمة أنها كانت فى باطنها تؤكد الأبعاد الحقيقية للصراع الدولى الذى شهدته منطقة الخليج؛ من وجود مصالح إقليمية مختلفة ومتصارعة، بالاضافة إلى نظم حكم متباعدة، وأطماع دول كبرى تنظر بشغف إلى بترول المنطقة.

وعلى أثر الوساطة العربية كانت حجة العراق أن ميناء أم قصر العراقى يقتضى الوصول إليه المرور بأراضٍ كويتية عند الصامتة، حيث يوجد هناك مخفر كويتى لشرطة الحدود، قامت القوات العراقية باحتلاله فى خلال وقوع الأزمة وتوغلت فى الأراضى الكويتية مسافة ثلاثة كيلومترات. وطبقا لمنطق العراق أن المشكلة التى وقعت لا تقتضى هذه الضجة الكبيرة التى أثارتها الكويت فى قيام الكويتيين بالمظاهرات ومطالبتهم بالتسليح والخدمة العسكرية الإجبارية[1]، وأكد العراق أن كل ما فعله لا يتعدى مجرد إعداد دفاع قوى عن ميناء أم قصر الذى سيصبح ميناء هاما للكويت كما هو للعراق، وأن ما يدفع العراق إلى ذلك هو الأخطار الإيرانية التى تهدد المنطقة وخاصة أن أم قصر لا تبعد أكثر من ستين كيلو متر عن ميناء عبدان الإيرانى.

أما الكويت فقد أكدت صحافتها أن العراق قام بذلك الغزو لتقديم قاعدة للأسطول السوفيتى فى الخليج العربى[2]، وليس من شك فى أن مشاركة السوفيت فى استغلال النفط من حقل الرميلة فى العراق من شأنه أن يؤدى إلى تردد الناقلات السوفيتية على ميناء الفاو وعلى موانئ أخرى فى الخليج. وعن طريق الوساطة العربية طالبت الكويت العراق بالانسحاب الفورى إلى ماوراء خط الحدود الذى كانت ترابط فيه قوات الجامعة العربية فى عام ١٩٦١ عقب تهديد عبد الكريم قاسم بغزو الكويت، كما طالبت الكويت بتخطيط الحدود النهائية بين البلدين وفقا لاتفاق بغداد الموقع فى عام ١٩٦٣ والسابق إشارتنا إليه[3]، ورفضت الكويت اقتراحا عراقيا بأن تسحب الدولتان قواتهما مسافة عشرة كيلو مترات من الحدود المتنازع عليها[4]. وأخيرا تم الاتفاق بين الحكومتين على ما يأتى :

---

(١) الأهرام ٢٥ / ٣ / ١٩٧٣.
(٢) الأهرام - عاصفة على الخليج ٣٠ / ٣ / ١٩٧٣.
(٣) الأهرام ٢٥ / ٣ / ١٩٧٣.
(٤) الأهرام ٢٤ / ٣ / ١٩٧٣.

أولا : أن يرسل العراق وفدا إلى الكويت لاستكمال بحث ترسيم الحدود النهائية بين البلدين، كما كان متفقا عليه قبل وقوع الأزمة الأخيرة، وأبدت الحكومة الكويتية ترحيبها باستقبال الوفد العراقي.

ثانيا : أن تنسحب القوات العراقية من المواقع التى احتلتها فى الصامتة.

ثالثا : يبدأ الجانبان العراقى والكويتى مناقشة مسائل الحدود المعلقة بينهما فى جو يكون قد زال فيه التوتر بانسحاب العراق من هذه المواقع.

وعلى الرغم من استئناف محادثات الحدود إلا أنهـا لم تحرز تقدما ملموسا، وظل موقف الكويت قائما على أساس المطالبة بالتخطيط النهائى للحدود بين البلدين واستبعاد جزيرتى وربه وبوبيان من التفاوض، باعتبارهما جزيرتين كويتيتين، لا يحق للعراق ولا لغيره المطالبة بوجود عسكرى فيهما[1].

تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية :

فى خلال الحرب العالمية الثانية اتجهت الحكومتان السعودية والكويتية إلى إزالة الخلافات التى كانت قائمة بينهما، وقد تم ذلك بتوقيع اتفاقية رفع الحصار التجارى السعودى بالإضافة إلى عدة اتفاقيات أخرى خاصة بالصداقة وحسن الجوار وتبادل تسليم المجرمين[2]، ومن المؤكد أن هذه الاتفاقيات أنهت مرحلة من التوتر كانت قد خيمت على جو العلاقات بين البلدين طيلة فترة استمرت أكثر من عشرين عاما منذ توقيع اتفاقية العقير فى عام ١٩٢٢[3].

وفى عام ١٩٤٧ وقعت بين الكويت والسعودية معاهدة الدفاع المشترك ونصت على تشاور البلدين فى الأمور السياسية والعسكرية[4]. وقد جاء توقيع هذه الاتفاقية عقب الزيارة التى قام بها الشيخ أحمد الجابر لعبد العزيز بن سعود فى عاصمته بالرياض فى يونية عام ١٩٤٧[5].

---

(١) الأهرام ٩ / ٤ / ١٩٧٣.

(٢) محمود بهجت سنان : الكويت زهرة الخليج العربى ص ٨٥.

(٣) هـ . ر. ديكسون : الكويت وجاراتها ص ٢٨١.

(٤) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، الطبعة الأولى ص١٣٥.

(٥) مجلة البعثة، عهد الشيخ أحمد الجابر، العدد الثانى - السنة الرابعة - فبراير ١٩٥٠.

استمرت العلاقات بين الكويت والسعودية مشوبة بروح الصداقة وحسن الجوار، وقد سبق أن أشرنا إلى أن السعودية كانت أول من ساندت الكويت خلال تفجر الأزمة بينها وبين العراق فى عام ١٩٦١ . وقد حرص شيوخ الكويت على مواءمة سياستهم بالنسبة للأنظمة المتضاربة فى الدول العربية، على أنه منذ عام ١٩٦٦ وضح غلبة الاتجاه اليمينى حتى أصبحت الأمور ممهدة لتقارب وثيق بين الكويت والسعودية، ثم أتت نكسة يونية عام ١٩٦٧ لكى تزيد من اقتراب الكويت من الخط السعودى لما أثرت عليه هذه النكسة من موجة جزر شديدة تعرضت لها الأنظمة اليسارية فى العالم العربى، يضاف إلى ذلك حرص كل من السعودية والكويت على تنسيق سياسة مشتركة فيما بينهما إزاء مستقبل الخليج العربى، وعلى الرغم من التنافس المستتر الذي كان قائما بينهما إلا أن الكويت أدركت أهمية تقاربها مع السعودية فى هذا المجال(١).

وكان أهم ما يثير العلاقات بين البلدين وضع المنطقة المحايدة، وهى المنطقة التى كانت تفصل بين حدود الكويت الجنوبية وحدود نجد الشمالية، وكانت حدود هذه المنطقة قد رسمت بمقتضى اتفاقية العقير فى عام ١٩٢٢(٢) وعلى الرغم مما نصت عليه الاتفاقية من تنظيمات خاصة بالمنطقة إلا أن العمل بهذه التنظيمات أو عدم العمل بها لم يكن يلفت النظر فى خلال الفترة التى امتدت من عام ١٩٢٢ حتى بداية تدفق النفط فى المنطقة المحايدة فى أوائل الخمسينيات(٣)، وعند ذلك أثيرت مشكلات الإدارة وخاصة بعد منح امتيازات المناطق البحرية للمنطقة المحايدة بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ إلى بعض الشركات المستغلة للنفط، وترتب على ذلك تدفق العمال التابعين لشركات النفط على المنطقة المحايدة، ووجدت كل من السعودية والكويت أنه من الضرورى أن يجريا مباحثات فيما بينهما لتنظيم وضع الإدارة السعودية والكويتية فى المنطقة(٤).

---

(١) انظر الفصل الخاص بمباحثات الاتحاد التساعى وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٢) يمكن الرجوع إلى النص الكامل لاتفاقية العقير الخاصة بتعيين الحدود الفاصلة بين الكويت ونجد فى كتاب راشد عبدالله الفرحان : مختصر تاريخ الكويت وعلاقته بالحكومة البريطانية وبالدول العربية ص ١٣٤.

(٣) Al Bahrna, Hussain, op. cit., p. 271.

(٤) حافظ وهبة : شبه جزيرة العرب فى القرن العشرين ص ٨٩.

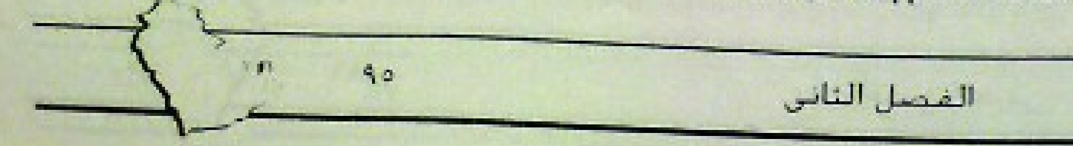
ومنذ عـام ١٩٦٠ بدأت مرحلة هامـة فى المفاوضـات بين البلدين اتفق فى خلالها على تقسيم المنطقة إلى قسمين جغرافيين أحدهما يلحق بالسعودية، والآخر يلحق بالكويت، بيد أنه لم يتخذ أى إجراء بهـذا الشأن وبالتالى لم توقع اتفاقـية فيما بينهما(١).

وطبقا لما تشير إليه بعض التقارير الرسـمية الكويتية فى عام ١٩٦٢ كان عدد العمال فى المنطقة المحايدة أربعة آلاف عامل أكثر من نصفهم من السعودية والباقون من العرب والأجانب بينما لم يثبت وجود كـويتى واحد يعمل فى المنطقة. كذلك احتـجت الحكومة الكويتيـة لدى السعودية بأن القـضايا العمالـية كانت تقر طبـقا للقانـون السعودى بصـرف النظر عن الدولة التى يتبـعهـا العمال، كـما اسـتاءت الكويت من التعليمات التى قدمتها الحكومة السعودية إلى شركات النفط العاملة فى المنطقة وكـانت تطلب فيـها من كل شركـة أن تستخـدم ما لا يقل عن ٧٥ ٪ من العمال السـعوديين.

وقـد حـاولت الكويت أن تتـخـذ عدة إجراءات قـصدت بها تقـوية إدارتها على المنطقـة المحايـدة مما أدى إلى إجـراء مـباحـثات بين الحكومتين، وعـقـد من أجـل ذلك مـؤتمر فى الكويت حضـره ممثلون عن الجـانبين الكويتى والسعـودى، واقترح السـعـوديون فى خلاله إنشاء إدارة مشتركة فى المنطقـة تشرف على الشئون القضـائية والأمن والهـجرة وما إليـهـا، وأن يكـون للحكومتين حق تـعيين أعـداد متـساوية من القـضـاة والموظفين الرسمـيين فى المنطقـة المحايـدة أى إقـامـة حكم ثنائى Condominium فى المنطقـة، ولكن الكويت رفـضت الاقتـراح السـعـودى وطالبت بتقـسيم المنطقـة المحايدة إلى قـسـمين يلحق كل قسم بالدولة التـابع لها، ووافقت السعودية على ما ارتأته الكويت، وفى أغـسطس ١٩٦٣ تم تبادل مذكرات رسمية بين الحكومـتين بشأن تقسيم المنطقة المحايدة على أن تبقى الحـقوق المتساوية للطرفين بالنسبة لموارد النفط وغيرها من الموارد الطبيعية طبقا لما كان قدر تقرر أصلا فى اتفاقية العقير(٢).

(١) ديكسون : الكويت وجاراتها ص٢٨٧، وكذلك جمال زكريا قاسم، موقف الكويت من التوسع السعودى فى نجد وسواحل الإحساء، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد السابع عشر ١٩٧٠.

(٢) Al Bahrna, Hussain, op. cit., pp. 271 - 272.



وقد يكون من المفيد أن نعرض فيما يلى لأهم المواد التى اتفق عليها وهى:

أولا : أن يكون الحد الفاصل بين قسمى المنطقة هو الحد المنصف لمساحتها، ويجرى تعيين ذلك الحد على الطبيعة بواسطة لجان مسح خاصة يشترك فيها الجانبان الكويتى والسعودى.

ثانيا : أن يمارس كل من الطرفين حقوق الإدارة والتشريع والدفاع على ذلك الجزء الذى يضم إلى إقليمه تماما كما يمارسه على إقليمه الأصلى دون المساس بحقوق أى من الطرفين فى الثروات الطبيعية فى كامل المنطقة المقسومة.

ثالثا : أن تبقى اتفاقيات الامتيازات البترولية القائمة حاليا سارية المفعول، ويتعهد كل من الطرفين باحترام أحكامها وما قد يطرأ عليها من تعديلات فى ذلك النصف من المنطقة المقسومة الذى يضم إلى إقليمه.

رابعا: أن يمارس كل من الطرفين على المياه الإقليمية المحاذية لذلك الجزء من المنطقة المقسومة الذى يضم إلى إقليمه ذات الحقوق التى يمارسها على إقليمه، ويتفق الطرفان على تعيين الخط الذى يقسم المياه الإقليمية للمنطقة المقسومة[١].

والجدير بالذكر أن التوقيع على اتفاقية التقسيم لم يحدث إلا فى يولية من عام ١٩٦٥. وفى ديسمبر ١٩٦٩ تم فى الكويت التوقيع على اتفاقية ملحقة للاتفاقية السابقة اعتمد فيها الخط المنصف للمنطقة المحايدة بحيث أصبح ذلك الخط هو الحد الفاصل النهائى بين الكويت والسعودية[٢].

وعلى أثر توقيع هذه الاتفاقية اتخذت الترتيبات لانسحاب موظفى كل من البلدين إلى الجانب الخاص به، كما وضع جدول زمنى يتم بمقتضاه هذا الانسحاب(٣).

والجدير بالذكر أن اتفاقية المنطقة المحايدة اقتصرت على الشئون الإدارية

---

(١) البلاد، السعودية، ٣ / ٨ / ١٩٦٦.

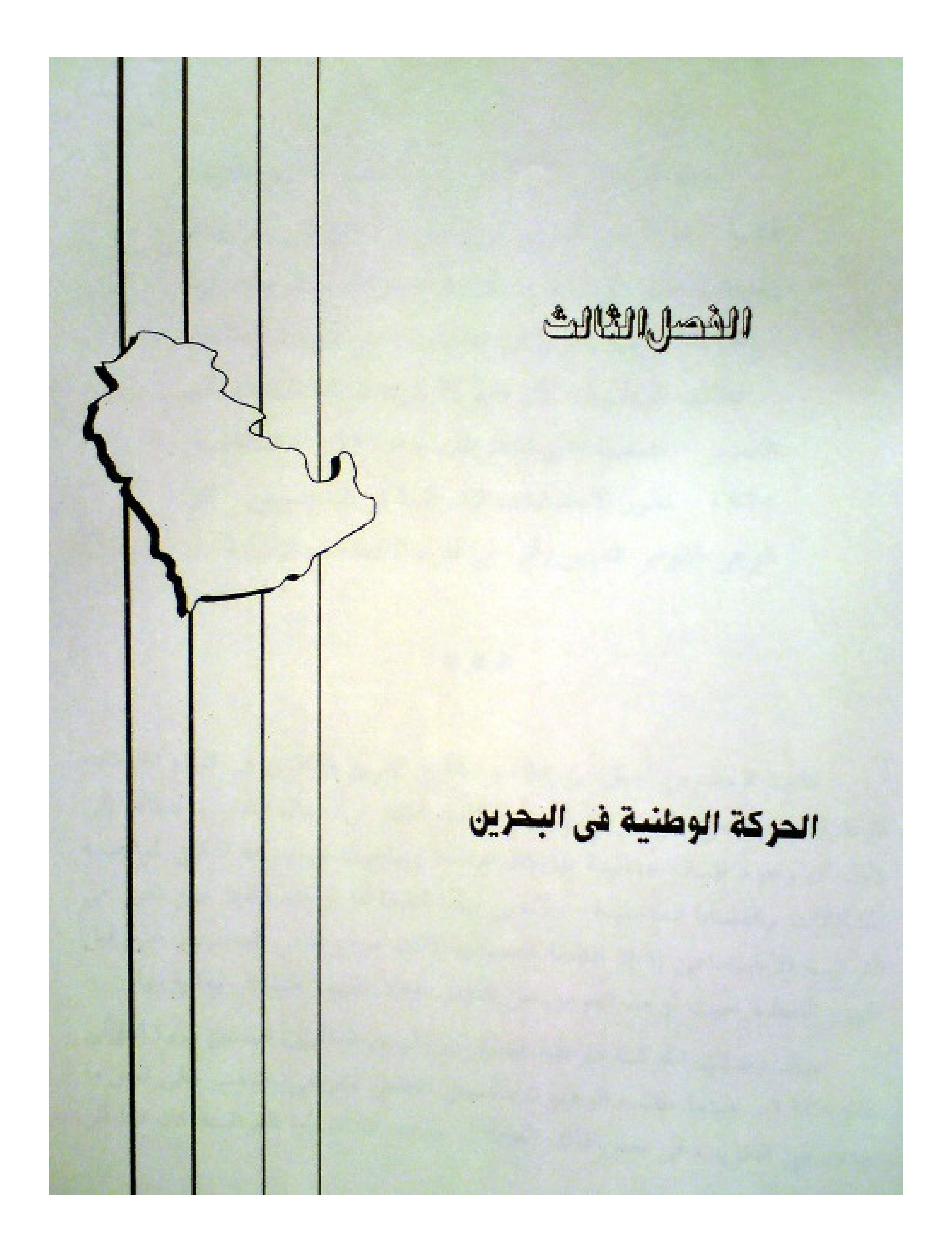
(٢) السياسة، الكويت، ١٩ / ١٢ / ١٩٦٩.

(٣) راجع العرض الكامل لاتفاقية المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية فى الجريدة الرسمية للكويت، الكويت اليوم، ديسمبر ١٩٦٩.

فقط، أما اتفاقيات تقسيم الثروة فلا تزال قائمة مناصفة بين الدولتين، كما أن اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة اقتصرت على القسم البرى من المنطقة إذ إنه لم يتم حتى الآن تخطيط الحدود المائية كما لم يتم الاتفاق بعد على مصير بعض الجزر الواقعة فى مياه المنطقة المحايدة كجزيرة قارو وأم المرادم وغيرها.

وعلى أى حال فإنه بتوقيع اتفاقيات المنطقة المحايدة يمكن أن نقول أنها أزالت أوضاعا كانت تسبب ارتباكا فى العمل وعرقلة للنشاط الإدارى للدولتين منذ توقيع اتفاقية العقير فى عام ١٩٢٢، فقد ذللت الاتفاقيات الجديدة المصاعب الإدارية والقضائية التى عاقت الحكومتين الكويتية والسعودية لعدة سنوات عن ممارسة سلطاتهما فى المنطقة على أسس متساوية، كما أن أهمية هذه الاتفاقيات ترجع إلى أنها فتحت المجال لعهد جديد من التعاون بين الحكومتين فى الشئون المتعلقة بمستقبل استغلال الموارد الطبيعية فى المنطقة المحايدة[1]، وأكثر من ذلك فقد أزالت اتفاقيات المنطقة المحايدة عوامل التوتر التى كان من الممكن أن تحدث بينهما، وبذلك مهدت السبيل إلى تقارب أوثق بين الكويت والسعودية.

(1) Al Bahrna, Hussain, The legal Status of the Arabian Gulf States pp. 275-276.



الفصل الثالث

الحركة الوطنية فى البحرين

النفوذ البريطانى فى البحرين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية - نمو الوعى القومى فى البحرين - شارلس بلجريف وسيطرته على الإدارات الحكومية - شركة بابكو وتعسفها - الحركة الوطنية وأثرها فى التخفيف من النعرات الطائفية - المطالب الوطنية - تأثر الحركة الوطنية بأحداث العالم العربى - تصفية الحركة الوطنية عام ١٩٥٦ - انتفاضة ١٩٦٥ - تطور الادعاءات الإيرانية فى البحرين - نمو الوعى القومى العربى وأثره فى أفول الادعاءات الإيرانية.

***

كانت البحرين أسبق من إمارات الخليج العربى الأخرى فى قيام الحركات الوطنية بها، ولعل ذلك يرجع إلى أنها كانت أسبق فى مجال التعليم، يضاف إلى ذلك أن وجود طبقة عمالية بها كان عاملا مساعدا فى سرعة التكتل لمواجهة المشكلات والقضايا الداخلية. ولانعنى بهذه الطبقة ما أوجده النفط من تغيير فى التركيب الاجتماعى إذ إن الطبقة العمالية كانت موجودة فى البحرين حتى قبل ظهور النفط، حيث أوجد الغوص عن اللؤلؤ مجالا لظهور طبقات عمالية بها.

وقد وصلت الحركة الوطنية فيما بين الحربين العالميتين أقصى ذروة لها فى عام ١٩٣٨، حينما طالب الوطنيون بتأسيس مجلس تشريعى منتخب على نحو ما حدث فى الكويت فى نفس ذلك العام[1]. ويبدو أن الدعاية العراقية كان لها أثر

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٤، ص٢٢٤.

كبير فى إثارة إمارات الخليج العربى مما أحدث انعكاسات واضحة على كل من الكويت والبحرين، ولكن السلطات البريطانية واجهت تلك الحركات بالقمع وقبضت على زعمائها فى كل من الكويت والبحرين[١].

ثم كان للظروف العسكرية التى فرضت فى خلال الحرب العالمية الثانية على إمارات الخليج العربى أثرها فى قمع أية حركات وطنية بها. وقد أخذت بريطانيا توطد مركزها فى البحرين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد نقل المقيمية البريطانية من بوشهر إلى البحرين التى أصبحت منذ عام ١٩٤٦ قاعدة للاستعمار البريطانى فى منطقة الخليج العربى بأسرها[٢]. ووضح النفوذ البريطانى فى البحرين بتطبيق مجموعة من القوانين البريطانية عليها فيما بين عامى ١٩٠٢ و١٩٥٦[٣].

ومع ذلك فقد ترتب على النهضة التى شهدتها البحرين نتيجة اكتشاف النفط واستغلاله ونمو الطبقة العمالية دفع الحركة الوطنية دفعة قوية إلى الأمام، وساعد على ذلك ازدياد الفساد الإدارى نتيجة تعسف المستشار البريطانى لحكومة البحرين شارلس بلجريف Belgrave وغيره من الموظفين الإنجليز الذين اكتظت بهم الإدارة الحكومية.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية أخذ المثقفون يتطلعون إلى أدوات للتعبير عن الرأى[٤]، من ذلك ما قام به عبد الرحمن الباكر، وهو أحد الزعماء الوطنيين البارزين، بتأسيس مجلة صوت البحرين التى لاقت رواجا كبيرا ليس فى البحرين فقط وإنما فى غيرها من إمارات الخليج العربى، وتميزت بعرضها لكثير من المشكلات الاجتماعية ومطالبتها بالإصلاح الاجتماعى، من ذلك أنها شنت حملة عنيفة على نظام الرق، وطالبت كلا من السعودية وقطر بإلغائه باعتباره منافيا للمبادئ الإنسانية، كذلك قامت صوت البحرين بمهاجمة شركات النفط الاحتكارية

(١) أحمد محمود صبحى : البحرين ودعوى إيران ص ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى ص ٢٦٣.

(٣) عن القوانين البريطانية التى طبقت على البحرين انظر :

Tadjbakche, C.. La Question des iles Bahrein p. 180 ff.

(٤) يوسف الفلكى : قضية البحرين ص ص ٦٧ - ٦٨.

وساندت الحـركة العماليـة فى الظهران مسـاندة كبيرة مما أدى إلى إثارة السـعودية وشركة أرامكو العاملة فيها[١]. ووجهت السعودية بصفة خـاصة عدة احتجاجات عنيفة إلى السلطات البـريطانية ضد صحافـة البحرين[٢]. كذلك وجـهت صوت البحرين عـداءها السافر ضد حكومة البحـرين التى وصل بها الأمر إلى منح بعض جزر البـحرين كإقطاعيـات خاصة لبعـض موظفى شركة نفـط البـحرين[٣]. هذا بالإضافة إلى مواجهتها للادعاءات الإيرانية والتأكيد على عروبة البحرين[٤].

وبالإضافة إلى صوت البحـرين صدرت صحيفة القافلة لصاحـبها على سيار ولكنها لم تصدر سوى أعداد قليلة توقـفت بعدها عن الصدور حيث حلت بعدها صحيـفة الوطن، التى لعبت دورا فعـالا فى الحركة الوطنية مـنذ عام ١٩٥٢ حتى عطلت مع غـيـرها فى أواخـر عام ١٩٥٦، علـى أثر قمع الحـركـة الوطنيـة فى البحرين[٥].

وإلى جانـب الصحف تأسـست بعض النوادى التى كانت ملتـقى للشـباب الـوطنى المثقف الـذى أخـذ على عـاتقه قـيـادة الحركـة الـوطنية بين عـامى ١٩٥٤ و ١٩٥٦، وعلى الرغم من كونهـا نوادى أدبية أو ثقافـية إلا أنها أفسـحت المجال أمام الوطنيين للتعبير عن آرائهم ومعـالجة المشكلات الداخلية التى كانت تعانى منها البحرين[٦].

وهكذا ولاول مرة قدر للمستشار البريطانى السير شارلس بلجريف أن يسمع صـوت الوطنيين بانتقـاد سـياسـة الحكومة وإظهـار فساد جـهازهـا الإدارى. وكان بلجريف قد وصل إلى منصـبه هذا فى عام ١٩٢٦، واستمر يـسيطر على مقدرات البحـرين حتى عام ١٩٥٧ حـينما أطيح به على إثر تصـاعد حـركة المد الوطنى، وعلى الرغم من أنه لم يكن يتمتع بكفاءة إدارية ممتازة إلا أنه أصبح فى مركز قوى أهله للسيطرة على جميع إدارات الحكومة.

---

(١) عبدالرحمن الباكر : من البحرين إلى المنفى ص ٤٤.

(٢) المصدر نفسه ص ٥٧.

(٣) Hay, The Persian Gulf States p. 87.

(٤) انظر بصدد ذلك : مجيد خدوري، البحرين وإيران ص ٢٩ وما بعدها، من منشورات صوت البحرين.

(٥) عبدالرحمن الباكر: مصدر سبق ذكره ص ٤٥.

(٦) من اهم هذه النوادى، نادى الخريجين وجمعية الادباء، على أن أقدم هذه المنتديات ظهـورا فى البحرين المنتدى الإسلامى الذى تأسس فى عام ١٩٢٦ ثم تحول إلى منتدى سياسى، انظر مجلة الكويت - عبدالعزيز الرشيد - المنتدى الإسلامى فى البحرين، الجزء الأول من المجلد الثانى محرم ١٣٤٨ هـ.

وقد بدأ بلجريف حياته صف ضابط فى جيش الاحتلال فى مصر، ثم انتقل بعد ذلك إلى جنوب السودان وتنجانيقا وأخيـرا إلى البحرين، وبعد ستة أشهر من وصوله أصبح قائدا عامـا لقوات الشرطة ورئيسا للعدل ومراقبـا عاما للإدارة المالية والصحة والأشغال، وباختصار أصبح هو الحاكم الفعلى للبحرين خلال الفترة من ١٩٢٦ حتـى عام ١٩٥٧[١]، إذ إنه لم يستـعن بخبـراء أو فنيين لمسـاعـدته فى صلاحياته المتعددة، وإنما اقتصر على طبقة دنيا من الموظفين الهنود الذين استقدمهم من بقايا الإدارة البريطانيـة فى الهند بعد استقلالها فى عـام ١٩٤٧، هذا بالاضافة إلى بعض الموظفين الوطنيين الذين لم يكونوا قد وصلوا بعد إلى طبقة متمرسة لها كفـاءة إدارية طيبـة. ولم يقتـصر الأمـر عند حد سـيطرته على شئـون الحكم فى البحـرين وإنما حاول أن يعد ابنه جـيمس لكى يخلفـه فى منصبه حـيث أفسح له مجالا كبيرا للمشاركة معه فى شئون الحكم[٢].

ولذا وجهت الحركة الوطنية هجومها على بلجريف الذى غالى فى صلاحياته التى كانت مـخولة له أساسـا من مستشـار مالى للحكومة إلى مـستشار سياسى وإدارى وقضائى وعـسكرى. ويبدو أن تساهل الشيخ حمـد بن عيسى الذى وصل فى عهده بلجريف إلى السلطة[٣]، هو الذى تسبب فى اتساع صلاحياته إلى درجة ممارسته السلطتين التنفـيذية والقضائية فى آن واحد، إذ كان يسـتحوذ على السلطة التنفيذية باعتباره رئيسا للحكومة وقائدا عامـا للشرطة، وكان بوصفه مستشارا ماليا يوزع دخل البحـرين من النفط على أساس ثلث للحاكم يتـصرف فيه كـما يشاء، وثلث يودع فى البنوك البريطانيـة، والثلث الآخر للأسرة الحاكمـة وللإنفاق نظريا على المرافق العامة، ولذلك حمل الوطنيـون على النظام الحكومى وجموده وتركزه فى يد المستـشار البريطانى مـبدين استنكارهم فى أن يستطيع فرد واحـد الإشراف الكلى على جمـيع مرافق البلاد[٤]. وهكذا عانت كـثير من الأجهزة الحكـومية من

---

(١) Humidan, Ali, Le Prince de l'Or Noire, see Bahrein à l'epoque de Belgrave p. 43 ff.

ولمزيد من التفصيلات عن بلجريف يمكن الرجوع إلى ترجمته الذاتية :

See : Belgrave, Sir Charles, Personal Column. London 1961.

(٢) يوسف الفلكى : قضية البحرين بين الماضى والحاضر ص ٦٨ وما بعدها.

(٣) عاصر بلجريف عهد الشيخ حمد بن عيسى ١٩٢٣ - ١٩٤٢ ثم عهد الشيخ سلمان بن حمد.

(٤) انظر بصدد ذلك رسالة من الهيئة التنفيذية العليا إلى وزير الخارجية البريطانية فى ٢٩ / ٣ / ١٩٥٥، عبد الرحمن الباكر : مصدر سبق ذكره ص ١١٠.

الفساد الناجم عن عدم انتهاج سياسة سليمة تستهدف الصالح العام، ووضح ذلك في كثير من دوائر الحكومة كدائرة المعارف التي لم توضع فيها سياسة خاصة للتوسع في عدد المدارس أو إيفاد البعثات الحكومية وإنما على العكس كان بلجريف يتعمد التقتير عليها ولا أدل على ذلك من أنه في خلال ثلاثين سنة من حكم بلجريف ١٩٢٦ - ١٩٥٧ لم يتخرج من أبناء البحرين سوى ثلاثة خريجين فقط عن طريق البعثات الحكومية، واقتصرت السياسة التعليمية على مكافحة الأمية في المدارس الريفية وتخريج الموظفين الطيعين للإدارة الحكومية. وانتهى عهد بلجريف ولم يكن في البحرين سوى أربع مدارس ابتدائية للبنين وعدد من المدارس الريفية ومدرسة ثانوية واحدة، هذا على الرغم من التقدم الملحوظ في موارد الدخل نتيجة استخراج النفط منذ عام ١٩٣٤.

وبالإضافة إلى ماكانت تعانيه البحرين من استبداد بلجريف وغطرسته دأبت شركة بابكو (شركة نفط البحرين)، باعتبارها شركة استعمارية منذ تأسيسها، على اضطهاد أبناء البحرين وإقصائهم عن العمل بها متبعة في ذلك سياسة خفض أجور الموظفين، ولذلك عندما ظهرت مناطق نفطية أخرى في الخليج تزايد استسلام مواطني البحرين المدربين لإغراء الأجور المرتفعة التي كانت تدفع لهم في أماكن أخرى بينما كانت أماكنهم تشغل بواسطة الباكستانيين والبلوش والإيرانيين وغيرهم، مما فتح الباب على مصراعيه لجلب موظفين وعمال من خارج البلاد وإغراقها بشتى الهجرات الأجنبية[1].

ونظرا لاندماج مصلحة بريطانيا مع مصلحة الشركة فقد تخلت حكومة البحرين تقريبا عن حقها في مناقشة سير الأعمال فيها أو التدقيق في حساباتها، على الرغم مما كانت تلجأ إليه الشركة من حيل ومغالطات في كثير من الأحيان.

وهكذا تصدت الحركة الوطنية في البحرين إلى مقاومة النفوذ البريطاني، بالإضافة إلى فساد النظام الحكومي فضلا عن شن حملات عنيفة ضد شركات

---

(١) هارفي أوكونور : الأزمة العالمية في البترول ص ٣٩٢.

النفط التى استبدت بالوطنيين، وساعدها على ذلك أنه لم يكن فى البحرين حتى قيام الحركة الوطنية بها بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٦ أى نظام للعمل يحفظ حقوق العمال وينظم علاقاتهم بالشركات التى يعملون بها، فضلا عن عدم وجود نقابات عمالية تطالب بتحسين مستواهم أو رفع أجورهم أو ضمان حقوقهم(١).

ولعل هذه المظالم التى كان يعانى منها الوطنيون على اختلاف فئاتهم قد أدت إلى زيادة ارتباطهم معا فى كفاح وطنى مشترك لمقاومة الأوضاع السيئة التى كانوا يعانون منها، وكان لذلك أثر كبير فى التخفيف من حدة التعصب الطائفى الذى كانت تعانى منه البحرين، وهو تعصب أدى إلى قيام كثير من الصراعات الأهلية، التى كانت تظهر بين آونة وأخرى، ولطالما استغل الإنجليز هذه الخلافات المذهبية، كما حاولت إيران استغلالها أيضا لتأكيد ادعاءاتها على البحرين(٢).

وهكذا قدر للحركة الوطنية فى البحرين أن تكون بمثابة بوتقة لصهر الوحدة الوطنية. وبالتالى كان من أروع إنجازات الحركة الوطنية الوصول بالبحرين إلى الوحدة الوطنية الوثيقة التى ظهرت بوادرها إثر وقوع أزمة طائفية حادة فى مجلس بلدية المنامة فى عام ١٩٥٢، حين أخذت الصحف الوطنية وخاصة صحيفة القافلة تعمل على إيقاظ الوعى الوطنى فى النفوس، كما قام المثقفون بدعوة الوطنيين إلى التكاتف والتعاضد لتخليص البلاد من الانقسام الطائفى والتصدى للمشكلات الكثيرة التى تعانى منها. وفى عام ١٩٥٤ بدأت الحركة الوطنية بدعوة المواطنين لاتخاذ موقف من شأنه كفالة الحرية السياسية والحد من سلطات بلجريف مع إدخال بعض الإصلاحات فى مجال الصحة والتعليم وغيرها(٣)، وكذلك فى النواحى القضائية حيث كان القضاء يشرف عليه أفراد أميون من الأسرة الحاكمة يديرونه وفق هواهم، وكان ذلك من طليعة الأسباب المباشرة التى أدت إلى الانتفاضة الشعبية فى عام ١٩٥٤ والتى تمخضت عن إعلان إضراب عام استمر

---

(١) الفلكى : قضية البحرين ص ص ٧٦ - ٧٧.

(٢) Hay, R., op. cit., p. 91.

(٣) هارفى أوكونور : الأزمة العالمية فى البترول ص ٣٩٢.

تسعة أيام متوالية تقدم فى خلالها زعماء الحركة الوطنية إلى السلطات المسئولة بعدة مطالب كان من بينها إنشاء مجلس وطنى يمثل أهالى البلاد تمثيلا حرا إلى جانب وضع قانون عام للبحرين وتنظيم المحاكم والشرطة وتشكيل إدارات وطنية للصحة والمعارف والبلديات وغيرها[1].

ولم تلتفت الحكومة إلى هذه المطالب المتواضعة التى تقدم بها الوطنيون وإنما عمدت إلى فتح المجال أمام جماعات من البدو فى بعض المناطق القريبة من البحرين للاحتشاد فى مناطق معينة من المنامة إرهابا للوطنين، كما بادر بلجريف بتأليب شركة بابكو بهدف اتباع سياسة انتقامية ضد العمال الذين آزروا الحركة الوطنية، وذلك بطردهم من العمل جماعات بحجة انقطاعهم عن العمل كوسيلة للتخلص من الذين اشتركوا فى الإضراب العام، مما أدى إلى زيادة الحركة الوطنية استعارا.

وكان من بين الدعايات التى وجهتها السلطات البريطانية ضد هذه الحركة أنها حركة طائفية، وتناقلت بعض الصحف والإذاعات الأجنبية هذه الدعاية التى قصد بها الإساءة إلى طبيعة الحركة، ولذلك وجد زعماء الحركة الوطنية أن أكبر دليل يمكن أن يقدموه لإفساد هذه الدعايات هو إظهار الوحدة الوطنية بصورة كفيلة للرد على هذه الاتهامات. ووضح ذلك فى الاجتماع الشعبى الكبير الذى دعا الوطنيون إلى عقده فى المنامة، وفيه أقسم الحاضرون يمين الإخلاص للوطن ونبذ التفرقة الطائفية، وتمخض هذا الاجتماع الشعبى عن تأسيس الهيئة الوطنية فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٤، التى حاولت أن تتخذ شكل الحزب السياسى المنظم وذلك باختيار الوطنيين مائة منهم لتمثيلهم فى هيئة تأسيسية دائمة، انبثقت عنها هيئة إدارية مكونة من خمسين عضوا انتخبوا فيما بينهم هيئة تنفيذية عليا مكونة من ثمانية أعضاء، وكان عبد الرحمن الباكر أمينا لتلك الهيئة وعبد العزيز الشملان مساعدا له[2].

---

(١) يوسف الفلكى : قضية البحرين ص ٨٢.

(٢) صلاح العقاد : معالم التغيير فى دول الخليج العربى ص ٥٩.

وكان أهم ما تقرر فى الاجتماع الوطنى تفويض الوطنيين للهيئة التنفيذية العليا تقديم المطالب الوطنية للسلطات الحاكمة، والسعى لديها فى جميع ما فيه صالح البلاد. ولتغطية نفقات حركة الكفاح الوطنى تقرر تأسيس صندوق شعبى لمد الحركة الوطنية بجميع ما تحتاج إليه من تبرعات المواطنين[1].

وقد بادرت الهيئة التنفيذية العليا بتقديم المطالب الوطنية في صورة التماس إلى الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين، كما أرسلت نسخا عديدة من هذا الالتماس إلى جميع الدوائر السياسية المعنية بالبحرين، مثل وزارة الخارجية البريطانية والمقيم السياسى فى الخليج والمعتمد السياسى فى البحرين، وشارلس بلجريف مستشار حكومة البحرين. ولذا فقد يكون من المناسب أن نعرض لأهم المطالب الوطنية التى تضمنها هذا الالتماس، والتى كانت تدعو فى جوهرها إلى تعديل الأنظمة الإدارية بما يلائم المتطلبات العصرية، وذلك بتحقيق إصلاحات جذرية فى الجهاز الحكومى، وإشراك الوطنيين فى إدارة شئونهم.

ويمكن تلخيص المطالب الوطنية فيمايلى :

أولا : تأسيس مجلس تشريعى يمثل أهالى البلاد تمثيلا صحيحا بواسطة انتخابات حرة.

ثانيا : وضع قانون عام جنائى ومدنى على يد لجنة من رجال القانون بشرط أن يكون هذا القانون متمشيا مع حاجات المجتمع وتقاليده، على أن يعرض هذا القانون على المجلس التشريعى لإقراره.

ثالثا : إصلاح المحاكم وتنظيمها وتعيين قضاة لها ذوى كفاءة يحملون شهادات جامعية فى القانون، وأن يكونوا قد مارسوا القضاء فى ظل قوانين معترف بها.

رابعا : تأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام مهمتها الفصل فى الخلافات التى تطرأ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأى خلاف يحدث بين الحكومة وأى فرد من أفراد الشعب.

(١) الفلكى : قضية البحرين ص ٨٩.

خامسا : السماح بتأليف نقابة للعمال، ونقابات لأصحاب المهن الحرة على أن تعرض لوائحها على المجلس التشريعى لإقرارها[١].

سادسا : الاستفادة من عائدات النفط بطريقة أفضل مما هى عليه، ووضع حد للهجرة الأجنبية لإتاحة مزيد من فرص العمل للوطنيين[٢]، كما أثار الوطنيون ضرورة تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح مع شركات النفط، ولم يكن هذا المبدأ قد طبق بعد فى البحرين، هذا بالإضافة إلى مطالبتهم بإلغاء الإعفاءات الضريبية التى تتمتع بها شركة أرامكو عن أنابيب النفط التابعة لها والمتصلة بمعامل تكرير النفط فى البحرين.

وعلى الرغم مما أكده الوطنيون فى التماسهم أن المطالبة بتحقيق هذه الإصلاحات إنما هى خطوة ضرورية لإرساء قواعد العدل والإنصاف وأنها لا تتعارض مع مصالح الدولة البريطانية والعلاقات الودية معها، كما أنها لا ترمى إلى المساس بمركز حاكم البلاد الشرعى[٣]، إلا أن حكومة البحرين لم تلبث أن أصدرت بيانا أعلنت فيه رفضها لهذه المطالب، وجاء هذا الرفض مخيبا للآمال فى الوصول إلى تفاهم بين الوطنيين والحكومة وخاصة بعد أن أطلق بيان الحكومة على أعضاء الهيئة التنفيذية العليا بأنهم حفنة من الناس، على الرغم من أنهم كانوا، كما ذكرنا، قد أخذوا تفويضا من المواطنين للقيام بمسئوليات العمل الوطنى[٤].

ومع ذلك فقد سعت الهيئة التنفيذية إلى إقناع حاكم البحرين عن طريق المذكرات تارة والإقناع الشفوى تارة أخرى، بل إنها وسطت الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية، وكان من الطبيعى أن يعتذر عن هذه الوساطة ويطلب من الوطنيين ضرورة طاعة الحاكم الشرعى[٥].

وإزاء تصلب الشيخ سلمان وجفائه فى لقاءاته مع زعماء الحركة الوطنية اضطر هؤلاء إلى الخروج عن الأساليب الشرعية وخاصة حينما استغل المتنافسون على

(١) الفلكى : مرجع سبق ذكره ص ص ٩١ - ٩٢.
(٢) هارفى أوكونور : مرجع سبق ذكره ص ٣٩٣.
(٣) الفلكى : مرجع سبق ذكره ص ص ٩١ - ٩٢.
(٤) المرجع السابق ص ص ٩٣ - ٩٥.
(٥) انظر رد الملك سعود بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٣٧٤، عبدالرحمن الباكر : من البحرين إلى المنفى، ص ٩١.

الحكم من أعضاء الأسرة الحاكمة فرصة توتر العلاقات بين الوطنيين والشيخ سلمان، فعمل بعضهم على استمالة زعماء الحركة الوطنية بهدف الإطاحة به، ويذكر عبد الرحمن الباكر بصدد ذلك أن دعيج بن حمد شقيق الشيخ سلمان فاتحه فى شأن تدبير مؤامرة لخلع أخيه، وتعهد بتنفيذ المطالب الوطنية. ولم يحل دون تنفيذ هذه المؤامرة إلا الشكوك التى ساورت زعماء الحركة الوطنية فى أعضاء الأسرة المالكة، هذا فضلا عن موقف الحكومة البريطانية التى كانت تعترض على إحداث أى تغيير فى أشخاص الحاكمين دون أن يكون ذلك التغيير صادرا عنها[1].

وفى محاولة لامتصاص الحركة الوطنية بادرت حكومة البحرين بالعمل على تهدئة الوطنيين على أساس الاستجابة لبعض مطالبهم، وذلك بتشكيل عدة لجان للتحقيق فى الدوائر الحكومية المختلفة بهدف التعرف على حالات الفساد التى تعانى منها تلك الدوائر، ولكن الوطنيين قاطعوا هذه اللجان، وأرسلت الهيئة التنفيذية العليا مذكرة إلى حاكم البحرين تتضمن تذكرته بالمطالب السابقة وإعطاءه مهلة معينة، فإن لم تتلق الهيئة إجابته فإنها تتخذ الخطوات التالية :

أولا : مطالبة المواطنين فى جميع المجالس والإدارات الحكومية المعينين منهم والمنتخبين بالانسحاب، واعتبار كل من لا ينفذ ذلك خارجا عن الإجماع الشعبى.

ثانيا : تكوين لجان من ذوى الرأى فى المدن والقرى لفض الخلافات المدنية بين الجماعات والأفراد دون اللجوء فى ذلك إلى السلطات الحكومية.

ثالثا : القيام بمظاهرات سلمية شاملة حتى يستجيب المسئولون إلى المطالب الوطنية.

وفى تقييمنا للحركة الوطنية فى البحرين نجد أنها تركزت حول عدة أهداف منها الاحتفاظ للبحرين بطابعها العربى؛ من ذلك ماعمد إليه الوطنيون من التصدى لبعض الأحزاب السياسية السرية المؤيدة من قبل إيران، وأبرزها حزب آريا، الذى كان يطالب بإلحاق البحرين بإيران إلحاقا تاما، وهذا الإلحاق فى نظره كان كفيلا بحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها البحرين، هذا بالإضافة

---

(١) صلاح العقاد: معالم التغير فى دول الخليج ص ٦١.

إلى ما دعت إليه الحركة الوطنية من معارضة النظام التقليدى للشيوخ، ومع ذلك فإن الحركة الوطنية لم تفكر فى المساس بأوضاع الإنجليز فى الخليج العربى وإنما قصرت نشاطها على التنديد بتحكم الموظفين الإنجليز فى الإدارة الحكومية، حتى لا تتعرض إلى نزاع مع الإنجليز والأسرة الحاكمة فى آن واحد، وبالتالى تفتت جهودها فى جبهتين. كما تميزت الحركة الوطنية فى البحرين بالتطلع إلى الخليج وإقامة اتحاد بين إماراته يضم الكويت والبحرين وقطر والمشيخات السبع فى اتحاد فيدرالى، بيد أنها لم توجه أهمية إلى مسقط وعمان، إذ كان من رأى الوطنيين أنه يجب الانتظار فترة من الوقت حتى تتطور أوضاع السلطنة الاقتصادية والاجتماعية ويتم الاتحاد بينها وبين إمامة عمان وبذلك يمكن ضمها إلى اتحاد الخليج. وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أن بيانات الهيئة الوطنية تضمنت مشروعا بتكوين هذا الاتحاد الذى تقوم الكويت بتمثيله فى الخارج ويعتمد على معاونة الدول العربية فى تزويده بالقوة العسكرية، وأن يتألف مجلس الاتحاد من الحكام المحليين بشرط أن يعتمد على مجلس تشريعى يراعى فى انتخابه التمثيل النسبى للسكان فى الإمارات المختلفة، ويقوم بسن القوانين المدنية والجنائية. كما يتضمن المشروع إنشاء محكمة فيدرالية عليا[1]. وهكذا كان للحركات الوطنية فى البحرين فضل إبراز فكرة اتحاد وطنى يجمع بين إمارات الخليج بعد أن أبدى الوطنيون اعتراضهم على الاتحاد الذى أقامته بريطانيا بين مشيخات الساحل العمانى باعتباره لا يخدم إلا مصالحها الخاصة بإطالة بقائها فى المنطقة. وليس من شك فى أن الدعوة الوطنية إلى إيجاد اتحاد يجمع بين إمارات الخليج كان من أهم المنطلقات الرئيسية التى اتجهت إليها إمارات الخليج لإقامة اتحاد وطنى يجمع فيما بينها، وهو ما تحقق جزء منه فى النهاية بإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة فى ديسمبر من عام ١٩٧١، كما سنوضح ذلك فى فصل آخر.

ومضت الحركة الوطنية تشق طريقها فى البحرين وقد أثارتها أحداث العالم العربى؛ ففى أعقاب تأليف حلف بغداد فى عام ١٩٥٥ قام نورى السعيد رئيس وزراء العراق، مع المسئولين السياسيين والقانونيين والاقتصاديين بوزارة الخارجية البريطانية، بنشاط واسع فى منطقة الخليج العربى، كما قام جلال بايار، رئيس

---

(١) انظر نص هذا المشروع فى كتاب عبد الرحمن الباكر (من البحرين إلى المنفى) ص ص ١٧ - ٢٦.

الحكومة التركية، وسفير باكستان لدى تركيا، بزيارة البحرين لبحث أهمية الخليج العربى لحلفُ بغداد[١]، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عند ظهور حلف بغداد قامت حملة إعلامية ضخمة من إذاعة القاهرة للتنديد بالحلف، باعتباره مظهرا من مظاهر السيطرة الاستعمارية، وقد وجدت هذه الحملة الإعلامية استجابة لدى الوطنيين فى البحرين حيث كان العنان مرخىً بعض الشىء أكثر مما هو الحال بالنسبة إلى إمارات الخليج الأخرى[٢] - التى خضعت لقوى ضاغطة حدت من استجابتها للأحداث العربية فى خلال الخمسينيات - بعكس البحرين التى أظهرت استجابة سريعة بسبب نمو الوعى الثقافى والقومى، وهى أمور لم يكن من السهل على السلطات الحاكمة فى البحرين التخلص منها[٣].

وقد اعتمدت ردود الفعل الوطنية على الطبقة العاملة، ظهر ذلك فى الاضطرابات الكثيرة التى قام بها عمال شركة بابكو[٤]، مما أبرز إلى الوجود قطاع صناعة النفط، بسبب تغيير بنية الأوضاع الاقتصادية فى البحرين[٥]. وفى محاولة لتصفية الحركة الوطنية عمدت السلطات البريطانية إلى إعلان حالة الطوارئ[٦]، والاعتماد على قاعدتها العسكرية فى الجفير التى اتخذت قاعدة لضرب الحركة الوطنية، كما اطمأن شيخ البحرين بوجود قاعدة عسكرية فى بلاده، وبالإضافة إلى ذلك اعتمد على تأييد بريطانيا له فى مواجهة الحركة الوطنية التى كادت تعصف بحكمه، ومن ثم التصدى للتيارات القومية التى اندفعت بشدة فى منطقة الخليج العربى[٧]. وتعسفت السلطات البريطانية فى إجراءات التحقيق مع زعماء الحركة الوطنية مما أدى إلى سير مظاهرات ضخمة معلنة تضامنها مع الزعماء الوطنيين، ومطالبة بحقوق العمال وحمايتهم من منافسة العمال الأجانب، وقيام

---

(١) سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية، الطبعة الثانية ص ص ١٢٨-١٢٩.

(٢) هارفى أوكونور : الأزمة العالمية فى البترول ص ٣٩٢.

(٣) Marlowe, John. The Persian Gulf in the 20th Century pp. 198 - 199.

(٤) Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 273.

(٥) عبدالكريم أحمد : البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج العربى ص ص ٩-١٠، وتجدر الإشارة هنا إلى ما قام به عمال النفط من أعمال وطنية خلال وقوع العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر عام ١٩٥٦.

(٦) لنزوسكى : مرجع سبق ذكره ص ص ٣٣٦ - ٣٣٧.

(٧) هارفى أوكونور : الأزمة العالمية فى البترول ص ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

قضاء عادل مستقل على أساس قوانين معترف بها، وبشرط أن تتلاءم وحاجات البلاد وتطورها[1]. ومما يذكر أن السلطات البريطانية قامت بالقبض على زعماء الحركة الوطنية ووجهت إليهم تهمة الشروع فى القيام باغتيالات ضد أعضاء الأسرة الحاكمة، والمستشار البريطانى، ومحاولة إجراء تغييرات غير شرعية فى الجهاز الحكومى[2]. ومن أهم الزعماء الوطنيين الذين صدرت عليهم أحكام بالسجن والنفى عبد الرحمن الباكر، وعبد العزيز الشملان، حيث صدر الحكم عليهما بالنفى والسجن فى جزيرة سنت هيلانة لمدة أربعة عشر عاما، وقد نفذ الحكم بالفعل لمدة عشر سنوات، حيث صدر بعد ذلك قرار بإطلاق سراحهما، نتيجة المساندة التى حظيا بها من بعض الساسة العرب،وخاصة فى القاهرة، بالإضافة إلى تعاطف بعض الأحرار الإنجليز إزاء قضيتهم.

وعلى الرغم من قمع الحركة الوطنية فى البحرين بهذه الصورة، إلا أن الأمر الذى لا شك فيه أن حركة ١٩٥٦ حققت نتائج هامة، لعل أبرزها عزل المستشار البريطانى، شارلس بلجريف، عند بداية عام ١٩٥٧، وواضح أن الحكومة البريطانية وجدت أنه من الأجدى التضحية به لامتصاص الحركة الوطنية[3]، وقد استبدل منصب المستشار بمنصب آخر، وهو سكرتير حكومة البحرين، الذى أنيط به إلى موظّف بريطانى محدود الصلاحيات[4].

على أن ينبغى أن نقرر هنا أن الحركة الوطنية رغم الانتصارات التى حققتها، إلا أنها لم تستطع أن تصل إلى تحقيق هدفها بإنشاء مجلس تشريعى فى البحرين، وكل ما تحقق فى خلال سير الحركة الوطنية من تغييرات فى أنظمة الحكم لم يمس الصلاحيات الأساسية التى كان يتمتع بها حاكم البحرين؛ فالمجلس الإدارى الذى أعلن عن تشكيله فى مارس ١٩٥٦ للإشراف على الدوائر الحكومية ظل يتكون من

---

(١) جامعة الدول العربية : تقرير عن أعمال الأمانة العامة فى المدة ما بين الدورتين العاديتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين - القاهرة ١٩٥٦ انظر إمارات خليج البصرة ص ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) عبدالرحمن الباكر : من البحرين إلى المنفى سنت هيلانة ص ٢٧٧.

(٣) هارفى أوكونور : الأزمة العالمية فى البترول ص ٣٩٣.

(٤) عن التنظيم الإدارى الذى وضع فى البحرين بعد رحيل بلجريف انظر :
Gholma Tadjbakche, la Question des iles Bahrein p. 191.

أعضاء الأسرة الحاكمة الذين هم فى نفس الوقت رؤساء لتلك الدوائر، وإن أدخل فى عضويته ثلاثة أعضاء ممن لا ينتمون إلى الأسرة الحاكمة، وكان يعد بمثابة جهاز تنفيذى[١].

كما اتخذت إلى جانب ذلك خطوة أقرب إلى الناحية الديموقراطية حيث وافقت السلطات الحكومية فى البحرين على إجراء انتخابات لمجلسى التعليم والصحة[٢]. وكان الوطنيون قد أبدوا احتجاجهم على طبيعة تشكيل المجلس الإدارى باعتباره يتكون بطريقة التعيين، وفى إجابة حاكم البحرين على ذلك أكد أن تشكيل المجلس الإدارى يختلف عن الأسس التى تمت بها الموافقة على تشكيل مجلسى الصحة والمعارف، فالتعليم والصحة، وشئون البلدية، من الأمور التى تمس الجمهور، وبالتالى يصل أعضاؤها إلى مجالسها عن طريق الانتخابات، أما المجلس الإدارى فإنه أنشئ لاعتبارات خاصة، منها تعقد الجهاز الحكومى، فضلا عن أنه لا يعدو أن يكون امتدادا لسلطة الحاكم، ومع ذلك فإنه من المسموح للهيئات الشعبية أن تقدم اقتراحاتها للحكومة عن طريقه[٣].

و الجدير بالذكر أنه على الرغم من تنحية بلجريف، إلا أن الموظفين البريطانيين هم الذين استمروا مسيطرين على الجهاز الحكومى، فسكرتير الحكومة، ومدير الجمارك، ومدير دائرة البوليس والأمن العام، وغيرهم، كانوا من الإنجليز[٤]، وقد استمرت الأمور قائمة على هذا النحو حتى سنوات مابعد استقلال البحرين.

وينبغى أن نقرر أن الانتفاضة الوطنية فى البحرين، بين عامى ١٩٥٤ و١٩٥٦، كانت من أهم الحركات الوطنية التى شهدتها الإمارة، إذ إنها لم تشهد بعد ذلك إلا حركات عمالية كانت تضم إليها بعض الفئات الوطنية الأخرى،

(١) Al Bahrna, The Legal Status of the Arabian Gulf States p. 13.

(٢) Europa Publications, The Middle East & North Africa, see The Persain Gulf States, Bahrein, Qatr & Trucial States p. 555.

(٣) من ديوان حاكم البحرين إلى أعضاء هيئة الاتحاد الوطنى ٩ أبريل سنة ١٩٥٦، عبدالرحمن الباكر، مصدر سبق ذكره ص ص ١٠٠ - ٢٠٢.

(٤) Gholma Tadjbakche, op. cit., p. 191 see also Belgrave, J., welcome to Bahrein p. 46.

بمعنى أنها لم تقتصر على المطالب العمالية المحدودة، وإنما تعدت ذلك إلى المطالب الوطنية بصفة عامة. ولعل من أهم هذه الحركات الحركة العمالية التى نشبت فى ١٩ مارس من عام ١٩٦٥[١]، واستمرت قائمة أحد عشر يوما، إذ إنها لم تقمع إلا فى ٣٠ أبريل[٢].

وتعود الأسباب المباشرة لهذه الحركة إلى ما عمدت إليه شركة بابكو فى ٧مارس ١٩٦٥ من تسريح ما يقرب من خمسمائة عامل عربى دفعة واحدة، وكانت هذه هى المرة الثالثة التى أقدمت فيها الشركة على إنهاء خدمة هذا العدد الكبير من العمال العرب، ووضح أنها كانت تستهدف تصفية كاملة لهم وإحلال عمال أجانب بدلا منهم. وقد وجدت هذه الحركة مساندة لها من الطلاب الذين أعلنوا استنكارهم واحتجاجاتهم على عمليات التسريح التى تقوم بها الشركة، وعلى موقف السلطات الحاكمة المتخاذل منها. وفيما يبدو لنا أن حركة ١٩٦٥ كانت متأثرة بحركة القوميين العرب، التى سبق أن تعرضنا لها، إذ انبثق عن حركة ١٩٦٥ جبهة القوى القومية فى البحرين، التى كانت تمثل اتحادا للمنظمات النقابية، التحمت مع حركة القوميين العرب، التى مدت نشاطها إلى كثير من إمارات الخليج منطلقة من الكويت[٣]، وقد قامت جبهة القوى القومية فى البحرين بتنظيم عمليات المقاومة، وتشكيل منظمات فدائية بهدف تدمير المؤسسات الاستعمارية فى البحرين، وإثارة الاضطراب فيها. وقد تضمنت البيانات التى أصدرتها الجبهة القومية المطالبة بإعادة العمال المفصولين من شركة بابكو، وكذلك العمال المفصولين من الدوائر الحكومية، هذا إلى جانب إعادة الطلبة المفصولين إلى مدارسهم، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح للمبعدين بالعودة إلى البحرين، وإطلاق حرية تشكيل التنظيمات المهنية والنقابية، وكفالة الحريات العامة.

وعلى الرغم من أن شركة بابكو أجبرت على الاستجابة لبعض هذه المطالب، حيث سمحت بعودة كثير من العمال المبعدين، إلا أن عمليات واسعة

---

(١) التطور التاريخى والسياسى للخليج العربى، من منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج (٢) ص ١٩.

(٢) Europa Publications, op. cit., p. 556.

(٣) انظر الفصل الأول.

النطاق من الاعتقالات والسجن تعرض لها الوطنيون، حيث اعتقل الكثيرون منهم فى قلعة المنامة، وفى القواعد البريطانية، وفى جزيرة وجدة، التى اشتهرت بكونها موئلا للخارجين عن النظام[1].

والجدير بالذكر أن اهتمام السلطات البريطانية بقمع هذه الحركات كان خوفا من انتشارها من البحرين إلى غيرها من إمارات الخليج، وخاصة أنها كانت تحمل طابعا قوميا تقدميا، كما يلاحظ تحول السياسة البريطانية عن اتجاهها التقليدى نحو معارضة إيران فى ادعاءاتها على البحرين بتشجيعها عمليات التسلل الإيرانى بهدف إيجاد توازن بين القوميتين العربية والإيرانية، وذلك بعد أن أخذت البحرين تتحول إلى قاعدة رئيسية للوجود البريطانى فى شرقى السويس، وخاصة على إثر ما تقرر من نقل القواعد العسكرية من عدن إليها فى عام ١٩٦٧[2]. وكان قد سبق إجراء اتفاقية بين البحرين وبريطانيا خاصة بزيادة قيمة المدفوعات التى تدفعها الحكومة البريطانية فى مقابل استخدام قواتها العسكرية لمرافق البحرين فى يونيو ١٩٦٦[3]. وبناء على هذا الاتفاق توسعت بريطانيا فى إنشاء قواعد عسكرية فى البحرين، وأكد وزير الدفاع البريطانى دنيس هيلى فى أكتوبر ١٩٦٧، بأن بلاده تزيد من قواتها العسكرية فى البحرين، وأن الغرض من ذلك هو حماية الإمارات الصغيرة المنتجة للنفط التى لا تستطيع حماية نفسها[4].

وليس من شك أن عنف السيطرة البريطانية كان من أثره خمود الحركات الوطنية فى البحرين، وتحولها إلى خارجها، حيث ظهرت بعض جبهات تحررية فى القاهرة وبغداد وفى غيرهما من العواصم العربية الأخرى. ومهما تكن النتائج المباشرة لهذه الانتفاضات، وما يصاحبها عادة من عمليات قمع، فإن النتائج الإيجابية سرعان ما تفرض نفسها، وهكذا كان للحركات الوطنية فى البحرين أثرها فى تحقيق كثير من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية.

على أننا يجب أن نلاحظ أن الحركة الوطنية فى البحرين كانت من أعنف

---

(١) المحرر ٩ / ٣ / ١٩٦٦.

(٢) راجع الفصل الخاص بالانسحاب البريطانى من الخليج العربى ونتائجه.

(٣) النهار ١٠ / ٦ / ١٩٦٦.

(٤) المحرر ٤ / ١٠ / ١٩٦٧.

الحركات الوطنية التى شهدتها منطقة الخليج، ولم تفقها إلا الحركات اليسارية التى ظهرت فى ظفار فى منتصف الستينيات، ومع ذلك فإن المطالب الوطنية التى تقدم بهـا الوطنيون فى البحـرين لم تصل إلى درجة كـبيرة من التطرف، هذا إذا مـا استثنينا تطرفهـا النسبى نتيجة تأثرها بحركة القومـيين العرب منذ عام ١٩٦٥، أما قبل ذلك فـقد كـان أقصى ما يطالب به الـوطنيون هو توزيع السلطة بين أعـضاء الأسرة الحاكمة، وإتاحة قدر أكبـر من المشاورة أو المشاركة الوطنية أكثر مما يطالبون بإيجاد تمثيل ديموقراطى بالمعنى المفهوم من ذلك[1].

وأخيـرا فقـد يكون من المفـيد أن نعـرض لأهم التطورات التى طرأت على الادعاءات الإيرانية فى البحـرين لارتباطها إلى حد كبير بمســار الحركة الوطنية فى البحرين فى خلال الفترة موضوع الدراسة:

الادعاءات الإيرانية فى البحرين

تميزت السنوات التى أعـقبت الحرب العـالمية الثانيـة بازدياد المطالب الإيرانية على البحرين، متخذة فى ذلك طابعا قوميا حادا[2]، إذ أخذت الصحف الإيرانية تشن حملات ضد الوجـود البريطانى فى البحرين[3]، وظهرت مقالات كـثيرة فى الصحف الشيوعية الإيرانية أو التى تحركهـا الميول الشيوعية، كما أبدى حزب تودة اهتماما واضحا بالبحرين[4]، ومع ذلك فلم تظهر الحكومة الإيرانية رغبة فى عرض مشكـلة البحرين عـلى الأمم المتحدة حـال إنشائهـا؛ إذ كان اعـتقادها أن الـنفوذ الإنجليزى قوى فى المنظمة الدوليـة، بحيث لا جدوى من عرض إيران هذه المشكلة أمامها[5]، ولذلك أخذت تتصرف من جانبها عـلى أساس يحقق لها سيادتها على البحرين، ومن أهم الإجـراءات التى اتخذتها من أجل ذلك أنها استـصدرت قرارا من المجلس النيابى يقـضى بتخويل السلطة للحكومـة الإيرانية فى ممارسة سيـادتها على البحـرين، وتطبيق القـوانين الإيرانية عليهـا، وقد صدر هذا القـرار فى عام ١٩٤٦. وفى العام التـالى أصدرت وزارة التـعليم الإيرانية تعليـماتها إلى جـميع

---

(١) The Observer, 18 - 2 - 1961.

(٢) R/15 - 1 - 44 - Extract From Surushi Newspaper 28 - 1 - 46.

(٣) Humaidan, Ali, Le Prince de l'Or Noire p.49. see also R/15/19/44 Persian Claims on Bahrein.

(٤) Residency to Agency, Bahrein 10-8-1946 R/15/1/19/44 Persian Claims on Bahrein.

(٥) Residency to His Majesty's Ambassador, Tehran 18th June, 1947.

المدارس التابعة لها بأن يدرس للتلاميذ بأن البحرين تنتمي إلى إيران[١]. كما اتخذت الحكومة الإيرانية من بعض الحوادث الفردية ذريعة للتأكيد على وجود شعور موال لها من قبل شعب البحرين؛ من ذلك ما طالب به بعض المنتمين لأحد الأحزاب الإيرانية السرية بإيجاد تمثيل للبحرين فى المجلس النيابى فى بهارى ستان، ومد الخدمات التعليمية والاجتماعية إليها[٢].

وبينما كانت إيران تتخذ من هذه الحوادث الفردية سندا لها كان التيار القومى العربى قد انساب فى البحرين بشكل لا يمكن مقاومته، وازداد ذلك التيار القومى حدة خلال الحرب الفلسطينية وما أعقبها من هجرة آلاف اللاجئين الفلسطينيين للعمل فى البحرين، وفى غيرها من إمارات الخليج الأخرى[٣].

وفى عام ١٩٤٩ احتجت إيران على اشتراك البحرين فى بعض المنظمات الدولية، ولم يدع الوفد الإيرانى فى الأمم المتحدة أية فرصة يرد فيها ذكر البحرين فى بعض اللجان الفنية بوصفها إمارة مستقلة إلا واحتج على هذا الوصف[٤]. والجدير بالملاحظة أن الحكومة الإيرانية كانت تختار لإثارة ادعاءاتها على البحرين، أو على غيرها من إمارات الخليج، ظروف الخلاف بينها وبين بريطانيا على شئون النفط، متخذة من إثارة هذه الادعاءات موضوعا للمساومة[٥]. ففى عام ١٩٥١ حينما أممت إيران النفط اعتبرت قرار التأميم ساريا على البحرين، ورفعت الحكومة الإيرانية مسألة البحرين أمام هيئة الأمم المتحدة معتمدة على تأييد الاتحاد السوفيتى، على أنه إثر فشل حركة الدكتور مصدق صرف النظر عن مناقشة موضوع البحرين. ولعل إيران قدرت أهمية انضمامها إلى حلف بغداد فى عام ١٩٥٥، لكى تحصل من بريطانيا على تنازلات خاصة إزاء ادعاءاتها على البحرين، ولكن بريطانيا استمرت محتفظة بسياستها التقليدية فى الخليج، الأمر الذى يجعلنا نقرر إيران لم تستفد من عضويتها فى الحلف لتحقيق أطماعها.

---

(١) R/ 15/1/19/44 Persian Claim on Bahrein. Residency. Bushire to His Mejesty's Ambassador. Tehran, 18th June. 1947.

(٢) R/ 15/1/19/44 Persian Claim on Bahrein Extract From Iran M. A. Bahreini Representative recived by Mijles Deputies Iran. 14-1-1948.

(٣) أحمد محمود صبحى : البحرين ودعوى إيران ص ٢٣٣.

(٤) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة ط ٢ ص ١١٩.

(٥) مجلة البعثة الكويتية : السنة السابعة العدد الرابع عشر إبريل سنة ١٩٥٣، عروبة البحرين.

وفى عام ١٩٥٥ بادرت حكومة البحرين بتعديل قانون الجنسية الذى سبق أن أصدرته فى عام ١٩٣٨، وكان من شأن هذا التعديل إدخال شروط خاصة لاكتساب الجنسية البحرينية، ومن بينها أن يكون لمكتسب الجنسية ملكيات غير منقولة فى البحرين مع ضرورة إقامة عشر سنوات بصفة مستمرة، وأن يكون على معرفة تامة باللغة العربية. ومما يذكر أن الحكومة الإيرانية قد احتجت على صدور هذا القانون، الذى اعتبرته مساسا بوضع الإيرانيين فى البحرين(١).

وفى عام ١٩٥٧ أصدر مجلس وزراء إيران قرارا يقضى بضم البحرين إلى الأقاليم الإيرانية، باسم الإقليم الرابع عشر، بالنسبة للتقسيم الإدارى الجديد الذى أعلن فى إيران فى نفس ذلك العام، وأخذت الصحف الإيرانية تطالب بضرورة تمثيل نيابى فى البحرين، وتعيين حاكم إيرانى على الجزيرة بحكم تبعيتها لإيران. وكانت السعودية أول من احتجت ضد إيران حين أعلنت أن البحرين تشكل الإقليم الرابع عشر؛ ففى بيان صدر عن الحكومة السعودية أكدت فيه أن البحرين امتداد للجزيرة العربية، وجزء متكامل منها، وأن شعب البحرين يرتبط بشعوب الأمة العربية. وإن إنكار هذه الحقيقة يعنى إنكار أبسط المبادئ والحقائق الجغرافية(٢).

ولعل مما شجع إيران على الإقدام على تلك الخطوة أنها لم تجد مقاومة عربية موحدة. ويمكن أن نشير بصدد ذلك إلى أنه عندما طرح موضوع البحرين على الجامعة العربية، وأحيل إلى اللجنة السياسية فى عام ١٩٥٤، فشلت الدول العربية فى إعداد مذكرة موحدة ضد الإجراءات التى اتخذتها إيران فى ذلك الوقت، وكان من بينها أن هبوط الطائرات فى مطار البحرين لا يجوز إلا بإذن مسبق من إيران، وقدمت اللجنة السياسية توصية إلى الجامعة العربية تتضمن مشروعا للرد على المذكرة الإيرانية، وإن كان يلاحظ أن المذكرة العربية صيغت بعناية تامة، محافظة على العلاقات العربية الإيرانية، كما رؤى ألا تتقدم بالرد سوى البعثات الدبلوماسية العربية بطهران، والتى خوطبت بهذا الشأن من قبل وزارة الخارجية الإيرانية(٣).

---

(١) Al Bahrna, Hussain, The Legal Status of the Arabian Gulf States pp. 124 - 125.

(٢) جورج لنزوسكى : مرجع سبق ذكره ص ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٣) انظر تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية فى دورة انعقاده العادى فى ٢٩ مارس ١٩٥٨، موقف إيران من البحرين ص ص ٤٢ - ٤٣.

وفى الوقت الذى اجتاح فيه تيار القومية العربية منطقة الخليج، بدت الأطماع الإيرانية في تمسك إيران بتسمية الخليج بالفارسى، على أمل أن إصرارها على هذه التسمية يكسبها حقوقا شرعية، فضلا عن أن ذلك يرضى أحلامها التوسعية بأن يصبح الخليج بحيرة وسط إمبراطورية فارسية. ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى إثارة المشاعر العربية، وبالتالى تأكيد الدوائر العربية الرسمية وغير الرسمية على عروبة الخليج، ووصل الأمر إلى إصدار قرارات فى كثير من الدول العربية وإمارات الخليج تحتم استخدام تعبير الخليج العربى فى جميع الاتصالات الرسمية والعلاقات الخارجية[١]. كما يلاحظ أن الباحثين العرب، وبعضا من الباحثين الأجانب، أخذوا يتخلون تدريجيا عن التسمية الفارسية للخليج، من ذلك الباحث الإنجليزى روودريك أوين Owen الذى تحدث عن غرابة تسمية الخليج بالفارسى؛ مؤكدا أن من المستحيل أن يفكر قادم على الكويت أو قطر أو البحرين فى معان غير عربية، وأن كل شىء فى رمال هذه الأقاليم وفى مياه خليجها الخضراء، فضلا عن القومية العربية النامية، كل ذلك يؤكد تماما عروبة هذه المنطقة. كذلك أكد الكاتب الفرنسى جان جاك بيريبى على عروبة الخليج وإن سمى كتابه الذى صدر فى عام ١٩٥٩، بالخليج الفارسى، اتباعا للتسمية التى كانت شائعة عند صدور كتابه هذا[٢]، وعلق بيريبى على القرار الذى أصدرته الحكومة الإيرانية بضم البحرين إلى الأقاليم الإيرانية بقوله : « إن إيران التى رأت عاصفة العروبة تجتاح أقطار العرب حاولت أن تسبق الحوادث فأعلنت ضمها جزر البحرين إلى ممتلكاتها خوفا من أن يطالب العرب ولاسيما العراق بالمحمرة وغيرها من المناطق العربية الداخلة تحت حكم الشاه». غير أن ما قامت به إيران بالنسبة للبحرين بقى إجراء شكليا لا قيمة عملية له[٣]، ولم يكن له من أثر سوى عدم اعتراف السلطات الإيرانية بجوازات السفر البحرينية للبحارنة الذين يزورون إيران من حجاج الشيعة، كما أنها أخذت تعامل البحارنة باعتبارهم رعايا تابعين لها، وذلك بإرغامهم على حمل وثائق سفر إيرانية، وانتزاع إقرارات بالرعوية الإيرانية طمعا فى استغلالها فى

---

(١) Hussain Al Bahrna, The Legal Status of the Arabian Gulf States p. I.

(٢) Roderick Owen, The Golden Buble, Arabian Gulf Documentary pp. 13-16 see also Jan Jack Bereby, Le Golfe Persique, 1959.

وكذلك سيد نوفل : الأوضاع السياسية فى إمارات الخليج وجنوب الجزيرة ص ص ١١٦ - ١١٧.

(٣) جان جاك بيريبى : الخليج العربى ص ٢٢٨.

أى وقت من الأوقـــات، إلى جـانب عدم الاعـتـراف بطوابع البـريد الخاصـة بالبحرين(١). كما أن البحارنة حين يدخلون إيران يصبحون خاضعين لقانون الخدمة العسكرية، وقد تعرض كثيـر من البحارنة لذلك، ولم تخلصهم إلا الرشاوى التى دفعوها للسلطات الإيرانية. وقد ظلت إيران على مقـاطعة المؤتمرات والاجتماعات الدولية التى تشـترك فيها البـحرين، كما أن النشرات والكتـب والصحف الإيرانية كانت لاتخلو من تأكيـد تبعية البحـرين لإيران، كما كانت الخرائط تبـرز البحرين كجزء من الأراضى الإيرانية(٢).

والجدير بالذكر أن الحكومة الإيرانية احتـجت على اتفاقية الرياض فى فبراير ١٩٥٨، التى وقعت بين السعودية والبحرين، وكانت هذه الاتفاقية خاصة بتحديد الحدود والقبائل بين البلدين وأسس التعاون الاقتصادى بينهما، وأكد وزير خارجية إيران فى بيانه فى المجلـس النيابى أن حكومتـه ترفض هذه الاتفاقيـة وتراها تعديا على حقوق سيادتها، ومما يستلفت النظر أن الحكومة البريطانية لم تأخذ أى جانب فى هذه الاتفاقية مراعاة لإيران، مكتفية بالتصديق عليها بعد توقيعها(٣).

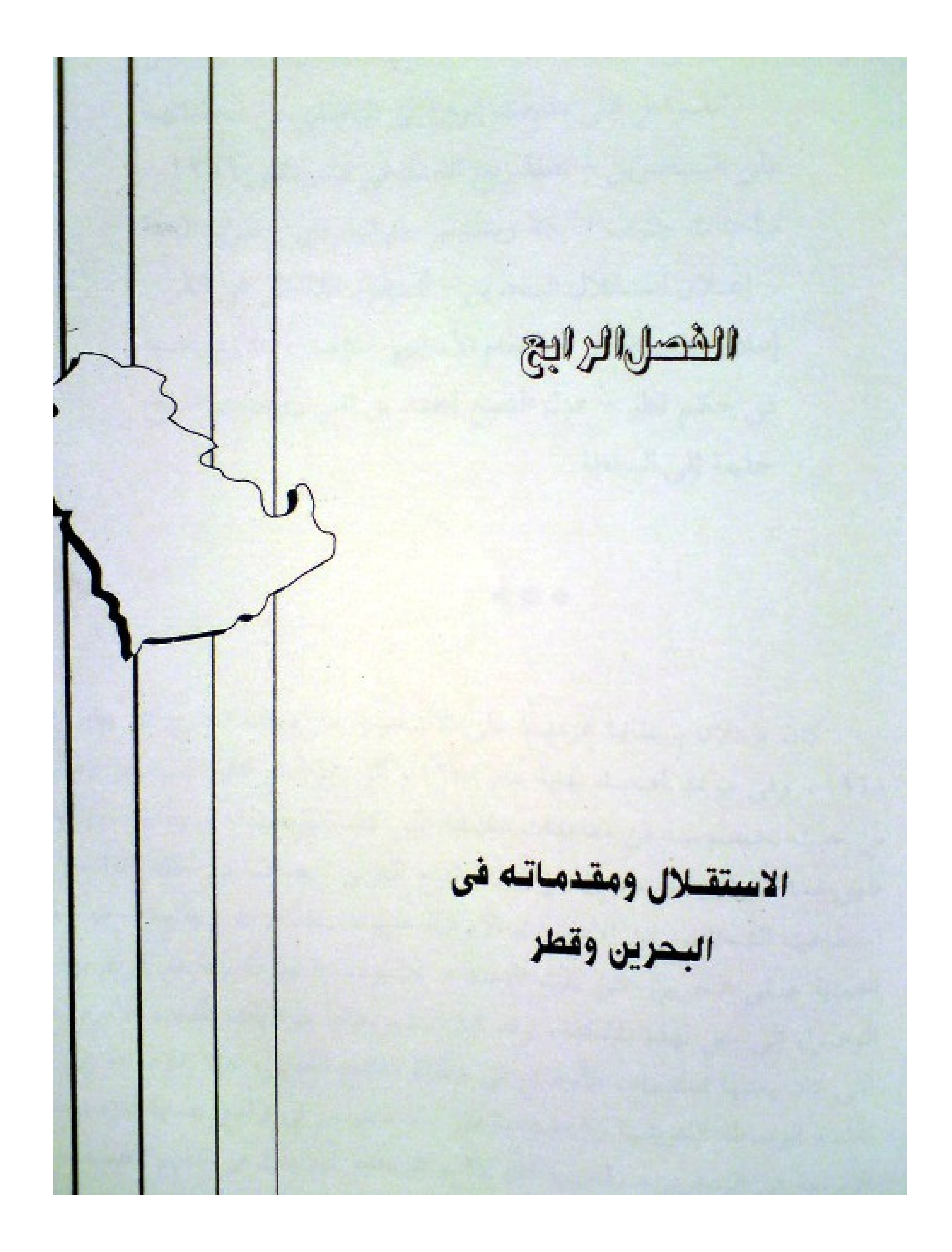
ومما ينبغى التركيز عليه أن إيران كان تعمل على تحقيق أطماعها بالتعاون مع الإنجليز بعـد أن اضطر الإنجليز إلى التـركيـز على إيران كوسيلـة لإخماد الحـركة القومـية العربية، وذلك بتـشجيع التـسلل الإيرانى الذى بدأ فى الستينيـات يتـخذ شكلا مكثفا وجـماعيا. وإلى جانب التـغلغل البشرى عمدت الجـالية الإيرانية فى البحرين - بتشجيع من الحكومة الإيرانـية - إلى السيطرة على اقتصاديات الإمارة، بالإضافة إلى تغلغل الإيرانيين الوظيفى فى دوائر الحكومة وشركات النفط. وما إن أعلنت بريطانيـا قرار انسحـابها من الخليج العـربى فى يناير ١٩٦٨، حتى كـشفت الحكومة الإيرانية تصـريحاتها بشأن البحرين، وأصبح من المـتوقع أن تستغل إيران فرصة الفراغ الذى سـينجم عن انسحاب بريطانيا من المنطقة لتأكـيد سيطرتها على البـحرين، وعلى غـيرهـا من إمارات الخليج، ولكن الـسنوات الثلاث فـيمـا بين ١٩٦٨و١٩٧١، وهى السنوات التى حددتها بـريطانيا لتنفيذ انسحـابها النهائى من المنطقة، كانت تحمل مـعها تطورات مفاجئة لوضع البـحرين، كما سنرى ذلك فى الفصل التالى.

---

(١) Rupert Hay, The Persian Gulf States p. 149.

(٢) الأحرار ١٨ فبراير ١٩٦٦.

(٣) Boundary Agrement Between Bahrein & Saudi Arabia 22 - Feb 1958, AL Bahrna, op. cit., p. 104.



الفصل الرابع

الاستقلال ومقدماته فى البحرين وقطر

العوامل التى دفعت إيران إلى التخلى عن ادعاءاتها على البحرين - تصريح الشاه فى نيودلهى ١٩٦٩ - مباحثات جنيف - بعثة وينسبير جوشياردى - تقرير البعثة - إعلان استقلال البحرين - التطور الداخلى فى قطر - إعلان الاستقلال - النظام الأساسى المؤقت - الازدواجية فى حكم قطر - عزل الشيخ أحمد بن ثانى ووصول الشيخ خليفة إلى السلطة.

* * *

كان لإعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج فى يناير عام ١٩٦٨، وفى موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١، أثره الواضح على البحرين وقطر، من حيث تخلصهما من معاهدات الحماية التى كانت تربطهما ببريطانيا، وبالتالى ظهورهما كدولتين مستقلتين من دول الخليج العربى. يضاف إلى ذلك أن البحرين استطاعت التخلص من الادعاءات الإيرانية عليها، إذ ركزت بريطانيا - صاحبة الحماية على البحرين حتى ذلك الوقت - جهودها الدبلوماسية مع إيران بهدف الوصول إلى حل لهذه المشكلة، وقد شاركت بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية، التى كان يعنيها استتباب الأوضاع فى منطقة الخليج العربى، هذا بالإضافة إلى ما لعبته الوساطة الكويتية والسعودية من دور ملموس فى وضع نهاية للادعاءات الإيرانية فى البحرين، وأخيرا كان للأمم المتحدة دور بارز فى تقديم الضمانات الدولية الكفيلة باحترام ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف المعنية فيما يتعلق بتسوية هذه المشكلة[1].

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة والعشرون، ملحق رقم(١) A/8001.

وثمة ملاحظة جديرة بالذكر، وهى أن إيران على الرغم من تمسكها بتبعية البحرين لها، وهو تمسك استمر ما يقرب من مائة وخمسين عاما، إلا أن الأمور لم تلبث أن تطورت تطورا مفاجئا منذ بداية عام ١٩٦٩، كان أهمها تصريح الشاه الذى أدلى به فى مؤتمر صحفى فى نيودلهى، فى ٤ يناير عام ١٩٦٩، وجاء فى نص هذا التصريح : «إن جزر البحرين فصلها الإنجليز عن بلادنا قبل مائة وخمسين عاما(*)، وألحقوها بإمبراطوريتهم، ولكن الوقت قد حان الآن لكى يخرج الإنجليز من هذه المنطقة، وأن يكون انسحابهم انسحابا أساسيا وواقعيا، ومن ناحية أخرى فإن إيران تحرص على الالتزام بسياستها القائمة على أساس عدم اعتماد القوة فى الحصول على مكاسب إقليمية، وإذا كان سكان البحرين لايرغبون فى الانضمام إلى بلادنا، فنحن لن نلجأ للقوة لأن ذلك يتعارض ومبادئ سياستنا[1]».

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أهم العوامل التى دعت الشاه إلى إحداث هذا التغيير الجذرى فى السياسة الإيرانية، بعد سنوات طويلة من الدعاية الإيرانية عن حقوقها فى السيادة على البحرين، وهذه العوامل يمكن تركيزها فى أن الشاه قد أصبح متخوفا، بعد إعلان بريطانيا لسياستها الخاصة بالانسحاب، من تسرب التيارات اليسارية إلى الخليج. وقد أشار خلال اجتماعه بالملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية أثناء زيارته للرياض فى نوفمبر عام ١٩٦٨ بأنه لا يستطيع أن يحتمل التطلع السوفيتى إلى الشرق الأوسط، والزحف اليسارى الصينى الآتى من الجنوب العربى. وليس من المستبعد أن يكون الملك فيصل قد أقنع الشاه بأن استمرار مطالبة إيران بالبحرين، قد يؤدى إلى ظهور عناصر متطرفة فيها، وأنه من الأفضل أن تتخلى إيران عن ادعاءاتها لما قد يساعد عليه ذلك فى المحافظة على الأنظمة القائمة فى منطقة الخليج العربى[2].

(*) يشير التصريح بصدد ذلك إلى ارتباط البحرين ببريطانيا بموجب معاهدة ١٨٢٠ وهى أولى المعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع البحرين.

(١) السياسة ٧ / ١ / ١٩٦٩.

(٢) الحوادث ١٥ / ٥ / ١٩٧٠.

وإلى جانب ذلك يمكن أن نشير إلى التقارب العربى الإيرانى الذى بدا واضحا منذ عام ١٩٦٧، واقتناع إيران بأن صداقتها للعرب أثمن بكثير من مطالبتها بالبحرين[١].

بدأت المباحثات حول مشكلة البحرين بين الحكومتين البريطانية والإيرانية منذ بداية عام ١٩٦٩، حينما طلبت الحكومة الإيرانية أن يجتمع ممثلوها بالمسئولين البريطانيين فى جنيف لمحاولة إيجاد حل للمشكلة، وتكررت الاجتماعات لفترة امتدت أكثر من ثلاثة أشهر فى جنيف ولندن بحضور ممثلين كويتيين وسعوديين بحثا عن الوسائل الكفيلة لوضع تسوية نهائية للمشكلة[٢]. وقد طرحت فى خلال هذه الاجتماعات عدة حلول، أولها كان الحل الذى عرضه الممثلون الإيرانيون على أساس إجراء استفتاء فى البحرين، ولكن الممثلين السعوديين والكويتيين الذين قاموا بدور كبير فى الوساطة الدبلوماسية رفضوا فكرة الاستفتاء، لما يعنى ذلك من التشكيك فى عروبة البحرين، ومن ناحية أخرى أن مبدأ الاستفتاء قد يشكل سابقة يمكن أن تطالب إيران بتطبيقها فى جزر أو إمارات أخرى، تسود فيها نسبة كبيرة من السكان الإيرانيين.

وكان الحل الثانى أن تتولى اللجنة الدولية لتصفية الاستعمار بحث المشكلة، وقد رفض هذا الحل بدوره، باعتبار البحرين ليست مستعمرة، وإنما هى إمارة مستقلة، ذات علاقة خاصة ببريطانيا، ولذلك لا تدخل ضمن اختصاصات لجنة تصفية الاستعمار، كما رفض اقتراح آخر تقدمت به إيران، ويقوم على عرض المشكلة على محكمة العدل الدولية، باعتبار أنه ليست هناك مشكلة قانونية معلقة بين البحرين وإيران حتى تنظر فيها محكمة دولية.

وأخيرا طرح الوفد الإنجليزى اقتراحا بتكوين لجنة دولية لاستقصاء الحقائق، تحت إشراف الأمم المتحدة، وعرضت هذه الفكرة على أوثانت - السكرتير العام للأمم المتحدة - الذى رأى عدم ضرورة تشكيل لجنة دولية، لأن ذلك يحتاج إلى

---

(١) ارجع إلى الفصل الخاص بالانسحاب البريطانى من الخليج العربى ولمزيد من التفاصيل عن التقارب العربى الإيرانى بعد عام ١٩٦٧. انظر :

Anthony, J. D., The Union of the Arab Amirates, M. E. Journal summer 1972 p.27 ff.

(٢) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط ص ٢٠٢.

موافقة مسبقة من مجلس الأمن، واقترح بدلا من ذلك أن يعهد إلى مبعوث شخصى من قبله للذهاب إلى البحرين لاستطلاع الرأى حول مستقبلها، وأن يكتب تقريرا بما يتوصل إليه ليسجل فى الأمم المتحدة كوثيقة دولية تعلن الأطراف المعنية التزامها بها[١]. ومما يذكر بصدد ذلك أن هناك ضمانات قدمت حول مهمة المبعوث الدولى ونتائجها، ومنها أن الفيتو أو الاعتراض لن يستخدم ضد ما قد يتوصل إليه المبعوث الدولى من نتائج[٢]. وأكد أوثانت فى تقريره السنوى للأمم المتحدة فى يونية عام ١٩٧٠، أن تكليف بريطانيا وإيران له للقيام بهذه المهمة قد تم بعد مباحثات طويلة بينهما، وأن الوصول إلى طريقة لمعالجة الأوضاع المعلقة بين بريطانيا وإيران يتيح فرصة العمل فى هدوء، وخاصة فى الحالات التى لا يمكن أن تؤدى فيها المناقشة إلا إلى إطالة أمد المشكلة أو زيادة تفاقمها وأنه تلقى فى ٩مارس ١٩٧٠ طلبا من الحكومة الإيرانية للتثبت من حقيقة رغبات شعب البحرين فيما يتعلق بمستقبل إمارتهم، وأن ممثل بريطانيا أكد فى رسالة مؤرخة فى ٢٠مارس ١٩٧٠ طلبا بنفس المعنى جاء فيه أن الحكومتين الإيرانية والبريطانية «بالنظر إلى المشكلة الناشبة عن اختلاف وجهات نظر الطرفين المعنيين بصدد مركز البحرين، وإلى ضرورة العثور على حل لهذه المشكلة، بغية إشاعة الهدوء والاستقرار فى المنطقة، يلتمس الطرفان المعنيان من الأمين العام للأمم المتحدة، أن يوفد ممثلا شخصيا للتثبت من رغبات شعب البحرين»[٣]. كما أعلن أوثانت أنه تلقى تأكيدات من السلطات المسئولة فى البحرين، بأن سكان البحرين سيستطيعون مقابلة ممثله الشخصى دون أية موانع، وستتاح لهم فرصة الإعراب له عن رغباتهم إعرابا حرا، وفى غياب أى رقيب ودون أن يخشوا التعرض شخصيا لأى أذى نتيجة لذلك[٤].

---

(١) الحوادث ١٥ / ١ / ١٩٧٠.

(٢) النهار ١ / ٤ / ١٩٧٠.

(٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة - الوثائق الرسمية، انظر التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة من ١٦ يونية ١٩٦٩ إلى ١٥ يونية ١٩٧٠ ملحق (١) A/8001

(٤) المصدر السابق - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ص ١٦.

ووقع اختيار أوثانت على فيتوريو وينسبير جوشياردى Gueccardi ، وهو إيطالى الجنسية، كان يعمل مديرا لمكتب الأمم المتحدة فى جنيف، كمبعوث شخصى له، وقد وصل على رأس بعثة لاستطلاع الحقائق إلى البحرين فى مارس ١٩٧٠.

وتضمن البيان الذى أصدره مجلس الدولة إلى شعب البحرين فى ٢٩ مارس عام ١٩٧٠، حول مهمة جوشياردى، «بأنه على الرغم من أن البحرين بلد عربى له كيانه وشخصيته، وأن ذلك من المسلمات البديهية المستندة إلى أصدق دلائل التاريخ، إلا أن حكومة البحرين ارتأت على ضوء المصلحة العليا، ورغبة منها فى حل الخلافات بروح التفاهم، أن يتم إعلان عروبة البحرين على العالم أجمع عن طريق الأمم المتحدة، وأن هذا الإجراء الدولى سيكون بداية عهد جديد من الصداقة والتعاون البناء مع الجارة المسلمة إيران، كما أن التوصل إلى هذا الحل يعتبر تثبيتا للجبهة العربية فى معركتها المصيرية، وصونا للجهد العربى من أن يتشتت فى أكثر من جبهة»[1].

كما أعلن وزير الخارجية الإيرانية، أن الحكومة الإيرانية رأت اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة لحل مشكلة البحرين، بعد أن أكد الشاه رفض إيران استخدام القوة لضم أراضى ضد رغبات سكانها، وكما هو واضح أن ما أعلنه وزير الخارجية الإيرانية كان يعنى ضمنا موافقة الحكومة الإيرانية على مهمة المبعوث الدولى، والاعتراف بحق شعب البحرين فى تقرير مصيره. ولعل هذا التحفظ الذى ظهر فى بيان وزارة الخارجية الإيرانية، كان يرجع إلى ما أثارته العناصر المتطرفة فى إيران من معارضة شديدة عن تخلى إيران عن مطالبها بالبحرين بمثل هذه السهولة، مما أدى بالحكومة الإيرانية إلى تعطيل بعض الصحف. ومن ناحية أخرى استاءت الجالية الإيرانية فى البحرين من موقف الحكومة الإيرانية، بعد ما كان قد استقر فى وجدانها أن البحرين تشكل جزءا من إيران[2].

والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتى اعترض من الناحية الشكلية على قيام السكرتير العام للأمم المتحدة باتخاذ هذه الخطوة دون أن يستشير الدول الخمس

---

(١) بيان صادر من رئاسة مجلس الدولة فى البحرين حول مهمة وينسبير جوشياردى ٢٩ مارس ١٩٧٠.

(٢) النهار ١ / ٤ / ١٩٧٠.

الدائمة فى مجلس الأمن، وقد قامت البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بتقديم مذكرة فى ٣ أبريل ١٩٧٠ إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تلفت نظره فيها إلى أنه قد اعتبر أن فى وسعه إغفال إعلام أعضاء مجلس الأمن عن التدابير المتخذة بصدد مشكلة البحرين إلا بعد أن تم اتخاذها فعلا دون تشاور مسبق؛ مع أن هذه المشكلة ترتبط بحالة من النوع الذى يمكن أن يؤدى إلى مضاعفات فى العلاقات الدولية.

وأجاب الأمين العام بأن بعثة المساعى الحميدة فى البحرين تنحصر فى استقصاء الحقائق، وأن الوقائع التى سيتم التوصل إليها سترفع إلى مجلس الأمن على شكل تقرير يقدمه الأمين العام، وأن أى قرار موضوعى يتخذ بشأنها عندئذ سيأتى من مجلس الأمن[1]. كذلك اعترضت جبهة التحرير فى البحرين على بعثة جوشياردى، وذلك فى مذكرة بعثت بها إلى مجلس الأمن، جاء فيها إنه كان من الأجدى بالأمين العام بدلا من أن يرسل مبعوثه الشخصى بالشكل وبالصفة التى حددتها بريطانيا وإيران تنفيذا لطلبهما، أن يحيل قضية البحرين على لجنة تصفية الاستعمار، إذ إن مسألة البحرين ليست مسألة ادعاءات إيران بالبحرين فحسب، وإنما هى مسألة بلاد واقعة تحت السيطرة الاستعمارية، وأنه ينبغى تصفية القواعد العسكرية البريطانية، والأمريكية الموجودة فيها، وفى غيرها من إمارات الخليج العربى[2].

كما أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج بيانا فى ٢/ ٤/ ١٩٧٠ هاجمت فيه بعثة الأمم المتحدة، وادعت أن ذلك من مخططات بريطانيا والولايات المتحدة وإيران[3].

وعلى أى الأحوال فقد وصلت بعثة جوشياردى إلى البحرين فى ٣١/ ٣/ ١٩٧٠، حيث قامت فى خلال الثلاثة أسابيع التى قضتها فى الإمارة باستطلاع

---

(١) الجمعية العامة للأمم المتحدة-الوثائق الرسمية، الدورة الخامسة والعشرون ملحق رقم(١) A/8001 ص ١٦٠.
التقرير السنوى للأمين العام عن أعمال المنظمة من ١٦ يونية ١٩٦٩ إلى ١٥ يونية ١٩٧٠.
(٢) النهار ٢٢ / ٤ / ١٩٧٠.
(٣) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط ص ص ٢٠٠ - ٢٠٢.

رأى المواطنين حول مستقبل البحرين، ولم يلجأ الوطنيون فى التعبير عن آرائهم إلى المسيرات الشعبية أو المظاهرات الصاخبة، وإنما بالإجابة المنطقية عن الأسئلة التى أعدتها البعثة من حيث استقلال البحرين أو انضمامها إلى إيران[١].

وفى ٣٠ أبريل ١٩٧٠ قدم جوشياردى تقرير بعثته، وجاء فى صورة رسالة موجهة منه إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن نتائج بعثته إلى البحرين[٢]. وشمل التقرير عدة أجزاء، تناول الجزء الأول منه طبيعة المهمة والإجراءات التى قامت بها البعثة، وشمل الجزء الثانى من التقرير معلومات خاصة عن البحرين، والمركز الذى تتمتع به كل من الحكومتين الإيرانية والبريطانية، فبريطانيا لهاعلاقة خاصة بالبحرين بحكم معاهدات الحماية، أما إيران فتقوم علاقتها بالبحرين على ما تعتقده الحكومة الإيرانية من أن البحرين تشكل جزءا متكاملا منها، وبما أصدرته من قرار فى عام ١٩٥٧ باعتبارها تشكل الولاية الرابعة عشرة من أقاليمها[٣]، بينما كانت بريطانيا تنظر إلى البحرين باعتبارها إمارة عربية تحت الحماية البريطانية. وتناول هذا القسم من التقرير الوضع الجغرافى والسكانى فى البحرين، فالغالبية العظمى من العرب، ولكن توجد أقليات إيرانية وهندية وباكستانية وإفريقية أقامت فى البحرين، وأكد جوشياردى فى تقريره أنه تعمد استطلاع رأى المنظمات، والنوادى، والمواطنين العاديين. كما زارت بعثته ثلاث قرى نائية، وأجرى الكثير من المقابلات والاتصالات الشخصية، ومعظم الردود التى تلقاها التقت عند قاسمين مشتركين :

أولهما : تطلع الجميع إلى الهدوء والاستقرار فى المنطقة، وعن توقعهم متى سويت أمر المطالبة الإيرانية بقيام علاقات أوثق مع سائر دول الخليج بما فيها إيران.

وثانيهما : قيام دولة ذات سيادة واستقلال تام، والأغلبية العظمى كانوا يضيفون إلى ذلك أن هذه الدولة يجب أن تكون دولة عربية.

---

(١) المرجع السابق - نفس الصفحات.

(٢) Report of the Personal Representative of the Secretary General in Charge of the Good Offices Mission, Bahrein 30th April, 1970.

(٣) راجع الفصل السابق.

وأثبت جوشياردى بالإضافة إلى ذلك وجهات نظر متنوعة، وذلك من خلال المقابلات التى أجراها مع أشخاص فرادى، لهم ميول وأهواء خاصة، فالبعض من أولئك أيد قيام علاقة خاصة مع إيران فى حالة عدم القبول بالمطالب الإيرانية كوسيلة لضمان استقلال البحرين وتأمين حياتها، بينما أعرب آخرون عن رجائهم فى استمرار العلاقة الخاصة القائمة حاليا مع المملكة المتحدة، كما أن بعض الأفراد دعوا إلى إقامة وحدة أو اتحاد مع إيران.

وكانت فئة التجار قد أظهرت حرصا خاصا على أن ينزع العائق المتمثل فى المطالب الإيرانية على البحرين، بغية تحسين العلاقات بينها وبين إيران.

وأوضح التقرير حقيقة هامة، وهى أن سكان البحرين الذى أمكن نسبتهم إلى أصول إفريقية أو هندية أو باكستانية، قد اندمجوا اندماجا يكاد يكون كاملا فى المجتمع، فلم يكن ثمة سبيل إلى تمييز آرائهم عن آراء الغالبية العظمى من الشعب البحرينى، وإن كان التقرير قد لاحظ مع ذلك أنه من بين ذوى الأصول الإيرانية عدد من الأشخاص كانت دعوتهم إلى قيام دولة مستقلة ذات سيادة مقرونة بالإغفال المتعمد لوصف هذه الدولة بأنها عربية، وتعليل ذلك أن هؤلاء الإيرانيين لم يشاءوا تحدى الرأى العام البحرينى بطلب ضم البحرين إلى إيران، ورأوا بديلا عن ذلك المطالبة بإقامة دولة مستقلة للبحرين دون النص على هويتها العربية، وكانت هذه الآراء ممثلة لنادى الفردوس الذى يضم معظم الجالية الإيرانية فى البحرين[1]، مؤملين أن يعود عليهم الاستقلال بالنفع، إذ إن وضعهم سيكون أفضل كثيرا إذا غدوا مواطنين فى دولة ذات سيادة، هذا فضلا عن أن علاقات البحرين بعد استقلالها ستكون أوثق مع سائر دول الخليج ومن بينها إيران.

وثمة نقطة هامة أشار إليها التقرير، وهى أنه لا توجد أية خلافات مذهبية، كما أنه لايوجد فرق ملحوظ بين آراء سكان المدن والقرى[2]. ثم يصل التقرير إلى

---

(١) الأهرام ٣ / ٤ / ١٩٧٠.

(٢) الجمعية العامة للأمم المتحدة – الوثائق الرسمية – مسألة البحرين، تقرير عن أعمال المنظمة فى الفترة من ١٦ يونية ١٩٦٩ إلى ١٥ يونية ١٩٧٠ ملحق رقم (١) A/8001 ص ص ١٦٠ - ١٦٣.

استنتاج حقيقة مؤداها أن الأغلبية الساحقة لشعب البحرين ترغب فى الحصول على اعتراف بكيانها فى شكل دولة مستقلة ذات سيادة، وأن تقرر علاقتها بالدول الأخرى بملء حريتها(١).

وفى ١١ مايو ١٩٧٠ عرض التقرير على مجلس الأمن الذى صادق عليه منوها بأهمية التصريح الذى أصدره الشاه فى نيودلهى فى ٤ يناير ١٩٦٩، والذى أعلن فيه - كما سبق أن أشرنا - أن إيران ستقبل أن يعبر شعب البحرين عن إرادته، وأن هذا التصريح هو الذى فتح الباب أمام تسوية مشكلة استمرت قائمة لما يقرب من مائة وخمسين عاما(٢).

وفى الجمعية العامة للأمم المتحدة علق الوفد الإيرانى على تقرير جوشياردى أنه بعد أن قررت الحكومة البريطانية أن تسحب قواتها من المناطق الواقعة شرقى السويس، أصبح من بالغ الأهمية أن تحل مسألة البحرين على سبيل من شأنه أن يسهم فى خلق جو من السلم والصداقة والاستقرار فى منطقة الخليج، وأن الحكومة الإيرانية راغبة فى أن تحل المسألة حلا يرضاه سكان البحرين، ولا يتعارض مع رغباتهم، وأكد الوفد الإيرانى فى الأمم المتحدة أن بلاده تذعن لهذه النتيجة التى توصلت إليها بعثة تقصى الحقائق، وهى تريد الخير لشعب البحرين، وتتطلع إلى مستقبل من التعاون والعلاقات الوثيقة معه(٣).

وليس من شك فى أن قرار مجلس الأمن الخاص بالبحرين، بالإضافة إلى إصرار شعب البحرين على تحقيق استقلاله، كان العامل الأساسى الذى أدى إلى هذه النتيجة. ومما يذكر أنه كانت هناك محادثات اشتركت فيها البحرين للانضمام إلى اتحاد الإمارات العربية فى الخليج منذ مارس ١٩٦٨؛ بيد أن هذه المحادثات لم تلبث أن تعثرت، كما سنوضح ذلك فى الفصل الذى خصصناه لهذه المباحثات،

---

(١) "My Consultaions have convinced me that the ovewhelming majority of the people of Bahrein wish to gain recognition of their identity in a fully independent & sovereign State free to decide for it self it's relation with other States".

(٢) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة - مسألة البحرين - تقرير الأمين العام يونية ٦٩/ يونية ١٩٧٠، ص١٦٥.

(٣) المصدر السابق ص ١٦٤.



ولذلك فضلت البحرين الخروج من هذه المباحثات وإعلان استقلالها. ومع ذلك فقد أشار بيان الاستقلال الذى أعلنه حاكم البحرين فى أعقاب بعثة تقصى الحقائق ومصادقة مجلس الأمن على تقرير البعثة، إلى موقف البحرين من اتحاد الإمارات العربية فى الخليج، وأنها حاولت جاهدة العمل على وضع دستور للاتحاد، الذى كان من المنتظر أن يضم قطر والبحرين ومشيخات الساحل العمانى السبع؛ بحيث يقوم هذا الدستور على مبدأ فصل السلطات، وتوزيع الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية المختصة ليتمكن فى النهاية من إعطاء المواطنين الحرية السياسية والحقوق المدنية، ويكفل قيام حكومة مركزية للاتحاد، تملك سلطات واسعة فى إدارة وتسيير مختلف شئون الحكومة الاتحادية على الصعيدين الدولى والداخلى، بما يضمن تطور شعب الاتحاد، دون تمييز أو تفريق بين المواطنين، مع عدم المساس بحقوقهم الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم فى مجلس وطنى نيابى ينتخب انتخابا صحيحا على أساس نسبة الكثافة السكانية للإمارات الأعضاء فى الاتحاد. وأكد البيان أن البحرين قبلت اقتراحات وفد الوساطة السعودية الكويتية من أجل إنجاز الاتحاد، على الرغم من أن هذه الاقتراحات كانت تمثل أقل من الحد الأدنى للمبادئ الأساسية التى عرضتها البحرين، ومع ذلك فقد تحفظت بعض الإمارات بحيث لم يكن للبحرين أى مناص من إعلان استقلالها، وخاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن فى ١١ مايو ١٩٧٠، الذى أكد بصورة قاطعة ومباشرة رغبة شعب البحرين فى الحصول على اعتراف دولى بكيانه وشخصيته، كشعب ينتمى إلى دولة مستقلة ذات سيادة، وحر فى تقرير أسس علاقته بالدول الأخرى[1].

سارت مقدمات الاستقلال فى البحرين بخطى ثابتة، وتمثل ذلك فى اشتراكها فى كثير من المنظمات العربية والدولية، مما أتاح لها الفرصة لإدارة شئونها الدولية والعربية، ثم أقدمت البحرين بعد ذلك على إنهاء الاتفاقيات السياسية التى كانت تربطها ببريطانيا، ومن ثم التقدم بطلب انضمامها إلى عضوية الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، ومطالبة الدول العربية والصديقة الاعتراف بها كدولة عربية مستقلة ذات سيادة.

---

(١) بيان استقلال البحرين ١٤ أغسطس ١٩٧١، انظر ملاحق الكتاب.

والجدير بالذكر أن بريطانيا أقدمت على إلغاء معاهداتها مع البحرين، وتم ذلك بالفعل فى ١٤ أغسطس ١٩٧١، وهو اليوم الذى أعلن فيه استقلال البحرين، حيث تبادل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، والسير أرثر جفرى، المقيم السياسى فى الخليج، المذكرات الخاصة بإلغاء المعاهدات السابقة، وكان ذلك تمشيا مع سياسة الانسحاب البريطانية، وما كانت تعنيه هذه السياسة من تخلى بريطانيا عن عبء الحماية العسكرية، التى كانت ملزمة بتقديمها للبحرين، وقد استبدلت معاهدات الحماية بمعاهدة صداقة نصت على التشاور المتبادل بين البلدين، والملاحظ اختيار كلمة تشاور بدلا من كلمة المساعدة العسكرية لأن ذلك يتعارض مع قرار بريطانيا الخاص بانسحابها العسكرى من الخليج.

ومما يذكر أن بريطانيا قامت بإخلاء قاعدتها العسكرية فى الجفير فى ديسمبر ١٩٧١ بعد أربعة أشهر من الاستقلال، وإن كانت مناقشات الكونجرس الأمريكى، قد كشفت أن وزارة الدفاع الأمريكية استأجرت قسما من القاعدة، ابتداء من اليوم الذى تم فيه إخلاء بريطانيا لها، إذ نصت المعاهدة التى وقعت بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧١، على تسليم قاعدة الجفير إلى الأسطول الأمريكى، وحلول قوات أمريكية محل القوات البريطانية، كما أعطت المعاهدة تسهيلات كثيرة للأسطول الأمريكى، باستخدام القاعدة لمدة ثلاثين عاما[1]. وكان من رأى وزارة الدفاع الأمريكية أن إيجار قاعدة الجفير أمر يتعلق بعمليات الأسطول الأمريكى فى المحيط الهندى، ولا يترتب عليه أية التزامات سياسية أو عسكرية إزاء البحرين، وأن تلك ضرورة حتمية يمليها تغلغل الأسطول السوفيتى فى المحيط الهندى، وأنه لابد إزاء ذلك من إثبات الوجود الأمريكى العسكرى فى بعض المواقع أو المنافذ القريبة منه. وعلى حين استنكر الرأى العام العربى هذه الاتفاقية[2]، أكدت وزارة خارجية البحرين بأنه على أثر انسحاب القوات البريطانية، وإلغاء المعاهدات البريطانية مع البحرين، طلبت الولايات

---

(١) المطامع الاستعمارية فى الخليج العربى - الطليعة - القاهرة، السنة الثانية مارس ١٩٧٢. انظر أيضا المخططات الأنجلو أمريكية فى الخليج العربى، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٢.

(٢) احتجاج موجه إلى الشيخ عيسى بن سلمان بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٧٢ من منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج، البصرة.

المتحدة الاستمرار فى تقديم التسهيلات لقطع أسطولها، التى كانت تشترك مع البحرية البريطانية فى قاعدة الجفير التى هى فى أساسها قاعدة بريطانية أمريكية مشتركة، وأكدت وزارة خارجية البحرين أن هذه التسهيلات ليس لها أى ارتباط عسكرى أو دفاعى، وهى لا تعدو كونها تسهيلات اقتصادية لشركات مدنية أمريكية حيث يتعذر على حكومة البحرين الاستفادة من الإمكانيات الشاسعة للقاعدة، كما أنها لا تتعارض فى الوقت نفسه مع سيادة البحرين واستقلالها[1]، فضلا عن أنه لا توجد اتفاقيات خاصة بذلك، باستثناء مذكرات متبادلة بين الحكومتين سوف يجرى تسجيلها فى الأمم المتحدة. والأمر الذى لا شك فيه أن استحواذ الولايات المتحدة على قاعدة الجفير يمكن أن يفسر لنا الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على الحكومة الإيرانية للتخلى عن البحرين لكى تفسح المجال لمخططاتها فى المنطقة، والتى كان من أبرزها اتخاذ البحرين قاعدة بحرية للأسطول الأمريكى فى منطقة الخليج العربى. وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى الإعلان الذى أصدرته حكومة البحرين فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٧٣، والذى كان يقضى بإلغاء جميع التسهيلات التى كانت قد منحتها البحرين للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب مساندتها لإسرائيل فى خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ غير أنها لم تلبث أن منحتها لها مرة أخرى.

وفى ١٦ أغسطس ١٩٧١، أى بعد إعلان استقلال البحرين بيومين، صدر قرار بتسمية إمارة البحرين دولة البحرين، وأبدل لقب حاكمها بأمير، كما أبدل مجلس الدولة بمجلس وزارى[2]، والأهم من ذلك تقدم البحرين لعضوية الجامعة العربية، لتصبح آنذاك الدولة العربية الخامسة عشرة، كذلك انضمت البحرين إلى عضوية الأمم المتحدة، ولم تجد معارضة إلا من وفد جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية، الذى صوت ضد قرار انضمام البحرين إلى المنظمتين العربية والعالمية لأسباب أيديولوجية[3]. ومما ينبغى أن نشير إليه توطد العلاقات التجارية والثقافية والفنية بين البحرين بعد استقلالها وبين إيران بصورة لم تبلغها من قبل، ومن

---

(١) بيان صادر عن وزارة الخارجية البحرينية نقلا عن جريدة الأضواء ١٣/ ٢١/ ١٩٧٠.

(٢) النهار ١٧ / ٨ / ١٩٧١.

(٣) نفسه، انضمام البحرين لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

الواضح أن إيران لم تكن لتستطيع قبل اعترافها باستقلال البحرين ممارسة هذا النشاط فى مجالاته المتعددة نتيجة القيود الكثيرة التى كانت تفرضها حكومة البحرين بالنسبة لتعاملها مع إيران بسبب ادعاءاتها التقليدية بالسيادة عليها.

وليس من شك فى أن سيادة وعروبة البحرين متروكة إلى مدى حيوية المواثيق والارتباطات الدولية فى تأمين البحرين، وغيرها من دول الخليج العربية، من احتمال تجدد الأطماع الإيرانية فيها[1].

وتبع استقلال البحرين استقلال قطر فى أول سبتمبر ١٩٧١، التى انسحبت بدورها من مباحثات اتحاد الإمارات العربية بعد ما تأكد لديها إن انضمامها إلى الاتحاد لن يحقق لها المركز القيادى الذى كانت تتوق إليه.

مقدمات الاستقلال فى قطر:

وقد يكون من المفيد أن نعرض فيما يلى لأهم التطورات التى مرت بها إمارة قطر حتى وصولها إلى الاستقلال. وأول ما يمكن ملاحظته أن قطر لم تشهد تغييرات اجتماعية أو اقتصادية تسترعى النظر إلى أن بدأ تصدير النفط منها ابتداء من عام ١٩٤٩. وحتى ذلك العام لم يكن فى قطر ممثل مقيم من قبل الحكومة البريطانية، وإن كان الممثل البريطانى فى البحرين قد أوكل إليه رعاية المصالح البريطانية فى قطر، وقد اعتاد الوكيل البريطانى فى البحرين القيام بزيارات دورية إلى الدوحة[2]، ولكن فى عام ١٩٤٩ عين وكيل بريطانى فى قطر وهو الضابط السياسى جون ولتن John Wilton، وانضم إليه منذ ذلك الوقت آخرون من الإنجليز الذى عملوا بصفتهم مستشارين فى بعض مكاتب الحكومة، وخاصة فى إدارة الأمن العام، وفى غيرها من المصالح والإدارات الحكومية المختلفة، وكان تعيين هذا الممثل البريطانى ارتقابا لتوسع نطاق علاقات قطر بالعالم الخارجى، وكان هذا التوسع شيئا لامفر منه نتيجة لتصدير الزيت من البلاد بكميات كبيرة[3].

---

(١) جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى، دراسة فى أصول المشكلة وتطورها التاريخى، بحث قدم إلى مؤتمر التاريخ الدولى فى بغداد مارس ١٩٧٣، العدد العشرون من المجلة المصرية للدراسات التاريخية.

(٢) أبو بشير السالمى : تحفة الأعيان بحرية عمان ص ٤١.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية : عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى - إدارة العلاقات - شعبة البحث ص ص ٣٠٩ - ٣١٣.

وفى ذلك العام أيضا خلف الشيخ عبد الله بن قاسم ابنه عليا الذى تنازل له عن الحكم بينما توفى الشيخ عبد الله فى عام ١٩٥٦[١]. واستمر الشيخ على يحكم قطر خلال الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٦٠، حين تنازل بدوره عن الحكم لابنه الشيخ أحمد، ويبدو أن تنازله كان على أثر المعارضة الشديدة التى قامت ضد حكمه، ولكن الملاحظ أن المعارضة فى قطر كانت معارضة من قبل أعضاء الأسرة الحاكمة وليست معارضة وطنية كما حدث فى البحرين[٢]. ولم تشهد قطر تطورا فى أوضاعها الداخلية، فالشيخ على لم يكن متقبلا للتطورات العصرية؛ ولذلك أساء التصرف فى الثروة النفطية، ولم يقبل إنشاء المدارس العصرية إلا فى نطاق ضيق ابتداء من عام ١٩٥٢، حيث افتتحت فى ذلك الوقت مدرسة ابتدائية للبنين[٣].

أما تكوين الإدارة الحديثة فلم يكن هناك اهتمام بها إلا فى عهد الشيخ أحمد ابن على، الذى قبل إدخال بعض التنظيمات الإدارية، ويبدو أن ذلك كان بضغط من الوكيل السياسى البريطانى الذى رأى تعثر شركات النفط فى أعمالها دون وجود إدارة تعنى بالأمن والطرق وغيرها من الشئون العمرانية. وفى عام ١٩٦٢ حدث تنظيم فى الإدارة الحكومية إذ تكونت من ثلاث إدارات رئيسية، هى المالية والشئون الإدارية، والنفط[٤]. وفى عام ١٩٦٤ كون الشيخ أحمد بن على مجلسا استشاريا باختياره المحض للمساعدة فى شئون الحكم. ولذلك فإن هذا المجلس لم يكن متمشيا مع الأنظمة الديموقراطية من حيث الانتخاب أو التمثيل الشعبى، وإنما تكون من نائب الحاكم رئيسا، وخمسة عشر عضوا من أعضاء الأسرة الحاكمة[٥].

---

(١) سنان : تاريخ قطر العام ص ٩٧.

(٢) مصطفى مراد الدباغ : قطر ص ١٩٦.

(٣) عبد الكريم احمد : البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج ص ص ٧٢ - ٧٣.

(٤) كان يرأس هذه الإدارات أعضاء من الأسرة الحاكمة وقد خصصت وزارة للتعليم بعكس الشئون الأخرى التى اكتفى بوضعها فى دوائر حكومية. Qatr 1968 pp. 17 - 18

انظر النص الكامل لقانون رقم ١/ ٦٢ بتنظيم الإدارة العليا، سنان: مرجع سبق ذكره ص ص٢٤٣-٢٤٥.

(٥) قانون رقم ٦ / ١٩٦٤ بإنشاء مجلس الشورى، سنان : مرجع سبق ذكره ص ص ٢٤٥ - ٢٥١ انظر أيضا:

Al Bahrna, The Legal Status of the Arabian Gulf States pp. 73 - 74

وفى خلال عهد الشيخ أحمد خرجت قطر من عزلتها السابقة فانضمت إلى عضوية الأوبك، كما اشتركت في بعض ألوان النشاط الاقتصادى والثقافى والسياسى للجامعة العربية والأمم المتحدة[١]، كما كان للتطور فى إنتاج النفط أثره على العمران والصحة والتعليم[٢]، إذ خصص الشيخ أحمد نصيبا كبيرا منه للمشروعات العمرانية، وإن كان قد تعرض للنقد بسبب استئثاره بربع دخل النفط لحسابه الخاص. وعلى الرغم من أن قطر لم تتعرض لادعاءات إيرانية عليها، إلا أن هناك جاليات أجنبية كثيرة العدد، مما حدا بها إلى إصدار قانون للجنسية القطرية منذ عام ١٩٦٢، وقد أجريت عليه عدة تعديلات بين عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٦ بما يؤدى إلى المحافظة على الشخصية الإقليمية، فقد حدد قانون الجنسية القطرية ثلاث فئات من المواطنين، وهم القطريون الأصليون، الذى أقاموا فى قطر قبل عام ١٩٣٠، والفئة الثانية الذين ولدوا من أب قطرى داخل قطر أو خارج قطر، أما الفئة الثالثة فهم مكتسبو الجنسية القطرية، وعلى هؤلاء أن يثبتوا أنهم عاشوا فى قطر لمدة عشرين عاما أو خمسة عشر عاما بالنسبة للعرب، وأن يكون لهم مصدر رزق، وبشرط معرفتهم باللغة العربية، وأعطى القانون الحق للحكومة فى سحب الجنسية القطرية من الأشخاص الذين يأخذون جنسية أجنبية دون موافقة الحكومة أو يتعاملون مع دولة معادية، كما تحددت الجنسية القطرية المكتسبة بما لا يزيد عن عشرة أشخاص سنويا[٣].

وقد عانت قطر الكثير من المشكلات الإقليمية مع جيرانها، إذ وجدت مشكلات بينها وبين البحرين وبينها وبين أبوظبي والسعودية. وقبيل الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه التحديد فى عام ١٩٣٧ برزت مشكلة الزبارة[٤]، بين البحرين

---

(١) أنشأت قطر مكتبا لمقاطعة إسرائيل فى عام ١٩٦٣.

(٢) مصطفى مراد الدباغ : قطر ص ١٩٢.

(٣) AL Bahrna, op., cit., p. 125 see also Qatr Government, Qatr 1968 p. 7.

(٤) كانت البحرين تطالب بملكية الزبارة فى شبه جزيرة قطر حيث إنها كانت تحت حكم آل خليفة فى بداية الأمر ومنها انطلقوا فى عام ١٧٨٣ بقيادة حاكم الزبارة محمد آل خليفة الملقب بمحمد الفاتح وسيطروا على البحرين ونجحوا فى تحريرها من الاحتلال الفارسى الذى دام مائة وثمانين عاما، وفى عام ١٩٣٧ ضم الشيخ عبدالله حاكم قطر الزبارة مما أدى إلى إثارة النزاع. انظر جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى المجلد العشرون من المجلة التاريخية المصرية.

وقطر، حينما تقدم آل نعيم إلى شيخ البحرين بشكوى ضد حاكم قطر الذى حاول إقامة مركز جمركى فى الزبارة، ونتيجة لذلك احتج شيخ البحرين لدى الحكومة البريطانية عما اعتبره تدخلا من جانب قطر فى شئون رعاياه من آل النعيم وفشلت الحكومة البريطانية فى عام ١٩٤٨ فى تسوية النزاع لعدم وصول الطرفين إلى نتيجة مرضية[١]، وإن كان أهم ما أسفرت عنه الوساطة البريطانية موافقة شيخ البحرين على ألا يطالب بملكية موارد النفط التى يمكن أن تكتشف فى الزبارة، فى مقابل ألا يتدخل شيخ قطر فى شئون رعايا البحرين من آل النعيم، ومع ذلك فلم تعقد اتفاقية ثنائية بين الطرفين حول هذه الأمور وبالتالى استمرت المشكلة قائمة بين البحرين وقطر. ويعلق حسين البحارنة - وهو أحد الباحثين فى القانون الدولى - على مشكلة الزبارة بأنها مشكلة فريدة من نوعها إذ لا يمكن تصنيفها أو وضعها فى قالب قانونى لأنها ليست مطالبة بإقليم ولكنها مطالبة بالسيادة على رعايا دولة يقطنون فى إقليم يقع خارجها[٢].

أما فيما يتعلق بمشكلات الحدود بين قطر وأبوظبى فقد دخلت المملكة العربية السعودية كطرف ثالث فى تلك المشكلات، وعلى الرغم من أن الحدود القطرية السعودية قد تم التوصل إلى اتفاق بشأنها فى ديسمبر ١٩٦٥، بين ولى عهد قطر من جانب حاكمها وبين وزير المالية والنفط السعودى من جانب السعودية، إلا أن الحكومة البريطانية التى كانت تمثل كلا من حاكمى أبوظبى وقطر لم تعترف بذلك الاتفاق، لأنه يؤثر على حقوق طرف آخر وهو أبوظبى فيما يتعلق بالحدود التى خططت بين السعودية وقطر طبقا للاتفاقية المشار إليها. وعلى أى حال فقد كان لتطلع قطر لزعامة اتحاد إمارات الخليج أثره فى تخفيف حدة الأزمات التى كانت قائمة بينها وبين البحرين بشأن الزبارة، وبينها وبين السعودية وأبوظبى بشأن خور العديد، ويفهم ذلك من الزيارة التى قام بها الشيخ أحمد بن على آل ثانى إلى البحرين فى مايو ١٩٦٥، وكانت الزيارة الأولى التى يقوم بها حاكم قطر للبحرين، وفيها تباحث الحاكمان حول مطالبة البحرين بالزبارة، ومطالبة قطر

Belgrave, Personal Column p. 154. (١)

AL Bahrna, op. cit., p. 249. (٢)

بجزيرة حوار التى تعد واحدة من جزر البحرين العديدة، ونجحت هذه المباحثات فى الاتفاق على تسوية للحدود بين البلدين. كذلك حرص الشيخ أحمد على تصفية الخلافات القائمة بينه وبين أبوظبى حول مشكلة ملكية خور العديد[١].

وعلى الرغم من ذلك فلم تلبث قطر أن أعلنت فى سبتمبر عام ١٩٧٠ خروجها من اتحاد إمارات الخليج العربى، متذرعة فى ذلك بتفضيل الإمارات الست فى الساحل العمانى - وهى أبوظبى ودبى والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة - على قيام اتحاد فيما بينها وما سبق ذلك من إعلان استقلال البحرين، وخروجها من مباحثات الاتحاد التساعى. ولذلك لم يكن هناك سبيل لإعلان استقلال قطر وخروجها بدورها من مباحثات الاتحاد. وتأكيدا لذلك الاستقلال تم إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة التى كانت تربط قطر ببريطانيا. كما أعلن الشيخ أحمد فى أبريل ١٩٧٠ نظاما أساسيا مؤقتا للحكم[٢]، واعتبر هذا النظام بالقياس إلى وضع قطر إنجازا تقدميا ضخما بما منحه من حريات سياسية وضمانات للمساواة والعدالة فى شتى الميادين. ويتكون النظام الأساسى من سبع وسبعين مادة وزعت على خمسة أبواب تناولت نظام الحكم، والمبادئ الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة، والحقوق والواجبات العامة، والسلطات ثم الأحكام العامة والانتقالية. ويتضمن القانون الأساسى تقسيم قطر إلى عشر دوائر انتخابية، يرشح أربعة عن كل دائرة ويختار الحاكم اثنين منهم، وبذلك يكون المجلس الاستشارى مكونا من عشرين عضوا بطريقتى الانتخاب والتعيين معا، بالإضافة إلى أعضاء ثلاثة يقوم الحاكم بتعيينهم إذا ما وجد أن المصلحة تقتضى ذلك[٣]، وخول للمجلس الاستشارى مناقشة مشروعات القوانين التى يقترحها مجلس الوزراء قبل رفعها للحاكم للتصديق عليها وإصدارها، فضلا عن مناقشة السياسة العامة للدولة فى أية ناحية من النواحى السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية التى يعرضها عليه رئيس مجلس الوزراء.

---

(١) Ibid., pp. 261 - 263.

(٢) نصت المادة ٧ من القانون الأساسى المؤقت على وضع نظام أساسى كامل دائم للدولة يحل محل النظام الأساسى المؤقت ويعمل به إثر انتهاء فترة الانتقال.

(٣) الفصل الرابع من النظام الأساسى المؤقت للحكم فى قطر انظر :

Qatr in the Seventies, Qatr Government, Provisional Constitution 2nd April, 1970 chapter iv pp. 11 - 12.

وحرصت المادة ٢٢من النظام الأساسى المؤقت على تأكيد نظام الحكم وفقا للأوضاع القائمة فعلا، فنصت على أن حكم الدولة وراثى فى أسرة آل ثانى. وفى السياسة الخارجية، نص القانون الأساسى على أن دولة قطر دولة عربية، دينها الإسلام، وشعبها جزء من الأمة العربية، وتعمل الدولة بكل طاقاتها على تقوية الروابط بينها وبين جاراتها الشقيقة والدول الصديقة، وعلى إنماء روح التعاون وتدعيم صلات حسن الجوار والتضامن معها فى كل المجالات، والعمل على توثيق الروابط بين الدول العربية، وتحقيق الوحدة العربية، والكفاح فى سبيل نصرة قضايا العرب، وفى مقدمتها قضية فلسطين، إلى جانب تأييد دول المواجهة العربية فى نضالها. كما نص على تأييد جامعة الدول العربية والتزام قطر بميثاقها، إلى جانب التزامها بميثاق الأمم المتحدة[١].

وعلى أى حال فقد وصف القانون الأساسى المؤقت بأنه نواة لدستور دائم، ويلاحظ أن المسئولين فى قطر تفادوا استخدام كلمة دستور[٢]. ولا شك أن القانون الأساسى كان نقطة هامة فى تاريخ قطر، كما أنه يسجل التطور الذى بلغته فى شتى الميادين الاجتماعية، وخاصة فى ميدان التعليم، الذى وصل إلى دراسة مشروع إنشاء جامعة فى مدينة الدوحة[٣].

وفى سبتمبر ١٩٧١ أعلن الشيخ خليفة بن ثانى، ولى عهد قطر، بيان الاستقلال واستند هذا البيان إلى معظم المواد التى نص عليها القانون الأساسى المؤقت فى مجالات السياسة الداخلية، بالإضافة إلى السياسة القطرية فى المجالين العربى والدولى[٤].

---

(١) الدوحة - ملحق العدد ٦ أول صفر ١٣٩٠ هـ - انظر مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدولة قطر - النظام الأساسى للحكم فى قطر - المذكرة التفسيرية لبعض مواد النظام الأساسى المؤقت، وعن النص الكامل للنظام الأساسى المؤقت يمكن الرجوع إلى قطر فى السبعينيات إصدار حكومة قطر ص ٥ وما بعدها.

(٢) الثورة ٥ / ٩ / ١٩٧١.

(٣) تشكلت بالفعل لجنة علمية لدراسة مشروع إنشاء الجامعة من الدكتور محمد مرسى احمد والدكتور أحمد عزت عبد الكريم والدكتور عبدالعزيز القوصى، ووفق على إنشاء الجامعة بقرار مجلس وزراء قطر فى يونية ١٩٧١ الأهرام ٤ / ٦ / ١٩٧١.

(٤) بيان من الشيخ خليفة بن ثانى نائب حاكم قطر وولى عهده ورئيس مجلس الوزراء بشأن استقلال قطر ١/٩/١٩٧١ انظر ملاحق الكتاب.

وعقب إعلان بيان الاستقلال أصدر حاكم قطر عدة قرارات تنظيمية، كان أهمها قرار بتغيير منصبه الرسمى من حاكم إلى أمير فى ٤/ ٩/ ١٩٧١، وقرار آخر باستحداث وزارة للخارجية، كذلك انضمت قطر إلى الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ولم تجد معارضة إلا من جانب وفد الجمهورية اليمنية الشعبية الذى عارض - كما فعل بالنسبة للبحرين - انضمام قطر إلى هاتين المنظمتين، وكان هو الوفد الوحيد الذى صوت ضد ذلك إذ أكد رئيس الوفد فى الأمم المتحدة بأنه على الرغم من تقديره كل التقدير لشعب قطر إلا أن استقلال الإمارة ليس استقلالا حقيقيا[1]. ووضح أن الخلاف بين قطر وجمهورية اليمن الشعبية كان يرجع لأسباب أيديولوجية.

وكان من الطبيعى بعد أن ألغت قطر معاهداتها الخاصة مع بريطانيا أن تعقد بريطانيا معها معاهدة صداقة وقعها الشيخ أحمد بن على فى ٣/ ٩/ ١٩٧١، أى بعد يومين من إعلان استقلال بلاده، وقد نصت المعاهدة الجديدة على عقد مشاورات بين بريطانيا وقطر عند الضرورة، غير أن بريطانيا لا تتحمل بموجب هذه المعاهدة أية التزامات عسكرية، وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية الخاصة بالانسحاب من منطقة الخليج وبالتالى التخلص من أعبائها العسكرية[2].

والجدير بالذكر أنه على الرغم من الخطوات الديموقراطية النسبية التى اتخذها الشيخ أحمد بن على، وكان من بينها تنظيم الأجهزة الحكومية، ووضع نظام أساسى للحكم، وما نص عليه هذا النظام من قيام مجلس استشارى منتخب، إلا أن الشيخ أحمد آثر أن يعطل هذا الجزء من القانون، وكانت حجته فى ذلك أن المجتمع القطرى لم يهيأ بعد لإجراء انتخابات، وهكذا أخذت قطر تواجه تيارين متناقضين، تيار محافظ، وآخر ينحو نحو قدر من التقدم، وكان يمثل التيار الأخير الشيخ خليفة بن حمد، ولى عهد قطر، ورئيس مجلس وزرائها، حين قام فى ٢٢ فبراير ١٩٧٢ بحركة انقلابية وصل بها إلى الحكم[3]، واستطاع أن ينفرد بالسلطة وبالتالى ينهى عهدا من الازدواجية فى حكم قطر استمر ما يقرب من اثنى عشر

---

(١) الثورة ٥ / ٩ / ١٩٧١.

(٢) نفسه.

(٣) الأهرام ٣ / ٩ / ١٩٧٢.

عاما. وقد تم هذا الانقلاب بينما كان الشيخ أحمد فى رحلة قنص بين بندر عباس وشيراز، واستطاع الشيخ خليفة أن يحصل على تأييد من أعضاء الأسرة الحاكمة، بالإضافة إلى قواد الجيش، وبمجرد وصوله إلى السلطة أصدر سلسلة من المراسيم والقرارات الإصلاحية، استهدف بها تحديث الدولة وإقامة الحكومة على أسس عصرية[1].

والتساؤل المطروح أمامنا هو : ما الذى دفع الشيخ خليفة إلى إزاحة ابن عمه الشيخ أحمد بهذه الطريقة بعد حكم مشترك بينهما بدأ فى أكتوبر عام ١٩٦٠، عندما أعلن الشيخ على تنازله عن الحكم لعجزه، وإسناده إلى ابنه الشيخ أحمد؟ وللإجابة على هذا التساؤل ينبغى أن نشير هنا إلى أن الشيخ على كان قد تولى الحكم فى عام ١٩٤٩ بعد وفاة شقيقة الشيخ حمد بن عبدالله، والد الشيخ خليفة، الذى كان لايزال صغير السن عندما توفى والده، ولذلك كانت التسوية التى قام بها أهل الحل والربط فى أسرة آل ثانى عند تنازل الشيخ على عن الحكم لابنه أحمد فى عام ١٩٦٠، هى أن تسند نيابة الحكم وولاية العهد إلى الشيخ خليفة منعا لأى انقسام فى الأسرة، وبالتالى أصبح للشيخ خليفة هدف فى الوصول إلى السلطة اعتقادا منه بأنه أحق بها من الشيخ أحمد. وعلى أى حال فقد بدأت ازدواجية ملحوظة فى حكم قطر استمرت ما يقرب من اثنى عشر عاما، وفى خلال هذه الفترة وضح التناقض بين الرجلين فالشيخ أحمد كان تقليديا فى تفكيره، وفى أهوائه لا يعرف من الحكم إلا مظاهره، بينما وعى الشيخ خليفة التغييرات التى طرأت على قطر، ولذلك كانت العلاقات بينهما تسير فى صراع صامت مستتر، ومع ذلك فقد استطاع الشيخ خليفة بحكم كونه نائبا للأمير ووليا للعهد، أن يؤكد شخصيته ويبرز دوره من خلال التطورات التى مرت بها إمارات الخليج العربى، وخاصة فى الفترة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١، حيث لعب دورا كبيرا فى مباحثات اتحاد الإمارات العربية، وحاول أن يحتفظ لبلاده بمركزها فى الاتحاد، ولما أخفق فى ذلك آثر أن يعلن استقلال قطر فى سبتمبر ١٩٧١.

وقد وضحت الخلافات بين الشيخ أحمد وولى عهده ونائبه حينما عطل الشيخ أحمد تنفيذ النظام الأساسى على الرغم من إصداره، إذ كان يخشى من تنفيذه أن يفقده وأعوانه العصبية القبلية التى كانوا يتمتعون بها فى الحكم، ومع

---

(١) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط ص ٢٢٠.

ذلك فقد وضح أن الشيخ أحـمد كان منصرفا تماما عن مهام الحكم إذ كـان مغرما برحلات القنص التى كان يقوم بها فى إيران، وكثيـرا ما كان يقضى أشهر الصيف فى قصـره الذى بناه فى سويسرا حـتى أنه لم يكلف نفسه عـناء العودة من جنيف ليعلن استـقلال بلاده مما اضطر السير جـيفرى آرثر، المقيم السيـاسى البريطانى فى الخليج إلى مقابلته فى جنيف ليوقع معه مـراسيم إنهاء معاهدة الحماية بين بريطانيا وقطر، وكان ذلك موقفا مفيدا للشيخ خليفة الذى قام بإعلان استقلال بلاده ويظهر بمظهر الحاكم الحقيقى لقطر[1].

ولعل قيامه بهـذه الخطوة هو الذى مهد له الظروف لتنفيذ حركـته الانقلابية فى فبراير ١٩٧٢. وكان الـشيخ خليفة يرى أن استقلال قطـر لا يعززه فقط إعلان مكتوب، وإنما تعززه الممارسة الـفعلية والحقيقية لكل معـانى الاستقلال. وكان من السهل على الشيخ خليفـة أن يبرر حركته الانقلابية بأنهـا كانت ضرورية وملحة، وخاصة بعـد أن تقاعس الشيخ أحمـد عن المرسوم الذى كان قد أصـدره بتأسيس المجلس الاسـتشارى، وتعـيين وزير دفاع وطنى بدلا من قـائد الدفاع البـريطانى، ولذلك اتجه الشيخ خليفة إلى عزل الشيخ أحمد، وتنحية كوكرن القائد البريطانى، ولوك قائد الشرطة، وإحـلال قيادات وطنية فى هذه المناصب الحكوميـة الحساسة. كمـا أصدر مـرسومـا بتنفيـذ القانون الأسـاسى الذى استـوجب تأسيس مـجلس استشارى، وفضلا عن ذلك أصدر مرسوما آخر بتحويل الدخل الذى كان يتقاضاه الحاكم، والذى كـان يساوى ربع دخل الدولة إلى الموازنة العـامة[2]. كما حرص الشيخ خليفة على تحقيق مزيد من الانفـتاح على العالم العربى وكسر جدار العزلة والتخلف الذى كان مفروضا على بلاده بالإضافة إلى تنفيذ نسبة كبيرة من الخدمات الاجتماعية والصحية والعمرانية والتعليمية.

ويعد الانقلاب الذى حدث فى قطر فى فبراير عام ١٩٧٢ بمثابة حلقة جديدة فى سلسلة الانقلابات السـياسية التى شـهدتها إمارات الخليج العربـى فى فترة لم تتجاوز ست سنوات، والتى بدأت بالإطاحة بحاكم الشارقة فى عام ١٩٦٥، وعزل الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبوظبى فى عام ١٩٦٦، ثم بعزل سعيد بن تيمور سلطان مسـقط فى عام ١٩٧٠، واستهـدفت هذه الانقلابات فى جملتـها وصول حكام أكثر استنارة إلى مقاليد السلطة من الحكام التقليديين.

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٢١ - ٢٢٣.
(٢) الأهرام ٣ / ٩ / ١٩٧٣.



الفصل الخامس

الأوضاع السياسية فى مشيخات الساحل العمانى

تطور علاقة بريطانيا بإمارات الساحل العمانى - محاولة توحيد الإمارات - مجلس حكام الإمارات المتصالحة - مسئولية بريطانيا عن تخلف المنطقة - النشاط الكويتى فى المنطقة - الجامعة العربية ومشيخات الساحل - التنافس بين بريطانيا والجامعة العربية - مكتب التطوير البريطانى - الأوضاع الداخلية فى المشيخات - العدوان الإيرانى على جزر الخليج الثلاث وردود الفعل العربية.

* * *

كان عدد هذه المشيخات يختلف بين فترة وأخرى نتيجة ظهور مشيخات جديدة، أو ضم مشيخة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى أن منطقة الساحل العمانى كانت تعانى الكثير من الحركات الانفصالية بسبب ظروفها الطبيعية أو القبلية، إلى جانب ما كانت تعانى منه من حروب أهلية وصراعات أسرية عنيفة. كما لا يمكن أن نتجاهل فى الوقت نفسه دور السياسية البريطانية التى كان لها أثر كبير فى تأكيد كيانات هذه المشيخات، أو فصل إحداها عن الأخرى تمشيا مع سياسة التفكيك التى اتبعتها، بالإضافة إلى ما كانت تقوم به أحيانا من عزل الشيوخ المناوئين لها واستبدالهم بغيرهم.

وقد عانت مشيخات الساحل كثيرا من مشكلات الحدود بين بعضها والبعض الآخر، وهذه المشكلات كانت تؤدى إلى حدوث صراعات دائمة، وكان مما يضاعف من خطورة الموقف عدم وجود حدود متفق عليها، وبالتالى فلم يكن معروفا على وجه قاطع أين تبدأ حدود المشيخة وأين تنتهى، مما فتح المجال لمطالبات وادعاءات مستمرة سواء من جانب الإمارات أو من الدول المتاخمة لها، فكان شيخ أبوظبى مثلا يطالب بنصف مشيخة دبى المجاورة له، وشيخ دبى يؤكد

ادعاءاته على جزء من الشارقة المتاخمة لإمارته من الشرق، وهكذا. وليس من شك فى أن وصول إمارات الساحل العمانى أخيرا إلى الاتحاد فيما بينها كان عاملا هاما فى تخفيف حدة هذه المشكلات مع عدم التسليم بزوالها تماما(١).

وقد أخذت بريطانيا تبدى اهتماما واضحا بمنطقة الساحل العمانى قبيل الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها، ويرجع ذلك إلى تحول إستراتيجيتها فى الخليج العربى من التركيز على السواحل الإيرانية إلى التركيز على السواحل العربية(٢). ولعل نقل المقيمية البريطانية من بوشهر إلى البحرين فى عام ١٩٤٦ يعد تأكيدا لذلك التحول فى الإستراتيجية البريطانية نتيجة للظروف السياسية التى واجهتها بريطانيا فى إيران، هذا إلى جانب ما أقدمت عليه بريطانيا من إنشاء وكالة سياسية فى الشارقة ثم نقلها إلى دبى بعد ذلك حيث اعتبرت دبى بمثابة قاعدة رئيسية بريطانية للإشراف على منطقة الساحل العمانى برمتها، بينما استمرت الشارقة محتفظة بمركزها كقاعدة للخطوط الجوية البريطانية إلى الشرق الأقصى، بالإضافة إلى اتخاذها قاعدة عسكرية وجوية هامة لبريطانيا فى منطقة الخليج العربى(٣).

وهكذا أخذت تزداد أهمية الساحل العمانى الذى تشرف عليه هذه الإمارات إستراتيجيا بعد تركيز بريطانيا ثقلها السياسى والعسكرى على ذلك الساحل إذ لم تكن على استعداد لكى تفقد نفوذها على السواحل العربية للخليج بعد أن فقدت نفوذها على السواحل الإيرانية.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من وضوح السيطرة البريطانية الفعلية على الساحل العمانى فإن بريطانيا كانت تبدى تحفظها من الوجهة النظرية فى أن مسئولياتها إزاء هذه المنطقة تكاد تنحصر فقط فى شئون الدفاع والعلاقات الخارجية، وأنها لاتعد نفسها مسئولة عن الشئون الداخلية لتلك الإمارات. وواضح من هذا التحفظ أنها كانت تعمل فى الحصول على المزايا التى يمكن أن تتوافر لها من جراء فرض نفوذها دون أن تتحمل فى مقابل ذلك أية مسئوليات إزاء هذه

---

(١) AL Bahrna, Hussain, The Legal Status of the Arabian Gulf States p. 264.

(٢) Clarence Mann, ABu Dhabi, Birth of an Oil Sheikhdom pp. 87 - 88.

(٣) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ ص ص ٣١٨-٣١٩.

الإمارات، أو على الأقل فيما يتعلق بتطويرها ونهضتها. وقد نجحت فى تحقيق هذه السياسة بفضل النظام الذى وضعته لحكام هذه المشيخات حيث لاتعتبر الإمارات التى يحكمونها محميات بريطانية Protectorates وإنما تعتبر إمارات واقعة تحت الحماية Under Protection ومن هذه الناحية أصبحت بريطانيا غير ملتزمة بما يفرضه ميثاق الأمم المتحدة فى بعض مواده[١]، من وجوب تزويد المنظمة الدولية بالمعلومات والتقارير اللازمة عن أحوال البلاد التى لاتزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية[٢].

وقبل اكتشاف النفط فى بعض مشيخات الساحل العمانى لم يكن لشيوخ الساحل موارد دخل كبيرة، فإذا استثنينا أبوظبى ودبى فإن الدخل فى بقية الإمارات (الشارقة - عجمان - أم القوين - رأس الخيمة - الفجيرة) لم يكن فى مجموعه يتجاوز ٢٥٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى، ولذلك كانت هذه المشيخات فى حاجة ماسة إلى مساعدات مالية للنهوض بمستلزماتها الاجتماعية والاقتصادية[٣].

وقد اقتصرت موارد الدخل على ما كان يفرضه الشيوخ على التجار وصائدى اللؤلؤ، أو على البضائع المستوردة التى كان لا يتجاوز ما يفرض عليها من ضرائب ٢,٥ ٪ من قيمتها، أو على ما كان يتحصل عليه الشيوخ من إتاوات على تجارة الرقيق، التى استمرت قائمة إلى بداية الخمسينيات من هذا القرن[٤].

وعلى الرغم من تزايد دخل بعض هذه المشيخات نتيجة بدل الإيجارات التى كانت تدفعها بريطانيا أثناء سيطرتها على الإمارات مقابل استخدام أجزاء من أراضيها لتكون قواعد عسكرية، أومطارات لخطوطها الجوية[٥]، إلا أن تزايد الدخل لم يتبعه أى تأثير اجتماعى أو عمرانى على هذه المشيخات، وربما يرجع ذلك إلى حالة التخلف الشديدة التى بلغتها إلى حد عزوف الشيوخ أنفسهم عن إدخال وسائل الحضارة إلى بلادهم، وإن كانت المسئولية فى اعتقادنا تقع على كاهل بريطانيا إذ إنه كان من الأجدى فى نظير الفوائد السياسية والإستراتيجية التى كانت

---

(١) المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٤٩٨.

(٣) Fenelon, Trucial States pp. 38 - 39.

(٤) O'shea, Sand Kings of Oman p. 16.

(٥) Ibid.

تجنيها من وراء فرض سيطرتها على المنطقة أن تهتم بتطويرها، وخاصة أن سيطرتها على منطقة الساحل العماني استمرت فترة طويلة منذ بداية استعمارها لمنطقة الخليج العربي في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر(١).

وربما كان تبرير بريطانيا في عدم مسئوليتها عن الشئون الداخلية للإمارات في تأكيدها بأن الاضطرابات والحروب الأسرية كانت تعوق قيام مشروعات خاصة بتطوير هذه الإمارات. ويبدو أن هذا التبرير كان خاطئا لحرص بريطانيا على إحكام سيطرتها على الشيوخ والتدخل في منازعاتهم وإثارة الحروب فيما بينهم، ولعل ما يوضح ذلك ما عمد إليه الإنجليز في عام ١٩٥١ من تكوين قوة مسلحة عرفت باسم قوة ساحل عمان Oman Levy وهي قوات لاتتبع أية مشيخة من المشيخات المفروض أنها تعمل في أراضيها، وإنما وضعت هذه القوات تحت سلطة الوكيل البريطاني في دبي، واتخذت من الشارقة مركزا لقيادتها، وعهد إلى هذه القوة منذ إنشائها بالمحافظة على الأمن والنظام داخل المشيخات، كما كان الهدف الرئيسي من تكوينها يشير بوضوح إلى ما كان قد اعتزمه الإنجليز في الاحتفاظ بمركزهم في المنطقة(٢). والجدير بالذكر أن هذه القوات كانت تعزز بأفراد من الجيش الأردني وضباطه. ومن المعروف أن الجيش الأردني كان عند تأسيس هذه القوات خاضعا لقيادة بريطانية يرأسها جلوب باشا، وكان من الصعب على بريطانيا أن تلجأ إلى تشكيل قوة ساحل عمان من عناصر محلية من أهالي المشيخات، وإنما كان اعتمادها دائما على العناصر المرتزقة من طوائف البلوش أو من الباكستانيين والهنود(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه القوات أصبحت تعرف ابتداء من عام ١٩٥٤ باسم كشافة ساحل عمان Oman Scout وقد لعبت دورا كبيرا في النزاع حول واحات البوريمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية في عام ١٩٥٥(٤)، كما أصبحت القوة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها في ديسمبر عام ١٩٧١(٥).

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٤، ص٢٨٥.

(٢) Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th Century p. 197.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الاقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٤٩٦.

(٤) Financial Times, 23 - 9 - 1968.

(٥) انظر الفصل الخاص بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالإضافة إلى تدخل بريطانيا لحفظ الأمن فى إمارات الساحل العمانى كانت تشرف إلى جانب ذلك على الشئون القضائية، إذ كان يوجد فى الوكالة البريطانية فى دبى محكمة خاصة للمشيخات المهادنة يرأسها قاض بريطانى ينظر فى القضايا التى تعرض على المحكمة، حيث كان لبريطانيا صلاحيات قضائية فى هذه الإمارات، وخاصة بالنسبة للأجانب مسلمين أو غير مسلمين، كما كانت تنظر فى القضايا الخاصة بالوطنيين طالما كانت هذه القضايا متعلقة بأطراف أخرى غير منتمية إلى المشيخات[١].

ومنذ عام ١٩٦٣ اقترحت بريطانيا إنشاء مجلس لشيوخ الساحل المهادن[٢]، وذلك لمناقشة الأمور المشتركة بين المشيخات، وجعل الهدف من إنشائه تنسيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإقرار القضايا ذات الطبيعة الواحدة لجميع الإمارات، والاتفاق حول مشكلات الهجرة والنقد والبريد وغيرها. وقد تأسس هذا المجلس بالفعل، وكان يجتمع بصفة دورية كل أربعة أشهر ؛ وكان يشكل بداية لتوحيد إدارى يجمع بين هذه الإمارات[٣].

ويعزو جون مارلو Marlowe أسباب تأسيس هذا المجلس إلى أن بريطانيا كانت تستهدف من إنشائه تطوير المشيخات بعد التدهور الذى طرأ على اقتصادياتها نتيجة تدهور أسواق اللؤلؤ[٤]. وقد ألحق بهذا المجلس فى عام ١٩٦٥ مكتب لتطوير الإمارات[٥]. ومع ذلك فلم يؤد ظهور مجلس حكام الإمارات المتصالحة إلى توحيد الأنظمة بين المشيخات توحيدا تاما، وليس أدل على ذلك من أنه بعد انقضاء أكثر من خمسة عشر عاما على إنشائه استمرت مشكلات توحيد الأنظمة الإدارية هى بعينها المشكلات التى اعترضت مباحثات اتحاد الإمارات العربية خلال

---

(١) مجلس بلدية دبى، انظر محكمة الإمارات المتصالحة.

(٢) Trucial States Council T. S. C.

(٣) Times 24 - 1 - 1963.

(٤) Marlowe, op. cit., p. 197.

(٥) Trucial States Development Office.

الفترة من ١٩٦٨-١٩٧١[١]، كما أن مجلس حكام الإمارات لم يستطع أن يصل إلى توحيد أنظمة النقد المتداول فى إمارات الساحل العمانى بعد أن أقدمت حكومة الهند فى عام ١٩٦٦- لظروف اقتصادية خاصة بها - إلى تخفيض قيمة الروبية، وكان النقد الهندى هو النقد السائد فى المنطقة بسبب توثق الصلات التجارية مع الهند، وبدلا من أن يؤدى تخفيض الروبية إلى إيجاد نظام نقدى موحد للإمارات تحولت بعض هذه الإمارات إلى استخدام الريال السعودى الذى لم يعمل به كثيرا، بينما بادرت إمارات أخرى كإمارة أبوظبى إلى تحويل عملتها إلى دينار البحرين، ولم تلتزم بالنقد السعودى بسبب مشكلة البوريمى، ولم تلبث قطر ودبى بدورهما أن تحولتا من نظام النقد السعودى إلى إصدار عملة محلية خاصة بهما[٢].

ومما ينبغى أن نشير إليه أيضا أن بريطانيا لم تهتم بتطوير الإمارات إلا فى فترة متأخرة، وكانت مرغمة على ذلك بفعل التيارات القومية العربية التى انسابت إلى المنطقة، وبلغت أوجها فى خلال الستينيات. وفيما يبدو أن بريطانيا حاولت أن تسبق التيارات القومية التى أخذت تحس بها، وبدأت أولى محاولاتها فى التطوير منذ عام ١٩٦٠ بإنشاء مدرسة صناعية فى الشارقة، وأخرى فى دبى فى عام ١٩٦٣، وكانت هاتان المدرستان تتبعان الوكالة البريطانية فى دبى، كما أسهمت فى إنشاء مدرسة زراعية فى رأس الخيمة، وفى عام ١٩٦٨ قامت بإنشاء المعهد المهنى فى الخليج[٣]، وجعلت من البحرين مقرا له، ويستهدف هذا المعهد إعداد خريجى المدارس المتوسطة من أبناء الخليج إعدادا مهنيا، وذلك بتزويدهم بخبرات تقنية بالإضافة إلى خبرات تجارية وإدارية، وقد اشتركت أبوظبى فى تمويل هذا المعهد، كما تبرعت البحرين بالأراضى التى أنشئ فيها فى جنوب مدينة عيسى بالمنامة[٤].

---

(١) انظر الفصل الخاص بمباحثات اتحاد الإمارات العربية.

(٢) استمر ريال دبى وقطر، ودينار البحرين هما العملتان الرئيسيتان لدولة الإمارات العربية المتحدة حتى بدأت هذه الدولة فى وضع نظام نقدى خاص بها ابتداء من سبتمبر ١٩٧٣.

(٣) The Gulf Technical Institute

(٤) Fenelon, op. cit., p. 28.

ويعزى إلى مكتب التطوير البريطانى اهتمامه بوضع كثير من مشروعات التنمية الخاصة بإمارات الساحل العمانى، وقد عهد برئاسة هذا المكتب منذ إنشائه فى عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٦٨، إلى الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة، ثم خلفه فى رئاسته الشيخ خالد حاكم الشارقة، واستمر قائما بمنصبه حتى إلغاء مكتب التطوير على أثر انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربى فى نهاية عام ١٩٧١ وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، التى حملت على عاتقها مهام التطوير الداخلى لإمارات الساحل العمانى[١].

والجدير بالذكر أن حصيلة صندوق التطوير كانت تأتى من قبل بريطانيا التى اعتمدت له مليونا من الجنيهات بالإضافة إلى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى بمثابة منحة سنوية، ولكن الدعم المادى الذى اعتمدت عليه مشروعات التطوير ارتبط إلى حد كبير بما كانت تقدمه البحرين ٤٠,٠٠٠ جنيه سنويا وقطر ٢٥٠,٠٠٠ جنيه هذا بالإضافة إلى المساهمة السخية التى قدمتها أبوظبى بحيث يمكن أن نقول أن عبء التطوير وقع بالفعل على كاهل إمارة أبوظبى التى ازدادت حصيلتها ابتداء من عام ١٩٦٨ فى صندوق التطوير إلى مليونى جنيه سنويا. والمشروعات التى تمول من قبل صندوق التطوير هى المشروعات التى يوافق عليها الحكام فى اجتماعاتهم الدورية فى مجلس الإمارات المتصالحة[٢]. ومن الإنصاف أن نذكر أن مكتب التطوير قام منذ إنشائه فى عام ١٩٦٥ بوضع برامج زراعية ومسح مصادر المياه وإنشاء مزارع تجريبية، هذا بالإضافة إلى التوسع فى إنشاء الطرق لربط الإمارات بعضها بالبعض الآخر، إلى جانب عنايته بالخدمات الصحية والتعليمية مع توجيه قدر من الاهتمام إلى الإمارات الأكثر تخلفا[٣]. ولعل أهم المشروعات التى تحققت إنشاء طريق من دبى إلى الشارقة تم تنفيذه فى عام ١٩٦٦، وتعهدت السعودية بمد هذا الطريق إلى إمارة رأس الخيمة، وتم ذلك بالفعل فى عام ١٩٦٧، وقد قامت

---

(١) Ibid., p. 39.

(٢) مجلس بلدية دبى، انظر مجلس الإمارات المتصالحة.

(٣) Marlow, op. cit., pp. 197 - 198.

السعودية بذلك مستقلة عن مكتب التطوير، وكمساهمة منها فى تطوير الإمارات[1]. ومماتجدر الإشارة إليه أيضا أن الجامعة العربية كانت قد سبقت بريطانيا إلى فكرة إنشاء صندوق لتنمية إمارات الخليج، واعتمدت له مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات، ولكن بريطانيا استطاعت أن تقضى على المشروع العربى بإنشاء مكتب التطوير الذى ألحقته بمجلس حكام الإمارات المتصالحة، وأصرت على أن تأتى المساعدات العربية عن طريق صندوق التطوير، ولكن الجامعة العربية رفضت هذا الشرط كما سنشير إلى ذلك فيما بعد.

والجدير بالذكر أن السعودية والكويت رفضتا الاشتراك فى مكتب التطوير، وقامت السعودية، كما أشرنا، ببعض مشروعات التنمية فى المنطقة مستقلة بنفسها، كما اعتمدت الكويت على صندوقها الخاص بمساعدة أبناء الخليج فى تقديم خدماتها التعليمية والصحية للمشيخات، واقترحت فى عام ١٩٦٦ إنشاء صندوق عربى تسهم فيه دول الخليج العربية المنتجة للنفط حسب دخلها، ولما تعذر تنفيذ ذلك الاقتراح، واصلت الكويت مساعداتها للإمارات مستقلة بنفسها[2].

ولعل أهم ما كان يسترعى الانتباه فى خلال السنوات القليلة التى سبقت قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، التخبط الذى عاشته منطقة الساحل العمانى، نتيجة كثرة التيارات المتعارضة التى تدفقت عليها وتعدد مشروعات التنمية فيها، فهناك مشروعات كان يقوم بها مكتب التطوير، إلى جانب مشروعات تنفرد بها السعودية، وكذلك الكويت، ثم أبوظبى مشتركة أو مستقلة عن مكتب التطوير[3]. وكان يكمن وراء هذه الأنشطة دوافع خاصة منها التنافس فى تطوير المشيخات بين الكويت والسعودية، ورغبة أبوظبى فى الانفتاح على إمارات الخليج بعد أن تدفق النفط فيها، وتحول الحكم إلى الشيخ زايد بن سلطان الذى عرف باستنارته.

وقد نشطت الكويت نشاطا كبيرا فى تقديم كثير من الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية، فقامت ببناء المدارس والوحدات الصحية، وتميزت

(١) Fenelon, op. cit., pp. 39 - 40.
(٢) الحياة ١٢ / ٥ / ١٩٦٦.
(٣) الرأى العام ١٧ / ١١ / ١٩٦٦.

اهتماماتها بالعناية بالمجال التعليمي بصفـة خاصة، حتى امتد إشرافها على التعليم في جميع مشيـخات الساحل باستثناء أبوظبي[1]. وربما كانت الكـويت أسبق من غيرها في الاهتمام بالأوضاع في مشيخات الساحل العماني التي ظلت تعيش حتى السنوات الأخيرة من تأسيس دولة الإمارات العربيـة المتحدة في حالة ركود وجمود فعلي. وقـد أوضحت تقارير اليـونسكو مدى التخلف الذي كـانت تعاني منه هذه المشيخات، فـفي المجال التعليمي لم يزد عدد المدارس في المشيـخات كلها في عام ١٩٥٨ عن سـبعة مـدارس، كمـا أن التعليم لم يبدأ إلا في عام ١٩٥٣ بمـدرسة واحدة أنشئت فـي الشارقة[2]، حين أظهر شـيخـها حمـاسا لإدخال التـعليم في إمارتـه، وأمدته دائرة مـعارف الكويت باثنين من المدرسين وسـميت المدرسـة التي أنشئت في ذلك العام بالمدرسـة القاسمية، واعـتبرت أول مدرسة نظامـية تنشأ في مشيخات الساحل برمتهـا، واضطرت بريطانيا إلى أن تساهم بتقديم مبنى المدرسة، كما أوفدت مصر في عام ١٩٥٥ اثنين من المدرسين إلى الشارقة للعمل بها[3].

كذلك أنـشئت مدرسـة ابتدائيـة في دبي في عـام ١٩٥٤، وفي عام ١٩٥٦ أنشئت مدرسة أخرى في كل من أم القوين ورأس الخـيمة، بينما لم تظهر مدارس في عجمان إلا في عام ١٩٦٠، وفي الفجيرة إلا في عام ١٩٦٤[4].

ولعل هذا التخلف في المجال التعليمي كان مما دفع الكويت منذ عام ١٩٥٣ إلى تنفيذ برنامج تعليمي واجتماعي في الشارقة، وفي غيرها من إمارات السـاحل، كما أرسلت الكويت بعـد استقلالها في عـام ١٩٦١ بعثة فنية لمسح المنطقة مـسحا اجتماعيا للتعرف على متطلبات الإمارات العربية، وأنشأت من أجل ذلك ما عرف باسم اللجنة الدائمة لمساعدة إمارات الخليج (١٩٦١)؛ رصدت لها في عام ١٩٦٢ مـبلغ ٤٣٠ ألف دينار، ثم عززت ذلك المـبلغ باعتـمادات مـالية أخـرى. ونص المرسوم الصادر بتكوين هذه اللجنة على أن الغـرض من إنشائها هو الإشراف على تقديم المسـاعـدات لأبناء الخليج على شكل منح دون مقابل، كما لا يتـرتـب عليها أية التزامات سياسية.

(١) Fenelon, op. cit., pp. 28 - 29.

(٢) عبدالكريم احمد : البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج ص ٧٣.

(٣) Hay, Trucial States p. 117.

(٤) عبدالكريم احمد : البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج ص ٧٣.

وفى عام ١٩٦٣ أنشأت الكويت مكتبا لها فى دبى وحذت كل من قطر والجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية حذو الكويت فى تقديم مساعدات تعليمية واجتماعية وفنية إلى إمارات الساحل العمانى[1]. ومما يذكر أن الكويت قد توسعت فى سياسة المساعدات ابتداء من عام ١٩٦٥ حينما حولت مخصصات مالية كبيرة من صندوق التنمية العربية إلى مساعدات الخليج، ولعل هذا الاتجاه كان يقصد به إيجاد تقارب كويتى وثيق مع مشيخات الخليج، وفى الوقت نفسه يسجل إعراض الكويت عن استمرار تقديم المساعدات المالية لبعض الأنظمة السياسية العربية التى لا تتفق مع أنظمتها، وإدراك الكويت أن دعمها المادى لتلك الأنظمة قد يشجع على انسياب التيارات اليسارية إلى إمارات الخليج واتخاذها بمثابة قاعدة لغزو المنطقة فكريا وسياسيا. كما أن تقاعس الكويت عن مساعدة الإمارات قد يؤدى إلى أن تسبقها إليها دول أخرى، وتأكد حرص الكويت على توثيق صلتها بالمنطقة بالزيارة التى قام بها الشيخ صباح أمير الكويت إلى الإمارات العربية فى مايو ١٩٦٦ وكانت الكويت قد أقدمت قبل ذلك على حل الأندية والصحف الكويتية المتطرفة فى نوازعها[2]، وأخذت المساعدات الكويتية تتدفق بشكل واضح على المنطقة، ومن إحصائيات مكتب الكويت فى دبى فى عام ١٩٦٩ أصبح للكويت ٤٣ مدرسة يعمل بها ٨٥٠ مدرسا ومدرسة[3]. ولم يقتصر دور الكويت على الناحية التعليمية فحسب، وإنما شمل دورها تقديم كثير من الخدمات الصحية والاجتماعية، هذا إلى جانب النشاط الإعلامى الذى ظهر واضحا فى إنشاء محطة إذاعة تابعة لها فى الشارقة تغذى إمارات الساحل العمانى، وهى إذاعة صوت الساحل، كما أنشأت أيضا محطة إرسال تلفزيونى فى دبى.

وواضح أن الكويت كانت تريد أن تلعب دور (الأخ الأكبر) لهذه المشيخات، ولا يمكن لأحد أن يزعم أن الكويت كانت تقصد من وراء هذه السياسة المنفتحة على إمارات الخليج تحقيق أهداف توسعية، وإنما الأصح أن نقول

---

(١) لسنا هنا بحاجة إلى توضيح دور مصر فى تطوير الإمارات العربية فمعظم المدرسين والأطباء والفنيين كانوا من المصريين الذين عملوا لحساب الكويت أو السعودية أو أوفدتهم مصر من جانبها.

(٢) الحياة ١٦ / ٥ / ١٩٦٦.

(٣) نقلا عن نشرات مكتب الكويت فى دبى عن النواحى التعليمية فى عام ١٩٦٩، ومما يذكر أن مكتب الكويت تحول إلى قنصلية للكويت بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة فى ديسمبر ١٩٧١.

أن الكويت كانت تقصد من وراء نشاطها هذا إلى تأكيد ثقلها فى خضم التيارات المتصارعة التى شهدتها المنطقة، ومن هنا سنلاحظ أن اتجاه سياسة الكويت كان يستهدف دائما تأييد وحدة إمارات الساحل العمانى، ودعمها باعتبار أن الوحدة هى الحل الأمثل والأسلم الذى ترتضيه الكويت وذلك حفاظا على كيان هذه الإمارات من ناحية وعلى كيانها الخاص من ناحية أخرى.

الجامعة العربية ومشيخات الساحل العمانى:

بدأت الجامعة العربية تولى اهتمامات خاصة بمشيخات الساحل العمانى، حينما أقدمت بعض قطع الأسطول الإيرانى، فى خلال مناورة مشتركة مع الأسطول الأمريكى بإنزال قواتها فى جزيرة أبو موسى، التابعة لإمارة الشارقة فى مارس ١٩٦٣.

وقد ظهر من بعض تقارير الجامعة العربية أن إسرائيل كانت تعمل على تهريب بضائعها إلى إمارات الخليج العربى، وإزاء التحذيرات التى وجهتها جامعة الدول العربية إلى شيوخ الإمارات، وافق كل من حاكم دبى وأبوظبى والشارقة على إنشاء مكاتب للمقاطعة الإسرائيلية فى بلادهم، غير أن عام ١٩٦٤ يسجل اهتماما خاصا أولته الجامعة العربية بإمارات الخليج العربى، حينما تقرر إرسال بعثة إلى هذه الإمارات للاتفاق مع شيوخها على وسائل توثيق الروابط العربية، والعمل على تقييد الهجرات الأجنبية إليها.

ويتضح من تقرير بعثة الجامعة العربية[1]، أن بريطانيا لم تقم بمشروعات إنمائية أو تعليمية طوال فترة احتلالها الطويل، باستثناء مدرستين مهنيتين أسست إحداهما فى الشارقة، والأخرى فى دبى بين عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤، كما أنها لم تنشئ الطرق التى تربط بين هذه الإمارات تأكيدا للحواجز فيما بينها، وأكد التقرير تطلع شيوخ المنطقة إلى المعونات العربية للإيفاء بما تتطلبه حاجيات إماراتهم من مشروعات عمرانية واقتصادية، كتعبيد الطريق بين دبى ورأس الخيمة وتوفير مياه

(١) انظر تقرير بعثة جامعة الدول العربية عن زيارتها لإمارات الخليج العربى ١٠ نوفمبر ١٩٦٤ملحق رقم (٢) سرى جدا، من تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده (٤٣)، ١٥ مارس ١٩٦٥ ص ١٧٧ وما بعدها.

الرى[١]. واقترح التقرير ضرورة تهيئة الجو الصالح قبل التخطيط لأى تعاون عربى، وخاصة بعد ما أبدى بعض أولئك الحكام انزعاجهم من مهاجمة بعض الإذاعات والصحف العربية لهم.

وما يعنينا هنا أن بعثة الجامعة العربية إلى إمارات الخليج العربى قد وجهت عناية خاصة إلى عدة موضوعات من أهمها:

أولا : أخطار الهجرة الأجنبية إلى المنطقة.

ثانيا : تسوية المشكلات القائمة بين الإمارات بما فى ذلك مشكلات الحدود.

ثالثا : تنظيم المساعدات المالية العربية للمنطقة.

وقد يكون من المفيد أن نناقش فيما يلى هذه الموضوعات التى أشار إليها تقرير بعثة الجامعة العربية.

فبالنسبة للموضوع الأول، عدد التقرير أنواعا كثيرة من الهجرات إلى منطقة الخليج العربى، وما يمكن أن تثيره هذه الهجرات من مخاوف، وخاصة أنه يتدفق يوميا مئات من المتسللين الإيرانيين إلى مختلف الإمارات، ومما يثير القلق أن معظمهم من الشبان الذين أدوا الخدمة العسكرية ثم سرحوا، ولذلك يكون من السهل استخدامهم عسكريا. وهناك إلى جانب ذلك هجرات أخرى من الهنود، وخاصة من عناصر البانيان Banians [٢]، والبلوش[٣] والباكستانيين، والأفغانيين إلى جانب عدد قليل من مواطنى الملايو وسيلان وغيرها، كما بدأت هجرات جديدة من مسلمى أثيوبيا وشرق إفريقيا. وقد استقرت الهجرات الأجنبية فى دبى بتركيز أكبر[٤]، حتى أصبح يخشى من العناصر الأجنبية وما قد تؤدى إليه من وقوع كارثة جديدة فى الخليج قد تفوق كارثة فلسطين.

---

(١) المصدر السابق ملحق رقم (٣) تقرير البعثة الفنية للجامعة العربية الموفدة إلى إمارات الخليج العربى، ديسمبر ١٩٦٤ ص ١٨٦ وما بعدها.

(٢) البانيان كلمة هندية تطلق على التجار الهنود من أصحاب العمليات التجارية الصغيرة وينتشرون فى الدول المجاورة للهند وينتسبون إلى مقاطعة البانيان.

(٣) عناصر مهاجرة من ساحل بلوخستان ويعملون فى الإدارة الحكومية والمعسكرات البريطانية أو الخدمة المنزلية.

(٤) تتركز هذه الهجرات فى دبى وبنسبة أقل فى الشارقة وعجمان ورأس الخيمة، أما الفجيرة وام القوين فهما أقل إمارات الساحل العمانى تعرضا للهجرات الأجنبية بسبب تخلفهما الشديد.

وتبدأ الهجرات الأجنبية التى تصل إلى منطقة الخليج بتجمع العاطلين من العمال والفقراء فى بعض الموانى فى الهند وفى باكستان وفى إيران حيث يستخدمون القوارب البخارية إلى ساحل عمان ويدفع كل منهم ضريبة يبلغ مقدارها تومانين أو روبية ونصف، وبذلك لا يسأل أى منهم عن جواز مروره أو تأشيرة دخوله، فالمهم أن تحصل السلطات المحلية على هذه الضريبة التى كانت تشكل موردا هاما من موارد الدخل فى كثير من هذه الإمارات. وكانت السلطات البريطانية تتغاضى عن هذا السيل المتدفق من الهجرات الأجنبية لأن ذلك كان متمشيا مع سياستها الرامية إلى إضعاف عروبة المنطقة، وخاصة أن ذلك يرتبط بما كانت تثيره من صعوبات تجاه العرب من فلسطينيين أو مصريين إذا ما وصلوا إلى المنطقة دون جوازات سفر أو سمة دخول.

ويمكن تقسيم الهجرة الإيرانية حسب دوافعها إلى ثلاثة أنواع :

الأولى : هجرة وطنية بدأت منذ عام ١٩٢٠ حينما وفد كثير من الإيرانيين إلى منطقة الخليج فرارا من الأوضاع السياسية فى إيران، ولم يظهر تأثير سيئ لهذه الهجرة إذ اندمج المهاجرون فى المجتمع العربى، بل وأصبحوا يرددون الأمانى العربية، ويمكن أن نضيف إلى هذه الهجرة أيضا ما ترتب على ضم عربستان إلى المقاطعات الإيرانية فى عام ١٩٢٥ من هجرة سكانها، ومعظمهم من العرب إلى منطقة الخليج العربى.

والثانية : هجرة تلقائية لكسب العيش.

والثالثة : هجرة منظمة. وتعتمد هذه الهجرة على الهجرة الثانية[١]. وقد أوضحت بعثة جامعة الدول العربية إلى إمارات الخليج العربى خطر الهجرة الأخيرة لحكام الإمارات حتى أن بعضهم أصدر قرارات خاصة بإنهاء سريان جميع الجوازات الممنوحة للأجانب، واتفق الحكام فيما بينهم على إنشاء مكتب موحد لجوازات السفر تمثل فيه جميع الإمارات إلى جانب ترحيل بعض العناصر الأجنبية التى وفدت إلى المنطقة، وعدم تمكين الموظفين البريطانيين من التحكم فى المكتب الموحد لجوازات السفر، بيد أن هذه الإجراءات على أهميتها الشديدة استمرت ذات طابع نظرى فقط.

---

(١) عن التسلل والهجرة الإيرانية إلى إمارات الخليج العربى يمكن الرجوع إلى كتاب : ماذا يجرى فى خليجنا العربى ص ٥٣ وما بعدها، إصدار الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت، مارس ١٩٦٧.

أما الموضوع الثانى الذى اهتمت به بعثة الجامعة العربية فهو العمل على تسوية المشاكل القائمة بين الإمارات، بما فى ذلك مشكلات الحدود، وهى أكثر المشكلات تعقيدا إذ إنها لا ترتبط بالحدود البرية فقط، وإنما ترتبط إلى جانب ذلك بالقبائل المتنقلة مما قد يؤدى فى كثير من الأحيان إلى مطالبة إمارة على رعايا لها يوجدون فى إمارة أخرى[1].

على أن أهم الموضوعات التى عنيت بعثة الجامعة العربية بدراستها كانت تتعلق بتنظيم المساعدات المادية لإمارات الخليج مستثنية من ذلك البحرين وقطر وأبوظبى لوفرة الدخل فيها، وتأتى الشارقة ودبى بعد هذه الإمارات، أما الإمارات المحتاجة إلى المعونات العربية العاجلة فهى الإمارات الصغيرة فى الساحل العمانى «عجمان - أم القوين - رأس الخيمة - الفجيرة»، وذلك حتى لا تضطر إلى قبول ما يعرض عليها من مساعدات إيرانية[2]. ولذلك أكد تقرير بعثة الجامعة العربية على ضرورة دعم التعاون الثقافى والاجتماعى ومضاعفة النشاط الصحى بصفة خاصة لمواجهة المحاولات الإيرانية فى الإمارات الفقيرة إلى جانب وضع خطة للتنمية الاقتصادية والتبادل التجارى بين هذه الإمارات وبين الدول العربية.

وفضلا عن ذلك فقد عنيت جامعة الدول العربية بإرسال بعثة فنية إلى إمارات الخليج لدراسة المشروعات الأكثر إلحاحا كإنشاء طريق يصل بين دبى والشارقة ورأس الخيمة وتوفير استثمار المياه الجوفية وغيرها. ولعل أهم ما تم الاتفاق بشأنه هو إنشاء مكتب للتنمية يتبع الجامعة العربية ويقام فى إحدى إمارات الخليج تسهم فى تمويله الدول العربية وخاصة دول الخليج الثلاث، العراق - الكويت - السعودية[3].

---

(١) من أبرز هذه المشاكل القبلية هجرة الخواطر من أتباع رأس الخيمة إلى أبو ظبى ومطالبة البحرين بقبائل النعيم فى قطر ومطالبة قطر بقبائل المهاندة الذين هاجروا إلى الكويت، ولمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع إلى حسين البحارنة : دول الخليج العربى الحديثة، بيروت ١٩٧٤، كما ستعرض لأنماط أخرى من مشكلات الحدود فى فصل آخر.

(٢) ظهر النشاط الإيرانى فى المنطقة بتأسيس مدرسة إيرانية فى دبى كما أسست إيران مستوصفا كبيرا بلغت تكاليفه أكثر من مليون جنيه ويعرف بمستشفى الأسد والشمس ويوجد فى دبى.

(٣) تقرير بعثة الجامعة العربية ١٩٦٤/١١/١٠ ملحق (٢) سرى جدا، من تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة ١٥ مارس ١٩٦٥، ص ١٧٧ وما بعدها.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية أبدت اعتراضا شديدا على نشاط الجامعة العربية باعتباره منافيا للمعاهدات والعلاقات الخاصة التى تربط بريطانيا بهذه الإمارات، وكان من المؤسف حقا إصرار بريطانيا على أن يكون من حقها الإشراف على الشئون الخارجية لإمارات الخليج العربى حتى فيما يدخل فى إطار تعاملها مع الدول العربية بل والجامعة العربية نفسها، كما وضح اعتراضها أيضا على البعثة الفنية التى أرسلتها الجامعة العربية لدراسة احتياجات المنطقة. وفى مارس ١٩٦٥ اجتمع المقيم البريطانى فى الخليج مع الوكلاء التابعين له فى قطر وأبوظبى ودبى وحكام وشيوخ الخليج وطلب منهم إصدار قرارات جاء فيها، إنهم يرحبون بأية إعانة مجردة من القيود من أى مصدر من المصادر لتطوير إماراتهم، على أنه حرصا لتجنب الجهود المزدوجة فقد قرر مجلس الإمارات المتصالحة إنشاء مكتب للتطوير تورد إليه جميع المساعدات المالية.

وهكذا استطاعت الحكومة البريطانية أن تفوت على الجامعة العربية إنشاء مكتب التنمية العربى، وواضح أيضا أن مكتب التطوير الذى أسسته بريطانيا قد انبعث أساسا من فكرة الجامعة العربية، ولكن تأخر تنفيذ هذه الفكرة أتاح لبريطانيا الفرصة لكى تسبق الجامعة العربية إليها.

وهكذا أصبح شيوخ الخليج أمام أمرين، إما تأييد مكتب التطوير الذى اقترحته بريطانيا، والذى يتبع مجلس حكام الإمارات المتصالحة، أو تأييد صندوق التنمية التابع لجامعة الدول العربية. وعلى حين أيدت الكويت صندوق التنمية العربى وافق شيوخ دبى وقطر والبحرين وأبوظبى، تحت الضغوط البريطانية المتزايدة، على المشروع البريطانى فى حين اتخذت المملكة العربية السعودية موقفا وسطا؛ إذ اقترحت أن تقوم بتعبيد الطريق الموصل بين الشارقة ورأس الخيمة مساهمة منها فى مشروعات التنمية الخاصة بإمارات الخليج دون أن تلزم نفسها بالاشتراك فى مكتب التطوير البريطانى.

ومع ذلك فقد حاولت الجامعة رغم الضغوط البريطانية أن تصل بمشروعها إلى حيز التنفيذ، فأوفدت بعثة خاصة إلى إمارات الساحل العمانى للحصول على موافقة كتابية من الحكام على البدء فى تنفيذ مشروعات الجامعة العربية للتنمية،

وصادفت بعثة الجامعة العربية الزيارة التى قام بها جورج طومسون وزير الدولة البريطانى للحيلولة دون نجاح مساعى الجامعة العربية. وأوضح تقرير بعثة الجامعة العربية أن الوزير البريطانى وجه تحذيرا إلى الحكام من مغبة التعاون مع بعثة الجامعة العربية ومن إعطاء أى تعهدات لها، أو الموافقة على فتح مكاتب للجامعة العربية فى المنطقة، وعندما أجابه بعض الحكام أن ذلك قد تم بالفعل[1]، لامهم على موقفهم وحذرهم بأن ذلك مناقض للمعاهدات المبرمة بين إماراتهم وبين الحكومة البريطانية[2].

وهكذا كانت ذروة التناقض الاستعمارى فى موقف المستر طومسون، الذى كان قد سبق له أن أعلن فى مجلس العموم البريطانى أن بريطانيا غير مسئولة عن تخلف هذه المنطقة، وأن حكامها هم المسئولون عن ذلك، ثم يأتى ليعلن حربا على الحكام لأنهم قبلوا مشروعات فنية بحتة وغير مشروطة مع الجامعة العربية، بعد أن ظلت إمارات الخليج تخضع لما يقرب من قرن ونصف قرن للاستعمار البريطانى الذى فرض عليها التخلف ليكون بمثابة حليف له وسند لبقائه فى المنطقة إلى أطول فترة ممكنة[3]. وتمكنت السلطات البريطانية من إعاقة بعثة الجامعة العربية، إذ اعتذر حاكم دبى عن استقبال البعثة، وأصر أن تكون المساعدات عن طريق مكتب تطوير الإمارات التابع لمجلس حكام الإمارات المتصالحة. كما بادرت السلطات البريطانية إلى إقصاء الشيخ صقر بن سلطان القاسمى حاكم الشارقة (١٩٦٥)، وكان قد أبدى تجاوبا مع مشروعات الجامعة العربية، كما أرغمت الشيوخ الآخرين الذين وافقوا على مشروعات التنمية العربية على إرسال برقيات إلى جامعة الدول العربية سحبوا فيها موافقاتهم السابقة مطالبين أن تكون المساعدات العربية عن طريق مكتب التطوير[4].

---

(١) ذكر تقرير البعثة أن الجامعة العربية استطاعت أن تحصل على موافقة حكام الساحل العمانى على مشروعاتها الخاصة فى المنطقة باستثناء حاكم دبى الذى راوغ فى تقديم هذه الموافقة.

(٢) تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده العادى (٤٤)، سبتمبر ١٩٦٥، انظر دعم العلاقات العربية بإمارات الخليج العربى ص ٤٣ وما بعدها.

(٣) سيد نوفل : الأوضاع السياسية فى إمارات الخليج وجنوب الجزيرة - الكتاب الثانى - إمارات الساحل العمانى ص ٢٢٧ وما بعدها.

(٤) عن دعم العلاقات العربية بإمارات الخليج العربى انظر : تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده العادى (٤٤)، سبتمبر ١٩٦٥ ص ٤٣ وما بعدها.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن بريطانيا قد استطاعت أن تقف دون التعاون العربى مع إمارات الساحل العمانى، إلا أنه لم يعد فى وسعها أن تستمر فى صد تيار القومية العربية الذى أخذ يتدفق على المنطقة بصورة لم تعرفها من قبل.

الأوضاع الداخلية فى مشيخات الساحل العمانى:

وقد يكون من المفيد أن نلم بالأوضاع الداخلية التى عاشتها مشيخات الساحل العمانى السبع فى الفترة موضوع الدراسة وهى:

مشيخة أبوظبى:

حكم الشيخ شخبوط بن سلطان مشيخة أبوظبى فى الفترة من من ١٩٢٨ إلى ١٩٦٦، وهذا الحكم الطويل الذى بلغ ثمانية وثلاثين عاما كان شيئا غير مألوف فى المشيخة، فقد سبق الشيخ شخبوط عديد من الحكام اغتيلوا بعد فترة قصيرة من وصولهم أو بالأحرى اغتصابهم للحكم. وحكم الشيخ شخبوط الطويل لا يعود إلى شيء أكثر من حكمة والدته الشيخة سلمى التى طلبت - عند وصول ابنها إلى الحكم - من جميع أبنائها أن يقسموا بألا يحاول أحد منهم خلع الشيخ شخبوط بالقوة، وفيما يبدو أنه كان يتمتع بحظوة خاصة لديها.

وليس من شك فى أن حكم الشيخ شخبوط الطويل بعد الاضطرابات السابقة التى شهدتها المشيخة أدى إلى إضافة عامل هام من عوامل الاستقرار لم تعرفه المشيخة من قبل، وقد شهدت السنوات الأخيرة من حكمه بداية اكتشاف النفط وتصديره منذ عام ١٩٦٢ مما أعطى مزيدا من الأهمية والاستقرار للمشيخة. وفى نهاية ذلك العام أنشئت فى أبوظبى وكالة سياسية بريطانية خاصة بها[١]، بينما كانت قبل ذلك تخضع للوكالة السياسية البريطانية القائمة فى دبى، كذلك تم الاتفاق بين الشيخ شخبوط وبين السلطات البريطانية فى ذلك العام على أن تكون

---

(١) Clarence Mann, Abu Dhabi Birth of an Oil Sheikhdom p. 99 see also Great Britain Central Office of Infomation, The Arab States of the Persian Gulf and East Arabia, London 1963.

السيادة القضائية على الأجانب فى مشيخته فى أيدى محاكم وطنية. وأشرف أحد القضاة الإنجليز ويدعى السير جون وايت John Wyatt على وضع مجموعة من القوانين الخاصة بالإمارة[١].

وعلى الرغم من أن مشيخة أبوظبى أخذت تتمتع بثروة نفطية هائلة إلا أن الشيخ شخبوط كان على طراز فريد، فقد قاوم بشدة تنفيق الدخل الكبير الذى كان يتحصل عليه من النفط إذ كان مشتهرا بتقتيره الشديد[٢]، كما أنه لم يكن مهتما بدفع رواتب الموظفين التابعين له بما فى ذلك حرسه الخاص فى المواعيد الثابتة لها، وباختصار كان يكره التغيير، وكان أمله أن يستمر الساحل العمانى على أوضاعه الراكدة، وإذا حدث التغيير فينبغى أن يتم ببطء شديد حتى لا يصبح سكان أبوظبى أقلية فى بلادهم كما حدث بالنسبة للكويت، كما كان يرى أن بعض إمارات الخليج - نتيجة ثروات النفط التى تحصلت عليها - طفرت طفرة واسعة إلى النصف الثانى من القرن العشرين بعد قرون طويلة من الركود والتخلف، ولذلك كان يعتقد أن نتائج هذه الطفرة لن تكون فى صالح إمارته، ومن هنا اتسمت تصرفاته بالتردد والحذر، ففى بعض الأحيان كان يعطى موافقته بالبدء فى تنفيذ مشروع، كإنشاء طريق جديد أو بناء مدرسة، ثم يقدم بعد ذلك على إلغاء موافقته هذه، وقد يكون له وجهة نظره الخاصة إزاء ذلك، على أن ينبغى أن نقرر هنا أن تصرفه تجاه الأموال التى كان يتحصل عليها من عائدات النفط لم تكن بمثل تلك السخرية التى أشيعت عنه[٣].

وعلى أى حال فقد أصبح الشيخ شخبوط بن سلطان بفلسفته هذه عقبة فى سبيل التقدم، وخاصة بعد تدفق ثروات النفط التى أخذ ينظر إليها نظرة يشوبها عدم الاكتراث منتقدا جيرانه من الشيوخ الذين عرضوا بلادهم لهزات اجتماعية شديدة بسبب ما أدخلوه من تغييرات فى أنظمة الحكم والإدارة والاقتصاد والتعليم، ولم يقبل إلا تحت إلحاح شديد بفتح مدرسة ابتدائية فى عام ١٩٦٢، كذلك رفض مقترحات بريطانية لتنفيذ خطة خمسية تستهدف إنشاء بعض المشروعات العمرانية،

---

(١) Fenelon, Trucial States p. 78.

(٢) Clarence Mann, op. cit., p. 46.

(٣) من ذلك ما رددته بعض المصادر من أنه كان يضع النقود فى صندوق تحت سريره.

رغم توافر الأموال اللازمة لذلك، مفضلا نظريته الخاصة فى ضرورة المحافظة على تقاليد البادية وعدم الاختلاط بالعالم الخارجى أو التأثر بمنجزات الحضارة العصرية باعتبار كل ذلك مثلا أعلى يجب أن تسير عليه إمارته، وعلى أساس أن المشروعات التى قدمت إليه أكبر من أن تواجه احتياجات أبوظبى وخاصة لما تستلزمه من آلاف العمال لتنفيذها[١].

ومع ذلك فقد كان التقدم فى عمليات التنقيب عن النفط دافعا لإدخال بعض الإصلاحات فى المشيخة، ففى ٣٠ مارس ١٩٦٣ افتتحت وكالة للبريد فى أبوظبى وفرع لها فى جزيرة داس، لاستخدام موظفى شركات النفط[٢]، كما اضطر الشيخ شخبوط للموافقة على تخصيص ما يقرب من ٨٠ ٪ من دخل النفط لميزانية الإمارة، على أن تؤخذ المصروفات من فوائد الرصيد، كذلك اضطر فى عام ١٩٦٥ أن يتبرع إلى مكتب التطوير التابع لمجلس الإمارات المتصالحة بما يوازى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى[٣]. كذلك أثر عن الشيخ شخبوط عنايته الشديدة بمشكلة مياه الشرب فى إمارته، وقد تم فى عهده مشروع مد أنابيب مياه بين العين وأبوظبى، وهكذا استطاعت الإمارة أن تجد حاجتها من مياه الشرب لتواجه أولى مراحل التعمير وما تبعها من ازدياد عدد السكان فيها[٤]. على أنه فى عام ١٩٦٦ قررت الأسرة الحاكمة فى أبوظبى (آل نهيان) خلع الشيخ شخبوط وتجريده من ثروته، وتعيين شقيقه الشيخ زايد بن سلطان، الذى كان حاكما على منطقة العين خلفا له. وأعلنت الأسرة أن هذه الخطوة التى أقدمت عليها اتخذت من أجل المصلحة العامة، وأنها تستهدف رفع مستوى المعيشة فى البلاد واستثمار عائدات النفط فى تطوير شعب أبوظبى، وتنفيذ المشروعات العمرانية التى تحتاجها الإمارة.

وقد غادر الشيخ شخبوط بن سلطان أبوظبى إلى البحرين، بناء على طلب

(١) Mann, op. cit., p. 104.

(٢) Ibid., p. 96.

(٣) Fenelon, op. cit., p. 80.

(٤) مكتب الدراسات والوثائق : أبوظبى ص ٣٦.

من الحاكم الجديد، حيث منحه الشيخ عيسى حاكم البحرين حق اللجوء المؤقت فى إمارته، ثم انتقل منها إلى بيروت، على أنه لم يلبث أن عاد إلى أبوظبى بعد ثلاث سنوات ليعيش فيها عيشة هادئة بعد استقرار الأوضاع للحاكم الجديد[١].

ومن المؤكد أن عزل الشيخ شخبوط تم بموافقة السلطات البريطانية، وعلى أى حال فقد أعلنت السلطات البريطانية فى الخليج علمها بالانقلاب الذى حدث فى أبوظبى، واستعدادها للتعاون مع الحاكم الجديد. والمؤكد أن عزوف الشيخ شخبوط عن الإصلاح وعن وضع ثروته فى البنوك البريطانية، كان سببا من أسباب عزله، وإن كان عزل الشيخ شخبوط من ناحية أخرى يشير إلى ظاهرة هامة وهى وصول حكام أكثر استنارة إلى إمارات الخليج العربى.

وتجدر الإشارة إلى أن الخلاف الأسرى فى أبوظبى استمر قائما عدة سنوات؛ فى خلالها تضاعفت واردات النفط حتى اضطرت الشركات إلى تجميد حصيلة الإمارة ارتقابا لفض الخلاف الأسرى الناشب[٢]؛ إلى أن استقر الرأى فى ٦ أغسطس١٩٦٦ على تولية الشيخ زايد الذى انتقل من قصره فى قلعة المويجعى بواحة العين إلى القصر الرئيسى فى أبوظبى، حيث بدأت الإمارة تدخل فى عهد جديد لم تعرفه من قبل[٣].

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أن الشيخ زايد كان حاكما على منطقة العين فى عهد أخيه شخبوط، وقد أثبت قدرا كبيرا من الاستنارة والوعى حتى فى داخل حدود الميزانية الصغيرة التى سمح له شقيقه بها[٤]. وهكذا ظل الشيخ زايد قبل وصوله إلى حكم أبوظبى منذ أوائل عام ١٩٤٦ مسئولا عن شئون المنطقة الشرقية، أى قرية العين وضواحيها السبع، واستمر هناك حتى عام ١٩٦٦، أى أنه حكم المنطقة الشرقية ما يقرب من عشرين عاما، وكان لهذه السنوات أثرها البالغ فى مستقبل إمارة أبوظبى ذاتها إذ عاش زايد فى العين قريبا من البادية حيث تعلق به البدو وأحبوه وامتدت سيطرته إلى الظفرة، واستطاع أن يسيطر على

---

(١) الحياة ٧ / ٨ / ١٩٦٦.
(٢) نفسه ٩ / ٨ / ١٩٦٦.
(٣) مكتب الدراسات والوثائق : أبو ظبى ص ٣٦.
(٤) Fenelon, op. cit., pp. 77 - 78.

جميع قرى البوريمي، باستثناء القريتين التابعتين لمسقط، وتجدر الإشارة إلى أنه عاصر تصاعد أزمة البوريمي في عام ١٩٥٥ بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية[١]. وفي فترة مبكرة من ولايته على العين زاره الرحالة ولفرد ثيجر Thesiger في قلعة المويجعي، وذكر ثيجر[٢] أنه سمع كثيرا عن الشيخ زايد أثناء طوافه في صحراء الربع الخالي في رحلته التي بدأها من ظفار، وقد حرص على مقابلته لما يتمتع به من شهرة واسعة بين ظهراني البدو، كما أشار جون كلي Kelly في كتاب له صدر في عام ١٩٦٦ بعنوان الحدود الشرقية للجزيرة العربية إلى شخصية زايد بن سلطان، وإلى الدور الذي كان يقوم به في حكمه للمنطقة الشرقية من أبوظبي.

ومما يؤثر عن الشيخ زايد اهتمامه بالبحث عن المياه واستغلالها بحفر قنوات لاستخراج المياه من جبال الحجر شرقي العين، ومن جبال حفيت الواقعة في جنوبها، كذلك قام بإصلاح القنوات القديمة التي أفسدتها الحروب الطويلة بين القبائل، ومن أهم القنوات التي شقها فلج الصاروج، كما شجع الأهالي على تطهير الأفلاج القديمة، وأمد كل مزارع بالمضخات والأدوات الزراعية اللازمة[٣]. وكانت خطوته التالية إصلاح نظام الري إصلاحا جذريا وإتاحة الفرصة للبدو لري أراضيهم بجعل موارد المياه حرة ومشاعة للجميع[٤].

كذلك اهتم الشيخ زايد بإدخال التعليم في واحة العين منذ عام ١٩٥٩، حينما أسس المدرسة النهيانية الابتدائية في قرية العين، وبذلك سبق أبوظبي في إدخال التعليم إذ لم تؤسس مدارس نظامية في أبوظبي إلا في عام ١٩٦٢. كما أنشأ سوقا تجاريا في العين لإنعاش الحركة التجارية بها[٥]. وحينما قام كلارنس مان Mann في عام ١٩٦٤ بوضع دراسة عن أبوظبي بعد زيارة طويلة لها، ذكر عن الشيخ زايد أنه هو الرجل القوي في منطقة العين وضواحيها، ومن هناك يمتد

---

(١) Mann, op. cit., p. 97.

(٢) Thesiger, Wilfred, Sand Kings of Oman, London, 1959.

(٣) مكتب الدراسات والوثائق : أبو ظبي ص ٤٦.

(٤) راشد عبدالله : زايد من مدينة العين إلى رئاسة الاتحاد، الفصل الثاني.

(٥) المرجع السابق.

نفوذه إلى منطقة الظفرة وأنه كرس المال القليل الذى توافـر لديه للقيام بإصلاحات فى منطقـة البوريمى، ويرشـحه كل هذا إلى جـانب عدالـته وروحـه الإصلاحـية وقدرته السياسية وتعلق البدو به، على أن يكون الحاكم المنتظر لإمارة أبوظبى[١].

وعندمـا وصل الشـيخ زايد إلى الحكم حـرص على أن يخص واحـة العين بجانب كبير من المشروعات العمـرانية، ولعل أهم المشروعات هى إقامة مدينة زايد التى وضع الشيخ حجرها الأساسى فى أبريل ١٩٦٩، وتقوم المدينة الجديدة شرقى العين وتعتبر امتدادا طبيعيا لها؛ وقد خطط مسجدها ليكون نواة لجامعة إسلامية فى منطقة الخليج[٢].

ومما يميز حكم الشـيخ زايد إرساء قواعد التنظيم الحكومى فى إمـارته بإنشاء دوائر حكومية، وإبراز دور أبوظبـى فى المجال العربى بصفة عـامة والخليج العربى بصفة خاصة، فما كاد يستـقر فى الحكم حتى أخذ يضع خطة لنهضة إمارته وذلك بإنشاء مجلس للتخطيط بموجب مرسـوم أميري صدر فى ٢٠ مارس ١٩٦٨. وقد رأس الشيخ زايد هذا المجلس الـذى أنيط به تحمل مسـئولية رسم الخطط للإعـمار الشامل، واعتماد الميزانيات التى تحتاجها الإمارة بما فى ذلك تنفيذ مشروعات إنشاء المدارس والوحدات الصحية والمساكن الشعبية ورصف الطرق وما إليها[٣].

وقد رصـد للخطة الخمسـية الأولى ١٩٦٨ - ١٩٧٢ ثلاثمائة مليـون دينار بحرينى أنفقت فى التعليم والصـحة والزراعة والمواصلات والصناعة والبلديات[٤]، وكان من بين ما تضمنته هذه الخطة تنفيذ مشروع لإمداد الإمارة بالمياه العذبة حيث قامت الشركـات البريطانية ببناء معمل لتكرير مـياه البحر[٥]. كمـا تضمنت الخطة الخمسية مـشروعا زراعيا ضخما، ويقوم هذا المشروع فى جـزيرة السعديات القريبة من أبوظبى وهى جزيرة رملية قـاحلة. وقامت جامعة أريزونا الأمـريكية بالإشراف

(١) Clarence Mann, Abu Dhabi, Brith of an Oil Sheikhdom, second edition Beirut 1969 pp. 97 - 98.

(٢) انظر الفصل الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة.

(٣) الأهرام ٥ / ٨ / ١٩٦٨.

(٤) أبو ظبى بين الأمس واليوم ص ص ٧٦ - ٦٨.

(٥) سجل الآراء السياسية عن أقطار العالم العربى،انظر أقطار الخليج العربى، نشرة السفارة البريطانية فى بيروت ١٢ / ١٠ / ١٩٦٨.

على هذا المشروع الذى هو عبارة عن تجربة لإنتاج الخضراوات باستخدام الوسائل الصناعية، وتحت ظروف مناخية متحكم فيها، ويطلق على هذا المشروع اسم مركز أبحاث الأراضى القاحلة، وقد بدأ المشروع فى عام ١٩٧٠ عندما بادر الشيخ زايد بدعوة خبراء من الجامعة للمجيء إلى أبوظبى، وقدم الأراضى اللازمة ومنحا مالية سخية لتغطية المشروع، الذى كان يمول كذلك بواسطة مؤسسة روكفلر مع آخرين، وقد مكن ذلك جامعة أريزونا من تطبيق تجربتها على نطاق واسع بإنشاء مصنع الطعام الصحراوى، ويحصل المشروع على حاجته من المياه بواسطة معمل تقطير، ويتم استخدام المياه بقدر كبير من الاقتصاد والعناية، إذ توضع غطاءات من البلاستيك تحت النباتات من أجل منع تسرب المياه داخل الرمال! وإن كان ذلك لم يمنع بطبيعة الحال عملية التبخر التى لم يفطن إليها منفذو المشروع!.

وقد اشترك فى تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية خبراء وفنيون من دول عربية وأجنبية حتى أصبحت أبوظبى بمثابة منطقة مصالح عالمية[١]. وعلى الرغم من تحديد خمس سنوات لهذه الخطة إلا أنه حدث عجز فى ميزانية الإمارة فى العام التالى (١٩٦٩) بسبب ما تكلفته المشروعات من نفقات كبيرة، وإلى وجود مغامرين؛ مع قلة الخبراء فى مراجعة أعمال الشركات وضبط حساباتها. كما أن طموح الشيخ زايد السياسى وإسراعه فى دفع عجلة التطور جعلته يتوسع فى برامج الخدمات والإنشاءات لا بالنسبة لإمارته فقط بل مد هذه الخدمات إلى إمارات الساحل العمانى، وقدم قروضا مالية لدول عربية كثيرة. وهكذا أخذ الشيخ زايد ينفق على نطاق واسع وكأنه كان يريد أن يثبت أنه سخى بقدر ما كان أخوه مقترا[٢].

وفى المجال العربى قام الشيخ زايد بسلسلة من التحرك السياسى فزار السعودية فى أبريل ١٩٦٧، كما قام بزيارة إلى مسقط عام ١٩٦٨، ونتج عن زيارته الأخيرة الاتفاق مع السيد سعيد بن تيمور سلطان مسقط على موضوعات توحيد العملة بين البلدين، إلى جانب التقارب الاقتصادى والثقافى والفنى،

(١) Fenelon, op. cit., pp. 77 - 78.
(٢) Daily Telegraph, 19 - 8 - 1968.

وتسهيل الاتصالات بين البلدين، وتأكيد الاتفاق بينهما حول مشكلات الحدود، وقد كان من الممكن أن تؤدى هذه المبادرة من حاكم أبوظبى إلى توثيق أسس الاتحاد بين البلدين، ولكن حال دون ذلك تردد سلطان مسقط وعدم تقبله فكرة الانفتاح التى كان يسير عليها شيخ أبوظبى.

وفى عام ١٩٦٩ شجع الشيخ زايد نشاط النائبة العمالية البريطانية مسز مارجريت مكاى، ومعها بعض النواب البريطانيين، الذين كانوا يدافعون عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، حيث ظهر فى لندن مركز حملة أبوظبى الإعلامية، والهدف منه تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين إلى جانب عرض الأفلام والصور وشراء معرض متنقل لنشر حملة إعلامية بين الشعب البريطانى. وقد حصلت مكاى على الدعم المادى من الشيخ زايد، والدعم المعنوى والعلمى من بعض الحكومات العربية، وذلك من خلال زيارتها لكثير من الدول العربية.

كما أصدر الشيخ زايد مرسوما بإنشاء صندوق أبوظبى للتنمية الاقتصادية العربية (أكتوبر ١٩٧١)، ويعتبر من أضخم المشروعات الاقتصادية وقصد به مساعدة الدول العربية على تطوير اقتصادها، وتقرر أن يكون رأسمال هذا الصندوق خمسين مليونا من الدينارات البحرينية بصفة مبدئية، ويقوم الصندوق بدراسة كل مشروع على أسس علمية واقتصادية سليمة، وتوفير الكفايات الفنية اللازمة لتنفيذه.

أما بالنسبة لإمارات الساحل العمانى فقد أعلن الشيخ زايد فور توليه الحكم أنه مستعد للإنفاق بسخاء على مشروعات التنمية فى جميع الإمارات، وبدأ تبرعه بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى لصندوق التطوير، وتضاعف هذا المبلغ إلى مليونى جنيه فى عام ١٩٦٨[١]، وفى ذلك العام تم إنشاء مكتب لإمارة أبوظبى فى مدينة الشارقة، ويقوم هذا المكتب بالدراسات والأبحاث اللازمة لتهيئة الفرصة لأهالى إمارات الساحل للعمل فى المشروعات التى تقوم بها إمارة أبوظبى فى بلادهم، هذا إلى جانب تيسير العمل لمواطنى هذه الإمارات فى المشروعات التى تقام فى أبوظبى، كما يقوم المكتب بتقديم منح دائرة معارف أبوظبى للدراسة الجامعية إلى

---

(١) الرأى العام ١٧ / ١١ / ١٩٦٦.

أبناء الساحل[١]. كما أعلن شيخ أبوظبى أن إمارته قررت تخصيص ٣٠ مليون دينار لمشروعات تطوير الخدمات العامة فى إمارات الساحل، كما أعلن مشروع السنوات الخمس بشأن مساعدة الإمارات الفقيرة غير المنتجة للنفط[٢]، كذلك فتح الشيخ زايد أبواب إمارته أمام أبناء الساحل العمانى، إذ أصدر مرسوما فى عام ١٩٦٩ جاء فيه «يسمح لجميع الأشخاص من مواطنى إمارات الساحل بممارسة الأعمال التجارية والحصول على الرخص اللازمة لذلك دون الحاجة إلى شريك أو كفيل محلى»[٣].

كما ارتفعت مساهمة أبوظبى فى تمويل مكتب تطوير إمارات الساحل العمانى ارتفاعا ملحوظا، إذ تحملت أبوظبى فى عام ١٩٦٩ ما يقرب من (٩٥٪) من ميزانية مكتب التطوير[٤].

كذلك أجريت فى فبراير ١٩٦٩ تسوية للحدود البرية والبحرية بين أبوظبى ودبى، إذ تم التوقيع فى منطقة السميح فى دبى على اتفاقية جديدة للحدود بين الإمارتين شملت الحدود البرية والبحرية فيما بينهما. كذلك عقد اجتماع أخوى فى السميح بين الشيخ زايد والشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة، وبحضور حاكمى دبى وقطر، حيث اتفق المجتمعون على تسوية قضايا الحدود، وطالب الشيخ صقر فى هذا الاجتماع بإعادة بدو الخواطر الذين كانوا قد غادروا رأس الخيمة واستقروا فى أبوظبى بعد الاضطرابات التى وقعت بينهم وبين الشيخ صقر حول ملكية بعض الأراضى، وطلبوا من الشيخ زايد التوسط لمصلحتهم[٥].

وفى يولية ١٩٧١ أعلن الشيخ زايد وضع أسس جديدة للحكم والتنظيم فى إمارته مما كفل لها حول نهاية ذلك العام رئاسة اتحاد الإمارات العربية، وتمثل ذلك

---

(١) أبوظبى بين الأمس واليوم ص ١٣٧.

(٢) الدستور ٢٠ / ٣ / ١٩٦٨.

(٣) أبوظبى بين الأمس واليوم ص ١٣٣.

(٤) نفسه ص ١٣٤.

(٥) فى عام ١٩٦٨ طلب الشيخ صقر بن محمد القاسمى من كشافة عمان مساعدة قوة الشرطة التابعة له فى مقاومة بدو الخواطر الذين رابطوا حول بئر يقع فى الجزء الشرقى من إمارته، وقد وجد الخواطر تأييدا من شيخ أبوظبى الذى منحهم حق اللجوء، وأسكنهم فى واحة العين وأبدى استعداده أن يقيموا فى المدينة بصفة دائمة، ولما كان ذلك يعنى حرمان رأس الخيمة من كثير من سكانها فقد رفض الشيخ صقر ذلك وسويت الأزمة بين الحاكمين فى اجتماع سميح وخاصة بعد أن أبدى الخواطر رغبتهم فى العودة إلى بلادهم خوفا على أراضيهم.
انظر رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط ص ص ٨٠ - ٨١.

فى صدور عدة قوانين أعيد بها تنظيم الإدارة الحكومية وتأسيس مجلس استشارى وطنى يستهدف مشاركة أهالى الإمارة فى شئون الحكم ومساعدة الحاكم فى إدارة شئون الإمارة وتقرير مصيرها[1]. وتكون المجلس من خمسين عضوا يعينهم الشيخ بنفسه من أبرز الأسر وأكثر زعماء القبائل نفوذا[2].

وفى أول ديسمبر ١٩٧١ انتهت العلاقات التعاقدية بين بريطانيا وأبوظبى بتوقيع الشيخ زايد والسير جفرى آرثر وثيقة بذلك، وأصبحت العلاقات بين بريطانيا وأبوظبى لا تتعارض مع وضعها عضوا مؤسسا لدولة الإمارات العربية المتحدة ورائدة لها[3].

دبى :

استطاعت بريطانيا أن تحكم سيطرتها على تلك المشيخة معتمدة على ما كانت تثيره من منازعات بين حكامها من آل مكتوم أو بينهم وبين جيرانهم من حكام الإمارات المجاورة[4].

وقد خاضت كل من دبى وأبوظبى حربا أهلية خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ بسبب تنازع الإمارتين على خور غناضة، وكانت احتمالات النفط فى المنطقة تكمن وراء هذا النزاع مما ترتب على ذلك نشوب معارك متقطعة بين الإمارتين، وكان من الممكن أن تستمر هذه المعارك طويلا لو لم تتدخل بريطانيا وتفرض هدنة وافق عليها الطرفان[5].

وفى عام ١٩٥٤ انتقلت الوكالة البريطانية من الشارقة إلى دبى[6]، وفى عام ١٩٥٨ وصل الشيخ راشد آل مكتوم إلى الحكم وأحدث تطويرا كبيرا فى شئون إمارته، وكان يتميز بالذكاء والحنكة السياسية حتى اشتهر بين أقرانه من حكام الإمارات المجاورة بثعلب الخليج، وكان أهم ما ينشده هو تحقيق الاستقرار فى إمارته.

---

(١) الأنوار ٢٠ / ٧ / ١٩٧١.

(٢) Anthony Duke, The Union of the Arab Amirates, Middle East Journal, Summer 1972 p. 279.

(٣) النهار ٢ / ٩ / ١٩٧٢.

(٤) أبو بشير السالمى : تحفة الأعيان بحرية عمان، ص ٣٥.

(٥) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٢٢٩.

(٦) Hay, Rupert, The Persian Gulf States, p. 121, Fenelon, op. cit., pp.83 - 85.

ولا شك أن العلاقات التجارية التى تقوم بها دبى مع جنوب إيران والهند كان لها أثر كبير فى ازدهارها حيث تستورد دبى المواد الغذائية، وتعيد تصدير البضائع القادمة إليها من أوروبا والهند مما جعلها تستحوذ على ثروات كبيرة ميزتها عن بقية الإمارات المجاورة لها. وبعد عام ١٩٥٧ ازدهرت دبى ازدهارا ملحوظا بسبب استخدامها قاعدة لتهريب البضائع والذهب إلى المناطق المجاورة(١).

وتقع مدينة دبى على جانبى خور طوله عشرة أميال، وينتقل السكان بين بر ديره وبر دبى على جسر أنشئ منذ عام ١٩٦١، أو بالمراكب البخارية فى الخور، ولعل ذلك مما جعل الكثيرين يطلقون على دبى اسم فينيسيا الخليج.

ويعيش فى مدينة دبى أكثر من ثلث سكان الساحل العمانى، ومجتمعها خليط من البلوش والإيرانيين والهنود إلى جانب سكان البلاد الأصليين(٢).

ويعتبر مطار دبى، الذى تم افتتاحه فى عام ١٩٦٥، الميناء الجوى الرئيسى لمنطقة الساحل العمانى، كذلك يعد ميناؤها البحرى أهم موانئ المنطقة،وقد ازدادت أهميته وخاصة بعد عام ١٩٦٩ حيث زيد من حجمه بإنشاء أربعة مراسى، بالإضافة إلى مرسى خاص لناقلات النفط، وقامت بتنفيذ مشروع توسيع الميناء شركتان بريطانيتان هما شركتا هولكر وكوستين.

وكان حاكم دبى الشيخ راشد آل مكتوم يرتبط بصلات من المصاهرة مع حاكم قطر، ولعل ذلك مما أدى إلى اعتماد الإمارة على أموال قطر فى نهضتها، فضلا عن أموال الكويت. وقد ظهر النفط فى مياهها البحرية فى عام ١٩٦٨، وبلغ الإنتاج المصدر منها فى عام ١٩٧٠ ما يقرب من أربعة ملايين طن، ويعتبر مستودع النفط الذى أنشئ بها بمثابة أول خزان مائى لتخزين النفط فى العالم(٣).

الشارقة :

كان لإمارة الشارقة الكثير من الملحقات التى تتبعها كخور فكان ودبا وكلبا

---

(١) Ibid., p. 121.

(٢) Duke, The Union of the Arab Amirates, p. 580.

(٣) سيد نوفل : الأوضاع السياسية فى إمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية - الكتاب الثانى - إمارات الساحل العمانى ص ص ٥١ - ٥٢.

والفجيرة وغيرها، ولذا فقد كانت معرضة فى بعض الأحيان إلى فقدان بعضها نتيجة قيام حركات انفصالية فيها، مثال ذلك محاولة شيوخ دبا الاستقلال بمقاطعتهم، ونجاح شيوخ كلبا فى تحقيق ذلك ثم عودتهم لتبعية الشارقة من جديد، أو استقلال الفجيرة عنها بالفعل، واعتراف الحكومة البريطانية بها كإمارة مستقلة منذ عام ١٩٥١[١]. وقد حكم الشيخ صقر بن سلطان القاسمى الشارقة خلال السنوات الممتدة من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٥، واهتم بإدخال بعض الإصلاحات الاجتماعية فى إمارته ولاسيما فى المجال التعليمى فعمل على إنشاء بعض المدارس النظامية، ولعل اهتمامه بالتعليم يرجع إلى كونه أديبا وشاعرا، ومنذ أن ظهر التنافس بين مشروعات التنمية البريطانية ونشاط الجامعة العربية فى المنطقة مال الشيخ صقر بن سلطان إلى تأييد التطوير عن طريق الجامعة العربية مما أدى إلى اصطدامه بالمستر طومسن وزير المستعمرات البريطانية الذى زار المنطقة لمواجهة صندوق التطوير العربى، مما دفع السلطات البريطانية فى الخليج العربى إلى تشجيع انقلاب داخل الأسرة، حيث عزل الشيخ صقر فى يونية ١٩٦٥ وحل محله الشيخ خالد رغم الاحتجاجات العديدة التى قدمتها الحكومية العراقية والجمهورية العربية المتحدة فى الأمم المتحدة ضد ما قامت به بريطانيا، ولكن لم تبد الأمم المتحدة اهتماما بهذه المشكلات البسيطة.

أما عن الشيخ خالد فقد باشر الحكم فى الشارقة منذ عام ١٩٦٥ حتى اغتياله فى عام ١٩٧٢، وفى خلال هذه السنوات عاصر الشيخ مباحثات اتحاد الإمارات العربية، كما قام بالنهوض بإمارته فى شتى الميادين العمرانية والاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بتحقيق بعض المشروعات الاجتماعية، وتوسيع ميناء الشارقة وتعبيد الطرق الموصلة بين إمارته وبين الإمارات المجاورة لها فى دبى ورأس الخيمة.

ورغم حرص الشيخ خالد على تأكيد ميوله وانتماءاته العربية الأصيلة إلا أنه تعرض لانتقادات شديدة من الشيخ صقر الحاكم المخلوع إذ استمر الأخير يؤكد على أنه كان ضحية لتعلقه بحركة القومية العربية. ولعل مما ساعد الشيخ صقر

(١) Hay, Rupert, The Persian Gulf States p. 122. see also, Europa Publications, The Middle East & North Africa 1978 - 1969, The Trucial States p. 563.

على ذلك ما اتجهت إليـه بريطانيا فى عهد الشيخ خالد من زيادة قـواتها العسكرية فى الشارقة، واتخـاذ الإمـارة قاعـدة بديلة لقواعدها العسكرية فى الجنـوب العربى بعد انسـحابها من عـدن فى عام١٩٦٧. وقد نص الاتفـاق الذى وقع بين بريطانيا والشيخ خالد فى يونية١٩٦٦ على أن تقدم الشارقة أرضا إضافية وتسهيلات جديدة للقوات البريطانيـة، وفى مقابل ذلك نص الاتفاق على أن تدفع بريطانيـا للشارقة مبلغا سنويا قـدره مائة ألف جنيه إسترلينى اعـتبارا من أول يناير ١٩٦٧[١]، وهو مبلغ ظل الشيخ خالد يعتمد عليه اعتمادا كبيرا فى معظم نفقاته، هذا بالإضافة إلى ما كان يدفعه سلاح الجو البريطانى له لقاء استخدامه أحد مطارات الشارقة[٢].

ويبدو أن الشيخ خالد كـان يجد فى المساعدات البريطانية متنفسا له، ولكن هذه المساعدات كان من المقدر لهـا أن تنتهى عقب تنفيذ بريطانيا لسياسـتها الخاصة بالانسحاب فى أواخر عـام ١٩٧١، مما حدا ببعض المراقبين السياسـيين إلى التأكيد بأن ذلك كان من أهم الدوافع التى جـعلت الشيخ خالد يوافـق على عقد اتفاقـية خاصة مع إيران بشـأن جزيرة أبو موسى والتى ضمن بهـا موردا سنويا لإمارته[٣]. ولكن ذلك ليس فى اعتقادنا إلا تبريرا ضعيفا إذا ما أخذنا فى اعتبارنا مدى الدعم المادى الذى أخذت تقـدمه كل من الكويت وأبوظبى للإمارات الفقـيرة فى الخليج ومن بينها إمارة الشارقة التى استحوذت على جانب كبير من المساعدات العربية.

رأس الخيمة:

حكم المشيـخة منذ عـام ١٩٤٨ الشيخ صقـر بن محمد بن سالـم القاسمى بعـد أن أطـاح بعمـه سلطان بن سالم[٤]، وقد فشلـت محاولة بريطانية للإطاحـة به فى عـام ١٩٦٦ على أثر عـزل شيخ الشـارقة؛ إذ إن الشيخ صقر كان من شيوخ الخليج المتفـتحين والمتطلعين للتعـاون العربى وهو ابن عم الشيخ صـقر بن سلطان حـاكم الشـارقـة الذى خلع فى عـام ١٩٦٥، وكـلاهـمـا قـريـب من الآخـر فى

---

(١) النهار ١٧ / ٧ / ١٩٦٦.

(٢) سجل الآراء السياسية - أقطار الخليج العربى - جون أفريك ١٥ /١١/١٩٦٨.

(٣) Anthony Duke, The Union of the Arab Amirates p. 127.

(٤) Hay, Rupert, op. cit., p. 127.

اتجاهاته وآرائه وميوله السياسية. وفى منتصف عام ١٩٦٠ كان قد أيد اقتراحا بإنشاء مكتب للجامعة العربية فى بعض إمارات الساحل العمانى، كذلك أيد اشتراك مصر وغيرها من الدول العربية فى تطوير الإمارات[١]. وكان ينادى بقيام تعاون بين حكام الخليج، ومع ذلك فهو لا يقبل أن تفرض إمارة غنية إرادتها على إمارة فقيرة وأن المنطقة غير قابلة للفصل، وإذا كانت هناك إمارات فقيرة فإن لها حقوقا مشروعة فى ثروات الإمارات الأخرى[٢]. ومن الأمور التى وسعت مداركه رئاسته لمجلس الإمارات المتصالحة، وعلى الرغم من أن ذلك المجلس كان يعمل وفقا لخطط بريطانية إلا أن الشيخ صقر اعتبر برغم ذلك من الحكام الذين باتت بريطانيا تخشى من وجودهم فى المنطقة[٣].

وكانت العلاقة وثيقة بين رأس الخيمة والمملكة العربية السعودية بفضل ما يجمع بينهما من تعاليم وهابية واحدة ، وبفضل ذلك نفذت السعودية كثيرا من المشروعات والمساعدات فى رأس الخيمة كإنشاء طريق برى من رأس الخيمة إلى الشارقة، وتسليح قوة دفاع رأس الخيمة إلى جانب تمويل عدد من المشروعات الصغيرة وبناء مدرسة ومستشفى، وكانت السعودية تجد فى رأس الخيمة قاعدة لنفوذها فى منطقة الساحل العمانى، ولكن من الملاحظ أن السعودية نصحت رأس الخيمة بالاعتدال فيما يتعلق بالموقف الإيرانى إزاء الجزر التابعة لها فى طنب الكبرى والصغرى مما جعل الشيخ صقر يعتمد على التأييد العراقى[٤]. كما أنه شجع الشيخ صقر بن محمد حاكم الشارقة السابق على استرداد إمارته والإطاحة بالشيخ خالد لتساهله بشأن جزيرة أبو موسى إذ سهل له عملية التسلل من رأس الخيمة إلى الشارقة، بيد أن المؤامرة واجهت فشلا ذريعا، ولم ينجم عنها إلا مصرع الشيخ خالد كما سنفصل ذلك فيما بعد[٥].

---

(١) Anthony Duke, The Union of the Arab Amirates p. 285 .

(٢) Times, London 24 - 1 - 1968.

(٣) Anthony Duke, op. cit., p. 285.

(٤) النهار ٢٥ / ١٢ / ١٩٧١.

(٥) انظر الفصل الخاص بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

عجمان :

وصل الشيخ راشد بن حمد النعيمى إلى الإمارة فى عام ١٩٢٨ وكانت هذه الإمارة تعد من أفقر إمارات الساحل العمانى، حتى أن الحاكم نفسه كان يعيش فى قصر متواضع ليس فيه كهرباء أو ماء جار، ومعظم دخله كان يأتى من مردود الطوابع البريدية التى يتهافت عليها الهواة[١].

أم القوين :

وكان يحكمها منذ عام ١٩٢٩ الشيخ أحمد بن راشد المعلا، وكان أكثر فقرا، والمورد الوحيد له فى الإمارة كان يأتى من تجارة هزيلة فى التبغ والأسماك المجففة[٢].

الفجيرة :

وكان يحكمها منذ عام ١٩٤٠ الشيخ محمد بن حمد الشارقى، وقد لعبت الفجيرة دورا كبيرا فى خلال اندلاع ثورة الإمامة الأباضية فى عمان ضد سلطنة مسقط حتى أن السلطات البريطانية أقدمت فى عام ١٩٦١ على اعتقال الشيخ على ابن عامر العبسى نائب حاكم الفجيرة بحجة مساعدته لثوار عمان، وتشجيع تسلل المتمردين من إمارته إلى داخلية عمان[٣].

ومما يذكر أن الفجيرة كانت من توابع الشارقة ولكن اعترف بها كإمارة مستقلة منذ عام ١٩٥١، وعقد بينها وبين الشارقة اتحاد فيدرالى فى مطلع سنة ١٩٦٠ ولكنه لم يستمر بينهما طويلا[٤].

استيلاء إيران على جزر الخليج (أبوموسى -طنب الكبرى- طنب الصغرى).

أشرنا فيما سبق أن منطقة الساحل العمانى تعرضت لتغلغل إيرانى اقتصادى وبشرى، وليس من شك فى أن الوضع المفكك الذى عاشته مشيخات الساحل العمانى وقلة عدد سكانها كانا يساعدان على تغلغل الهجرات الأجنبية فيها، كما

(١) سجل الآراء السياسية عن العالم العربى، جون أفريك ١٥ / ١١ / ١٩٦٨ أقطار الخليج العربى.

(٢) Hay, Rupert, op. cit., p. 127.

(٣) سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية - الكتاب الثانى - إمارات ساحل عمان ص ص ٥٤ - ٥٦.

(٤) عبدالقادر زلوم : عمان والإمارات السبع ص ٩٥.



أتاحت أوضاعها المتخلفة الفرصة لنشاط اقتصادى وقفت فى طليعته البنوك الإيرانية كبنك الصادرات الإيرانى وبنك ملى إيران، وهذه البنوك بفروعها المتغلغلة فى إمارات الساحل كانت تمول التجار الإيرانيين، هذا إلى جانب إنشاء شركات التأمين وتشجيع رءوس الأموال الإيرانية[١].

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك روابط وثيقة تربط بين حكام المنطقة وإيران، إذ اعتاد كثير من شيوخ الخليج زيارة إيران فى رحلات قنص فى سهولها وفى هضابها، كما انتهزت إيران فرصة التخلف الذى كانت تعانى منه المنطقة وبادرت بتقديم خدمات تعليمية واجتماعية إلى بعض هذه الإمارات[٢].

والجدير بالذكر أن إيران التى أعلنت تخليها عن مبدأ الاحتلال بالقوة بالنسبة للبحرين إلا أنها لم تتخل عن هذا المبدأ بالنسبة لسيطرتها على جزر الخليج الثلاث، التى تتبع إمارتى الشارقة ورأس الخيمة[٣]. ولكنها حاولت أن تحصر الخلاف بينها وبين بريطانيا من الناحية النظرية، وذلك بتوقيتها احتلال تلك الجزر قبل يوم واحد من إنهاء بريطانيا معاهداتها مع مشيخات الساحل العمانى فى أول ديسمبر عام ١٩٧١[٤].

وكانت إيران تأمل فى سد الفراغ الذى كان متوقعا حدوثه بعد انسحاب القوات البريطانية مستفيدة من التفكك الواضح فى المنطقة ووجود كيانات سياسية متعددة بالإضافة إلى النقص الملحوظ فى عدد سكانها[٥].

بدأ الاحتلال الإيرانى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ حينما أعلن أمير عباس هويدا

---

(١) جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى، بحث ألقى فى مؤتمر التاريخ الدولى فى بغداد مارس ١٩٧٣، انظر العدد العشرين من المجلة المصرية للدراسات التاريخية.

(٢) عبدالقادر زلوم : عمان والإمارات السبع ص ٣٠.

(٣) تتبع جزيرة أبوموسى إمارة الشارقة وتتبع الطنبين إمارة رأس الخيمة.

(٤) Duke, The Union of the Arab Amirates, p. 27, ff.

(٥) حسب إحصائية مكتب التطوير التابع لمجلس الإمارات المتصالحة فى دبى لم يزد عدد سكان المشيخات السبع فى مارس عام ١٩٦٨ عن ١٨٠,٢٠٠ نسمة .

See Development Office, Trucial States Council, Trucial States Census Figures, 1968, Summary of Population.



رئيس وزراء إيران فى المجلس النيابى الإيرانى بأن قوات عسكرية نزلت طنب الكبرى والصغرى[1]، واحتلت نقطا إستراتيجية فى أبو موسى، وأعلن أن الخلاف بين بريطانيا وإيران على الجزر الذى يرجع إلى ما يقرب من ثمانين عاما قد سوى نهائيا[2]. وأن سيادة إيران أعيدت إلى هذه الجزر بعد محادثات مطولة مع الحكومة البريطانية وأن دخل النفط سيقتسم بالتساوى بين إيران والشارقة فى حالة اكتشافه فى جزيرة أبو موسى وستقدم إيران معونة مالية ومساعدة فنية لها.

وهكذا استولت إيران على جزر الخليج الثلاث، وقد أصرت على أن احتلالها لهذه الجزر مرتبط ارتباطا كبيرا بأمنها القومى، إذ إن هذه الجزر تتحكم فى مضيق هرمز الذى هو من الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية القصوى بالنسبة لها.

وإذا كان شيخ الشارقة قد نجح فى وضع تسوية مع إيران بشأن جزيرة أبوموسى؛ فإن شيخ رأس الخيمة لم يكن متحمسا للوصول إلى تسوية من هذا القبيل.

وقد يكون من المناسب أن نشير إلى الطريقة التى تم للشيخ خالد حاكم الشارقة أن يسوى بها خلافاته مع إيران حول جزيرة أبو موسى، فقبل احتلال إيران لها بيوم واحد وعلى وجه التحديد فى ٢٩نوفمبر١٩٧١ أعلن الشيخ خالد تسوية نزاعه مع إيران بصدد جزيرة أبو موسى، ويتضح من البيان الذى أصدره فى ذلك التاريخ الشروط التى تم الاتفاق عليها، فسكان الجزيرة المدنيين سيبقون بموجب الاتفاق تحت سلطة الشارقة؛ ولكن سيسمح لقوات إيرانية أن ترابط فى جزء متفق عليه من الجزيرة، وستكون إيرادات النفط مشتركة بين الطرفين، كما أن إيران ستعطى الشارقة مليونا ونصف مليون جنيه إسترلينى كمساعدة سنوية مستمرة لمدة تسع سنوات، أو إلى أن تصل إيرادات الإمارة السنوية من أى نفط يتم اكتشافه إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات[3].

---

(١) تقع جزيرة طنب الكبرى على مقربة من مضيق هرمز وتبعد حوالى ستين كيلو مترا عن إمارة رأس الخيمة ويسكنها سبعمائة نسمة وبها مدرستان، أما طنب الصغري فتقع إلى الشمال منها وهى خالية من السكان.

(٢) يقصد بذلك حادثة طنب التى أثارت خلافا بين بريطانيا وإيران فى عام ١٩٢٨ ولمزيد من التفاصيل يرجع إلى كتابنا الخليج العربى ١٩١٤ / ١٩٤٥ ص ٣٠٧.

(٣) اشتهرت أبو موسى بمواردها المعدنية وخاصة أكسيد الحديد الذى كانت تقوم باستغلاله شركة الوادى الذهبى المحدودة Golden Valley Ochre & Company Ltd وقد منحت الشارقة شركة بيوتس للغاز والنفط امتيازاً للتنقيب عن النفط فى جزيرة أبوموسى وفى مياهها الإقليمية.

وأكد البيان أن هذا الاتفاق لن يؤثر على سيادة الشارقة على جزيرة أبو موسى إذ سيبقى علم الشارقة مرفوعا على مركز الشرطة فى الجزيرة!.

وفى تبرير الشيخ خالد لاتفاقه مع إيران أكد أنه كان مرغما على ذلك الاتفاق نتيجة العوامل التالية[1]:

أولا : أن الدول العربية تعيش ظروفا صعبة ولم تتخذ أى إجراء إيجابى إزاء النوايا الإيرانية.

ثانيا : أن بريطانيا كانت حريصة على إنهاء مشكلة الجزر قبل تنفيذ انسحابها النهائى من الخليج العربى، وأن إيران لم تكن لتسلم بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة قبل إنهاء تلك المشكلة.

ثالثا : مساندة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لإيران فى موقفها.

وذكر حاكم الشارقة بصدد ذلك «ماذا أستطيع أن أفعل . . . أنا حريص على قيام الاتحاد وعلى عروبة الجزر وعلى حقن دماء أبنائى وشعبى»[2].

وعلى الرغم من هذه التبريرات التى تذرع بها حاكم الشارقة، إلا أن الشواهد تؤكد بما لا يقبل الشك عروبة الجزيرة، وكان فى وسع بريطانيا - لولا تواطؤها مع إيران - أن تحتفظ بوضعية أبو موسى للشارقة، ففى تقرير تقدم به أحد المستشارين البريطانيين القانونيين ويدعى كوارد تشانس إلى مستشار حاكم الشارقة، أكد فيه أنه اطلع على سجلات وزارة الخارجية البريطانية وسجلات حكومة الهند، ووصل إلى أن جزيرة أبو موسى كانت منذ أقدم تاريخ سجل فى الوثائق البريطانية ملكا لإمارة الشارقة، وأن حكام الشارقة كانوا فى كل الأوقات مستقلين عن إيران، وأكد أن قضية امتلاك الشارقة لجزيرة أبو موسى ستكون قوية جدا إذا قدمت للتحكيم، وأضاف أنه بغض النظر عن إثبات الملكية فإن التهديد

---

(١) حديث صحفى أدلى به حاكم الشارقة لمندوب جريدة الأنوار، انظر الأنوار ٨/ ١٢/ ١٩٧١.

(٢) الأنوار ٨/ ١٢/ ١٩٧١.

باحتلال الجزيرة بالقوة العسكرية من قبل إيران هو نقض واضح لميثاق الأمم المتحدة الذى يحظر تغيير حالات إقليمية مثبتة بواسطة القوة العسكرية[1].

وعلى عكس شيخ الشارقة رفض الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة التفاهم مع إيران حول الطنبين، رغم التحذيرات المتكررة التى وجهها إليه السير ويليام لوس مستشار الحكومة البريطانية السياسى الخاص فى منطقة الخليج، وكان ويليام لوس قد شغل منصب المقيمية البريطانية وعهدت إليه حكومة المحافظين القيام بزيارات استطلاعية إلى إمارات ودول الخليج قبل تنفيذ سياسة الانسحاب للتعرف على الأوضاع فى المنطقة، وقد لعب وليام لوس دورا كبيرا فى عقد الاتفاق بين إيران وحاكم الشارقة، وقد وجه تحذيره لشيخ رأس الخيمة على أساس أن إيران سوف تحتل الجزيرتين التابعتين له بالقوة ما لم يصل معها إلى تسوية بشأنهما، وأن بريطانيا لن تعتبر نفسها مسئولة عن ذلك إذ إنها بصدد إنهاء معاهداتها الخاصة بالحماية مع رأس الخيمة وغيرها من إمارات الساحل العمانى.

وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ أعلنت حكومة رأس الخيمة أن قوة إيرانية نزلت جزيرتى طنب واحتلتهما، وأن قوة من الشرطة العربية لا يزيد عدد أفرادها عن ثمانية تصدت للهجوم دون جدوى!، وبادر شيخ رأس الخيمة بتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة البريطانية جاء فيه أن أراضيه قد غزيت وأنه يعتبر الحكومة البريطانية بموجب المعاهدات القائمة حاليا مسئولة عن هذا الاحتلال. كما بعث برقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن بشأن ذلك. وفى ٣ديسمبر١٩٧١ أعلن الشيخ صقر أن إمارته مستعدة لاستقبال أية قوة عربية لغرض الدفاع عن الجزر الثلاث التى احتلتها إيران، سواء كانت هذه القوة من دولة عربية واحدة أو من عدة دول، وأن الواجب القومى الأول أمام دولة الإمارات العربية

---

(١) تقرير كوارد تشانس إلى المستر نورث كات أبلى مستشار حاكم الشارقة حول ملكية الشارقة لجزيرة أبوموسى ٢٣ يولية ١٩٧١، انظر صراع الواحات ص ص٢٧٣ - ٢٧٥، وعن حقوق السيادة العربية على جزر الخليج الثلاث وحججها القانونية يمكن الرجوع إلى الدراسة القيمة التى وضعها الدكتور عبدالحسين القطيفى والتى قدمت إلى مؤتمر التاريخ الدولى فى بغداد مارس ١٩٧٣، وكذلك الدراستان اللتان أعدتهما اللجنتان السياسية والقانونية بجامعة الدول العربية واللتان عنيتا بإبراز المقومات الجغرافية والتاريخية وحقوق السيادة العربية، ومع ذلك فينبغى أن نؤكد هنا أنه باحتلال إيران للجزر العربية الثلاث أصبح الخلاف على الحق التاريخى فى هذه الجزر حديثا أكاديميا.

المتحدة التى أعلن عن قيامها فى ٢ ديسمبر ١٩٧١ هو الدفاع عن جزر الخليج، ومما يذكر أن الشيخ صقر أعلن انسحابه من دولة الإمارات العربية المتحدة مؤكدا أن الشرط الرئيسى لانضمام إمارته إلى الدولة الجديدة هو تبنيها موقف رأس الخيمة من الاستيلاء الإيرانى على جزر الخليج وقطع كافة العلاقات مع إيران، وترحيل جميع الإيرانيين من الساحل العمانى.

أما عن بريطانيا فقد أبدت أسفها لعدم توصل شيخ رأس الخيمة وإيران إلى اتفاق على غرار اتفاق حاكم الشارقة، رغم العروض السخية التى قدمتها إيران. وأملت الحكومة البريطانية ألا تعلق الجامعة العربية اهتماما على احتلال إيران لجزيرتين صغيرتين، وأن تعترف بالنجاح الذى أحرزته السياسة البريطانية إزاء قضايا الخليج كاستقلال البحرين وقطر، وإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن عليها تركيز جهودها على انضمام رأس الخيمة إلى دولة الإمارات العربية، وتدعيم العلاقات العربية الإيرانية.

أما بالنسبة لإيران فقد أوضحت موقفها باعتبار أن بريطانيا هى المسئولة عن إثارة المشاكل، وكأن إيران حاولت أن تحيل المشكلة إلى بريطانيا، وأعلنت عدم قبولها لوساطة الجامعة العربية لأن الجزر غير عربية، وطلبت تكثيف الجهود للتوصل إلى اتفاق مع شيخ رأس الخيمة ومنع العراق من إثارة مشاكل ضدها. وقد وضح أن اتجاه الجامعة العربية كان إلى التقارب الإيرانى، واعتبار موضوع الجزر مشكلة تتعلق ببريطانيا وإيران، وليس بينها وبين إيران. وعلى عكس ذلك أدى الاحتلال الإيرانى لجزر الخليج إلى إثارة مشاعر الرأى العام العربى. ففى الكويت طالب مجلس الأمة باتخاذ إجراءات مشددة ضد الأطماع الإيرانية فى الخليج، كما وافق المجلس على التجنيد الإجبارى لأول مرة فى تاريخ الكويت، كما طالب وزير الدولة الكويتى وزراء الخارجية العرب باتخاذ إستراتيجية عربية لمواجهة الموقف بخطة موحدة وفاعلة[1].

أما عن العراق فقد دافع بشدة عن عروبة جزر الخليج[2]. وكان قد سبق

---

(١) سيد نوفل : الأوضاع السياسية فى إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية - الكتاب الثانى - إمارات الساحل العمانى ص ص ٢٣ - ٣٤.

(٢) انظر من أجل ذلك تقريرا عن مشاريع مصلحة الموانئ العراقية فى جزر الخليج بتاريخ ١/١٢/١٩٧١، ويذكر التقرير أن جميع جزر الخليج تسكنها قبائل عربية، وأن سفن التفتيش العراقية لم تصادف فارسيا واحدا فى أية واحدة من تلك الجزر.

للحكومة العراقية أن دعت إلى تحالف عربى لمواجهة الأطماع الإيرانية، وبناء على مذكرة من الحكومة العراقية طلب وزراء الخارجية العرب من الأمين العام للجامعة العربية فى ١٣ نوفمبر ١٩٧١، بأن يجرى اتصالات بين بريطانيا وإيران من أجل حماية عروبة الجزر الثلاث. وعلى أثر وقوع الاحتلال فى ٣٠ نوفمبر، قررت الحكومة العراقية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا محملة إياها مسئولية استيلاء إيران على الجزر الثلاث[١]. وطالبت الدوائر الشعبية والرسمية فى العراق جميع الدول العربية بقطع علاقاتها مع إيران وبريطانيا، وإرغام إيران على سحب قواتها من الجزر الثلاث عن طريق الأمم المتحدة. كما أصدرت الأحزاب والمنظمات الوطنية فى العراق بيانا أكدت فيه أن احتلال القوات الإيرانية لجزر الخليج الثلاث يستهدف تهديد عروبة الخليج، ويمهد للمخططات الإمبريالية فى المنطقة، ويؤدى إلى إيجاد مرتكزات وثوب استعمارية ضد حركة التحرر الوطنى فى الخليج العربى. وأكد البيان أن الاحتلال العسكرى يراد به بناء موقع إستراتيجى للمصالح الاستعمارية يستهدف فى الجوهر الاستحواذ على الموارد الطبيعية التى تحتويها أراضى الجزر العربية الثلاث[٢].

أما عن ليبيا فقد بادرت بتأميم شركة البترول البريطانية حيث أطلقت عليها اسم شركة الخليج العربى، كما سحبت الحكومة الليبية أرصدتها من بريطانيا[٣].

والجدير بالذكر أن مشكلة الجزر الثلاث أثيرت فى مجلس الأمن فى ٩ديسمبر ١٩٧١، حيث أصدر المجلس قرارا أعرب فيه عن أمله فى أن تسفر وساطة يجريها طرف ثالث عن تسوية سلمية. وكان ممثلو الدول العربية قد طالبوا باتخاذ إجراء ضد بريطانيا لأنها لم تنفذ التزاماتها بموجب المعاهدات التى تفرض عليها حماية جزر الخليج، ووصفت الوفود العربية ما قامت به إيران باعتباره يشكل

---

(١) لؤى بحرى: الأطماع الأجنبية فى جزيرة أبوموسى ص ص ٥ - ٦.

(٢) انظر بيان الأحزاب والمنظمات الوطنية فى العراق حول العدوان الإيرانى على جزر الخليج الثلاث (بدون تاريخ).

(٣) جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى، العدد العشرون من المجلة المصرية للدراسات التاريخية.

خرقا واضحا وفاضحا لميثاق الأمم المتحدة، وأن الاحتلال كان تواطؤا بين إيران وبريطانيا وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فى حين رد المندوب الإيرانى على هذه الاتهامات بأنه ليس للحكومة الإيرانية أية سياسة توسعية، وأن هذه الجزر كانت دائما جزءا من إيران[١].

وعلى المستوى المحلى ترتب على العدوان الإيرانى اضطراب فى المنطقة تمثل فى محاولة اغتيال حاكم الشارقة ومندوبه الذى استقبل القوات الإيرانية النازلة فى جزيرة أبو موسى، ثم مصرع الحاكم بالفعل فى محاولة انقلابية تزعمها الحاكم السابق للشارقة الشيخ صقر بن سلطان فى ٢٥ يناير ١٩٧٢، وكان واضحا أن هذه المؤامرة ما هى إلا بمثابة رد فعل للاحتلال الإيرانى[٢]. هذا مع عدم استبعادنا بطبيعة الحال الدوافع الشخصية من وراء هذه المحاولة الانقلابية.

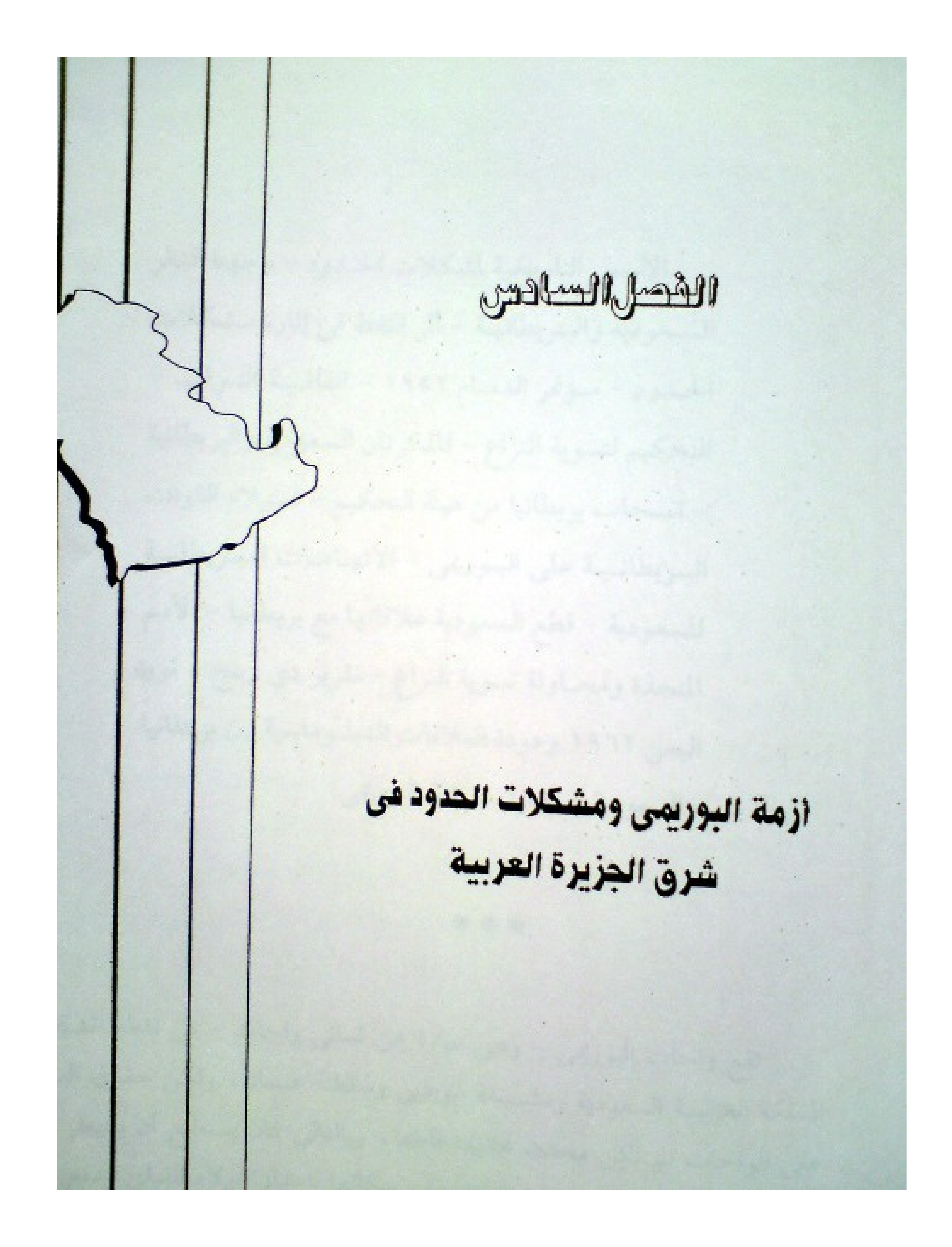
ومما تجدر الإشارة إليه ما أثبته سكان جزيرة طنب الكبرى، رغم أن عددهم لا يتجاوز مائة وخمسين شخصا من حقيقة انتماءاتهم العربية، ولدينا بصدد ذلك مذكرة تقدموا بها إلى الشيخ زايد بن سلطان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢ يحتجون فيها على استمرار الاحتلال الإيرانى لجزيرتهم ولبقية الجزر العمانية، وتطالب المذكرة بالاستمرار فى تأكيد المطالب العربية على جزر الخليج الثلاث[٣].

---

(١) الأنوار ٩/ ١٢/ ١٩٧١.

(٢) احتجاج موجه إلى الشيخ زايد بن سلطان بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٧٢ من جمعية الدفاع عن عروبة الخليج، البصرة.

(٣) مذكرة مقدمة من أبناء طنب الكبرى إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢، انظر ملاحق الكتاب.



الفصل السادس

أزمة البوريمى ومشكلات الحدود فى شرق الجزيرة العربية

الأسس التاريخية لمشكلات الحدود - وجهتا النظر السعودية والبريطانية - أثر النفط فى إثارة مشكلات الحدود - مؤتمر الدمام ١٩٥٢ - اتفاقية التوقف - التحكيم لتسوية النزاع - المذكرتان السعودية والبريطانية - انسحاب بريطانيا من هيئة التحكيم - استيلاء القوات البريطانية على البوريمى - الاتهامات البريطانية للسعودية - قطع السعودية علاقاتها مع بريطانيا - الأمم المتحدة ومحاولة تسوية النزاع - تقرير دى ربنج - ثورة اليمن ١٩٦٢ وعودة العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والسعودية - تجميد مشكلة البوريمى.

***

تقع واحات البوريمى - وهى عبارة عن ثمانى واحات - فى نقطة اتصال بين المملكة العربية السعودية ومشيخة أبوظبى وسلطنة عمان، ولكن حقوق السيادة على الواحات لم تكن محددة تحديدا قاطعا، وبالتالى كان يستطيع أن يسيطر عليها من يكون فى وسعه أن يفرض الزكاة على سكانها باعتبار الولاء القبلى ودفع الزكاة هو دليل السيادة المعترف به فى ذلك الوقت، إلى أن اكتشف النفط فتغيرت الكثير

من المقـايس التقليـدية. ولذلك طالب الإنجليز بست منهـا لصالح شـيخ أبوظبى واثنتين لسلطان مسـقط وعمان،أما عن المملكة العـربية السعودية فقـد طالبت بهذه الواحات جمعيها[١].

وليست الأهميـة فى واحات البوريمى فى حد ذاتهـا وإنما لأنها تعد مفـتاحا لمنطقة فـهود الغنية بالنفط والتى تقع حـيثما يلتـقى الربع الخالى بجبـال عمان[٢]. وثمة مـلاحظة جديرة بالذكر وهى أن واحـات البوريمى لم تكن قد اسـتلفتت نظر شركـة البترول الأمريكيـة العاملة فى السعـودية، وهى شركة أرامكو، حـتى عام ١٩٤٨، وربما يتضح ذلك فى إقرارها لخط الحدود الذى اقترحته الحكومة البريطانية فى عام ١٩٣٥، والذى عرف باسم خط الرياض، هذا على الرغم من أن الحكومة السعودية لم تعترف به كأساس لتـخطيط الحدود بينها وبين مناطق النفوذ البريطانى فى سلطنة مـسقط وعمـان ومشيـخات السـاحل العمانى، كـما ظهـر من خريطة وضعتها شركة أرامكو، خاصـة بامتيازات النفط فى منطقة الشرق الأوسط، تعين الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية على مسافة اعتبارية من واحات البوريمى، كما وضح أيضـا من نشرة سنوية صدرت عن شركـة أرامكو فى عام ١٩٤٨ عدم تحديد تبعية البوريمى وإن كان قـد وضح تسليم شركة أرامكو بخط الرياض باعتباره الخط الذى يفصل بين المقاطعات الشرقية للمملكة العربية السعودية، ومناطق النفوذ البريطانى فى مسقط ومشيخات الساحل العمانى[٣].

وعلى الرغم من أن المشكلة قـد احتـدمت فى خلال الخـمسينيـات من هذا القرن، فإنـه من الممكن مع ذلك العودة بأصول هذا النزاع إلى عام ١٩١٣ حـينما سيطر عـبدالعزيز بن سـعود على الإحسـاء، واعتبـرت السعودية نفـسها أنهـا قد أخضعت هذه المناطق لـسيادتها وخاصـة أن عبد العزيز بن سعـود أعلن أنه استرد

---

(١) Morris, James, Sultan in Oman, p. 24 see also Al Bahrna, The legal Status of the Arabian Gulf states p. 205.

(٢) Morris, J., op. cit., p. 25.

(٣) يمكن الرجوع بصدد ذلك إلى :
Arabian American Oil Company, Summary of Middle East Oil Development, p. 8 New York, 1967 See also Arabian Oil Company, Arabian Oil & world Need New York 1948 pp. 6-7.

أراضى آبائه وأجداده. وفى خلال الثلاثينيات من هذا القرن، أجريت محاولة لتخطيط الحدود بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، التى اعتبرت الأخيرة نفسها ممثلة عن المشيخات المهادنة والموكلة من قبل سلطنة مسقط وعمان ثم توقفت هذه المباحثات فى عام ١٩٣٧ دون أن تصل إلى نتيجة إيجابية(١).

وبقيت مشكلة الحدود معلقة فى سنوات الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها، وفى خلال هذه الفترة قام الموظفون التابعون لسعود بن جلوى حاكم الإحساء السعودى بتصريف مهامهم المعتادة من جمع الزكاة والإشراف على الأمن. وقد أكد الرحالة الإنجليزى ولفرد ثيجر Wilfred Thesiger عند زيارته للبوريمى فى عام ١٩٤٨ أن سعيد بن تيمور سلطان مسقط - مدفوعا من قبل الإنجليز - كان متشبثا بادعائه على البوريمى، ولكنه اصطدم بشيوخ القبائل الغافريين الذين كانوا أميل إلي الولاء لابن سعود(٢).

على أن هذا الموقف سرعان ما تبدل على أثر اكتشاف النفط فى عام ١٩٤٩، وبداية التنقيب عنه فى مشيخات الساحل العمانى حينما قامت شركة استثمار بترول ساحل الصلح البحرى المحدودة Petroleum Development Trucial Coast. وهى شركة بريطانية تابعة لمجموعة شركة نفط العراق، بعمليات تنقيبية فى مناطق امتيازها فى أبوظبى. وبادرت بادخال البوريمى فى منطقة عملياتها، وكان هذا هو العامل المؤثر الذى نبه كلا من ابن سعود وسلطان مسقط، إلى مصالحهما فى المنطقة(٣). ويهمنا بطبيعة الحال موقف الحكومة السعودية التى طالبت بمزيد من الحدود فى الجنوب الشرقى من مقاطعاتها وصلت إلى حد اقتطاعها عدة أميال من مناطق النفوذ البريطانى فى شبه جزيرة قطر، ومساحة كبيرة من مناطق النفوذ البريطانى فى مشيخة أبوظبى، بالإضافة إلى أجزاء كبيرة من سلطنة مسقط

---

(١) لتفصيل هذه المباحثات ارجع إلى كتابنا الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ ص ٣٢٦ وما بعدها.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٤٧.

(٣) Kelly, J. B., Eastern Arabian Frontiers p. 142.

وعمان، بما فى ذلك واحات البوريمى بكاملها فى حين اعتبرت الحكومة البريطانية هذه المطالب، المبالغ فيها من قبل السعودية، مناقضة تماما لطبيعة المباحثات التى سبق أن جرت بينها وبين السعودية، والخاصة بتخطيط الحدود بينها وبين مناطق النفوذ البريطانى فى سلطنة مسقط ومشيخات الساحل العمانى[١].

ولم يلبث أن تعقد الموقف حينما طلبت الحكومة السعودية من شركة أرامكو تسليمها جزءا كبيرا من الأراضى التى لم تكن الشركة قد نقبت فيها بعد. ولكن أرامكو قبل أن تقرر تسليم أية مساحة إلى الحكومة السعودية، كان عليها أن تقوم بعملية مسح جيولوجى لتحدد فى أى منها احتمالات وجود النفط، ولذلك بدأت شركة أرامكو بالقيام بمسح شامل للمناطق الجنوبية الشرقية من المقاطعات الشرقية التابعة للحكومة السعودية؛ فى الوقت الذى كانت فيه شركة نفط العراق العاملة فى قطر ومنطقة الساحل العمانى تقوم بعمليات مسح مماثلة عند حدود خط الرياض، وكان من الطبيعى أن تلتقى الشركتان فى مكان واحد[٢]. ولذا فإنه من السهل القول بأن المشكلة كانت صراعا بين شركات النفط الأمريكية والبريطانية إلا أن ذلك قد يكون من قبيل تبسيط الأمور، إذ إنه بنظرة سريعة نجد أن شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسى وشركة سوكونى فاكوم كانتا من بين أربع شركات تملك شركة أرامكو، كما كانتا فى الوقت نفسه من بين مالكات شركة نفط العراق. غير أن الذى استمر فى إعطاء ذلك الانطباع هو دعم الحكومة الأمريكية للسعودية، رغبة منها فى تقليص الوجود البريطانى فى الجزيرة العربية، إلى درجة أن جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت، وصف الموقف البريطانى فى البوريمى بأنه موقف عدوانى، ومما زاد فى تأكيد هذا الانطباع ما ادعته بعض المصادر أن سيارات شركة أرامكو هى التى حملت الجنود السعوديين وأسلحتهم إلى البوريمى، وأن الدكتور جورج رنتز Rentz الموظف فى أرامكو، والمستشرق الأمريكى المعروف، هو الذى صاغ المذكرة السعودية إلى هيئة التحكيم فى

(١) Lenczowski, George, Oil and State in the Middle East p. 144.

(٢) عن موقف أرامكو والشركات الأخرى فى صراع البوريمى انظر :
Lilenthal, A., The Other Side of the Coin p. 200ff New York. 1963.

جنيف[١]، وأن إدوارد هندرسون الموظف فى شركة نفط العراق والمستشرق البريطانى، هو الذى صاغ مذكرة أبوظبى ومسقط إلى هيئة التحكيم ذاتها[٢].

كما أمدت شركة أرامكو الحكومة السعودية، بخدمات القسم الخاص بالأبحاث التابع لها Research Division ، وفى عام ١٩٥٢ كان هذا القسم مسئولا عن نشرتين أساسيتين صدرتا عنه وهما:

- The Arabia of Ibn Saud.
- Oman & The Southern Coast of the Persian Gulf.

والكتاب الأول صدر فى نيوريورك، أما الكتاب الثانى فقد نشر فى القاهرة لحساب السعودية مع ترجمة عربية مختصرة بعنوان عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى[٣]. ويؤكد الكتاب الأخير على وجود إمامة مستقلة فى عمان بما فى ذلك مقاطعتا الشرقية والجبل الأخضر والمنحدرات الغربية لجبال الحجر. ولما كانت المعلومات التى وردت فى هذا الكتاب تأكيدا لوجهة النظر الأمريكية، بشأن عمان والبوريمى؛ لذلك لقى الكتاب انتقادا من الباحثين المهتمين بوجهة النظر الإنجليزية من ذلك ما ذكره وندل فيلبس Wendel Philips ، من أن ذلك الكتاب وضع من قبل باحثين ليست لهم نزاهة، إذ إنه احتوى فى رأيه على كثير من المغالطات على الرغم مما جاء فى مقدمته بأن المعلومات الواردة فيه ستكون لها فائدة بالنسبة للمهتمين بتسوية مشكلات الحدود القائمة، فضلا عن أنها ستلقى كثيرا من الأضواء على منطقة ليست معروفة تماما فى الركن الجنوبى الشرقى من الجزيرة العربية[٤].

وفيما يبدو أن السعودية قد استندت على تأييد الحكومة الأمريكية لها، ولذلك تمسكت فى تقريرها الرسمى، الذى قدمته إلى الأمم المتحدة فى عام ١٩٥٥[٥]، بأن الصحراء التى تشغلها واحات البوريمى وآبارها البترولية، كانت مستقرا لكثير من القبائل التابعة لها، والتى تدين لها بالولاء، وتدفع الزكاة منذ أكثر من مائة عام. وأكد التقرير أن الحكومة السعودية لا يمكن أن تسمح لقوة أجنبية بأن

---

(١) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط ص ص ٢٨٥ - ٢٨٦.
(٢) أشرف على وضع المذكرة السعودية الأستاذ عبدالرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية سابقا.
(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات العامة - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى القاهرة ١٩٥٢.
(٤) Philips, W., Oman A History pp. 175 - 176.
(٥) The Buraimi Dispute, 1955.

تسيطر على أراض يسيطر عليها رؤساء تابعون لها. وفي الوقت نفسه حرصت الحكومة السعودية على تصوير صراع البوريمي باعتباره صراعا بين قومية عربية تمثلها السعودية، ونظام تقليدي يمثله كل من سلطان مسقط وشيخ أبوظبي، باعتبارهما خاضعين للسيطرة البريطانية، على حين ادعت كثير من المصادر البريطانية بأن سياسة السعودية لا تبغي إلا تحقيق مصالحها الخاصة، وأنه عند إثارة السعودية لتلك الادعاءات في عام ١٩٤٩ قامت بسحب الخريطة الجغرافية للجزيرة العربية التي تستخدم في مدارسها، والتي كانت حتى ذلك الوقت تضع البوريمي خارج حدودها[١].

وعلى أي حال فيمكننا تأريخ نزاع البوريمي من الناحية العملية في عام ١٩٤٩ حينما وافقت الحكومة السعودية على تحرك بعض الفرق التابعة لشركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) بهدف التنقيب عن النفط في المناطق الواقعة إلى الجنوب والجنوب الشرقي من شبه جزيرة قطر ودخلت إحدى الفرق إلى منطقة الظفرة. وواضح أن برنامج هذه الفرقة كان معروفا للحكومة السعودية وموافقا عليه من جانبها، بل وأكثر من ذلك كان يرافق هذه الفرقة بضعة جنود مسلحين من قبل سعود بن جلوى حاكم الإحساء[٢].

ولكن ما كادت تصل أنباء تحرك هذه الفرقة إلى السلطات البريطانية في الخليج، حتى قام المستر ستوبارت Stobart الوكيل البريطاني في مشيخات الساحل العماني بالتحرك إلى المنطقة التي وصلت إليها فرقة التنقيب هذه، وكان يرافقه الشيخ هزاع بن سلطان أحد إخوة الشيخ شخبوط بن سلطان، حاكم أبوظبي، كما كان يرافقه أيضا أحد الموظفين التابعين لشركة النفط البريطانية وبعض الحرس المسلحين. وعندما وصل ستوبارت إلى معسكر فرقة أرامكو، وجد فيه موظفا سعوديا وعشرين جنديا مسلحا ذكروا أنهم جاءوا بأمر من الأمير سعود بن جلوى حاكم الإحساء. وبادر ستوبارت على الفور بتسليم خطاب احتجاج إلى قائد عمليات أرامكو جاء فيه «أن منطقة النفوذ البريطاني تمتد حتى خور العديد، ولهذا فإنه من طبيعة الحال، أن نعتبر وجود شركتكم عند نقطة شمال الصفق تعديا،

Philips, W., op. cit. p. 177. (١)
Kelly J. B., op. cit., p. 142. (٢)

وبالأخص نظرا إلى وجود الجنود السعوديين مع الشركة»[١]. وفي ٢٥ أبريل ١٩٤٩ أجابت شركة الزيت العربية الأمريكية على كتاب ستوبارت معلنة أنه ليس من شأنها التدخل فى الجدل القائم حول الحدود، وإن أى اعتراض على نشاطها يجب أن يوجه إلى الحكومة السعودية، ولكن نظرا لدقة الوضع فإنها سوف تبادر بسحب فرقها من جميع المناطق المتنازع عليها[٢]. أما عن الحكومة السعودية فقد أرسلت مذكرة احتجاج إلى السفارة البريطانية فى جدة، ضد ما قام به ستوبارت وأكدت فى احتجاجها أن الفرق التابعة لشركة الزيت العربية الأمريكية عسكرت داخل أراض سعودية، على حين أجابت الحكومة البريطانية على الاحتجاج السعودى باحتجاج مضاد فى ١١ مايو ١٩٤٩ مؤكدة فيه خرق السعودية لمناطق نفوذها فى أبوظبى، وإنه إذا كان هناك غموض بالنسبة للحقوق الإقليمية فى المنطقة، فإن ذلك يمكن بحثه وتوضيحه عن طريق مباحثات بين الحكومتين[٣].

وتعتبر هاتان المذكرتان عودة إلى إثارة مشكلات الحدود بعد الركود الذى خيم عليها منذ عام ١٩٣٧، ففى سبتمبر من عام ١٩٤٩ جرت مباحثات استطلاعية بين الحكومتين، السعودية والبريطانية، أعربت الحكومة السعودية فيها عن رغبتها فى إيجاد تسوية ودية، ولكنها لم تقدم أية مقترحات محددة، وإن كانت قد أكدت أن نقطة الانطلاق ينبغى أن تتركز على استرداد عبدالعزيز بن سعود للإحساء فى عام ١٩١٣[٤]. وكان مما جاء على لسان الحكومة السعودية بصدد ذلك أنها تبدى رغبة صادقة فى التعاون على تحديد الحدود بطريق العدل والانصاف، وهى لا تطالب ولا ترغب أن يدخل فى حوزتها إلا ما هو لها وتحت سلطانها، وعلى هذا الأساس فهى على استعداد أن توافق على القيام بدراسة مشتركة عن حقيقة الواقع، فما ثبت من الأماكن تابعا لسلطان المملكة العربية السعودية بقى لها، وما ثبت أنه تحت سلطان غيرها فهو لمن يثبت له، وهذا هو الأساس الذى يمكن أن يحل المنازعات فى هذا الشأن[٥].

---

(١) وثائق الحكومة السعودية : التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٩٦.

(٢) وثائق سعودية: التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج١ ص٣٩٨

(٣) Kelly, J., B., Eastern Arabian Frontiers p. 143.

(٤) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤/١٩٤٥ ص ٣٢٢.

(٥) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية - عرض الحكومة السعودية ج ١ ص ٤٠٣.

أما عن الحكومة البريطانية، فقد تمسكت بوثيقتين تعود إحداهما إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد إلى عام ١٨٦٦، وهى عبارة عن رسالة تعهد فيها الأمير عبدالله بن فيصل بعدم المداخلة فى الأراضى التابعة للشيوخ الذين تربطهم علاقات خاصة مع الحكومة البريطانية، ثم تأكيد هذا التعهد من قبل الملك عبد العزيز بن سعود بمقتضى اتفاقية دارين عام ١٩١٥، وكذلك بموجب المادة السادسة من اتفاقية جدة الموقعة بينه وبين الحكومة البريطانية فى عام ١٩٢٧[١]. والوثيقة الثانية هى اتفاقية يولية ١٩١٣ الموقعة بين الحكومتين البريطانية والعثمانية، وكانت هذه الاتفاقية تحدد الحدود الشرقية لنجد[٢]، بموجب خط أزرق رسم من أجل ذلك الغرض فى خريطة ألحقت بالاتفاقية المذكورة، وإن كان من الملاحظ أن هذه الاتفاقية لم يصادق عليها نهائيا، إلا أن الحكومة العثمانية قد أكدت اعترافها بخط الحدود هذا بموجب اتفاقية أخرى عقدت بينها وبين الحكومة البريطانية، تصدق عليها بالفعل فى يونية من عام ١٩١٤[٣].

على أن الحكومة السعودية قد أجابت فى مذكرة لها بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٩ بأنها ترفض الموافقة على أن الخط الأزرق الوارد فى اتفاقية ١٩١٣ يعتبر أساس المفاوضة بينها وبين الحكومة البريطانية بالنسبة للحدود، كما أن المعاهدات التى عقدتها الحكومة السعودية مع الحكومة البريطانية بما فيها معاهدة جدة، لم تتضمن أية إشارة عن حدود الدولة السعودية الجديدة، كما لم تثر فيها مسألة الحدود الخاصة بقطر ومشيخات الساحل العمانى، وبالإضافة إلى ذلك فإن معاهدات الحماية التى عقدتها الحكومة البريطانية مع أولئك الشيوخ، لم تتعرض

---

(١) حافظ وهبة : خمسون عاما فى جزيرة العرب ص ص ١١٢ - ١١٣ انظر أيضا :
Mann, Clarence, Abu Dhabi, Birth of an Oil Sheikhdom p. 83.

(٢) انظر المادة الحادية عشرة من اتفاقية ١٩١٣ فى كتابنا الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠- ١٩١٤ «الملاحق» .

(٣) لم نعثر على النصوص الرسمية لهذه الاتفاقية وإن كان المؤرخ البريطانى جون كلى ذكر أنها كانت ضمن ملحق رسالة بعث بها حقى باشا وزير الخارجية العثمانية إلى السير إدوارد جرى وزير خارجية بريطانيا ومن ناحية أخرى أشار شفيق كمالى باشا والى عسير فى مذكراته عن شبه جزيرة العرب التى نشرت فى جريدة الأهرام فى ١٩٢٤ أن هناك اتفاقية وقعت بالفعل بين عبدالعزيز بن سعود والباب العالى فى عام ١٩١٤. وللتفصيلات المتعلقة بذلك انظر كتابنا الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ الطبعة الأولى ص ٣٢٢ وما بعدها.

للحدود الخاصة بهم، والسبب فى ذلك أن الحكومة البريطانية لم تكن تهتم حتى ذلك الوقت إلا بتأمين الملاحة فى الخليج، ولذلك كانت السعودية تعتبر أن الشيوخ المشمولين بالحماية البريطانية، لا يتعدى نفوذهم الساحل ولا يمتد هذا النفوذ فى الداخل سوى بضعة أميال[1]. أما فيما يختص بالبوريمى فإن هذه الواحات والأراضى التابعة للإمام عبدالله الخليلى وملحقاتها فهى فى حقيقة الأمر مأهولة بقبائل تدين بولائها للسعودية؛ وبالتالى فإنها ليست تحت سيادة سلطان مسقط أو حاكم أبوظبى كما أنه لا توجد معاهدة خاصة بينها وبين الحكومة البريطانية، ولذلك رفضت الحكومة السعودية احتجاجا بريطانيا، قدم إليها فى أبريل ١٩٥٠ نيابة عن حاكم أبوظبى ضد زيارة جماعة من محصلى الزكاة السعوديين لواحة الليوا، على أساس أنهم يقومون بتحصيل الزكاة فى أراضى دخلت حوزتها منذ استيلاء ابن سعود على الإحساء فى عام ١٩١٣، وأعربت السعودية عن استيائها لتحريض مناصير الليوا بعدم دفع الزكاة[2].

ثم حثت المذكرة - لمصلحة الأمن - سحب جميع الفرق العاملة فى المناطق التى تكون تبعيتها غير متفق عليها قبل حدوث أية حادثة يمكن أن تعكر الجو، وتقرر الوثائق السعودية أنه خوفا من احتمال حدوث تصادم بين الفريقين، قام قائد الفرقة السعودية بتجريد الحرس المرافق لستوبارت من سلاحهم وخاصة أن وجود جنود مسلحين تابعين لدولة أخرى يشكل عدوانا على الأراضى السعودية، ومن الطريف - كما تقرر الوثائق السعودية - أن ستوبارت طلب مساعدة دليل سعودى ليقوده هو وشقيق حاكم أبوظبى عبر الأراضى التى أعلن منذ برهة وجيزة أنها تابعة لمنطقة النفوذ البريطانى فى أبوظبى[3]. وعلى أى حال يمكن تلخيص وجهة النظر السعودية على النحو التالى :

أولا : أنه من غير الإنصاف أن تطالب الحكومة البريطانية حكومة المملكة

---

(١) حافظ وهبة : مصدر سبق ذكره ص ص ١١٢ - ١١٣.

(٢) Arbitration Concerning Buraimi and the Common Frontiers Between Abu Dhabi & Saudi Arabia, Memorial Submitted by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland,vol 2. annex D. Nos. 28 - 29.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٩٨.

السعودية بتقديم أدلة تفصيلية تؤيد ادعاءاتها شرقى الخطين الأزرق والبنفسجى السابق تحديدهما بموجب اتفاقية يولية ١٩١٣ بين الحكومتين البريطانية والعثمانية دون أن يكون هناك التزام مقابل على المملكة المتحدة للقيام بالمثل.

ثانيا : ليس فى وسع الحكومة السعودية أن توافق على وجهة نظر الحكومة البريطانية بخصوص قيمة ودلالة اتفاقيتى ١٩١٣ و ١٩١٤ وخصوصا إذا لوحظ أن الأولى لم تحصل المصادقة عليها أصلا، وأنها قد عقدت مع جهة لا تملك ما تتعاقد عليه، لأن تلك الأماكن كانت بحوزة الملك عبد العزيز بن سعود وتحت سلطانه عند عقد المعاهدة البريطانية العثمانية فى يولية ١٩١٣[١]. كما أنه لا وجود لمعاهدة لها قيمة قانونية بين الملك عبد العزيز بن سعود والدولة العثمانية مهما حاولت الحكومة البريطانية التأكيد على ذلك[٢].

ثالثا : أن الحكومة السعودية لا تعترف لسلطان مسقط أو لشيخ أبوظبى أو لغيره من شيوخ الساحل العمانى بأية سلطة أو نفوذ على مقاطعة البوريمى، وما يليها من المناطق الخارجة عن الساحل العمانى، وأنها اضطرت إلى تبليغ أمراء البوريمى بأنه لا يمكن الاعتراف بسيادة أى من مشايخ الساحل العمانى عليهم[٣]. وتعتقد الحكومة السعودية اعتقادا جازما بأنه لولا الإنجليز لما كانت هناك صعوبات فيما يتعلق بالحدود، فقد تعامل آل سعود بكل نزاهة وإنصاف وتسامح مع الزعماء والأهالى ممن لهم علاقة بهذا النزاع مدة تزيد على مائة وخمسين عاما[٤].

رابعا : ترى الحكومة السعودية أن حقوقها فى المناطق التى تطالب بها، قائمة على الواقع التاريخى والوثائق المثبتة من التصرفات واعتراف الحكومة البريطانية بمعاهداتها مع الملك عبد العزيز بن سعود فى القطيف عام ١٩١٥، والتى أيدتها معاهدة جدة ١٩٢٧، والتى لا تجعل لشيخ أبوظبى كما لغيره من حكام

---

(١) كان عبدالعزيز بن سعود قد نجح فى الاستيلاء على مقاطعة الإحساء فى مارس ١٩١٣ فى خلال سير المفاوضات البريطانية العثمانية لتوقيع اتفاقية خاصة بإمارات الخليج العربى.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ٢ - الملحق رقم ١٢ ص ٩١ من حكومة المملكة العربية السعودية إلى حكومة المملكة المتحدة ٩ ذى الحجة ١٣٦٩.

(٣) من حكومة المملكة العربية السعودية إلى حكومة المملكة المتحدة ٣ رجب ١٣٧١ ملحق رقم ٥١ ص ١٣٩ من الوثائق السعودية المجلد الثانى - الملاحق.

(٤) وثائق سعودية - التحكيم ج ١ ص ٤٩٧.

الساحل العماني إلا مكانه في ساحله، ولا يمكن أن يراد بكلمة ساحل مساحة ٨٠,٠٠٠ كم٢ تقتطع من أراضي المملكة العربية السعودية[١].

خامسا : إن نشاط الحكومة السعودية ومطالبتها بأقاليم جديدة لا يناقض نص المادة السادسة من معاهدة جدة الموقعة بينها وبين الحكومة البريطانية في مايو ١٩٢٧، والتي تعهدت فيها السعودية بالمحافظة على علاقات الصداقة والسلام مع حكام ومشيخات الساحل العماني.

سادسا : أعلنت المملكة العربية السعودية عدم التزامها بالخط الأحمر السابق تحديده في عام ١٩٣٥ على أساس أن فؤاد حمزة قد بلغ أقصى حد ممكن في مفاوضاته مع المسئولين البريطانيين لصياغة حل وسط، وقد أكد بنفسه أن هذا الخط لا يأخذ في الحسبان حقوق الملك عبد العزيز بن سعود الكاملة، وفضلا عن ذلك فقد رفض هذا الخط من جانب الحكومة البريطانية، ومن ثم فلا يوجد أي تأثير من شأنه إضعاف أية مطالب قدمت من قبل الحكومة السعودية بعد ذلك التاريخ[٢]. وأنه عندما أعلنت الحكومة السعودية خطها في عام١٩٤٩، لم تكن تتقدم بمطالب جديدة، وإنما كانت تعيد بدقة آراءها في الأراضي التي لها حق مشروع فيها، وخاصة أن الوثائق السعودية تظهر بجلاء أن الملك عبد العزيز بن سعود كان دائما يعتبر أن أراضيه تمتد بشكل عام إلى جميع مناطق شبه الجزيرة العربية التي كانت في حوزة آبائه وأجداده خلال القرن التاسع عشر، كما أن الحكومة السعودية حاولت باستمرار المحافظة على علاقات الصداقة والسلام مع حكام قطر وشيوخ الساحل العماني، لا بسبب التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة جدة، وإنما نظرا لصلات القرابة والصداقة التقليدية التي يرتبط بها جميع سكان شبه الجزيرة العربية[٣].

---

(١) نصت هاتان المعاهدتان في بعض بنودهما على ما يأتي :
أولا : إن الحكومة البريطانية تعترف وتقبل بأن نجد والإحساء، والقطيف وجبيل وملحقاتها التي تعين هنا والمرافق الواقعة على سواحل خليج العجم، كل هذه المقاطعات هي تابعة للأمير ابن سعود وآبائه من قبل، وهي تعترف بابن سعود حاكما مستقلا على هذه الأراضي، ورئيسا مطلقا على جميع القبائل الموجودة فيها.
ثانيا: يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل بأن يمتنع عن كل تجاوز وتداخل في أراضي الكويت والبحرين وأراضي مشايخ قطر وعمان وسواحلها وكل المشايخ الموجودين تحت حماية إنجلترا والذين لهم معاهدات معها. انظر جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ ص ص٥٢٨/٥٢٩.

(٢) Clarence Mann, op. cit., p. 34.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية ج١ص ص٤٣٨-٤٤٠.

ويمكننا إبراز وجهة النظر البريطانية على الوجه التالى :

أولاً : إن الحكومة السعودية ملزمة قانونا بالخطين الأزرق والبنفسجى كما جرى تحديدهما طبقا للاتفاقيتين الإنجليزية التركية، بتاريخ ٢٩ يولية ١٩١٣ و ٩ مارس ١٩١٤ إذ إنه طبقا للقانون الدولى أصبحت الحكومة السعودية هى السلطة التى خلفت الدولة العثمانية، وخاصة أن الملك عبدالعزيز بن سعود كان قد سبق له أن ارتبط بمعاهدة مع الدولة العثمانية فى مايو ١٩١٤ وطبقا لذلك فعلى الحكومة السعودية أن تثبت حقوقها المكتسبة بعد ذلك التاريخ فى أية مناطق تقع شرقى الخطوط المحددة لولاية نجد.

ثانيا : إن فترات قصيرة من الاحتلال المؤقت للمناطق التى هى موضوع النزاع لا يمكن اعتبارها بحال من الأحوال مبررا لإعطاء السعودية أى مظهر من مظاهر السلطة بعد زوال هذه الفترة.

ثالثا : إن الادعاء السعودى الذى أعلنته فى عام ١٩٤٩، والذى طالبت فيه بمزيد من الأراضى تمتد إلى الجنوب الشرقى من مقاطعاتها الشرقية وتضم إليها واحات البوريمى بكاملها، لا مبرر له، وإنه يعد توسعا فى مطالبها ومناقضا للخط الذى سبق أن اقترحه فؤاد حمزة فى عام ١٩٣٥ والذى عرف بالخط الأحمر[١].

رابعا : فيما يتعلق بالمطالب التى تقدمت بها السعودية لضم أجزاء من قطر فإنها لا تتفق والرغبة التى أعربت عنها ببذل كل تضحية معقولة فى سبيل إزالة كل ما يمكن أن يؤدى إلى سوء تفاهم بينها وبين الحكومة البريطانية.

تجدر الإشارة فيما يتعلق بالحدود بين السعودية وأبوظبى أن الحكومة السعودية قد طالبت بمساحة واسعة من الساحل، ومن الأراضى الداخلية بما فى ذلك واحة الليوا، ومناطق أخرى، سبق أن اعترف بها بأنها تابعة لأبوظبى، ومن ثم فإن ادعاءات بريطانيا باسم شيخ أبوظبى بأن للحكومة البريطانية الحق بالمفاوضة

---

(١) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥، الطبعة الأولى ص ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

نيابة عنه لايلزم الحكومة السعودية بالدخول فى مباحثات على أى أساس يختلف عن الاعتراف بحقوقها كاملة، كما أنها تعتبر ماتقوم به الحكومة البريطانية من اقتطاع أجزاء من أراضيها يعد اعتداء على حقوقها المشروعة وصداقتها معها[(١)].

وفى أغسطس من عام ١٩٥١ حينما كان الأمير فيصل وزير الخارجية السعودية موجودا فى لندن لمناقشة الحدود البحرية للمملكة العربية السعودية مع الكويت والبحرين، اقترح عقد مؤتمر لبحث مشكلات الحدود البرية بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية، وأن يكون من أهداف المؤتمر دراسة وتحديد المناطق الخاضعة لابن سعود وتلك التى تخضع لسلطان مسقط[(٢)]، أو شيوخ الساحل العمانى[(٣)]، ووافقت الحكومة البريطانية على اقتراح الأمير فيصل. حيث اتفق الفريقان على أن يعقد اجتماع فى وقت قريب وفى مكان يتفق عليه بحضور حاكم قطر وحاكم أبوظبى وحكام المقاطعات الأخرى الذين يعنيهم الأمر تحت رئاسة مندوب بريطانى يترأس فريق الحكام الذين لهم معاهدات مع الحكومة البريطانية، ومندوبين من قبل الملك عبد العزيز بن سعود لدرس الواقع عما هو عائد للمملكة العربية السعودية أو لأى من أولئك الحكام والمشايخ فى الساحل العمانى، وذلك للوصول إلى اتفاق على تحديد الحدود بصفة عادلة.

كما اتفق الطرفان على أنه إلى أن يحين عقد المؤتمر الذى سيعقد فى الشتاء القادم (يناير ١٩٥٢) فإن حركات وتنقلات مندوبى شركات النفط من الطرفين، وأيضا حركات وتنقلات قوات عمان ستحدد خارج المنطقة التى سيدور البحث حولها فى المؤتمر، وقد قبل الطرفان ذلك دون مساس بحقوقهما فى المناطق المتنازع عليها[(٤)].

---

(١) محضر المحادثات التى جرت بين صاحب السمو الملكى الأمير فيصل بن سعود والسفير البريطانى فى جدة ٢ جمادى الآخرة ١٣٧١.
وثائق الحكومة السعودية - التحكيم ج ٢ ملحق ٤٧ ص ص ١٣٠ - ١٣١.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية طلبت من سلطان مسقط أن يعهد إليها بتمثيله فى المفاوضات وأن تحفظ له بحقوقه فى المناطق الواقعة جنوب البوريمى.
انظر وثائق الحكومة السعودية : التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية - المجلد الثانى اللاحق - انظر ملحق رقم ٢٧ ص ص ٧٣ - ٧٦ من حكومة المملكة المتحدة إلى حكومة المملكة العربية السعودية ١٣ صفر ١٣٦٩ هـ.

(٣) Kelly, J. B., Eastern Arabian Frontiers p. 151 see also Lenczowski, George, Oil & State in the Middle East p. 145.

(٤) وثائق الحكومة السعودية: التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ص ٤٠٨ - ٤١١.

وفى ٢٨ يناير ١٩٥٢ افتتح المؤتمر فى مدينة الدمام وكان يرأس الوفد السعودى الأمير فيصل، والوفد البريطانى السير روبرت هاى، المقيم البريطانى فى الخليج، وحضر الاجتماع حاكم قطر الشيخ على بن عبدالله آل ثانى وحاكم أبوظبى الشيخ شخبوط بن سلطان. وتناولت المباحثات الحدود البرية بين السعودية وقطر حيث طالب السير روبرت هاى باعتباره مفوضا من أمير قطر، بخط يبدأ من الطرف الغربى لشبه جزيرة قطر فى منطقة تبعد ثمانية كيلو مترات إلى الشمال من سلوى ثم يتجه إلى أقصى نقطة غربية لخور العديد، كذلك تناول البحث الحدود البرية الجنوبية والغربية لأبوظبى، أما الحدود فى اتجاه البوريمى وعمان فلم تتم مناقشتها[1]، وذلك على أثر تعرض المؤتمر لعدة صعوبات كان من بينها إصرار الامير فيصل على عدم الاعتراف بأحقية الإنجليز فى التفاوض عن الحكام المحليين وخاصة بعد أن أعلن الشيخ عبدالله بن ثانى - حاكم قطر - أنه كان دائما يعتبر ملك السعودية والده وأن أى قرار يتخذه جلالته بخصوص حدود قطر سوف يلتزم به لثقته التامة به، وضرب مثلا على ذلك أنه فى النزاع الذى وقع بين اليمن والسعودية فى عام ١٩٣٢ حول ملكية جبل العرو أعلن الإمام يحيى ملك اليمن أنه يترك الفصل فى ذلك للملك عبد العزيز، وفى ظرف أربعة أيام أعلن الملك ابن سعود قراره الذى كان فى صالح اليمن وضد مصلحة السعودية[2].

وكانت العقبة الثانية التى اعترضت مباحثات مؤتمر الدمام عدم اتفاق وجهات النظر بشأن الحدود التى قدمها الوفد البريطانى، إذ إن الادعاء البريطانى كان من شأنه أن يحول دون وصول أراضى السعودية إلى الساحل الواقع شرقى قطر.

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أهم النقاط التى قدمها الوفد البريطانى لتأييد ادعاء أبوظبى:

أولا : إن قبيلة بنى ياس هى القبيلة المسيطرة على الإقليم الواقع غربى سبخة مطى.

---

(١) Arbitration Concerning Buraimi and the Common Frontiers between Abu Dhabi & Saudi Arabi, Memorial Submitted by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Vol. 2 Annex D. No. 36.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج١ص ص٤١٢-٤١٣.

ثانيا : إن النشاط البحرى فى شاطئ الظفرة فى أيدى بنى ياس وأنهم يمارسونه بتصريح من حاكم أبوظبى.

ثالثا : إن حاكم أبوظبى كان يجمع الزكاة من قبائل بنى ياس والمناصير.

رابعا : إن انتماء بنى ياس والمناصير للمذهب المالكى يثبت أنهم لا يمكن أن يكونوا سعوديين.

خامسا : إن حاكم أبوظبى كان له أمير وقاض فى ناحية الجواء.

سادسا : إن أخا حاكم أبوظبى ولد فى الجواء.

وفى التعليق على هذه النقاط أشار الوفد السعودى إلى أن بنى ياس غير معروفين تقريبا غرب سبخة مطى، وأن النشاط البحرى لا يقرر وضع الأقاليم الداخلية، وأن أمير الجواء الذى عمل من جانب أبوظبى لم يقض هناك إلا شهرين اثنين خلال عام واحد، وأنه إذا كان المذهب المالكى حائلا دون التبعية للسعودية فإن ذلك سوف يدهش الكثيرين من رعايا جلالة الملك المخلصين، ومنهم قاضى الظهران المالكى المذهب. أما أن أخا حاكم أبوظبى قد ولد فى الجواء فهذه حجة يمكن أن تقدرها الحكومة السعودية؛ لأنه ينبغى فى هذه الحالة أن تئول الكويت إلى السعودية لأن الكويت كانت مهد ولادة ولى العهد الأمير سعود بن عبد العزيز (الملك سعود فيما بعد)[1].

وفى آخر جلسات مؤتمر الدمام اقترح السير رويرت هاى اتخاذ خط فؤاد حمزة أو الخط الأحمر، أساسا لمواصلة النقاش، بينما اعترض الوفد السعودى باعتبار ذلك الخط أصبح لا يمثل آراء الملك عبد العزيز، وإن الحكومة السعودية لم تعد ملتزمة به. وإزاء اختلاف وجهتى النظر تأجل المؤتمر إلى أجل غير مسمى ولم يقدر له أن ينعقد بعد ذلك[2]. وبعد تأجيل المؤتمر جرت مباحثات فى الرياض بين الأمير فيصل والمستر بلهام السفير البريطانى فى جدة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٢ أكد فيها فيصل بأن الخط الأحمر لم يعد ملزما للسعودية، ونعى على الحكومة البريطانية استمرارها فى سياستها الخاصة باقتطاع أجزاء من أراضى السعودية متناسية حقوق السعودية المشروعة وصداقتها معها.

---

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج١ ص٤١٦ .

(٢) Kelly, Eastern Arabian Frontiers pp. 158 - 159 see also Lenczowski, G., Oil and State in the Middle East p. 145.



وفى ٢٩ مارس ١٩٥٢ قدمت الحكومة السعودية احتجاجا إلى السفارة البريطانية فى جدة ضد زيارة الوكيل السياسى البريطانى فى مشيخات الساحل العمانى للبوريمى، وجاء فى ذلك الاحتجاج أنها لا تعترف بنفوذ سلطان مسقط أو الشيوخ المهادنين على البوريمى وما جاورها من أقاليم تقع خارج ساحل عمان، وإن الحكومة السعودية قد أبلغت شيوخ البوريمى الذين اعترفوا بالولاء للملك عبدالعزيز بن سعود بأنها لن تعترف بأى سيادة عليهم من قبل شيوخ الساحل العمانى[1].

ولم يلبث أن تأزم الموقف فى يولية ١٩٥٢ حينما وصلت إحدى الفرق السعودية إلى الطريف، واعتبرت الحكومة البريطانية ذلك خرقا لمناطق نفوذها فى أبوظبى ولم يحل هذا الاحتجاج دون مواصلة السعودية التقدم صوب قرى البوريمى. ففى أواخر أغسطس ١٩٥٢ أرسلت الحكومة السعودية تركى بن عطيشان لتولى مهامه أميرا للبوريمى، ورافقته هيئة مدنية يتراوح عددها بين ثلاثين وأربعين شخصا، وفور وصوله إلى حماسة قام بتوزيع عدة رسائل موجهة من سعود بن جلوى حاكم الإحساء إلى الشيوخ البارزين فى المنطقة جاء فيها أنه قد تم تعيينه ممثلا للسعودية فى البوريمى، ويطلب من شيوخ القبائل معاونته فى أداء مهمته[2].

وقد أحدث التدخل السعودى رد فعل لدى كل من سلطان مسقط سعيد بن تيمور وحاكم أبوظبى، كما بادر الإمام عبدالله الخليلى بتعبئة القبائل التابعة له فى القسم الداخلى من جبال الحجر، وكتب إلى سلطان مسقط يسأله عن الإجراءات التى ينبغى اتخاذها[3]. وبادرت السلطات البريطانية فى مسقط بإرسال قوة عسكرية تجمعت فى صحار والدريز، وفى نفس الوقت تقدم الوكيل البريطانى فى مشيخات الساحل العمانى مع فرقة من ليفى عمان إلى العين، وهى إحدى قرى البوريمى، كما قامت تشكيلات من سلاح الجو الملكى من قاعدتها فى الشارقة بغارة على

---

(١) Kelly, J. B., op. cit., p. 139.

(٢) Arbitration Concerning Buraimi and the Common Frontiers Between Abu Dhabi & Saudi Arabia Vol. I pp. 104 - 106.

(٣) من الإمام عبدالله الخليلى إلى سعيد بن تيمور ١٦ ذى الحجة ١٣٧١ هـ - المصدر السابق المجلد الأول ص ٤٤.

حماسة وأسقطت عدة منشورات فيها تأييداً لزعماء القبائل، كما أرسل الشيخ شخبوط حاكم أبوظبى قوة من المناصير إلى بينونة لمراقبة الوضع[1]. وبادرت السفارة البريطانية فى جدة بإرسال مذكرة احتجاج إلى وزارة الخارجية السعودية فى ١٤/ ٩/ ١٩٥٢ احتجت فيها رسميا على وصول تركى بن عطيشان إلى البوريمى باعتبار ذلك تعديا على مناطق نفوذها فى سلطنة مسقط، بينما لم يرد أى ذكر لحاكم أبوظبى. وكان ذكر سلطان مسقط أول إشارة رسمية عرضت على الحكومة السعودية بأن ثمة حقوقا فى البوريمى تطالب بها بريطانيا نيابة عنه. وحذرت المذكرة بأن الحكومة البريطانية ستكون مضطرة لاتخاذ الإجراء الذى قد تراه ضروريا لحماية موقفها ما لم تبادر الحكومة السعودية بسحب تركى بن عطيشان[2]، كما اتهمت المذكرة السعوديين بأنهم كسبوا ولاء القبائل التابعة بالرشاوى والكلمات المعسولة[3].

وقد أجابت الحكومة السعودية أنه ليس للحكومة البريطانية أو لغيرها أية أحقية لمعارضة تصرفاتها فى البوريمى، لأن ذلك يخص الحكومة السعودية وأهالى البوريمى أنفسهم، إذ إن علاقة رؤساء البوريمى وصلاتهم بالملك عبدالعزيز بن سعود وبآبائه وأجداده من قبل كانت ولا تزال مستمرة، هذا فضلا عن أن المكاتبات التى أرسلتها الحكومة البريطانية للملك عبد العزيز بن سعود بعد معاهدة جدة لم يذكر فيها أن أحدا من مشايخ البوريمى قد ارتبط بميثاق مع الحكومة البريطانية، كما لم يرد اسم البوريمى فى اجتماع الدمام. وأعربت المذكرة عن أسف السعودية للمطالب المجحفة التى تقدمت بها الحكومة البريطانية فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة السعودية- ولا تزال - مستعدة لحل مشاكل الحدود بالطرق الودية التى اعتادت أن تحل بها المشاكل بينها وبين الحكومة البريطانية[4].

وعلى هذا الأساس لم يرفض السعوديون سحب تركى بن عطيشان من

---

(١) Kelly J. B., op. cit., p. 161.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وابوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٤٢٠.

(٣) Lenczowski, G., op. cit., p. 164.

انظر ايضا هارفى أوكونور : الأزمة العالمية فى النفط ص ٤٤٢.

(٤) من وزارة الخارجية السعودية إلى السفارة البريطانية فى جدة ملحق ٥٨، انظر الوثائق السعودية الخاصة بالتحكيم ج ٢ ص ص ١٤٣ - ١٤٦.

البوريمى فحسب وإنما زودوه بقوة عسكرية، وقد وقع نتيجة لذلك اشتباك مسلح مع قوات سلطان مسقط الخاضعة للقيادة البريطانية، وتعددت مذكرات الاحتجاج بين الحكومتين السعودية والبريطانية احتج فيها الإنجليز بأنه منذ وصول تركى بن عطيشان إلى البوريمى وهو يقدم أموالا ورشاوى لزعماء القبائل، ويقدم رحلات مجانية إلى الرياض، كما اعتاد أن يقدم وجبات غذائية مجانية وهدايا إلى القادمين إليه، وكان على هؤلاء التوقيع فى دفتر أعد من أجل ذلك حيث يتم تسجيل اسم القبيلة التى ينتمون إليها ورغبتهم فى أن يصبحوا رعايا لابن سعود، كذلك كان يتم تزويد الأشخاص الذين يريدون الذهاب إلى السعودية للعمل بتصريحات مكتوب عليها «تصريح عمل للرعايا السعوديين»[(١)].

وفى خلال شهر واحد من وصول تركى بن عطيشان إلى البوريمى بلغ عدد الزعماء الذين وقعوا بيانات كتابية بالولاء لابن سعود تسعة وخمسين شيخا هم بعينهم نفس الرؤساء الذين سبق أن وقعوا على إعلانات ولاء لسلطان مسقط، ومن أبرزهم شيوخ النعيم فى حفيت والعوامر وآل بوشميس فى ضنك وغيرهم. وقد لاحظ المؤرخ جون كلى - ومعروف أنه يأخذ بوجهة النظر البريطانية فى مشكلة البوريمى - أن هذه التوقيعات ليس لها وزن من الناحية القانونية لأن أولئك الشيوخ كان قد سبق لهم أن اتفقوا فيما بينهم فى عام ١٩٤٨ على أن يتركوا تصريف أمورهم للرئيس الأعلى لقبائل النعيم الشيخ صقر بن سلطان الذى لم يوقع على أى إعلان خاص بالولاء للسعودية[(٢)].

وعلى أثر تمادى السلطات البريطانية فى عمليات الإرهاب الجوى ضد قرى البوريمى ووصول قوات ساحل عمان وعدن وبعض الجماعات المسلحة غير النظامية التى تعمل فى خدمة حاكم أبوظبى وسلطان مسقط، وما قامت به القوات البريطانية من فرض عمليات الحصار ضد ابن عطيشان وجماعته وضد القبائل التى مالت إلى الجانب السعودى فى البوريمى[(٣)]، بادر عبدالعزيز بن سعود بإرسال برقية إلى المستر إيدن وزير خارجية بريطانيا جاء فيها «لا يوجد شىء آلم على نفسى من

(١) Kelly J. B., op. cit., pp. 163 - 164.

(٢) Kelly J. B., Eastern Arabian Frontiers, p. 165.

(٣) الوثائق السعودية حول التحكيم فى قضية البوريمى، العرض التاريخى، ج١ ص ص ٤٢٢ - ٤٢٣

ان تتأزم الحالة بيننا وبين الحكومة البريطانية لدرجة تهديدنا بالطائرات من حكومة يرأسها صديقنا المستر تشرشل ونائب رئيسها ووزير خارجيتها المستر إيدن، ونحن فى بلادنا لم نعتد على أحد من البريطانيين أو على بلاد بريطانية فالبلاد بلادنا، وإن قدوم هذه الطائرات إلى البوريمى يعتبر عملا عدائيا ضدنا ويهمنا أن تحل كل المشاكل التى بيننا وبين بريطانيا، وليس من مصلحة الطرفين أن يذاع وينتشر عند العرب والمسلمين أن هناك خلافا وصل إلى درجة المقاومة بالسلاح بيننا وبين الحكومة البريطانية، وقد منعنا عمل أى شىء ضد الطائرات القادمة فإذا كان المستر إيدن يرى الإبقاء على الصداقة بيننا فلتكف الحكومة البريطانية عن السماح لموظفيها فى الخليج بالقيام بهذا العمل العدوانى، وإلا فسنضطر لإعلان ما حدث وسنعتبر هذا العمل موجها ضدنا وضد نجد وضد مملكتنا كلها، كما سنضطر لرفع شكوانا إلى مجلس الأمن والدفاع عن حقوقنا بكل ما نستطيع ولا نقدم على هذا إلا مكرهين ولا يزال لنا الأمل فى حضرة المستر إيدن ليتدارك الموقف»[(١)].

وفى إجابة المستر إيدن أكد اهتمامه بضرورة حل الخلاف بصورة عادلة وودية، وأبدى استعداده لسحب قوات عمان من البوريمى فى نفس الوقت الذى ينسحب فيه تركى بن عطيشان، فى حين طلبت السعودية إجراء استفتاء بين أهالى البوريمى، وبطبيعة الحال رفضت الحكومة البريطانية ما طلبته السعودية متذرعة بأن أى قرار مبنى على الاستفتاء لن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق التاريخية فضلا عن أن وجود موظف سعودى فى واحة البوريمى ونشاطه هناك قد ترك تأثيرا على أهالى المنطقة مما يتعذر معه إجراء استفتاء عادل[(٢)].

وفى محاولة لتقريب وجهات النظر اقترح السفير الأمريكى فى جدة Raymond Hoare أن يرفع الإنجليز إجراءات الحصار التى فرضوها على البوريمى، وأن يمتنع السعوديون عن الأعمال المثيرة، وأن يبقى الطرفان فى البوريمى مع الاحتفاظ بمواقعهم الحالية، وأن تدار اتصالات مباشرة بين السعودية والحكومة البريطانية[(٣)].

---

(١) أمين سعيد : الخليج العربى فى تاريخه السياسى ونهضته الحديثة ص ١٤١.

(٢) رسالة من السفير البريطانى فى جدة ج. س بلهام إلى الشيخ يوسف ياسين ١٧ رجب ١٣٧٢. انظر وثائق التحكيم السعودية المجلد الثانى ص ١٩٤وما بعدها.

(٣) Kelly, Eastern Arabian Frontiers p. 164 see also Lenczowski, Oil in the Middle East p. 146.

وعلى أثر قبول كل من الحكومة البريطانية والسعودية تلك الاقتراحات بدأت محادثات فى الرياض فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢ بين الأمير فيصل وزير خارجية السعودية، والسفير البريطانى فى جدة حيث تم التوقيع على اتفاقية التوقف فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣[١] Stand Still Agreement .

على أن هذه الاتفاقية لم تصل إلى حل للموقف وإنما على العكس زاد الموقف تدهورا بين الحكومتين السعودية والبريطانية، وتوالت مذكرات الاحتجاج التى بعث بها كل طرف إلى الآخر، فقد احتجت الحكومة البريطانية، أنه على الرغم من إبرام اتفاقية التوقف فقد استمرت الأدلة ترد إلى حكومة صاحبة الجلالة عن محاولات الموظف السعودى فى البوريمى التأثير على القبائل والعبث بولائها التقليدى، خلافا لأحكام هذه الاتفاقية، وأن قوة سعودية تقدمت عبر أبوظبى إلى البوريمى وفعلت الرشوة فعلها إذ أنفقت السعودية الأموال ومدت موائد الطعام، وطلب تركى بن عطيشان من زعماء القبائل التوقيع على دفاتر الزكاة لإقامة الأدلة على ملكية السعودية للبوريمى، والحصول على ولاء من زعمائها[٢].

فى حين احتجت الحكومة السعودية على أن بريطانيا لم تلتزم باتفاقية التوقف بدليل قدوم الوكيل السياسى البريطانى فى المشيخات المهادنة إلى البوريمى بقوات مسلحة واجتماعه بالرئيس الأعلى لقبيلة النعيم الشيخ صقر بن سلطان بهدف تحريضه على القيام بأعمال استفزازية، كما طلب من الشيخ زايد بن سلطان حاكم العين إقامة موقع لقوات عسكرية بريطانية على مقربة من الموقع السعودى فى البوريمى، كما احتجت الحكومة السعودية أيضا على النشاط الذى قامت به شركة استثمار النفط فى ساحل الصلح البحرى، وهى شركة بريطانية تتمتع بامتياز

---

(١) انظر نص هذه الإتفاقية فى وثائق التحكيم السعودية، المجلد الثانى - ملحق ٧٦ ص ١٧٠ وما بعدها.

(٢) Philips, Wendel, Oman - A History see The Times of Troubles and Buraimi Dispute p. 170.

انظر أيضا مذكرة احتجاج من السفير البريطانى فى جدة ج. س بلهام إلى الشيخ يوسف ياسين، ملحق رقم ٨٤ المجلد الثانى من وثائق التحكيم السعودية .

التنقيب عن النفط فى أراضى أبوظبى، على أساس قيامها بالتنقيب فى مناطق مختلف عليها، وذلك مناقض لاتفاقية التوقف التى نصت على أن يوقف الجانبان جميع أعمال شركات النفط الخاضعة لسلطانهما فى المناطق المتنازع عليها[١].

وأكدت الحكومة السعودية أن تركى بن عطيشان لم يكن المسئول عن الحالة التى زعم أنها غير مستقرة فى البوريمى لأنه يعمل فى أراضى سعودية، وأن تحركات القضاة وزعماء القبائل وممثليهم لدى تركى بن عطيشان ليس فيهاما يناقض اتفاقية التوقف، لأن أولئك يعتبرون أنفسهم رعايا جلالة الملك، وأكدت المذكرة السعودية «إن الذين يفدون على ابن عطيشان من عموم أهل عمان لم يفدوا إليه بتشويق منه ولا رغبة بما عنده ولا رهبة منه، وإنما هى الحقيقة الواقعة والتى لاتخفى على أحد من رجال الحكومة البريطانية، إن أهل عمان يدينون بالطاعة والولاء لجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود مدفوعين بشعورهم الوطنى العربى، بل مدفوعين لذلك بعامل أعلى من ذلك وأرفع وهو شعور الولاء الدينى»[٢].

أما عن الحكومة البريطانية فقد اتهمت السعودية بعرقلتها اتفاقية التوقف من جراء النشاط الذى قام به تركى بن عطيشان وأن زيارات الضباط السياسيين البريطانيين للبوريمى فى خلال العشر سنوات الماضية كانت زيارات اعتيادية ومشروعة، ولم تنظر الحكومة السعودية إلى هذه الزيارات بخلاف هذه النظرة إلا مؤخرا جدا خلال عام ١٩٥٢.

وأخيرا اتفق الطرفان على أن يقوم بينهما تحكيم فيما يختص بالنزاع على الحدود المشتركة بين السعودية وأبوظبى، وفى السيادة على منطقة البوريمى على أن تكون الحكومة البريطانية ممثلة عن كل من حاكم أبوظبى وسعيد بن تيمور سلطان مسقط[٣].

---

(١) من حكومة المملكة العربية السعودية إلى حكومة المملكة المتحدة ملحق رقم ٨٩، ١٤ ربيع الأول ١٣٧٣ المجلد الثانى من الوثائق السعودية الخاصة بالتحكيم. انظر أيضا رسالة من الشيخ يوسف ياسين إلى السفير البريطانى فى جدة بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٣٧٢ ملحق رقم ٨٢ من الوثائق السعودية ج ٢ ص ١٨٦.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج٢ ص ص١٨٦-١٩٠.

(٣) من المعروف أن بريطانيا كانت ممثلة عن شيخ أبوظبى تلقائيا نتيجة علاقات الحماية القائمة بينهما أما سلطنة مسقط - فاعتبارا لوضعها الخاص - فقد مثلت بريطانيا سلطان مسقط بموجب طلب منه وبإيحاء منها بطبيعة الحال، انظر :

Kirk, G. E., Contemporary Arab Politics, p. 54 New York 1961.

وقد يكون من المفيد أن نوضح أهم الشروط التى نصت عليها اتفاقية التحكيم التى وقعها الأمير فيصل عن السعودية، والمستر بلهام عن الحكومة البريطانية فى ٣٠ يولية ١٩٥٤، ويمكن إبراز أهم بنودها على الوجه التالى[١]:

أولا : إقرار الحدود المشتركة بين السعودية وأبوظبى فيما بين الخط الذى طالبت به الحكومة السعودية فى عام ١٩٤٩ والخط المطالب به باسم شيخ أبوظبى فى مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢.

ثانيا : انسحاب تركى بن عطيشان ورجاله، وكذلك انسحاب قوات ساحل عمان من البوريمى إلى أراضى غير متنازع عليها، وأن يستعاض عن هذه القوات بقوة بوليسية رمزية تعادل خمسة عشر رجلا من كل جانب يكون عملها المحافظة على النظام بين القبائل، على ألا تتدخل فى الشئون الداخلية لأية قبيلة من القبائل.

ثالثا : لغرض عمليات التنقيب عن النفط فقط وبدون الإخلال بحقوق أى من الفريقين فى منازعات الحدود تقسم المنطقة الواقعة بين الادعاء السعودى فى عام ١٩٤٩، والادعاء المقدم نيابة عن حاكم أبوظبى فى عام ١٩٥٢ على الوجه التالى:

(أ) منطقة يجوز لشركة استثمار بترول ساحل الصلح البحرى وشركة دارسى للتنقيب المحدودة، وهما شركتان بريطانيتان، إجراء عمليات تنقيبية فيها خلال فترة التحكيم.

(ب) منطقة يجوز لشركة الزيت العربية الأمريكية إجراء عمليات تنقيبية فيها خلال فترة التحكيم.

(ج) منطقة لا يسمح لأى من الشركات القيام بعمليات تنقيبة فيها خلال فترة التحكيم بما فى ذلك منطقة البوريمى[٢].

---

(١) عن المذكرات المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والسعودية حول اتفاقية التحكيم الموقعة فى ٣٠ يولية ١٩٥٤ انظر :

Kirk, G. E., Contemporary Arab Politics. p. 54 New York 1961.

وعن نص اتفاقية التحكيم الموقعة فى ٢٩ ذى القعدة ١٣٧٣ انظر الوثائق السعودية المجلد الثانى ملحق رقم (١) ص ٣ وما بعدها.

(٢) انظر المذكرتين المتبادلتين بين وزير خارجية السعودية الأمير فيصل، وسفير صاحبة الجلالة فى جدة فى ٢٩ ذى القعدة ١٣٧٣، وثائق التحكيم السعودية ج ٢ ص ١٣ وما بعدها.

رابعا : أن تأخذ هيئة التحكيم بعين الاعتبار الوقائع التاريخية المتعلقة بحقوق السعودية وحقوق الحكام الآخرين ذوى الشأن بالإضافة إلى الولاء التقليدى لسكان المناطق المتنازع عليها والتنظيمات القبلية وطرق حياة القبائل الساكنة فى المناطق سالفة الذكر.

وقد قامت كل من الحكومتين البريطانية والسعودية بتقديم وثائق خاصة لهيئة التحكيم اشتملت على ادعاءات خاصة بحقوق السيادة[1]، وقد اشتملت المذكرة السعودية على ثلاثة أجزاء تناول الجزء الأول منها عرضا تاريخيا للمناطق المتنازع عليها، والجزء الثانى الخرائط والملاحق، والجزء الثالث احتوى على وثائق خاصة بجباية الزكاة من مكتب حاكم الإحساء.

وقد استندت المذكرة السعودية على الأسس التالية:

أولا : أن القبائل التى تسكن المناطق المتنازع عليها موالية للسعودية.

ثانيا : أن السعودية تمتلك هذه المناطق من عام ١٧٦٥ حتى الوقت الحاضر (١٩٥٥).

ثالثا : أن الحكومة السعودية كانت تجمع بانتظام الزكاة من القبائل الساكنة فى هذه المناطق، وهذا تأكيد لحيوية المملكة من حيث الإشراف على قبائلها وعلى استمرار هذه القبائل فى ولائها لها.

ومما يذكر أن عرض الحكومة السعودية والوثائق التى قدمتها تعرضت لانتقادات كثيرة من بعض الباحثين البريطانيين، فيذكر جون كلى بصدد ذلك أن العرض السعودى تعمد حذف كثير من الحقائق، كما يختلط فيه الخيال بالواقع وأن

---

(١) تحمل المذكرة السعودية العنوان التالى :

التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية.

وتحمل المذكرة البريطانية العنوان التالى :

Arbitration Concerning Buraimi and Common Frontiers Between Abu Dhabi & Saudi Arabia. Memorial submitted by the Govnment of the United kindom of Great Britain and Northern Ireland.

كثيرا من مادته ليست ذات صلة بالموضوع، كما أن وثائق الزكاة معظمها من قبائل لا تعيش في المناطق المتنازع عليها، وأن معظم زعماء القبائل أميون ولايدرون على أى شيء كانوا يضعون بصماتهم، وأن العرض السعودى بصفة عامة كان مظهرا محزنا لباحثين التبس عليهم الأمر(١).

وليس من شك أن هناك تحاملا واضحا من جون كلى، ومن غيره من الباحثين، الذين أخذوا بوجهة النظر البريطانية، ومن ثم تشكيكهم فى مطالب السعودية، وعدم اعترافهم بأن تكون عملية جباية الزكاة بمثابة مظهر من مظاهر السيادة.

كما يلاحظ على العرض البريطانى بأنه أوجد ارتباطا بين المطالب الإقليمية السعودية، وبين جهود شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) للاستفادة من تلك المطالب لممارسة عملياتها الاستغلالية، ومن ثم أبرز ما تقوم به من دور فى حث السعودية لإثارة ادعاءاتها(٢).

وعلى أى حال فقد تم الاتفاق على اختيار الدكتور شارل فيشر Charles de Visscher وهو بلجيكى الجنسية شغل من قبل منصب رئاسة محكمة العدل الدولية بلاهاى، والدكتور ديهيجو Ernest Dhigo من كوبا والدكتور محمود حسن الباكستانى الجنسية محكمين دوليين، بينما مثل الشيخ يوسف ياسين المملكة العربية السعودية والسير ريدر بولارد Bullard، الوزير المفوض سابقا فى جدة، وأحد المهتمين بشئون الشرق الأوسط ممثلا عن الحكومة البريطانية(٣)، كما انتدبت الحكومة السعودية عبدالرحمن عزام الأمين العام السابق للجامعة العربية وكيلا لها أمام هيئة التحكيم، على حين وكلت الحكومة البريطانية أحد القانونيين وهو

---

(١) Kelly J. B., Eastern Arabian Frontiers, pp. 259 - 309.

(٢) Arbitration Concerning Buraimi and the Common Frontiers Between Abu Dhabi and Saudi Arabia .
Memorial submitted by the Government of the U. K. of Great Britain & Northern Ireland, vol. I p. 90 ff London, 1955.

(٣) Al Bahrna, Hussain, The Legal Status of the Arabian Gulf States, pp. 203 - 204.

المحامى هارتلى شوكوس. وانعقد اجتماع هيئة التحكيم الأول فى نيس فى يناير ١٩٥٥، وفى سبتمبر من نفس العام استأنفت الهيئة اجتماعاتها فى جنيف،وفى خلال هذه الفترة استمرت كل من الحكومتين البريطانية والسعودية فى تبادل التهم فيما بينهما.

ومن ذلك شكوى السعودية من أنها لا تتمتع بسهولة الوصول إلى البوريمى، وأن الحكومة البريطانية تستهدف بإجراءات الحصار التى تقوم بها تجويع سكان البوريمى. وقد أجابت الحكومة البريطانية على شكوى السعودية بأن القوات المحلية بقيادة الضباط الإنجليز عمدت بالفعل إلى تشديد الحصار لمنع تهريب الذهب السعودى إلى البوريمى، إذ إن تسهيل وصوله إلى البوريمى معناه تركيز السعوديين نشاطهم فيها ومساعدتهم للأباضيين لمهاجمة سلطان مسقط(١).

وفى ١٢ سبتمبر ١٩٥٥ أعلن فى جنيف انسحاب السير ريدر بولارد محتجا على التصرفات التى قام بها الممثل السعودى الشيخ يوسف ياسين، من ذلك ما ذكرته جريدة التايمز بأنه حاول تقديم رشاوى إلى المحكمين المحايدين(٢)، هذا بالإضافة إلى ما ادعاه بولارد عن مبررات انسحابه من قيام الحكومة السعودية بنقض اتفاقية التحكيم برشوة بعض الحكام والأهالى(٣)، كما ادعت الحكومة البريطانية أن الحكومة السعودية عرضت ما يقرب من ٣٠ مليون جنيه إسترلينى على شقيق شيخ أبوظبى حاكم العين(٤). والجدير بالذكر أن الحكومة السعودية اعترضت على هذا الاتهام مؤكدة استحالة تنفيذ مثل ذلك العرض المالى الكبير. وقد علق أحد الباحثين الإنجليز - وندل فيلبس Philips - على ذلك بقوله بأن هذا المبلغ من المال كان يمكن أن ترشى به السعودية بريطانيا نفسها، هذا على الرغم من أن فيلبس يأخذ بوجهة النظر البريطانية فى صراع البوريمى(٥).

---

(١) Kelly, J. B., op. cit., pp. 184 - 185 see also Al Bahrna, op., cit, p. 204.

(٢) Philips, W., Oman p. 172.

نقلا عن التايمز فى ١٧ و ١٩ و ٢٤ / ٩ / ١٩٥٥.

(٣) حافظ وهبة : خمسون عاما فى جزيرة العرب ص ١١٤.

(٤) هارفى أكونور : الأزمة العالمية فى النفط ص ٤٤٢.

(٥) Philips, W., Oman - A History p. 170 ff. see also Morris, James, Sultan in Oman p. 122.

وعلقت المصادر السعودية أن انسحاب بولارد، عضو التحكيم البريطانى، كان بسبب أن تهمة الرشوة فشلت فى أن تؤثر على الأعضاء المحايدين[1]، وحتى لو وجدت هذه الرشوة فإن هذا الادعاء كان ينبغى طرحه على هيئة التحكيم التى لها وحدها حق الفصل فى هذا الموضوع[2].

وما كادت تنشر أنباء استقالة بولارد حتى تبعتها استقالة رئيس هيئة التحكيم الدولية الدكتور فيشر ثم العضو الكوبى ديهيجو[3]. ولم يؤثر خرق التحكيم على النشاط السعودى فى البوريمى، وكما تدعى المصادر البريطانية، توالت الرشاوى، مما دفع القائم بالأعمال البريطانى فى جدة إلى إخطار الحكومة السعودية فى مذكرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥ أنه «بعد أن أظهرت السعودية عدم تقيدها بنصوص صك التحكيم فإن الحكومة البريطانية قررت باسم سلطان مسقط وشيخ أبوظبى احتلال منطقة البوريمى المتنازع عليها»، وبالفعل قامت قوات مشتركة من ليفى عمان، وكشافة ساحل عمان - وهى قوات مسلحة تحت القيادة البريطانية تابعة اسميا لسلطان مسقط والمشيخات المهادنة - بطرد القوات السعودية واحتلال البوريمى[4]. وأعلنت الحكومة البريطانية خطا جديدا للحدود يطابق بصفة عامة خط الرياض الذى كان قد سبق تقديمه فى عام ١٩٣٥[5].

وأكد السير أنطونى إيدن أنه على استعداد مع ذلك لمناقشة الحكومة السعودية فى مطالبها بشكل هادئ وعلى أسس عادلة فى ضوء الظروف المحلية[6].

وعلى الجانب الآخر أعدت وزارة الخارجية السعودية مذكرة احتجاج بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٥٥ أبلغتها إلى السفارة البريطانية فى جدة، جاء فيها أن الحكومة البريطانية هى المسئولة مسئولية مباشرة عن تحطيم جهود هيئة التحكيم، وأنها لا تعترف بوجود أى خلاف بينها وبين سلطان مسقط وشيخ أبوظبى وأن الخلاف بينها وبين الحكومة البريطانية. كما أعلنت عدم اعترافها بالقرار الذى اتخذته الحكومة البريطانية بشأن تخطيط الحدود بين السعودية وأبوظبى، وتعتبر اتخاذ هذا القرار من طرف واحد لاقيمة له ويتنافى مع القانون الدولى وميثاق هيئة الأمم المتحدة.

(١) Arab Information Centre, British Imperialism in Southern Arabia, 1958.

(٢) حافظ وهبة : مصدر سبق ذكره ص ١١٤.

(٣) Kelly, J. B., op. cit., pp. 203 - 204.

(٤) Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th Centrury p. 178.

(٥) Lenczowski, G., Oil and State in the Middle East p. 147.

(٦) Kelly, op. cit., p. 205.

وحاولت الحكومة البريطانية تهدئة الموقف فأوفدت المستر باركر - وكيل وزارة الخارجية البريطانية - فى مهمة ديلوماسية إلى السعودية، على أن مهمته باءت بالفشل إذ رفضت الحكومة السعودية إصدار أى بلاغ مشترك لا يشار فيه إلى البوريمى[1].

وآزرت الجامعة العربية موقف المملكة العربية السعودية إزاء الاعتداء البريطانى على البوريمى، فقد جاء فى قرار اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية:

١ - إن العمل الذى قامت به بريطانيا يعد بمثابة نقض لاتفاقية التحكيم.

٢ - تأييد السعودية تأييدا تاما فى موقفها.

٣ - تحميل بريطانيا مسئولية اللجوء إلى القوة فى حل الخلافات الدولية فى وقت تتضافر فيه الجهود لدعم أسس السلم والاستقرار.

٤ - ضرورة إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه أثناء التحكيم، وتشكيل هيئة دولية محايدة تراقب الأمور فى المناطق المتنازع عليها[2].

كذلك قدمت الحكومة السعودية شكواها إلى الأمم المتحدة على أثر إعلان بريطانيا تأكيد سيادة كل من مشيخة أبوظبى وسلطنة مسقط على البوريمى[3].

وجاء فى بيان الوفد السعودى لدى الأمم المتحدة أنه فى الوقت الذى شعرت فيه حكومة المملكة المتحدة أن قرار هيئة التحكيم سيجىء ضد هواها طلبت من ممثلها الاستقالة، وذلك بهدف إيجاد عقبات أمام هيئة التحكيم[4].

---

(١) حافظ وهبة : خمسون عاما فى جزيرة العرب ص ١١٤.

(٢) جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - تقرير عن أعمال الأمانة العامة فى المدة ما بين الدورتين العاديتين ٢٤ و ٢٥ مارس ١٩٥٦، انظر الاعتداء البريطانى على البوريمى ص ١٥ وما بعدها.

(٣) - The Buraimi Dipute, Permanent Delgation of Saudi Arabia to the United Nations A summary of facts regarding British seizure of territrory in south eastern Saudi Arabia after terminating arbitration proceedings for a peaceful settlement, New York, 1955.

(٤) Kelly, J. B., op. cit., p. 207.

وعلى الرغم من عرض الحكومة السعودية استئناف التحكيم إلا أن الحكومة البريطانية لم ترحب بذلك، إذ جاء في الرد الذي تلقته السعودية على اقتراحها هذا أن بريطانيا أصبحت لا تثق في أنه من الممكن الوصول إلى حلول نهائية بعد ما ثبت لديها من تقديم الرشاوي والأموال. وعندما اصطدم الملك سعود بهذا الرد صرح في خلال زيارته للهند في ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ بأن البوريمي متكاملة سياسيا وبشريا مع السعودية، وكان ذلك منذ مائة وخمسين عاما، وأن الحكومة البريطانية انسحبت من تحكيم جنيف حينما أدركت خسارتها لهذه القضية، وأكد عزمه على تأكيد نفوذه على البوريمي بالطرق الدبلوماسية، وأبدى ارتياحه لوساطة الحكومة الأمريكية بهدف الوصول إلى حل للمشكلة[١]. والجدير بالذكر بصدد ذلك أن الحكومة السعودية اكتفت بإرسال خطاب مجاملة للاتحاد السوفيتي جاء فيه تقدير الملك سعود لإعراب الاتحاد السوفيتي عن تأييده للسعودية ومساندته لها في موضوع الحدود، وعلى عرضه المادي وتأييده المعنوي من أجل ذلك[٢].

وفي يناير ١٩٥٦ أعلنت دائرة النفط السعودية بيانا جاء فيه أن الحكومة السعودية توجه تحذيرا إلى كل من يهمه الأمر بأنها تعتبر البوريمي وواحاتها جزءا متكاملا من أراضيها، وأنها لن تعترف بأي امتياز للنفط أو غيره من المعادن يمنح لأي حكومة أو سلطة مهما كانت في هذه المناطق، وأن أية شركة أو مؤسسة أو شخص يدخل في امتياز أو اتفاق من هذا النوع سيكون مسئولا عن ذلك، إذ ستعتبر الحكومة السعودية أي اتفاق أو امتياز لا قيمة له، وأنها لن ترتبط به وليست ملزمة بما قد يترتب عليه[٣].

وتدعي المصادر البريطانية أنه بعد فشل التحكيم واحتلال القوات البريطانية لواحة البوريمي ضبطت السلطات البريطانية وثائق وخطابات سعودية أرسلت إلى زعماء القبائل، أشار كلي إلى الكثير منها، وردت فيها رشاوي وإغراءات مالية كبيرة، كما حاول السعوديون على نحو ما تقرره المصادر البريطانية خرق التحكيم وإفساده[٤].

---

(١) Kelly, J. B., op. cit., p. 207.

(٢) Ibid., p. 261.

(٣) Philips, Wendel, Oman A History pp. 174 - 174.

(٤) Kelly, J. B., op. cit., pp. 176 - 178.

كما أكد الرحالة ولفرد ثيجر أن الأسلحة السعودية كانت تتدفق على البوريمي بواسطة طريق يقع إلى الجنوب من واحة الليوا خلال الفترة من عام ١٩٥٤ إلى ١٩٥٥[١]. وقد ذكرت هذه الاتهامات وغيرها باعتبارها تبريرا لانسحاب الممثل البريطاني من هيئة التحكيم الدولية.

ويبدو أن الوساطة الأمريكية التي عولت عليها السعودية قد ظهر أثرها في تدخل الرئيس الأمريكي أيزنهاور الذي ناشد المستر إيدن في فبراير ١٩٥٦ اتباع خط الاعتدال حفظا للسلام في الشرق الأوسط، وأعلنت الحكومة البريطانية على أثر ذلك استعدادها للدخول في محادثات مباشرة مع الحكومة السعودية لحل الخلافات القائمة بينهما، ولكن قبل أن تتخذ خطوات إيجابية من أجل ذلك وقع العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وأعلنت السعودية في ٦ نوفمبر ١٩٥٦ قطع علاقاتها الديبلوماسية مع الحكومة البريطانية كما أوقفت شحن النفط إليها[٢].

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قدمت عديدا من المبادرات السياسية لتسوية مشكلات الحدود مع الحكومة السعودية إلا أن هذه المبادرات لم تكن في صالح السعودية لأن بريطانيا كانت في مركز قوي بعد احتلالها باسم سلطان مسقط وحاكم أبوظبي لواحات البوريمي وانتهائها من قمع الثورة الأباضية في عمان في عام ١٩٥٧.

وكان واضحا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحاول استمالة الحكومة البريطانية لتسليم البوريمي للسعودية في مقابل موافقة السعودية على مشروع الفراغ السياسي الذي أعلنه أيزنهاور في عام ١٩٥٧[٣]، ولكن يبدو أن الحكومة البريطانية قد تمادت في زيادة حدة التوتر باحتلالها خور العديد الواقع على الحدود بين أبوظبي وقطر، وبذلك أدخلت قطر طرفا في النزاع بينها وبين السعودية حول ملكية خور العديد[٤].

---

(١) Ibid., pp. 181 - 182.

(٢) أمين سعيد : الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة ص ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٣) Kelly, J. B., op. cit., p. 266.

(٤) حافظ وهبة : خمسون عاما في جزيرة العرب ص ١١٤ وما بعدها.

وقد أجريت مباحثات فى نيويورك بين السعودية وبريطانيا بحضور المستر داج همرشولد، السكرتير العام للأمم المتحدة فى ذلك الحين، ومثل السعودية فى تلك المباحثات عبد الرحمن عزام باعتباره مبعوثا شخصيا للملك سعود، ومثل بريطانيا المستر هارولد بلى رئيس البعثة البريطانية فى الأمم المتحدة، واستمرت هذه المباحثات لمدة عام تقريبا أى إلى أغسطس ١٩٦٠، وترتب عليها اتفاق الأطراف المعنية على إرسال لجنة لتقصى الحقائق إلى البوريمى، واختير دى ربنج السفير السويدى فى إسبانيا ممثلا عن داج همرشلد.

وكان الهدف من إرسال لجنة تقصى الحقائق دراسة الأوضاع وجمع المعلومات تمهيدا لإجراء استفتاء بين سكان المنطقة تحت إشراف الأمم المتحدة، وأمضى دى ربنج عدة أيام فى المناطق المتنازع عليها، وأجرى محادثات مع كل من سلطان مسقط وشيخ أبوظبى، كما توقف فى الدمام لإجراء محادثات مع الملك سعود. ووضع دى ربنج تقريرا مسهبا[١]، طالب فيه بضرورة عودة سكان البوريمى إلى أراضيهم[٢]، وتأمينهم على ذلك قبل أن تستأنف أية تسوية خاصة بالحدود أو تعاد العلاقات الديبلوماسية بين الحكومتين البريطانية والسعودية[٣]. وأكد عبدالرحمن عزام أن الحكومة السعودية سوف تعرض مشكلة البوريمى على مجلس الأمن إذا رفضت الحكومة البريطانية الأخذ بوجهة نظر وتوصيات لجنة تقصى الحقائق.

ولكن قيام ثورة اليمن فى عام ١٩٦٢ أحدث تبدلا جذريا فى موقف الحكومة السعودية، إذ توقفت عن مطالبها الخاصة بضرورة العودة إلى التحكيم، واتجهت إلى إعادة العلاقات الديبلوماسية مع بريطانيا فى يناير ١٩٦٣. وأصبحت مشكلة البوريمى بعد ذلك فى طى النسيان حيث اعتبرت مغلقة واقعيا وقانونيا بالنسبة إلى مسقط وأبوظبى. والجدير بالذكر أن تحفظ المملكة العربية السعودية على الاعتراف بدولة الإمارات العربية المتحدة عقب إعلان قيامها فى ديسمبر ١٩٧١ كان مرتبطا بالوصول إلى تسوية لمشكلات الحدود التى خلفها الاستعمار البريطانى فى منطقة الخليج العربى[٥].

---

(١) نشر تقرير دى ربنج فى وثائق الأمم المتحدة، وقد أشار كلى إلى أن هذا التقرير كان سريا إذ إنه لم ينشر إلا بعد ظهور كتابه فى عام ١٩٦٤.

(٢) AL Bahrna, H.,The Legal Status of the Arabian Gulf States p. 205.

(٤) قدم دى ربنج تقريره إلى داج همرشلد فى أكتوبر ١٩٦٢ انظر
Hawley, Donald, The Trucial States p. 192.

(٥) راجع الفصل التاسع الخاص بمباحثات الاتحاد وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.



الفصل السابع

انهيار الإمامة والتحولات السياسية في سلطنة مسقط

وفاة الإمام الخليلى ١٩٥٤ - فشل سلطان مسقط فى الاستحواذ على منصب الإمامة - تولية الإمام غالب بن على - الزعامات الدينية والعشائرية - احتلال السلطان لنزوى وإسقاط عاصمة الإمامة ١٩٥٥ - المساعدات العسكرية البريطانية لسلطان مسقط - اندلاع الثورة العمانية ١٩٥٧ - مساندة مصر والسعودية لزعماء الثورة - إثارة القضية العمانية فى المجالين العربى والدولى - لجان الأمم المتحدة وتقرير دى ربنج - إخضاع الثورة عسكريا - تقييم الثورة العمانية - التطور السياسى فى مسقط - السنوات الأخيرة من حكم سعيد بن تيمور - قيام الثورة فى ظفار - الإطاحة بسعيد بن تيمور وتولية ابنه قابوس - العهد الجديد فى سلطنة عمان.

***

كانت هناك منطقتان كبيرتان ظلتا خارج منطقة نفوذ الإنجليز حتى منتصف الخمسينيات من هذا القرن، وهما منطقة إمامة عمان وتسيطر على عمان الداخلية، وسوف نعالجها فى هذا الفصل، أما المنطقة الثانية فهى البوريمى وكانت خاضعة للسعودية، وقد تعرضنا لها فى الفصل السابق. والجدير بالذكر أن الإنجليز أعدوا مخططا يقضى بتصفية وضع هاتين المقاطعتين تصفية نهائية، وذلك بضم عمان إلى مسقط وضم البوريمى إلى كل من مسقط وأبوظبى[1].

(١) أمين سعيد : الخليج العربى دراسة فى تاريخه السياسى ونهضته الحديثة ص ٧١

والملاحظ أنه منذ عقد معاهدة السيب بين الإمامة والسلطنة فى عام ١٩٢٠ كان الأئمة يسيطرون على مقاطعات الداخل ويعينون الولاة والقضاة ويفرضون الزكاة، وعلى الرغم من أنه لم توضع حدود سياسية بين الإمامة والسلطنة؛ فإن الحدود كان متفقا عليها عرفيا بين الطرفين، ومع ذلك فلم يحدث للإمامة أن تطلعت إلى علاقات خارجية حتى عام ١٩٥٥ وذلك نتيجة العزلة التى فرضتها على نفسها، أو بالأحرى التى كانت مفروضة عليها[١]، كما كان الوكلاء البريطانيون فى مسقط والخليج العربى بمثابة وسطاء فى العلاقات التى كانت تقوم بين السلطان والقبائل الداخلية فى عمان[٢].

ومما يستلفت النظر أنه فى أكتوبر من عام ١٩٥٢ أصبح كل من السلطان سعيد بن تيمور سلطان مسقط، والإمام محمد بن عبدالله الخليلى مقتنعين بأن السعوديين يخططون للاستيلاء على البوريمى بالقوة، ولذلك أخذ الحاكمان يعدان العدة لمواجهة ما يتعرضان له عسكريا، ولكن بريطانيا كبحت جماح سلطان مسقط لأنها لم تكن تريد أن توتر العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن القوات السعودية كانت مدفوعة من قبل شركات النفط الأمريكية[٣].

ويستنتج من ذلك أنه ظهر فى عام ١٩٥٢ اتجاه للتعاون بين الإمامة والسلطنة لصد التقدم السعودى، إذ كتب الإمام رسالة إلى السلطان يطلب منه فيها أن يقود القبائل لصد السعوديين[٤]. ولكن لم يلبث أن تأزم الموقف فى العام التالى حين بعث الإمام الخليلى إلى السير روبرت هاى، المقيم البريطانى فى الخليج العربى، يسأله عما إذا كان من الممكن تحديد نصيب لعمان من مدفوعات شركة النفط صاحبة الامتياز فى مسقط نظير التنقيب فى مناطق عمان الداخلية، وقد أجاب المقيم العام حينذاك بالرفض، وأكد أن معاهدة السيب الموقعة فى عام ١٩٢٠ بين الإمامة والسلطنة لا تتضمن تلك الحقوق وأنه ليس مستعدا للنظر فى هذا الموضوع[٥].

---

(١) جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية لقضية عمان، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية العدد (١٢) ١٩٦٤ / ١٩٦٥.

(٢) AL Bahrna, Hussain, The legal Status of the Arabian Gulf States, p. 242.

(٣) James Morris, Sultan in Oman, p. 24.

(٤) Hay, The Persian Gulf States, p. 131.

(٥) صلاح العقاد : معالم التغير فى دول الخليج العربى ص ص ٩٦ / ٩٧.

ويبدو أن المقيم البريطانى لم يعترف بحقيقة الأوضاع فى عمان على الرغم مما أكده تقرير شركة نفط العراق فى عام ١٩٤٨، وهى الشركة التى كانت تتولى عمليات التنقيب فى سلطنة مسقط، بأن سلطان مسقط الذى يرتبط بمعاهدات خاصة مع الحكومة البريطانية والذى حصلت الشركة منه على امتيازات للتنقيب فى بلاده ليست له سلطة وطيدة خارج مسقط وساحل الباطنة وظفار، وأن داخلية عمان يحكمها جهاز ثلاثى يتألف من الإمام الخليلى، والشيخ سليمان بن حمير رئيس قبيلة بنى ريام التى تسكن الجبل الأخضر ويعتبر نفسه الزعيم الأعلى لعموم الغافرية، والشيخ صالح بن عيسى الزعيم الأعلى للهناوية، يضاف إلى ذلك أن هنالك عددا من القبائل التى لا تحمل إلا القليل من الولاء أو لا تكاد تحمل شيئا منه بالمرة لأى من أولئك الثلاثة الكبار أو للسلطان، وهى لذلك مستقلة بالفعل، ويمارس السلطان النزر اليسير فى صور ومنطقة جعلان والساحل الجنوبى الشرقى الممتد من جعلان إلى ظفار، أما الظاهرة التى تمتد من البوريمى جنوبا إلى عبرى شمالا فلا تكاد تقع داخل منطقة نفوذ الإمامة، كما أنها بعيدة عن سلطة السلطان ولذلك فإنها تتمتع بقسط كبير من ممارسة الحكم الذاتى[١].

ومن المؤكد أن احتمالات النفط فى المقاطعات الداخلية من عمان كانت دافعة لحكومة مسقط، بالاتفاق مع الإنجليز ومع شركات النفط البريطانية، إلى إعداد جيش قوى لاكتساح الإمامة تمهيدا لضم مقاطعاتها إلى السلطنة، وبالتالى توضع هذه المقاطعات تحت تصرف شركات النفط التى تولت تمويل الحملات العسكرية ودفع نفقاتها[٢].

وكان الإمام الخليلى الذى وصل إلى إمامة عمان فى عام ١٩٢٠ قد اكتسب سمعة دينية واسعة فى الداخل إذ إنه لم يدخل فى علاقات خارجية، كما ظلت الإمامة طيلة عهده مغلقة على نفسها فلم يزر مقاطعاتها إلا عدد قليل من الرحالة الأوروبيين نذكر من بينهم ولفرد ثيجر الذى استطاع أن يجتاز صحراء عمان بين عامى ٤٦ و ١٩٤٧، ولمرة ثانية بين عامى ٤٨ و ١٩٤٩[٣]. وكتب ثيجر فى عام

---

(١) تقرير عن شركة نفط العراق، انظر التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٤٩.

(٢) أمين سعيد : مرجع سبق ذكره ص ١٧١.

(٣) Hay, op. cit., p. 136.

١٩٥٠ إثر رحلته الثانية يصف أحوال الإمامة بقوله : «أقبلنا يومئذ على أرض يدير شئونها الإمام محمد بن عبدالله الخليلى الذى تعترف به حاكما لعمان الوسطى جميع القبائل الحضرية من غافرية وهناوية بين عبرى وبلاد بنى بو حسن فى جعلان، وكذلك تعترف به قبائل البدو من الدروع والجنبة الغربيين وآل وهيبة والحراسيس، وقد نجح الإمام فى التوفيق بين الغافرية والهناوية، وكان له ممثلون فى كل طائفة يقيمون العدل ويجبون الزكاة، ويعترف به البدو سيدا عليهم، وكثيرا ما تسمع بينهم عبارة أطال الله عمر الإمام، وهم يعنونها باخلاص كلما قالوها، وذلك لأن الإمام نشر الأمن والعدل بين ظهرانيهم بما وفق إليه من حل مسائلهم وفض الخلافات بينهم»[١].

ومن حسن الحظ أن لدينا الكثير عن شخصية الإمام الخليلى مما كتبه الدكتور ولز توماس من البعثة الأمريكية فى مسقط الذى وفد إلى مقاطعات عمان الداخلية بدعوة من قبل الشيخ سليمان بن حمير لمعالجة أحد شيوخ الداخل، حيث لبى هذه الدعوة برفقة زميله ديكسترا، وتقابل مرارا مع الإمام، ووصف هذه المقابلات بطريقة لاتخلو من طرافة، ثم تقابل الدكتور ولز توماس مع الإمام مرة أخرى فى نزوى لإجراء عملية جراحية فى عينيه، ويقول:إن العملية كانت ناجحة واستطاع بها أن يعيد للإمام إبصار عينه اليمنى وإن كان لم يتمتع بذلك طويلا إذ إنه توفى فى عام ١٩٥٤[٢].

والجدير بالذكر أن السلطان سعيد بن تيمور كان يتوق إلى أن يخلف إمام عمان، وقد بذل جهودا كبيرة فى ذلك، كما حاول الاستعانة بالزعماء الغافريين وخاصة الشيخ سليمان بن حمير وعلى بن صالح شيخ البوعلى، كما حاول إقناع شعب عمان أنه مرشح لائق لهذا المنصب، ولذلك أظهر تمسكه بأهداب الدين وفروضه، وحاول أن يكون لنفسه سمعة ترتكز على التعاليم الدينية الصحيحة[٣]،

---

(١) Wilfred Thesiger, Desert Broadlands of Oman, Geographical Journal, October 1950.
نقلا عما نشرته الجامعة العربية من دراسات سياسية وقانونية عن عمان، انظر ملحق (٤) ص ص ١٤٩-١٥١ من مذكرة الأمين العام بشأن قضية عمان ١٩٥٧/٨/٦.

(٢) Philips, Wendel, Oman - A History, Revolt on the Green Mountain, pp. 136-187.

(٣) R/15/1/35/35 Muscat - Omani Relations, Residency to Secretary to the Govt. of India 4th July, 1945.
انظر بصدد ذلك محادثات مبدئية بين السلطان سعيد بن تيمور وسليمان بن حمير وعلى بن صالح.
Political Agent, Muscat to Resident 28th May, 1945.

بيد أن العمانيين تمسكوا برفضهم قبول أحد أفراد أسرة البوسعيد إماما لهم[١]، ومن ثم انعقدت الإمامة إلى أحد رجال قبيلة بنى هناه وهو غالب بن على، وساعده فى ذلك سبق ترشيح الإمام الراحل له فى أثناء حياته فضلا عن مساندة كل من سليمان بن حمير زعيم الجبل الأخضر، وصالح بن عيسى، الزعيم الشاب الذى خلف والده الشيخ عيسى بن صالح على الشرقية، كما لعب شقيقه طالب بن على - الذى كان إذ ذاك واليا على الرستاق - دورا كبيرا فى دفع أخيه إلى السلطة[٢].

ولكن المشكلة أن الإمام الجديد لم يكن من بين الشخصيات العشائرية فى جنوب شرقى الجزيرة العربية، وبذلك سرعان ما وجد نفسه هدفا لضغوط كثيرة[٣]، بسبب ضعف شخصيته وتردده، مما أفسح المجال لشقيقه طالب بن على لكى يبرز إلى مجال السلطة الفعلية. والحقيقة أن الثورة التى نشبت فى عمان بعد عام ١٩٥٥ إنما كانت ترتبط بطالب بن على أكثر مما ترتبط بالإمام نفسه فهو الذى أدار عمليات الثورة باعتباره قائدا لقوات الإمامة، كما أنه كان همزة الوصل بين الإمامة والمملكة العربية السعودية، ولعل ذلك كان بسبب سبق علاقته بالسعوديين خلال قيامه بالوكالة فى الرستاق عن الإمام الراحل محمد بن عبدالله الخليلى الذى كلفه فى عام ١٩٥٢ بالتشاور مع سلطان مسقط خلال احتلال السعوديين للبوريمى وتهديدهم مقاطعات عمان الداخلية، ولكنه بدلا من الذهاب للتفاوض مع سلطان مسقط ذهب لمفاوضة السعوديين مما أثار غضب الخليلى عليه، وبعث رسالة إلى السلطان أكد له فيها أن طالب بن على أصبح خارجا عن سلطته، ويفهم من ذلك أن طالب بن على كان على صلة وثيقة بالسعوديين فى أواخر أيام الخليلى وبالتالى كان من المتوقع أن يجر شقيقه الإمام الجديد إلى ارتباطات أوثق بهم[٤].

ولم يلبث أن تكشفت الأمور فى شهر سبتمبر من عام ١٩٥٤ عندما تأكد

---

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية ج ١ ص ٣٥٣.

(٢) جيران لاندن : عمان ميرا ومصيرا ص ص ٣٦٩ / ٣٧٠ .

(٣) دائرة الإعلام : سلطنة عمان ص ٤٥.

(٤) Philips, Wendel, op. cit., p. 189.

لكل من بريطانيا والسلطان سعيد بن تيمور أن الإمام الجديد غالب بن على أخذ يتلقى الأسلحة والأموال من السعوديين، وأنه يتحول بسرعة عجيبة إلى أداة طيعة فى أيدى حكومة الرياض، ومثل ذلك التحول قد يهدد مستقبل مصالح بريطانيا النفطية فى المنطقة، وخاصة أن الشركات الإنجليزية كانت قد بدأت عمليات التنقيب فى منطقة فهود الواقعة بين المنطقة التى يسيطر عليها الإمام والمنطقة غير المخططة من الربع الخالى على الجانب السعودى، كما أصبح من المؤكد أن كلا من سليمان بن حمير وطالب بن على هما القوة الحقيقية وراء تحركات الإمام، وأن هذين الزعيمين لن يترددا فى قبول المساعدة من الحكومة السعودية إذا كان فى ذلك أية فائدة لهم. وعلى ذلك بدأت قوات مسقط تتحرك صوب عمان[1]، وكانت هذه القوات تحت قيادة ضباط إنجليز وبصحبة قافلة استكشافية أوفدتها شركة النفط البريطانية فى مسقط لإقامة مركز فى فهود على مقربة من الحدود الجنوبية لإمامة عمان، وتقدمت القوات المسقطية بمعاونة من قبيلة الدروع لاحتلال عبرى، وهى بلدة هامة تقع إلى الجنوب الشرقى من البوريمى[2]، وقد تم احتلالها بالفعل فى أكتوبر ١٩٥٤ واستطاعت مسقط بذلك أن تؤمن قاعدة هامة لعمليات النفط، ومما يذكر أن عبرى كانت خاضعة للإمامة منذ عام ١٩٢٥ حين كان يعين واليا عليها من قبل الإمام بينما لم يكن لسلطنة مسقط أى نفوذ فعلى عليها[3]. ويؤكد وندل فيليبس أن قوات السلطان لم تجد أية معارضة فى عبرى مما يؤكد أن احتلالها قد تم بالاتفاق مع بعض مشايخ القبائل[4]، كما أن بريطانيا كانت تخطط للإيقاع بين زعماء الإمامة، ويتأكد لنا ذلك من اتصال الضباط البريطانيين بكل من إمام عمان وسليمان بن حمير وصالح بن عيسى الحارثى، وكان المشروع البريطانى يتلخص فى إلغاء الإمامة واعتبار الإمام رئيسا للقضاة وضم المقاطعات العمانية إلى السلطنة على أن تقسم هذه المقاطعات إلى ثلاث مقاطعات: مقاطعة الغرب لغالب ابن على، والمنطقة الوسطى لسليمان بن حمير، والشرقية لصالح بن عيسى، على أن تلتزم السلطنة بدفع نسبة من عائدات النفط لأولئك الزعماء الثلاثة. وعلى

---

(١) دائرة الإعلام : سلطنة عمان ص ٤٥.

(٢) وثائق الحكومة السعودية - التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٥٦.

(٣) نفسه.

(٤) Philips, op. cit., pp. 189 - 191.

الرغم من أن المشروع البريطاني لقي تجاوبا من البعض إلا أن تخوف كل فريق من الفريق الآخر حال دون تنفيذ ذلك المشروع، ومن ناحية أخرى كان الإمام غالب لا يزال حديثا في الحكم وبالتالي لم تتح له الفرصة لتوطيد علاقته بالسلطنة والإنجليز، ولذلك رأى أن من الأنسب رفض هذه المقترحات، أما الشيخ صالح بن عيسى فقد تردد في قبول المشروع البريطاني بينما وافق سليمان بن حمير على المشروع في الوقت الذي أبلغ فيه الإمام رفضه له، ولكن سياسته سرعان ما انكشفت بعد ما تم استدعاؤه إلى مسقط للتشاور معه، ولكنه احتجز هناك تحت الإقامة الجبرية إلى أن سمح له بالعودة إلى مقاطعته فيما بعد[١].

وينبغي أن نشير هنا أن بريطانيا اتجهت إلى تأييد سلطان مسقط إذ إن تقاعسها عن ذلك كان سيؤدي به إلى طلب المساعدة الأمريكية، وكان قد حاول ذلك بالفعل في عام ١٩٤٦ بهدف ضم مقاطعات الإمامة له[٢].

وعلى أثر احتلال عبري وتقدم قوات السلطنة إلى نزوى عاصمة الإمامة بدأت الثورة العمانية، ففي نوفمبر ١٩٥٤ قام الإمام غالب بخطوة حاسمة قصد بها الخروج من سياسة العزلة التقليدية التي جرى عليها الأئمة من قبله، كما أمل أن يربط قضية بلاده بالنضال العام للقومية العربية ضد الإمبريالية البريطانية[٣]، وبذل محاولات لتبادل التمثيل السياسي مع الدول العربية ومع بعض الدول الصديقة الأخرى[٤]، كما تلقى مساعدات من السعودية التي قدمت له الأموال وطبعت له جوازات سفر، كذلك وجد مساندة من مصر التي كان هدفها اقتلاع جذور الاستعمار من الوطن العربي[٥].

وقدم الإمام عن طريق شقيقه طالب طلبا للانضمام إلى جامعة الدول العربية، ويبدو من هذه الخطوة أن الإمام كان يبحث عن قاعدة دبلوماسية ينطلق منها، وجاء في رسالة الإمام إلى الجامعة العربية أن عمان دولة مستقلة تحكم وفقا

---

(١) الحرية ٢٠/٧/١٩٧٠.

(٢) R/15/1/35/35-Muscat - Omani Relations, Residnt. Bahrein to India Office 19th August 1946 see Residency to Secretaty of State for India 24th May. 1917.

(٣) مذكرة الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن قضية عمان ٦/٨/١٩٧٥.

(٤) السالمي وناجي عساف : عمان تاريخ يتكلم ص ٢٢٤.

(٥) Morris, Sultan in Oman, pp. 21 - 23.

لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولكن اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية بعد دراستها لرسالة الإمام قررت الرد معبرة عن تمنيات الجامعة العربية واهتمامها بتنفيذ هذه الرغبة[1]، على أنها أوصت بانتظار ما تقوم به الأمانة العامة مستعينة ببعض الدول الأعضاء من دراسات لإمامة عمان، ولم يلبث بعد ذلك أن تقرر تأجيل موضوع الاعتراف بالإمامة والاقتصار على مساعدة عمان فى كفاحها واستنكار العدوان البريطانى عليها[2].

وقد استمر موضوع عمان من بين الموضوعات التى عنيت الجامعة العربية بها، وفى المراحل المتقدمة من الثورة العمانية دعت حكومات الدول العربية إلى مؤازرة العمانيين فى كفاحهم المشروع وإحالة القضية إلى وفود الدول العربية الأعضاء لدى الأمم المتحدة لاتخاذ الموقف الملائم لإثارتها فى الأمم المتحدة بالتعاون مع دول المجموعة الآسيوية الأفريقية[3].

وفيما يبدو أن المسئولين فى الجامعة العربية لم يكونوا واثقين من الخطوة التى يمكن للجامعة العربية اتخاذها إزاء عمان التى كانت لا تزال مجهولة للعالم العربى إلى ذلك الحين[4]. أو لعل بعض الحكومات العربية أرادت مجاملة بريطانيا فى عدم الاعتراف بالإمامة؛ ولذا تقرر إرجاء البت فى قبول انضمامها ريثما تنتهى دراسة هذا الموضوع بصورة أوفى إذ إن الإمامة لم تستوف شروط الدولة الحديثة، كما أن طبيعة العلاقات بين الزعماء القبليين والإمام لم تكن على درجة كافية من الوضوح، هذا على الرغم مما حاوله أنصار الإمامة من تلمس الأدلة التى تثبت أن الإمامة قد أضحت دولة بالمفهوم الحديث لهذه الكلمة، واستدلوا على ذلك بجوازات السفر التى بدأت الإمامة فى إصدارها[5]، وعلى أى حال فقد لقى طلب عمان رفضا من كثير من الدول العربية التى لم تكن قد تحررت بعد فى سياستها الخارجية بدعوى أن الإمامة لم تستكمل مقومات الاستقلال الصريح الذى ينص عليه ميثاق الجامعة[6].

---

(١) جامعة الدول العربية - تقرير الأمين العام الدورتان ٢٢ و ٢٣، أكتوبر ١٩٥٥ .

(٢) السالمى وناجى عساف : عمان تاريخ يتكلم ص ٢٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٢٤٧ / ٢٤٨.

(٤) لاندن : عمان ص ٣٧١.

(٥) صلاح العقاد : معالم التغيير فى دول الخليج العربى ص ٩٧.

(٦) جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية لقضية عمان العدد ١٢ من المجلة المصرية التاريخية ٦٤/١٩٦٥.

والأهم من ذلك أنه لم يكن فى وسع الجامعة العربية أن تتخذ قرارا بقبول انضمام عمان إليها إزاء التطور السريع لأحداث عمان فى عام ١٩٥٥؛ ذلك أنه على أثر فشل محاولات التحكيم فى جنيف حول البوريمى بين الحكومتين البريطانية والسعودية تحركت قوة مشاة من ساحل عمان للسيطرة على البوريمى، وبدأت تزحف على مقاطعات الإمامة إذ كان السلطان يخشى من أن التسلل السعودى إليها سوف يؤدى إلى ضياع نفوذه فى مسقط ذاتها[١]. وفى هذه المرحلة الجديدة من الصراع أخذ الإمام يعتمد بصورة ملحة على مصر والسعودية حيث ساعدته مصر بإذاعتها، كما قدمت له السعودية الأموال وأكثر من عشرة آلاف جواز سفر، وإن كانت كل من مصر والسعودية أيدته لأسباب مختلفة، فالسعودية وجدت فيه أداة للضغط على سلطان مسقط[٢]، أما مصر فقد كانت تعتبر الإمام عنصرا معاديا للنفوذ البريطانى فى الخليج. وبالاتفاق مع بريطانيا أعلن السلطان إلغاءه لمعاهدة السيب وحرص على أن يسمى سلطنته بسلطنة مسقط وعمان، واستطاعت قوات السلطنة حول نهاية عام ١٩٥٥ احتلال نزوى عاصمة الإمامة، كما استعادت إدارتها على قسم من البوريمى دون أن تواجه بمقاومة تذكر[٣].

والثابت أن السلطان ما كان ليستطيع أن يخضع الداخل لنفوذه إلا بمساعدة شركة النفط له (شركة نفط عمان وظفار) التى عاونته فى بناء قواته المسلحة التى وضعت تحت قيادة بريطانية، كما تلقى مساعدة أيضا من القاعدتين البريطانيتين فى البحرين والشارقة اللتين وضعتا فى حالة تأهب[٤]. كما كان يشرف على جيش السلطنة قادة إنجليز ومنهم البريجادير واترفيلد Waterfield، والكولونيل هيو أولدمان الذى أوكل إليه قيادة قوات السلطان، وكان يشغل من قبل نائبا لقائد محمية عدن، ومساعده الكولونيل ماكسويل Maxwell الذى وصل إلى مسقط منذ عام ١٩٥٢، وقام بدور عسكرى فى عمليات البوريمى وساحل الباطنة والجبل

---

(١) لاندن : عمان ص ص ٣٧١ / ٣٧٢.

(٢) Philips, Wendel, op. cit., pp. 189 - 191. see also Hay, op. cit., p. 131.

(٣) Ibid. انظر أيضا جان جاك بيربى الخليج العربى ص ٢٠١.

(٤) محمود على الداود : التطور السياسى لقضية عمان ص ٤٥.

الأخضر. وعلى حين نظر الرأى العام العربى إلى السلطان بأنه قد أصبح ألعوبة فى أيدى الإنجليز كان الإنجليز يؤكدون بدورهم أن مساعدتهم للسلطان لا تستهدف سوى تطوير قواته العسكرية بالاستعانة بالخبرة الإنجليزية[١].

ويبدو أن النكبة التى حاقت بأهالى عمان بعد احتلال عبرى وتقدم قوات السلطنة إلى نزوى دفعت بالشيخ سليمان بن حمير زعيم الجبل الأخضر، وكان قد عاد من مسقط، إلى الاتصال بالمملكة العربية السعودية حيث ألح فى رسالة له إلى الملك سعود فى طلب المساعدة، وأن تعتبر السعودية أراضى عمان جزءا من أراضيها[٢].

ومن المؤكد أن المساعدة البريطانية لسلطان مسقط كانت تستهدف ضمان موارد النفط فى عمان التى كان من الممكن سحبها بخطوط مباشرة فى الاتجاه الجنوبى إلى المحيط الهندى، ويبدو أن إحساس بريطانيا بأهمية نفط عمان كان يفوق كثيرا حرصها على إيجاد جبهة إنجليزية أمريكية فى منطقة الخليج العربى[٣].
ومما تجدر الإشارة إليه أن السياسة البريطانية كانت تعزف عن التورط فى مشكلات الداخل، ولكن موارد النفط كان لها أثر كبير فى تغيير السياسة البريطانية إذ أدركت بريطانيا أن نشاط شركات النفط الأمريكية يمكن أن يمتد إلى عمان، ولذلك حرصت على أن تستحوذ من سلطان مسقط على امتيازات للنفط فى جميع المناطق التى يدعيها فى الداخل حيث كان من الطبيعى أن تواجه صراعا حادا مع زعماء الداخل والسعوديين والشركات الأمريكية المساندة لهم[٤]، ولعل السبب فى تحول السياسة البريطانية على هذا النحو يرجع إلى المد القومى العربى الذى ظهر بشكل واضح فى المنطقة مما جعل بريطانيا تعمل على إحكام سيطرتها على المناطق الخاضعة لها فى منطقة الخليج العربى منعا لامتداد تيار القومية العربية إليها، هذا فضلا عما أشرنا إليه من اكتشاف النفط فى أراضى الإمامة واتجاه بريطانيا للسيطرة

---

(١) Philips, op. cit., pp. 182 - 189.

(٢) الوثائق السعودية - التحكيم لتسوية النزاع بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص٣٥٨.

(٣) Morris, op. cit., pp. 26 - 27.

(٤) Ibid., pp. 23 - 24

على موارد الثروة، ومما يؤكد ذلك أنه منذ بوادر اكتشاف النفط والسلطات البريطانية كانت تعمل على حصر الإمامة اقتصاديا، ومنع وصول الأسلحة إليها مع إثارة الفتن بين القبائل، ولا شك أن احتلال القوات البريطانية لواحات البوريمى فى عام ١٩٥٥ كان له تأثير كبير فى فرض حصار فعلى حتى أصبحت الإمامة تعانى من الضغوط العسكرية المفروضة عليها شرقا وغربا[١]. وهكذا كان من السهل على بريطانيا أن تساعد سلطان مسقط حتى نجح فى الاستحواذ على نزوى عاصمة الإمامة، ولقى السلطان خضوعا من قبائل وسط عمان بما فيهم سليمان بن حمير، أما الإمام غالب بن على فقد سمح له بالعودة إلى قريته، أما عن طالب بن على فقد اختبأ فترة فى الجبال ثم أخذ طريقه بعد ذلك إلى السعودية[٢]. وتؤكد السهولة التى استسلم بها العمانيون و تحويل ولائهم للسلطان أن الإمامة لم تجد إجماعا شعبيا[٣].

وعلى أثر العمليات العسكرية الخاطفة فى مقاطعات عمان وصل السلطان سعيد بن تيمور إلى نزوى ليتسلم المقاطعات الجديدة بعد أن قطع ما يقرب من ستمائة ميل من ظفار إلى نزوى، وكان من السهل على السلطان أن يبرر عملياته العسكرية بنقض الإمام لمعاهدة السيب، وذلك بتآمره مع السعوديين لإقامة دولة عمانية منفصلة عن السلطنة تكون أداة فى أيدى السعوديين[٤].

والجدير بالذكر أنه قد رافق السلطان فى رحلته إلى نزوى جيمس موريس James Morris - المعلق السياسى لجريدة التايمز اللندنية - الذى طلب من السلطان أن يرافقه فى رحلته هذه، وقد أمدنا موريس بوصف شيق لأنباء هذه الرحلة التى قام بها مرافقا للسلطان، بل إنه وضع كتابا عنها بعنوان «سلطان فى عمان» ولعل ذلك كان تهكما من موريس حيث يؤكد أنه لم يكن لسلطان مسقط فى الداخل أية أجهزة إدارية أو موظفين أو جباة ضرائب؛ إذ إن كل هذه المناطق كانت تتمتع

---

(١) جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية لقضية عمان، العدد الثانى عشر من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

(٢) Kelly, Esastern Arabian Frontiers, pp. 262 - 263.

(٣) Philips, op. cit., p. 194.

(٤) لاندن : عمان ص ٣٧٢.

باستقلالها منذ عام ١٩٢٠، أما قبل ذلك فقد كانت تخضع للسلطنة مما يفسر زيارة كثير من الأوروبيين لها، بينما لم يزرها بعد عام ١٩٢٠ إلا عدد قليل كان مصير معظمهم الفناء[١]. وعلى الرغم من الأسلحة والأعتدة الوفيرة التى قدمها الإنجليز للسلطان إلا أنه تحاشى أن يتوغل فى الجبال حيث معاقل العمانيين مكتفيا بزيارات خاطفة لبعض مدن الداخل[٢].

وبعد احتلال نزوى كان يبدو أن السلام قد استتب وخاصة بعد أن أعلن كل من الإمام وسليمان بن حمير مصالحتهما للسلطان، ولكن طالب بن على بدأ يستعين بالسعوديين لتحريك الثورة من جديد متخذا من مدينة الدمام مركزا له[٣].

ويبدو أن السعودية لم تقدم مساندة صريحة لطالب بن على إلا فى أعقاب أزمة السويس فى عام ١٩٥٦، أما قبل ذلك فقد آثرت المساعدات غير المكشوفة، إذ إنها كانت أميل إلى الاحتفاظ بعلاقتها الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية. ولكن العلاقات السعودية البريطانية تدهورت على أثر قطع الحكومة السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر، وفى خلال هذه الفترة قام طالب بن على بمعاونة اثنين من أبناء الشيخ عيسى بن صالح أمير الشرقية الراحل بافتتاح مكتب لإمامة عمان فى القاهرة، الذى أخذ يشن حملة دعائية واسعة النطاق ضد الإمبريالية البريطانية وسلطان مسقط، كذلك كون جيشا أطلق عليه اسم جيش التحرير العمانى، وبدأ العمانيون يتلقون مساعدات سعودية عن طريق دبى التى اتخذت مركزا لتهريب المؤن والسلاح إلى ساحل الباطنة ومنها إلى المقاطعات الداخلية لعمان.

وإزاء العدوان البريطانى على الإمامة اتخذت جامعة الدول العربية سلسلة من القرارات لدعم موقف عمان والمطالبة بتأييدها على الصعيدين العربى والدولى، كما قامت الوفود العربية فى مختلف المؤتمرات بالمطالبة بحق إمامة عمان فى الاستقلال وخاصة فى مؤتمر باندونج، ومؤتمر بلغراد للدول غير المنحازة، والمؤتمر

---

(١) Morris, op. cit., pp. 27 - 29.

(٢) جان جاك بيريبى : الخليج العربي ص ٢٠٢.

(٣) Kelly, op. cit., p. 264.

الإسلامى، واهتمت الوفود العربية فى هيئة الأمم برفع قضية عمان فى مختلف اللجان. كما لقيت القضية العمانية مساندة من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية؛ فى حين وقفت معظم الدول الغربية إلى جانب بريطانيا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، التى ساندت السعودية فى واحات البوريمى، إلا أنها وقفت موقفا سلبيا وغير مشجع فى جميع المناسبات التى عرضت فيها القضية العمانية[1].

ولعل الموقف العربى والدولى كان مشجعا لطالب بن على للعودة إلى عمان من ملتجئه بالسعودية حيث أعلن - بالاتفاق مع غالب بن على - بعث الإمامة الأباضية من جديد، وكان ذلك فى بداية عام ١٩٥٧، كما أعلن سليمان بن حمير زعيم الجبل الأخضر دخوله المعركة إلى جانب الإمام. ومما يذكر أن سليمان بن حمير كان محتجزا فى مسقط منذ أحداث ١٩٥٥ ولكنه تمكن من التسلل إلى الطنوف وتعاون مع طالب بن على ضد السلطان، ويبدو أنه كان يعتقد أن الإنجليز طرحوا عدم ثقتهم فى السلطان وأن هناك احتمالات نفطية فى مقاطعاته. ويذكر بعض الباحثين أنه كان طموحا أراد أن يستقل عن الإمامة والسلطنة معا، ولكن بشرط أن يكون استقلاله بضمان قوة كبيرة، ولذلك عرض مشروعه على إنجلترا والولايات المتحدة، ولكنه فشل فى الحصول على تأييد أى منهما[2]، كما انضم إلى زعماء الإمامة إبراهيم بن عيسى من مقاطعة الشرقية. ويستنتج من ذلك أن بعض العناصر التى خضعت للسلطان بعد احتلاله لنزوى فى عام ١٩٥٥ عادت وانشقت عليه فى عام ١٩٥٧، وربما يرجع ذلك إلى الدعاية التى لاقتها القضية العمانية، فضلا عن تأثير السعودية على زعماء الإمامة. وعلى أى حال فقد أحرزت ثورة ١٩٥٧ نجاحا مؤزرا بتمكن بعض الفرق العمانية من استرداد نزوى، وما إن حل شهر يوليو عام ١٩٥٧ حتى كانت جميع مدن عمان ومقاطعات الجبل الأخضر يرفرف عليها علم الإمامة الأبيض، وعجز السلطان عن قمع الحركة الجديدة بعد أن نجح الإمام غالب بمن معه فى التمركز فى الجبل الأخضر[3]، ونجح زعماء الإمامة فى قطع الطريق الذى يمتد من البوريمى إلى مركز عمليات شركات النفط فى منطقة فهود، وبدوا على وشك الانقضاض على الساحل لمطاردة

---

(١) الداود - التطور السياسى لقضية عمان ص ٤٥ - ٤٧.

(٢) Philips, op. cit., pp. 197 - 198.

(٣) أبو بشير السالمى : تحفة الأعيان بحرية عمان ص ٤٣.

السلطان[1]، ولعل ذلك مما دفع السلطان سعيد بن تيمور إلى طلب المساعدة البريطانية للمرة الثانية[2]، وتأكد ذلك فى رسالة بعث بها فى ١٦ يولية ١٩٥٧ إلى القنصل البريطانى فى مسقط يشرح فيها الموقف ويطلب المساعدة[3]. وكان مما جاء فى رسالته : «الملك قد أحطت علما بالموقف القائم الآن فى نزوى وأعتقد أن الوقت قد حان لكى أطلب فيه المساعدة العسكرية والجوية التى يمكن أن تقدمها الحكومة البريطانية فى مثل هذه الظروف». ويذكر فى رسالته أنه سبق لبريطانيا أن قدمت فى مناسبات كثيرة مساعداتها التى أدت إلى توثيق الصداقة بينها وبين السلطنة. وفيما يبدو أن السلطان كان يلح فى طلب المساعدة البريطانية إذ إنه علق عليها آمالا كبيرة فى الوقت الذى حذر القنصل البريطانى من أن عدم تقديم المساعدة سيؤدى إلى فقدان الثقة ببريطانيا خاصة فى الوقت الذى تتطور فيه الأحداث بسرعة بالغة.

وعلى أى حال فقد كان من المناسب لبريطانيا أن توافق دون إبطاء على تقديم مساعداتها، وعللت ذلك بالصداقة التى تربطها بالسلطان وأسرته، وحاجتها لكى تؤكد للحكام الخاضعين لحمايتها فى الخليج أنها لاتسمح باضطرابات داخلية أو الاستعانة بتأييد أجنبى، هذا فضلا عن ضمان إستراتيجيتها ومصالحها، وخصوصا بالنسبة لشركات النفط البريطانية العاملة فى المنطقة[4].

وأكد سلوين لويد، وزير الخارجية البريطانية، فى بيان صدر عن وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٧ بأن بريطانيا تقدم التأييد العسكرى التام الذى يحتاج إليه صديق حميم، وجاء فى البيان أن هيبة بريطانيا فى الخليج تتعرض للخطر فيما لو أخفقت فى قمع حركات التمرد ضد السلطان، وإذا حدث ذلك فسوف يقضى على الوجود البريطانى قضاء مبرمًا.

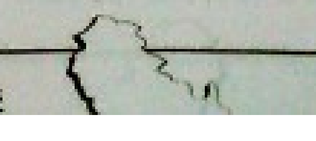
---

(١) هارفى أوكونور : الأزمة العالمية فى النفط ص ٤٤٢.

(٢) لاندن : عمان ص ٣٧٣.

(٣) Letter dated 16th July 1957 from the Sultan of Muscat to H. M.'s Consul General at Muscat, Recorded in The United Nations Security Council, Verbatim Record of the Seven Hundred & Eitghty Third Meeting spv 20 August, 1957 p. 20; U. N. Official Records-Security Council.

(٤) kelly, op. cit., p. 264.



وعلى الرغم من أن بريطانيا عللت مساعداتها العسكرية بأنها كانت بطلب من سلطان مسقط لإعادة الأمور إلى نصابها وخاصة أن الثورة الناشبة فى عمان تجد تشجيعا وتأييدا من الخارج، إلا أن الرأى العام البريطانى اختلف فى مشروعية التدخل فى الشئون الداخلية وخاصة أن الحكومة البريطانية لم يكن لديها حتى ذلك الوقت التزامات أو معاهدات خاصة بالمساعدة العسكرية[١].

وفيما يبدو أن هناك جماعة من أحرار الإنجليز تعاطفوا مع الثوار العمانيين من ذلك هيوجيتسكل الزعيم العمالى، ونويل بيكر الذى طالب فى إحدى جلسات مجلس العموم البريطانى باعتراف بريطانيا بأن المعارك التى تساندها فى عمان لها ارتباط بوجود النفط[٢].

ولعل النقطة التى أثيرت بشأن المساعدة البريطانية أنه ليست هناك معاهدة تحالف عسكرى بين بريطانيا وسلطنة مسقط إذ إن المعاهدة القائمة بينهما هى معاهدة صداقة وتجارة وملاحة ليس فيها مواد خاصة بتقديم المساعدة العسكرية، ولعل هذا مما نبه بريطانيا إزاء تأزم الموقف إلى عقد اتفاق عسكرى بينها وبين سلطان مسقط. وقد نص هذا الاتفاق الذى عقد فى يوليو عام ١٩٥٨ على تقديم بريطانيا المساعدات العسكرية اللازمة لتقوية جيش السلطنة، وأنها سوف تنتدب ضباطا من الجيش البريطانى ليكونوا خلال خدمتهم فى السلطنة جزءا لا يتجزأ من القوات المسلحة التابعة للسلطان، كما نصت الاتفاقية أيضا على تقديم العون البريطانى فى تنفيذ برنامج إنمائى يتضمن تحسين الطرق وتوفير الخدمات الطبية والتعليمية[٣].

---

(١) عن التحليل القانونى لمشروعية التدخل العسكرى البريطانى فى عمان والآراء المختلفة التى أثيرت حول ذلك يمكن الرجوع إلى : Hussain AL Bahrna, op. cit., p. 264 ff

(٢) السالمى وناجى عساف : عمان ص ص ٢٤٩ - ٢٥١.

(٣) انظر تبادل الرسائل بين حكومة المملكة المتحدة وسلطنة مسقط وعمان حول الاتفاق العسكرى. وبصدد قوات السلطان المسلحة والتسهيلات التى قدمت من سلطنة مسقط لسلاح الجو الملكى البريطانى انظر رسالة من وزير الخارجية البريطانية إلى سلطان مسقط وعمان فى ٢٥ يولية ١٩٥٨، رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط ص ٣٧٨ وما بعدها.

وقد وقع قمع الثورة العمانية على شقيق السلطان المدعو طارق بن تيمور، الذى استفاد بالإمدادات البريطانية، وتمكن بواسطتها من استعادة نزوى بعد معارك طاحنة وخاصة فى الشرقية والظاهرة والجبل الأخضر. ومن المؤكد أن طارق بن تيمور لعب دورا كبيرا فى قمع الثورة ، حتى أن الإمام أو بالأحرى السعودية قدمت ٤٠,٠٠٠ ريال ثمنا لرأسه، وهذا يدل على الدور القيادى الذى لعبه طارق في الدفاع عن تكامل السلطنة[1].

وعلي أثر استعادة نزوى تمكن شقيق الإمام طالب بن على بمن معه من الثائرين من التمركز فى منطقة قريبة من الطنوف، واستعانوا ببعض المدرعات السعودية، ومع ذلك فقد كان واضحًا أن كثيرا من رؤساء قبائل عمان انضموا إلي السلطان ويبدو أن هذا الوضع هو الذى مكن قوات السلطنة من احتلال المركز الرئيسى للثوار فى الجبل الأخضر[2]، بعد أن أخذت بريطانيا تبث دعايتها على أن الذى يقوم بالقتال هو السلطان من أجل توحيد سلطته، وإن كانت بريطانيا فى حقيقة الأمر حريصة على إخضاع عمان لإدراكها أنه إذا فقد السلطان عمان فسيفقدها الإنجليز بدورهم، ولذلك ركزت خطتها على تحصين واحة البوريمى، وتركيز العمليات الجوية على الجبل الأخضر، ومنع تسرب الأسلحة للعمانيين[3]. وكانت هذه الأسلحة تصل من الدمام عن طريق الشارقة ودبى حتى أصبحت قوى الثوار حول منتصف عام ١٩٥٨ أعظم من قوى السلطنة؛ لان السلطنة لم تكن تتبع نظام التجنيد الإجبارى، وإنما كانت تعتمد فى تجميع قواتها العسكرية على أخلاط من المتطوعين[4]. ومع ذلك فقد نتج عن المساعدة العسكرية البريطانية استعادة السلطان إدارته المحلية على مقاطعات عمان الداخلية، وتمكن من الاحتفاظ بحاميات عسكرية فى كثير من هذه المقاطعات، وفى ذلك الوقت تقدمت السلطات البريطانية بعرض للإمام غالب بن على تطلب فيه وقف إطلاق النار والدخول فى مفاوضات للصلح غير أن الإمام اشترط عدة شروط من بينها :

أولا : أن تجرى المفاوضات تحت إشراف لجنة محايدة.

---

(١) Philips, op. cit., p. 205.

(٢) Ibid., p. 201.

(٣) السالمى وناجى عساف : عمان ص ص ٢٣٨ - ٢٣٩

(٤) Philips, op. cit., p. 210.

ثانيا : أن تنسحب جميع القوات البريطانية من جميع الأراضى التى احتلتها فى عمان اعتبارا من عام ١٩٥٥.

ثالثًا : أن ينسحب جميع الولاة الذين عينهم السلطان.

ولم يقبل الإنجليز شروط الإمام، واضطر الثوار بقيادة طالب بن على إلى توسيع نطاق العمليات العسكرية، حيث شن العمانيون هجوما عنيفا على قوات السلطنة، وتطورت المقاومة باستخدام العمانيين لمدافع الهاون وتمكنوا من هدم عدة مراكز وتحصينات، كما اشتبكت بعض قطع من جيش التحرير العمانى مع قوة إنجليزية يرأسها الماجور بيكر فقتل القائد مع جميع أفراد قوته، واشتدت عمليات العصابات التى ظلت تقاوم القوات المسقطية البريطانية ببسالة منقطعة النظير[١].

ولعل ذلك مما دفع بريطانيا إلى استخدام سلاحها الجوى حيث انهالت الطائرات البريطانية من القواعد الجوية فى قبرص وكينيا والبحرين على الجبل الأخضر، وتحطمت المقاومة نهائيا فى يناير ١٩٥٩[٢]. وبعدها استطاع السلطان أن يبسط نفوذه على معظم أنحاء عمان، ولم يعد للإمامة وجود ملموس إلا فى إذاعة القاهرة دون أراضى عمان ذاتها.

واستطاع غالب وطالب وسليمان بن حمير الإفلات بأتباعهم إلى السعودية التى قدمت لهم مختلف المساعدات نكاية فى بريطانيا لاحتلالها البوريمى[٣]. واستقر زعماء الإمامة فى الدمام، حيث أنشأوا ما يشبه حكومة فى المنفى، كما توسعوا فى إقامة مكاتب للإمامة تحت رعاية الجامعة العربية فى القاهرة ودمشق وبغداد وبيروت، وتابعوا إصدار جوازات سفر عمانية، ومع ذلك فلم تكن الدول العربية على استعداد للاعتراف بدولة عمان فى المنفى إلا إذا أثبتت الإمامة وجودا فاعلا داخل بلادها[٤].

وبينما كانت المعارك تتخذ مسرحا لها فى مقاطعات عمان الداخلية فى خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٩، أحدثت أنباؤها اهتمامات عربية وعالمية واسعة النطاق، إذ استنكرت كثير من الشعوب العدوان البريطانى، مما ساعد على خروج

---

(١) الداود : التطور السياسى لقضية عمان ص ٤٦.

(٢) Kelly, op. cit., p. 265 see also Hay, op. cit., p. 131.

(٣) Philips, op. cit., p. 212.

(٤) صلاح العقاد : معالم التغير فى دول الخليج العربى ص ٩٩

القضية العمانية من الحيز الإقليمى إلى النطاق الدولى. ويمكننا أن نتتبع القضية العمانية فى مجالات ثلاثة خارج حدود عمان، فى العالم العربى ودول عدم الانحياز ثم فى هيئة الأمم المتحدة[1]. وقد بدأت الدول العربية فى إثارة القضية العمانية فى أغسطس عام ١٩٥٧، وأخذت القضية تظهر فى مجال المناقشة الدولية حين عرضت على هيئة الأمم المتحدة إثر اجتياح قوات السلطنة لأراضى الإمامة، وبرر السلطان هذا الاعتداء بأنه توطيد لنفوذه فى المقاطعات الخاضعة له، وبمعنى آخر أنه لايعترف بوجود الإمامة كمنشأة قائمة بذاتها، ومن هنا كان اتجاه الإمامة إلى إسماع صوتها فى المجالين العربى والدولى، والتركيز على أن لها كيانا خاصا، وعلى هذا فإن القضية العمانية أثارت تساؤلا هاما، هل الإمامة هى الأصل والسلطنة غير شرعية؟ أم أن وجود السلطنة أكسبها صفة الشرعية بحكم الأمر الواقع، ومن ثم أصبحت الإمامة لا تستند إلى هذه الصفة[2]؟. وقد عرض موضوع العدوان البريطانى على الإمامة على مجلس الأمن، واتهمت الوفود العربية الحكومة البريطانية بأنها عرضت الشعب العمانى إلى الاعتداء المسلح الذى اتخذ شكل الحرب السافرة بكافة أسلحتها الحديثة[3]، وأثار المندوبون العرب معاهدة السيب التى أكدت استقلال إمامة عمان عن مسقط، فى حين أكد المندوب البريطانى، بوصفه ممثلا عن سلطنة مسقط، بأن هذه المعاهدة لم تكن بأى حال من الأحوال معاهدة بين دولتين، وإنما كانت من ذلك النوع من الاتفاقيات التى تبرم عادة فى المنطقة بين الحاكم وبعض القبائل الخاضعة له، وأن القوات البريطانية انحصرت مهمتها فى مساعدة السلطان على إعادة النظام فى وجه ثورة كانت تهدد سلطته وتتلقى عونا ومساعدة من الخارج[4]. وأكدت بريطانيا أن ماسمى بعدوان على عمان لا يتوافر عناصره إلا بين دولتين بينما عمان ليست بدولة مستقلة[5]، وأن سيادة السلطان على مسقط وعمان أمر اعترفت به المعاهدات الدولية، أما عن

---

(١) السالمى وناجى عساف : عمان ص ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٢) جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية لقضية عمان ص ١٦٧.

(٣) محمود على الداود : التطور السياسى لقضية عمان ص ٤٧.

(٤) Official Records of the Security Council, 12th year supplement for July-August 1956 DGÇ. 2 and add 1/3865.

(٥) العدوان البريطانى على عمان، تقرير الأمين العام، الدورة (٢٨)، أكتوبر ١٩٥٧ ص ٣٤.

المساعدة العسكرية البريطانية التى قدمت للسطان فقد قدمت له بموجب طلبه؛ لكى يستعين بها فى قمع تمرد بعض الشيوخ ضده، وأن مناقشة المشكلة فى منظمة دولية يعتبر تدخلا فى شئون سلطنة مسقط مما يشكل انتهاكا صريحا للمادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة الذى يمنع التدخل فى الشئون الداخلية للدول[١].

وهكذا ظلت السياسة البريطانية تتلون لتلائم مصالحها فهى وإن كانت مع سياسة التفكيك فهى من أنصار التكامل أيضا حينما يتمشى ذلك مع أهوائها، ومعنى ذلك أن بريطانيا كانت ترى التمسك بوحدة مسقط وعمان تحت سيطرتها لاستغلال موقعها الإستراتيجى وضمان موارد النفط مبررة وحدة الإقليمين بأن عمان ومسقط دولة واحدة لا دولتين، وأن الاسم الأصلى كان عمان فقط، وإن إضافة مسقط يرجع إلى قيام الأجانب ممن تعاملوا مع عمان بالإشارة إليها باسم مسقط؛ نظرا إلى أن تلك المعاملات كانت تتم عن طريق مرفأ عمان على الساحل وهو مسقط، وإن سيادة السلطان على عمان يمكن الاستدلال عليها من بعض المعاهدات التى عقدها السلاطين مع الدول الأجنبية والتى كان يشار فيها إلي لقبه باسم سلطان مسقط وعمان. ولعل مما يثير التهكم أن تصر بريطانيا على وحدة مسقط وعمان وأن تقف موقف المدافع عن وحدة بلد عربى.

وفى خلال مناقشة العدوان البريطانى على عمان تلقى السكرتير العام للأمم المتحدة برقية من سلطان مسقط يحتج فيها على بحث موضوع عمان التى هى جزء من سلطته، مما أقنع كثيرا من الدول بأن التدخل البريطانى كان نتيجة استنجاد الحاكم الشرعى للبلاد[٢]. وواضح أن الخطأ الذى وقعت فيه الدول العربية أنها عرضت القضية على أساس أنها نزاع بين الإمامة والسلطنة، فضلا عن أن المجادلات والمناقشات العربية تركزت على محاولة إبراز كيان خاص للإمامة، ويعنى ذلك التسليم ضمنا بتجزئة عمان إلى مسقط فى الساحل وإمامة فى الداخل، كذلك تركزت المناقشات العربية على تأكيد الصفة التاريخية للإمامة مما حول القضية من قضية سياسية إلى قضية تاريخية بحتة، وبذلك لم تبد الدول

---

(١) جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية لقضية عمان العدد الثانى عشر من مجلة الجمعية المصرية التاريخية ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ص ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) الداود : التطور السياسى لقضية عمان ص ٤٨.

المستقلة حديثًا - وخاصة الدول الآسيوية والأفريقية - اهتماما إيجابيا بهذا الموضوع، إذ لم يكن لكثير منها معلومات عنه، فضلا عما يكتنفه من الغموض والالتباس. ويبدو أن وفود الدول العربية قد تنبهت إلى هذه الحقيقة، ويظهر ذلك فى الدورات التالية التى عرضت فيها القضية العمانية على أساس خطر الاستعمار البريطانى وتصفية القواعد العسكرية من المنطقة وإلغاء المعاهدات التقليدية التى لم تعد تلائم روح العصر.

وبينما كانت القضية العمانية تعرض فى المنظمة الدولية دون أن تحقق نجاحا ملموسًا[1]، بذلت محاولات جديدة لإيجاد تفاهم بين الإمام والسلطات البريطانية باعتبارها ممثلة عن سلطان مسقط، وقد باشر المعتمد البريطانى فى البحرين التمهيد لمباحثات بدأت فى يوليه عام ١٩٥٩ واستمرت إلى العام التالى حين عقد اجتماع فى بيروت بين وفد عمانى برئاسة أمير الجبل الأخضر، وبين أحد المسئولين البريطانيين فى منطقة الخليج، وفى هذه المباحثات تقدم الوفد العمانى بعدة مطالب منها :

أولا : الرجوع بالأوضاع التى كانت سائدة قبل العدوان البريطاني على أساس معاهدة السيب، والاعتراف بحق الشعب العمانى فى استقلاله، وتمكين الإمام من استعادة سلطاته الدينية والزمنية.

ثانيا : سحب القوات البريطانية وإطلاق سراح المعتقلين العمانيين، والسماح للعمانيين الذين اضطرتهم ظروف العدوان إلى مغادرة البلاد بالعودة إليها.

ثالثا : دفع تعويضات عن الخسائر التى تكبدها العمانيون.

وقد اعتبرت بريطانيا هذه المطالب خيالية إلى حد كبير، ورغم ذلك عاود الإنجليز الاتصال بزعماء الإمامة فى ديسمبر ١٩٦٠ معربين عن استعدادهم لاستئناف المباحثات بشرط سحب القضية من جدول أعمال الأمم المتحدة، ورد زعماء الإمامة بأن اللجوء إلى المنظمة الدولية إجراء عادل وسليم، وطالبوا بسحب القوات العسكرية من الداخل.

---

(١) Al Bahrna, op. cit., p. 158.

وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه هذه المباحثات استمرت القضية العمانية فى الأمم المتحدة حيث أدرجت فى جدول أعمال الجمعية العامة فى الدورة الخامسة عشرة[١]. وتقدمت عشر دول عربية بمذكرة تفسيرية إضافية شملت العرض التاريخى للمشكلة[٢]؛ منذ وقوع الاحتلال البريطانى لعمان والعلاقة بين الإمامة والسلطنة، ثم اتفاقية السيب، كما عرضت المذكرة للنزاع القائم، وعزته إلى رفض أئمة عمان منح امتيازات النفط فى بلادهم إلى شركات بريطانية مما دفع بريطانيا إلى إسقاط الإمامة والعدوان عليها بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٧، وفشل مجلس الأمن فى حل المشكلة رغم خطورة الموقف[٣].

وقد عهد إلى اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة بدراسة المشكلة في الوقت الذي تقدمت فيه الدول العربية بمشروع قرار يوصى بالاعتراف بحق الشعب العمانى فى تقرير مصيره واستقلاله، ودعوة القوات الأجنبية إلى الانسحاب من عمان، ومناشدة الفرقاء المعنيين بعد ذلك لحل خلافاتهم بالطرق السلمية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة[٤].

على أن الجمعية العامة فى دورتها السادسة عشرة رفضت مشروع هذا القرار فى ١٤ ديسمبر ١٩٦١، لعدم حصوله على أغلبية ثلثى الأصوات، ولكن لم يلبث أن تقدم موقف الإمامة خطوة أخرى فى الدورة السابعة عشرة ٦٢ / ١٩٦٣ حينما طالبت الدول العربية السماح لمندوب الإمام طالب بن على بالتحدث فى اللجنة السياسية رغم اعتراض المندوب البريطانى الذى أكد أن مسألة عمان ليست إلا قضية مصطنعة، وأن بحثها يعد تدخلا فى شئون دولة مستقلة، وأنكر على طالب بن على تمثيله لشعب عمان مدعيا بأنه لا يمثل إلا حفنة من الثائرين، ودعا

---

(١) Official Records of the General Assembly 15th Session, annexes. Agenda Item 70 Doc. A/4521.

(٢) Explanatory Memorandum attached to the Letter dated 29th sept. 1960 from ten Arab States addressed to the Secretary General Assembly 15th Session annexes, Agenda Item 79 Doc. A/4521 .

(٣) Official Records of the Security Council 12th year Supplement for July - August & Sept. 1957 Doc. 3865 and Add I .

(٤) Official Records of the General Assembly , Draft Resolutions Recomended by the Special political Committee at the 16th session. Item 23 Doc .A/5010 Annexes.

اللجنة إلى رفض الطلب العربى زاعما أن قبوله سيؤدى إلى إيجاد سابقة خطيرة قد يلجأ إلى الاستفادة منها مستقبلا أى متمرد أو خارج عن الحكومة الشرعية القائمة فى أى دولة كانت. ومع ذلك فقد تمت الموافقة على السماح لطالب بن على بالتحدث فى اللجنة السياسية فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٢، حيث أوضح استقلال الإمامة، ووصف أعمال بريطانيا بالعدوان، وذلك بما تتبعه من وسائل لمنع تسرب المعلومات من عمان إلى العالم الخارجى، كرفض السماح لمراسلى الصحف وممثلى الصليب الأحمر بزيارة المقاطعات العمانية، وأبدى استعداده للدخول فى مباحثات لتسوية المشكلة سلميا، وبعث سليمان بن حمير رئيس مكتب إمامة عمان بالقاهرة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة نيابة عن إمام عمان يقدم شكره على إتاحة الفرصة لعرض القضية العمانية، وينبه فى رسالته الأمين العام بسوء الموقف وما تقوم به بريطانيا من اعتقالات، وما تعمد إليه من عزل عمان عن العالم الخارجى مطالبا بعرض الموقف على أعضاء الأمم المتحدة باعتبار أن ما تقوم به بريطانيا يشكل خرقا صريحا لميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن كونه ضد مبادئ الإنسانية والقانون الدولى(١).

وعلى أى الأحوال فقد اختلفت الآراء بشأن المشكلة فعلى حين اعتبرتها الدول العربية ومن يؤازرها من دول المجموعة الآسيوية الأفريقية أنها مشكلة استعمارية؛ نظرا للمعاهدات غير المتكافئة التى عقدتها بريطانيا مع سلاطنة مسقط منذ بداية القرن التاسع عشر بما فيها المعاهدات التى تضمنت إقامة قواعد عسكرية فى منطقة الخليج العربى، وما عمدت إليه من تجزئة عمان، أصرت بريطانيا، ومن يؤازرها من الدول الغربية، على اعتبارها مشكلة داخلية، وتستند وجهة النظر هذه على قرار التحكيم الذى صدر فى عام ١٩٠٥(٢)، الذى أكد استقلال سلطنة مسقط واعتبارها دولة مستقلة؛ بحكم ارتباطها بمعاهدات مع الدول الأجنبية مثل إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وأما المركز الخاص الذى منح لعمان بموجب معاهدة السيب فقد كان لاعتبارات دينية أو قبلية(٣).

---

(١) Letter dated 7 th March, 1963 from the Head Office of the Imamate of Oman in Cairo addressed to the Secretary General.

(٢) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ١٨٤٠ / ١٩١٤. انظر التنافس الفرنسى البريطانى فى مسقط.

(٣) جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية لقضية عمان ص ص ١٨٧ / ١٨٨.

ورغم تأكيد ممثل بريطانيا فى الأمم المتحدة بأن سلطان مسقط لا يعترف بحق الأمم المتحدة بمناقشة قضية داخلية تخصه وحده إلا أنه مستعد لدعوة ممثل شخصى للأمين العام للأمم المتحدة لزيارة عمان لاستقصاء الحقائق، ووافق الأمين العام على ذلك فى الوقت الذى طالب فيه مكتب إمامة عمان فى القاهرة السماح لبعثة عمانية بمرافقة الممثل الشخصى، وقد جاء فى رسالة الإمام إلى الأمين العام «لقد علمنا ما تقوم به الأمم المتحدة من دراسة على الطبيعة فى سلطنة مسقط، ولكننا لم نبلغ رسميا عن طبيعة البعثة وتكوينها، ولذا فإننا نسجل اعتراضنا عليها باعتبارها ستذهب إلى سلطنة مسقط وما قد يؤدى إليه إشراف السلطات البريطانية على برنامجها من إساءة لفهم الموقف، ولذلك فنحن غير ملزمين بتقرير البعثة إذا كان تقريرها لن ينجح فى التعرف على المطالب المشروعة للشعب العمانى»، وطالب الإمام فى رسالته أن يكون هناك ممثل لإمامة عمان ضمن أعضاء البعثة[1]، وهذا المطلب لم يلق موافقة من الأمين العام الذى اعتذر عن عدم تلبيته.

وعلى أى حال فقد عهد داج همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة إلى المستر دي ربنج Derbbing السفير السويدى فى إسبانيا فى ٢٠ أبريل عام ١٩٦٣ أن يكون مبعوثه الخاص إلى مسقط وعمان، حيث كلفه بتزويد المنظمة الدولية بصورة كاملة عما يجرى فى عمان ومحاولة الوصول إلى أجوبة عن الأسئلة التى كانت تثار فى أروقة الأمم المتحدة دون أن تجد لها إجابة وافية، مثال ذلك هل هناك قتال فى عمان؟ وهل يأتى الثوار متسللين من الحدود السعودية؟ وما هو مدى سيطرة السلطنة على عمان الداخلية؟ وما هو مركز الإمامة؟ وموقف الإمام غالب وشقيقه طالب، وما هي الجهود المبذولة للمفاوضة بين الطرفين، وما مدى أهمية معاهدة السيب خاصة بعد تنصل بريطانيا منها وإعلان سلطان مسقط عدم تقيده بها؟ وهل هنالك مشروعات تطوير فى المنطقة؟ وما هى طبيعة العلاقات بين السلطنة والحكومة البريطانية؟، إذ إن بريطانيا كانت تردد دائما أن سلطان مسقط حاكم مستقل، وفى الوقت نفسه كانت تنوب عنه فى الأمم المتحدة، مما جعل كثيرا من الدول تتساءل إذا كان مستقلا فلماذا لا يطالب بعضوية المنظمة الدولية؟.

---

(١) Letter dated 1st June, 1963 Imam of Oman Ghalib bin Ali to the Secretary General U. N.

اتجه دى رينج إلى مسقط مبتدئا رحلتـه بزيارة البحرين، حيث اجتمع بالمقيم البـريطانى فى الخليج ثم غادرها إلى صـلالة من مقـاطعة ظفـار حيث تقـابل مع السلطان سـعيـد بن تيمـور، وقام بـعد ذلك بزيارة بعض مـدن مسـقط وعمـان الداخلية، وأخيرا التقى بالإمام غالب وأخيه طالب بن على فى ملجئهما بالدمام.

وأكد دى رينج فى تقـريره أنه ليس هناك أثر للثـوار، كـمـا أنه لا يوجـد متسـللون من خارج المنطقة، كمـا ادعى سلطان مسقط. وأكد علـى وجود قوات أجنبية، من ذلك ما ذكره أن نصف جيش السلطنة مؤلف من عناصر أجنبية أكثرها من البلوش، وأن الجـيش يخضع لإشراف ضـباط إنجليز، كـما أن القـوات الجوية بكاملها من قوات سـلاح الطيران الجوى الملكى، وأن هناك قواعد جـوية لبريطانيا فى كل من صلالة ومصيرة، كمـا أشار دى رينج إلى رفض سلطان مسقط السماح لبعثـه فى مقابلة المعتقلين العـمانيين، ولذلك اقتصرت البعـثة على الاطمئنان عن حالتـهم بالتحـدث مع طبيب سجـن الجلالى، الذى أكد ـ بطبـيعـة الحال ـ أنهم يعيشون فى حالة يحسدون عليها !.

وركز دى رينج على معـاهدة السيب وظروف توقيعها والرسـائل المتبادلة بين القنصل البريطانى فى مـسقط والشيخ عيـسى بن صالح، وواضح أن دى رينج لم يستطع التـوصل إلى النص الرسمى لمعـاهدة السيب، إذ إن ديبـاجة المعاهدة كـما وردت فى تقرير دى رينج لم ينص فيها على الإمام، كما لا تحوى المعاهدة تصديقا من الإمام، وتتضمن ديباجة المعاهدة عبارة جاء فيها «إن هذا هو الصلح المتفق عليه بين حكومة السـلطان تيمور بن فيصل والشيخ عيسى بن صالح عن سكان عمان»، فى حين يؤكد زعمـاء الإمامة أنهم وقعوا مـعاهدة السيب كـممثلين عن الإمام لا ممثلين عن أنفـسهم، وأن الإمام صادق على بـعض نسخ المعاهدة، وأنهم حتى عهد قريب كانوا يحـتفظون بنسخة مصـدقة من قبل الإمام، ولكنها فـقدت أثناء إحدى الغارات الجوية التى تعرضت لها مقاطعات الإمامة[1].

---

(١) عن معاهدة السيب وظروف توقيعها والرسائل المتبادلة بين القنصل البريطانى فى مسقط والشيخ عيسى بن صالح، يمكن الرجوع إلى تقرير دى رينج الذى أفاض فى ذلك، انظر:

Question of Oman, Report of the Ad Hoc Committee on Oman, United Nations General Assembly Distr General A/5846, 1965 p. 80ff .

وكذلك يمكن الرجوع إلى النص المعروف عن معاهدة السيب فى كتابنا الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥، ملاحق الكتاب، وإلى النشرة التى أصدرها المكتب العربى للمعلومات فى نيويورك فى عام ١٩٥٧ بعنوان:

The Status of Oman & The British Omanite Dispute. New York, 1957.

ويثير عدم إظهار النص الخاص بسلطان مسقط تساؤلا فى ذلك الصدد، وخاصة أن السلطان سعيد بن تيمور كان يعتقد أن هذه المعاهدة كانت خطأ سياسيا من والده الراحل، وإنه لا يعترف بها ويعتبرها اتفاقية مؤقتة وشخصية من جانب والده إزاء بعض الزعامات القبلية والدينية فى عمان، إذ إنه لا يعقل أن يعقد السلطان معاهدة بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة بينه وبين رعاياه[1].

ومما نود أن نشير إليه أنه فى أثناء دراستنا لمعاهدة السيب كنا حريصين على العثور على نص هذه المعاهدة فى دور السجلات البريطانية، وللأسف أننا لم نعثر إلا على نص غير رسمى منها، ولذلك فإن التساؤل لا يزال قائما عن طبيعة هذه المعاهدة، وخاصة إذا عرفنا أنه على الرغم من مرور أكثر من خمسين عاما على توقيع هذه المعاهدة، وهى الفترة الزمنية التى كانت تحظر فيها بريطانيا تداول وثائقها، ثم تقليل هذه الفترة إلى ثلاثين عاما فى الأونة الأخيرة، فلا يزال النص الرسمى للمعاهدة غير متداول، مما يؤكد أن مرور فترة زمنية لا يعنى نشر كل الوثائق، وإنما تحتجز بعض الوثائق التى قد يخشى منها أن تؤثر على أوضاع معينة، رغم مرور الفترة الزمنية المفروضة عليها عادة[2].

على أن تقرير دى ريبنج رغم أهميته لم يتعرض إلى موضوع هام وهوموقف العمانيين من الإمامة وماهى آراؤهم فى الحكم أو حق تقرير المصير؟. إذ اكتفى دى ريبنج فى نهاية تقريره بالتوصية بضرورة السعى لإيجاد حل سلمى لمشكلة عمان، كما لفت نظر الأمم المتحدة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والصحية والثقافية، وطالب بمساهمة المنظمة الدولية عن طريق لجانها المختصة فى تطوير المنطقة.

وعند مناقشة الأمم المتحدة الوضع فى عمان فى ضوء تقرير دى ريبنج كان من أهم الانتقادات التى وجهت إلى التقرير أن بعثة دى ريبنج كانت تزور عمان تحت إشراف السلطات البريطانية التى نظمت برنامج البعثة كما منعت العمانيين من

(١) Records on Oman, General Assembly Distr A/5846, 1965 January, 1965 p. 90 ff.

(٢) جمال زكريا قاسم : مختارات من وثائق الكويت والخليج العربى، انظر المقدمة.



الإدلاء بآرائهم صراحة، ولذلك طالب مندوبو بعض الدول العربية والأفريقية بإرسال بعثة أخرى مكونة من عدة ممثلين لدراسة المشكلة، وتزويد المنظمة بمعلومات أوفى. ومن المؤكد أن المناقشات التى أثيرت حول تقرير دى ربنج جعلت وفود الدول العربية والشيخ طالب بن على يطالبون بعرض القضية العمانية على لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة باعتبارها مشكلة استعمارية نشأت نتيجة معاهدات مفروضة والتزامات غير معقولة[1]، بالإضافة إلى ما أوضحوه من اعتماد سلطنة مسقط على الإنجليز فى إدارة شئونها، وأن سلطان مسقط غير مستقل كما تدعى بريطانيا لارتباطه بمعاهدات أو بالأحرى تعهدات مفروضة عليه، فى حين تمسكت بريطانيا بعدم عرض المشكلة على لجنة الوصاية متذرعة بأن مسقط سلطنة مستقلة لا تربطها بها علاقات استعمارية.

وعلى أى حال فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة خماسية للاتصال بالسلطان والإنجليز، وكذلك بإمام عمان وممثليه فى بعض الدول العربية، وقدمت اللجنة تقريرها فى يناير ١٩٦٥ أوضحت فيه أن مشكلة عمان تعد من المشاكل الدولية الهامة التى تحتاج إلى رعاية خاصة من الأمم المتحدة، ودعت الأطراف المعنية للتفاوض من أجل الوصول إلى تسوية نهائية، ووافقت الأمم المتحدة على تقرير اللجنة الخماسية، وأصدرت قرارا دعت فيه بريطانيا إلى سحب قواتها من عمان وإتاحة الفرصة للشعب العمانى لتقرير مصيره[2]. وكان تقرير اللجنة أكثر موضوعية فى نظرته إلى الاتجاهات الوطنية، من ذلك ما أكده من أن المشكلة ليست قائمة فقط بين سلطان مسقط وإمام عمان بل إنها جزء من المشكلات الاستعمارية القائمة، ومن ثم انتقلت مشكلة عمان إلى لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة وكانت تبحث دوريا، ولعل أهم ما أصدرته لجنة الوصاية كان فى عام ١٩٦٩، فى تأكيدها أن الشعب العمانى لا يتمتع بحقوقه الطبيعية، ونددت اللجنة برفض بريطانيا تنفيذ قرارات الأمم المتحدة مؤكدة حق الشعب العمانى فى موارده وفى تقرير مصيره. وقد استمرت المشكلة تثار فى الأمم المتحدة وفى الجامعة العربية

(١) AL Bahrna, op. cit., pp. 159 - 160.

(٢) Ibid., pp. 160 - 161.

بين آونة وأخرى، وإن كان ذلك قد اقتصر على الناحية النظرية البحتة بسبب تمكن السلطات البريطانية من قمع الثورة تماما[١].

وفي تقييمنا للثورة العمانية ينبغي أن نؤكد أنه من الواضح أن كلا من غالب وطالب بن علي وسليمان بن حمير وغيرهم من زعماء الإمامة لم يكونوا في المجرى الطبيعي لحركة القومية العربية، وبالأحرى لم تكن لديهم الأهداف الوحدوية العربية. والحقيقة أن الطموح الشخصي والرغبة في السلطة كانا دوافعهما الرئيسية من تلك الحركات الثورية التي قاموا بها. فالإمام غالب يمكن أن نقول ببساطة أنه كان ألعوبة في أيدي الشيوخ والزعماء يحركونه كيفما شاءوا، وهؤلاء هم طالب وسليمان بن حمير وصالح بن عيسى، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأثر العقائدي الديني لايمكن أن نلمحه في الثورة العمانية، فالأباضيون الحقيقيون كانوا دائما ينظرون إلى الوهابيين على أنهم خارجون عن القواعد الإسلامية الصحيحة، وطبقا لذلك فإن الإمام السابق محمد بن عبدالله الخليلي رفض كل تعاون أو مساعدة مالية من الخزانة السعودية، ولكن الإمام غالب - مدفوعا بالزعماء الآخرين - ارتمى في أحضان السعوديين، وفي حرصه على الاستحواذ على المال والسلاح بذل كل ما في وسعه للتغاضي عن قرنين كاملين من عداء الأباضية وكراهيتها للوهابية[٢]. ولما كانت القوة الرئيسية التي استندت عليها الإمامة هي قوة سليمان بن حمير فقد بذل السعوديون جهودهم لاستمالته إليهم، ومن المعروف أن سليمان بن حمير لم يكن يدافع عن الإمامة بقدر ما كان يتوق إلى السيطرة على عمان[٣]. وكان قد طلب من ولفرد ثيجر في عام ١٩٥٠ أن يتوسط له لدى المقيم البريطاني لكي يعترف به أميرا مستقلا على الجبل الأخضر على نفس الطريقة التي تعامل بها بريطانيا الشيوخ المهادنين[٤].

---

(١) تقرير الأمين العام للجامعة العربية - الشئون السياسية - قضية عمان ص ص٤٣ - ٤٤، ٦٧/٩/١١،
انظر أيضا :
الوثائق الرسمية للجمعية العامة - مجلس الأمن - الأمم المتحدة - الدورة الخامسة والعشرون - التقرير السنوي للأمين العام من ٦٩/٦/٢٦ إلى ١٥ يونية ١٩٧٠ ملحق رقم (١) A/8001 ص ٢٦٠ وكذلك :
UN.'s 1968 Vol 2 Official Publications Information ,Chapter X see other matters relating to the Middle East Question of Oman,p p. 296 - 298.

(٢) Philips, Oman-A History p. 216.

(٣) Kelly, Eastern Arabian Frontiers,p p. 135 - 186.

(٤) Wilfred Thesiger, Arabian Sands p. 305 ff.

وعلى الرغم من مساندة السعودية للثورة العمانية إلا أنها عادت فى عام ١٩٦٣ إلى استئناف علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا واتفقا معا على بحث مشاكل الحدود بطريقة سلمية مما أثر على موقف الإمامة تأثيرا سيئا[١]. و يبدو أن هذا التحول الذى طرأ على السعودية كان بسبب حرب اليمن إذ رأت السعودية ألا تعمل على توسيع الهوة بينها وبين سلطان مسقط، أو بالأحرى بينها وبين بريطانيا. وهكذا أخذت الإمامة تفقد أنصارها تدريجيا وخاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك انتشار الوعى بين الشباب العمانى باعتبار الإمامة نظاما لا يتفق مع التطورات العصرية. أما عن مصر فلم يكن هناك خلافات بينها وبين سلطان مسقط، ولكنها شاركت فى القضية العمانية بأجهزتها الإعلامية وبمساعدتها الفنية والعسكرية كجزء من معركتها ضد الإمبريالية[٢].

أما من حيث حجم الثورة العمانية فينبغى أن نلاحظ أنه لم تثر سوى بضع قبائل من بين مائتى قبيلة عمانية، كما أن القبائل التى ثارت لم تكن من القبائل المؤثرة فى عمان الداخلية. ويذكر فيليبس أن هناك قبائل أعلنت ثورتها مرغمة كقبيلة بنى ريام؛ لخشيتها من بأس سليمان بن حمير، وكذلك فعلت قبيلة بنى هناء، ومن الطريف أنها هى القبيلة التى ينتمى إليها الإمام نفسه، كما أن معظم القبائل باستثناء آل بوحسن والحارث، أبقت على ولائها للسلطان[٣].

وخلاصة القول أن الصراع بين الإمامة والسلطنة تمخض فى النهاية عن انهيار الإمامة وتثبيت سيطرة السلطان - ولعلها للمرة الأولى - على المناطق الداخلية معتمدا فى ذلك على المساعدة البريطانية، ومن ناحية أخرى فما كاد نفوذ الإمامة يختفى حتى ظهر طراز جديد من المعارضين يتشكل من عناصر يسارية، انضوت فى جبهة تحرير ظفار، والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير عمان والخليج العربى[٤].

التطور السياسى فى مسقط:

سيطر على شئون مسقط - فى الفترة موضوع الدراسة - السلطان سعيد بن

---

(١) جيران لاندن : عمان ص ٣٧٣.

(٢) Philips, Oman-A History, pp. 220 - 221.

(٣) Ibid., p. 217.

(٤) النهار ٢٢ / ٧ / ١٩٧٠.

تيمور (١٩٣٢ - ١٩٧٠)، وقد عرف بعزلته وجموده، غير أن توحيد عمان فى إطار دولة سياسية موحدة ـ وهو أمر لم يتحقق لعمان منذ سقوط إمامة عزان بن قيس فى عام ١٨٧١ـ قد وضعه أمام مطالب ملحة لبلد يحاول اللحاق بالعالم المتطور الذى سبقه إلى التقدم، فضلا عن رغبة السلطان فى السيطرة على عملية التغيير والاحتفاظ بالنظام القائم فى نفس الوقت.

ومنذ أواخر الخمسينيات بدأت الأمور تسير بسرعة فائقة حين أخذت شركات النفط، بعد أن اطمأنت على حرية عملياتها بعد قمع الثورة العمانية، تقوم بعمليات التنقيب، واستبدلت طرق القوافل بطرق حديثة تربط مسقط بمقاطعات الداخل[1].

وحتى بداية الستينيات وإلى ما قبل تصدير النفط كانت ميزانية مسقط متواضعة لا تزيد عن مليون جنيه فى العام من الزراعة ومصائد الأسماك والتجارة، كما كان لها دخل آخر من حصيلة المعونة السنوية التى عرفت بمساعدة زنجبار[2]، وكانت حكومة الهند تقوم بدفع هذه المعونة منذ عام ١٨٧٣ حتى استقلال الهند فى عام ١٩٤٧حين تولت الخارجية البريطانية دفعها إلى أن توقفت فى عام ١٩٥٦[3]، واستبدلت باتفاقية للتعاون العسكرى والفنى بين بريطانيا ومسقط فى عام ١٩٥٨. كما أنشئت فى العام التالى إدارة حكومية للتنمية تحملت الحكومة البريطانية الجزء الأكبر من ميزانيتها، ولعل ذلك كان على أثر الحملات العنيفة التى شنت على بريطانيا فى الهيئات العالمية، وقد قامت هذه الإدارة بتطوير الإمكانيات الزراعية والصحية والتعليمية ووسائل النقل فى السلطنة، وتحت إشراف هذه الإدارة أنشئت مزارع تجريبية فى صحار ونزوى، غير أن كل هذا النشاط لم يغير من الواقع الكئيب الذى عاشته عمان.

وفى بداية الستينيات كان الاقتصاد العمانى يمر بفترة ركود، غير أن تحولا

---

(١) جيران لاندن : عمان ص ٣٧٤.

(٢) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ / ١٩٤٥، انظر التطور السياسى فى سلطنة مسقط.

(٣) سلطنة عمان - دائرة الإعلام ص ٤٢.

هاما قد طرأ منذ عام ١٩٦٣ حينما عثرت شركة تنمية نفط عمان المحدودة على النفط فى عمان بكميات تجارية، وأصبح واضحا أن الدخل يمكن أن يؤدى إلى تطوير السلطنة وتحويلها إلى دولة عصرية، بيد أن إعادة التنظيم الإدارى بصورة عصرية كان يتطلب وجود طاقم من الخبراء والموظفين الفنيين كان معظمهم من الإنجليز كالمستشار الشخصى للسلطان، ومدير الموانئ والجمارك، وسكرتير الشئون الخارجية والعسكرية[١].

وقطعت العلاقة بين مسقط وبريطانيا أشواطا من التطور حين تغير لقب الممثل البريطانى من معتمد سياسى إلى وكيل عام، وهذا التطور يعتبر دلالة على تحول وضع التبعية الخاصة بالسلطنة إزاء بريطانيا رغم أن السلطان استمر يعتمد على المساعدات العسكرية البريطانية، وكان هذا التغير على أثر عقد معاهدة ١٩٥١ التى منحت مسقط من الناحية النظرية حق إقامة القناصل، وجعلت مبدأ الدولة الأولى بالرعاية متبادلا بين الطرفين[٢]. كما أقرت المعاهدة ممارسة بريطانيا للسلطة القضائية بواسطة القنصل البريطانى، ولكنها قصرتها على الرعايا البريطانيين فى السلطنة، إلى جانب تعيين موظفين إنجليز فى الإدارة الحكومية والإشراف على القوة العسكرية للسلطان[٣].

وفى عام ١٩٥٨ تم تبادل المذكرات بين السلطان ووزارة الخارجية البريطانية وعلى أساسها تعهدت بريطانيا أن تمد مساعداتها العسكرية والفنية إلى مسقط مقابل إنشاء قواعد جوية فى صلالة ومصيرة[٤]. وقد ظلت هذه الاتفاقيات سرية حتى أعلنتها بريطانيا فى عام ١٩٦٣ أمام بعثة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة، وفيما يبدو أن بريطانيا اضطرت إلى عقد هذه الاتفاقيات بعد أن ثار جدل فى

---

(١) جيران لاندن : عمان ص ص ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٢) عن هذه المعاهدة ارجع إلى Al Bahrna, op. cit. ,p. 53

وقد دخلت هذه المعاهدة موضع التنفيذ ابتداء من مايو ١٩٥٢ وحلت بدلا من معاهدة ١٨٣٩ واختلفت عنها فى أنها جعلت حق المعاملة بالمثل قائما بين الطرفين، وهو أمر لم يكن قائما فى المعاهدة السابقة.

(٣) Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century p. 196.

(٤) Hay, op. cit., p. 189 see also AL Bahrna, op. cit., pp. 54 - 55.

ومما يذكر أن بريطانيا استأجرت جزيرة مصيرة لمدة ٩٩ عاما وأقامت عليها محطة إرسال لهيئة الإذاعة البريطانية.

الدوائر البرلمانية البريطانية عن عدم مشروعية الأعمال العسكرية التى قامت بها خلال اندلاع الثورة العمانية دون وجود معاهدة تلزمها بمساعدة السلطان[١].

ولم تقتصر علاقة السلطنة ببريطانيا وحدها إذ إن الولايات المتحدة وقعت معاهدة بينها وبين سلطان مسقط فى ديسمبر ١٩٥٨، وضعت موضع التنفيذ فى عام ١٩٦٠، وحلت محل معاهدة ١٨٣٣، ونصت على تبادل التمثيل القنصلى، ومع ذلك فلم يتم لمسقط أو للولايات المتحدة تعيين قناصل وإنما كان يباشر الضباط الأمريكيون فى عدن المهام القنصلية فى مسقط، وتنص بعض مواد هذه المعاهدة على تبعية الرعايا الأمريكيين القضائية لسلطان مسقط، وعلى حرية الملاحة وتقدم العلاقات الاقتصادية بينهما[٢]. وقد أرست هذه المعاهدة علاقات جديدة بين مسقط والولايات المتحدة على أسس من القانون الدولى كما هى مطبقة عادة بين الدول المستقلة كاملة السيادة، كما أودع نص من هذه المعاهدة فى الأمم المتحدة شأن المعاهدات التى تعقد بين الدول، ومع ذلك ظلت نصوص هذه المعاهدة لاتتعدي المجال النظرى[٣].

وعلى الرغم من أن سلطنة مسقط كانت تتميز بإقامتها علاقات دولية خارجية لا تقتصر على بريطانيا وحدها إلا أن السلطان سعيد بن تيمور لم يكن على استعداد للتمثيل الخارجى مبررا ذلك بكثرة النفقات، ولذلك أوكل هذه المهمة لبريطانيا التى تولت تمثيل سلطنة مسقط فى الهيئات الدولية والمهام القنصلية[٤]، وإن كانت الدولة الوحيدة التي أقامت علاقات قنصلية بالسلطنة هى الهند التى رأت نظرا لكثرة عدد رعاياها فى السلطنة أن تتولى شئونهم دون الاعتماد فى ذلك على القنصلية البريطانية، ولذلك تم فى عام ١٩٥٣عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين، كما قامت مسقط بإنشاء قنصلية لها فى مدينة بومباى، وقد نصت معاهدة

---

(١) عن طبيعة العلاقات بين مسقط وبريطانيا يمكن الرجوع إلى :

Memorandum submitted to the Committee of the United Nations by the United Kingdom, The Relationship between the United Kingdom & Sultanate of Muscat & Oman , U. N. Official Records A/5846 annex XI.

(٢) Hay, op. cit., p. 140.

(٣) Hussain Al Bahrna, The legal Status of the Arabian Gulf States p. 55 ff.

(٤) Hay, op. cit., p. 140.



١٩٥٣ على احترام استقلال وحقوق كل من البلدين من حيث الدولة الأولى بالرعاية، وواضح أن هذه المعاهدة ترتبط بالصلات التقليدية بين الهند ومسقط، وبطبيعة الحال إن استقلال الهند كان حافزا لها على أن تمارس علاقاتها بمسقط بنفس الشروط التى كانت قائمة فى الوقت الذى كانت فيه الهند تابعة لبريطانيا(١). وكانت الشئون القضائية تمارسها بريطانيا فى السلطنة، ولكنها حددت فى معاهدة ١٩٥١ لمدة عشر سنوات، وبعدها أى فى عام ١٩٦١ اقتصرت السلطة القضائية لبريطانيا على موظفى القنصلية البريطانية، وعلى الجنود المرابطين فى القاعدتين الجويتين فى مصيرة وصلالة(٢).

وفى عام ١٩٥٨ عقدت مسقط معاهدة مع الباكستان نصت على تنازل السلطنة عن ميناء جوادور على ساحل مكران، ومما يذكر أن هذا الميناء كان تابعا لمسقط منذ عام ١٧٩٣(٣).

وبينما كانت علاقات مسقط الخارجية آخذة فى التطور بينها وبين بريطانيا وغيرها من الدول الأخرى، اختلفت علاقاتها بالدول العربية إذ إن هذه الدول اتخذت موقفا معارضا للسلطنة خلال الصراع بينها وبين الإمامة، حتى أن هناك من الدول العربية من عارض انضمام السلطنة لهيئة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، وفى مثل هذه الظروف كان لابد أن يشعر السلطان سعيد بالقلق عندما بدأ يذاع نبأ انسحاب بريطانيا من الخليج العربى فى عام ١٩٦٨، وقد فكر فى التقارب مع أبوظبى وبحث الحاكمان إمكانية التحاق مسقط فى اتحاد إمارات الخليج(٤). غير أن الخوف من الانفتاح على العالم الخارجى سرعان ما تغلب على سعيد بن تيمور وخاصة بعد ما لاحظ مدى انفتاح الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبى بينما كان السلطان سعيد أكثر محافظة وغير متقبل لأى تغيير يمس وضعه الذى ظل عليه.

وكان سعيد بن تيمور مقترا على الخدمات العامة اللازمة لبلاده، حقيقة قد

---

(١) AL Bahrna, op. cit., pp. 55 - 56.

(٢) Ibid., p. 158.

(٣) عن جوادور يمكن الرجوع إلى كتابنا دولة بوسعيد فى عمان وشرق إفريقيا، القاهرة ١٩٦٧.

(٤) Europa publications, Middle East & North Africa 1968 - 1969, Muscat and Oman, pp. 539 - 540.

تكون حجته فى ذلك أنه ورث السلطنة فى ظروف اقتصادية غاية فى السوء حتى أنه أمضى الشطر الأول من حكمه فى محاولة إنقاذ البلاد من الديون الكثيرة السابقة وساعدته بريطانيا منذ عام ١٩٥٨، كما زادت موارد السلطنة من النفط، واستطاع أن يحل العجز المالى بتنازله لباكستان عن ميناء جوادور فى مقابل ثلاثة ملايين من الجنيهات[١]، ومع ذلك فلم تنشأ سوى مدرسة ابتدائية واحدة فى عام ١٩٤٠ تبعتها مدرستان أخريان[٢]. وطوال حكمه أخذت البلاد تعيش فى حالة ركود نتيجة القيود التى فرضها على العمانيين، كما أنه حرص على تشجيع الهنود على الإقامة فى بلاده فى محاولة منه لتغليب العنصر الهندى على العنصر العربى، وخاصة من العمانيين الذين كان يخافهم ويشك فى ولائهم فأصبح الهنود يشكلون طبقة أصحاب الامتيازات والرأسمالية المحتكرة للتجارة، كما فرض السلطان قيودا على العملة النقدية مما عاق عمان عن التقدم إذ لم يكن النقد موحدا فى مقاطعات عمان المختلفة[٣]، وهكذا عاقت ظروف عمان دون انطلاقها واختفى التاريخ الطويل المجيد الذى سجلته فى عصور زمنية مختلفة، ولم تعد مسقط ذلك الميناء التجارى الهام الذى تزعم حركة الملاحة والتجارة العالمية فى فترات كثيرة من التاريخ.

ومنذ عام ١٩٥٨ عزل السلطان سعيد نفسه فى صلالة فى إقليم ظفار ولم يظهر كثيرا بين شعبه حتى راجت الشائعات بوفاته، وكانت العاصمة مسقط تغلق أبوابها عند الغروب، أما مقاطعات السلطنة فكانت تعد مقاطعات منفصلة لا يجوز أن تتصل بعضها ببعض، وأكثر من ذلك كانت هناك ضرائب جمركية تعوق التجارة حتى داخل السلطنة نفسها وصلت إلى ٣٠٠٪، كما فرض السلطان كثيرا من القيود حتى فيما يمس العلاقات الشخصية ذاتها، من ذلك منع شراء السيارات أو الاستماع إلى أجهزة الراديو ومنع السفر إلى خارج السلطنة إلا بإذن خاص منه.

---

(1) Regaei El Malakah, Economic requirements for devlopment of Oman p. 417 M. E. Journal, Autumn, 1972 see also Middle East & North Africa, Muscat. p. 539 Europa publications.

(٢) انظر كلمة السلطان سعيد عن تاريخ الوضع المالى فى السلطنة يناير ١٩٦٨، رياض نجيب الريس: صراع الواحات ص ٣٨٤.

(٣) استخدم ريال ماريا تريزا فى صلالة وعمان الداخلية، واستخدمت البيسة فى ساحل الباطنة، والروبية الهندية فى مسقط ومطرح، وفى عام ١٩٧٠ صدر الريال السعيدى الذى تبلغ قيمته جنيها إسترلينيا.
انظر: رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط ص ٢٧٣.

وليس من شك فى أن اندلاع الثورة فى ظفار والجبل الأخضر بقيادة الجبهة الشعبية الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج كانت من أهم الأسباب التى تطلبت ضرورة إحداث الإصلاح فى السلطنة حتى لا يحدث تغيير متطرف يمس المصالح الغربية والنفطية فى المنطقة. والجدير بالذكر أنه كان لشركة نفط عمان والضباط الإنجليز اليد الطولى فى تحريك القوات العمانية التى أطاحت بالسلطان فى ٢٣ يولية ١٩٧٠ وتولية ابنه قابوس بن سعيد الذى تخرج من كلية ساندهيرست، وتزوج من ابنة أحمد الحارثى والى عمان الداخلية، ولهذا الزواج فيما يبدو هدف سياسى لأنه ضمن بذلك ولاء الحارثيين الذين يشكلون أهم القوى المؤثرة فى عمان الداخلية، وفضلا عن ذلك استطاع قابوس أن يستميل إليه عمه طارق بن تيمور الذى لعب دورا كبيرا فى قمع الثورة العمانية، وكان ذا شعبية واسعة فى صفوف الجنود والضباط، ولذلك كان يدفعه الطموح إلى تولى السلطنة مستغلا الأوضاع السيئة التى كانت عليها مسقط فى عهد شقيقه سعيد بن تيمور[١]، ولذلك طرح فكرة الملكية الدستورية، ولكن هذه الفكرة لم تستهو أحدا فى ذلك الوقت[٢]، ولعل ذلك مما أدى إلى نفيه خارج مسقط، ومع ذلك فقد استطاع قابوس أن يستميل إليه عمه الذى قضى عدة سنوات منفيا فى ألمانيا فنصبه فى مستهل عهده بالسلطة رئيسا لمجلس الوزراء. ولعل التقدم فى موارد النفط فضلا عن احتجاز ثروة السلطان سعيد حقق لقابوس فرصة للانفاق بصورة واسعة على الخدمات العامة التى كان يحتاجها الشعب العمانى بصورة لم تكن معروفة من قبل [٣]. وكان التعليم هو أوضح ماتمخضت عنه حركة يولية، فقبل وصول قابوس إلى الحكم لم يكن فى السلطنة سوى ثلاث مدارس ابتدائية فى مسقط ومطرح وصلالـه، ولكن لم يكد يمضى عام واحد حتى افتتحت ست عشرة مدرسة جديدة، وفى عام ١٩٧٢ بلغ عدد الطلاب تسعة عشر ألف طالب[٤]. واتجهت الخطة الحديثة إلى زيادة عدد المتعلمين بمساعدة من اليونسكو فضلا عن الاهتمام بالخدمات الصحية بمساعدة هيئة الصحة العالمية[٥].

---

(١) الحرية ٢٠ / ٧ / ١٩٧٠.

(٢) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط ص ٢٢٦.

(٣) صوت الخليج ٩ / ٧ / ١٩٧٠.

(٤) Govt. of Oman, Ministry of Information, Social Affairs & Labour, New Oman p. 33 see also Ragaei Al Malakah, op. cit., p. 421.

(٥) Regaei Al Malakah, op. cit., p.241.

وأدرك السلطان قابوس أن العهد الجديد فى سلطنته جاء بعد حرمانها من الاتصال بالدول العربية فمضى فى محاولة تحطيم حواجز العزلة والانفتاح على العالم العربى، والانضمام إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وقبلت السلطنة فى هاتين المنظمتين فى أكتوبر ١٩٧١ . وإن كانت جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية حاولت أن تعرقل انضمام السلطنة إلى هاتين المنظمتين بسبب موقف السلطنة من محاربتها لجبهة تحرير الخليج العربى، وكان اعتراضها على أساس أن السلطنة لا تزال خاضعة للسيطرة البريطانية وأنه لا وجود لحرية الشعب فى تقرير مصيره[١].

وكان من أولى المراسيم التى أصدرها السلطان قابوس عندما تولى الحكم تغيير اسم الدولة من سلطنة مسقط وعمان إلى سلطنة عمان[٢]، وقد يبدو هذا التغيير غير ذى بال لمن ليس ملما بالأوضاع الصحيحة فى البلاد، ولكنه فى اعتقادنا كان يعبر عن وحدة السلطنة التى لم تتحقق إلا مؤخرا، كذلك اتجه قابوس إلى تطبيق السيطرة المركزية، وضم المناطق التى كانت خارجة عن نفوذه فى الساحل والداخل، ومن أبرزها منطقة رؤوس الجبال الواقعة فى الجزء الشمالى من شبه جزيرة ماسندوم والتى تسكنها جماعات من الشحوح والحبوس، وقد عاشت هذه القبائل فى وضع مستقل مع وجود نفوذ اسمى فقط للسلطنة رغم أهمية المناطق التى يسيطرون عليها، ولذلك حرص السلطان على تأكيد السيطرة المركزية على هذه المنطقة الهامة. كما أخذ التطوير فى عمان يتجه إلى توفير الخدمات التعليمية والرعاية الصحية والاجتماعية للمواطنين[٣]، كما وزعت أراضى للملكية على صغار الفلاحين لآجال طويلة، ومنحت كثير من الأراضى لشركات زراعية لاستصلاحها[٤].

على أن أخطر ما واجهه السلطان قابوس هو اشتداد الثورة فى ظفار، التى تشكل الولاية الجنوبية لعمان وأكبر مناطق عمان وأهمها من الناحية

---

(١) الثورة ٥ / ٩ / ١٩٧١ .

(٢) دائرة الإعلام - سلطنة عمان ص ٣٩.

(٣) Wendel Philips, Oman p. 221.

(٤) Regaei Al Malakah, op. cit., p. 426.

الإستراتيجية، والخطورة فى هذه الثورة أنها تعتنق مبادئ يسارية، ولذلك نشطت فى تحركاتها مستفيدة من الأوضاع المتخلفة التى كانت تعانى منها السلطنة فى السنوات الأخيرة من عهد السلطان سعيد بن تيمور، ومع ذلك فقد استمر ثوار ظفار فى مخاصمتهم للسلطان قابوس، لما انتهجه من مبادئ إصلاحية، حتى يمكن القول أن الثورة واجهت أزمة بعد انهيار حكم سعيد بن تيمور وبدء عمليات التنمية والانفتاح على العالم الخارجى. وكانت مشكلة ظفار قد ظهرت إلى الوجود على وجه التحديد فى يونية١٩٦٣ بسبب أوضاع التخلف التى فرضها السلطان سعيد بن تيمور ورفضه الاستجابة لبعض المطالب التى تقدم بها وفد من أهالى ظفار، ولذلك تشكلت فى عام١٩٦٥ جبهة تحرير ظفار، وكانت حركة وطنية فى البداية، غير أنها لم تلبث أن تأثرت بحركة القوميين العرب ثم تحولت إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربى، وذلك منذ مؤتمر حمرين الذى انعقد فى سبتمبر ١٩٦٨.

وأخذت الأهداف اليسارية للحركة تتضح عندما عاد بعض زعمائها من بكين حيث كانوا فى دورة تدريبية، وعقدوا مؤتمرا حزبيا فى يونية ١٩٦٩ تفرعت عنه لجان وتشكيلات راديكالية(١). وعلى الرغم من التقارب الذى أظهره السلطان قابوس فى بداية عهده لزعماء الجبهة، واستجابة العديد من الظفاريين لدعوته، إلا أن ذلك كان دافعا للجوء المتطرفين إلى العنف، وأخذت الجبهة تعلن أن هدفها ليس السيطرة على ظفار فحسب، وإنما على الجزيرة العربية كلها وخاصة بعد أن وجدت قياداتها تأييدا من اليمن الجنوبية ومن الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى(٢). ومن ثم قام السلطان بقمع الثورة عسكريا، حتى اضطر إلى تخصيص ما يقرب من نصف موارده لبناء قواته العسكرية، واستطاع فى أقل من أربع سنوات أن يجهز على الثورة بقوة ضاربة قوية(٣).

وقد وصل الصراع إلى مرحلة أجبرت السلطان على قبول مساعدة إيرانية، وهذا ما حدث فى نهاية الأمر بعد سيطرة إيران على قواعد هامة فى المدخل الجنوبى للخليج العربى.

---

(١) دائرة الإعلام - عمان الماضى والمستقبل ص ٨٨.

(٢) Regaei Al Malakah, op. cit., p. 425.

(٣) دائرة الإعلام - عمان الماضى والمستقبل ص ص ٨٨ - ٩١.

أما عن مشكلات الحكم الداخلى فقد عانى السلطان قابوس من الازدواجية فى الحكم بينه وبين عمه طارق بن تيمور الذى أوكل إليه رئاسة الحكومة فى مستهل وصوله إلى السلطة، وقد عكس الخلاف بين قابوس وطارق التنافس الأسرى التقليدى، فضلا عن التنافس بين المصالح الأجنبية فى المنطقة، فقد حاول طارق أن يزاحم المصالح البريطانية بالتمكين للمصالح الألمانية الغربية وهو أمر لم يكن يستهوى قابوس. وفى يناير ١٩٧٢ أقدم على إقصاء عمه عن رئاسة الحكومة ومعه عدد من الوزراء الذين لم يكتسبوا رضاه، وتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء مما حقق له طموحه فى نهاية الأمر، وذلك بحصر السلطة فى شخصه وإنهاء حالة الازدواجية التى ضاق بها كثيرا خلال سنوات حكمه الأولى[1].

(١) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط ص ص ٢٥٥ / ٢٥٧.



الفصل الثامن

سياسة الانسحاب البريطانى من الخليج العربى وتأثيرها على أوضاع المنطقة

تطور الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للخليج - العلاقات البريطانية الأمريكية فى الخليج العربى - إستراتيجية شرق السويس - تصفية القاعدة البريطانية فى عدن - تركيز الوجود العسكرى البريطانى فى الخليج - حكومة العمال وإعلان سياسة الانسحاب - الدوافع السياسية والاقتصادية والإستراتيجية - موقف حكومة المحافظين - تقرير لوس وتنفيذ الانسحاب - مشكلة الفراغ - مشروع التحالف الإقليمى وفشله - التقارب العربى الإيرانى - موقف العراق - معارضة الاتحاد السوفيتى للمخططات الأمريكية البريطانية - مسئولية الدول العربية فى الحفاظ على استقلال وعروبة الخليج.

* * *

على الرغم من أن بريطانيا كانت تعتبر الخليج العربى بمثابة بحيرة مغلقة على نفوذها إلا أن اكتشاف النفط أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مزاحمة بريطانيا مزاحمة اقتصادية، وقد وضح ذلك فى إصرار الحكومة الأمريكية على إلزام بريطانيا بسياسة الباب المفتوح، وهو مبدأ روجت له السياسة الأمريكية فى مناطق النفط فى الشرق الأوسط فيما بين الحربين العالميتين. وينص هذا المبدأ على عدم

احتكار دولة بعينها لامتياز معين قد يشكل ضررا لدولة أخرى، واستطاعت الحكومة الأمريكية بذلك المبدأ أن تضمن لبعض الشركات الأمريكية المساهمة فى استغلال النفط فى كل من البحرين والكويت، بينما انفردت شركات أمريكية أخرى باستغلال نفط السعودية[١].

وفى خلال الحرب العالمية الثانية تكشفت أهمية الخليج الإستراتيجية وتمثل ذلك فى الدور الذى قامت به الولايات المتحدة فى استخدام الخليج كمنطقة عبور هامة لنقل الإمدادات الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتى عن طريق إيران، وما تبع ذلك - فى السنوات الأخيرة من الحرب - من إنشاء قاعدة جوية أمريكية فى منطقة الظهران حيث وقع اختيار العسكريين الأمريكيين عليها لقربها من آبار النفط، واعتبرت قاعدة هامة بالنسبة للعمليات الحربية فى الشرق الأقصى، وعلى الرغم من أن الحرب العالمية الثانية قد انتهت قبل أن يستكمل بناء هذه القاعدة فقد احتفظت بها الولايات المتحدة حتى عام ١٩٦٢[٢].

وهناك مسألة هامة يجدر التنويه إليها وهى أن الولايات المتحدة برغم تفوقها العسكرى وظهورها على رأس المعسكر الغربى فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية إلا أنها لم تشأ مع ذلك أن تضعف من روابطها التقليدية مع بريطانيا، وبالتالى ظلّت حريصة على أن تكل لبريطانيا الشئون الدفاعية لمنطقة الخليج العربى مكتفية بالتنسيق السياسى والإستراتيجى معها مع استمرار اعترافها بالتفوق السياسى والعسكرى الذى كانت تمارسه بريطانيا فى المنطقة.

والتساؤل الذى نطرحه فى هذا المجال هو : لماذا تمسكت بريطانيا بالمحافظة على تفوقها السياسى والعسكرى فى الخليج على الرغم مما قد يتبادر إلى الذهن من أن استقلال الهند والباكستان فى عام ١٩٤٧ كان من المتوقع أن يضعف من أهمية احتفاظ بريطانيا بمنطقة الخليج، وخاصة أن بداية ظهور النفوذ البريطانى فى المنطقة كانت ترتبط فى الدرجة الأولى باعتبار الخليج يشكل خطا دفاعيا أماميا عن إمبراطوريتها فى الهند؟[٣].

---

(١) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ / ١٩٤٥، انظر نفط الخليج ومؤثراته السياسية والاقتصادية.

(٢) Campbell, Defense of the Middle East, Problems of American Policy p. 156.

(٣) Gillian King, Imperial Outpost - Aden, see British Defense in the Indian Ocean and Persian Gulf p. 7.

وقد يكون من السهل الإجابة على هذا السؤال، إذا أخذنا فى اعتبارنا الميزات الاقتصادية الجديدة التى أصبح الخليج يتميز بها، ونعنى بذلك اعتباره مصدرا هاما للنفط، وبالتالى فإن اكتشاف النفط واستغلاله أضفى على الخليج قدرا كبيراً من الأهمية فى الموازين الاقتصادية والإستراتيجية، مما زاد بريطانيا تشبثا بالبقاء فيه(١).

قد يكون حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقدر الدور الكبير الذى لعبته بريطانيا فى الخليج طيلة فترة امتدت إلى ما يزيد عن قرن ونصف قرن من الزمان، ولكننا نجد مع ذلك تأثير السياسة الأمريكية واضحا على منطقة الخليج فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، ويرتبط ذلك بإطواء الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة العزلة، وبالتالى دخلت منطقة الخليج العربى، بالإضافة إلى مناطق أخرى من الشرق الأوسط، إلى دائرة الاهتمام الأمريكى. ولعل أول ما نطالعه بصدد ذلك تلك الخطة التى رسمتها السياسة الأمريكية بقصد التغلغل السياسى والاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط عن طريق المعونات الاقتصادية والفنية التى ضمنت فى مشروع مارشال عام ١٩٤٧(٢). واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالاستبقاء على قاعدة الظهران على أثر تبلور الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتى بل إنها عملت على تجديد اتفاقية القاعدة مع السعودية فى عام ١٩٥٧ حيث مدت أجلها حتى عام ١٩٦٢ على نحو ما ذكرنا(٣).

كذلك أحرزت السياسة الأمريكية انتصارا هاما عقب فشل حركة الدكتور مصدق فى تأميم النفط الإيرانى فى عام ١٩٥١، وما ترتب على ذلك من مساهمة الشركات الأمريكية بقدر كبير فى عمليات استغلال النفط فى كل من إيران وبعض إمارات الخليج، وخاصة الكويت والسعودية بصورة أوسع مما كان عليه الحال من قبل(٤).

---

(١) Marlowe, John, op. cit., pp. 139 - 140.

انظر أيضا - ماذا يجرى فى خليجنا العربى ص ص ٥ - ٦.

(٢) جون بادو : الموقف الأمريكى تجاه العالم العربى ص ٧.

(٣) Campbell, op. cit., p. 156. See also Woodhouse, C. M., Britain and the MiddleEast p. 37.

(٤) Harold, L., Middle East Crises pp. 3 - 6.

وفى عام ١٩٥٥ وعلى أثر تأسيس حلف بغداد كانت هناك محاولة لضم بعض إمارات الخليج إلى الحلف، كالكويت والبحرين، لولا المعارضة الشديدة التى قامت ضد سياسة الأحلاف العسكرية نتيجة انسياب تيار القومية العربية إلى الخليج؛ والذى كان مصدره الأساسى القاهرة التى وقفت معارضة لتلك السياسة.

وعلى أى حال فإن محاولات التغلغل الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط ابتداء من مشروع مارشال ١٩٤٧ حتى مشروع أيزنهاور ١٩٥٧ مرورا بالمراحل المختلفة التى سارت فيها خطة هذا التغلغل كان من المؤكد أن تنعكس آثارها على منطقة الخليج العربى من حيث التركيز على النفوذ الأمريكى إلى درجة خشيت معها بريطانيا على مصالحها، وبالتالى أن تكون الولايات المتحدة تستهدف بخططها زحزحة نفوذها التقليدى تمهيدا للحلول محلها.

وربما يتضح لنا ذلك فى تضارب المصالح البريطانية والأمريكية حول مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربى والدول المجاورة لها، كما يتضح أيضا فى الصراع الذى قام فى منتصف الخمسينيات بين سلطنة مسقط وإمامة عمان، أو كما حدث بالنسبة لمشكلة البوريمى بين مسقط وابوظبى وبين المملكة العربية السعودية[١]، ففى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد السعودية تحت ضغط الشركات الأمريكية العاملة فى النفط فى المنطقة اتجهت السياسة البريطانية إلى تأييد الإمارات الخاضعة لحمايتها، وتمثل ذلك فى احتلالها للبوريمى فى عام ١٩٥٥ وقمعها للثورة الأباضية فى عمان ١٩٥٧.

وعلى الرغم من ذلك يمكننا أن نؤكد أن السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية لم تعط لبريطانيا أو للولايات المتحدة الأمريكية حرية المحافظة على المصالح الغربية فى المنطقة، إذ إن تلك المصالح كانت محاصرة بتحديات كثيرة لم تعرفها الحقبة الاستعمارية الطويلة للخليج[٢]، ونعنى بها نمو القومية العربية والثورات المحلية التى اجتاحت المنطقة؛ فضلا عن الدعاية التى كان يقوم بها الاتحاد السوفيتى ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد.

---

(١) سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى -الكتاب الثانى- إمارات الساحل العمانى ص٣٠.

(٢) جون بادو: الموقف الأمريكى تجاه العالم العربى ص ١٥٠.



وليس من شك فى أن التوتر الذى حدث بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الخليج كان يشكل تهديدا للعلاقات بينهما حتى أن الولايات المتحدة رأت أن تسدل الستار على هذه الخلافات، وتمثل ذلك فى تصريح وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس فى عام ١٩٥٧، الذى أكد فيه أنه من الضرورى أن تتوقف هذه الخلافات فى سبيل مقاومة الهدف الأكبر، وكان يعنى به الاتحاد السوفيتى، معتبرا ما حدث أو يحدث من خلافات من الأمور الثانوية التى لا ينبغى أن تؤثر على وحدة المصالح بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف لبريطانيا بأفضليتها فى التفوق السياسى والعسكرى فى المنطقة، على الرغم من انهيار مركز بريطانيا العسكرى فى الشرق الأوسط بعد جلائها عن مصر فى عام ١٩٥٤، ثم ما ترتب على فشل العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ من زيادة فى ذلك الانهيار حتى أن الولايات المتحدة التزمت أن تمد بريطانيا بجزء من نفقات الدفاع عن إستراتيجية شرق السويس، مما جعل بريطانيا أكثر اعتمادا على الولايات المتحدة التى أتيحت لها الفرصة للتغلغل بنفوذها فى الخليج بصورة أوسع مما كان عليه الحال من قبل[1].

وكانت السياسة الدفاعية البريطانية قد اهتمت بالتركيز على القواعد العسكرية فى شرقى السويس، وتضمنت هذه السياسة فى الكتاب الأبيض الذى صدر عن وزارة الدفاع البريطانية فى عام ١٩٥٧[2]، وكما أشرنا دخلت الولايات المتحدة طرفا فى هذه السياسة، واقتصر دور بريطانيا على بعض المراكز التى كانت تحتفظ فيها بالتفوق السياسى والعسكرى، وبالذات فى مناطق الخليج العربى وعدن وبعض سواحل الجزيرة العربية.

وعلى الرغم من وجود هذه القواعد العسكرية إلا أن الوجود البريطانى العسكرى لم يستطع مع ذلك أن يقف رادعا للأحداث والاضطرابات المحلية التى واجهتها بريطانيا كما حدث فى البحرين منذ عام ١٩٥٦، وربما كانت الأوضاع أكثر حرجا لبريطانيا فى منطقة الجنوب العربى حتى لقد تميزت الإستراتيجية

---

(١) الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت : ماذا يجرى فى خليجنا العربى ص ١٠٣.

(٢) Gillian King, op. cit., see British Defense Policy in the Indian Ocean and the Persian Gulf p. 8.

البريطانيـة بتحولها تدريجيـا من قاعـدة عدن إلى قواعد الخليج العـربى، وبالتالى التوسع فى إقـامة القواعـد العسكرية هناك، ولعل من أمـثلة التوسع فى القـواعد العسكـرية البريطانيـة فى الخليج بعد عـام ١٩٥٦ البدء فى إنشاء مطـار مدنى فى قاعـدة المحرق، وهى إحدى جزر البـحرين الكبيـرة، كما أقيـمت فى عام ١٩٦٢ قاعـدة الهملة التى تقع فى الجزء الجنوبى الغـربى من مدينة المنامة، بالإضـافة إلى مطار الصخيـر، كما أقيـمت قاعدة جوية وبحـرية فى جزيرة مصيـرة على ساحل عمـان، بالإضافة إلى توسيع قـاعدة الشارقـة، كما اشتـركت البحرية الأمـريكية والبريطانية فى استخدام قاعدة الجفير فى البحرين، فضلا عن قواعد أخرى أنشأتها بريطانيا فى قطـر فى إمسيعـيد وفليجـة ودخان، وهكذا اعتـبر التوسع فى إقـامة القواعـد البرية والبحرية والجـوية فى الخليج بمثابة تعـويض عن تصفية قـاعدة قناة السويس من ناحيـة، والقلاقل المتزايدة التى أخذت تتعرض لهـا بريطانيا فى اليمن الجنوبى من ناحية أخرى.

وقد احتل النفط أهمية كبيرة فى سـياسة بريطانيا الدفاعية، ويمكن أن يتضح لنا ذلك فيما جاء فى الكتاب الأبيض الذى أصدرته وزارة الدفاع البريطانية فى عام ١٩٦٢ ، حيث التزمت بريطانيا بصورة أوسع بالنسبة لمسئولياتها الخاصة بالدفاع عن المنطقة وتقديم المساعدات العسكرية لها[١].

ولسنا فى حـاجة إلى أن نـؤكد على أن أهمـيـة الخليج العربى قـد ازدادت بصورة أوضح فى خطط الدفاع البـريطانية، وخاصة بعد أن قررت بريطانيـا تصفية قـاعدتهـا العسكرية فى عـدن ونقلهـا إلى الخليج العـربى وتركيـزها على كل من البحـرين ومصيـرة والشارقـة كقواعـد رئيسيـة لها فى الخليج بديلة عن قـواعدها العسكرية المتداعيـة فى عدن والجنوب العربى[٢]. ويفهم من ذلك أن إستـراتيجية شـرق السويس تركـزت على الخليج العـربى وبالتـالى استـخـدام قواعـد الخليج العسكرية كقوة رادعة موجهة ضد الحركات العربية القومية إلى جانب التحول الذى طرأ على السـياسـة البـريطانيـة من التغـاضى الواضح عن الأهداف الإيرانيـة فى المنطقة. وقد وضح تركيز بريطانيـا على قواعدها العسكرية فى الخليج حين أعلنت

---

(١) Ibid., p. 9.

(٢) الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت : ماذا يجرى فى خليجنا العربى ص ص ٩٣ - ٩٥.

فى عام ١٩٦٦ أن قاعدتها الرئيسية ستتحول من عدن إلى البحرين[١]، كذلك عقدت اتفاقا مع حاكم الشارقة يقضى بمنحه ستمائة ألف جنيه إسترلينى فى مقابل موافقته على تقديم امتيازات جديدة للقواعد البريطانية المقامة فى إمارته[٢]. وكان تركيز بريطانيا على الخليج نتيجة للحركات التحررية فى الجنوب العربى مما دفع بحكومة العمال البريطانية إلى إصدار عدة تصريحات تشير إلى اعتزامها الانسحاب نهائيا من مستعمرة عدن والمحميات فى موعد لا يتجاوز عام ١٩٦٧[٣]. وعلى أثر هذه التصريحات، أعلن وزير الدفاع البريطانى بأن بلاده تزيد قواتها فى الخليج حماية للإمارات المنتجة للنفط، وبررت بريطانيا سياستها فى أنه إذا انسحبت من الخليج فسيبرز خطر حقيقى نتيجة نشوب صراعات بين إمارات الخليج وبين جاراتها الأكبر حجما، مما يحيل المنطقة إلى حالة من الفوضى ويفتح المجال لمزيد من الاضطرابات[٤].

غير أنه لم يكد يمضى وقت طويل على تصريح وزير الدفاع البريطانى حتى صدر كتاب أبيض جديد عن وزارة الدفاع البريطانية فى عام ١٩٦٧ متضمنا تخفيض القوات العسكرية البريطانية من شرق السويس، ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية قد أضحت مقتنعة بأن الوجود العسكرى التقليدى أصبح لا مبرر له، ولا شك أن ذلك كان نتيجة للصدامات العنيفة التى وقعت بين بريطانيا وبين الحركات التحررية فى عدن والجنوب العربى، وبالتالى تأكدت أن السيطرة الاستعمارية المباشرة لا جدوى لها وأنه من الأفضل أن تعالج مصالحها على أساس تفاهم بينها وبين حكام المنطقة، وهذا التفاهم يقوم على إحلال معاهدات صداقة بدلا من السيطرة العسكرية، وبالفعل نجد أن الحكومة البريطانية أخذت تتبع أسلوبا جديدا استهدفت به الإبقاء على مصالحها بالإضافة إلى التخلص من الحكام الذين تجد فيهم عقبة فى سبيل تنفيذ مخططاتها، مثال ذلك تنحيتها للشيخ صقر بن سلطان

---

(١) The Middle East & North Africa 1968 - 1969, see The Persian Gulf States, Bahrein, Qatr & Trucial States p. 556.

(٢) Hawley, Donald, The Trucial States p. 259.

(٣) وحيد رأفت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج ص ١.

(٤) Laquer, Walter, The Struggle for the Middle East, The Soviet Union and Middle East 1958 - 1968 p. 113.

القاسمى حاكم إمارة الشارقة فى عام ١٩٦٥، الذى تخلصت منه لتمشيه مع التيار القومى العربى، كذلك مارست ضغوطا شديدة ضد الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة التى هددت بعزله، كما أثارت ضده قبائل الحبوس فى محاولة فصل منطقة رامس وإعلانها إمارة مستقلة. ومما يذكر أن الشيخ صقر بن محمد كان محالفا للشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة وهو الذى ساعده فى محاولته استعادة سيطرته على الشارقة فى عام ١٩٧٢[١]، كذلك أيدت بريطانيا وصول حكام أكثر استنارة إلى مقاليد الحكم فى بعض إمارات الخليج، ففى عام ١٩٦٦ تم وصول الشيخ زايد بن سلطان إلى إمارة أبوظبى خلفا لأخيه الشيخ شخبوط بن سلطان الذى اشتهر بجموده، وفى عام ١٩٧٠ شجعت وصول السلطان قابوس بن سعيد خلفا لأبيه سعيد بن تيمور ومن ثم تأييده فى محاولة استقطاب ثوار ظفار إلى نظام حكمه الجديد أو فى قمعه العسكرى لحركتهم.

ويعتقد البعض أن وصول حكام أكثر استجابة لتطورات العصر من شأنه المساعدة فى إدخال إصلاحات اجتماعية واقتصادية فى إمكانها حماية المنطقة من الحركات اليسارية. وإتاحة الفرصة لكثير من الشركات البريطانية وغيرها للقيام بالعديد من مشروعات التطوير والعمران فى المنطقة[٢]، كما أن القيام بهذه الإصلاحات قد يقف عائقا دون انتفاضة الجناح اليسارى لحركة القوميين العرب، هذا بالاضافة إلى أن الحكومة البريطانية حرصت على تحقيق أكبر قدر من الاستقرار فى المنطقة حتى لا تتعرض مصالحها للخطر فيما لو تجدد النزاع حول البوريمى أو أثارت إيران ادعاءاتها على البحرين، وفى سبيل ذلك أقنعت إيران بالتخلى عن ادعاءاتها فى البحرين فى مقابل الاستيلاء على بعض جزر الخليج، كما حاولت التخفيف بقدر الإمكان من مشكلات الحدود القائمة بين الإمارات بعضها والبعض الآخر أو بينها وبين دول الخليج المتاخمة[٣].

ويمكن أن نوضح أهم العوامل التى أدت ببريطانيا إلى تخفيف التزاماتها العسكرية وما ترتب على ذلك من إعلانها الانسحاب من الخليج العربى وهى :

---

(١) انظر الفصل الخاص بمشيخات الساحل العمانى.

See also Chace, Middle East Conflict, The Persian Gulf Dilemma pp. 34 - 41.

(٢) صلاح العقاد : الخليج العربى ونظرية الفراغ، السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧٣ ص ص ١١٣ - ١١٤.

(٣) Hawley, Donald, The Trucial States p. 266.

أولا : تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني.

ثانيا: أنه لاداعى لأن تستمر بريطانيا فى القيام بدور الحارس للخليج، أو بمعنى آخر المدافع عن مصالح نفطية أصبحت غير مقصورة عليها فقط، حقيقة أن النفط وحمايته أمر يهم بريطانيا ولكنه إلى جانب ذلك يهم دولا أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان وغيرها، ولما كانت هذه الدول لا تحتفظ لنفسها بقوات عسكرية لحماية هذه المصالح فقد كان تساؤل الرأى العام فى بريطانيا : لماذا يقع العبء على بلاده فى حماية مصالح أصبحت لا تنفرد بها وحدها[1]؟، كما أن شركات النفط كانت أقل اهتماما بالوجود البريطاني بعد أن أصبحت تبنى صلاتها بالمنطقة على عقود امتيازاتها، فضلا عن أن الوجود العسكرى البريطانى لم يقف حائلا دون قيام اضطرابات فى أوساط العمال ضد شركات النفط، وأصبح واضحا أن اتجاه هذه الشركات إلى تعديل عقود امتيازاتها وتحسين أحوال العمال هو الضمان الحقيقى للاستقرار بدلا من الوجود العسكرى الذى أثبت عدم فاعليته فى الاحتفاظ بمصالح الغرب فى المنطقة.

ثالثا : إن القوات البريطانية فى الخليج أصبحت لا تشكل حماية للاستثمارات الأجنبية بقدر ما أصبحت تثير أعصاب السكان، هذا فضلا عما قد يؤدى إليه الانسحاب من تدعيم مركز بريطانيا المعنوى فى العالم العربى بظهورها كدولة تخلصت من مناهجها الاستعمارية العتيقة[2].

ومن ناحية أخرى أدركت السياسة البريطانية أن وجودها التقليدى فى المنطقة أصبح غير ذى قيمة إزاء تطور الأسلحة العسكرية وإمكانية إقامة قواعد تنطلق منها الصواريخ بعيدة المدى فضلا عن حاملات الطائرات وكل ما يمكن أن يدخل ضمن الإستراتيجية الشاملة Global Strategy التى تخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية[3]. وبالتالى فليس من الضرورى الإصرار على التمسك بقواعد عسكرية تقليدية لن يكون لها من نتيجة سوى كثرة النفقات التى لاداعى لها هذا فى الوقت الذى قطعت فيه إمارات الخليج تقدما فى شتى المجالات وأصبحت تتطلع إلى تحقيق استقلالها.

(١) Campbell, op. cit., p. 285.

(٢) Times, London, 18 - 1 - 68.

(٣) Woodhouse, op. cit., see The Nature of British Interests p. 37 ff.

والحقيقة أنه لا يمكن فهم دوافع سياسة الانسحاب البريطانية إلا إذا أخذنا فى اعتبارنا التغيرات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، كما أن اعتزام بريطانيا الانسحاب كان بمثابة وضع نهاية لعصر استعمارى طويل لمنطقة الخليج دام مايقرب من مائة وسبعين عاما، وعلى وجه التحديد منذ عام ١٧٩٨ حينما ارتبطت المصالح السياسية والإستراتيجية البريطانية لأول مرة بالخليج العربى[(١)].

وتظهر سياسة الانسحاب بشكلها الرسمى فى الإعلان الذى أصدرته حكومة العمال البريطانية برئاسة هارولد ويلسن فى ١٦ يناير ١٩٦٨ الذى يقضى باعتزام الحكومة البريطانية سحب قواتها العسكرية من شرق السويس فى موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١، وهذا يعنى عمليا انسحابها من الخليج العربى حيث استمرت بريطانيا تحتفظ حتى ذلك الوقت بوجود عسكرى ومعاهدات مع الإمارات العربية ترجع معظمها إلى القرن التاسع عشر، وتحتفظ لنفسها بموجب هذه المعاهدات بمسئوليات الدفاع فضلا عن الإشراف على العلاقات الخارجية لتلك الإمارات[(٢)].

وحاولت حكومة العمال أن ترجع مبررات إعلانها هذا بسبب الصعوبات الاقتصادية التى بدأت تواجهها؛ ولذلك فإنها وضعت خطة شاملة تستهدف التراجع عن شرق السويس إذ إنه لم يعد ممكنا، وخاصة بعد سياسة التقشف التى أعلنتها،أن تتحمل أعباء ومسئوليات الاحتفاظ بمناطق تبعد عنها بضع آلاف من الأميال[(٣)].

ولكن كانت هناك ملاحظة على إعلان ويلسن، وهى أنه لم يتضح منه ما إذا كان انسحاب بريطانيا سيعنى إلغاءها للمعاهدات التى وقعتها مع حكام الخليج؟، وإن كان يفهم من الدوافع التى أدت إلى إعلان هذه السياسة أن بريطانيا كانت تعتزم بالفعل إلغاء هذه المعاهدات للسبب الطبيعى وهو أنها كانت تتحمل بموجب هذه المعاهدات التزامات عسكرية بما فى ذلك الدفاع وتقديم الحماية للإمارات المرتبطة بها[(٤)]. غير أن هذا الموضوع لم يجذب إليه الانتباه فحتى لو

(١) من أهم المصادر التى تعرضت لأصول العلاقات البريطانية بالخليج العربى وتطورها، انظر :

Kelly, Britain & The Persian Gulf 1798 - 1885 London 1968.

(٢) The Middle East & North Africa 1968 - 1969, see Development in the Persian Gulf p. 29.

(٣) لؤى بحرى : الأطماع الأجنبية فى جزيرة أبوموسى العربية ص ٢٨.

(٤) كان الخليج العربى آخر موطئ لبريطانيا فى الشرق الأوسط، وكانت قواتها العسكرية عند تقريرها الانسحاب، تبلغ حوالى سبعة آلاف جندى، فى كل من البحرين والشارقة.

احتفظت بريطانيا بمعاهداتها واتفاقياتها مع إمارات الخليج فإن هذه المعاهدات سوف تفقد فاعليتها فى حالة انسحابها[1] للسبب البسيط، وهو أن هذه المعاهدات لن تصبح مدعومة بقوة عسكرية كان من المقرر أن تتخلى عنها بريطانيا بانسحابها فى الموعد الذى حددته فى إعلانها[2].

وعلى أى حال فإن الدوائر الرسمية البريطانية لم تلبث أن أوضحت أن سياسة الانسحاب ستشمل إنهاء الوجود العسكرى والتزامات بريطانيا السياسية بما فى ذلك شئون الدفاع والعلاقات الخارجية التى كانت تقوم بتمثيل الإمارات فيها، وذكرت أن ذلك سينطبق على جميع إمارات الخليج باستثناء سلطنة مسقط وعمان التى لن تتأثر من قرار الانسحاب بسبب وضع السلطنة (المستقل) وعدم ارتباطها معها بمسئوليات عسكرية، وإن كانت تقوم بتمثيلها فى المنظمات الدولية وغيرها بتكليف من السلطان نفسه بسبب عدم وجود تمثيل خارجى للسلطنة. والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية كانت حريصة فى الاتفاقية العسكرية التى وقعتها مع سلطنة مسقط وعمان فى يولية ١٩٥٨ على أن يكون الضباط الإنجليز الذين تقدمهم إلى قوات السلطنة جزءا لا يتجزأ من قواتها[3].

وفى خلال الثلاث سنوات التالية من إعلان سياسة الانسحاب فى يناير ١٩٦٨ حتى تنفيذها فى نهاية عام ١٩٧١ اتخذت الحكومة البريطانية عدة إجراءات من شأنها ضمان حالة الاستقرار فى المنطقة، وبالتالى المحافظة على الأوضاع والأنظمة السائدة حتى لا تتعرض لنفس النتائج التى ترتبت على انسحابها من جنوب اليمن مما أدى إلى عزل السلاطين وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية باتجاهاتها اليسارية[4]. ومن أهم النتائج التى كانت تتوقعها الدوائر البريطانية والأمريكية بالنسبة لسياسة الانسحاب هى :

---

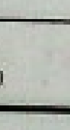
(١) قامت بريطانيا بالفعل بإلغاء اتفاقياتها السابقة، حيث أحلت بدلا منها معاهدات صداقة، وكانت المعاهدة البريطانية الكويتية فى عام ١٩٦١ أولى المعاهدات التى أقدمت بريطانيا على إلغائها، لأنها كانت تتضمن التزامات عسكرية، وتشترط أن يبت فى إلغائها قبل ثلاث سنوات من انتهائها، وقد ألغيت بالفعل فى ١٣ مايو ١٩٦٨. انظر :

Middle East & North Africa 1968 - 1969 Kuwait p. 402.

(٢) Al Bahrna, Hussain, op. cit., p. 7.

(٣) انظر الاتفاق العسكرى بين بريطانيا وسلطنة مسقط وعمان فى ٢٥ يولية ١٩٥٨ فى ملاحق الكتاب.

(٤) Rustow, Dankwart, Middle East political Systems p. 64.



أولا : الاضطرابات التى يمكن أن تنشأ داخل إمارات الخليج ذاتها، ولعل ذلك يرجع فى الدرجة الأولى إلى تأثير التطور الذى مرت به بعض هذه الإمارات بسبب انتشار التعليم وتدفق العناصر العربية الوافدة من العالم العربى للعمل فى المنطقة، مما ساعد على قيام وعى سياسى يمكن أن يترتب عليه نتائج قد تمس الأوضاع السياسية، كما قد تؤدى إلى حدوث اضطرابات فى حقول النفط.

ثانيا : يمكن أن يؤدى انسحاب بريطانيا إلى تعقيدات أخرى ناجمة عن عدم الاستقرار فى الخليج، ذلك الاستقرار الذى لم يتحقق إلا بالوجود العسكرى البريطانى منذ القرن الماضى، فإذا انسحبت بريطانيا فمن المحتمل تجدد الصراعات والادعاءات الإقليمية والمنافسات التقليدية، بل وإلى ظهور صراعات ومشاكل أخرى يمكن أن تثار نتيجة تغير الظروف السياسية(١).

ثالثا : سيترتب على إنهاء الوجود العسكرى البريطانى نمو نفوذ قوة غير مرغوب فيها يفترض أنها الاتحاد السوفيتى. وعلى الرغم من أن قرار الانسحاب، كما قرر الخبراء السياسيون والعسكريون، لا يعنى توجيه دعوة مفتوحة إلى موسكو، إلا أن مجرد إعلان الغرب عدم اهتمامه بالمنطقة يمكن أن يعده الاتحاد السوفيتى بمثابة دعوة صريحة له، وخاصة بعد أن أصبح للاتحاد السوفيتى نوايا واضحة فى الخليج تستهدف مواجهة الاحتكارات الغربية وترسيخ وجوده البحرى، والنفاذ منه إلى الأقطار المجاورة فى آسيا وأفريقيا(٢).

ولذلك قبل أن تعلن الحكومة البريطانية سياستها الخاصة بالانسحاب قامت بالتحرك على مستوى الدول التى يهمها المستقبل السياسى للخليج، وخاصة أنه قد أثيرت فى هذه الآونة العديد من التساؤلات حول مشكلات الأمن الإقليمى والفراغ وموقف الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل ذلك قام وزير الدولة للشئون الخارجية والمكلف بشئون الشرق الأوسط جورنوى روبرتس فى مهمة استطلاعية إلى دول وإمارات المنطقة فى يناير ١٩٦٨. وعلى الرغم من أن مهمة روبرتس ومباحثاته فى كل من طهران والسعودية والكويت وبعض إمارات الخليج قد أحيطت بالسرية التامة إلا أنه كان واضحا من المهمة الهدف الذى كانت تسعى إليه

---

(١) The Gulf, Implications of British Withdrawal pp. 7 - 8.

(٢) Ibid., pp. 8 - 9.

بريطانيا وهو ترتيب قيام منظمة دفاع مشترك بين إيران والكويت والسعودية للدفاع عن منطقة الخليج عندما تنسحب القوات البريطانية[١]. ولذلك حرص روبرتس فى مباحثاته على إقناع دول الخليج بالتعاون مع الإمارات العربية على إيجاد ترتيب دفاعى مشترك يكون من شأنه إقامة سياج من الأمن والصداقة حول مشروع اتحاد الإمارات العربية الذى بدأ تنفيذه منذ ذلك الحين[٢].

ويبدو أن الأمور كانت مبشرة بنجاح مهمة روبرتس نتيجة استياء بعض دول المنطقة كالسعودية وإيران من الزيارات المتكررة التى قامت بها بعض قطع تابعة للأسطول السوفيتى للموانئ العراقية بالإضافة إلى التخوف من تحركات يسارية غير مرغوب فيها فى إمارات الخليج[٣]. ولكن مع ذلك ينبغى أن نقرر أن مباحثات روبرتس وجدت انعكاسات مختلفة،فعلى حين أعلنت الحكومة الإيرانية أنها باتت لا تستشعر أى قلق من قرار بريطانيا الخاص بالانسحاب وأنها تتطلع إلى مزيد من التعاون الإقليمى بين جيرانها من الدول العربية المحيطة بالخليج من أجل المحافظة على الاستقرار وتشجيع التنمية الاقتصادية[٤]، أكدت الكويت أنه لم يعنيها من رحلة روبرتس إلا شرح الإجراءات الاقتصادية التى تعتزم بريطانيا اتخاذها، وأثر هذه الإجراءات على منطقة الخليج، ونفت الدوائر الكويتية أن يكون هناك حلف دفاعى مقترح يضم إليه الكويت والسعودية وإيران. وعلى الرغم من أن الدوائر السعودية قد أكدت أنه من الضرورى البحث عن مستقبل إمارات الخليج، بعد انسحاب الوجود البريطانى، مع الدول المجاورة إلا أنها عادت إلى التأكيد بأنها لن تلتزم بالدخول فى حلف دفاعى إذ لا تعتبر نفسها - ولا غيرها - وصية على الخليج الذى هو جزء من الأمة العربية، وكل ما تهدف إليه هو تحقيق وحدة الخليج، وكل ما تأمله أن يقوى أبناء الخليج روابطهم متعاونين فى ذلك مع الأقطار العربية المجاورة لسد ما يوصف بالفراغ[٥].

ومن المؤكد أن الموقف الذى اتخذته كل من السعودية والكويت برفض قيام

---

(١) الحياة ١٠ / ١ / ١٩٦٨، تعليق على الانسحاب.
(٢) النهار ١٨ / ١ / ١٩٦٨، نقلا عن جريدة اطلاعات الإيرانية.
(٣) النهار ٢٤ / ٦ / ١٩٦٨.
(٤) الحياة ١٩ / ١ / ١٩٦٨.
(٥) النهار ٢٣ / ١ / ١٩٦٨.

تحالف إقليمي كان من أهم الأسباب التى أدت إلى تراجع بريطانيا فى محاولتها إلى حد التصريح بأن مبعوثها لم يقترح حلفا مشتركا. وهكذا أدركت بريطانيا فى النهاية أن أسلوب المحالفات مناف لطبيعة العصر الذى أخذ يلفظ سياسة الأحلاف، وخاصة أن مشروع الحلف الإقليمى بين دول الخليج لم يجد استجابة لدى الرأى العام العربى سواء كان ذلك على المستوى الرسمى أو الشعبى. ويجدر التنويه هنا أن قرار بريطانيا الخاص بالانسحاب وجد معارضة شديدة حتى من بين المسئولين البريطانيين أنفسهم؛ فإن المبلغ المخصص للإنفاق على الوجود العسكرى البريطانى ولصيانة القواعد العسكرية، وهو لا يتعدى خمسة عشر مليونا من الجنيهات، مبلغ ضئيل بالقياس إلى المنافع المادية التى تستفيدها بريطانيا سنويا من نفط الخليج، ولذا كانت الدعوة إلى تأخير الانسحاب إلى عام ١٩٧٧ باعتبار ذلك أكثر ملاءمة لعلاقة بريطانيا بالمنطقة[١]، وأن المبلغ الذى تتحمله الخزانة البريطانية يمكن اعتباره بمثابة قسط تأمين سنوى مقابل حماية شركات النفط العاملة فى الخليج والتى تتحصل بريطانيا منها على مبالغ كثيرة، كما يمكن اعتباره أيضا تأمينا لمنطقة نفوذ الإسترلينى التى تحتل دول وإمارات الخليج دورا رئيسيا فيها.

كذلك عارضت كثير من الصحف البريطانية المحافظة سياسة الانسحاب مؤكدة أنه من الضرورى إبقاء قوات عسكرية للمحافظة على رءوس الأموال المستثمرة فى صناعات النفط، والتى تبلغ ما لا يقل عن ألف مليون جنيه إسترلينى فى العام. وأنه ليس ما يمنع فى مقابل ضمان هذه الاستثمارات الكبيرة أن تتحمل بريطانيا تكاليف الدفاع عن المنطقة، هذا فضلا عن أن الانسحاب لن يحقق أى وفر على الأقل فى خلال السنوات الثلاث القادمة، أى إلى تنفيذ هذه السياسة فى نهاية عام ١٩٧١، بل إنه من المحتمل أن تتعرض الاستثمارات البريطانية للخطر من النتائج المتوقعة التى ستعقب الانسحاب البريطانى العسكرى من الخليج. ولكن على الجانب الآخر كان الاتجاه واضحا فى أنه ما دام قد اتخذ قرار الانسحاب فإنه من الصعب التراجع عنه إذ إن مجرد التفكير فى هذا التراجع سيؤدى إلى مزيد من التوتر، وقد يؤدى إلى حلول قوة أخرى فى المنطقة[٢].

---

(١) The Gulf, Implications of British Withdrawal, p. 4.

(٢) Ibid., pp. 15 - 17. see Comment by Albert Hourani.

وقد يكون من المفيد أن نوضح فى هذا المقام تأثير إعلان سياسة الانسحاب على أوضاع الخليج، ويعنينا فى الدرجة الأولى موقف الحكومة الإيرانية والدول المتاخمة للخليج كالسعودية والعراق والكويت.

فعلى أثر صدور الإعلان بدأت الحكومة الإيرانية تكثف تصريحاتها الخاصة بحقوقها الإقليمية على الخليج، كما تطلعت إلى الحصول على تأييد سوفيتى بالنسبة لادعاءاتها، وخاصة أن الاتحاد السوفيتى كان قد سبق له أن أيد إيران فى دعواها الخاصة بالبحرين حتى عام ١٩٥٣ أى بعد فشل حركة الدكتور مصدق[١]. ويبدو أن محاولة إيران الحصول على ذلك التأييد كانت تحتل موضوعا رئيسيا من مباحثات كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى فى خلال زيارته لطهران فى أبريل عام ١٩٦٨، ولكن الحكومة السوفيتية لم تلبث أن أصدرت قبل يوم واحد من بدء الزيارة بيانا أوضحت فيه أن الاتحاد السوفيتى يستشعر الحرج الشديد بالنسبة لموقف إيران إزاء الخليج[٢]. ويبدو أن الموقف الذى وقفه الاتحاد السوفيتى دفع بالحكومة الإيرانية إلى الاعتماد على منظمة السنتو التى تدخل عضوا فيها، وبموافقة من المنظمة دعت الحكومة الإيرانية إلى إقامة نوع من الدفاع الإقليمى للخليج. بيد أن هذه الدعوة سواء كانت منبعثة من إيران أو تمت تحت تأثير الحكومة البريطانية أو الأمريكية لم تجد تجاوبا من الدول العربية، وخاصة أنها ارتبطت بتأكيد الادعاءات الإيرانية على البحرين وغيرها من بعض جزر الخليج، وفضلا عن ذلك فإن أوجين روستو Ugene Rostow وكيل وزارة الخارجية الأمريكية أدلى فى تصريحاته التى أعلنها فى يناير ١٩٦٨ فى خلال زيارته لبعض دول المنطقة، عن ترتيبات دفاعية تشترك فيها كل من إيران وتركيا والباكستان والسعودية والكويت. وقد حملت الصحف العربية على تصريحات رستو باعتبارها تستهدف حماية مصالح النفط الأجنبية فضلا عن كبح الحركات التحررية فى الخليج[٣].

وينبغى أن نقرر هنا حقيقة هامة، وهى التحول الذى طرأ على السياسة الإيرانية، وهو تحول مفاجئ من حيث تقدير السياسة الإيرانية أهمية التقارب مع

---

(١) Laquer, Walter, op. cit., p. 114.

(٢) Ibid., p. 36.

(٣) Ibid., p. 115.

الدول العربية إذ لم يلبث أن صرح عباس هويدا رئيس وزراء إيران فى مارس ١٩٦٨ عن إصرار حكومته على ضرورة انسحاب بريطانيا من الخليج، وألا يترتب على هذا الانسحاب ترك الباب مفتوحا لتدخل أمريكى أو لعودة النفوذ البريطانى تحت أى شكل من الأشكال[١]. ووضح فى ذلك الوقت أيضا حدوث تقارب بين إيران والسعودية، ولا شك أن هذا التقارب كان من أهم الخطوات التى أنجزت للمحافظة على الاستقرار فى الخليج، وخاصة إذا ما أخذنا فى اعتبارنا أن السعودية تعتبر نفسها حامية لعروبة الخليج، وبالتالى فقد كان من المتوقع فى حالة عدم التوصل إلى تقارب بينها وبين إيران أن يؤدى الانسحاب البريطانى إلى صدام بين هاتين الدولتين الكبيرتين من دول الخليج. ولا شك أن توقيت الانسحاب البريطانى فى نهاية عام ١٩٧١ استتبع تحقيق قدر من التعاون بينهما للمحافظة على الأوضاع والأنظمة القائمة[٢]، لما يجمع بينهما من نظام ملكى فضلا عن أهمية هذا التقارب لمواجهة الحركات اليسارية التى كانت تتزعمها جبهة تحرير الخليج وما تجده من مساندة من الصين والاتحاد السوفيتى. كذلك أتيحت الفرصة لتقارب إيرانى كويتى بسبب ما كانت تتعرض له الكويت فى ذلك الوقت من تهديد لنظامها السياسى بسبب النمو المتزايد للجناح اليسارى من حركة القوميين العرب[٣].

ولاشك أن الموقف الذى اتخذته إيران بالنسبة لعلاقاتها مع إسرائيل فى استنكارها العدوان الإسرائيلى على الدول العربية فى يونية عام ١٩٦٧، وتخفيف علاقاتها - بها تلك العلاقات التى وصلت إلى درجة إقامة علاقات دبلوماسية معها - كان من أهم العوامل التى ساعدت على تحقيق قدر كبير من التقارب العربى الإيرانى[٤]. ومن ناحية أخرى هو ما اتجهت إليه السياسة الإيرانية - رغم عضويتها فى الحلف المركزى - إلى إيجاد توازن فى علاقاتها بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، ولعل ذلك يرجع إلى ما تعرض له الأمريكيون من ضربات فى فيتنام وانسحاب بريطانيا من عدن واتجاهها للانسحاب من الخليج، كل

---

(١) Ibid., p. 346.

(٢) Rustow, A., Middle East Political Systems p. 63.

(٣) Laquer, W., op. cit., p. 41.

(٤) News Week, 12 - 2 - 68.

هذه الأمور دفعت بالحكومة الإيرانية إلى موازنة علاقاتها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الذي بدأ يتبع بدوره سياسة أكثر ملاينة مع إيران، ظهر ذلك في توقفه عن تأييد الشيوعيين الإيرانيين[١]. ووضحت العلاقات الإيرانية السوفيتية في مجالات كثيرة من التعاون الفني والاقتصادي. على أن الصعوبة التي ظلت تواجهها إيران هي محاولة اجتذاب الرأي العام العربي إليها في الوقت الذي كانت لا تكف فيه عن ادعاءاتها في المنطقة سواء في الماضي أو الحاضر، إضافة إلى تغلغلها الاقتصادي والبشري في كثير من إمارات الخليج فضلا عن مطالبة العراق لها باسترجاع عربستان[٢]، كما أن إيران لم تتخل عن ادعاءاتها التقليدية في البحرين إلا في عام ١٩٧٠ حينما أبدت رغبتها في أن تحل المسألة حلا يرضاه سكان البحرين بطريقة سلمية تحت إشراف الأمم المتحدة[٣].

ومع ذلك فقد أحدث اتجاه إيران إلى التقارب مع الدول العربية - إذا استثنينا العراق - صدى بعيدا انعكست آثاره على الخليج، بل وعلى كثير من الدول العربية حتى أن موقف حكومة البعث في العراق وجد انتقادا من بعض الصحف العربية التي أكدت أن انسحاب بريطانيا من الخليج سيؤدي إلى زحف إيراني سياسي واقتصادي وإعلامي، وربما يؤدي الأمر إلى تصادم عسكري في حالة عدم إيجاد تقارب عربي إيراني، وإنه من الأجدى مواجهة حقيقة الوجود الإيراني بتنسيق سياسة تأمينية معها، ولن يتأتى ذلك إلا بعودة العلاقات بين القاهرة وطهران، وترميم العلاقات بين إيران والعراق والاعتراف بمصالح كل من إيران والعراق والسعودية والكويت في المنطقة[٤].

ومع ذلك فقد كان ما يعرقل التقارب العربي الإيراني تمسك الدوائر الإيرانية بادعاداتها على البحرين، فضلا عن الخلاف حول تسمية الخليج هل هو عربي أم فارسي؟، وبطبيعة الحال أثارت التصريحات الرسمية العربية عن عروبة الخليج ومسئولية الدول العربية الواقعة على شواطئه في المحافظة على أمنه واستقراره بعد

---

(١) Laquer, op. cit., p. 41.

(٢) Ibid.

(٣) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة - الدورة ٢٥ ملحق (١) A/8001 مسألة البحرين، انظر التقرير العام عن أعمال المنظمة ١٦ يونية ٦٩ إلى ١٥ يونية ١٩٧٠.

(٤) الحوادث ١٥ / ٥ / ١٩٧٠، الرد على البعثيين.

انسحاب القوات البريطانية ثائرة الدوائر الإيرانية، وبدأت الصحف الإيرانية تشن حملة مكثفة على عروبة الخليج وعلى المساعى التى تبذلها كل من الكويت والسعودية بهدف قيام اتحاد يجمع بين الإمارات العربية التى ترتبط ببريطانيا بمعاهدات دفاعية[1].

وفى فبراير عام ١٩٦٨ أدلى السفير الباكستانى فى طهران بتصريح مؤداه أن حكومته تتعاطف مع إيران وتؤيد دعواها فى البحرين، وعلى أثر ذلك تحركت السعودية بشكل أظهرت فيه نفسها بمثابة المدافعة عن عروبة البحرين والخليج[2]، وخاصة بعد أن تلقت تأييدا من بعض الدول العربية حيث تم الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق والكويت على إبلاغ السعودية بتأييدها فى جميع التدابير التى تتخذها لصيانة عروبة دول وإمارات الخليج العربى[3].

ومن الطبيعى أن تبدو السعودية متحملة لهذا العبء من بين الدول العربية المطلة على الخليج، فالعراق له من مشاكله الداخلية ما يكفيه[4]، والكويت ذات إمكانيات دفاعية محدودة، ومن ثم كان التأثير الذى لعبته الكويت يرتكز على نشاطها الدبلوماسى، وخاصة بعد أن بدأت فى تقوية علاقاتها مع جيرانها فى السعودية وإيران والعراق، وتمثل ذلك فى الزيارات التى قام بها أميرها الشيخ صباح السالم الصباح إلى عواصم تلك الدول، كما أن العلاقات بين الكويت والعراق لم تتأثر كثيرا بوصول حزب البعث إلى الحكم فى يولية عام ١٩٦٨[5].

ومنذ أبريل ١٩٦٨ ظهرت تحركات سعودية كويتية استهدفت إيجاد تنسيق سعودى كويتى مشترك بشأن الخليج، وتطرقت المباحثات التى أجريت بين الملك فيصل ملك السعودية والشيخ صباح أمير الكويت إلى دعم اتحاد الإمارات وتحقيق تعاون اقتصادى مع هذه الإمارات ومساعدتها على بناء جيش موحد القيادة والتدريب. كما اتفق فى هذه المباحثات أيضا على حث إيران بالطرق الدبلوماسية على التخلى عن ادعاءاتها بالنسبة للبحرين وأن قيام أية قوة عربية لا يعنى على

---

(١) وحيد رافت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج ص ص ٤ - ٥ .

(٢) جمعية الدفاع عن عروبة الخليج (البصرة) : التطور التاريخى والسياسى للخليج العربى.

(٣) نداء الوطن ٥ / ٢ / ١٩٦٨ .

(٤) مجلة الجديد - توفيق المقدسى : بوادر المحنة فى الخليج ٩ / ٢ / ١٩٦٨ .

(٥) Hawley, Donald, The Trucial States p. 258.

الإطلاق تهديدا للمصالح الإيرانية[1]. وتأكيدا للتفاهم بين الحكومتين السعودية والكويتية تم الاتفاق فيما بينهما على حدود المنطقة المحايدة الفاصلة بين حدودهما[2].

وفى تصريح للملك فيصل أدلى به فى مايو ١٩٦٨ أكد فيه أن على الدول العربية مسئولية حفظ الاستقرار فى الخليج، وينبغى أن تتعاون فى سبيل تحقيق ذلك الهدف، وأكد أن لإيران مصالح فى الخليج وللدول العربية مصالح أيضا وسنحافظ على مصالحنا كما تحافظ إيران على مصالحها[3]. وهكذا أصبح واضحا أنه على الرغم من إصرار الملك فيصل على عروبة الخليج فإنه سلم بأن ذلك لا يعنى التعرض للمصالح الإيرانية، وبالتالى فإن الدول العربية يهمها أن تحتفظ بعلاقات حسن الجوار مع إيران ضمن نطاق عدم التعرض للمصالح الإيرانية والحفاظ على الحقوق العربية فى آن واحد[4].

ولاشك أن الأمور كانت تنبئ عن تفاهم سعودى إيرانى حتى أن الشاه قبل دعوة وجهها إليه الملك فيصل لزيارته فى عاصمته بالرياض. ولكن قبل أن يقوم الشاه بزيارته قام حاكم البحرين بزيارة السعودية،وأثارت الحفاوة التى استقبل بها والتصريحات التى صدرت عند انتهاء الزيارة بشأن عروبة البحرين وغيرها من إمارات الخليج ثائرة الرأى العام الإيرانى، يضاف إلى ذلك ما أكدته بعض الدوائر الرسمية فى السعودية والبحرين عن اتفاق يجرى بحثه لإقامة جسر برى يربط بينهما، وأن ذلك سيكون جزءا من الإجراءات الدفاعية التى ستتخذها كل من السعودية والبحرين لإحباط أية محاولة من جانب إيران ضد البحرين[5].

وعلى الرغم من الحملة العنيفة التى شنتها الصحف الإيرانية ضد ما وصفته بالاستفزازات السعودية إلى درجة إعلان وزير البلاط الإيرانى «أسد الله علم» بأن الشاه لن يقوم بزيارته إلى الرياض فى الوقت الحاضر، إلا أن الدوائر الإيرانية كانت مع ذلك تعول كثيرا على التقاء العاهلين بالنسبة لمستقبل العلاقات السياسية بين

---

(١) النهار ١٢ / ٤ / ١٩٦٨.
(٢) الحياة ٣١ / ٥ / ١٩٦٨.
(٣) النهار ٨ / ٥ / ١٩٦٨.
(٤) نداء الوطن ٩ / ٥ / ١٩٦٨.
(٥) الأهرام ٣ / ٢ / ١٩٦٨.

إيران وجيرانها العرب فى الخليج وخاصة أن وسـائل التعاون السياسى والاقتصادى بين إيران والسعـودية وإمارات الخليج كانت ستشكل نقاطا رئيسيـة فى المحادثات السعودية الإيرانية[1]، ولذلك حرص البيان الإيرانى الذى أوقف زيارة الشاه إلى السعودية أن تصاغ عباراته بطريقة دبلومـاسية، بمعنى أن البيان لم يلغ الزيارة نهائيا وإنما اكتفى بالقـول بأنها لن تتـم فى الوقت الحاضـر، وتجنبا لتصعيد خلاف دبلوماسى، لعبت الوساطة السياسية دورها فى عودة التقارب بين السعودية وإيران، وهى وساطة لعب الملك الحسن الثانى ملك المغرب دورا كبيرا فيهـا، وقام الشاه بالفعل بزيارته إلى الرياض فى نوفمبر ١٩٦٨.

وقد كـان من المتوقع أن تؤدى المباحثـات بين السعـودية وإيران إلى إيجاد تنسيق عسكرى مشتـرك وخاصة أن الشاه حاول إقناع الملك فيصل بأن الانسحاب البريطانى سيتـرك المنطقة مكشوفة ومعرضة للغزو من قبل العناصر اليسارية، وأنه من الضرورى الوقـوف بصلابة أمـام هذا الغزو، وكان مما سـاعد على تأكيد هذا التوقع تحـرك الأسطول السـوفيتى فى البـحر المتوسط فى أعقـاب نكسة ١٩٦٧، وظهور قطع من الأسطول السـوفيتى فى الخليج العـربى والمحيط الهندى مما أعطى إحسـاسا بنمو مـركز الاتحاد السـوفيتـى فى المنطقة[2]، إلا أنـه من المـلاحـظ أن المفاوضـات بين الشاه والملك فيصل لم تـعد أكثـر من التباحث حـول المستـقبل السياسى للخليج العربى ويرجع ذلك فيما نعتقد للسببين التاليين:

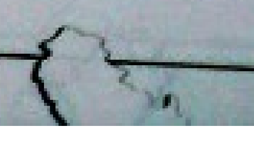
أولا : ان أى تحالف عسكرى أصبح غير مقبول فـى المنطقة بعد أن أعلنت الكويت والعراق معارضتهما الشديدة لأى نوع من أنواع الأحلاف العسكرية.

ثانيا : ان سياسة الأحلاف العسكرية لم تعد تتفق مع روح العصر، والدليل على ذلك الهزات الشديدة التى كانت تتعرض لها الأحلاف العسكرية الكبرى. هذا بالإضافة إلى أنه كانت هناك مبادرة من أبناء الخليج أنفسـهم نحو إيجاد تعاون فيما بينهم لإقامة اتحاد إمارات الخليج يمكن أن يقوم بمسئولياته السياسية والاقتصادية والعسكرية.

---

(١) الـمل ٢ / ٢ / ١٩٦٨، الشاه يلغى زيارته للسعودية.

(٢) Fairhall, Russia Looks to the Sea pp. 232 - 234.
See also Laquer, Walter, op. cit., p. 156.



ولذلك اقتصرت المباحثات السعودية الإيرانية على تناول أمور أكثر اعتدالا، من بينها تسوية الخلافات حول الجرف القارى بين السعودية وإيران، وتحديد الأبعاد السياسية لاتحاد إمارات الخليج مع تفادى حدوث أزمة بين البحرين وإيران تهدد مستقبل الاتحاد[1]، هذا إلى جانب محاولة تنسيق وجهات النظر بين دول الخليج وعلاقاتها بالإمارات العربية المحيطة بها.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت عناية بالغة لاجتماع الشاه بفيصل، وعلى أى حال فقد انتهت الزيارة ببيان مشترك أكد فيه العاهلان أن الخلافات القديمة بينهما قد سويت تماما، ومن الآن فصاعدا سيتعاون البلدان تعاونا كاملا من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج، ولاشك أن هذا الاجتماع كان له أثر كبير على عروبة البحرين إلى درجة أن الشاه أبلغ الملك فيصل بأنه على استعداد لكى يجعل مطالب إيران فى البحرين تموت دون ضجيج[2]. ويبدو أن تخلى الشاه عن البحرين كان الثمن الذى دفعه من أجل تعاون وثيق بينه وبين السعودية وظهر أثر تلك الزيارة بعد قليل فى مؤتمر صحفى عقده الشاه فى نيودلهى حين قال: «إن بلاده لن تستولى على أراض بالقوة وإلا غدت سياستها توسعية استعمارية»، وكان هذا التصريح هو المنطلق الذى بدأت فيه البحرين مسيرتها للتخلص من الادعاءات الإيرانية عليها والتى استمرت قائمة طيلة تاريخها الحديث.

أما بالنسبة للعلاقات بين الكويت وإيران فقد تم التوصل فيما بينهما على تقسيم الجرف القارى، وتعتبر هذه الاتفاقية مكملة للاتفاقية التى عقدتها إيران مع السعودية، وإن كان يلاحظ أن العراق لم يدع للاشتراك فى هذه المباحثات مما أدى إلى استيائه وعدم اعترافه بهذه الاتفاقيات[3]. وترتبط زيارة الشاه إلى السعودية بزيارة أخرى قام بها إلى الكويت والتى انتهت باتفاق وجهات النظر حول مستقبل الخليج؛ وضرورة التعاون بين دول الخليج لتوطيد دعائم الاستقرار فيه؛ نظرا لطبيعة التداخل الجغرافى والحدودى بين هذه الدول، ولتشابك مصالحها الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والملاحة والموارد النفطية فى المنطقة[4].

---

(١) الأنوار ١١ / ١١ / ١٩٦٨.

(٢) News Week 25 - 11 - 1968.

(٣) الحياة ١٠ / ٥ / ١٩٦٨.

(٤) الحياة ١٦ / ١١ / ١٩٦٨.

وعلى الرغم مما واكب هذه الزيارة من بعض حوادث الاضطراب[1]، فقد انتهت بإصدار بيان كويتى إيرانى أكد على ضرورة تحقيق التعاون من أجل مصلحة الخليج وازدهاره بالإضافة إلى تطوير العلاقات بين البلدين فى جميع المجالات، وبالفعل تم توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والطيران والمواصلات والبريد وغيرها[2].

ويهمنا أن نناقش موقف العراق الذى حاول منذ بداية عام ١٩٦٩ التركيز على مشكلات الخليج العربى باعتبارها من المسائل الحيوية التى شدد عليها بعض المسئولين العراقيين الرسميين والحزبيين، من ذلك زيارة حردان التكريتى، نائب رئيس وزراء العراق ووزير الدفاع لبعض إمارات الخليج. ووضح من النشاط الذى قام به العراق أنه كان يأمل فى أن تكون له كلمة فى شئون الخليج وخاصة بعد الانسحاب البريطانى من المنطقة. وقد صرح وزير الدفاع العراقى أن العراق سيعمد إلى تقديم كل دعم سياسى وعسكرى إلى إمارات الخليج[3]، هذا بالإضافة إلى اهتمام العراق بافتتاح مراكز تجارية وفروع لبنك الرافدين وشركات التأمين العراقية فى كثير من الإمارات إلى جانب قرار أصدرته الحكومة العراقية باعتبار منطقة الخليج ضمن أعمال السفارة العراقية فى الكويت، وذلك لتسهيل المعاملات التجارية والقنصلية بين العراق وإمارات الخليج، كما أخذت الحكومة العراقية توزع منحا دراسية كثيرة على أبناء الخليج للدراسة فى المدارس والجامعات العراقية[4]، ووجه العراق اهتمامه إلى الجاليات العراقية المنتشرة فى الخليج العربى فى محاولة لاستقطابها، ولكن سرعان ما أدركت الحكومة العراقية أن معظم أفرادها ينتسبون إلى العهود المناهضة لحزب البعث ومبادئه، وهكذا اختلفت الجاليات العراقية عن الجاليات الإيرانية التى تربطها بالحكومة الإيرانية صلات كثيرة من الولاء. كذلك ظهر النشاط العراقى فى تأييد جبهة جديدة عرفت باسم (الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج)، وفى يولية ١٩٧٠ دعا رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر إلى إنشاء حلف دفاعى تشترك فيه الدول العربية فى الخليج، وكانت

---

(١) انظر الفصل الخاص بالكويت.
(٢) النهار ١٨ / ١١ / ١٩٦٨.
(٣) Times, London 11 - 4 - 1968.
(٤) الأنوار ٢ / ٧ / ١٩٦٩.

هذه الدعوة تجديدا لدعاوى أخرى سبق أن وجهها العراق إلى كل من الكويت والسعودية بهدف إحباط أى وضع قد تقرره هاتان الدولتان دون اشتراك العراق فيه، ومع ذلك فإن دعوة العراق قوبلت بفتور من جانب الكويت والسعودية فضلا عن المعارضة القوية التى قابلت بها إيران المشروع العراقى الذى كان يعنى استبعادها من تنسيق مشترك لسياسة الخليج، وعلقت وزارة الخارجية الإيرانية على المشروع العراقى بأن العراق - الذى لا يبلغ طول سواحله على الخليج أكثر من أربعين كيلو متر - تجاهل إيران التى يبلغ طول سواحلها على الخليج ما يزيد عن ٨٥٠ كيلو متر[١].

ولم يلبث العراق أن أدرك أنه يقف وحده سياسيا فى الخليج، فالكويت أقرب الدول العربية إلى العراق كانت أكثر ميلا إلى تنسيق سياستها مع السعودية نتيجة اختلاف نظم الحكم فى الكويت عن العراق، بالإضافة إلى الادعاءات الكثيرة التى سبق أن أطلقها العراق ضد الكويت منذ عام ١٩٦١ وحتى قبل ذلك التاريخ[٢]، كما كانت السعودية أكثر تفاهما مع إيران منها إلى العراق رغم الخلافات العنصرية والمذهبية وتنافسهما على النفوذ فى الخليج.

ومع ذلك فقد حاولت الكويت بسياستها المرنة أن توازن فى سياستها بين جارتيها العربيتين - العراق والسعودية - ولذلك سعت إلى عقد اجتماع ثلاثى من أجل تدارس أوضاع المنطقة، واعتذرت السعودية بحجة الحملة الإعلامية والدعائية العنيفة التى كانت تشنها الصحافة العراقية ضدها، كما تخوفت إيران من لقاء سعودى عراقى قد يكون من شأنه كسر الحصار المفروض على العراق، وما قد يؤدى إليه ذلك من تعكير صفو العلاقات بين السعودية وإيران، وبالإضافة إلى ذلك لم تكن السعودية تنظر بارتياح إلى ما تقوم به الكويت من نشاط فى إمارات الخليج ولا إلى دور (الأخ الأكبر) الذى كانت تلعبه فيها[٣].

وإلى جانب موقف دول الخليج إزاء قرار الانسحاب البريطانى كانت هناك تيارات تتسرب إلى المنطقة، فهناك نواة لحركة شعبية عرفت باسم (جبهة تحرير ظفار)

---

(١) السياسة : الكويت ٢٠ / ٧ / ١٩٧٠.

(٢) وحيد رافت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج ص ٢.

(٣) النهار ٢٢ / ٧ / ١٩٧٠.

اتجه السوفيت إلى استخدامها كأداة يستطيعون بواسطتها مهاجهة النفوذ الغربى فى الخليج، كما اعتمدت هذه الجبهة أيضا على الصين فى تسليحها، واستهدفت الإطاحة بالحكام التقليديين، وحظيت بتأييد حكومة اليمن الجنوبية الديمقراطية، وأعلنت أن نشاطها سيمتد من عمان إلى سائر إمارات الخليج، وأن رجالها سيحبطون اتحاد إمارات الخليج الذى يجرى تكوينه لأنه كما زعمت ينهض على أسس تستهدف رعاية المصالح البريطانية وسائر المصالح النفطية الغربية فى المنطقة. وذهب كثير من المراقبين السياسيين فى توقعاتهم إلى حد التصور بأن قوى اليسار المعارضة ستجد أمامها المجال مفتوحا بعد انسحاب بريطانيا بمساندة الاتحاد السوفيتى أو الصين، وبالتالى بدأت تظهر تأثيرات الكتلة الاشتراكية للمرة الأولى فى منطقة الخليج. وربما يتضح ذلك فى تحول جبهة تحرير ظفار إلى ما يشبه الحزب منذ عام ١٩٦٨، وذلك عند انعقاد مؤتمرها الثانى إذ تشكلت لجنة تنفيذيه عليا، أوجدت مقرا لها فى عدن[1]. وفى يونية عام ١٩٧٠ أعلن عن قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربى[2].

على أنه ينبغى أن نشير إلى حقيقة هامة وهى أنه على الرغم من هذه الاتجاهات اليسارية التى بدأت تنساب على المنطقة فقد كانت هناك صعوبات كثيرة تواجه رواج التيار اليسارى، لعل أهمها أن ولاء السكان فى إمارات الخليج يقوم على أساس قبلى عشائرى، هذا إذا استثنينا بعض الإمارات أو الدول المتطورة كالكويت والبحرين التى بدأت تقل فيها هذه الظاهرة نسبيا. كما يلاحظ أن الجبهة الديمقراطية كانت تنادى بإقامة دولة موحدة تشمل إلى جانب الإمارات الخاضعة للحماية فى الخليج سلطنة مسقط وعمان التى انطلقت الحركة منها أصلا، ولعل ذلك مما جعل الكويت والسعودية تؤيدان بحماس إنشاء دولة اتحادية على أساس الأنظمة المحافظة السائدة، حتى أن السعودية على الرغم من أنها لم تتخل عن مطالبها الإقليمية بالنسبة لواحات البوريمى، إلا أنها توقفت عن إثارة خلافات الحدود بينها وبين أبوظبى بهدف تسهيل قيام الاتحاد[3]، كما اشتركت كل من

(١) الجزيرة : السعودية ١٢ / ٥ / ١٩٧٠.

(٢) الحرية ٢٩ / ٦ / ١٩٧٠.

(٣) صلاح العقاد : تقرير عن اتحاد الإمارات العربية، السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧١.

الكويت والسعودية وإيران فى تأييد القرار البريطانى الخاص بالانسحاب من الخليج، حتى لا يشجع الوجود العسكرى البريطانى الحركات اليسارية التى قد تجد فى ذلك الوجود ذريعة لها للقيام بنشاطها.

ولكن على الجانب الآخر كانت الإمارات العربية تخشى على كيانها فى حالة انسحاب القوات البريطانية، فهناك الادعاءات الإيرانية التى تواجهها هذه الإمارات، وخاصة أن إيران كانت تطالب بالسيطرة على جزر الخليج الواقعة عند مضيق هرمز، وبررت الحكومة الإيرانية ضرورة سيطرتها على تلك الجزر أنها تخشى من أن تسيطر قوة معادية على المضيق وتغلقه في وجه الملاحة الإيرانية، هذا بالإضافة إلى إمكانية انسياب التيارات اليسارية على طول الساحل الجنوبى من الخليج، ومن الواضح أن إيران كانت تتخذ من تسليمها باستقلال البحرين وسيلة للمساومة لوضع يدها على تلك الجزر[١].

ويعنينا من ذلك أن إيران تحولت فى سياستها من مجرد محاولة تحقيق مركز لها فى الخليج إلى التركيز على أهميته من حيث حقيقة كونه طريقا ملاحيا ومخرجا رئيسيا لها إلى الشرق والغرب[٢].

وهكذا خشى حكام الإمارات العربية مما قد ينجم عن اتجاه إيران لملء الفراغ الناتج عن انسحاب القوات البريطانية، وإلى توقع حدوث مشكلات بين الإمارات سواء بينها أو بين جاراتها الكبرى السعودية وإيران والعراق[٣]، ونتيجة لهذه التعقيدات عرض بعض حكام الخليج على بريطانيا مبلغ خمسة وعشرين مليونا من الجنيهات فى السنة أى ما يساوى ضعف ما تتكلفه بريطانيا لكى تحتفظ بقواتها فى المنطقة بعد عام ١٩٧١. ولكن دنيس هيلى وزير الدفاع البريطانى أعلن رفضه القاطع لهذه العروض، كما أكد جورج براون وزير الخارجية فى حكومة العمال، أن وجود قوات عسكرية فى منطقة الخليج قد يشكل عامل تفرقة بدلا من أن يكون عامل توحيد[٤].

---

(١) The Gulf, Implications of British Withdrawal see Comment by Ian Michie p. 20.

(٢) Middle East & North Africa 1968 - 1969 see Development in the Gulf p. 29.

(٣) The Gulf, Implications of British Withdrawal p. 8.

(٤) الأنوار ٢٤ / ١ / ١٩٦٨.

ومع ذلك فلم يخف بعض حكام الإمارات ارتياحهم عند سماعهم نبأ فوز حزب المحافظين فى الانتخابات التى أجريت فى يونية عام ١٩٧٠، كذلك لاحظ بعض المراقبين أن الحماس من أجل قيام الاتحاد بين هذه الإمارات والذى كان قد ألهبته التصريحات البريطانية السابقة عن قرب تصفية القواعد البريطانية والوجود العسكرى البريطانى فى المنطقة قد أخذ يخف بعد ما لاح فى الأفق احتمال استمرار بقاء هذه القواعد لفترة غير محدودة[١].

غير أننا لا نلقى اللوم فى ذلك -كما ذهب بعض الباحثين- على بعض حكام الخليج، بقدر ما نلقى اللوم على عاتق بريطانيا نفسها التى كانت مسئولة عن كثير من مشكلات الخليج طيلة سنوات استعمارها الطويل، تلك المشكلات التى بدأت ترتفع على السطح عند إعلانها الانسحاب، كما أن الموقف المعارض لسياسة الانسحاب الذى وقفه بعض الحكام المحليين حدث فى مناطق أخرى تأثرت بسياسة الانسحاب البريطانى منها، ولدينا مثل على ذلك فى الهجوم العنيف الذى شنه رئيس وزراء سنغافورة على حكومة العمال البريطانية على أساس أن الانسحاب البريطانى سينجم عنه صراع بين ماليزيا وسنغافورة، فضلا عما سيتبعه من مشكلات سياسية واقتصادية لا حصر لها[٢].

ومع ذلك فإن كثيرا من حكام إمارات الخليج أخذوا يطالبون حكومة المحافظين بالانسحاب الكامل عن الخليج تمشيا مع الشعور القومى والعربى العام، وبدأت أبوظبى فى بناء جيش خاص بها انضمت إليه قوة كشافة ساحل عمان، واعتبر هذا الجيش فيما بعد القوة الأساسية لدولة الإمارات العربية المتحدة عند إعلان قيامها فى ديسمبر ١٩٧١، كذلك عملت كل من السعودية وإيران والكويت على تدعيم قواتها العسكرية[٣].

أما عن الموقف فى داخل بريطانيا فمما لا شك فيه أن قرار حكومة العمال

---

(١) وحيد رأفت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج ص ١٣٦.

(٢) Fairhal, op. cit., see East of Suez pp. 234 - 235.

(٣) عن التطور الذى طرأ على القوات الدفاعية لإمارات الخليج والدول المجاورة انظر :

Present Military Balance in & around the Gulf, see The Gulf Impliations of British Wthdrawal pp. 79 - 83

الخاص بالانسحاب فى عام ١٩٦٨ أثار معارضة شديدة من جانب حزب المحافظين الذى كان فى المعارضة، حيث أكد زعماؤه بأن تنفيذ الحكومة البريطانية هذا القرار من شأنه أن يضعف النفوذ البريطانى فى مناطق توجد لبريطانيا فيها، وكذلك للدول الغربية الأخرى، مصالح نفطية واقتصادية كبيرة، وصرح السير إليك دوجلاس هيوم بأن حكومة المحافظين المقبلة ستعدل برنامج ويلسن إذ إن انسحاب بريطانيا من شأنه أن يعرض الخليج إلى التوتر وعدم الاستقرار(١).

ومع ذلك فقد كان من الواضح أن حزب المحافظين لن يتمكن من قلب القرار حتى فى حالة وصوله إلى الحكم بسبب أن الانتخابات البريطانية كانت ستجرى فى يونية عام ١٩٧٠، أى بعد أكثر من نصف المدة التى حددتها حكومة العمال لسحب آخر جندى لها من منطقة الخليج، ويعنى ذلك أن قسما كبيرا من القوات البريطانية يكون قد غادر المنطقة بالفعل، كما أن اتفاقيات ومعاهدات الحماية القائمة بين بريطانيا وإمارات الخليج تكون قد الغيت، أو على الأقل فى طريقها إلى الإلغاء(٢).

وعلى أى حال فإن حزب المحافظين بمعارضته قرار حكومة العمال قد احتفظ لنفسه مسبقا بخط الرجعة، إذ قبل أن يصل المحافظون إلى الحكم قام إدوارد هيث بجولة استطلاعية فى الخليج العربى والدول المحيطة به فى أبريل ١٩٦٩، اجتمع فى خلالها بكثير من حكام الخليج، وتحت ضغط إقناع الحكام بالمشكلات التى يمكن أن تحدث فى المنطقة تمكن من الحصول على موافقات شفهية من بعضهم للإبقاء على الوجود البريطانى العسكرى فى الخليج، بل إنه أعطى وعودا إذا ما تسلم حزبه الحكم أن يستبقى القواعد البريطانية العسكرية باعتبارها «صمام أمن» ضد الأطماع الخارجية فى الخليج(٣).

وعندما تولى المحافظون السلطة رسميا فى يونية ١٩٧٠، وضح اتجاههم منذ البداية للتمسك بالقواعد العسكرية، كما أخذت الصحف البريطانية الموالية للحزب تجسم المشكلات التى يمكن أن تعاود ظهورها فى المنطقة كمشكلة البوريمى،

(١) Times, London. 18 - 1 - 69.
(٢) Daily News, Koweit. 9 - 1 - 70.
(٣) الأهرام ١٣ / ٧ / ١٩٧٠.

ومشكلة العلاقات العربية الإيرانية التى وصلت إلى حد الاختلاف فيما بينهما على تسمية الخليج هل هو عربى أم فارسى؟ هذا بالإضافة إلى الحركات اليسارية والثورية فى ظفار التى تهدد بالانتشار، فضلا عن تصريحات بعض القوى الكبرى وتطلعاتها فى المنطقة، وباختصار فإن زوال الوجود البريطانى سوف يترك الخليج أمام مصير قاتم، ومستقبل ملبد بالغيوم[١]. وفى محاولة من المحافظين لاحتواء إيران أجرى السير إليك دوجلاس هيوم وزير الخارجية البريطانية محادثات مع الشاه فى بروكسل لإقناعه بوجهة نظر بريطانيا فى الإبقاء على قواعد عسكرية فى الخليج ضد المنظمات الثورية وتصاعد عملياتها بعد أن أبدت الحكومة العراقية موقفها المعارض ضد أى اتفاقيات تتصل بالخليج دون أن تكون طرفا فيها[٢]، كذلك أوفد دوجلاس هيوم وليام لوس، الذى كان يعمل مقيما سياسيا فى الخليج، للقيام برحلة استطلاعية إلى دول وإمارات المنطقة فى أغسطس عام ١٩٧٠، ويعتبر التقرير الذى قدمه لوس عن نتائج استطلاعاته الأساس الذى بنت عليه حكومة المحافظين سياستها، إذ بنى لوس تقريره على ضرورة المضى قدما فى تنفيذ الانسحاب الذى أصبح المطلب الملح فى المنطقة، وأكد التقرير على ضرورة استبعاد أية فكرة بشأن الإصرار على وجود عسكرى دائم أو شبه دائم بعد الفترة التى سبق أن حددتها حكومة العمال للانسحاب وهى نهاية عام ١٩٧١، مؤكدا أن أى وجود عسكرى بريطانى سيؤدى إلى معارضة قوية من جانب سكان المنطقة وكذلك من الدول المجاورة، كما سيكون له تأثير ضار على المصالح البريطانية، وأن قيام اتحاد إمارات الخليج هو أفضل وسيلة لمواجهة الموقف بعد الانسحاب البريطانى، هذا فضلا عن ضرورة تشجيع التقارب بين دول الخليج باعتباره مساعدا على الاستقرار الإقليمى وللمحافظة على المصالح الغربية[٣].

وفى مايو ١٩٧١ أعلن هيوم فى مجلس العموم البريطانى عزم حكومته على الالتزام بقرار حكومة العمال وسحب بقية القوات البريطانية فى الموعد الذى سبق تحديده[٤]، وأوضح بيان هيوم بعض النقاط الخاصة بمستقبل العلاقات البريطانية مع

---

(١) وحيد رافت : مصدر سبق ذكره ص ١٤١.

(٢) البعث، دمشق ١٥ / ١٠ / ١٩٧١.

(٣) The Gulf, Implications of British Withdrawal see Comment by Ian Michie pp. 20-21.

(٤) لؤى بحرى : الأطماع الأجنبية فى جزيرة أبو موسى.

المنطقة لعل أهمها إلغاء جميع المعاهدات التى سبق لبريطانيا أن عقدتها مع إمارات الخليج، على أن تقوم بدلا منها معاهدات صداقة تشمل تقديم المساعدات الفنية، واستمرار بقاء بعض القوات البريطانية - دون أن يكون لها صفة الاحتلال - لتقوم بدور تدريبى، هذا بالإضافة إلى تأييد قيام اتحاد الإمارات العربية وتدعيمه عسكريا بتسليم كشافة ساحل عمان إليه، وعرض هيوم أن تقوم وحدات من الأسطول البريطانى بزيارات منتظمة إلى المنطقة فضلا عن مناورات تدريبية تشترك فيها وحدات من سلاح الجو البريطانى[1].

ويفهم من بيان هيوم محاولة الاستبقاء على النفوذ البريطانى فى الخليج، وأصبحت الأمور متروكة لوعى دول الخليج بصفة خاصة، والدول العربية بصفة عامة، ضد محاولات الاستعمار النفاذ إلى المنطقة من جديد تحت ستار معاهدات الصداقة، أو الزيارات المتكررة لوحدات من الأسطول البريطانى؛ تقابلها زيارات أخرى للأسطول الأمريكى لإيران والأسطول السوفيتى لعدن والعراق، مما أحال المنطقة إلى ملتقى لأساطيل ومصالح أجنبية تتعارض فى مصالحها وفى أهدافها[2]. وليس من شك فى أن الوعى العربى، على مستواه المحلى والعام، قد أثبت نضجا كبيرا إزاء هذه التيارات المتعارضة.

وقد يكون من المناسب أن نعرض أيضًا للولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من سياسة الانسحاب والمحاولات التى قامت بها للاستبقاء على مصالحها المالية والنفطية، وضمان عدم تطلع الاتحاد السوفيتى أو أية قوة أخرى قد تخشى منها خطرا على مصالحها فى المنطقة. وينبغى أن نسلم أن الولايات المتحدة لم تكن تحبذ سياسة الانسحاب، بل لقد حاولت بمختلف الوسائل الضغط على الحكومة البريطانية لتعدل من سياستها أو على الأقل إرجاء تنفيذها[3]، ومع ذلك فلم تكن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لكى ترث الوجود العسكرى البريطانى فى الخليج، لأن ذلك يتنافى مع سياستها التى تميل إلى ضمان مصالحها بطريقة غير مباشرة، ومن ثم ركزت جهودها على إيجاد تحالف إقليمى فى المنطقة، وكان المشروع الأمريكى يتضمن نقطتين رئيسيتين :

---

(١) The Gulf, Implications of British Withdrawal p. 17.

(٢) سجل الآراء والوقائع السياسية - أقطار الخليج، رويتر ١ / ٣ / ١٩٧١.

(٣) Times, 12 - 1 - 1968

الأولى: استمالة إمارات الخليج لتخطى خلافاتها والانضمام إلى اتحاد فيما بينها.

والثانية : تشجيع كل من السعودية وإيران على تنسيق سياستهما الدفاعية فى المنطقة حتى يمكنهما أن يحلا محل بريطانيا فى (حراسة) الخليج.

ولكن هذا المشروع الذى تبنته السياسة الأمريكية، بالاشتراك مع بريطانيا كان مصيره الفشل، فالشعور العربى كان يناهض أى شكل من أشكال التكتلات العسكرية التى تضم أطرافا غير عربية، بل كان يرفض إيجاد تحالف عسكرى بين أطراف عربية يكون خارجا عن نطاق الجامعة العربية، ومن ناحية أخرى أن فكرة اتحاد إمارات الخليج لن ينظر إليها بعين التقدير ما لم تكن الفكرة نابعة من المنطقة ذاتها ومن حاجة سكان الإمارات إليها، وقد سبق أن قامت بريطانيا بمحاولة تجميع أمراء الساحل العمانى فى مجلس اتحادى تشرف عليه بيد أن هذه المحاولة لم تلق استجابة من الرأى العام العربى(١).

وهكذا وضح الموقف العربى فى عدم إيمانه بوجود فراغ عسكرى، وحتى لو وجد هذا الفراغ فمن الممكن سده عن طريق دخول المنطقة ضمن النظام القائم للدفاع العربى الجماعى، كما أن فكرة الفراغ فى حد ذاتها كانت وجهة نظر استعمارية محضة.

أما عن الاتحاد السوفيتى فقد أكد فى بيان رسمى صدر فى مارس ١٩٦٨ أن قيام حلف دفاع إقليمى بعد انسحاب بريطانيا من الخليج يعد موجها فى الدرجة الأولى ضد أمن حدوده الجنوبية(٢)، وكانت هذه هى أول مرة يتحدث فيها الاتحاد السوفيتى عن منطقة الخليج بوصفها حدوداً جنوبية له، كذلك اعترض الاتحاد السوفيتى على فكرة اتحاد إمارات الخليج باعتبارها مخططا إمبرياليا(٣).

وعلى أثر الهجوم الموجه ضد مشروعات الأمن الإقليمى نشر مركز

---

(١) مصطفى الحسينى، الفراغ من يملؤه؟ روز اليوسف ٦ / ٢ / ١٩٦٨.

(٢) Western influence in the Persian Gulf, Tass Statement, March. 3, 1963 Doc. No. 23 see Laquer, op. cit., p. 346.

(٣) Europa Pulications, Middle East & North Africa 1968 - 1969 see Development in the Gulf p. 26.

الدراسات الإستراتيجية والدولية فى جامعة جورج تاون[١]، تقريرا هاما عن الخليج[٢]، وعن الآثار التى ستترتب على انسحاب بريطانيا منه، وأكد على تأثير الصراع العربى والإسرائيلى على مشكلات الخليج الذى يوجد به أكثر من مائة ألف فلسطينى، وأنه من المتوقع نتيجة لذلك حدوث اضطرابات إذا غادرت بريطانيا الخليج دون تخطيط[٣]. هذا فضلا عن الاختلال القائم فى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما ينجم عن ذلك وجود فراغ سياسى أو عسكرى قد يفسح المجال لسيطرة الاتحاد السوفيتى على الخليج وإغلاقه فى وجه المصالح الغربية؛ ومن ثم النفاذ إلى البلدان المجاورة فى آسيا وإفريقيا، ولذلك فإن انسحاب بريطانيا من الخليج قد يعنى لدى الاتحاد السوفيتى إطلاقا ليده. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى ليس فى حاجة إلى نفط الخليج إلا أن قادة الاتحاد السوفيتى يعلمون جيدا حاجة أوروبا الشرقية إليه، وبالتالى فقد يهم الاتحاد السوفيتى أن ينصب من نفسه وسيطا لنفط الخليج حتى لا تتوثق العلاقات بين دول أوروبا الشرقية ودول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفيتى يمكن أن يحقق أرباحا ضخمة إذا قام بدور الوساطة هذه[٤].

ولا شك أن الموضوع الهام الذى أشار إليه التقرير هو أنه لو تم وقف تصدير النفط إلى أوروبا الغربية فإنها لن تجد لديها ما يكفيها إلا لثلاثة أو أربعة أشهر إذ إن أكثر من نصف واردات أوروبا الغربية من النفط يأتى من منطقة الخليج[٥].

---

(١) Centre for Strategic and International Studies, Georgetown University, Washington D. C. Special Report Series 8, 1969.

وثمة ملاحظة جديرة بالذكر وهى أن التقرير عنّون باسم الخليج دون النص على كونه عربيا أو فارسيا.

(٢) اشترك فى إعداد هذا التقرير وفى المناقشة حول الآراء التى تضمنها كثير من الخبراء العسكريين والسياسيين البريطانيين والأمريكيين، ويمكن أن نشير من بينهم إلى برناردلويس أستاذ تاريخ الشرقين الأدنى والأوسط فى مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية التابعة لجامعة لندن، والبرت حورانى من جامعة أكسفورد ووالتر لاكير أستاذ التاريخ ومدير معهد التاريخ المعاصر بلندن ووليام لوس المقيم السياسى البريطانى السابق فى الخليج، والبريجادير موكتون من البحرية الأمريكية انظر

The Gulf, Implications of British Withdrawal p. VI.

(٣) Ibid., pp. 21 - 23.

(٤) Ibid., p. 101.

(٥) Ibid., p. 9 ff.

وهكذا استحوذ نفط الخليج على أهميـة خاصة فى هذا التقرير الذى أوضح أن سياسة الإنسحاب البريطانى ستؤثر تأثيرا خطيرا على مصالح الغرب فى المنطقة؛ ومن ثم اقترح صيانة لتلك المصالح العمل بالأمور التالية :

أولا : أن تحتـفظ بريطانيا لنفـسها بـبعض النفوذ، وذلك بتـقديم المسـاعدة اللازمة لتسليح القوات المحلية وتدريبها.

ثانيا : أن تستمر زيارات قطع البحرية البريطانية والأمريكية لموانئ الخليج مع تشجيع زيارة أساطيل الدول الغربية الأخرى.

ثالثا : أن يكون هناك وجـود أمريـكى على شكل قوة عـسكرية رادعـة فى المحيط الهندى.

رابعا : إتاحة الفرصة لعقد اتفاقـيات للتعاون الاقليمى ضمن إطار يمكن أن تتفق عليه دول وإمارات المنطقة.

وعلى أى حال فـعلى الرغم من الضغوط التى مارسـتها الحكومة الأمـريكية على بريطانيا، وخـاصة عقب وصـول حكومة المحافظين إلى الحكم فى يونيـة عام ١٩٧٠، والتى تمثلت فى الاجـتماعـات الكثيـرة التى عقـدت بين روجزر، وزير الخارجية الأمريكية، وإليك دوجلاس هيـوم، وزير الخارجية البريطانية، إلا أنه لم يكن هناك سبيل لتراجع الحكومـة البريطانية عن تنفيذ سياستهـا رغم تركيز الجهود الأمريـكية على اسـتمـرار بقائهـا على أساس أن بريطانيـا عامل هام من عـوامل الاستقرار فى المنطقة.

ومن الملاحظ أنه قـد ترتب على الانسـحاب البـريطانى زيادة ملموسـة فى الوجود الأمـريكى فى منطقة الخليج سواء فى المجـال الاقتصادى الذى يتـمثل فى رءوس الأموال الأمـريكية المستغلة فى شـركات النفط، أو فى البنوك المالـية التى ازدادت فى المنطقة، أو فى المجـال العسكرى بتوقـيع اتفاقية بين الولايات المتـحدة الأمريكية والبحريـن تمكن البحرية الأمريكية من الاحتفاظ بقـاعدة الجفير. وبررت الحكومة الأمريكية أهمية الاحتفاظ بهـذه القاعدة أنها تساعد على سد الفراغ الذى تركه الوجـود البريطانى العسكرى فـضلا عن أنها قـد تكون عاملا للاسـتقرار فى المنطقة إذ قد تستخدم فى عرقلة تقدم سوفيتى محتمل[1].

---

(١) جمـال زكريا قـاسم : الادعاءات الإيرانيـة فى الخليج العـربى - المجلد العشـرون - الجمـعية المصـرية للدراسات التاريخية.

انظر أيضا المخططات الانجلو امريكية فى الخليج العربى، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٢.

ولم يكن فى استطاعة البحرين على الرغم من الانتقادات الشديدة التى وجهت ضد هذه الاتفاقية، أن تعترض على وجود القاعدة الأمريكية، وخاصة بعد مؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية لها فى جميع مراحل تسوية النزاع بينها وبين إيران حتى استقلالها وقبولها عضوا فى الأمم المتحدة حول نهاية عام ١٩٧١، وقد سبق أن أشرنا إلى أن البحرين قللت من شأن هذه الاتفاقية، وأنها تقتصر على تقديم تسهيلات للأسطول الأمريكى، كما أنها أعلنت إلغاء هذه التسهيلات فى خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

الفصل التاسع

مباحثات الاتحاد وقيام دولة
الإمارات العربية المتحدة

فكرة الاتحاد وضرورتها - اجتماع سميح والاتفاقية الثنائية بين دبى وأبوظبى - اتفاقية اتحاد الإمارات العربية المنعقدة فى دبى ٢٧ فبراير ١٩٦٨ - صدى إعلان الاتفاقية - موقف الحكومة الإيرانية - مؤتمر الحكام فى أبوظبى مايو ١٩٦٨ - الخلاف حول تفسير اتفاقية دبى - الوساطة الكويتية ومحاولة تجسيد الاتحاد - التناقضات التى أثارتها البحرين - الوساطة السعودية الكويتية وفشلها - استقلال البحرين وقطر - امتناع رأس الخيمة عن التوقيع على الدستور المؤقت للاتحاد - إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ديسمبر ١٩٧١ - المشكلات الداخلية والخارجية التى واجهتها الدولة - انضمام رأس الخيمة.

* * *

لاشك أن ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حيز الوجود فى ٢ديسمبر ١٩٧١ يعد تصحيحا لأوضاع التفكك والتجزئة التى كانت تعانى منها منطقة الساحل العمانى، تلك الأوضاع التى حرص الاستعمار البريطانى على إبقائها ضمانا لوجوده إلى أطول فترة ممكنة[1]. وحينما قررت بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج العربى كان من الضرورى أن يسد (الفراغ) الذى أكدت الدوائر الاستعمارية على وجوده بأصحاب المنطقة أنفسهم.

(١) عن السياسة البريطانية فى مشيخات الساحل العمانى يمكن الرجوع إلى كتابنا الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤، وعن التطور الذى طرأ على هذه السياسة يمكن الرجوع إلى الفترة التالية ١٩١٤ - ١٩٤٥ انظر ايضا :
R/115/1/14/43 :Secret policy in the Persian Gulf & Trucial Coast policy pp. 34-36.

ولذا لم يكن اتحاد الإمارات العربية فى تصورنا ظاهرة تستدعى الدهشة، وإنما العكس من ذلك كان وجود هذه الإمارات فى وضع مفكك هو الأمر الذى يستدعى الدهشة بالفعل، فقد عاشت الإمارات التى شملتها دولة الإمارات العربية المتحدة يكتنفها إطار جغرافى موحد، كما مرت بتاريخ مشترك، وفضلا عن ذلك أكدت صلات الدم بين سكان المنطقة وحكامها روابط الأخوة والقرابة، وإن كان الاستعمار البريطانى قد حرص فى خلال سيطرته على هذه المنطقة منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر على تشجيع النعرات القبلية والوقيعة بين الحكام وإثارة الجفوة والنزاع فيما بينهم، وبالتالى كان يجد دوما المسوغ الشرعى لتدخله بموجب معاهدات الحماية بحجة تقديم المساعدة لشيخ ضد شيخ آخر أو لإمارة ضد أخرى.

وبإعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربى قبل نهاية عام ١٩٧١[١]، بدأت تيارات عنيفة واتجاهات متعارضة لا حصر لها تنساب فى المنطقة وكل منها يتهيأ لملء الفراغ المحتمل حدوثه، ولم يكن هناك أحد يستطيع أن يتنبأ بنوع المصير الذى يمكن أن تتردى فيه المنطقة؛ فالوجود البريطانى الذى استمر ما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان والمعاهدات الانفرادية[٢] الجائرة التى عقدتها بريطانيا فى خلال سنوات القرن التاسع عشر وما أتاحته لها من إشراف على العلاقات الخارجية لهذه الإمارات حتى فى إطار علاقاتها مع بلدان العالم العربى، كل هذه الأمور على الرغم من ضراوتها، إلا أنها كانت تشعر الإمارات العربية بقدر من الأمان والاستقرار باستنادها إلى حماية بريطانية قوية ضد الأخطار المحدقة بها، ولم يكن من المتوقع أن تتمكن هذه الإمارات من الوقوف على قدميها ما لم يُعد تصحيح أوضاعها[٣]. وقد قدر للمؤلف زيارة هذه الإمارات فى أوائل عام١٩٦٩ وأحسّ بعنف التيارات التى كانت تهيئ نفسها لملء الفراغ الذى كان من المتوقع حدوثه بعد انسحاب بريطانيا من الخليج، وهذه التيارات تمثلت فى

---

(١) انظر الفصل السابق.

(٢) أطلق على هذه المعاهدات هذا الاسم لأنها لم تكن إلا بمثابة تعهدات من طرف واحد دون التزام بريطانيا بشىء من جانبها.

(٣) جمال زكريا قاسم - اتحاد إمارات الخليج - انظر ملحق المصور بمناسبة مرور عام على إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ديسمبر ١٩٧٢.

مخططات استعمارية ومشروعات استغلالية متناقضة لصالح شركات أجنبية لا همَّ لها إلا الربح أو تبديد الثروة الوطنية، وحركات متطرفة تستهدف الإطاحة بالأنظمة القائمة، ومن هنا كان التفكير فى قيام اتحاد يجمع بين إمارات الخليج التى كانت لا تزال خاضعة للحماية البريطانية[1]، هو الحل الأسلم والأمثل لملء الفراغ من داخل المنطقة لا من خارجها. وعلى الرغم من المعوقات التى حالت دون اتحاد جميع الإمارات إلا أن إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة كان من أهم الإنجازات التى تحققت فى المنطقة بصرف النظر عن استقلال كل من البحرين وقطر وعدم انضمامهما إلى تلك الدولة.

وليس من شك أن فكرة الاتحاد فى حد ذاتها تعد على جانب كبير من الأهمية إذ إنها تحقق أغراضا سياسية واقتصادية بعيدة المدى بفضل ماتتيحه للإمارات الصغيرة من فرصة الاندماج فى ظل دولة لها وزنها الاقتصادى قد يصل دخلها السنوى آنذاك إلى مئات الملايين من الجنيهات، بينما قد لا يصل الدخل فى بعض هذه الإمارات، كما كان الحال فى عجمان وأم القوين والفجيرة، إلى عدة آلاف من الجنيهات سنويا. وبدلا من أن تكون كل إمارة عائقا فى سبيل تطور غيرها من الإمارات بسبب عدم التنسيق أو تضارب مشروعات التنمية بعضها بالبعض الآخر، يمكن أن يتغير الوضع بقيام وحدة اقتصادية متكاملة متناسقة، كما أنه فى ظل الدولة الاتحادية يمكن أن تسهم الإمارات الغنية فى رفع مستوى الإمارات الصغيرة المحدودة الدخل. كما أن بقاء الإمارات على وضع التفكك والتجزئة معناه مزيد من التخلف والتدهور، إذ لا يمكن تصور قيام دولة مثلا لا يبلغ سكانها - كما هو الحال فى بعض الإمارات - أكثر من خمسة آلاف نسمة، ومع ذلك تدعى لنفسها جميع مقومات الدولة، فدول كهذه لن تستطيع - بطبيعة الحال - أن تحصل على أى ثقل سياسى أو اقتصادى. ومن ناحية أخرى فإن استمرار التجزئة معناه استنزاف الإمكانات والطاقات فى إقامة أجهزة إدارية، بل إنه نظرا لقلة عدد السكان فى كثير من هذه الإمارات سوف تجد نفسها بالضرورة مضطرة إلى الاعتماد على غير أبنائها، مما سيجعلها بمرور الأيام تفقد الشخصية الوطنية التى كانت تريد التشبث بها؛ وبذلك تقع فى تناقض صارخ مع نفسها[2].

(١) وهذه الإمارات هى البحرين - قطر - مشيخات الساحل العمانى السبع (أبوظبى - دبى - الشارقة - عجمان - أم القوين - رأس الخيمة - الفجيرة).

(٢) عبدالكريم أحمد : البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج ص ٨١.

وكان الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي أول من عرض مشروع الاتحاد على الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي، وذلك في الاجتماع الذي عقد بينهما في سميح بدبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨، ومع ذلك فينبغي أن نؤكد هنا أن فكرة الاتحاد لم تكن جديدة في حد ذاتها، وقد سبق أن أشرنا إلى محاولة بريطانيا تجميع إمارات الساحل العماني فيما سمي بالمجلس الأعلى لحكام الإمارات المتصالحة[١]، كذلك يمكن الإشارة - أيضا - إلى بعض الاقتراحات الوطنية التي قدمت بشأن وضع ميثاق لاتحاد فيدرالي بين إمارات الخليج، ثم إقامة اتحاد آخر يشمل أقاليم عمان وإلحاقه بالاتحاد السابق، وعلى حين لم ينظر الوطنيون إلى المجلس الذي أقامته بريطانيا نظرة اقتناع لم تقبل بريطانيا بدورها إيجاد اتحادات وطنية لما قد يعنيه ذلك من ضرورة تخليها عن نفوذها، على أنه بإعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب كانت الظروف ممهدة لقيام اتحاد وطني على أسس سليمة[٢].

وعلى أي حال فقد تمخض عن اجتماع سميح توقيع اتفاقية ثنائية بين الحاكمين عرفت باتفاقية دبي الثنائية اعتبرت نواة الاتحاد وخاصة أنها قد نصت على ناحيتين هامتين[٣].

أولاهما : تكوين اتحاد يضم البلدين يتولى الإشراف على الشئون الخارجية والدفاع وتنسيق الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، وأن تناط به السلطة التشريعية في الشئون الموكولة للاتحاد والمسائل المشتركة التي يتم الاتفاق عليها.

وثانيهما : وهوما جاء في المادة الرابعة من الاتفاقية التي تنص على موافقة الحاكمين على دعوة حكام الإمارات الأخرى لمناقشة الاتحاد والاشتراك فيه، ومن ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة، والاتفاق فيما بينهم على عمل موحد لتأمين ذلك[٤].

---

(١) AL Bahrna, Hussain, The legal Status of the Arabian Gulf States p. 7.

(٢) عبدالرحمن الباكر : من البحرين إلى المنفى ص ص ٢٦ / ٢٧.

(٣) انظر نص اتفاقية الاتحاد الثنائي بين إمارة أبوظبي وإمارة دبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨ في ملاحق الكتاب.

(٤) مكتب الدراسات والوثائق (أبوظبي) : أبوظبي بين الأمس واليوم ص ١٣٩.

كذلك تمخض لقاء سميح عن تسوية الحدود البحرية بين أبوظبي ودبي حيث تم الاتفاق بينهما على أن يضم لدبي مساحة من البحر تقع غربي آبار فتح وتمتد جنوبا حتى الساحل، وينبغي أن نلاحظ أن ذلك كان بمثابة تنازل من الشيخ زايد استرضاء لشيخ دبي، وتأكيدا لفكرة الاتحاد فيما بينهما[1].

ومما يستلفت نظرنا أيضا أمران هامان :

أولهما : أن اتفاقية دبي الثنائية جاءت بعد شهر تقريبا من إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج العربي بنهاية عام ١٩٧١، وبذلك يكون اتفاق كل من حاكم أبوظبي ودبي حول إنشاء الاتحاد يستهدف في صورته المثالية المحافظة على الاستقرار وتقوية الروابط بين إمارات الخليج، وتنسيق الخطط لمستقبل التنمية والتطوير في المنطقة.

وثانيهما : أن البيان المشترك الذي أعقب اجتماع دبي وردت فيه عبارة تنص على دعوة حكام الإمارات للاشتراك في الاتحاد، ومن ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين، ووصفت الدعوة الأخيرة بأنها بقصد التداول حول مستقبل المنطقة وليست بقصد الاشتراك في الاتحاد صراحة. ولذلك كانت صياغة البيان بهذه الصورة مثارا لاستياء الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر الذي اعتبر ما حدث في سميح وما نصت عليه اتفاقية دبي الثنائية محاولة لإبعاد قطر والبحرين عن الاتحاد، ولعل حاكم قطر كان أكثر عتبا على الشيخ راشد حاكم دبي - الذي تربطه به صلة مصاهرة - باعتباره قد وقع على هذه الاتفاقية دون استشارته[2].

وعلى أي حال فقد بادر حكام الإمارات - فيما بينهم قطر والبحرين - بتلبية الدعوة التي وجهت إليهم في اتفاقية دبي الثنائية حيث انعقد في دبي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ فبراير ١٩٦٨ اجتماع موسع ضم الحكام التسعة، وفي هذا الاجتماع برزت إمارة قطر حيث تقدمت بعدة مشروعات اتحادية، كان أبرزها تجميع الإمارات الخمس الصغرى (الشارقة-عجمان-أم القوين-الفجيرة-رأس الخيمة) في إمارة موحدة ذات قيمة يمكن أن تنضم في اتحاد أكبر مع الإمارات الأخرى،

---

(١) انظر نص اتفاقية تسوية الحدود بين إمارتي أبوظبي ودبي في جريدة الحياة- بيروت- في ١٩٦٨/٢/٢١.

(٢) الحوادث ١٠ / ٥ / ١٩٦٨.

وأطلقت قطر على مشروعها هذا اسم (إمارة الساحل العربى المتحدة[١]). ولكن هذا المشروع لم يلبث أن اصطدم باعتراض الحكام الخمسة اعتزازا بشخصيتهم وإصرارهم على تحقيق مبدأ المساواة مهما صغرت رقعة إماراتهم أو قل عدد سكانها. ولم يمنع فشل المشروع القطرى من تقدم قطر بمشروع آخر يستهدف قيام اتحاد بين الإمارات التسع فى جميع المجالات الممكنة بهدف صيانة كيانها والحفاظ على أمنها واستقلالها، وتوحيد سياستها الخارجية وتنظيم الدفاع المشترك الجماعى عنها[٢]. وقد اتخذ المشروع القطرى أساسا لاتفاقية اتحاد الإمارات العربية التى وقع عليها الحكام التسعة فى ٢٧ فبراير ١٩٦٨. وهكذا كانت النتيجة الإيجابية التى تمخضت عن مؤتمر الحكام فى دبى هى إعلان مولد اتحاد الإمارات العربية، وذلك بمقتضى البيان المشترك[٣]، الذى صدر وألحقت به اتفاقية الاتحاد[٤] التى تضمنت سبع عشرة مادة يمكن أن نشير إلى أهم ما نصت عليه على الوجه التالى :

أولا : إنشاء اتحاد للإمارات العربية فى الخليج بهدف توثيق الصلات والعلاقات بين الإمارات وتقوية التعاون بينها، وتنسيق تقدمها وتوحيد السياسة الخارجية والتمثيل الخارجى ودعم الدفاع الجماعى لها.

ثانيا : ممارسة كل إمارة لشئونها الخاصة التى لم يتعرض لها الاتحاد.

ثالثا : تشكيل مجلس أعلى من حكام الإمارات بهدف وضع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد، ورسم سياسته العليا.

رابعا : يتناوب حكام الإمارات رئاسة المجلس الأعلى بصفة دورية، ويتولى رئيس المجلس الأعلى تمثيل الاتحاد فى الداخل والخارج.

خامسا : تشكيل مجلس اتحادى يعمل كهيئة تنفيذية للاتحاد، على ألا تعتبر قراراته نهائية إلا بعد تصديق المجلس الأعلى عليها.

---

(١) عن نص هذا المشروع يمكن الرجوع إلى وحيد رأفت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج، المجلد السادس والعشرون من المجلة المصرية للقانون الدولى ص ص ١٦٥-١٦٦ (مستخرج).

(٢) مشروع مقدم من حكومة قطر إلى مؤتمر حكام الإمارات العربية فى الخليج العربى المنعقد بدبى فى ٢٥/٥/١٩٦٨ - وثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج ص ص ١٦٧ - ١٧٠.

(٣) انظر نص البيان الصادر عن مؤتمر حكام الإمارات العربية فى الخليج العربى فى ٢٧ فبراير ١٩٦٨ - وثائق حول اتحاد الإمارات العربية ص ١٧١.

(٤) انظر نص الاتفاقية فى التقرير الذى أعدته دائرة البحوث والنشر فى أبوظبى، وكذلك سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة - الكتاب الثانى - إمارات الساحل العمانى ص ص ٢٦٩ - ٢٧٣.

سادسا : تتعاون الإمارات المتعاقدة فى دعم قدراتها العسكرية وتعزيزها لممارسة حقها الشرعى فى الدفاع الجماعى والفردى لرد أى عدوان مسلح.

سابعا : تشكيل محكمة عليا تسمى بالمحكمة الاتحادية[١].

وقد وجهت انتقادات كثيرة لاتفاقية اتحاد الإمارات العربية، منها أن الأساس الذى استهدفته هو إيجاد نوع من الاتحاد الذى يرتبط بأشخاص الحكام؛ بغية تنسيق سياستهم الخارجية والدفاعية وغيرها، وأن الاتفاقية لم تنتقص من السيادة الداخلية التى يمارسها كل حاكم فى إمارته، بل إنها نصت صراحة على تأكيد سيادة واستقلال كل إمارة، وهذا أمر من شأنه الاستمرار فى الاعتراف بالنزعات المحلية، كذلك انتقدت الاتفاقية - فيما نصت عليه - فى أن تكون قرارات المجلس الأعلى للحكام جماعية بحيث يمكن أن يعترض حاكم واحد على قرار وافق عليه ثمانية من الحكام، ولما كانت الاتفاقية لم تنص على إنشاء نظام برلمانى ديموقراطى، أو إيجاد أية مؤسسة تمثيلية وطنية داخل الاتحاد، فقد كان التخوف من أن يصبح الاتحاد بمثابة تكرار للسلطة التى كان يمارسها الحكام عن طريق المجلس الأعلى للإمارات المتصالحة الذى أوجدته بريطانيا[٢]. وبالإضافة إلى ذلك فلما كانت المادة الرابعة من اتفاقية اتحاد الإمارات العربية قد نصت على ضرورة وضع ميثاق كامل دائم للاتحاد فقد كان معنى ذلك أن اتفاقية الاتحاد لم تكن بأكثر من محاولة لإرساء أسس الاتحاد وتخطيط هيكله بصورة مبدئية، ولذلك حاولت بعض الإمارات، استنادا إلى ذلك النص، وقف سير عجلة الاتحاد إلى حين الفراغ من إقرار ذلك الميثاق الكامل الدائم، على الرغم مما نصت عليه الاتفاقية على أن يعمل بها ابتداء من ٣٠ مارس ١٩٦٨[٣]، وعلى الرغم من أن البيانات التى صدرت عن إعلان مولد الاتحاد قد أحسن صياغتها فى عبارات عاطفية وحماسية؛ من ذلك أن فكرة الاتحاد كانت من أجل ضمان مستقبل المنطقة واستقرارها السياسى فضلا عن تحقيق حماية ذاتية لها[٤]، إلا أننا نود أن نؤكد هنا أن أقصى ما يمكن أن يتطلب من الاتحاد هو إنجاز قدر من الوحدة السياسية، بمعنى أنه لا يمكن تحميل الاتحاد أكثر مما يحتمل فى صد أخطار خارجية يمكن أن تتعرض لها المنطقة.

---

(١) Fenelon, K. G., The Trucial States p. 53 ff.

(٢) AL Bahrna, Hussain, op. cit., p. 7.

(٣) وحيد رافت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج العربى.

(٤) Information & Research Section, Abu Dhabi, Federation of the Arab Amirates - Report p. I.

وعلى أى حال فما كادت تعلن اتفاقيــة اتحاد الإمارات العربية حتى أسرعت الدوائر البريطانية بالتأكيد على أنــها تتطلع بسرور إلى قيام هذا الاتحاد، وترحب به كخطوة نحو تأمين الاستقرار فى المنطقة، كما نفت بشدة أن يكون لها أية شبهة فى تحريكه مؤكدة أنه لم يكن لها عــلاقة بذلك، ولعل تجربة بريطانيا فى اتحاد الجنوب العربى، وغيــره من الاتحادات الاستعمــارية التى تأكد فشلها هو الذى دفــعها إلى ذلك، ومن ثم كانت بريطانيا حريصة منذ إعلان سيــاستها الخاصة بالانسحاب عن منطقة الخليج على عــدم التدخل بين الحكام، أو ممارسة أى ضــغط عليهم مكتفــية بتشجيعهم على التقارب؛ إذ كانت تأمل أن يكون الاتحاد بديلا لوجودها العسكرى فى تأمين الاستقرار فى المنطقة، وسوف نرى ذلك واضحا فى المساعى التى قام بها السير وليام لوس الممثل الشخصى لوزير الخــارجية البريطانية فى حكومة المحافظين فى محــاولته الودية للوســاطة بين الحكام وتقريب وجهــات نظرهم. كمــا كانت الحكومة البريطــانية حريصة على إظهار اتحــاد الخليج باعتبار أن الظروف الخليــجية تفرضــه، وتؤيده الضرورة السيــاسية العــربية فى الدرجة الأولى، كــما ترحب به الأنظمة العربية على اختلاف نزعاتها[1].

وإذا استــثنينا موقف بريطانيــا المؤيد للاتحاد، فــإن الاتحاد واجــه منذ إعلانه معارضة شديدة من جانب الحكومة الإيرانية التى أصدرت بيانا رسميا أكدت فيه أنه لايمكن للحكومة البريطانية أن تتخلى لآخرين عن أراض يشهد التاريخ أنها فصلت عن إيران بالقوة، وأن الحكومــة الإيرانية ستحتــفظ بكل حقوقها وأنهــا لن تعترف باتحاد إمارات الخليج قــبل أن تسوى مشكلة البحرين، وحتى إذا انضــمت البحرين إلى الاتحاد فإن ذلك لن يؤثر مطلقا على مطالبــها فيها[2]. وأنه لايمكن الاعتراف بأى قرار أو اتفاق أو تعهد يتناول منطقــة «الخليج الفارسى» دون أن يتضمن تأكيدا كاملا لحقوق سكان المنطقة، وبصفة خاصة مصالح إيران المشروعة[3].

وفى الوقت الذى أجمعت فيه الدول العــربية - بصفة عامة[4]- على مباركة

---

(١) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط - هموم الخليج ١٩٦٨ - ١٩٧١ ص ٥٥.

(٢) اتحاد الإمارات العربية التسع وعدم اعتراف إيران به وتمسكها بموقفها، الحياة ٢/ ٤/ ١٩٦٨، انظر أيضا : جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية فى الخليج - مجلة الجمعية التاريخية ج ٢٠.

(٣) وحيد رأفت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج ص ٢٨ .

(٤) عارضت اتحاد الإمارات كل من سوريا والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية انظر :
Hawley, Donald, The Trucial States p. 264.

الاتحاد، أصدرت بعض الأحزاب اليسارية بيانات نددت فيها بالاتحاد وأكدت أن الهدف من إقامته تثبيت مصالح الاستعمار والرجعية، كما انتقدت الاتحاد فى أنه يعزل عمان، وأنه بذلك يخلق كيانات اتحادية جديدة تغلف خطر التجزئة بشكلها السافر، كما أنه ستبقى ضمن الاتحاد نسبة سكانية إيرانية كبيرة[١].

ويبدو أن هذا الانتقاد كان سببا فى مبادرة الشيخ زايد لزيارة سلطان مسقط سعيد بن تيمور حيث تباحث معه فى كيفية انضمام مسقط إلى الاتحاد، وعلى الرغم من أن سعيد بن تيمور تمشيا مع سياسة العزلة التى فرضها على عمان لم يتجاوب تماما، إلاأن الشيخ زايد نجح فى توقيع اتفاقية مبدئية مع سلطان مسقط لاتحاد يتم فى المستقبل، وإن كان ذلك قد عرضه لانتقادات شديدة من بعض الحكام الذين رأوا أن هذا التحرك السياسى الذى قام به الشيخ زايد قد تم دون استشارتهم[٢].

كما كان من نتيجة الحملة الكبيرة التى شنتها الصحف الإيرانية على الاتحاد أن جعلت الكثيرين من الحكام يتخوفون من انضمام البحرين، وظهر ذلك واضحا فى أنه، على الرغم من اتفاق الحكام عند نهاية مؤتمر دبى على أن يكون اجتماعهم القادم فى البحرين، إلا أن هذا التخوف بالإضافة إلى ضغط الجاليات الإيرانية - وهى جاليات لها وزنها - كان سببا فى اختيار أبوظبى بدلا من البحرين لتكون مقرا للاجتماع المرتقب، وليس من شك فى أن ذلك التعديل كان له أثر على نفسية البحرين التى أحست أنها باتت تشكل عقبة أمام الاتحاد، على الرغم من الحماس الزائد الذى أظهرته للانضمام إليه تخلصا من الإدعاءات الإيرانية عليها.

ومنذ الإعداد لمؤتمر الحكام فى أبوظبى فى ٢٥ مايو ١٩٦٨ وضحت خلافات فى الرأى، وظهرت هذه الخلافات أوضح ما تكون بين قطر وأبوظبى حول مسألة إعداد جدول أعمال المؤتمر، إذ أعد وفد أبوظبى - باعتباره يمثل الدولة المضيفة- مشروع جدول أعمال يتضمن دراسة الخطوات اللازمة لإعداد الميثاق الكامل للاتحاد الذى نصت عليه اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، واختيار الخبراء الدستوريين المكلفين

---

(١) انظر البيان الصادر عن المكتب السياسى لحركة القوميين العرب فى الخليج حول اتحاد الإمارات العربية - الحرية ١٨/٣/١٩٦٨.

(٢) الحوادث ١٠/٥/١٩٦٨.

بذلك. بينما تقدمت قطر بمشروع مفصل يتناول إلى جانب وضع الميثاق الدفع بالاتحاد إلى حيز التنفيذ كانتخاب رئيس له وتعيين المقر الدائم له وإنشاء أمانة عامة ومجلس اتحادي تنفيذي فضلا عن إعداد شعار الاتحاد، وعلمه ونشيده الوطني، وتوحيد النقد بين الإمارات وإصدار جريدة رسمية للاتحاد[١]. وكانت قطر تجد نفسها مؤهلة للقيام بدور قيادي في الاتحاد بحكم أقدميتها في العمل السياسي، وباعتبارها الإمارة غير المتنازع عليها، ولاتوجد مطالب في أراضيها، كما هو الحال بالنسبة للبوريمي بين السعودية وأبوظبي، ولا ادعاءات إيرانية عليها كما هو الحال في البحرين، ولامشكلة جاليات إيرانية كما هو الحال بالنسبة إلى دبي[٢].

وواضح أن الخلاف بين قطر وأبوظبي قد كشف عن تعارض جذري حول تفسير اتفاقية الاتحاد، فبينما رأت أبوظبي - تساندها في ذلك البحرين - إرجاء اتخاذ القرارات الأساسية إلى حين وضع ميثاق الاتحاد رأت قطر، تشاركها في ذلك دبي ورأس الخيمة، وجوب تنفيذ أحكام اتفاقية الاتحاد على الفور باعتبارها تمثل نظاما مؤقتا وانتقاليا إلى حين الفراغ من وضع الميثاق الدائم.

كما وضح من هذا الخلاف أيضا أن هناك أسبابا أشد عمقا، وكما يؤكد بعض الباحثين، كشف هذا الخلاف عن وجود محاور متضاربة يسعى كل منها إلى تأكيد وزنه مندفعا وراء رواسب استعمارية تقليدية كخلاف الحدود بين قطر وأبوظبي، ومشكلة الزبارة وجزيرة حوار بين البحرين وقطر[٣]، والتنافس بين قطر وأبوظبي في استقطاب ولاء دبي وغيرها من إمارات الساحل العماني، ويبدو أن ذلك التنافس هو الذي أوجد صلات من المصاهرة بين حاكمي دبي وقطر. كذلك لم ترحب أبوظبي بعلاقة رأس الخيمة التقليدية بالسعودية لما يربط بينهما من ولاء مشترك للتعاليم الوهابية، حتى لقد لوحظ أن أبوظبي خلال انفتاحها على إمارات الساحل - بمساعداتها الاقتصادية والمادية - لم تول رأس الخيمة نفس الاهتمام الذي أولته لبعض الإمارات الأخرى.

---

(١) رياض نجيب الريس - صراع الواحات والنفط ص ص ٣٥ / ٣٦.

(٢) المرجع السابق ص ٦١.

(٣) على الرغم من أن البحرين ليس لها حدود برية لكي تنغمس في مشكلات خاصة بالحدود، إلا أن الخلاف كان قائما بينها وبين قطر حول ملكية الزبارة وهي ميناء مواجه للبحرين على ساحل قطر، ومن ناحية أخرى كانت قطر تطالب بجزيرة حوار التي تقع على مقربة من ساحلها الشمالي الغربي، وقد ألحقتها بريطانيا بالبحرين منذ عام ١٩٣٨، انظر:

Hay, Rupert, The persian Gulf States p. 88.

ويتساءل الدكتور وحيد رأفت - الخبير الدستورى الذى كلف فيما بعد بوضع الدستور الاتحادى المؤقت - هل كانت الخلافات القانونية حول تفسير اتفاقية الاتحاد أزمة نمو أم أزمة ثقة؟ ويجيب على تساؤله هذا أن وراء هذه الخلافات نزعات سياسية واعتبارات محلية، من ذلك أن إمارة أبوظبى أحست أنها تورطت فى قبولها الانضمام إلى اتحاد الإمارات التسع، كما أن إمارة البحرين من جانبها أدركت أنه من الأصلح لها إعلان استقلالها كدولة ذات سيادة عن وجودها فى اتحاد قد لايكون راغبا فى انضمامها إليه فضلا عن أنه لن يكون لها دور يتناسب مع طموحها فى تصريف شئون الاتحاد بموجب زيادة عدد سكانها، والنهضة الحضارية التى بلغتها، هذا بالإضافة إلى أن قطر كانت تريد إخراج البحرين من الاتحاد لأن إخراج البحرين سيرضى إيران ويحافظ على العلاقات الودية بين الدوحة وطهران، كما أنها سوف تستأثر بزعامة الاتحاد ومناصبه ودوائر نفوذه بعيدا عن منافسة البحرين ومعتمدة على الدعم السعودى، أما دبى فقد كانت تريد أيضا إخراج البحرين إرضاء لقطر.

وعلى أى حال فقد اجتمع الحكام التسعة فى أبوظبى فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ مايو ١٩٦٨، وكان من المتوقع - بطبيعة الحال - أن يتكرر داخل هذا الاجتماع ما حدث فى داخل اللجان التحضيرية للمستشارين حتى انتهى الاجتماع وخرج الحكام التسعة دون أن يتخذوا أى قرار حتى فيما يتعلق بإقرار جدول أعمال الدورة الأولى نفسها، حيث رؤى تأجيل الاجتماع إلى دورة أخرى[١].

ولم تيأس قطر من إمكان تغليب وجهة نظرها بل إنها رأت أن تستشير بعض القانونيين فى تفسير أحكام اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، وعما إذا كان التفسير السليم يقتضى تجميدها إلى حين وضع الميثاق الكامل الدائم، أو على العكس المضى فى تنفيذها بإنشاء الهيئات والأجهزة الاتحادية الرئيسية؟، وقد حصلت قطر على استشارتين قانونيتين إحداهما من الدكتور وحيد رأفت المستشار القانونى لدولة الكويت، والثانية من الأستاذ شارل روسو أستاذ القانون الدولى فى جامعة باريس، وجاءت الاستشارتان مؤيدتين لوجهة نظر قطر من حيث وجوب المضى فى إنشاء الهيئات والأجهزة الاتحادية السياسية، كما بادرت قطر بإرسال مبعوث من قبلها إلى

(١) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط ص ٣٨.

السعودية، التى كانت تربطها بها وشائج متينة، لكى يطرح أمام حكومة الرياض الأسباب التى تعرقل قيام الاتحاد، وكانت السعودية حريصة على تأييد قطر إذ إن تقاعسها عن ذلك سوف يؤدى إلى إضرار بمصالحها الإقليمية وخاصة فى واحات البوريمى المتنازع عليها مع أبوظبى[1]. وسارعت الكويت بالتحرك فى وساطة ديبلوماسية ناجحة بين الحكام فى يونية عام ١٩٦٨. وقد اتهمت الكويت بأنها تتطلع إلى نفوذ سياسى، وإذا جاز ذلك الاتهام فإنه ينبغى أن نقرر هنا أن أقصى ما كانت تتطلع إليه الكويت هو ألا يكون لغيرها نفوذ فى المنطقة، كما استهدفت الكويت نجاح الاتحاد حتى لا يملأ الفراغ الذى قد ينجم عن انسحاب بريطانيا من الخليج أى نظام أو دولة أخرى قد يعتبر وجودها تهديدا لنظام الكويت واستقرارها، كما قد يغلق المجال الحيوى أمام مصالحها. ومما هو جدير بالذكر أن المساعدات الفنية والاقتصادية والتعليمية التى قدمتها الكويت لإمارات الساحل العمانى قد سبقت مساعدات غيرها من الدول، بل إن الكويت - كما لاحظ بعض المراقبين - هى الدولة الوحيدة التى تستطيع أن تعطى ولا تأخذ لأنه ليس لها ادعاءات فى المنطقة على عكس غيرها.

وقد أسفرت نتائج الوساطة الكويتية عن محاولة لتجسيد الاتحاد بإنشاء مجلس اتحادى باعتباره الهيئة التنفيذية، وإقناع الحكام بالموافقة على اختيار أول رئيس للاتحاد، والاتفاق ولو مؤقتا على مقر العاصمة الاتحادية، وأنه ليس هناك ضرورة لتجميد أحكام اتفاقية الاتحاد، إذ إن ذلك يعد مخالفا لنص المادة السابعة عشرة من الاتفاقية التى تؤكد وجوب العمل بها وتنفيذها اعتبارا من ٣٠ مارس ١٩٦٨، وقد أثبتت الديبلوماسية الكويتية نجاحها عند استئناف الحكام اجتماعاتهم المعطلة فى ٦و٧ يولية ١٩٦٨، حيث أمكن فى خلال هذه الدورة التى انعقدت فى أبوظبى التوفيق إلى حد كبير بين الآراء المتضاربة، ويرجع أسباب ذلك - بالإضافة إلى الوساطة الكويتية - إلى رغبة أبناء الخليج فى إخراج الاتحاد إلى حيز التنفيذ فضلا عما دخل فى روع الحكام من احتمال تعرضهم لتقدم سوفيتى وخاصة بعد زيارة الأسطول السوفيتى لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية؛ القريبة من إمارة الفجيرة[2].

---

(١) النهار ١٣/٧/١٩٦٨.

(٢) الحياة ١٠/٩/١٩٦٨.

وهكذا تم فى خلال اجتماع الحكام اختيار الشيخ زايد بن سلطان رئيسا للدورة بعد ما تقرر أن يتحول اجتماع الحكام إلى ما عرف باسم المجلس الأعلى الاتحادى، تنفيذا لاتفاقية اتحاد الإمارات العربية، كما أصدر المجلس الأعلى عدة قرارات هامة دخل بها الاتحاد فى طور التنفيذ، من ذلك إنشاء ميزانية للاتحاد تساهم فيها الإمارات بنسبة دخل كل منها، وحتى يتم إقرار ذلك، تقرر تقديم تمويل بصفة عاجلة بمبلغ ٥٠ ألف دينار بحرينى، تحمله كل من البحرين وقطر ودبى وأبوظبى[١].

ومع ذلك فلم يكن نجاح المؤتمر مثاليا، فبدلا من إنشاء المجلس الاتحادى التنفيذى الذى نصت عليه اتفاقية الاتحاد، اكتفى بمجلس اتحادى مؤقت[٢]، وبدلا من اختيار أول رئيس للاتحاد اكتفى بتنظيم الرئاسة الدورية، بمعنى أن ينتخب المجلس الأعلى من بين أعضائه، وبالتناوب فيما بينهم، رئيسا لكل دورة من دوراته، وتستمر رئاسته قائمة حتى يتم اختيار الرئيس الجديد[٣]، وبدلا من تعيين المقر الدائم أو المؤقت للاتحاد ترك لكل من المجلس الأعلى والمجلس الاتحادى المؤقت الحرية التامة فى اختيار مكان انعقاد كل منهما، وأن يحدد عند نهاية كل دورة مكان انعقاد الدوة التالية، مع مراعاة التنوع بقدر الإمكان، كما حددت اختصاصات المجلس الأعلى خلال الفترة الانتقالية، بحيث تقتصر على توجيه الدعوة للاجتماعات، وإدارة المناقشات وغير ذلك من الأمور الإجرائية المحضة. أما عن المجلس الاتحادى المؤقت، فيتكون من عضو عن كل إمارة، ولايزيد عدد المساعدين لكل عضو عن ثلاثة، وأن يكون لكل إمارة صوت واحد، وتصدر قرارات المجلس الاتحادى بأغلبية ثلثى الأعضاء، ولم يكن فى هذا مايقلق الإمارات التى قد لايوافق ممثلوها على قرار من القرارات، إذ إن قرارات المجلس الاتحادى المؤقت لايمكن أن تصبح نافذة إلا بعد المصادقة الإجماعية عليها من قبل المجلس

---

(١) قرار اتحادى رقم ١٩٦٨/٨ برصد مبلغ مؤقت لمواجهة النفقات الأولية للاتحاد.

(٢) قرار اتحادى رقم ١٩٦٨/٥ بشأن تشكيل مجلس اتحادى مؤقت وتحديد اختصاصاته.

(٣) قرار اتحادى رقم ١٩٦٨/٣ بشأن رئاسة جلسات المجلس الأعلى للاتحاد، وقرار رقم ٤ بشأن مكان اجتماعه.

ويمكن الرجوع إلى هذه القرارات فى التقرير الذى أعدته دائرة البحوث فى أبوظبى عن اتحاد إمارات الخليج العربى ص ص ١/ ١٣.

الأعلى للحكام. وحددت اختصاصات المجلس الاتحادى المؤقت فى وضع البرامج التنفيذية، ورسم الأنظمة، وتنفيذ سياسة المجلس الأعلى، وتقديم التشريعات اللازمة لتنفيذ اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، ودراسة الميزانية. ولمعاونة المجلس الإتحادى المؤقت رؤى تشكيل عدة لجان فنية منها لجنة التربية والتعليم ومقرها قطر، وتستهدف توحيد أساليب التعليم فى الإمارات الأعضاء، ولجنة التجارة ومقرها دبى، وتستهدف تسهيل وتنظيم حركة التجارة بين الإمارات، ولجنة المواصلات ومقرها أبوظبى، لدراسة إنشاء شبكة من الطرق بهدف ربط الإمارات، بالإضافة إلى لجنة للبريد والنقد. كما ووفق على تشكيل لجان أخرى خاصة بالتشريعات العمالية، والتأمينات الاجتماعية والهجرة والجنسية وغيرها.

ومن المؤكد أن اللجان التى شكلت قامت بجهود كبيرة على الرغم مما تميزت به جلساتها من مجادلات عقيمة حول شئون تفصيلية، حتى أن الشيخ زايد حاكم أبوظبى أدلى بحديث لمراسل جريدة التايمز البريطانية أكد فيه أنه يؤيد بقوة اتحادا وثيقا فى الخليج يضم الإمارات التسع، على أنه إذا ثبت استحالة تنفيذ ذلك، فإنه سيؤيد قيام اتحاد بين إمارات الساحل السبع وحدها، وحتى إذا تعذر ذلك، فإنه سيؤيد قيام اتحاد بين أبوظبى وبين ثلاث أو أربع إمارات كنواة لاتحاد أكبر، وفسر بعض المعلقين ذلك بأن أبوظبى كانت لاتزال تفضل اتحادا يكون لها فيه ما يتناسب مع طموحها وخاصة أنها بدأت تبذل جهدا لإنشاء جيش خاص بها مدرب بأحدث الأسلحة، بلغ تعداده أكثر من خمسة آلاف رجل، بالإضافة إلى ثلة من الطيران، وأصبحت هذه القوة بذلك تجاوز حاجات أمنها الداخلى.

ويمكن أن نعرض لنماذج من اختلاف وجهات النظر التى احتدمت فى اللجان الفنية المتخصصة، فمثلا أثيرت فى اللجنة الخاصة بعلم الاتحاد مناقشات حادة بسبب أن اتفاقية الاتحاد كانت تؤكد صراحة احترام كل إمارة لسيادة الأخرى، ولذلك لم تجد اللجنة بدا من أن توصى ببقاء أعلام الإمارات التسع وعدم استبدالها بعلم اتحادى واحد، ولكن ظهر واضحا أن اللجنة، نتيجة للضغوط التى تعرضت لها، قد تجاهلت ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد من توحيد السياسة الخارجية وتوحيد التمثيل الخارجى مما يتحتم معه وجود علم واحد، أما ما جاء فى اتفاقية الاتحاد بشأن احتفاظ كل إمارة بسيادتها، فلا يعنى أكثر من أن تحتفظ كل إمارة بعلمها

لاستخدامه داخل إقليمها. وقد علق الدكتور حسن كامل - المستشار القانونى لحكومة قطر - على التخبط الذى وقعت فيه اللجنة بقوله: «إنه إذا كان من الضرورى تفسير الألفاظ المعوقة لتطور الاتحاد للأصلح والأقوى على النحو الذى من شأنه أن يزيل التعويق ويحقق التطور، فبماذا نسمى محاولة تفسير الأحكام الصريحة على نحو يؤدى إلى إضعاف الروابط بين إمارات الاتحاد وهلهلتها»[1]، ولم يجد المجلس الأعلى للحكام إلا أن يحيل المشكلة للدكتور عبد الرزاق السنهورى الذى كلف بوضع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد، الذى أصر على أن يكون للاتحاد، علم واحد يمثله فى الخارج، وأن تحتفظ كل إمارة بعلمها الخاص بها فى الداخل، ووافق المجلس الأعلى على ذلك.

أما عن المجلس الاتحادى المؤقت فقد قام بنشاط كبير حيث عقد أربع دورات فى كل من الدوحة والشارقة ودبى وعجمان على التوالى فى خلال الفترة من سبتمبر ١٩٦٨ حتى أبريل ١٩٦٩. كذلك بذل الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدورة الخاصة بالمجلس الاتحادى الأعلى جهودا كبيرة فى محاولة تنفيذ القرارات التى اتخذها المجلس فى دورة انعقاده الأولى ٦ - ٧ يولية ١٩٦٨، وكان أبرزها الاتفاق مع خبير دستورى عربى لوضع الميثاق الدائم للاتحاد، حيث تم الاتفاق مع الدكتور السنهورى على القيام بهذه المهمة، ولما كان الأمر مختلطا حول طبيعية هذا الميثاق وعما إذا كان الهدف منه إنشاء اتحاد وثيق أو مجرد إيجاد رابطة بين الإمارات تحتفظ فيها كل إمارة بحقوق سيادتها الداخلية وبقدر من سيادتها الخارجية، فقد رأى السنهورى أن يعهد إلى مساعد قانونى له، هو الدكتور حسن الترابى من السودان، للقيام بجولة فى إمارات الخليج، لجمع المعلومات اللازمة لذلك، وقد أعد الدكتور حسن الترابى قائمة مفصلة تضم ما لا يقل عن ١٢٩ سؤالا واستيضاحا عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية وغيرها. وقد لوحظ أن بعض هذه الأسئلة لم يكن يخلو من إحراج، كالسؤال الخاص بموضوع الحدود بين الإمارات، والسؤال الخاص بنظام توارث الحكم فى كل إمارة، وهو موضوع شائك بالنسبة إلى بعض هذه الإمارات إن لم يكن كلها، على أن

---

(١) وحيد رأفت: دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج ص ص ٤١ / ٤٣.

(٢) رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط ص ص ١٨٥ / ١٨٧.

أكثر الأسئلة إحراجا كان الاستفسار الذى تصدر القائمة والذى تساءل عما إذا كان اتفاق دبى هو الأساس للميثاق الكامل الدائم، أم أن الأخير سوف ينسخه مستلهما فقط الروح التى أملت ذلك الاتفاق. ولم يرحب كثير من المسئولين بهذا الاستفسار، مما حمل الخبير الدستورى المساعد إلى حذفه من قائمة استيضاحاته.

وعلى أى حال فقد تم فى قرار اتحادى تشكيل لجنة من ممثلين عن كل من البحرين وقطر وأبوظبى لدراسة هذه الاستيضاحات، ومراجعة الإجابات، وتقدمت اللجنة باقتراح دعوة الخبير الدستورى الدكتور السنهورى لزيارة الإمارات للوقوف بنفسه على شئون الاتحاد، ولكنه اعتذر عن ذلك نظرا لمرضه، وطلب إعفاءه من مهمة وضع الميثاق فأجيب إلى طلبه.

وفى دور الانعقاد الثانى للمجلس الأعلى الذى انعقد فى الدوحة فى الفترة من ٢٠ - ٢٢ أكتوبر ١٩٦٨، تمت الموافقة على أن يعهد إلى المجلس الاتحادى المؤقت استقدام خبير اقتصادى لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة[١]، وكذلك دراسة تنظيم الدفاع عن الإمارات[٢]. وفى الاجتماعات التى عقدها المجلس الاتحادى المؤقت فى الشارقة فى نوفمبر ١٩٦٨ تم الاتفاق على استقدام الخبير الاقتصادى من إحدى مؤسسات البنك الدولى أو الأمم المتحدة، كذلك تم الاتفاق بعد مناقشات عنيفة على أن يكون للاتحاد قوة دفاعية تتألف من جيش برى وسلاح جوى موحد القيادة والتدريب مع حق كل إمارة فى أن يكون لها قوة مسلحة محلية خاصة بها مجهزة وقابلة لأن يضمها الجهاز الدفاعى للاتحاد عند الاقتضاء للدفاع الخارجى. واستقر الرأى على أن تكون فرقة كشافة ساحل عمان نواة للقوة الدفاعية الاتحادية[٣]. ويلاحظ هنا أثر هزيمة العرب فى يونية

---

(١) قرار رقم ١ بالمصادقة على قرار المجلس الاتحادي المؤقت رقم ٦/٦٨ بشأن الاتفاق مع خبير اقتصادى لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الإمارات.

(٢) قرار اتحادى رقم ١٢/٦٨ بشأن دراسة تنظيم الدفاع عن الإمارات وكل ما يتعلق به.

(٣) سبق أن أشرنا إلى أن بريطانيا هى التى أنشأت هذه الفرقة من عناصر محلية يقودها ضباط بريطانيون فى عام ١٩٥١ باسم فرقة حرس الإمارات المتصالحة ثم صارت تعرف منذ عام ١٩٥٤ باسم كشافة ساحل عمان ومركزها الرئيسى فى الشارقة انظر:

Hay, op. cit., p. 116.

١٩٦٧ التى أضاعت - وإن كان ذلك إلى حين - ما بقى من ثقة فى النفوس حول قدرة القيادة العسكرية العربية، مما دعا المجلس الاتحادى إلى أن يستعين بخبراء عسكريين بريطانيين، يضاف إلى ذلك الثقة غير المحدودة التى كانت تتمتع بها بريطانيا لدى حكام الخليج فى المجالات العسكرية، وخاصة أنه قد تصادف فى ذلك الوقت قيام تمرد عشائرى ضد الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة الذى استعان على الفور بقوات كشافة عمان لقمع هذا التمرد. ولكل هذه الاعتبارات وقع الاختيار على الجنرال جون ويلوبى كخبير عسكرى أول، يعاونه عدد من الخبراء العسكريين البريطانيين، للقيام بدراسات تمهيدية حول الدفاع عن الاتحاد والإمارات التى يشملها.

وبينما استطاعت الأجهزة الاتحادية حل كثير من المشكلات الاقتصادية والدفاعية والتنظيمية، ظلّت مشكلة الميثاق الكامل الدائم للاتحاد قائمة دون حل، ولذلك عنيت الاجتماعات التمهيدية التى سبقت الدورة الثالثة للمجلس الأعلى الاتحادى فى مايو ١٩٦٩ بالنظر فى هذه المشكلة، وأوصت بإيجاد دستور مؤقت للاتحاد بدلا من الميثاق الدائم الذى تعذر إعداده.

وتعد الدورة الثالثة التى انعقدت فى الدوحة من ١٠ - ١٤ مايو خطوة هامة فى سبيل تدعيم الاتحاد، إذ أقر المجلس الأعلى فى هذه الدورة عدة قرارات هامة من بينها :

- أن يكون للاتحاد رئيس ونائب للرئيس ينتخبان من بين أعضائه لمدة سنتين غير قابلتين للتجديد مباشرة.

- يستبدل المجلس الاتحادى المؤقت بمجلس وزارى يتكون من ١٣ وزيرا.

- أن يكون للاتحاد علم موحد يمثله فى الخارج، على أن تحتفظ كل إمارة بعلمها الحالى.

- تشكيل لجنة من المستشارين والقانونيين لوضع مشروع دستور مؤقت للاتحاد على أن تفرغ اللجنة من عملها خلال شهرين، وتعرض نتائج ما قامت به على خبير دستورى عربى لدراسته خلال شهر وتقديم توصياته إلى المجلس.

- بحث الأسس والقواعد المنظمة لمالية الاتحاد إلى جانب تشكيل مزيد من اللجان المتخصصة[1].

وقد حددت الصلاحيات الخاصة ببعض الأجهزة الاتحادية ومن بينها سلطة رئيس الاتحاد فى الإشراف على ما يصدره المجلس الأعلى من قوانين وأن يوقع باسم المجلس على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وأن يمثل الاتحاد فى الداخل والخارج، وله أن يوقع على أوراق اعتماد السفراء، وأن يتولى المجلس الوزارى - بصفته الهيئة التنفيذية للاتحاد - إدارة جميع الشئون الداخلية والخارجية، والإشراف على مصالح الاتحاد، ويكون مسئولا أمام المجلس الأعلى.

وتنفيذا لما نصت عليه قرارات مؤتمر الدوحة من تأليف لجنة من المستشارين القانونيين لوضع الدستور، ثم عرضه على خبير عربى محايد، وقع الاختيار على الدكتور وحيد رأفت ليقوم بهذه المهمة. وقد قام الخبير الدستورى بمراجعة دستور اللجنة[2]، بالإضافة إلى مشروع دستور آخر وضعه وفد قطر، وقد ذكر الدكتور وحيد رأفت فى البحث القيم الذى نشره بعنوان: «دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج» أنه لم يشأ أن يقصر دوره على مراجعة المشروعات التى قدمت إليه بل رأى أن يسد جميع الثغرات، وأنه حاول بقدر المستطاع أن يحدد من شمول قاعدة الإجماع التى تعرقل سير الأنظمة الاتحادية، وكان من رأيه الاختصار ما أمكن فى الأحكام ذات النزعة النظرية أو الفلسفية، وضرورة النص أولا وقبل كل شىء على إقامة اتحاد جمركى بين الإمارات وتوحيد تشريعاتها، ولكنه ووجه بمعارضة شديدة نظرا لاعتماد بعض الإمارات اعتمادا رئيسيا على حصيلة الرسوم الجمركية على البضائع المصدرة منها أو الواردة إليها أو لغيرها عن طريقها، فمثلا اعترضت دبى على أن تشرف هيئة اتحادية على الموانئ ورأت أن تقتصر جهود الاتحاد على المواصلات التى تربط بين الإمارات. وربما كان دافع دبى إلى ذلك هو رغبتها فى الاستقلال بإدارة مينائها الكبير الذى يدر عليها دخلا لابأس به، كما أثيرت مشكلة خاصة باحتفاظ الإمارات بقوات مسلحة محلية إلى

---

(١) مكتب الوثائق والدراسات، أبوظبى - أبوظبى بين الأمس واليوم ص ١١٦ انظر أيضا بيان مشترك (١) رقم (٤) عن الدورة العامة للمجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية - الدوحة مايو ١٩٦٩.

(٢) انظر مشروع الدستور المؤقت الذى أعدته اللجنة المكلفة بذلك بموجب قرار المجلس الأعلى للحكام رقم ١/٦٩، دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج العربى ص ٣٠٨.

جانب القوات المسلحة الاتحادية وما إذا كان من المناسب العدول عن ذلك وتسجيله فى صلب الدستور، كما واجه الخبير الدستورى اقتراحات أخرى عن وجوب احترام كل إمارة عضو لاستقلال وسيادة الإمارات الأخرى حسبما نصت عليه المادة الثانية من اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، واستلفت نظره أن أكثر الإمارات تحدثا عن السيادة هى أقلها سكانا. وعلى أى حال فقد انتهى الدكتور وحيد رأفت من إعادة صياغة المشروع المقدم إليه من اللجنة الدستورية صياغة جديدة مسترشدا بمشروع اللجنة فضلا عن مشروع الدستور الذى قدمته قطر وكذلك الكويت[1]، ومهتديا بالملاحظات والآراء التى قدمت إليه أو استمع إليها.

وكانت حصيلة ذلك كله إعداده لمشروع دستور متكامل مكون من ١٥٣ مادة موزعة على عشرة أبواب[2]. ويؤكد الدكتور وحيد رأفت أنه تعرض لانتقادات بالغة من وفد قطر باعتباره قد توسع فى اختصاصاته، ولكنه ينفى تماما أن يكون قد تعرض لأى تأثير من أى جهة ما، وأنه صاغ الدستور بطريقة محايدة تماما، وينأى بحكومة الكويت أن تكون قد تعرضت لأى رأى من آرائه رغم كونه يعمل خبيرا لديها[3].

---

(١) أعدت الكويت مشروع دستور كامل فى صيف عام ١٩٦٩ استنادا إلى قرار المجلس الأعلى للحكام رقم ١ / ١٩٦٩- دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية ص ص ٣٢١ - ٣٥٢.

(٢) تتناول هذه الأبواب العشر :

١ - الاتحاد ومقوماته وأهدافه.

٢ - الدعامات الاجتماعية والاقتصادية والأساسية للاتحاد.

٣ - الحريات والتكاليف العامة للمواطن.

٤ - السلطات والهيئات الاتحادية.

٥ - المجلس الاستشارى الوطنى (التشريعات والمراسيم الاتحادية والجهات المختصة).

٦ - الإمارات.

٧ - توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات.

٩ - القوات المسلحة وقوات الأمن.

١٠- الأحكام الختامية والمؤقتة.

انظر نص المشروع النهائى للدستور المؤقت لاتحاد الإمارات العربية فى دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية ص ص ٣٥٢ - ٣٧٨، ومما يذكر أن هذا المشروع هو الذى قام عليه الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة. انظر أيضا :

The Provisional Constitution of the United Arab Amirates (Document), Middle East Journal, Summer, 1972 p. 307 ff.

(٣) وحيد رأفت : دراسة ووثائق حول اتحادات الإمارات العربية فى الخليج ص ص ١٠٥ - ١١٠.

وفى خلال جلسات الدورة الثالثة احتدمت الخلافات بين الحكام حتى تميز المؤتمر بتأليف لجان فرعية لدراسة كل ما لا يتفق عليه وتأجيله إلى دورة أخرى. وقد يكون من المناسب أن نعرض لبعض هذه الخلافات التى تعكس التيارات المتناقضة التى كان يعانى منها الاتحاد، كما تعكس أيضا حصيلة المنافسات القبلية بين الأسر الحاكمة. فمثلا أثير نقاش حاد حول التفرغ وعدم التفرغ بالنسبة للمهام الوزارية إذ تمسك وفد البحرين بضرورة التفرغ، وكان الهدف من ذلك وضع العراقيل أمام تولى الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى - ولى عهد قطر - رئاسة الوزارة الاتحادية حيث إنه كان يشغل عدة دوائر حكومية فى قطر وبالتالى إفساح المجال لنفسها مستفيدة من الأكثرية المتعلمة والمثقفة التى عندها، وقد انتهى الأمر بالأخذ بحل وسط عرضته أبوظبى وهو ينص على التغاضى عن مبدأ التفرغ فى المرحلة الحالية إلى حين توافر الكفايات اللازمة لشغل المناصب الاتحادية المختلفة، وعلى الرغم من أنه قد تم الاتفاق على أن يتناوب الحكام فيما بينهم الرئاسة بصفة دورية إلا أن الشيخ خليفة أكد بأنه من غير المعقول أن نتوقع من الحاكم أن يترك مشيخته فى يد شخص آخر خلال السنتين اللتين يقضيهما فى عاصمة الاتحاد؛ وما قد يؤدى إليه ذلك من فقدانه السلطة فى إمارته الأصلية[1]. كذلك تبين من مناقشة موضوع العاصمة الاتحادية أنه فى حين كانت بعض الإمارات تتطلع إليها، وخاصة الإمارات الغنية مثل البحرين وقطر ودبى وأبوظبى، وهى التى تتنافس فيما بينها فى الثروة والمركز، كانت إمارات أخرى لاترحب باختيار العاصمة لتكون فيها مما قد يجر عليها المتاعب نتيجة للازدواجية الحتمية بين السلطات الاتحادية والسلطات المحلية للإمارة، واحتمال طغيان الأولى على الثانية، ولكنها كانت من ناحية أخرى لا ترغب فى أن تكون العاصمة فى غيرها، ولذلك كان اقتراح قطر -ومعها دبى- فى اختيار منطقة محايدة بين أبوظبى ودبى تدعى وادى الموت (الكرامة) لبناء عاصمة اتحادية حديثة فيها، فى حين كان رد المعارضة التى تزعمتها البحرين بأن هذا تعسف لامبرر له، فضلا عن أنه يكلف ميزانية الاتحاد نفقات باهظة قدرت بأكثر من خمسين مليونا من الدنانير، كما أن بناء عاصمة جديدة يحتاج إلى سبع سنوات على الأقل، والاتحاد فى حاجة إلى

---

(١) مؤتمر الدوحة مايو ١٩٦٩ - النهار ١٣/٥/١٩٦٩.

عاصمة اليوم وليس غدا[١]. ومن الواضح أن البحرين كانت تتوق إلى أن تكون عاصمة للاتحاد بحكم اعتزازها بشخصيتها، ولكن كان يحول دون ذلك عدة عقبات منها أن البحرين جزيرة وبالتالى فهى منفصلة عن بقية الاتحاد، ومن ناحية أخرى كانت كثير من الإمارات حريصة على عدم استفزاز إيران وإحراجها فى الوقت الذى كانت تبذل فيه الجهود لمحاولة إقناعها بالتنازل عن ادعاءاتها الإقليمية على البحرين، هذا فضلا عن تخوف دبى من استعداء إيران وأكثر من ٧٠ ٪ من سكانها من الإيرانيين، وعلى ذلك فقد تم اختيار أبوظبى لتكون عاصمة مؤقتة للاتحاد إلى أن تبنى العاصمة الجديدة، وكان ذلك ما تقرر أخيرا ونص عليه الدستور الاتحادى المؤقت[٢].

كذلك فجرت البحرين مسألة هامة وهى اقتراحها بإنشاء مجلس وطنى استشارى للاتحاد مع منحه بعض الصلاحيات الديموقراطية كالنظر فى الموازنة السنوية ومشروعات القوانين، وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح أدخل كبند فى جدول أعمال المؤتمر إلا أن المراقبين لسير المؤتمر أبدوا شكوكهم فى أن اقتراح البحرين كان محاولة من قبلها لتبرير خروجها من الاتحاد وخاصة أنها دعمت اقتراحها بإنشاء المجلس الوطنى بأن يكون التمثيل فيه نسبيا أى بنسبة عدد سكان كل إمارة، وأن يتشكل المجلس عن طريق الانتخاب المباشر، وبما أن تعداد البحرين يفوق المائتى ألف نسمة، بينما تعداد باقى الإمارات لايتجاوز المائة ألف فسيكون للبحرين أكثر من نصف عدد مقاعد المجلس وهو أمر رفضه باقى المؤتمرين[٣]. ومهما أثير من نقاش حول ضرورة إجراء حصر عام للسكان فى كل إمارة، وهو أمر صعب نظرا لطبيعة الظروف الجغرافية والتقاليد الاجتماعية، فضلا عن صعوبة التحقق من جنسية العديد من السكان، وعدد غير قليل منهم ليسوا عربا رغم أنهم يحملون جوازات سفر عربية، كما هو شائع فى دبى والبحرين، إلا أنه كان من الواضح التفوق العددى بالنسبة للبحرين. ولذلك طالبت الإمارات الأخرى بالمساواة فى التمثيل كما رفضت اقتراح الوسط الذى تقدمت به أبوظبى بإعطاء البحرين مقاعد أكثر فى المجلس.

---

(١) النهار ١٤/٥/١٩٦٩.

(٢) Anthony, John Duke, The Union of the Arab Amirates p. 272 Middle East Journal, Summer, 1972.

(٣) مؤتمر الدوحة مايو ١٩٦٩ - النهار ١٣/٥/١٩٦٩.

كذلك أثيرت بعض العقبات الأخرى فيما يتعلق بكيفية اختيار أعضاء المجلس الاستشارى الوطنى لعدم تمرس أية إمارة من الإمارات التسع على الأنظمة النيابية الديمقراطية مما يجعل تشكيل المجلس الاستشارى عن طريق الانتخابات المباشرة أو حتى على درجات اقتراحا عسيرا، هذا فضلا عن رفض وفود الإمارات فكرة الانتخابات أصلا. وبينما كانت اللجنة المتخصصة تبحث قيام الهيئات المحلية فى كل إمارة باختيار عدد من الممثلين الصالحين يقدر بضعف العدد المقرر لكل إمارة فى المجلس الوطنى بحيث يتولى حاكم كل إمارة اختيار الممثلين منهم، إلا أنه إزاء احتدام مشكلة التمثيل النسبى مات المجلس الاستشارى الوطنى قبل أن يولد[1].

وهكذا كان أمام البحرين مبررات كثيرة للشكوى، فسكانها أكثر من نصف عدد سكان الإمارات وفيها أكبر عدد من المتعلمين، فى الوقت الذى نجد فيه البحرين نفسها لا تحتل أية مراكز رئيسية فى الأجهزة الاتحادية، فضلا عن عدم اختيارها مقرا لانعقاد المجلس الأعلى ولا المجلس الاتحادى المؤقت، وربما استطاعت الإمارات الأخرى أن تبرر موقفها إزاء البحرين بالرغبة فى تجنب الاصطدام بإيران التى شنت حملة عنيفة على فكرة الاتحاد بسبب إدخال البحرين ضمن أعضائه، إلا أن موقف الإمارات لم يتغير حتى بعد أن تراجعت إيران عن دعواها بملكية البحرين[2]. ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن ينكر أن البحرين، تنفرد بعدة ميزات تجعل منها ركنا متينا من أركان المنطقة، فالموارد البشرية فى البحرين يمكن أن تزود الإمارات بما تحتاج إليه من خبرات وأيد عاملة، هذا فضلا عن ارتفاع مستوى التعليم وشموله على امتداد نصف قرن من الزمان وكثرة عدد الخريجين فيها مما يجعل منها عنصرا هاما فى نشر رسالة التقدم الاجتماعى والحضارى، وكما لاحظ أحد الباحثين البحرينيين أن الشعوب تقاس بعلمها وتقدمها لا بعدد براميل النفط، هذا فضلا عن أن البحرين أسبق الإمارات من حيث تكوين الأجهزة الإدارية وقيام البلديات والغرف التجارية والنوادى الأدبية والصحافة، وخبرتها فى ذلك يمكن أن تستفيد منها الأجهزة الاتحادية، كما أن احتكاك البحرين بالعالم

---

(١) النهار ١٤/٥/١٩٦٩، انظر أيضا رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط ص ص ٩٤ - ٩٥.

(٢) صلاح العقاد : تقرير عن اتحاد إمارات الخليج - السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧١.

الخارجي وتطور علاقاتها به أسبق من غيرها من الإمارات، وفى هذا المجال لها خبرة يمكن أن تنتفع بها الاتحاد[1]. كما أن البحرين فى احتفالها باليوبيل الذهبى للتعليم فيها فى مايو ١٩٦٩، كانت تجسد فى هذا الاحتفال أبرز ملامح المتناقضات داخل الاتحاد[2].

غير أنه من الإنصاف أن نذكر أنه إذا كان لإصرار البحرين على موقفها فيما يتعلق بمسألة التمثيل فى المجلس الوطنى الاستشارى له مايبرره فإن الأمر يختلف بالنسبة إلى موقفها من المسائل الأخرى، كاختيار المقر المؤقت للاتحاد، وعلى أى حال فيبدو أن وفد البحرين شعر بمسئوليته الأدبية عن تعويق إقرار بعض التشريعات الاتحادية فسلك فى الدورة التالية للمجلس الأعلى للحكام - وهى الدورة الرابعة التى انعقدت فى أبوظبى فى أكتوبر ١٩٦٩ - مسلكا جديدا إما بوحى ذاتى أو بناء على نصيحة قدمت إلى البحرين من السعودية، وبذلك تركت مسئولية فشل الدورة الرابعة لغيرها من الوفود[3]، إذ يلاحظ أن البحرين فى هذه الدورة قد تمسكت بالاتحاد بسبب عدم توافر من يضمن لها الاستقلال خارجه بعد الزيارة التى قام بها الشيخ عيسى بن خليفة حاكم البحرين إلى كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والتى لم يوفق فى خلالها فى الحصول على ضمانات سياسية واقتصادية وعسكرية لاستقلال البحرين، هذا بالإضافة إلى المساعى الكويتية السعودية التى أقنعت البحرين باستمرارها داخل الاتحاد[4]، وهكذا انعقد المؤتمر الرابع فى جو تحيط به الكثير من العوامل المساعدة التى كانت تحتم نجاحه، منها اقتراب موعد انسحاب القوات البريطانية من الخليج، بالإضافة إلى تهديد الصحافة الإيرانية، وحملتها المستعرة ضد الاتحاد، هذا إلى جانب ضغط الرأى العام العربى والمحلى، وموقف بريطانيا نفسها التى أبلغت الحكام بضرورة قيام الاتحاد.

وفى غمرة هذه العوامل اتجه الحكام إلى اجتماعات المجلس الأعلى،

---

(١) عبدالكريم أحمد : البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج ص ٨٣.

(٢) أخبار الكويت ١٩/٥/١٩٦٩.

(٣) وحيد رأفت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج ص ٨١.

(٤) رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط ص ١٢٢.

وبعضهم يؤمن بضرورة تجاوز كل الصعوبات فى سبيل قيام الاتحاد، والبعض الآخر متخوف من الاصطدام مع إيران، ولكنه يخشى فى نفس الوقت عدم الاشتراك فيه لئلا يعرضه ذلك لانتقادات الرأى العام العربى والمحلى، غير أنه كان يأمل أن يجد وسيلة للانسحاب إذا سنحت الفرصة، ومنذ البداية بدأت العقبات تتساقط وخاصة حينما أبدت البحرين موقفا يتسم بالإيجابية الشديدة بتخليها عن الكثير من مطالبها بما فى ذلك مشكلة التمثيل النسبى، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك حينما لم تطلب لنفسها أى منصب وزارى، ولم تبد أية تحفظات، وبدا أن كل ما يهمها اتفاق الحكام فيما بينهم وإقرار الاتحاد ضمانا لأمنها[1].

وفى بداية اجتماعات المؤتمر الرابع أعرب الشيخ زايد عن أمله فى أن تحقق اجتماعات المؤتمر نجاحا أكبر مما حققته الدورات السابقة، وعلى الرغم من تصريحه بأن المؤتمرات السابقة قد حققت الكثير من التقدم فإنه يأمل فى أن تجد النقاط الباقية حلولا نهائية لها. وبالفعل تمت المصادقة على عدة قرارات هامة فى خلال الجلسات الأولى، منها انتخاب الشيخ زايد رئيسا للاتحاد لمدة سنتين، والاتفاق على أن تكون أبوظبى عاصمة مؤقتة إلى أن تبنى العاصمة الاتحادية الدائمة فى منطقة تقع بين دبى وأبوظبى، كما تقرر أن يكون التمثيل فى المجلس الوطنى متساويا بين جميع الإمارات، وأن تمثل كل إمارة بأربعة أعضاء[2]، كذلك تقرر تشكيل أول وزارة اتحادية تم الاتفاق فيها على نسبة تمثيل الإمارات، وعهد إلى الشيخ خليفة بن حمد ولى عهد قطر بتشكيل هذه الوزارة على أن تتقدم كل إمارة بقائمة مرشحيها ويختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته من بين الأسماء المرشحة. كذلك تم للمجلس الأعلى مناقشة التقرير العسكرى والمصادقة عليه، وتشكيل لجنة لمناقشة مشروع الدستور النهائى المؤقت للاتحاد، ولكن بينما كان المجلس يصدر قرارات إيجابية كانت تتسرب من وقت إلى آخر خارج قاعة الاجتماعات أنباء عن الخلافات المحتدمة حول توزيع المناصب الوزارية بين الإمارات.

ولم يلبث أن تأزم الموقف على أثر دخول الوكيل البريطانى فى أبوظبى جيمس ترودييل قاعة اجتماعات المجلس الأعلى للحكام، ليقرأ رسالة من السير

(١) الأنوار ٢٧/١٠/١٩٦٩.

(٢) دائرة البحوث والنشر - تقرير عن اتحاد الإمارات العربية، أبوظبى ١٩٦٩.

ستيوارت كرافورد Crawford المقيم البريطاني في الخليج، لحث الحكام على ضرورة إنشاء الاتحاد مع تمنيات حكومة صاحبة الجلالة البريطانية. وعلى حين عد بعض الحكام - ومنهم حاكما قطر ورأس الخيمة - هذا الأمر تدخلا من جانب بريطانيا، نظر الشيخ زايد إلى الموقف نظرة أكثر مرونة على اعتبار أن بريطانيا كانت لا تزال حتى ذلك الوقت هي المسئولة رسميا عن الإمارات، وأكد أن ما حدث ليس خروجا عن المألوف، فما زالت أبوظبي وغيرها من الإمارات مرتبطة مع بريطانيا بعلاقات خاصة، فضلا عن أن الكلمة التي ألقاها الوكيل البريطاني ليس فيها ما يجرح شعور أحد[1]؛ على حين عبر الشيخ أحمد بن على آل ثاني حاكم قطر عن انزعاجه من البيان البريطاني واعتبره انتقاصا من هيبة الحكام، وتدخلا مباشرا في شئونهم، وهكذا اتخذ بعض الحكام من الرسالة البريطانية ذريعة لرفض التوقيع على البيان المشترك، وبالتالي رفض التوقيع على القرارات ذاتها مستندين في ذلك أن توقيعهم قد يعطي انطباعا خاطئا لدى الرأي العام بأن حكام الإمارات ينقادون لتعليمات الحكومة البريطانية ووكلائها. ووجد الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة الفرصة سانحة للخروج من قاعة الاجتماع وتبعه الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي، وأصدر الشيخ صقر بيانا ندد فيه بموقف بريطانيا واتهم في بيانه الوكيل البريطاني بالتدخل لفرض الاتحاد على الإمارات، وأسند إلى هذا التدخل أسباب فشل الدورة الرابعة.

ولم يجد الشيخ زايد باعتباره رئيسا للدوة إلا أن يصدر بيانا مقتضبا قرر فيه تأجيل الاجتماع إلى موعد آخر لا يتجاوز أسبوعين حتى يتسع الوقت لاستكمال بحث جدول الأعمال[2].

وعلى الرغم من أنه يمكن أن نعتبر ما قامت به بريطانيا - رغم ما أظهرته من نوايا حسنة[3]- خطأ سياسيا وخاصة بعد أن كانت الدورة الرابعة قد أشرفت على

---

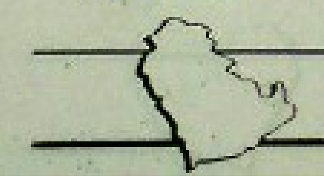
(١) وحيد رأفت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص ١٣١.

(٢) دائرة البحوث والنشر ابوظبي - تقرير عن اتحاد الإمارات العربية

انظر : بيان من المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية ٢٥/ ١٠/١٩٦٩.

(٣) أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بيانا أكدت فيه أن الحكومة البريطانية لم تقصد من رسالتها إلى الحكام إلا حثهم على العمل لإنجاح الاتحاد انظر،

Qatr in the Seventies p. 22.



النجاح، إلا أنه ينبغى أن نقرر هنا أن بعض الحكام كان يتحين الفرصة للخروج من الاتحاد، فدبى كانت تخشى أن يفسر موقفها باعتباره استعداء لإيران وخاصة بعد زيارة بعثة عسكرية إيرانية إلى دبى قبل انعقاد المؤتمر[1]، كما تحرجت رأس الخيمة من إبداء السعودية استياءها من محاولة حاكم أبوظبى اتخاذ مدينة العين فى واحة البوريمى عاصمة لإمارته وموافقته على عدة مشروعات ضخمة تستهدف تطويرها، وعلى الرغم من أن السعودية قد أيدت قيام الاتحاد إلا أنها تحفظت على مطالبها الإقليمية فى واحة البوريمى[2]. وبالإضافة إلى هذه العوامل الخارجية الضاغطة يمكن أن نضيف إلى ذلك عوامل داخلية كانت سببا فى فشل الدورة الرابعة، ومن هذه العوامل الاعتراضات والتحفظات التى أثارتها بعض الإمارات على المشروع النهائى للدستور المؤقت وموازنة الاتحاد، هذا فضلا عن الخلافات التى احتدمت حول توزيع المناصب الرئيسية إذ اعترض حاكم دبى على ترشيح الشيخ خالد حاكم الشارقة لمنصب نائب رئيس الاتحاد، كما أن حاكم رأس الخيمة اشترط الحصول على وزارات معينة كالداخلية والدفاع، وعادت البحرين للتمسك بوزارة الخارجية[3]. وقد اتضحت هذه الخلافات حينما وجه الشيخ زايد الدعوة للحكام لاستئناف اجتماعات المجلس الأعلى ولكنه لم يتلق إلا موافقة خمس إمارات فقط، أما الإمارات الثلاث الأخرى وهى قطر ودبى ورأس الخيمة فقد اتخذت موقفا آخر، فعلى حين لم ترد دبى ورأس الخيمة رسميا على الدعوة، أعربت قطر عن رغبتها فى إجراء مزيد من الاتصالات والتشاور حول المسائل المختلف عليها ولاسيما موضوع المناصب الوزارية بين الإمارات ونصيب كل إمارة فى الموازنة والاتفاق على مواد الدستور.

وهكذا لم تعد قرارات الدورة الرابعة أكثر من حبر على ورق، وحتى مؤتمر نواب الحكام الذى انعقد فى أبوظبى فى يونية ١٩٧٠ بهدف التحضير لاجتماع مقبل للمجلس الأعلى لم يتوصل إلى نتيجة إيجابية، وانتهت المباحثات التساعية إلى ذلك الحد إذ لم يقدر للمجلس الأعلى للحكام التسع أن ينعقد بعد تأجيل

---

(١) الأنوار ٢٧/ ١٠/ ١٩٦٩.

(٢) نفسه.

(٣) صلاح العقاد : معالم التغير فى دول الخليج ص ص ٨٨ / ٨٩.

اجتمــاعه السـابق على أثر الأزمة التى أشــرنا إليها. ولم تلبث أن اســتجدت بعض أحداث كان لها تأثيرها على مــجريات الأمور، وأولى هذه الأحداث الأضواء التى سلطت على اجتماع مجلس حكام الإمارات المتصالحة فى فبراير - مارس ١٩٦٩، والدعم المالى الذى قدمته أبوظبى لمكتب التطوير التابع له، وفى يولية ١٩٧٠ أعلن حكام الإمارات الســبع تضامنهم إزاء محاولة الاعــتداء على حاكم الشارقــة، كما جددوا العــهد على الاحتفــاظ بروابط الأخوة فيــما بينهم فى سبــيل تقدم وازدهار المنطقة، وهكذا أخذ المتتبعــون لأحداث الخليج يقارنون بين نجاح مجلس الإمارات المتـصالحـة والفـشل الذى منيت به اجتـمـاعات الدوة الرابعـة للمـجلس الأعلى للاتحاد[1].

كذلك استجدت تطورات جديدة تمثلت فى التنظيـمات التى أعلنتها البحرين خـاصة بدوائـرها الحكوميـة، وإنشـاء مـجلس دولة، والنص على إنشـاء دائرتين للخارجية والدفاع، كذلك أعلنت قطر النظام الأساسى المؤقت الذى نص فى مادته الأولى على أن قطر دولة عـربية مـستقلة ذات سـيادة، وعلى الرغم ممانـص عليه النظام الأساسى من أن قطر عـضو فى اتحاد الإمارات العـربية[2]، إلا أن ذلك لـم يكن إلا محاولة لتهدئة الذين قد يرون فى إعلان اسـتقلال قطر وسيادتها ما يوحى بقرب انفصالهـا عن عضوية الاتحاد[3]. وهكذا ظهر واضـحا أن الاتجـاه إلى اتحاد إمـارات السـاحل العـمـانى هو الأقـرب إلى التـحقـيق بعـد أن رأت كل من قطر والبحـرين إعلان استقـلالها كدولة قائـمة بذاتها. ومع ذلك فقـد جددت كل من الكويت والسعودية وساطتها فى محاولة يائســة للتغلب على العقبات الرئيسية التى تعوق قيام الاتحاد التساعى، وكانت السعودية تركز على نجاح الاتحاد التساعى حتى لا تصبح مواجهة بوضع جديد لأبوظبى يتـرتب على اشتراكها فى اتحاد يجمع بين مشيخات السـاحل، نظرا لمشكلات الحدود القائمة بينهما، وهكذا جاءت المبادرة من

---

(١) دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج ص ١٣٢.

(٢) جـاء فى المادة الخامسـة (ب) من الـنظام الأساسى المؤقت للـحكم فى قطر «تعمل الـدولة بكل طاقاتهـا باعتبارها عضــوا فى اتحاد الإمارات العربية على تدعيم كيان هذا الاتحاد كـما تعمل جاهدة على تقوية الروابط الاتحادية بينها وبين الدول الأخرى أعضاء هذا الاتحاد».

انظر مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدولة قطر -الدوحة- ملحق العدد السادس أول صفر ١٣٩٠هـ.

(٣) وحيد رأفت : مصدر سبق ذكره ص ١٣٥.

جانب السعودية حينما أوفد الملك فيصل شقيقه ومستشاره الخاص الأمير نواف ابن عبد العزيز إلى الكويت للبحث فى اتخاذ خطوات مشتركة حيث تقرر إيفاد وفد كويتى سعودى إلى حكام الإمارات التسع للقيام بمسعى حميد لإنجاز الاتحاد، وحمل الوفد معه رسالة من كل من الملك فيصل وأمير الكويت لحكام الإمارات توضح الخطر الذى يحيط بالمنطقة واستعداد كل من البلدين للتعاون من أجل تذليل الصعاب، كما عرض الوفد السعودى الكويتى سبعة مقترحات لحل المشاكل الدستورية المختلف عليها والخاصة بعاصمة الاتحاد، ومشكلات التصويت فى المجلس الاستشارى الوطنى، والقدر الذي تساهم فيه كل إمارة فى ميزانية الاتحاد.

وقد حاولت هذه المقترحات أن تضع حلولا وسطى من ذلك أن تمثل كل إمارة بأربعة أعضاء فى المجلس الوطنى فى خلال السنوات الأربع الأولى، حتى يتم عمل مسح سكانى للإمارات يحدد على أثره نسبة التمثيل، وفى خلال هذه السنوات تعين عاصمة مؤقتة للاتحاد. ومع ذلك فقد لاحظ المراقبون أن بعض هذه المقترحات قد أثارت مناقشات أخرى، من ذلك أنها أكدت على ضرورة توحيد القوات المسلحة للاتحاد خلافا لما جاء فى نص المادة ١٤٣ من مشروع الدستور المؤقت الذى أجاز لكل إمارة الاحتفاظ بقوات خاصة بها، كذلك تضمنت المقترحات انفراد الحكومة الاتحادية بالتشريع فى الشئون الاتحادية الهامة، وإصدار القوانين الخاصة بالموافقة على عقود الامتيازات البترولية والضرائب والملاحة الجوية، وأن تنفرد حكومة الاتحاد بتمثيل الإمارات فى المنظمات الدولية حتى ولو كانت ذات طابع فنى مثل الأوبك[1]، وكان من نتيجة تشعب المناقشات أن اضطر الوفد السعودى الكويتى أن يعدل عن بعض هذه المقترحات منعا لتوسيع شقة الخلاف. وعلى أى حال فقد تفاوتت ردود الفعل على هذه المقترحات بين القبول المباشر، وبين طلب بعض الإمارات وضعها موضع الدراسة، فعلى حين وافقت أبوظبى على بعضها اعترضت على بعضها الآخر، وطالبت أن ينص فى الدستور الاتحادى على أحقية كل إمارة فى أن تعقد ما تشاء من اتفاقيات خارجية بشرط ألا تتعارض مع مصلحة الاتحاد، أما إذا اعترض الاتحاد عليها فيتعين فى هذه الحالة عرض الأمر

(١) دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج ص ص ١٥٥ / ١٥٦.

على المحكمة الاتحادية، وطالبت أبوظبي بضرورة أن تحتفظ الإمارات المنتجة للنفط بعضويتها المنفردة في منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط، وعلى استمرار العمل بالمادة ١٤٣ من الدستور المؤقت التي تطلق للإمارات المتعاقدة حق إنشاء قوات مسلحة محلية تكون على استعداد لكي تنضم إلى القوة العسكرية الاتحادية عند الاقتضاء، ووضح أن أبوظبي كانت تتمسك بالقوة العسكرية التي كونتها والتي كان يعز عليها أن تتخلى عنها. وأكدت أبوظبي موافقتها الصريحة على ضرورة تعديل المادة ٤٩ من مشروع الدستور المؤقت التي تنص على أن تصدر قرارات المجلس الأعلى بالإجماع بحيث يعاد النظر في القرار الذي لم يستوف شرط الإجماع في خلال شهر على الأكثر، فإذا أقره المجلس بأغلبية سبعة أصوات من مجموع الأصوات التسعة صار نافذا والتزمت الأقلية برأي الأغلبية(١).

واتفق حاكم دبي إلى حد كبير مع وجهة نظر أبوظبي، على أنه في رده الذي أجاب به على رسالة الملك فيصل اتهم البحرين بعرقلتها قيام الاتحاد، حينما أخذت تلح على تفويض الحكومة الاتحادية السلطة في كثير من الشئون الداخلية الصرفة للإمارات وإصرارها على مراعاة التمثيل النسبي في المجالس الاتحادية خلافا لمبدأ المساواة الذي وافق عليه الحكام في اتفاقية اتحاد الإمارات العربية، وعلى الرغم من أن البحرين قد تنازلت عن موقفها هذا خلال الدورة الرابعة للمجلس الأعلى المنعقدة في أبوظبي في أكتوبر ١٩٦٩، وكذلك في اجتماع نوابَ الحكام في يونية ١٩٧٠، إلا أنها عادت للإصرار على ذكر نص في الدستور المؤقت يوجب مراعاة نسبة عدد السكان في كل إمارة في التمثيل للمجلس الاتحادي الوطني، كذلك أصرت على عدم تحديد العاصمة الاتحادية. وأكد حاكم دبي أن حرصه على الاتحاد جعله يوافق على تفويض الاتحاد في كثير من الشئون التي هي في الواقع من الشئون الداخلية، وعلى إنشاء وحدة اقتصادية وجمركية بين الإمارات، وفوق ذلك فإنه على استعداد لإعادة النظر في موقفه بالنسبة لبعض المقترحات السعودية الكويتية التي لم يوافق عليها حين إعداد الدستور الدائم وعلى ضوء التجارب التي تكون قد اكتسبت في خلال الفترة الانتقالية(٢).

---

(١) نص رسالة من الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي إلى الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت ٢٥/ ٤ / ١٩٧١، النهار ٤/٨/١٩٧١.

(٢) رسالة من راشد بن سعيد حاكم دبي إلى الملك فيصل - النهار ٦/٨/١٩٧١.

أما عن قطر فقد اعترضت على ما جاء فى المادة التاسعة من مشروع الدستور المؤقت والخاصة بإنشاء عاصمة اتحادية دائمة على الحدود الفاصلة بين إمارتى أبوظبى ودبى متذرعة بأن موارد الاتحاد المالية لن تسمح لا فى الوقت الحاضر ولا فى المستقبل بإنشاء هذه العاصمة، وأصرت على ضرورة تحديد مقر العاصمة الاتحادية الدائمة باعتبارها مسألة رئيسية فى الدستور المؤقت، كما رأت أن تساهم كل إمارة منتجة للنفط بـ ١٠ ٪ من إيرادات النفط بها فى الميزانية الاتحادية، وعلى الرغم من أن قطر قد وافقت على التجاوز عن قاعدة الإجماع فى المجلس الأعلى، إلا أنها اشترطت ضرورة أن تشمل أغلبية الأصوات فى مشروع الدستور المؤقت الإمارات الأربع الكبرى وهى، قطر والبحرين وأبوظبى ودبى، باعتبارها أكثر الإمارات الأعضاء تحملا للمسئوليات الاتحادية[1].

وفيما يختص بالبحرين فقد اكتفت بإعلان تحفظها الكامل على مشروع الدستور المؤقت، على أنه من الواضح أن البحرين بدأت منذ أوائل ١٩٧١ يفتر اهتمامها عن الانضمام إلى الاتحاد، ولعل ذلك كان راجعا فى الدرجة الأولى إلى تسليم إيران بالتخلى عن ادعاءاتها فى البحرين على أثر تقرير لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة، وبذلك كانت إغراءات الاستقلال أقوى أمام البحرين، وكان مما يقوى النزعة الاستقلالية إقامة مشروعات صناعية كبيرة (صناعة الالومنيوم)، وعن احتمالات بترولية ضخمة بالإضافة إلى وجود اتجاه لدى بعض الشركات العالمية لنقل مقرها من بيروت إلى البحرين[2]. ومع ذلك فقد حاولت البحرين أن تجد مبررا لانسحابها متذرعة بأن الوساطة الكويتية السعودية أصبحت تسير فى حلقة مفرغة، ونسبت بعض الصحف الكويتية تصريحا أدلى به الشيخ محمد مبارك الخليفة مدير خارجية البحرين ذكر فيه أنه يعتقد أن الاتحاد ينبغى أن يكون مبنيا على أسس صحيحة فلا يكون اتحادا بين حكام، وأن لا تكون مهمته محصورة فى القيام بنفس الدور الذى كانت تقوم به بريطانيا وهو تولى الشئون الخارجية أو الدفاعية للمنطقة فحسب، وأنه من الضرورى أن يكون للاتحاد مردود سياسى واقتصادى، وأكد أن البحرين قد تنازلت بما فيه الكثير ولكنها كانت تود أن

---

(١) رسالة من حاكم قطر إلى الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت١٤/ ٤/ ١٩٧١، النهار ٦/ ٨/ ١٩٧١.

(٢) دراسة ووثائق حول الامارات العربية فى الخليج ص ١٤٥.

يراعى الحكام وضع البحرين، الذى يختلف ضغط الرأى العام فيها عن الإمارات الأخرى، كما كان من الضرورى مراعاة السبق الذى سجلته البحرين على بقية الإمارات فى مختلف المجالات[1].

وهكذا أعلنت البحرين استقلالها فى ١٤ أغسطس ١٩٧١، وجاء فى بيان الاستقلال أن البحرين عملت بإخلاص فى سبيل تحقيق الاتحاد ولكنها كانت تؤمن بضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ فصل السلطات ويكفل قيام حكومة مركزية، فضلا عن عدم المساس بحقوق المواطنين الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم فى مجلس وطنى نيابى ينتخب انتخابا صحيحا على أساس الكثافة السكانية للإمارات الأعضاء، ومع ذلك فقد تنازلت البحرين إلى أقل من الحد الأدنى، ونظرا لأن المساعى التى يقوم بها وفد الوساطة السعودى الكويتى لم تؤد إلى قيام الاتحاد، فقد قررت البحرين أن تعلن استقلالها على ألا يؤثر ذلك على استعدادها دوما فى الانضمام إلى اتحاد الإمارات العربية أو إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حالما يقوم بناؤها على أسس ومبادئ دستورية سليمة يؤمن بها شعب هذه المنطقة العربية[2].

وتبعت قطر البحرين فى إعلان استقلالها فى أول سبتمبر ١٩٧١، وعللت انسحابها من الاتحاد بسبب استمرار الخلاف بين الإمارات، وأكد البيان الرسمى الذى أعلن استقلال قطر إيمانها الوطيد بضرورة الاتحاد وتطلعها إلى اليوم الذى يضمها فيه إلى شقيقاتها[3].

وباستقلال البحرين وقطر أصبح الطريق ممهدا أمام حكام الإمارات الأخرى لإعلان الاتحاد، ولم يتخلف عن ذلك سوى حاكم رأس الخيمة الذى اعترض على بعض مواد الدستور الاتحادى التى تضع مركزا خاصا لكل من أبوظبى ودبى من حيث اشتراط موافقتهما على أى قرار يصدره المجلس الأعلى، وعلى أن يكون

---

(١) من حديث للشيخ محمد مبارك الخليفة مدير إدارة الخارجية فى البحرين أدلى به إلى جريدة السياسة الكويتية ١٠/٤/١٩٧١.

(٢) من بيان رسمى صادر عن الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين وتوابعها بمناسبة استقلال البحرين فى ١٤ أغسطس ١٩٧١، السياسة الكويتية ١٦/٨/١٩٧١.

(٣) بيان عن إعلان استقلال قطر صادر عن الشيخ خليفة بن حمد نائب حاكم قطر فى أول سبتمبر ١٩٧١، النهار ٢/٩/١٩٧١.

لكل منهما ثمانيـة مقاعد فى المجلس الوطنى الاستشارى فى حين خـصصت ستة مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة وأربعة لكل من الإمارات المتبقية. وقد أصدر الشيخ صقر القاسمى حاكم رأس الخيمة بيانا أكد فيه أن حق الاعتراض الذى خول لكل من أبوظبى ودبى لا يخلق شعـورا بالمساواة[1]، كذلك اعترض الـشيخ صقر على تركيز المناصب الوزارية فى بعض الإمارات دون بعضها الآخر.

على أن امتناع رأس الخـيمة عن الـتوقيع على دسـتور الاتحاد قـد أثار عدة تساؤلات، فعلى حين اعتبر البعض ذلك خطة بريطانية استهدفت فتح الطريق أمام غزو إيرانى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى دون أن يكون هذا الغزو موجها لدولة الاتحاد[2]، ترى مصادر أخرى أن شيخ رأس الخيمة كان لايريد توريط دولة الاتحاد فى الوقوف أمام إيران التى أظهـرت نيتها فى الاستـيلاء على هاتين الجزيرتين، أو لعل دولة الاتحاد كـانت تريد تجنب الاصطدام بإيران عند احتلالهـا للجزيرتين فى حالة وجود رأس الخيمة عضوا فى الدولة. وبعد الاحتلال الإيرانى للجزيرتين علق الشيخ صقر انضمامه للدولة الاتحـادية بشروط منها أن تقطع دولة الإمارات العربية المتحدة علاقاتها بإيران، كما طالب أيضا بتمثيل متساو لإمارته فى المجلس الوطنى مع كل من أبوظبى ودبى، وهى شروط لم يكن من المتيسر الموافقة عليها بعد إقرار الدسـتـور الاتحادى فضـلا عن سياسـة التقارب الـتى سارت عليهـا دولة الإمارات العربية المتحـدة فى علاقاتها مع إيران وغيرها من دول الخلـيج. وقد ظهر أيضا أن الخلافات الأسرية بين حاكم رأس الخيمة وحاكم الـشارقة كان لها أثر كبير فى عدم إمكانية بـقاء الإمارتين فى دولة واحـدة، وقد أثبـتت الأحداث فـيما بعـد وجود منازعات حادة بين الحـاكمين، حينما قدم حـاكم رأس الخيمة تـسهيـلات لصقر بن سلطـان، أحـد المنافسين للشـيخ خـالد حـاكم الشارقـة فى ١٤ يناير ١٩٧٢، فى محاولة للاستيلاء على السلطة فيها، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد[3].

وعلى الرغم من امتناع حاكم رأس الخـيمة عن التوقيع على دسـتور الاتحاد فإن ذلك لم يحل دون إعـلان قيام دولة الإمـارات العربية المـتحدة فى ٢ ديسمـبر ١٩٧١ من الإمارات الست المتبـقية، وأصدر المجلس الأعلى بيانا أعلن فيـه اختيار

(١) بيان من الشيخ صقر القاسمى حاكم رأس الخيمة عن أسباب عدم موافقته على الدستور الاتحادى المؤقت، الأنوار ٢٠/ ٧/ ١٩٧١.

(٢) مجلة الرسالة - الكويت ٨/ ٨/ ١٩٧١.

(٣) صلاح العقاد : معالم التغير فى دول الخليج العربى ص ٩٦.

الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي أول رئيس لدولة الإمارات العربية، ومدة رئاسته خمس سنوات، كما اختير الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي نائبا للرئيس لنفس المدة[١]، وقد نص الدستور الاتحادى على أن يكون لكل من الرئيس ونائبه حق التجديد بعد انتهاء الفترة أى فى عام ١٩٧٦ بشرط موافقة المجلس الأعلى، وهو السلطة العليا فى الدولة[٢].

وأكد البيان الرسمى الصادر عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بأن الدولة الجديدة قامت من أجل توفير حياة أفضل للمواطنين، ونصرة القضايا العربية والإسلامية، إلى جانب تمكين أواصر الصداقة بين جميع الدول والشعوب على أساس ميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وأشار البيان إلى إرسال وفود إلى الدول العربية، وكذلك الدول الصديقة من أجل شرح أهداف الدولة والحصول على دعمها وتأييدها. وحتى فى خلال الشهور القليلة التى سبقت إعلان ميلاد الدولة شهدت العواصم العربية وغير العربية تحركا سياسيا ضخما قام به الشيخ زايد نيابة عن حكام الإمارات.

وكان من الطبيعى أن يواكب ظهور الدولة الجديدة إلغاء المعاهدات الجائرة التى أبرمت فى القرن التاسع عشر والتى كانت تربط إمارات الساحل العمانى ببريطانيا، وكانت حكومة المحافظين حريصة على إلغاء هذه المعاهدات واستبدالها بمعاهدة صداقة وبالتالى بدء صفحة جديدة من العلاقات بينها وبين الدولة الجديدة. وقد أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة رقم ١٣٢ فى الأمم المتحدة والعضو الثامن عشر فى الجامعة العربية[٣]. ولم تواجه الدولة الجديدة معارضة من الدول العربية باستثناء جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية التى اعترضت على قبولها فى الجامعة العربية والأمم المتحدة لأسباب أيديولوجية.

---

(١) Anthony, John Duke, The Union of the Arab Amirates, Middle East Journal Summer, 1972 p. 273.

(٢) انظر نص المشروع النهائى للدستور المؤقت لاتحاد الإمارات العربية وهو أساس الدستور المؤقت الذى أقرته دولة الإمارات العربية المتحدة.

See The Provisional Constitution of the United Arab Amirates, Middle East Journal, Summer, 1972 Doc. p. 307 ff.

(٣) Anthony, John Duke, The Union of the Arab Amirates, Middle East Journal Summer, 1972. p. 271.

وكانت المشكلات التى واجهت الدولة تتمثل فى الحرج الذى يمكن أن تتعرض له نتيجة للمنازعات التى تشتبك فيها الإمارات الأعضاء بعضها بالبعض الآخر، بالإضافة إلى ما قد ينشأ بين هذه الإمارات من منازعات مع دول خارجية مجاورة، كخلافات الحدود بين السعودية وأبوظبى، وسيطرة إيران على جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، واحتلالها لجزيرتى طنب التابعتين لرأس الخيمة، وإذا كانت إيران قد نجحت فى تسوية مشكلة أبو موسى بموجب اتفاق عقدته مع حاكم الشارقة[1]، إلا أن الموقف اختلف بالنسبة لحاكم رأس الخيمة الذى لم يوافق على توقيع اتفاقية خاصة بالجزيرتين ومن ثم بادرت إيران باحتلالهما.

وليس من شك فى أن استيلاء إيران على جزر الخليج قد أحدث انزعاجا لدى الرأى العام العربى، وخاصة أنه حدث قبل يومين اثنين من إعلان الدولة، مما أدى إلى إثارة مشاعر الحزن والاستياء التى كادت تطغى على الاحتفال بالمولود الجديد[2]، وقد بادرت حكومة العراق بقطع علاقاتها الديبلوماسية مع بريطانيا التى اعتبرتها متواطئة مع إيران، كذلك قامت ليبيا بتأميم شركات البترول البريطانية العاملة فى بلادها.

ولعل دولة الإمارات العربية المتحدة وجدت إنقاذا لمركزها بالتعلل بأن استيلاء إيران على الجزر حدث قبل الإعلان الرسمى لمولد الدولة، فضلا عن أنه حدث فى ليلة سابقة لإعلان إلغاء المعاهدات البريطانية، وعلى ذلك فإن المسئولية هنا تقع على كاهل بريطانيا بحكم التزامات الحماية للإمارات أكثر مما هى مسئولية دولة الاتحاد، وليس من شك فى أن توقيت الاحتلال الإيرانى على هذا النحو، يؤكد بالدليل القاطع حدوث تواطؤ بريطانى إيرانى استهدفت منه بريطانيا عدم إحراج الدولة الناشئة، وتحملها عنها نقمة الرأى العام العربى الرسمى والشعبى، ومن ناحية أخرى أن رأس الخيمة التى وقع العدوان الإيرانى عليها لم تكن قد انضمت

---

(١) انظر الفصل الخاص بمشيخات الساحل العمانى.

(٢) جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى، أصول المشكلة وتطورها التاريخى، مجلة الجمعية المصرية التاريخية ج ٢٠.

بعد إلى دولة الإمارات كما أنها لم تتقدم بطلب مساعدة الدولة لها. وليس لدينا بصدد ذلك إلا مذكرة قدمها أبناء طنب الكبرى إلى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة يعلنون فيها رفضهم للاحتلال الإيرانى وتمسكهم بعروبتهم[1].

وعلى الرغم من هذه المشكلات التى اعترضت قيام الدولة، فإنها لم تواجه فى السنوات التالية تهديدات من الدول المجاورة لها، فإيران والسعودية تدركان جيدا أن ثبات الدولة من مصلحتهاعلى الرغم من التحفظ الذى أبدته الأخيرة ضد الاعتراف بها بسبب مشكلات الحدود بينها وبين أبوظبى، وعلى الرغم من أن دولة الإمارات العربية كانت حريصة على الانفتاح إلا أنها ظلت لعدة سنوات متحفظة فى علاقاتها الدبلوماسية مع كل من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية، حتى إنها رفضت عرضا سوفيتيا بإقامة علاقات دبلوماسية معها[2]، ولم يحدث ذلك إلا بعد عدة سنوات من قيامها.

ولعل من أهم المشكلات الداخلية التى تعرضت لها الدولة حدثت بعد أقل من شهرين من إعلان مولدها نتيجة لما تعرضت له إحدى الإمارات الأعضاء فيها، وتمثل ذلك فى محاولة إحداث انقلاب فى الشارقة، حينما قام الشيخ صقر بن سلطان - وكان حاكما سابقا على الشارقة ثم أطيح به فى عام ١٩٦٥- مع طائفة من أعوانه بدخول قصر الشيخ خالد حاكم الشارقة، وأرغم الشيخ على توقيع وثيقة التنازل، ولكن أحد أشقاء الشيخ خالد استطاع محاصرة القصر وطلب مساندة القوات الاتحادية التى استجابت على الفور لتأييد الشيخ، وانتهى الأمر بفشل محاولة الانقلاب هذه، وإن كان الشيخ خالد قد دفع حياته ثمنا لها.

وقد كشفت التحقيقات التى أجريت على أثر فشل هذه المحاولة، أنه كان هناك مخطط يستهدف إلغاء الشارقة لاتفاقيتها مع إيران الخاصة بجزيرة أبوموسى، كما كانت ستنسحب أيضا من دولة الاتحاد حيث تؤسس اتحادا صغيرا بينها وبين رأس الخيمة التى لم تكن قد انضمت إلى الاتحاد بعد، ولذا فقد ترتب على فشل

---

(١) مذكرة أبناء طنب الكبرى إلى الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية فى ١٩٧٢/١٢/٢٤.

(٢) Anthony, John Duke, The Union of the Arab Amirates, Middle East Journal Summer, 1972 Prospects & Problems of the Union of the Arab Amirates, pp. 286-287.

المحاولة الانقلابية بقاء الشارقة فى الاتحاد، بل إن رأس الخيمة لم تلبث أن طلبت بدورها قبولها عضوا فيه باعتبارها تشكل الإمارة السابعة فى دولة الإمارات، وليس من شك فى أن قمع انقلاب الشارقة كان مناسبة لتأكيد مقدرة الحكومة الاتحادية على اجتياز أول تهديد لسيادتها الداخلية.

وقبل أن نختتم هذا الفصل قد يكون من المفيد أن نحدد شخصية الدولة، وأهم ما يلاحظ أن الشكل الاتحادى الذى تقوم عليه والذى اتفق على تكوينه، لايزال اتحادا كونفيدراليا أكثر من كونه اتحادا فيدراليا، فللحكومة الاتحادية - كما نص الدستور - صلاحية ممارسة العلاقات الخارجية والشئون الدفاعية، ولكن الشئون الداخلية لاتزال فى أيدى الإمارات الأعضاء المشكلة للدولة الاتحادية[1]. وتتركز السلطة التنفيذية فى المجلس الوزارى الذى يتكون من ثلاثة عشر وزيرا. وقد تشكل أول مجلس وزارى بعد عدة أيام من إعلان قيام الدولة، أما المجلس الوطنى الاتحادى، وهو مجلس استشارى، فقد افتتح أولى جلساته فى فبراير١٩٧٢، ويتم اختيار الممثلين فيه عن كل إمارة عن طريق التعيين من قبل الحكام، ومدة العضوية سنتان، بينما يتم انتخاب رئيس المجلس ونائبه من بين الممثلين، ويجتمع فى دورة اعتيادية تستمر ستة أشهر كل عام من نوفمبر إلى أبريل، وتنحصر مهمته فى مناقشة وإقرار الميزانية والموافقة على مشروعات القوانين التى يقدمها إليه المجلس الوزارى، على ألا تصير نافذة إلا بعد مصادقة المجلس الأعلى عليها.

وقد يكون من الانصاف أن نذكر أن دولة الإمارات العربية بذلت منذ قيامها مجهودات كبيرة لإلغاء الحواجز الجمركية، وتوحيد العملات النقدية المستخدمة فى الإمارات المختلفة، وإلى غير ذلك من الشئون الداخلية الخاصة بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وغيرها.

وعلى الرغم من الانتقادات التى توجه إلى نظامها الدستورى - الذى لم يلغ الكيانات المحلية من الناحيتين السياسية والاقتصادية - فإنه ينبغى أن نلاحظ أن

(١) Anthony, The Union of the Arab Amirates p. 271.

دولة الإمارات العربية لاتزال فى مرحلتها الدستورية المؤقتة، وليس من شك أن خطط التنمية الموحدة فى مختلف المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية قد تكون عاملا مساعدا بمرور الزمن على قيام اتحاد أوثق بين إماراتها، هذا فضلا عن أن تعايش أبناء الدولة فى ظل جيش واحد قد يكون عاملا هاما فى تحطيم النزعة القبلية، وبذا يتحول الجيش إلى أداة فاعلة من أدوات الاتحاد الوثيق[١]. ولعل أهم ما تحتاجه الدولة هو العمل على توثيق الاتحاد وتحقيق أمنها[٢]، وخاصة أن حصول الدولة على استقلالها السياسى لا يعنى تخلصها من السيطرة الاستعمارية التى قد تظهر فى شكل تسلط اقتصادى أو استعمار جديد، وهو أمر يجب أن توليه الدولة عناية بالغة مستفيدة من إيجابية التعاون بينها وبين شقيقاتها الدول العربية فى تزويدها بما تحتاج إليه من دعم سياسى ومعونات فنية وثقافية واقتصادية، وهى أمور لا شك أن دولة الإمارات العربية حريصة على تحقيقها[٣].

---

(١) صلاح العقاد : معالم التغير فى دول الخليج العربى ص ٩١.

(٢) جبران شامية : اتحاد الإمارات العربية واتحاد القوى الثورية، الحياة ١/٣/١٩٦٨.

(٣) جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية فى الخليج، أصول المشكلة وتطورها التاريخى، دراسة ألقيت فى مؤتمر التاريخ الدولى فى بغداد مارس ١٩٧٣، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ج ٢٠.



الفصل العاشر

نفط الخليج

التطور فى عقود الامتياز والاستغلال

الزيادة فى الإنتاج عقب الحرب العالمية الثانية - دخول المصالح الأمريكية منطقة الخليج - نشاط شركة أرامكو - استغلال النفط فى الكويت والمنطقة المحايدة - علاقة الكويت بالشركات المنتجة - أثر النفط فى تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى الكويت - شركة نفط البحرين - الامتيازات النفطية فى قطر ومشيخات الساحل العمانى - امتيازات النفط فى الجروف القارية والمناطق المغمورة - النفط فى سلطنة عمان - تطور عقود الامتيازات بين دول الخليج والشركات المنتجة - مناصفة الأرباح - الشركات الوطنية - نظام المشاركة.

* * *

على الرغم من أن اكتشاف النفط فى بعض إمارات الخليج العربى قد حدث قبل الحرب العالمية الثانية إلا أن الإنتاج توقف فى معظم الإمارات المنتجة فى خلال سنوات الحرب، غير أنه ما كادت تنتهى الحرب حتى استأنفت إمارات الخليج إنتاجها وتبع ذلك اطراد فى حصيلتها وعوائدها وانعكس ذلك عليها وخاصة حين استغلت جزءا من حصيلة النفط فى تطويرها السياسى والمادى.

وفى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية كانت الضرورة العسكرية هى التى دعت إلى إنشاء معمل لتكرير النفط الخام فى رأس التنورة فى المقاطعات الشرقية من المملكة العربية السعودية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وراء إنشائه فى

عـام ١٩٤٥ حـتى تغـذى المجهـود الحـربى فى الشـرقين الأوسط والأقـصى[١]، ولأغراض سياسية حثت الحكومة الأمريكية بريطانيا على أن تقدم قروضا للسعودية لتعويضها عن التوقف فى استغلال النفط وانقطاع مواسم الحج، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسلم حتى ذلك الحين لبريطانيا بالأولوية فى الشرق الأوسط بينما لم يظهر النزاع بينهما على النفوذ السياسى والاقتصادى إلا فى أعقاب الحرب. وقد استأنفت شـركة أرامكو أعمالها التنقيـبية والاستغلاليـة على نطاق واسع حتى أنها صارت تـواجه مشـكلات تسويق النفط المسـتخـرج من السعـودية، ورأت أنه من الأفضل لزيادة إنتاجهـا وفتح أسواق جديدة لها أن تسهم معهـا شركات أخرى لها نفوذ فى مجال التسويق والتوزيع، ويبدو أن الحكومة الأمريكية تدخلت لكى تشرك معها شركتى ستاندارد أوف نيوجـرسى وسوكونى فاكوم للحيلولة دون تفجر صراع بين شركات النفط[٢]، وتبع ذلك إدخال تغـيير أساسى هام فى امتيـاز النفط الذى كانت قد تحصلت عليه شركة ستـاندارد أويل أوف كاليفورنيا فى عام ١٩٣٣، ففى عام ١٩٤٦ دخـلت الشركـتان الجـديدتان مع كل من شركـة ستـاندارد أويل أوف كاليفورنيا وتكساس[٣]، حيث تولت الشركـتـان المنضمتان حديثا عـمليات التسويق والتوزيع فى شركة الزيت العربيـة الأمريكية التى عرفت باسم أرامكو Aramco[٤] ولما كانت الشركتان المذكورتان من بين الشركات الأربع المكونة لشركة نفط العراق، وكـان هناك اتـفـاق منذ عـام ١٩٢٨ - وهو اتفـاق الخط الأحـمـر Red line Agreement - ينص على ألا تسعى إحدى الشركـات المؤتلفة فى الحصول منفردة على امتياز فى بلاد العـرب الداخلة فى نطاق الاتفاق المذكور، لذلك أثار الائتلاف الجديد فى استغلال نفط السعودية احتجـاجا قويا قدمته شركة نفط العراق، وعلى الأخص الشركة الفـرنسية للنفط Compagnie Francaise de Petrole وهى أحد فروع شركة نفـط العراق، ومن الشركات الرئيسيـة المشتركة فيها حـتى أنها قامت برفع هذه القـضية أمـام هيئة تحكيم بـريطانيةضد المجـموعة الأمـريكية والشـركاء الأخرين فى شركة نفط العراق لخرق اتفاقية الخط الأحمر[٥].

---

(١) جمال حمدان : بترول العرب ص ١١٤.

(٢) بنواميشان : عبدالعزيز ص ٢٦٦.

(٣) Hamilton, Americans & Oil in the Middle East p. 158 see also Shwadran, Benjamin, Middle East Oil & The Great Powers p. 349 ff, New York 1955.

(٤) Shwadran, B., op. cit., p. 349 ff.

(٥) Lenczowski, G., Oil & State in the Middle East p. 18.

وبسبب هذه التعقيدات القانونية لم يعقد الاتفاق النهائى بين شركتى ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وتكساس من ناحية، وشركتى سوكونى فاكوم وستاندارد أوف نيوجرسى من ناحية أخرى إلا فى مارس ١٩٤٧، وبمقتضى هذا الاتفاق امتلكت شركة ستاندارد أوف نيوجرسى ٣٠ ٪ وسوكونى فاكوم ١٠ ٪ من أسهم شركة الزيت العربية الأمريكية، أما الـ ٦٠ ٪ المتبقية من الأسهم فقد اقتسمت بالتساوى بين شركتى ستاندارد أوف كاليفورنيا وتكساس(١).

ولم يمض وقت طويل - وبالتحديد فى نوفمبر ١٩٤٨ - حتى استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها المتصاعد بعد الحرب العالمية الثانية لإلغاء اتفاقية الخط الأحمر باتفاق مع الأطراف المعنية الأمريكية والفرنسية خارج هيئة التحكيم، وأصبحت شركتا ستاندارد أوف نيوجرسى وسوكونى فاكوم فى حرية قانونية لكى تشتركا مع أرامكو وكذلك مع شركة التابلاين Trans Arabian Pipe Line التى تأسست فيما بعد(٢).

وحتى عام ١٩٤٥ لم تكن الحكومة السعودية تتلقى من عائدات النفط أكثر من خمسة ملايين دولار سنويا من شركة أرامكو، ولكن عائدات النفط لم تلبث أن تضاعفت تضاعفا ملحوظا حتى وصلت إلى ثلاثين مليون دولار فى عام ١٩٤٨، وفى العام التالى (١٩٤٩) وصلت عوائد النفط إلى خمسة وخمسين مليون دولار بالإضافة إلى تسعة ونصف مليون دولار دفعتها شركة وسترن باسيفيك - وهى شركة أمريكية أخرى - بمثابة مقدم عن اتفاقها مع الحكومة السعودية للعمل فى القسم السعودى من المنطقة المحايدة لقاء استغلالها النفط فى الجرف القارى للسعودية(٣).

ومع تدفق عائدات النفط على ابن سعود بصورة لم يسبق لها مثيل أخذت الحكومة السعودية تضغط على الشركات المستغلة لدفع أكبر نسبة مئوية من العائدات، وخاصة بعد أن قامت شركة النفط الإنجليزية الإيرانية بتعديل اتفاقيتها مع إيران فى ١٧ يولية ١٩٤٩، ويتضمن التعديل الجديد تقديم عائدات أكثر سخاء(٤).

---

(١) Ibid., pp. 18 - 19.

(٢) Hamilton. Americans & Oil in the Middle East p. 158.

(٣) Marlowe, J., The Persian Gulf in the 20th Century p. 175.

(٤) Huerwitz, Diplomacy in the Near & Middle East vol. 2 Doc. No. 91.

وقد شهدت الخمسينيات من هذا القرن توسعا هائلا فى العمليات التنقيبية وبناء خطوط، أنابيب تمتد على مسافة طويلة لكى تصل ما بين حقول السعودية فى الدمام وغيرها إلى موانئ البحر المتوسط. ويعتبر خط التابلاين الممتد على مسافة ١٠٨٦ ميلا من أكبر المشروعات البترولية التى حققتها رءوس الأموال الأمريكية، إذ إن بناءه تكلف ما لا يقل عن ٢٣٠ مليون دولار مما يدل على أن شركات النفط كانت تحقق أرباحا طائلة، وقد أغنى الخط عن نقل البترول السعودى عبر قناة السويس، وأمكن بذلك استخدام الناقلات الضخمة التى تحمله من ميناء صيدا عند نهاية الخط عبر البحر المتوسط، كما أصبحت السعودية تحتل المكانة الأولى بين دول الشرقين الأدنى والأوسط المصدرة للنفط وذلك بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٢، ولم تفقد هذا المركز إلا فى عام ١٩٥٣ حين تخطتها الكويت، وليس من شك أيضا فى أن تأميم نفط إيران خلال حركة الدكتور مصدق أدى إلى زيادة الإنتاج فى كل من الكويت والسعودية إذ إن اختفاء البترول الإيرانى من الأسواق العالمية لمدة ثلاث سنوات أثر على زيادة الإنتاج فى كل من الكويت والسعودية والعراق التى أصبحت تشكل أوائل الدول المصدرة للنفط فى منطقة الشرق الأوسط[١].

ولا شك أن سبق السعودية فى زيادة الإنتاج هو الذى مكنها قبل غيرها من الدول العربية الأخرى من أن تحصل على تعديل فى عقود امتيازها والأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح Fifty-Fifty profit sharing حيث عقدت اتفاقية بذلك بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠[٢].

ويعتقد لونجرج Longrigg -الخبير بشئون النفط- أن سبق السعودية فى زيادة الإنتاج إنما يرجع إلى استقرار أوضاعها السياسية واطمئنان شركات النفط إلى مستقبلها مما جعلها تقدم تنازلات جديدة، وإن كان مبدأ مناصفة الأرباح الذى تم الاتفاق عليه فى ديسمبر ١٩٥٠ لايعد مع ذلك مثلا أعلى لمايجب أن يكون قائما بين

---

(١) Marlowe, J., op. cit., pp. 167 - 168.

(٢) نشرت هذه الاتفاقية فى هيرويتز المجلد الثانى، نقلا عن ترجمة للنص العربى الذى نشر فى جريدة أم القرى فى ٤ نوفمبر و ٢٧ ديسمبر ١٩٥٠ و ٢٠ يولية ١٩٥١ انظر .

Huerwitz, Diplomacy in the Near & Middle East Vol. 2 pp. 314 - 315 Doc. No. 94 Agreement Jiddah for equal sharing of the Profits, The Saudi Arab Government & Aramco 30th December, 1950.

شركات النفط وبين الدول المنتجة له. وعلى أى حال فقد أدخلت الاتفاقية الجديدة بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو مبدأ جديدا إلى الشرقين الأدنى والأوسط وكان ذلك على غرار التنظيم الذى اتبعته فنزويلا قبل ذلك بعدة سنوات، كما عقدت اتفاقيات أخرى على غرار ذلك فى الكويت بتاريخ أول ديسمبر ١٩٥١، وفى العراق بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٥٢، وإيران فى سبتمبر ١٩٥٤[١].

ومع ذلك فإن اتفاقية مناصفة الأرباح بين أرامكو والسعودية تستمد أهميتها فى أنها سبقت الدول العربية الأخرى، وإن كان يلاحظ أن الاتفاقية كانت تحتسب العوائد المقررة على كل طن كجزء من نصف الأرباح المستحقة للدولة المنتجة وبذلك فإن ما تدفعه أرامكو للسعودية كان لا يصل إلى ٥٠ ٪ من الأرباح بل إلى نحو ٤٠ ٪ وذلك بعد خصم قيمة العائدات الثابتة؛ ولذلك لم تلبث السعودية أن سارعت إلى إدخال تعديل جديد، نص على عدم احتساب قيمة الضرائب التى تدفع خارج السعودية، وقد تم ذلك بموجب اتفاقية معدلة وقعت فى ١٢ أكتوبر عام ١٩٥١، ويعنى ذلك التعديل تطبيق مبدأ المناصفة قبل دفع الضرائب للولايات المتحدة الأمريكية وليس بعدها كما كان متبعا من قبل، بالإضافة إلى جميع الضرائب الأخرى التى تتحملها الشركة[٢]، كما نص التعديل على إدخال عضوين سعوديين فى مجلس إدارة شركة أرامكو، وتعهد الشركة بأن تتخلى فى أسرع وقت ممكن عن جميع الأراضى التى لم تقم باستغلالها، وأن تلتزم بالأسعار العالمية عند احتساب قيمة الأرباح؛ وذلك لأن الشركة كانت تعلن أسعار البيع مطروحا منه خصومات كبيرة، وإن كان يلاحظ أنه قد أجل البت فى الطلبين الأخيرين، كما تقرر نقل إدارة الشركة من نيويورك إلى الظهران، وقد تم ذلك بالفعل فى عام ١٩٥٢[٣].

والجدير بالذكر أنه حتى بعد إجراء هذه التعديلات على عقود امتياز الشركات المستغلة فإن أرباح شركات النفط فى الشرق الأوسط استمرت أعلى منها فى الشركات العاملة فى الميادين الأخرى بدليل تهافت شركات جديدة فى الحصول

---

(١) Huerwitz, op. cit., Vol. II pp. 314 - 315.

(٢) Lenczowski, George, Oil & State in the Middle East p. 19.

(٣) فيتى : بترول الصحراء ص ٣٤.

على امتيازات بشروط أفضل من مبدأ المناصفة، من ذلك أن شركة نفط يابانية طلبت التنقيب فى المياه الإقليمية للسعودية فى عام ١٩٥٨ على أن يكون نصيب الدولة المنتجة ٥٦ ٪. كما يلاحظ أن شركة أرامكو لم تتخل عن المساحات الشاسعة التى كانت تتمتع فيها باحتكار التنقيب، ولم تكن قد باشرت فى استغلالها بعد، إلا فى عام ١٩٦٣ حين تخلت عن ٦٤ ٪ من هذه الأراضى، ودفعت علاوة على ذلك مائة مليون دولار لتسوية خلافات مالية سابقة.

وفى عام ١٩٦٦ قدرت كميات النفط المخزونة فى الحقول التى تستغلها شركة أرامكو بما يبلغ خمسة وسبعين بليون طن مما جعلها من أكبر شركات النفط العالمية. ومع زيادة الإنتاج كان من المفروض أن تتوسع معامل التكرير حتى يتسنى العمل لأكبر عدد من الناس، غير أن معظم النفط ظل يصدر من السعودية ومن غيرها من دول الخليج على شكل مادة خام حيث يكرر فى المصافى الأوروبية.

وتحتل شركة أرامكو مكان الصدارة فى إنتاج النفط إذ وصل إنتاجها عام ١٩٦٦ إلى ما يقرب من ١١٨,١٣٠,٠٠٠ برميل، وفى ذلك العام تفوقت السعودية على الكويت من حيث كمية الإنتاج، وبلغت العائدات التى قدمتها أرامكو للحكومة السعودية فى عامى ١٩٦٥ - ١٩٦٦، ٥٧٢,٤ مليون دولار.

وتلا أرامكو فى الأهمية شركة أمريكية أخرى هى شركة جيتى صاحبة الامتياز فى المنطقة المحايدة الواقعة بين السعودية والكويت، ومع ذلك لم تزد العائدات التى دفعتها هذه الشركة عن ٢٣,٨ مليون دولار فى العام الواحد. وقد حاولت شركات أخرى أصغر من شركات الاحتكار الأمريكية أن تحصل على امتيازات جديدة فى السعودية، غير أن المنافسة كانت صعبة فى بداية الأمر فقد ظفرت الشركات الأولى بأغنى المناطق من حيث الإنتاج، كما أن الشركات الصغرى كانت لاتستطيع أن تنفق بنفس المقدار على أعمال التنقيب والمغامرة، ومنذ عام ١٩٦٥ أخذت السعودية تشجع هذه الشركات على التنقيب فى أراضيها، وذلك بناء على نظام جديد فى الامتيازات يمكن وصفه بنظام المشاركة، وقد أصبح هذا النظام ممكنا تطبيقه نتيجة الادخارات التى كونتها بعض الدول المنتجة للنفط مما أتاح لها تكوين شركات وطنية، فمنذ عام ١٩٥٦ أسست السعودية شركة وطنية هى شركة بترومين، وكانت أعمالها قاصرة على توزيع النفط داخل البلاد، ثم

توسعت فشملت بناء الناقلات، وتطلعت بعد ذلك إلى المساهمة فى صناعات النفط بجميع مراحلها[١]، وقد قبلت بعض الشركات الصغيرة مثل شركة الزيت اليابانية وشركة إيراب الفرنسية وشركة أسبانية ثالثة الإسهام مع الشركة الوطنية السعودية بنصف رأس المال وذلك على النمط الذى استنه ماتى، ممثل شركة إينى الإيطالية فى إيران، ويتيح هذا النظام للدولة المنتجة الحصول على٧٥٪ من صافى الأرباح، ٥٠٪ بحكم المساهمة فى رأس المال، و ٢٥٪ بحكم مناصفة الأرباح مع الشركة الأجنبية،ولعل الفائدة التى حققها ذلك النظام أدى بمنظمة الأوبك إلى التوصية بتطبيق نظام المشاركة على الشركات الاحتكارية الكبرى بعد ما لوحظ أن هذه الشركات تخفض الإنتاج فى منطقة وتزيده فى أخرى حسب مصالحها[٢].

وقد أوجدت صناعة النفط طبقة عاملة فى السعودية غير أن هذه الطبقة ليست كبيرة من حيث العدد، فهى لم تزد عن ٤٠ ألفا، وتتجمع الطبقة العمالية فى المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وكانت خطة أرامكو صرف أجور مرتفعة حتى تبعد العمال عن الانخراط فى سلك الحركات السياسية، ومع ذلك أثبت الوعى العمالى حقيقة وجوده فقد أعلنت لجنة العمال فى الظهران عن وجودها فى عام ١٩٥٣، وقدمت التماسا طالبت فيه بمنح مكافآت لرفع مستوى المعيشة، وإدخال تحسينات فى وسائل النقل والمواصلات، إلى جانب المطالبة بإسكان جيد والإكثار من بناء المدارس لأطفال العمال، كما طالبت فى التماس آخر فى أكتوبر ١٩٥٣ رفعته إلى الأمير سعود بن عبد العزيز الذى كان وليا للعهد، بأن يسمح للعمال بإنشاء نقابة عمالية، ووجدت الحركة العمالية فى صحافة البحرين متنفسا لها[٣]. وفى ١٧أكتوبر ١٩٥٣ دعت لجنة العمال إلى إضراب شامل استجاب له أكثر من ١٣,٠٠٠ موظف وعامل فى كل من الظهران وأبقيق ورأس التنورة[٤]، واستجابة لتوصيات اللجنة السعودية الملكية التى شكلت لإجراء تحقيق

---

(١) انظر الاتفاقية المنظمة بين الحكومة السعودية وبترومين فى ديسمبر ١٩٦٧، اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية ج ١ ص ١٣٥١.

(٢) صلاح العقاد : المشرق المعاصر ص ص ٥٧٣ - ٥٧٦.

(٣) Lenczowski, G., op. cit., p. 273.

(٤) عن التفصيلات الخاصة بهذا الإضراب يمكن الرجوع إلى Middle East Journal. Winter 1954 p. 71 ff.

سريع، قامت شركة أرامكو بإدخال عدة إصلاحات اجتماعية منها رفع الحد الأدنى للأجر اليومى من خمسة إلى ستة ريال سعودى، وإلى غير ذلك من بعض الإصلاحات الأخرى المتعلقة بشئون العمال[١].

وفى عام ١٩٥٦ قام إضراب آخر اختلف عن إضراب عام ١٩٥٣ فى أنه حمل شعارات القومية العربية ومحاربة الإمبريالية، ويرجع ذلك إلى التطورات القومية التى حدثت فى العالم العربى بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٩ بما فى ذلك مقاومة حلف بغداد ووقوع العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦[٢]، وأثر هذا العدوان على السعودية التى بادرت بقطع علاقاتها الديبلوماسية مع بريطانيا وفرض حظر على النفط المصدر إلى دول العدوان بريطانيا وفرنسا، واستجابت شركة أرامكو لاتجاهات السياسة السعودية واضطرت إلى إيقاف تدفق النفط الخام فى الأنابيب الممتدة إلى معمل التكرير فى البحرين باعتبار البحرين فى ذلك الوقت إمارة خاضعة للحماية البريطانية، هذا بالإضافة إلى تأثير غلق قناة السويس فى نقل البترول السعودى إلى دول غرب أوروبا[٣].

وعلى الرغم من القيود التى اتخذتها السلطات السعودية ضد النشاطات العمالية فى أعقاب حوادث عام ١٩٥٦، إلا أن الملك فيصل وعد العمال فى عام ١٩٦٢ بتخفيف تلك القيود وتكوين مكتب للعمل تكون مهمته رعاية مصالحهم. ومع أن السعودية تضم عددا كبيرا من العمال المشتغلين فى صناعة النفط إلا أن وعى العمال لم ينضج فى السعودية نضوجه فى إمارات الخليج العربى المتطورة كالكويت والبحرين، ولعل ذلك يرجع فى الدرجة الأولى إلى تحول الأفراد فى السعودية فجأة من حياة البداوة أو الزراعة البسيطة فى الواحات إلى طبقة عاملة فى حقول النفط والأعمال المتعلقة بصناعته، وقد تم هذا التحول دون المرور بمرحلة انتقال أو سكنى المدن، وبالتالى فلم يمروا بالتجارب التى مر بها العمال العرب فى بعض البلدان العربية الأخرى[٤].

---

(١) Lenczowski, G., op. cit., p. 272.

(٢) Ibid., p. 273.

(٣) Lenczowski, G., Oil & State in the Middle East p. 334.

(٤) صلاح العقاد : مرجع سبق ذكره ص ٥٧٧.

استغلال النفط فى الكويت :

إذا كان مبدأ مناصفة الأرباح قد طبق فى فنزويلا منذ عام ١٩٤٣، وفى السعودية منذ عام ١٩٥٠ فكان لابد من الانصياع للمبدأ الجديد فى الكويت بسبب ما ثبت من وفرة الإنتاج وسهولته[١]، بالإضافة إلى الوعى البترولى الجديد وخصوصا بعد حوادث تأميم النفط الإيرانى[٢]؛ وبسبب تعديل اتفاقيات النفط فى البلدان الأخرى لصالح الدولة المنتجة، ففى ٣ ديسمبر ١٩٥١ أجرى تعديل فى الاتفاقية الأساسية التى عقدت فى عام ١٩٣٤، ونص التعديل على تحويل حقوق الامتياز إلى الشركتين المالكتين لشركة نفط الكويت مباشرة، وهما شركة البترول البريطانية British Petroleum Company وشركة نفط الخليج الأمريكية Gulf Oil Company على أن يكون لكل منهما النصف فى حق ملكية الامتياز غير القابل للتجزئة.

كذلك نص هذا التعديل على تطبيق مبدأ المناصفة على الكويت ابتداء من أول ديسمبر عام ١٩٥١[٣]، كذلك كان من أبرز التعديلات التى أدخلت فى عام ١٩٥١ ما يأتى :

أولا : مد فترة الامتياز سبعة عشر عاما زيادة عن المدة التى سبق تحديدها فى عام ١٩٣٤، وبذلك أصبح الامتياز ينتهى فى عام ٢٠٢٦[٤].

ثانيا : دخول مناطق البحر المغمورة ضمن مناطق الامتياز على أن تتنازل الشركة عن حقها فى التنقيب فى الجزر الكويتية، مع احتفاظها بحقوق التنقيب فى أراضى الكويت وسواحلها وسواحل جزرها.

ثالثا : تعهد شركة نفط الكويت بالمساهمة فى نفقات التعليم العالى للكويتيين الذين يدرسون بالخارج، إذ تعهدت الشركة بدفع إعانة مالية قدرها ٤٥,٠٠٠ جنيه سنويا تمنح للطلاب الكويتيين.

---

(١) عبدالعزيز حسين : محاضرات عن المجتمع العربى فى الكويت ص ص ٦٧ / ٦٨.

(٢) لم يكن يتجاوز دخل النفط فى الكويت قبل عام ١٩٥٠ عن ٢٠ مليون دولار سنويا ولكن الطفرة فى الزيادة ترجع إلى حركة الدكتور مصدق فى عام ١٩٥١ انظر :

Huerwitz, J. C., Middle East Politics, The Military Dimension p. 347.

(٣) Longrigg, S., Oil in the Middle East p. 222 see also Morlowe, J., op. cit., p. 174.

(٤) دليل الكويت - إصدار غرفة تجارة وصناعة الكويت، قصة النفط ص ٢٦٥.

رابعا : أن يخضع دخل الشركة الصافى إلى ضـريبة الدخل المنصوص عليها فى مرسوم ضريبة الدخل الكويتية والبالغة ٥٠٪ من الدخل الصافى[١].

وعلى الرغم من القصور الواضح فى مبدأ مناصفة الأرباح، من حيث خصم ما يبلغ ١٢,٥٪ من نصيب الحكومة من الدخل العـام، بدلا من اعتبار ذلك جزءا من المصاريف العامة للإنتاج يتحملها الطرفان، فضلا عن أن الشركة هى التى تقوم بتحـديد الأسعـار التى تبيع بها إنتـاجهـا، وهى التى تقدر كمـيات النفط المنتجة والمصدرة، وغـير ذلك مما يؤدى فى النهاية إلى مـقاسمة فى الربح وليس مناصـفة له؛ إذ لم يزد نصيب الكويت فى الواقع عن ٤٢,٣٪ من الأرباح، إلا أنه مع ذلك طفر دخل الكويت من ٣ مـلايين جنيه فى عام ١٩٤٩، إلى ٦٠ مليـون جنيه فى العام التالى لتوقيع الاتفاق.

وفى عام ١٩٥٣ صدر تعـميم من المقيم السيـاسى البريطانى فى الخليج نص فيه عـلى تطبيق ضريبة الدخل الكويـتى لعام ١٩٥١ على جميع الرعـايا الإنجليز، وبذلك أصبحت الشركة ملتزمة به باعـتبارها شخصية بريطانية[٢]. والجدير بالذكر أن الاتفاقيات البترولية كانت تعدل من آونة إلى أخرى بحيث تتلاءم مع ما يستجد من تطورات فى دول الشـرق الأوسط المنتجـة للنفط[٣]، ففى أكتـوبر عام ١٩٥٥ أبرمت اتفاقـية شاملة حلت بدلا من اتفـاقية ١٩٥١، ونصت على عـدة تعديلات أدخلت على الاتفاقية الأساسية فى عـام ١٩٣٤، وكذلك الاتفاقية المعدلة فى عام ١٩٥١، حيث اشتملت على تحديد جزر الكويت الداخلة فى نطاق الامتياز، وهى جميع الجـزر الواقعة فى خليج الكويت، ومن ثم أصبحت هناك جـزر أخرى مثل قارو - كبر - أم المرادم غـير داخلة فى نطاق الامتياز، كذلك احـتوت التعديلات على أن يشمل امـتياز الشـركة قاع البـحر، أى الأرض المغطاة بمياه الخليج التـابعة للكويت إلى مسافة سـتة أميال، إلى جانب التوسع فى الخدمات الاجـتماعية التى تقدمـها الشركة للكـويت. كما نصت تعديلات أخـرى على إلزام الشركة بتـقديم تقارير سنوية عن حساباتها الختامية.

---

(١) نفسه.

(٢) دليل الكويت ص ٢٦٥.

(٣) الكويت اليوم (الجريدة الرسمية للكويت) السنة الأولى العدد (٢).

وفى عام ١٩٥٨ تم الاتفاق على ألا يؤخذ بعين الاعتبار قيمة الخصم الذى تمنحه الشركة على عقود الشراء من حساب ضريبة الدخل، وفى العام التالى اتفق على أن تحصل الكويت من الشركة على نصف احتياجاتها من النفط بدون مقابل نقدى، كما اتفق فى العام الذى يليه (١٩٦٠) على أن تتحمل الشركة رواتب موظفى الأمن الحكوميين الذين يعملون لديها، كما اتفق أيضا على أنه ابتداء من يونية ١٩٦١ تتنازل الشركة عن حقها فى بيع النفط ومنتجاته محليا لشركة نفط الكويت الوطنية التى قامت بشراء منشآت التوزيع المحلية من شركة نفط الكويت المحدودة، وتعهدت الشركة بأن تبيع النفط لشركة النفط الوطنية للاستهلاك المحلى بسعر التكلفة فقط، وبذلك أبطل مفعول اتفاقية ١٩٥٩ التى كانت - كما أوضحنا - تنص على أن تقوم الشركة بتقديم نصف ما تحتاجه الكويت محليا دون مقابل نقدى. وفى عام ١٩٦٢ تنازلت شركة نفط الكويت عن ٩٦٢٦كم٢ من مجموع أراضى الامتياز التابعة للشركة والتى لم تكن قد شملتها العمليات التنقيبية بعد[١].

وقد شهدت الخمسينيات توسعا ضخما قامت به شركة نفط الكويت المحدودة فى عملياتها الاستغلالية، فقد بدأت الشركة فى عام ١٩٤٦ بحقل البرقان ثم اتجهت إلى المقوع إلى الشمال من برقان، ثم إلى منطقة الروضتين فى عام ١٩٥٤، وبدأت عمليات إنشاء أكبر ميناء لنقل النفط فى مدينة الأحمدى تسير بخطوات حثيثة وكانت بحق من أعظم عمليات التطوير التى شهدتها الكويت، وقد تم بناء هذا الميناء فى عام ١٩٤٩ بحيث يمتد إلى مسافة ٤١٠٠ قدم داخل البحر وجهز بثمانية مراسى لتعبئة البواخر بالنفط، وبحيث تستطيع ثمانى ناقلات بترولية أن ترسو عليه فى وقت واحد، كذلك أنشئت محطة لتكرير النفط فى الميناء تم التوسع فى طاقاتها بحيث تقوم بتكرير ٣٠ ألف برميل يوميا منذ عام ١٩٥١[٢].

وعلى الرغم من أنه قضى على شركة نفط الكويت أن تعمل فى بلد غير

---

(١) دليل الكويت : مصدر سبق ذكره ص ٢٦٥.

(٢) زهرة فريث : الكويت كانت منزلى، ص ص ٤٣ / ٤٥.

صناعى ينقصه الرجال المدربون على الأعمال التقنية الحديثة، كما أن الكويت وغيرها من بلدان الخليج تفتقر إلى بعض الإمكانات ووسائل النقل اللازمة لنقل المعدات والأدوات الثقيلة إلى مراكز العمل بعد تفريغها من السفن، أضف إلى ذلك قسوة الطبيعة وقيظ المناخ فى الصيف[١]، إلا أن الشركة استطاعت التغلب على كثير من هذه الصعاب. وفى خلال الفترة ما بين عامى ١٩٥٩، ١٩٦٠ أنجز بناء مركز لتجميع النفط ومحطة للضخ وخط أنابيب يصل إلى خزانات الأحمدى، كما تم حفر آبار استكشافية غرب موقع أول بئر حفر فى عام ١٩٣٦ فى منطقة بحرا، وكذلك فى الصابرية جنوب شرقى الروضتين وفى المناقيش إلى الغرب من برقان[٢].

المنطقة المحايدة:

فى ٢٨ يولية ١٩٤٨ حصلت شركة البترول الأمريكية المستقلة على امتياز التنقيب عن النفط فى المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية، ولايختلف هذا الامتياز كثيرا عن عقد الامتياز الذى سبق منحه لشركة نفط الكويت المحدودة إلا فيما يختص بمدة الامتياز وعوائده. وشركة النفط المستقلة ماهى إلا واحدة من المجموعة الأمريكية يرمز لها اختصارا بكلمة Aminoil[٣]، وحصلت على حق الامتياز فى نصيب الكويت من المنطقة المحايدة لمدة ٦٠ عاما. ويلاحظ فى الاتفاق الذى عقده حاكم الكويت مع الشركة أنه استبقى لنفسه حقوقا هامة فى الإنتاج حتى أن الاتفاقية وصفت فى ذلك الوقت بأنها اتفاقية خطيرة بالنسبة للشركات المستغلة، ولعل ذلك مما أدى بشركة أرامكو إلى التراجع عن أولويتها فى استغلال نفط المنطقة المحايدة فى الجزء الخاص بالسعودية فى مقابل حقوق التنقيب فى الجرف القارى للسعودية[٤]. وبذلك أخلى المجال لشركة غرب الباسفيك Pacific Western Company لتوقيع اتفاق مع عبدالعزيز بن سعود لمدة ستين عاما، وكانت شروطه أكثر سخاء من تلك الشروط التى منحت لشركة أمينويل، ومن هذه الشروط :

---

(١) زهرة قريث : مرجع سبق ذكره ص ص ٤٣ / ٤٥.

(٢) دليل الكويت : مصدر سبق ذكره انظر النفط فى الكويت.

(٣) The American Independent Oil Company.

(٤) Longrigg, S., op. cit., pp. 214 - 215 see Marlowe, J., op. cit., p. 168.

- أحقية السعودية فى المشاركة بنسبة ٢٥ ٪ من الأسعار المعلنة.
- بناء معمل لتكرير النفط.
- أن يكون للسعودية ١٢,٥٪ من أرباح الإنتاج، و ٢٥٪ من حصيلة الأرباح من عمليات التكرير[١].

والجدير بالذكر أن العروض السخية التى قدمتها كل من أمينويل والوسترن باسيفيك كانت من مقدمات اتفاقية مناصفة الأرباح التى أبرمت بين السعودية وشركة أرامكو فى عام ١٩٥٠، واتفاقيات النفط الأخرى فى منطقة الخليج العربى[٢].

وقد اتفقت الشركتان أمينويل ووسترن باسيفيك على أن تقوم الشركة الأولى بعمليات التنقيب واستخراج النفط على أساس تبادل المنافع، أى أنهما تكونان منظمة مشتركة للعمل. وبعد جهود مضنية تم اكتشاف النفط فى منطقة الوفرة فى قلب المنطقة المحايدة، وبدأ سحب النفط منها فى عام ١٩٤٩ حيث حفرت ثلاثة آبار تم استنزافها فى عام١٩٥٢، ثم حفرت بئر رابعة فى منطقة نوارس فى الغرب، أما البئر الخامسة فتقع فى الحازمى إلى الجنوب[٣]. وتنقل شركة أمينويل النفط بواسطة أنبوب طوله ميل واحد وقطره ٣٢,٥ بوصة إلى ميناء عبدالله الواقع ضمن الحدود الكويتية، والجدير بالذكر أن أول شحنة من النفط تم نقلها من هذا الميناء إلى اليابان فى ١٣ يناير ١٩٥٤، كما تتمتع شركة أمينويل بامتياز آخر منحه إياها حاكم الكويت فى سبتمبر ١٩٤٩ يعطى لها حقوقا فى التنقيب عن النفط واستغلاله فى جزر كبر وقارو وأم المرادم الواقعة فى مياه الخليج بمواجهة ساحل المنطقة المحايدة[٤].

وفى يولية ١٩٦١ أدخلت الكويت تعديلا على الامتياز الذى منح لشركة أمينويل فى عام ١٩٤٨ بحيث أصبح الامتياز ينص على أن تلتزم الشركة بدفع ضريبة دخل إلى الكويت على إيرادها السنوى الصافى من إنتاج النفط وأن تلتزم الشركة بدفع ١٢,٥٪ كرسوم امتياز من قيمة السعر المعلن حينما يصل إنتاج الشركة إلى ١٥ ألف طن سنويا.

---

(١) Longrigg, S., op. cit., pp. 214 - 215.
انظر اتفاقية المنطقة المحايدة المعقودة مع باسيفيك وسترن أويل كوربوريشين فى كتاب اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية ج ١ للدكتور محمد لبيب شقير وصاحب ذهب ص ٧٠ وما بعدها.
(٢) Marlowe, J., The persain Gulf in the 20th Century p. 175.
(٣) Longrigg, S., op. cit. p. 215.
(٤) زهرة قريت : مرجع سبق ذكره ص ص ٤٥ / ٤٧.

وبينما كانت الشركات الأمريكية تعمل فى تنمية بترول المنطقة المحايدة أخذ اليابانيون المتلهفون على الوصول إلى مدخرات الخليج الغنية يمدون شباكهم لاصطياد عقود الامتيازات فى المناطق المغمورة، وكانوا مستعدين أن يدفعوا أكثر من نسبة المناصفة التى كانت شركات الكارتل[١] تمقت انتهاكها خشية تعرض شروط امتيازاتها الكبرى للأخطار[٢]. وبالفعل شهدت أواخر الخمسينيات من هذا القرن بداية دخول اليابان ميدان التنقيب عن النفط فى منطقة الخليج العربى عندما حصلت إحدى الشركات اليابانية على امتياز من السعودية عام ١٩٥٧ للتنقيب عن النفط فى الأراضى المغمورة، ففى ديسمبر من ذلك العام منحت السعودية امتيازا لمدة أربعين عاما فى القسم غير المحدد الخاص بها من المنطقة المحايدة إلى شركة تجارة النفط اليابانية[٣]. ولم تلبث هذه الشركة أن دخلت فى العام التالى فى غمار منافسات حادة مع شركات بترولية أخرى من أجل استكمال امتيازها فى المنطقة المحايدة عن طريق الحصول على امتياز للتنقيب والاستغلال فى الأراضى المغمورة بمياه البحر من الكويت، وقد تم لها ما أرادت فى يوليو عام ١٩٥٨ عندما وقعت اتفاقا مع حاكم الكويت، ونص الاتفاق على أن النفط المنتج من منطقة الامتياز سوف يعتبر منتجا بالتساوى بين السعودية والكويت باعتبارهما يشتركان مناصفة فى الموارد الطبيعية والنفطية فى المنطقة المحايدة[٤]. وقد مارست الشركة اليابانية عملياتها الاستغلالية فى المناطق البحرية الملاصقة لشاطئ المنطقة المحايدة والتى تقع على مسافة تزيد عن ستة أميال من سواحل جزيرتى قارو وأم المرادم ومدة الامتياز ٤٤,٥ عاما[٥]. ولعل مما شجع الشركة اليابانية فى الحصول على ذلك الامتياز ظهور اعتقاد قوى بوجود النفط فى المناطق المغمورة. وقد قوى هذا الاعتقاد بنجاح شركة أرامكو فى العثور على النفط فى المناطق البحرية المجاورة لشواطئ السعودية الشرقية[٦].

---

(١) تتكون مجموعة الكارتل من سبع شركات أمريكية وهولندية وبريطانية كبرى.

(٢) هارفى أوكونور : الأزمة العالمية فى النفط ص ٤٢٩.

(٣) Japan Trading Company.

انظر نص الاتفاقية المعقودة بين الحكومة السعودية والشركة اليابانية فى ديسمبر ١٩٥٧ فى اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية ج ١ ص ١٨٣.

(٤) عن الوضع القانونى للمنطقة المحايدة وسريان الامتيازات النفطية عليها يمكن الرجوع إلى :

AL Bahrna, The Legal Status of the Arabian Gulf States p. 268

(٥) دليل الكويت – مصدر سبق ذكره ص ٢٦٦.

(٦) Lenczwoski, G., op. cit., p. 22.

وقد قامت الشركة اليابانية بإدخال نظام بمقتضاه أشركت الحكومتين السعودية والكويتية بنسبة ١٠٪ لكل منهما، بينما تمتلك هى ٨٠ ٪ من الأسهم[١].

ويمكن أن نلخص فيما يلى أهم ما جاء فى الاتفاقيتين المعقودتين بين الشركة اليابانية وبين الحكومتين السعودية والكويتية باعتبارهما تقدمان نموذجين لاتفاقيات من طراز جديد :

- تعيين السعودية والكويت ثلث أعضاء مجلس الإدارة[٢].
- مراقبة حسابات الشركة عن طريق لجنة مؤلفة من ممثلين من الدولتين المضيفتين ومن الشركة[٣].
- امتناع الشركة عن المداخلة فى الشئون السياسية.
- أن يكون للسعودية ٥٦ ٪ من الأرباح والكويت ٥٧ ٪ وألا تستثنى الشركة من دفع ضريبة الدخل لكل من الدولتين.
- تعهد الشركة بعدم بيع إنتاجها للدول المعادية.
- تقدير الأرباح على أساس الإنتاج والتسويق معا[٤].
- أن تدفع الشركة لحاكم الكويت ريعا سنويا قيمته مليون ونصف مليون دولار يضاف إليها مليون آخر عند اكتشاف النفط وخمسة ملايين عندما يصل الإنتاج إلى ٥٠٠٠٠ برميل يوميا، ويشابه امتياز الشركة مع السعودية امتياز الكويت فى هذا الشأن مع تقسيمات مختلفة نوعا فيما يتعلق بالعائدات والريوع السنوية[٥].
- استعداد الشركة لإعادة النظر فى نصوص الامتياز إذا حصلت إحدى دول منطقة الشرق الأوسط على نسبة أعلى من النسبة المنصوص عليها فى الامتياز الخاص بها. وقد أطلق اليابانيون بحصافة على شركتهم اسم شركة الزيت العربية المحدودة[٦].

وتسجل امتيازات الشركة اليابانية تطورا جديدا من حيث رفع حصة الدولة

---

(١) الحياة ١٩ / ١ / ١٩٦٨.

(٢) ونص الاتفاق على ألا يزيد الأعضاء الذين تعينهم الكويت أو السعودية عن عضوين وأن يكون للممثلين الوطنيين نفس الحقوق والواجبات التى يتمتع بها الأعضاء الآخرون.

(٣) يقضى هذا البند على أن يسمح بالاطلاع على الدفاتر للمراقبين الوطنيين.

(٤) Lenczwoski, G., op. cit., pp. 84 - 85.

(٥) هارفى أوكونور : مرجع سبق ذكره ص ص ٤٣٢ / ٤٣٣.

(٦) Arabian Oil Company Ltd.

المضيفة إلى أكثر من ٥٠ ٪ بالإضافـة إلى ما أشرنا إليه من حق الدولة المضيفة فى تعيين نسبة من عدد أعضاء مجلـس الإدارة، إلى جانب تعهد الشركة - كما وضح من الاتفاق مع الكويت - على تخليها عن ٢٠ ٪ من مسـاحة المناطق غير المستغلة بعد مرور ثلاث سنوات على اكتشـاف النفط بكميات تجارية، و ٢٠ ٪ أخرى عند انقضـاء خمس سنوات، إلى جانب مـا أقرته من مبـدأ المشاركة الماليـة من جانب البلدان المضيفة[1]، وهكذا تعتـبر الشركة اليـابانية أول الشركـات التى طبقت ذلك المبدأ الذى سـيصبح فـيما بعـد المبدأ السائد بالنسـبة لدول الخليج المنتـجة للنفط، والذى وصل بعد حرب أكتوبر إلى ٦٠ ٪ كما هو الحال بين السعودية وأرامكو.

وقد بدأت الشركة اليـابانية العمل فى منطقة الخفجى بحـفر أول بئر فى عام ١٩٥٩ على بعد ٢٨ ميلا من ساحل المنطقة المحـايدة، غير أن عمليات التنقيب لم تلبث أن توقفت على عمق ١٥٠٠ قدم من سطح البحر نـتيجة حدوث انفجار فى أحد الآبار أسفر عن إصـابة الشركة بخسائر جسيمـة فى معداتها بلغت ٧٨٠ ألف دولار، ومع ذلك عادت الشـركة لاستئناف عمليـاتها التنقيبـية فى نفس الموقع فى يناير ١٩٦٠ حـيث كللت جهودهـا بالنجاح عندما تـدفق النفط بكميـات تجارية، وصدرت أول شحنة من نفط الخفجى إلى اليابان فى مارس ١٩٦١.

ويشابـه اتفاق الشركـة اليابانيـة اتفاقـا آخر عـقد بين الكويت وشـركة شل لاستثمار البترول[2] فى يناير١٩٦١، وشمل الامتياز مناطق الكويت البحرية بما فيها من جزر، وتتضمن عدة شروط من بينهـا رفع قيمة مشاركة الكويت إلى ٢٠٪ من أسهم الشركـة، كما نص على وجوب اسـتخدام الشركـة لنسبة كبيـرة من الرعايا الكويتيين أو رعايا الدول العربية.

ويمكن أن نلاحظ بصـفة عـامة أن هناك تطورات جـديدة حدثت فى عـقود الامتـيازات، من بينهـا قصر مـدة الامتـياز، إلى جانب إلزام الشـركات المسـتغلة بالتخلى عن بعض المساحات التى لم تشملها العمليات التنقيبية، إلى غير ذلك من الشروط التى تتضمن إلى حد ما هيمنة الدولة على مواردها النفطية.

---

(١) الكويت اليوم العدد ١٧٣ فى ١١ مايو ١٩٥٨.

(٢) Koweit Shell Petroleum Development Company.

أثر النفط فى تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى الكويت:

على أثر التوسع فى عمليات إنتاج النفط أصبحت الكويت محط أنظار كثير من شركات النفط، ومنطقة جذب لتيارات حضارية مختلفة وقوى بشرية متعددة، مما أثر على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية[١]. وقد بذلت محاولات منذ عام ١٩٥١ لتحويل المجتمع الكويتى فى فترة زمنية وجيزة إلى مجتمع الرفاهية وخاصة بعد ازدياد واردات النفط نتيجة اتفاقيات مناصفة الأرباح، وكان الدخل المتحصل عليه من النفط يقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم يدفع للمصروفات الجارية والقسم الثانى لمواجهة أعباء التطور، والقسم الثالث يستغل فى البنوك الأجنبية، وكان هذا التقسيم موضوعا منذ البداية دون إيجاد إدارة صحيحة وما يرتبط بها من ميزانية، مما ترتب عليه حدوث فوضى مالية إلى أن استقرت الأنظمة الإدارية فى الكويت عقب استقلالها فى عام ١٩٦١[٢]. وقد نتج عن تضخم عوائد النفط ظهور طبقات رأسمالية سيطرت على أعمال الإنشاءات الحديثة ونطاق الخدمات العامة، وأصبحت هذه الطبقة الرأسمالية تحتل مع شيوخ الأسرة الحاكمة قمة الهرم الاجتماعى، بينما ترك عدد كبير من المشتغلين بالحرف التقليدية كصناعات اللؤلؤ وصيد الأسماك وبناء السفن عملهم واتجهوا إلى الصناعات المتعلقة بالنفط والدوائر الحكومية والشركات الأهلية، ولكنهم اضطروا إلى قبول الأعمال غير الفنية إذ إنهم عجزوا عن منافسة العمال الوافدين من حيث الخبرة والكفاءة فى ميادين العمل الجديدة[٣]، أما سفنهم فقد تركوها تندثر غير آبهين بذلك لأنها باتت فى نظرهم رمزا لعهد مضى وانقضى[٤].

كما ترتب على تدفق موارد النفط نمو رأسمالية وطنية ساهمت إلى حد كبير فى تأسيس شركات نفط وطنية إلى جانب الشركات الأجنبية، وفرق كبير بين هذين النوعين من الشركات فشركة نفط الكويت لا تطبق على عمالها قانون العمل الكويتى بل تطبق عليهم قانونها الخاص، كما أنها تتخذ مراكزها الرئيسية فى لندن حتى تستفيد الخزينة البريطانية من الضرائب وهذا يعنى أن الكويت كانت تدفع عن حصتها من النفط ضريبة دخل للخزينة البريطانية، كما أن مشتريات الشركة تتم فى

(١) حسن سليمان محمود : الكويت فى ماضيها وحاضرها ص ١١ .

(٢) Lenczwoski, G., op. cit., pp. 46 - 47.

(٣) لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع إلى كتاب : دراسات فى التطور الاجتماعى والاقتصادى فى الكويت ١٩١٣/١٩٦١ للدكتور بدر الدين عباس، الكويت ١٩٧٣ .

(٤) قدرى قلعجى : أضواء على تاريخ الكويت ص ١٣٤، انظر أيضا الأهرام ١٢/٢/١٩٦٨ .

الخارج لقاء عمولات يأخذها أشخاص عاديون أو معنويون غير كويتيين، ومن هذه المشتريات الكثيرة لا تستفيد الكويت شيئا فهى لا تأخذ عليها رسوما[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن اتفاقيات النفط تنص على أفضلية التعيين للعمال العرب والأفضلية للكويتيين ثم للبلدان العربية المجاورة، وتنفيذا لذلك تقوم شركة نفط الكويت بالإعلان عن حاجتها من عمال فى الكويت وبغداد وبيروت، وعلى الرغم مما تتضمنه اتفاقيات البترول من التزام الشركة بتعيين عمال كويتيين أو غيرهم من الرعايا العرب فى الوظائف الفنية، إلا أن المجال كان مفتوحا أمام الشركة لتقدير مدى الكفاءة الفنية التى يتمتع بها هؤلاء، وبالتالى فإن الشركة غير حريصة تماما على تطبيق مبدأ الأولوية[2]، فإذا استثنينا الأوروبيين والأمريكيين الذين يعملون فى الشركة باعتبارهم من ذوى الخبرات الفنية فقد استمر يعمل فى خدمة الشركة ألوف من العمال الهنود والباكستانيين والإيرانيين، ومن ثم كانت الدعوة إلى مطالبة الشركة ببذل بعض الجهد لتعريب الوظائف والأعمال التى يقوم بها هؤلاء فى فترة زمنية قصيرة بحيث لا يترتب على ذلك زعزعة مستوى إنتاجها[3].

وهكذا يمكننا أن نقرر أنه على الرغم من أن النص على مبدأ الأولوية للعمال العرب كان يعبر عن الوعى السياسى لدى المسئولين فى حكومة الكويت، إلا أن الشركات البترولية لم تكن أقل وعيا فى سياستها العمالية[4].

ويمكننا ملاحظة أن اتجاه بعض الشركات اتجاها غير وطنى قد أدى إلى إثارة استياء المسئولين فى حكومة الكويت، ويتضح ذلك من مذكرة وزير المالية والصناعة التى وجهت فى أواخر عام ١٩٦١ إلى جميع شركات النفط العاملة فى الكويت، وكذلك فى المنطقة المشتركة بين الكويت والسعودية، إذ تضمنت هذه المذكرة استياء حكومة الكويت من قلة عدد الكويتيين فى الشركات أو انعدامه فى بعضها، ومن ثم تؤكد المذكرة على ضرورة توظيف أكبر عدد ممكن من الكويتيين وعمل التسهيلات اللازمة لهم، وفى حالة عدم توافر عدد كاف من الكويتيين يجب أن يستعان بأبناء الدول العربية وألايسمح بتوظيف الشخص الأجنبى إلا إذا كانت وظيفته تتطلب

---

(١) الرأى العام ٢/٤/١٩٦٦.

(٢) العبوسى : البترول فى البلاد العربية ص ٣٨٧.

(٣) أمين عزالدين : عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول ص ٥٧.

(٤) المرجع السابق ص ٥٨.

نوعا معينا من المؤهلات أو الكفاءات التى قد لا تتوافر لدى الكويتيين وأبناء الدول العربية، كما لاحظت المذكرة أن بعض الشركات تستورد الكثير من احتياجاتها من الخارج مباشرة، وبما أن ذلك يتعارض مع رغبة الحكومة فى تشجيع الأسواق المحلية فينبغى على جميع الشركات أن تتبع الطرق التى من شأنها مساهمة الكويتيين، كأن تطرح مناقصات عامة ويطلب من المتناقصين الكويتيين استيرادها من الخارج لحسابهم، على أنه بإمكان الشركات أن تستورد مباشرة الآلات الثقيلة، أما بالنسبة للعمال فينبغى العمل على وضع تنظيم خاص ينظم شئونهم من حيث الفصل أو التقاعد، بالإضافة إلى تخفيض ساعات العمل دون أن يترتب على ذلك تخفيض فى الأجور أو الرواتب[1].

وقد أخذت وزارة المالية والنفط الكويتية فى إعداد قانون جديد يستهدف تنظيم علاقة شركات النفط العاملة فى الكويت مع الحكومة ومعالجة جميع المشاكل المعلقة بينها وبين الشركات ومن بينها اتفاق تنفيق العائدات، وضرائب الدخل ورسوم الامتيازات المشتركة منذ عام ١٩٦٠، واستهدف القانون الجديد تأمين مصالح الحكومة وإشرافها الكامل على شركات النفط ومطالبة هذه الشركات بجميع ضرائب الدخل وضرائب الامتياز المستحقة عليها والتى وصلت قيمتها إلى ٢٥٠ مليون دولار.

وعلى الرغم من ذلك فقد رفض مجلس الأمة الكويتى اتفاقية تنفيق العائدات التى تقدمت بها الحكومة لأن الاتفاقية كانت تتضمن مادة تعنى تسوية جميع ضرائب الدخل وضرائب الامتياز عن السنوات السابقة لتوقيع الاتفاقية[2]. ولذلك تضمن مشروع التعديل الذى أدخل على الاتفاقية إعادة النظر فى هذا الموضوع، وإحالة القضايا المختلف عليها بين الحكومة وشركات النفط إلى محاكم كويتية بدلا من لجان تحكيم دولية[3]. وبالفعل أقر مجلس الأمة الكويتى فى مايو ١٩٦٧ اتفاقا معدلا لاتفاقية تنفيق العائدات مع شركة نفط الكويت المحدودة، وبذلك حصلت الكويت بموجب ذلك التعديل على حوالى ٢٢ مليون دينار كفروق للعائدات السابقة، وجاء هذا التعديل نتيجة مفاوضات طويلة قامت بها وزارة المالية

---

(١) دليل الكويت : إصدار غرفة صناعة وتجارة الكويت، انظر نفط الكويت ص ص ٢٧٣-٢٧٤.
(٢) انظر الفصل الأول - التطور السياسى والأوضاع الداخلية فى الكويت.
(٣) الحياة ٢٤/٦/١٩٦٦.

والنفط مع شركتى النفط الرئيسيتين اللتين تملكان مناصفة شركة نفط الكويت، وهما شركة البترول البريطانية، وشركة نفط الخليج الأمريكية. ونص التعديل على تطبيقه بأثر رجعى إلى يناير عام ١٩٦٤، والنقطة الرئيسية فى هذا التعديل هى اعتبار العائدات مصروفا ينبغى خصمه من الدخل الإجمالى عند تعيين مبلغ الدخل الخاضع لضريبة الدخل بدلا من اعتباره دفعة على حساب ضريبة الدخل، كما كان متبعا قبل إقرار الاتفاق.

وأوضحت مذكرة رسمية تفسيرية أن من بين الفوائد الأخرى التى يؤمنها الاتفاق الجديد تخفيض عمولة البيع الدائمة إلى مايعادل نصف سنت أمريكى عن كل برميل من النفط الخام بدلا من ٢ سنت، وذلك اعتبارا من أول يناير ١٩٦٢، ويمنح الاتفاق حكومة الكويت الخيار فى تسلم عائداتها نقدا أو عينا، أى من النفط، وذلك فى حدود نسبة العائدات المستحقة عن كل سنة وهى١٢,٥٪ من صافى كمية النفط الخام المنتج لحساب الشركة، وقبلت الشركة لأول مرة بموجب هذا الاتفاق الرجوع إلى القضاء الكويتى فيما يتعلق بأى نزاع بينها وبين الحكومة حول أى تشريع من تشريعات ضريبة الدخل الكويتية النافذة بحقه، بينما كان الاتفاق السابق - كما أشرنا - يوجب إحالة مثل هذه الخلافات إلى هيئات التحكيم الدولية[١].

وقد شهد قطاع النفط فى الكويت بعض الانتفاضات العمالية التى كانت متأثرة إلى حد كبير بأحداث العالم العربى، كما حدث فى عامى ١٩٥٦و١٩٦٧، فعلى أثر نكسة يونية أوقفت الكويت ضخ النفط إلى الدول التى أدينت بتواطئها فى العدوان، والتزمت الكويت بصدد ذلك بمقررات مؤتمر وزراء النفط العرب الذى عقد فى بغداد، وإن كان ذلك لم يستمر لفترة طويلة عادت بعدها الكويت، وغيرها من الدول المنتجة للنفط إلى استئناف ضخه، وخاصة بعد ما قرر خبراء الاقتصاد أن إيقاف ضخ النفط يكلف الدول المنتجة تضحيات بالغة[٢]، هذا فضلا عن أنه يمكن تخصيص حصيلة من موارد النفط لمساعدة الدول العربية التى أضيرت بالعدوان.

---

(١) الأنوار ١٠/٥/١٩٦٧.
(٢) الصفا ٨/٨/١٩٦٧.

النفط فى البحرين :

استحوذت شركة كالتكس على امتياز نفط البحرين مناصفة مع شركتى تكساس وستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، وعلى الرغم من خضوع الامتياز لشركات أمريكية إلا أن بريطانيا - تمشيا مع التقاليد التى وضعتها فى منطقة الخليج العربى - أصرت على أن تكون للشركة التى تمتعت بامتياز البحرين شخصية بريطانية(١).

وقد حصلت شركة بابكو (شركة نفط البحرين) على حقوق الامتياز فى عام ١٩٣٤، ثم أجريت اتفاقية معدلة فى عام ١٩٤٠ بموجبها امتد امتياز الشركة ٥٥ عاما، وشمل الامتياز جميع الأراضى والمياه والأراضى المغمورة، والسواحل التابعة لحاكم البحرين الحالية والمستقبلة، وتبلغ مساحة هذه الأراضى ما يقرب من ١,٥ مليون فدان.

وقامت شركة بابكو ببناء معمل لتكرير النفط فى البحرين على بعد ثمانية أميال من الحقول المنتجة، ويعتبر معمل تكرير البحرين من أكبر معامل تكرير النفط فى منطقة الشرق الأوسط، إذ تبلغ طاقته الإنتاجية ٢٠٥,٠٠٠ برميل يوميا، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يكرر أكثر من ١٠٠,٠٠٠ برميل من النفط الخام يومياً لحساب شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو).

وكان الامتياز الأول ينص على دفع عائدات واهية إلى حكومة البحرين لم تتعد ٣,٥ روبية عن الطن الواحد، ولكن هذه العائدات أخذت ترتفع تدريجيا فى الاتفاقيات المعدلة(٢)، إلى أن بدئ فى تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح اعتبارا من ديسمبر ١٩٥٢ بأثر رجعى امتد إلى يناير من نفس ذلك العام(٣)، وفى مقابل ذلك مد أجل الامتياز إلى سنة ٢٠٢٤، إلا أنه يلاحظ أن اتفاقية المناصفة فى الأرباح لم تكن تسرى على عمليات التكرير، وإن كانت البحرين فرضت فيما بعد رسما قدره ٥,٥ سنت عن كل برميل من النفط الخام يستورده معمل التكرير المحلى(٤).

---

(1) Longrigg. S., Oil in the Middle East p. 217.

(2) Hamilton, Americans & Oil in the Middle East p. 121 see Longrigg. S., Oil in the Middle East p. 217.

(٣) شارل عيسوى ومحمد يجانه : اقتصاديات البترول فى الشرق الأوسط ص ٧٦.

(٤) المرجع السابق ص ٧٧.

وقد أتت الطفرة القوية فى إنتاج البحرين متواكبة مع طفرة الإنتاج السعودى وخاصة بعد أزمة النفط الإيرانية[1]، مع ملاحظة أن البحرين لا يمكن أن يقاس إنتاجها أوحصيلتها بإنتاج أو حصيلة جيرانها من دول وإمارات الخليج الأخرى[2]، ورغم ذلك فقد ذكر جيمس بلجراف فى عام ١٩٥٣ أن صناعة النفط فى البحرين أصبحت أكثر الصناعات أهمية فى اقتصاديات البحرين[3].

وكانت موارد النفط توزع على أساس ثُلث للشيخ كمخصصات لمواجهة متطلبات الأسرة الحاكمة و ثُلث للمصروفات المحلية، والثُلث الأخير للاستثمارات ومعظمها كان يودع فى البنوك الأجنبية، وإلى جانب ماتدفعه شركة بابكو من نصيب البحرين، التزمت بتقديم كثير من الخدمات الاجتماعية، كإنشاء بعض المستشفيات والمعاهد الطبية، واستكشاف موارد مياه الشرب، وإصلاح الأنظمة الزراعية وبناء مساكن، إلى جانب توجيه قدر من الاهتمام إلى التعليم، ولاسيما التعليم المهنى[4]، على أن شركة بابكو لم تقم بهذه الخدمات إلا نتيجة انتقاد السياسة الاستغلالية التى كانت تتبعها على أثر نضوج الوعى القومى والوطنى فى البحرين[5].

الامتيازات النفطية فى قطر:

منذ عام١٩٣٧ تحول امتياز نفط قطر من شركة البترول الإنجليزية الإيرانية إلى شركة استثمار البترول التابعة لمجموعة شركات بترول العراق والتى عرفت فيما بعد باسم (شركة نفط قطر المحدودة). وكما هو الحال بالنسبة لامتيازات النفط التى عقدت فى البحرين والكويت، أدخلت على اتفاقية النفط الخاصة بقطر تعديلات كثيرة كان أهمها الأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح إلى جانب تنازل الشركة المستغلة عن بعض مناطق امتيازها وصل إلى ما يقرب من ثلثى الأراضى التى كان يشملها عقد الامتياز الأول، كما وافقت شركة نفط قطر على مبدأ تنفيق العائدات التى تتقاضاها الحكومة بمعدل ١٢,٥٪ من السعر المعلن باعتبارها من جملة مصروفات الإنتاج.

(١) جمال حمدان : بترول العرب ص ١١٣.
(٢) Marlowe, J., op. cit., p. 113.
(٣) Belgrave, J., Welcome to Bahrein, p. 46.
(٤) Longrigg, S., op. cit., p. 218.
(٥) انظر الفصل الثالث :- الحركة الوطنية فى البحرين.

ومارست شركة نفـط قطر المحدودة استغلالها فى حقـل دخان الذى اكتشف فى ١٩٤٠، وبدأ إنتـاجه فى عـام ١٩٤٩، وصار ينتج مـا يعادل ٩ مـلايين طن سنويا[١].

وفى ديسمبـر ١٩٤٩ تم شحن أول ناقلة بترول من ميناء إمسيـعيد إلى دول غرب أوروبا. ويعـتبر النفط المستـخرج من حقل دخـان من أجود أنواع النفط من حيث كثافته النوعية، بالإضافة إلى مواصفاته التحليلية الأخرى، ولذلك فهو أعلى زيوت منطقة الخليج العربى سعرا[٢].

وعلى الرغم من أن دخل قطر من النفط لا يمكن مقـارنته بدخل الكويت أو السعـودية، إلا أن هذا الدخل بالنسـبة لبلد صـغير لا يـتجاوز عـدد سكانه آنذاك ٣٠٠,٠٠٠ نسمة أدى إلى تغييرات جذرية[٣].

أما عن امـتيـازات النفط فى المناطق البحـرية فى قطر، فقد منـح شيخ قطر امتيازا للتنقيب فى الجرف القارى فى عام١٩٤٩ إلى شركة Superior Oil التى حولت الامتـياز بدورها إلى شركـة شل فى عام١٩٥٢[٤]، وفى فبـراير١٩٦٤ بدأ الإنتاج الفعلى. وأهم الحقول هى حقل العد الشـرقى، وحقل ميدان محزم، وثبت وجود النفط بكميات تجارية، ولذا تم مد خطوط أنابيب من هذين الحقلين إلى مركز أقيمَ للتخزين فى جـزيرة حالول. وفى أوائل عام ١٩٦٤ دخلت شركة كـونتيننتال أويل مـيـدان التنقيب، وشمل امتيازها جمـيع المناطق البرية والبحـرية التى تخلت عنها شـركتـا نفط قطر المحـدودة وشركـة شل قطر، إلا أنهـا لم تلبث أن تنازلت عن امتيازها نهائيا فى سبتمبر ١٩٦٨؛ نظرا لفشلها فى العثور على النفط[٥].

على أنه بعـد فشـل شـركة كونتـيننتال وتنازلها عن امـتيازها تقدمت شـركة فوجى Fuji وهى شركة يابانية مكونة من ائتلاف بين خمس شركات يابانية بعرضها للتنقـيـب، وطرحت حكومة قطر للشركـة الجديدة نفس المناطق التى تـخلت عنها شركة شل قطر وشركة نفط قطر المحـدودة، بالإضافة إلى مناطق أخرى لم يسبق

---

(١) دائرة النفط - قطر - النهضة البترولية فى قطر، انظر شركات النفط العاملة فى قطر ونشاطاتها.

(٢) المصدر السابق.

(٣) Marlowe, J., op. cit., p. 177.

(٤) Ibid.

(٥) دائرة نفط قطر - النهضة البترولية فى قطر، انظر شركات النفط العاملة فى قطر.

أن منحت من قبل فى امتيازات للتنقيب عن النفط[1]، حيث حصلت الشركة اليابانية على مساحة من الأراضى المغمورة قدرت بـ ٧٣٠٠ كم٢[2]. كذلك امتد الامتياز ليشمل المناطق البحرية الجنوبية الشرقية خارج المياه الإقليمية لقطر، وتقع هذه المناطق ضمن حصة قطر من الجرف القارى الذى أعلن اقتسامه بين قطر وأبوظبى.

ونصت الاتفاقية على تحديد ٣٥ سنة مدة الامتياز، وأن تتنازل الشركة عن ٣٠ ٪ من مساحة منطقة الامتياز بعد مرور خمس سنوات و ٢٥ ٪ بعد مرور ثمانى سنوات و ٢٠ ٪ بعد مرور عشر سنوات، على أن أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية أن يجرى مراجعة شروطها إذا تحصلت حكومة قطر أو أى حكومة أخرى فى الشرق الأوسط على مزايا أكثر من المقرر لها فى هذه الاتفاقية.

ولا يوجد فى قطر معمل للتكرير على مستوى جيد، ولكن شركة نفط قطر أنشأت فى ميناء إمسيعيد معملا صغيرا فى عام ١٩٥٤، وفى أكتوبر ١٩٦٨ أصبح هذا المعمل ملكا للشركة الوطنية لتوزيع النفط بعد محادثات جرت بهذا الشأن بين الحكومة وشركة نفط قطر. كما أنشأت حكومة قطر خطا من الأنابيب طوله ٥٥ ميلا لنقل الغاز الطبيعى من حقل دخان إلى مدينة الدوحة لاستخدامه فى الأغراض الصناعية حيث أقيمت كثير من المشروعات لتصنيع الكميات الفائضة من هذا الغاز كمشروع الغاز السائل، ومصنع للأسمنت الذى بدأ إنتاجه فى مايو ١٩٦٩، ومصنع للأسمدة الكيماوية الذى قدرت تكاليفه بأكثر من ٢٠ مليونا من الجنيهات[3].

وقد تحولت دائرة نفط قطر بعد استقلال قطر فى عام ١٩٧١ إلى وزارة للنفط.

---

(٢) المصدر السابق، انظر النهضة البترولية والشركات العاملة فى قطر.

(٣) دائرة نفط قطر، انظر:

Concession Agreement For Qatr Marine Area Covring Approximately 7300 Kilometer Square.

(٣) دائرة نفط قطر - النهضة البترولية.

النفط فى إمارات الساحل العمانى :

أبوظبى :

فى عام ١٩٣٩ حصلت شـركة استثمـار بترول الساحل المهادن على امـتياز للبحث عن النفط فى أراضى الإمارة، ولم يلبث أن توقفت عمليات الشركة خلال سنوات الحرب العالميـة الثانية إلى أن عاودت التنقـيب فى عام ١٩٤٧ وتمكنت من الحصول على النفط بكمـيات تجارية فى عام ١٩٥٩ فى حقل مـربان جنوبى منطقة طريف. وبحثت الشركة عن ساحل عميق فى أراضى الإمارة يصلح ميناء للتصدير واختارت الشركـة جزيرة صير بني ياس قبالة جبل الظنة وتـبعد عن مدينة أبوظبى مسافة ١٤٥ ميلا ناحية الغرب لتكون نهاية خط الأنابيب الممتد من حقول النفط فى مربـان وبوحصـا. وفى ١٥ ديسـمبـر ١٩٦٣ تحركت أول ناقلة تحـمل النفـط من مـينـاء جبـل الظنة إلى الخـارج[١]. وقد أطلـقت الشركة علـى نفسهـا منذ عـام ١٩٦٥ اسم شركة بترول أبو ظبى[٢]، وهى فرع من شركة نفـط العراق ويرمز لها اختصارا ADPC [٣].

وفى سبتمبر سنة ١٩٦٥ تم تعديل الاتفاقية الأساسية حيث أقر التعديل مبدأ مناصفة الأرباح، كـما وافقت الشركة أيضا على إجـراء سلسلة تنازلات كان أولها التـخلى عن ١٣ ألف كـيلو مـتر مـربع من المناطق الداخلة فـى عقـد امـتيـازها الأساسى[٤].

أما عن امتيازات النفط فى المناطق البحرية فقد حصلت شركة مناطق أبوظبى البحرية المسماة اختصارا ADMA[٥] فى عام ١٩٥٣ على امـتياز للتنقـيب فى المياه الاقليميـة لإمارة أبوظبى، وهى مكونة من اتحاد شركـة البترول البريطانيـة وشركة

---

(١) مكتب الدراسات والوثائق : أبوظبى ص ٣٧.

(٢) Abu Dhabi Petroleum Company.

(٣) Fenelon, G., The Trucial States, A brief economic survey p. 68.

(٤) مكتب الوثائق والدراسات : أبوظبى ص ٣٨.

(٥) Abu Dhabi Marine Concession Ltd.



البترول الفرنسية، وفى عام ١٩٥٦ أقامت الشركة معسكرا لها فى جزيرة داس[١]. كما قامت ببناء جزيرة عائمة فولاذية لعمليات الحفر فى المياه، وهى الجزيرة الأولى من نوعهـا فى منطقة الخليج العـربى، وتولت ترسانة ألمانيـة تجهيـزها ونزلت هذه الجزيرة الماء فـى أغسطس ١٩٥٧ وهى تزن أربعـة آلاف طن وبها مهـبط لطائرات الهليكوبتر. وفى عام ١٩٥٨ تم اكتشاف النفط فى حقل أم الشيف[٢]. وفى يونية ١٩٦٢ تحـركت أول ناقلة بتـرول من حـقل أم الشيف قـرب جـزيرة داس، وفى ديسمبر من العـام التالى خرجت إلى عرض البحر أول ناقلة بتـرول من ميناء جبل الظنة تحمل بترول أبوظبى. وقد تضاعف إنتاج النفط فى أبوظبى تضاعفا ملحوظا، وجاء اكتشاف النفط فى أبوظبى فى الوقت الذى بدأ يقل فـيه الإنتاج نسبيًا فى كل من الكويت والعراق.

وفى مايو١٩٦٨ عقدت اتفاقية بين أبوظبى ومجموعة شركات متسوبيشى[٣]، للبحث والتنقـيب فى مساحـة ٦٥٠٠٠كم٢ لمدة ٣٥ عاما وهى نفس المسـاحة التى تنازلت عنها شركة بترول أبوظبى[٤]. وتعهدت الشركة بدفع ١,٦٥٠,٠٠٠ دولار عند التوقيع على العقد ومـا لا يقل عن ٢٤ مليون دولار فى مدى ثمانى سنوات، وعلى أن تناصف الإمـارة الشركة فى الأرباح بنسـبة ٥٠٪، كمـا التزمت الشـركة بإنشاء مصفاة لا تقل طاقتها الإنتاجية عن ٣٠,٠٠٠ برميل يوميا[٥]. ويعتبر النفط العمود الفـقرى لاقتصاد أبوظبى إذ تشكل عـائداته ٩٧٪ من الدخل الوطنى، كما تأتى أبوظبى فى المرتبة السابعة بين دول الشرق الأوسط من حيث الإنتاج، والمرتبة الخامسة من ناحـية الاحتياطى، ولم تلبث بعد ذلك أن احـتلت مركز الصدارة بين دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط[٦].

---

(١) تبعد مدينة داس عن جـزيرة أبوظبى ثمانين ميلا إلى الشمال، وأهم حقولهـا أم الشيف والزكم وقد اقيم عليها منذ عام ١٩٥٦ مدينة سكنية يعيش فيها ١١١٠ نسمـة بين خبراء وموظفين وعـمال، انظر ابوظبى - مكتب الدراسات والوثائق ص ١٤.

(٢) Fenelon, J., op. cit., pp. 68 - 69.

(٣) The Mitsubishi Oil Development Company.

(٤) Fenelon, op., cit p. 73.

(٥) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى - الكتاب الثانى ص ٤٩.

(٦) يمكن الرجوع بصدد ذلك إلى مانع العتيبة : اقتصاديات أبوظبى قديما وحديثا.

دبى :

عملت فى التنقيب عن النفط فى دبى شركتان همـا شركة كونتيننتال أوف ديلوار[1]، وشركة مناطق دبـى البحرية[2]، والشركـة الأولى أمريكية، أما الثـانية فهى مكونة من ائتلاف بين الشركتين البـريطانية والفرنسية للنفط، وذلك على نسق شركة مناطق أبوظبى البحرية المحدودة.

وقد حصلت شـركة كونتيننتال على عـقد امتياز المناطـق اليابسة فى دبى فى أبريل عام ١٩٦٣ وباشرت العمل عن طريق شركة نفط دبى المملوكة لها، وفى عام ١٩٦٤ دخلت شركتا دويتش أردول وصن أويل مـجال التنقيب فى دبى عن طريق مشاركتهما فى عقد الامتياز[3]، وقامتا خلال ذلك العام بحفر بئر القمر رقم(١) ثم بئر الرمالى رقم (١) المجاور لإمارة الشارقة، ولعل ذلك كان من أهم العوامل التى أدت إلى منازعات الحدود بين الإمارتين.

الشارقة :

فى عام ١٩٦٨ منح شـيخ الشارقـة امتيـازين أحدهمـا لشركـة شل والثانى لشركة بومين الألمانية، ويغطى الامتيازان اليابسة والمياه الساحلية على خليج عمان، كذلك منح شيخ الشارقة امتيازا بحريا إلى شركـتى بيتر وكاليكو الأمريكيتين، كما تشارك شركة جون مـيكوم - وهى شركة أمريكية[4]- فى عمليات الاسـتغلال فى الشارقة. ولاتقتصر ثروة الشارقة على الموارد النفطية وإنما ما يميزها عن بقية إمارات الساحل العمانى غـناها بالأوكسيد الأحمر فى جزيرتى أبومـوسى وصير بونير[5]، حيث تقوم بالاستغلال شركة الوادى الذهبى، وهى شركة بريطانية[6].

عجمان :

منحت مشيخة عجمان امتيازا لشركة أوكسيدنتال يشمل البر والمناطق المغمورة للإمارة[7].

---

(1) Continental of Delware.

(2) Dubai Marine Areas.

(3) عبدالكريم أحمد : البحرين واهميتها بين إمارات الخليج ص ٨٥.
انظر أيضا مجلس بلدية دبى ص ٦٦.

(4) John V. Mecom Company.

(5) Fenelon, J., op. cit., pp. 68 - 69.

(6) The Golden Valley Ochre and Oxide Company Ltd.

(7) عبدالكريم أحمد : مرجع سبق ذكره ص ١٧١.

رأس الخيمة :

تعمل فى إمارة رأس الخيمة شـركتا يونيون أويل أوف كـاليفورنيا وشـركة ساذون للغاز الطبيعى بموجب عقـد امتياز تملك الأولى ٨٠ ٪ منه والثانية ٢٠ ٪، وقد قامت الشركتان بالمسح السيزموجرافى لاستخلاص البيانات التى قد تؤدى إلى بدء الحفر[١].

وفى ١٩٦٩ وقع الشيخ صقر بـن محمد القاسمى حاكم إمـارة رأس الخيمة اتفاقـا مع شركة هايدروكاربونز يمـنحها فيـه امتيازا للتنقـيب عن النفط فى المناطق اليابسة من إمارته، ومدة الامتيـاز ٤٠ سنة، وينص على تنفيق الريع تنفيقا كاملا، وتوزيع الأرباح مناصفة حسب الطريقة التى تتبعها دول منظمة الأوبك[٢].

الفجيرة :

منحت شركة بومين الألمانية الغربية امتيازا للتنقيب فى عام ١٩٦٧ حيث كان من المتوقع وجود النفط فى الفجيرة بكميات كبيرة[٣].

النفط فى سلطنة عمان :

يعتبر النفط المورد الأساسى للثروة الوطنية فى سلطنة عمان، وعلى الرغم من أن التعـامل فى حقول النفط بدأ فى العـشرينيات من هذا القرن إلاأن العـثور على النفط بكمـيات تجـارية لم يبدأ إلا فى أواخـر عام١٩٦٤، كـمالم تبـدأ عمليـات التصدير إلا فى عام١٩٦٧ حـيث خرجت أول ناقلة تحـمل ٧٣ ألف طن من نفط عمان إلى اليابان. وقد تبع ذلك إجراء تعـديل فى شروط الامتياز الأساسى بحيث ضمن للسلطنة مبدأ مناصفـة الأرباح وغير ذلك من الامتيازات التى أقـرتها منظمة الأوبك.

وتستحوذ شركة اسـتثمار نفط عمان[٤] على امـتيـاز النفط فى الـسلطنة وهى مكونة من ائتلاف ثلاث شركات هولندية وبريطانية وفرنسية[٥].

---

(١) نوفل : مرجع سبق ذكره ص ٨٩.
(٢) نداء الوطن ٢٠/٣/١٩٦٩.
(٣) Fenelon, op, cit., p. 35.
(٤) Petroleum Development Oman Limite
(٥) وهذه الشركات هى :
١ - Royal Dutch Shell وتساهم بـ ٨٥ ٪.
٢ - Compagnie Francaise des Petrole وتساهم بـ ١٠٪.
٣ - شركة باتركس وتساهم بـ ٥٪.



وتستحوذ الشركة على الامتياز لمدة ٧٥ عاما، وتقوم بالتدريب المهنى للعمال العمانيين الذين تبلغ نسبتهم فى الشركة ٧٣٪، ومن أهم المعاهد التى أنشأتها معهد تقنى فى مطرح الذى يبذل جهدا كبيرا فى تدريب العمانيين الذين ظلوا فترة طويلة فى حالة تأخر كبير[١]. وأهم حقول الإنتاج تقع فى منطقة فهود الداخلية، وقد أنشئت خطوط أنابيب لنقل النفط من مراكز إنتاجه فى الداخل إلى الميناء، كما بدأ التنقيب فى منطقة ظفار فى عام ١٩٧٢، كما يجرى التنقيب أيضا فى ساحل الباطنة على أمل العثور على النفط فى المناطق البحرية[٢]، ومن المعروف أن التنقيب عن النفط بدأ فى عام ١٩٥٦ ولكن العمل سار ببطء شديد نتيجة انتشار الحركات الثورية فى المناطق الداخلية، ولم يستقر الإنتاج إلا فى عام ١٩٧٧. وكان لموارد النفط أثرها فى تغيير معالم الحياة فى سلطنة عمان.

امتيازات النفط فى الجروف القارية والمناطق المغمورة :

بدأت شركات النفط فى الخليج العربى تهتم بالبحث عن النفط فى المناطق المغمورة بعد أن لم يعد هناك فائض لمنح امتيازات جديدة[٣]، كما أن أصحاب امتيازات الأراضى التى كانت تشمل المياه الإقليمية والجزر كانوا حريصين على أن تمتد امتيازاتهم إلى هذه المناطق[٤]. وخاصة بعد أن أحدثت الولايات المتحدة الأمريكية سابقة فى ذلك الأمر، ففى ١٥ سبتمبر ١٩٤٥ أصدر الرئيس الأمريكى ترومان إعلانا أكد فيه أحقية الحكومة الأمريكية على جميع الموارد الطبيعية الواقعة فى الجروف القارية للولايات المتحدة الأمريكية، مع ملاحظة أن الإعلان لم يطالب بالسيادة على الجرف القارى، كما أنه لم يؤكد حقوق الدولة على البحار العليا، ولكنه فقط حدد سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية، وقد أخذ فى الاعتبار إمكانية تقاسم الجرف القارى مع دول أخرى[٥].

EL Mallakh, Ragaei, Economic Requirements for Development of Oman M. E. J. (١) pp. 417 - 421.

(٢) دائرة الإعلام (سلطنة عمان) : عمان ص ١٨.

Hay, R., The Persian Gulf States p. 61. (٣)

Longrigg, op. cit., p. 199. (٤)

Lenczwoski, G., op. cit., p. 126. (٥)

وينطبق هذا المبدأ بسهولة على الخليج إذ يمكن تقاسم ثرواته الطبيعية إلى خط يقع في الوسط بين سواحله الشرقية والغربية[١]، وخاصة أن مياه الخليج ضحلة ومن السهولة البحث فيها عن النفط وغيره من الموارد الطبيعية[٢].

والجدير بالذكر أنه سبق إعلان ترومان مباحثات بين بريطانيا وفنزويلا حيث قام الطرفان بتحديد المناطق التابعة لهما في خليج باريا بين ترينداد وفنزويلا منذ عام ١٩٤٢.

وكانت السعودية هي التي تبعت الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ صدر مرسوم ملكي في ٢٨ مايو ١٩٤٩ يحدد المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية على مدى ستة أميال عرضا، وعلى الرغم من أن الإعلان السعودي كان يتبع إعلان ترومان ويتفق معه في محتواه العام، فإن الإعلان السعودي لم ينص صراحة على الجرف القاري، وذلك لأن الخليج حوض ضحل، ولذلك تحدث الإعلان عن المناطق الملاصقة للمياه الإقليمية السعودية دون أن يحدد إلى أي مسافة تمتد هذه المناطق، كما أن الإعلان السعودي أكد سيادة الدولة على قاع البحر، بالإضافة إلى حقها في مد خطوط أو أنابيب بترولية في المناطق المغمورة[٣].

وفي عام ١٩٤٩ اقترحت وزارة الخارجية البريطانية أن يصدر حكام الخليج إعلانات خاصة بهم لتأكيد سيادتهم على الموارد الطبيعية في المناطق المغمورة[٤]، وذلك إلى خط وسط بين الشواطئ الشرقية والغربية، ويرجع ذلك إلى أن الخليج بأكمله جرف قاري لا يمتد عمق المياه فيه إلى أكثر من مائتي متر، ولذلك كان لابد من اتباع خط الوسط لتحديد حقوق الإمارات الواقعة على جانبية[٥]. على أن الإعلانات التي أصدرها الحكام ترتب عليها وضع مناطق كبيرة من الأراضي المغمورة تحت سيادتهم، وبالتالي اعتبر أصحاب الامتيازات أن المناطق الجديدة تدخل ضمن نطاق امتيازاتهم[٦]، كما أن هذه الإعلانات أدت إلى إثارة ادعاءات جديدة لمناطق كبيرة تمتد إلى خارج حدود المياه الإقليمية[٧].

---

(١) AL Bahrna, op. cit., see; Determination of Submarine Boundaries in the Arabian Gulf p. 278 ff.

(٢) Marlowe, J., op. cit., p. 173.

(٣) Lenczwoski, G., op. cit., pp. 126 - 127.

(٤) Longrigg. S., op. cit., p. 199.

(٥) Fenelon, The Trucial States, A Brief Econmic Survey p. 33.

(٦) Ibid., pp. 33 - 34.

(٧) AL Bahrna, The Legal Status of the Arabian Gulf States p. 279.

ففى ٥ يونية ١٩٤٩ أعلن حاكم البحرين أن المناطق المغمورة المجاورة لمياهه الإقليمية خاضعة لسيادته ولكن لم تحدد حدود هذه المناطق، وإنما تركت للمشاورة مع الحكومات المجاورة[١]. وعلى غرار إعلان شيخ البحرين صدرت تصريحات أخرى لبقية الحكام.

على أن مشكلات كثيرة بدأت تثار بين الإمارات، أبرزها ما وقع بين قطر وأبوظبى، وكانت شركة البترول العراقية تحصل على الامتيازات الخاصة بهاتين الإمارتين، ولكن عندما رغبت الإمارتان أن تمنحا اتفاقية خاصة فى المناطق البحرية لشركات أخرى كان من الطبيعى أن يحدث النزاع، ففى عام ١٩٤٩ منح شيخ قطر امتيازا للجرف القارى إلى شركة Superior Oil ولكن حقه فى منح ذلك الامتياز كان موضع نزاع من قبل الشركة الأصلية صاحبة الامتياز، وهى شركة استثمار قطر المحدودة وبين الشركة الجديدة[٢].

وفى عام ١٩٤٩ قدم هذا النزاع للتحكيم من قبل حاكم قطر وشركة بترول قطر، وأجرى التحكيم فى الدوحة حيث اجتمع المحكمون برئاسة اللورد راد كليف فى فبراير ١٩٥٠، وفى أبريل من نفس العام نص قرار التحكيم على البنود التالية:

أولا: أن امتياز شركة استثمار بترول قطر يشمل الجزر التى يحكمها الشيخ.

ثانيا: يشمل الامتياز أيضا جميع الموارد الطبيعية فى المياه الإقليمية المغمورة لشبه جزيرة قطر أو الجزر التابعة لها.

ثالثا: لا يشمل الامتياز المناطق المغمورة فى البحار العليا الملاصقة للمياه الإقليمية لقطر[٣].

ويفهم من ذلك أن الشركات التى كانت تستحوذ على عقود امتيازات وطالبت بأن الامتيازات التى منحت للمياه المغمورة امتيازات غير شرعية أصبحت لا تجد مساندة لادعائها هذا بعد أن أكدت قرارات التحكيم بأن هذه الامتيازات

---

(١) Lenczwoski op. cit., p. 126 - 127.

(٢) Longrigg, S., op. cit., pp. 199 - 200.

(٣) Lenczwoski, G., Oil & State in the Middle East. pp. 130 - 131.

لاتعنى امتداد//حدودها خارج المياه الإقليمية، وبذلك أجاز التحكيم للحكام حرية منح امتيازات جديدة منفصلة فى المناطق الخارجة عن مياههم الإقليمية وذلك بموجب الإعلانات التى أصدروها فى عام ١٩٤٩(١).

كذلك حدث خلاف آخر بين شركة استثمار بترول الساحل المهادن الذى كان امتيازها يغطى مشيخة أبوظبى، وبين مامنحه شيخ أبوظبى فى عام ١٩٥٠ من امتياز لشركة Superior Oil بالنسبة للمناطق المغمورة، وأدى ذلك إلى نزاع بين شركة استثمار بترول الساحل المهادن وبين شيخ أبوظبى، وعقد تحكيم آخر كان مقره هذه المرة فى باريس فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١ برئاسة لورد أسكويث، وأكد التحكيم أن امتياز شركة استثمار نفط الساحل المهادن يمتد إلى المناطق المغمورة فى المياه الإقليمية وليس فى المياه الملاصقة للجرف القارى لمشيخة أبوظبى(٢).

وهكذا نجد أن تحكيمى الدوحة وباريس أوجدا سابقة على أساسها حلت كثير من المشاكل الغامضة، ومع ذلك فإن التحكيمين لم يتطرقا إلى بعض النقاط الهامة والتى كان من أبرزها : كيف يمكن رسم الحدود المائية بين إمارة وإمارة أخرى أو بينها وبين دولة مجاورة(٣).

وكان المحك الأول ما حدث بعد توقيع اتفاقية خاصة بتحديد الحدود البحرية بين السعودية والبحرين فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨، ويعد الاتفاق البحرينى السعودى خطوة هامة لإقرار الحدود المائية بواسطة موافقة متبادلة، إذ أكد البيان المشترك بين البحرين والسعودية بأن المياه الإقليمية بينهما تتقابل فى مناطق كثيرة من شواطئهما. ولما كانت بريطانيا تخضع البحرين لحمايتها فقد عد سفر حاكم البحرين إلى

---

(١) Hay, R., The Persian Gulf States pp. 61 - 62.

(٢) Lenczwoski G., op. cit., pp. 132 - 133.

(٣) كان موضوع الجرف القارى موضع مجادلات قانونية على المستوى الدولى. وقد عرفت المادة الأولى من اتفاقية جنيف المعقودة فى عام ١٩٥٨ الجرف القارى بمناطق قاع البحر وماتحته من طبقات وهى المناطق التى تتصل بالشاطئ وتوجد خارج مجال المياه الإقليمية إلى ما لا يتجاوز عمق المياه عن ٢٠٠ متر من سطح البحر أو إلى ما يتعدى هذا الحد إلى حيث يقبل عمق المياه فى السطح استغلال الموارد الطبيعية لهذه المناطق، وجعلت المادة الثانية النظام القانونى للجرف القارى أن تمارس الدولة الشاطئية التنقيب فى الجرف القارى بحيث لا يجوز لدولة أخرى التنقيب فيه. وعن مؤتمر جنيف للقانون الدولى البحرى ٢٤/٢- ٢٧ / ٤ / ١٩٥٨ يمكن الرجوع إلى :

AL Bahrna, op. cit., p. 286.

الرياض وتفاوضه مع الملك سعود يشكل خرقا مألوفا فى نظر بريطانيا بالنسبة لعلاقاتها بالبحرين، ولكن التعقيد لم يأت من بريطانيا وإنما جاء نتيجة احتجاج قدمته الحكومة الإيرانية ضد كل من بريطانيا والمملكة العربية السعودية، ولم يكن الاحتجاج الإيرانى مهتما بطبيعة الاتفاق بقدر ما كان اهتمامه منصبا فى الدرجة الأولى على أن شيخ البحرين لا حق له فى عقد اتفاقيات خارجية، وأجابت الحكومة السعودية على الاحتجاج الإيرانى بأن البحرين هى امتداد طبيعى للجزيرة العربية وجزء متكامل منها[١].

ومع تقدم عمليات التنقيب عن النفط فى الجروف القارية بين الدول والإمارات المتجاورة فى الخليج اجتمعت فى يولية عام ١٩٦٦ وفود من الكويت والسعودية وإيران فى كوبنهاجن للبحث حول تحديد الجروف القارية بينها والاتفاق على تحديد الحدود البحرية لبلادهم[٢]. والجدير بالذكر أن اجتماع كوبنهاجن لم يضم وفودا من العراق، ولذلك أصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا جاء فيه أن للعراق حقوقا مماثلة لحقوق الدول الخليجية الأخرى، ولذلك فهى تعلن تحفظها تجاه أى اتفاق قد يتم التوصل إليه[٣].

وعلى الرغم من أن الدول الثلاث - السعودية، الكويت، إيران - قد اتفقت فيما بينها على اعتماد مبدأ الخط الوسط لتعيين حدود الجرف القارى إلا أن خلافا قد نشأ حول تفسير الخط المرسوم[٤]، ولذلك توقفت هذه المباحثات على أن يتم استئنافها فى طهران فى أغسطس ١٩٦٦. وإلى حد كبير استطاع مؤتمر طهران أن يصل إلى حلول لكثير من التعقيدات التى ظهرت فى مؤتمر كوبنهاجن، وهى تعقيدات تتعلق بالتطبيق العملى لخطوط تقسيم الخليج التى اتفق عليها، حيث كان الخليج يعتبر محور مصالح متشابكة لشركة الزيت العربية المحدودة وشركة إيران بان أمريكان أويل وبين شركة الزيت العربية الأمريكية وشركة شل الكويت. وكان

---

(١) عن رد الحكومة السعودية على الاحتجاج الإيرانى ضد الاتفاقية الخاصة بالحدود البحرية بين البحرين والسعودية يمكن الرجوع بصدد ذلك إلى جريدة أم القرى عدد ١٧٠٨ فى ١٧ شعبان ١٣٧٧-٧ مارس١٩٥٨.
See also Lencozowski, G., op. cit., pp. 139 - 137.

(٢) الأنوار ١٢ / ٧ / ١٩٦٦.

(٣) صوت العرب - بغداد ١٤ / ٧ / ١٩٦٦.

(٤) الرأى العام ١٤/ ٧ / ١٩٦٦.

من المتوقع أن يشتد التنافس وبالتالى ينشأ الخلاف وخاصة حينما أظهرت المناطق التى تم التنقيب عن النفط فيها نتائج مشجعة، ولذلك كان الهدف الرئيسى من مؤتمر طهران منح كل من الدول الثلاث مناطق محددة وإفساح المجال أمام زيادة عمليات التنقيب عن النفط المخزون فى المياه(١).

وفى أكتوبر عام ١٩٦٨ تمت تسوية الحدود البحرية بين الكويت والسعودية وإيران، ونتج عن هذه التسوية اعتراف إيران بالسيادة السعودية على جزيرة عربى واعتراف السعودية بالسيادة الإيرانية على جزيرة فارس، ومن الطريف أن الكويت كانت تطالب بالسيادة على هاتين الجزيرتين(٢).

نظرة فى تطور عقود الامتيازات بين دول الخليج والشركات المنتجة

بدأت عقود الامتيازات الأولى قبل الحرب العالمية الثانية، وكانت لصالح الشركات المستغلة بسبب سبقها فى عمليات التنقيب فلم تزد العائدات عن ٤ شلنات للطن الواحد، بالإضافة إلى التوقف عن دفع العائدات حتى يتم إنتاج النفط بكميات تجارية(٣).

على أنه عقب الحرب العالمية الثانية زاد الطلب على النفط نتيجة عدة عوامل من بينها تحول الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة تصدير النفط الأمريكى إلى الرغبة فى الاحتفاظ بما لديها من مخزون إلى أطول وقت ممكن، بالإضافة إلى الطفرة التى أدخلت على وسائل الإنتاج الصناعى والتيسيرات التى ادخلت على وسائل النقل سواء باستخدام الناقلات الكبيرة أو مد الأنابيب الطويلة. ومن ناحية أخرى فقد اشتد التنافس على نفط الخليج وخاصة بعد سقوط اتفاقية الخط الأحمر ١٩٤٨، ومن الطبيعى أن يوجد هذا التنافس بالإضافة إلى زيادة الطلب على النفط فرصا أفضل للبلدان المنتجة لكى تطالب بتعديل شروط العقود الأولى، ومن ناحية أخرى فإن الوعى السياسى قد نما فى كثير من الدول المنتجة بعد الحرب. ولعل شركات النفط وجدت نفسها مضطرة إلى أن تتنازل عن كثير من الحقوق التى كانت

---

(١) الحياة ٢٥ / ٦ / ١٩٦٦.

(٢) انظر دراستنا عن الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى، أصول المشكلة وتطورها التاريخى، المجلد العشرون من المجلة المصرية التاريخية.

(٣) Hay, R., The Persian Gulf States p. 62.



قد تحصلت عليهـا بموجب عقود الامتيازات الأولى، ويبـدو أن التجربة التى مرت بها الشـركة الإنجليـزية الإيرانية نتيـجة حركـة الدكتور مـصدق كـان لها أثر على الشركات الأخرى التى وجدت من الحكمة الرضوخ لتنازلات جديدة(١).

ولعل أهم تطور فى عقود الامتيـازات هو الأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح الذى بدأته شركة أرامكو مع الحكومة السعودية عـام ١٩٥٠ ثم تبعتها الكويت والبحرين وغيـرها، ومع ذلك فإن نظام المناصـفة رغم أهميـته لم يحـقق للدولة أو الإمارة المنتجة المزايا التى كان من الممكن أن تترتب على تطبيقه؛ وذلك بسبب أن كثيرا من الشركات كانـت لا تعلن عن أرباحها إلا بعد خصم الضرائب التى تقـدمها للدولة المسجلة فـيها، كـما أنهـا كانت لا تدخل فى أرباحهـا العامـة الأرباح التى كانت تتحصـل عليها من عمليـات التكرير والنقل والتسويق، هذا فضـلا عن عدم تمكن إخضاع حسابات الشركات لرقابة الحكومات المحلية.

وما كـاد يعم مبدأ المناصفـة حتى شرعت بعض الشـركات الصغيـرة بعرض شروط أفـضل كما هو الحـال بالنسبة للشـركة اليابانية الـتى عرضت على الكويت والسعودية، فى امتياز المياه الإقليـمية للمنطقة المحايدة، أرباحا وصلت إلى ٥٧٪، ولكن كما يـلاحظ جون مارلو Marlowe أنه على الرغم مـن أنه كـان من الممكن الحصول من الشـركات النفطية الصغـيرة المستقلة على شـروط أفضل من العروض التى تقدمها شركات النفط الكبرى إلا أنه ينبغى ألا يتعدى الأمر أكثر من استخدام هذه الشروط كوسيلة للضغط على الشركات الكبرى لإعادة النظر فى اتفاقياتها، إذ إن هناك أضرارا يمكن أن تترتب على التوسع فى إفسـاح المجال للشركات الصغرى بسبب افتقارها إلى الإمكانيات التى تتمتع بها شركات النفط الكبرى، وبذلك فإنها لا تتمكن من استـغلال الامتيازات الممنوحـة لها بالسرعة التى تقوم بهـا الشركات الكبرى(٢).

ومنذ أواخر الخمسينيات بدأت تتكون رءوس أموال وطنية فى بعض الإمارات المنتجة للنفط نتيـجة التوسع فى عمليات الإنتاج والتصـدير، وكان ذلك دافعا إلى تأسيس بعض الشركات البترولية الوطنية، ولكن لم تستطع هذه الشركات أن تعمل

(١) Hay, R., op. cit., p. 62.
(٢) Marlowe, J., The Persian Gulf in the 20th Century p. 175.

مستقلة عن الاستثمارات الأجنبية، ولذلك اتجهت كثير من هذه الشركات إلى الاشتراك مع شركات أجنبية، ولكنها بمضى الزمن أخذت تتوسع فى بناء الناقلات ومد خطوط الأنابيب، كما استولت على بعض التنازلات من عقود امتيازات الشركات الكبيرة. ومن أهم هذه الشركات الوطنية شركة بترومين فى السعودية، وشركة نفط الكويت الوطنية وشركة نفط قطر الوطنية.

ويعد إنشاء منظمة الأوبك خطوة هامة فى تاريخ علاقة الشركات البترولية بالدول المنتجة، وقد تأسست هذه المنظمة فى سبتمبر ١٩٦٠ على أثر انعقاد مؤتمر فى بغداد حضره ممثلون من العراق والكويت والسعودية وفنزويلا[١].

ولا شك أن ظهور هذه المنظمة إنما يعكس الوعى الذى نما فى البلاد المنتجة للنفط، وفى المطالبات المستمرة بإعادة النظر فى الامتيازات القائمة وفى شروطها، كما أن ظهور منظمة الأوبك يعتبر واحدا من التحديات التى واجهها الكارتل وما يعمد إليه من أسلوب احتكارى[٢].

ولقد تطلب تعديل نظم الاستغلال مع الشركات الكبرى قدرا كبيرا من التضامن بين دول الخليج المصدرة للنفط، ففى فبراير عام ١٩٧١ انعقد مؤتمر فى طهران وانتهى هذا المؤتمر إلى وضع مبادئ جديدة، منها رفع الأرباح إلى ٥٥٪ كحد أدنى وزيادة أسعار البترول المعلنة إلى جانب تثبيت الآجال الأصلية المنصوص عليها فى عقود الامتيازات[٣]، كما نادت منظمة الأوبك بمبدأ مشاركة الدولة المضيفة للشركات المنتجة، وقد وجد هذا المبدأ اعتراضا كبيرا فى بداية الأمر من الشركات المستغلة حتى أن هذه الشركات وخاصة الأمريكية منها أخذت تعمل على إيجاد مراكز بترولية عالمية مساوية لمركز دول الشرق الأوسط وذلك من خلال الإبقاء على كميات الإنتاج فى الشرق الأوسط ومضاعفتها فى مراكز جديدة فى ألاسكا مثلا، وقد يكون لهذا الاتجاه أسباب سياسية إلا أنه قطعا ضد المصالح المالية والاقتصادية لشركات النفط؛ لأن دول الخليج مخزن هائل للنفط الذى ينتج بتكاليف لا تقارن أبدا بتكلفة إنتاجه فى جهات أخرى[٤].

---

(١) Stocking, Oil in the Middle East p. 352.

(٢) هارفى أوكونور : الأزمة العالمية فى البترول ص ص ج - د.

(٣) صلاح العقاد : معالم التغير فى دول الخليج العربى ص ١٢٧ وما بعدها.

(٤) السياسة ١٣ / ١ / ١٩٦٩.



ويجب أن نعترف أن هناك صعوبات تعترض فكرة تأميم النفط بحيث إن هذه الصعوبات يمكن أن تطغى على بريق تلك الفكرة، ومثال ذلك ما حدث فى إيران التى أممت صناعة النفط بها فى عام ١٩٥١ عندما كانت أكبر دولة مصدرة للنفط فى الشرق الأوسط، فبعد التأميم بثلاث سنوات نقص الإنتاج نقصا كبيرا وتوقفت كميات النفط المصدرة تماما لأن الإيرانيين لم تكن لديهم الإمكانيات المالية ولا المهارات الفنية التى تساعدهم على الاحتفاظ بإنتاج النفط على نطاق واسع، وحتى لو كانوا قد استطاعوا إنتاج النفط لما استطاعوا شحنه أو تسويقه دون وجود أساطيل الناقلات وشبكات التوزيع التى ظلت تحت سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى، حتى اضطرت الحكومة الإيرانية فى عام ١٩٥٤ إلى التخلى عن محاولة التأميم والوصول إلى اتفاق مع الشركات البترولية[١].

على أن حقبة السبعينيات شهدت ظهور اتجاه جديد من شأنه أن يؤدى إلى تأميم جزئى أو تأميم كلى بدأ بمشاركة الدول المضيفة بـ ٢٠ ٪ من ملكية أسهم الشركات المنتجة، وقد أخذت هذه النسبة ترتفع ارتفاعا ملحوظا[٢]. وليس من شك أنه كان لحرب أكتوبر أثر كبير فى ذلك إلى حد وصول نسبة المشاركة إلى ٦٠٪ لصالح الدولة المنتجة كما حدث بين السعودية وشركة أرامكو ثم تعدت نسبة المشاركة الوطنية بعد ذلك إلى ما يشبه التأميم الكامل.

وأخيرا ينبغى أن نؤكد هنا أنه على الرغم من الانتعاش المادى الذى عاشته دول الخليج العربى إلا أن ذلك الانتعاش تعرض لانتكاسات خطيرة، وبالتالى فإن الانتعاش الذى يمكن أن تحققه دول الخليج لن يكون فى حصيلة النفط فى حد ذاتها وإنما فى قدرتها على تحويل اقتصادها من الاقتصاد الأحادى الذى يعتمد فقط على النفط إلى الاقتصاد المتعدد.

---

(١) نوفل : الأوضاع السياسية فى إمارات الخليج العربى - الكتاب الثانى - ص ص ٩١ - ٩٤ نقلا عن دراسة أخرجها معهد الدراسات الإستراتيجية بلندن انظر :
Sources of Conflict in the Middle East, Adelphi Papers No. 26, March, 1966.

(٢) عن نظام المشاركة انظر صلاح العقاد : البترول أثره فى السياسة والمجتمع العربى ص ٥٨ وما بعدها.



ملاحق الكتاب

(١)

اتفاقية بين بريطانيا وسلطنة عمان

فى ٢٥ يولية ١٩٥٨

خاصة بالمعونات الفنية والعسكرية

أخذت هذه الاتفاقية شكل تبادل رسالتين بين سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية، والسيد سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعمان، وتتضمن الاتفاقية تقديم المساعدة البريطانية لتدريب جيش السلطنة بالإضافة إلى تقديم عون الحكومة البريطانية لتنفيذ برنامج إنمائى فى السلطنة، يشمل تسهيلات طبية وتعليمية واقتصادية.

- من وزير الخارجية إلى سلطان مسقط وعمان.

عطفا على المناقشات التى أسعدنى إجراؤها مع معاليكم فى لندن، وعلى تلك التى جرت فى مسقط بين معاليكم والمستر جوليان إيدى، فى يناير ١٩٥٨ يشرفنى أن أثبت أدناه فهمى للاتفاق الذى جرى التوصل إليه بيننا.

سعيا وراء المصلحة المشتركة لحكومتى معاليكم وصاحبة الجلالة، فى تعزيز تقدم سلطنة مسقط وعمان، وافقت حكومة صاحبة الجلالة فى المملكة المتحدة على تقديم المساعدة اللازمة لتقوية جيش معاليكم، وبناء على طلب معاليكم فإن حكومة صاحبة الجلالة سوف تنتدب أيضا ضباطا نظاميين من الجيش البريطانى ليكونوا خلال مدة خدمتهم فى السلطنة جزءا لا يتجزأ من القوات المسلحة التابعة لمعاليكم.

هذا وقد تم الاتفاق مع معاليكم على شروط خدمة هؤلاء الضباط البريطانيين المنتدبين، كذلك فإن حكومة صاحبة الجلالة سوف تضع بتصرفكم العناصر التى تتولى الإرشاد حول التدريب، وحول الأمور الأخرى حسب طلب معاليكم.

وإن معاليكم قد وافق على عقد اتفاق تحدد بموجبه الترتيبات المعمول بها بصدد الطيران المدنى، وبصدد استخدام سلاح الجو الملكى لمطارى صلالة ومصيرة.

وإننا ناقشنا أيضا القضايا الاقتصادية والإنمائية الخاصة بالسلطنة ووافقت حكومة صاحبة الجلالة على تقديم العون إلى معاليكم فى تنفيذ برنامج إنماء مدنى يتضمن تحسين الطرق وإيجاد التسهيلات الطبية والتعليمية، وإعداد برامج الأبحاث الزراعية.

فإذا كان معاليكم يوافق على أن ما ورد أعلاه مطابق للاتفاق الذى توصلنا إليه، يشرفنى أن أقترح عليكم اعتبار هذه الرسالة، ورد معاليكم عليها بمثابة اتفاق بين معاليكم وحكومتى.

ويشرفنى بفائق الاعتبار أن أكون الصديق الحميم لمعاليكم.

سلوين لويد

وزير الخارجية

- من سلطان مسقط وعمان إلى وزير الخارجية

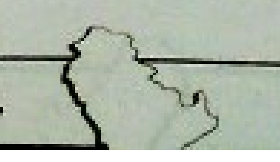
٢٥ يولية ١٩٥٨

تسلمت بتاريخ اليوم رسالة معاليكم التى تعرض الاتفاق الذى جرى التوصل إليه خلال المداولات بيننا وبين حكومة صاحبة الجلالة فى المملكة المتحدة، وإنى لأؤكد أن رسالتكم هذه، وردى عليها، يجب اعتبارهما بمثابة اتفاق بيننا وبين حكومتكم.

صديقكم المخلص

سعيد بن تيمور

سلطان مسقط وعمان



الرسالتان المتبادلتان

بين أمير دولة الكويت والأمين العام

بشأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت[1]

غرة ربيع الأول سنة ١٣٨١

الموافق

١٢ أغسطس (آب) ١٩٦١

رسالة من الأمين العام لجامعة الدول العربية

إلى حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت

بشأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت

والترتيبات الخاصة بها

حضرة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح

أمير دولة الكويت المعظم

تحية طيبة – وبعد :

فأتشرف بأن أبعث إلى سموكم بهذه الرسالة فى شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت، وهى هيئة تابعة لجامعة الدول العربية أنشئت بموجب السلطات المخولة لنا بقرار مجلس الجامعة فى جلسته المعقودة فى العشرين من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ . واستنادا إلى حق مجلس الجامعة فى إنشاء ما يراه من لجان وهيئات.

وأود أن أشير أيضا إلى نص المادة الرابعة عشرة من الميثاق التى توفر المزايا والحصانات الدبلوماسية لهيئات الجامعة ومنشآتها وموظفيها، وهى المزايا

---

(١) جامعة الدول العربية – تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية، دور الانعقاد العادى (٣٦) ١٢ سبتمبر ١٩٦١.

انظر ملحق رقم (٢) الوثائق الخاصة بالكويت ص ١٩٦ وما بعدها.

والحصانات المبينة فى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التى وافق عليها المجلس بتاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٥٣م، وإلى السوابق الدولية والقواعد العامة فى القانون الدولى ومقتضيات التقاليد العربية المأثورة.

وغنى عن البيان أن هذه القوات وقتية توجد بأراضى الكويت استجابة لطلب سموكم، كما أنها تنسحب منها فى أى وقت تطلبون انسحابها وبالطريقة التى يتم عليها الاتفاق بيننا.

وبناء على ما تقدم أعرض فيما يلى الأسس التى ارتأيتها فى الوقت الحالى لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال أثناء وجودها فى الكويت، فإذا وافقتم سموكم على ما تضمنته هذه الرسالة، فإنها هى وردكم عليها بالموافقة يكونان بمثابة اتفاق مبرم فى هذا الشأن بين جامعة الدولة العربية وحكومتكم الموقرة.

تعريفات ...

١ - «قوات أمن الجامعة العربية»، ويشار إليها فيما يلى «بالقوات».

تتكون من القيادة، التى تنشأ بموجب قرار الأمين العام طبقا للسلطات المخولة له بقرار مجلس الجامعة فى ٢٠ من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١، ومن جميع الأفراد العسكريين الموضوعين تحت إمرة تلك القيادة من لدن دولة من دول الجامعة وتطلق تسمية عضو القوة على كل فرد ينتمى إلى القوة العسكرية التى تشترك بها أى من الدول الأعضاء فى قوات الأمن، كما تطلق على كل مدنى يعمل تحت إمرة قائد القوات.

٢ - «القائد» يعنى قائد قوات الأمن «وغيره من أعضاء قيادات القوات الذين يحددهم القائد بنفسه»، وتعنى «سلطات الكويت» جميع الهيئات الرسمية المحلية والمدنية والعسكرية الكويتية التى تتصل بعمل القوات فى تنفيذ هذه الاتفاقية، وذلك دون الإخلال بمسئوليات حكومة الكويت نفسها.

٣ - «الدولة المشتركة» تعنى عضو الجامعة العربية الذى يساهم فى القوات بما لا يقل عن سرية.

٤ - «المواطن الكويتى» يعنى الرعايا الكويتيين والمقيمين عدا أعضاء القوات.

٥ - «منطقة العمليات» تشمل جميع المناطق التى توجد فيها القوات لأداء المهام المنوطة بها، كما هى واردة فى قرار مجلس الجامعة وقرارات الأمين العام المنفذة له، وكذلك تشمل جميع المنشآت والأبنية فى مواد هذه الاتفاقية، وكافة وسائل الاتصال بالمواصلات التى تستخدمها القوات طبقا لهذه الاتفاقية.

احترام القانون المحلى، والسلوك اللائق بالمركز الدولى للقوات :

٦ - يحترم أعضاء القوات، وجميع الرسميين الملحقين بالقوات القوانين المحلية للكويت، ويمتنعون عن أى نشاط ذى طبيعة سياسية فى الكويت أو أى عمل يتعارض مع الطبيعة الدولية للمهام الملقاة عليهم، ويتخذ القائد الإجراءات اللازمة لضمان مراعاة ذلك.

الدخول والخروج ..

٧ - يعفى أعضاء القوات من إجراءات السفر والتأشيرات والرقابة والتفتيش فى الدخول والخروج من الأراضى الكويتية، كما يعفون من قيود الإقامة والتسجيل، ولكن ذلك لا يجوز أن يرتب لهم أى حق فى الإقامة والاستيطان فى الكويت. ويتردد أفراد القوات بوثائق شخصية خاصة بهم وبأوامر التحركات الصادرة إليهم من القائد أو السلطة المختصة التى يعينها القائد. وفى حالة الدخول الأول تقبل وثائق الدول المشتركة كبديل لوثائق القيادة.

٨ - تعتبر الوثائق الشخصية الصادرة من الدول المنتمى إليها عضو القوات مكملة للوثائق التى تصدرها القيادة فى حالة عدم وضوحها.

٩ - يخطر القائد السلطات الكويتية بتغيب أى فرد من القوة إذا زاد التغيب عن ٤٨ ساعة، كما يخطرها فى حالة استغناء أى دولة مشتركة عن خدمة أحد رعاياها العاملين فى القوات، ويكون القائد مسئولا عن ترحيل أعضاء القوات السابقين إلى بلادهم أو تسليمهم إلى مندوبيها.

ولاية القضاء ...

١٠ - الترتيبات الآتية المتصلة بالقضاء المدنى الجنائى، وضعت لصالح ممارسة القوات لمهمتها، ولصالح الجامعة وليس للصالح الشخصى لأفراد القوات.

ولاية القضاء الجنائى ..

١١ - يخضع أفراد القوة للولاية المطلقة لقضائهم الوطنى فيما يتعلق بالجرائم التى يرتكبونها فى الكويت.

١٢ - (أ) لا يخضع أفراد القوة لولاية القضاء المدنى الكويتى، أو أى إجراءات قضائية أخرى فيما يتعلق بواجباتهم الرسمية.

(ب) فى حالة وجود نزاع بين عضو من القوة ومواطن كويتى خارج نطاق واجبات العضو الرسمية يفصل فيه بإحدى الطريقتين الآتيتين حسب رغبة المدعى.

١ - لجنة للشكاوى تؤلف من ثلاثة أعضاء تعين حكومة الكويت أحدهم، ويعين الأمين العام للجامعة الثانى، ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومة والأمين العام، أو بواسطة مجلس الجامعة فى حالة عدم اتفاقهما، وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية ولها قوة الأحكام التنفيذية.

٢ - المحاكم الكويتية بالطرق المقررة فى قانون المرافعات الكويتى، وفى هذه الحالة، تكفل المحاكم الكويتية لعضو القوة الفرصة الكافية للدفاع عن حقوقه، وإذا قرر القائد أن عضو القوة غير قادر بسبب تغيبه أو أداء واجباته أو الدفاع عن نفسه فى قضية منظورة، تؤجل المحكمة الكويتية أو السلطة الكويتية المختصة الإجراءات حتى يزول المانع - على ألا يزيد ذلك عن ثلاثين يوما - ولا يجوز التحفظ على الحرية الشخصية لعضو بالقوات بأمر محكمة أو سلطة كويتية فى إجراء مدنى سواء لتنفيذ حكم أو أمر أو قرار قضائى أوى لأى سبب آخر.

(ج) ويجوز للسلطات الكويتية فى جميع الأحوال، طلب وساطة الأمين العام لتسوية أية مسألة.

الإعلان - والشهادات :

١٣ - إذا أقيمت أية دعوى مدنية ضد عضو القوات أمام محكمة كويتية ذات ولاية يتم الإعلان إلى القائد. ويبين القائد للمحكمة المختصة، ما إذا كانت الدعوى تتصل بالواجبات الرسمية للعضو أو لا.

الشرطة العسكرية - الاعتقال - والتحفظ، والتعاون المتبادل:

١٤ - يتخذ القائد جميع الإجراءات المناسبة لكفالة النظام والضبط بين أعضاء القوات، وتتولى الشرطة العسكرية التي يعينها القائد، مهمة حفظ الأمن في المواقع المشار إليها بالمادة (١٩) فيما يلي، والمناطق الأخرى لعمليات القوات. وفيما عدا تلك المناطق لا تقوم الشرطة العسكرية بنشاط إلا بموجب ترتيبات مع سلطات الكويت وبالاشتراك معها. وفي الحدود اللازمة لصيانة النظام والضبط بين أفراد القوات. ولتحقيق هذه الأغراض، يكون للشرطة العسكرية سلطة اعتقال أفراد القوات.

١٥ - للشرطة العسكرية أن تتحفظ على أي شخص داخل المناطق المشار إليها بالمادة (١٩) فيما يلي، من الخاضعين للولاية الجنائية الكويتية، وذلك بقصد تسليمه إلى أقرب سلطة كويتية، بناء على طلب سلطات الكويت. أو بقصد تحقيق مخالفة وقعت منه داخل تلك المناطق.

١٦ - وبالمثل يكون للسلطات الكويتية أن تتحفظ على أي شخص من أفراد القوة اتهم بارتكاب جريمة خارج المناطق المشار إليها في المادة (١٩) وذلك بقصد تسليمه إلى قيادة القوات.

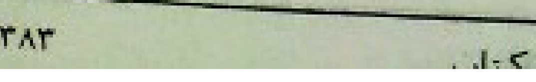
وتقوم السلطات الكويتية بضبط الواقعة والتحفظ على الأدلة.

١٧ - في الحالتين المشار إليهما في المادتين ١٥، ١٩ يجب تقديم المتحفظ عليه في أسرع وقت بعد إجراء التحقيق التمهيدي إلى الجهة المخول لها إتمام التحقيق.

١٨ - يتعاون القائد مع سلطات الكويت في إجراءات التحري والتحقيق اللازمة في المسائل التي تهمها .. وتتكفل الحكومة الكويتية بمحاكمة الأشخاص الخاضعين لولايتها الجنائية الذين يقومون بأعمال تجاه القوات أو أعضائها تعتبر في نظر القانون الداخلي محل تجريم إذا ما ارتكبت ضد القوات الكويتية، وتتكفل سلطات القوات باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمة أعضاء القوات عما يرتكبونه من الجرائم ضد المواطنين الكويتيين .

مواقع القوات :

١٩ - تقدم الحكومة الكويتية، بالاتفاق مع القائد، المناطق اللازمة للقيادة



والمعسكرات وغيرها من المواقع لإيواء وأداء القوات لمهمتها، وبدون الإخلال بحقيقة أن جميع هذه المواقع تعتبر أرضا كويتية، إلا أنها تكون محرمة، وخاضعة تمام الخضوع لسلطات القائد الذى له وحده أن يأذن بدخول من يرى دخولهم لممارسة واجباتهم فيها.

علم الجامعة العربية :

٢٠ - تعترف حكومة الكويت بحق القوات فى رفع علم الجامعة العربية داخل الأرض الكويتية على قيادتها ومعسكراتها ومواقعها ومراكزها الأخرى، وسياراتها وسفنها وغير ذلك مما يقرره القائد. ويجوز رفع أعلام أخرى أو شارات فى حالات استثنائية. وطبقا للشروط التى يحددها القائد. مع مراعاة ملاحظات وطلبات سلطات الكويت.

الزى، شعارات السيارات والسفن والطائرات وتسجيلها :

٢١ - يرتدى أعضاء القوات عادة الزى الذى يحدده القائد. ويخطر القائد السلطات المختصة بالأحوال التى يبيح فيها ارتداء الزى المدنى، وذلك مع مراعاة ملاحظات سلطات الكويت. والسيارات والسفن والطائرات وسائر وسائل المواصلات، تحمل شعارا خاصا بالجامعة تحيط القيادة سلطات الكويت علما به، وتتمتع هذه الوسائل جميعا بحصانات تعفيها من القواعد واللوائح الداخلية الكويتية الخاصة بالتسجيل والترخيص.

الأسلحة :

٢٢ - لأعضاء القوات حمل وحيازة الأسلحة أثناء قيامهم بواجبهم طبقا للأوامر الصادرة إليهم. ويراعى القائد ملاحظات وطلبات سلطات الكويت فى هذا الشأن.

مزايا وحصانات القوات :

٢٣ - تتمتع قوات أمن الجامعة العربية بوصفها هيئة فرعية للجامعة، منشأة بموجب قرار مجلس الجامعة بالمركز الدولى .. والمزايا والحصانات الممنوحة للجامعة بموجب المادة ١٤ من الميثاق، واتفاقية المزايا والحصانات سالفة الذكر، وغير ذلك من المزايا والحصانات التى قد يستلزمها قيام القوات بمهمتها حسبما يتم الاتفاق عليه بين القائد وسلطات الكويت.



وحتى يمكن تزويد القوات فورا بحاجياتها وتطبيق الإعفاءات بأيسر السبل وأسرعها، مع تقدير مصالح حكومة الكويت، يتم اتخاذ الترتيبات الكافية بما فى ذلك إجراءات التوثيق، بالاتفاق بين سلطات القوات والسلطات الجمركية الكويتية، ويتخذ القائد الاحتياطات الكفيلة بعدم إساءة استعمال الإعفاءات، ويمنع بيع الحاجيات أو التصرف فيها بأى طريقة إلى أشخاص غير المتعلقة بهم الإعفاءات، وينظر بعين التقدير إلى ملاحظات وطلبات سلطات الكويت فى هذا الشأن.

مزايا وحصانات الرسميين وإعفاء القوات :

٢٤ - يظل أعضاء هيئة موظفى الأمانة العامة الذين يعينهم الأمين العام ليلحقوا بالقوات أعضاء رسميين فى الأمانة العامة، متمتعين بكافة الامتيازات المقررة لهم بموجب المادة ١٤ من الميثاق، اتفاقية المزايا والحصانات المشار إليها قبلا، أما بالنسبة لأعضاء القوات المعينين محليا فإن الجامعة تحتفظ بحقها من حصانتهم فيما يتعلق بالأعمال الرسمية فقط.

٢٥ - يتمتع القائد وضباط القيادة بالمزايا والحصانات والتسهيلات التى تخولها اتفاقية المزايا والحصانات للموظفين الرئيسيين بالأمانة العامة للجامعة.

أعضاء القوات : الضرائب، والجمارك - واللوائح الحالية.

٢٦ - يعفى أعضاء القوات من الضرائب على المرتبات والإيراد، كما يعفون أيضا من جميع الضرائب المباشرة، فيما عدا الرسوم التى تدفع مقابل خدمات.

٢٧ - يكون لأعضاء القوات الحق فى الاستيراد المعفى من الرسوم، لكافة حاجياتهم الخاصة أو دخولهم الكويت ويخضعون لقواعد القانون الكويتى فيما يتعلق بالحاجيات الخاصة التى تقتضيها مهام وظيفتهم أو احتياجات بقائهم فى الكويت.

وتمنح التسهيلات اللازمة من جانب سلطات الكويت للهجرة والمراقبة المالية والجمركية لوحدات القوات، بشرط أن تخطر تلك السلطات فى الوقت المناسب، ولأعضاء القوات عند رحيلهم من الكويت - استثناء من قواعد النقد - أن يأخذوا معهم المبالغ التى تقرر سلطات القوات المالية أنها أديت لهم بصورة أجور أو مخصصات، ويتخذ القائد والسلطات الكويتية الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك كله مع مراعاة مصالح كل من القوات وسلطات الكويت.

٢٨ - يتعاون القائد مع السلطات المالية والجمركية الكويتية، ويقدم كل مساعدة فى طاقته لمراعاة القواعد واللوائح المالية والجمركية الكويتية، من جانب أعضاء القوات، طبقا لهذه الترتيبات أو أى ترتيبات أخرى إضافية.

المواصلات وخدمة البريد :

٢٩ - تتمتع القوات بالتسهيلات المنصوص عليها فى اتفاقية المزايا والحصانات المشار إليها قبلا والخاصة بالمواصلات، وللقائد السلطة فى إقامة وتشغيل محطة أو محطات لاسلكية للإرسال والاستقبال، لربط المواقع المناسبة وللاتصال بمقر الجامعة، ويبلغ القائد الذبذبات والموجات التى تستخدمها القوات إلى السلطات المختصة والجهات المسئولة. وتتمتع رسائل القيادة بحق الأولوية المعطى للبرقيات والاتصالات الهاتفية الحكومية، حسبما تخوله نصوص الاتفاقيات الدولية للمواصلات.

٣٠ - وتتمتع القوات فى منطقة العمليات، بمطلق الحق فى الاتصال السلكى واللاسلكى وغيرها، وبحق إنشاء ما يقتضيه ذلك الاتصال فى داخل منطقة العمليات بما فى ذلك الأسلاك والخطوط الأرضية وإنشاء محطات متحركة وثابتة للاستقبال والإرسال اللاسلكى، ومن المفهوم أن هذه الخطوط تمد داخل مواقع القوات ومنطقة العمليات أو تصل مباشرة بينهما، وأن أى ربط لها مع شبكة الاتصال الكويتية إنما يتم بالاتفاق مع سلطات الكويت المختصة.

٣١ - تعترف حكومة الكويت بحق القوات فى اتخاذ الترتيبات الذاتية التى تراها لتيسير عملية نقل البريد الخاص الصادر أو الموجه لأعضاء القوات. وتخطر الحكومة الكويتية بطبيعة هذه الترتيبات، ولا تخضع مراسلات أعضاء القوات لأى رقابة أو تعرض من جانب السلطات الكويتية، ويجوز ذلك فى أحوال استثنائية بالاتفاق مع سلطات الكويت والقائد، وفى حالة تعلق المراسلات بتحويلات للعملة أو نقل طرود من الكويت يتفق فى ذلك بين الحكومة الكويتية والقائد.

حرية التحرك :

٣٢ - تتمتع القوات وأعضاؤها . . . ووسائل النقل الخاصة بها من سيارات وسفن وطائرات، داخل منطقة العمليات والمواقع الأخرى ومن وإلى المناطق

الكويتية المتفق عليها أو التى يتفق عليها بين القائد والحكومة الكويتية، ويتشاور القائد مع السلطات الكويتية فى حدود تحركات أعداد كبيرة من القوات أو المعدات فى الطرق العامة، وتعترف حكومة الكويت بحق القوات وأعضائها فى حرية التحرك فى الخطوط العسكرية أثناء أدائها لمهامها والمهام الرئيسية لأعضائها، وتزود حكومة الكويت القوات بالخرائط والبيانات الأخرى بما فى ذلك مواقع حقول الألغام والاحتياطيات الدفاعية الأخرى التى قد يستلزمها تيسير تحركاتها.

استخدام الطرق البرية، والمائية، وتسهيلات الميناء والمطارات وغيرها.

٣٣ - يكون للقوات الحق فى استخدام الطرق والجسور والقنوات وغيرها من التسهيلات المائية والمينائية والمطارات، بدون دفع رسوم أو أى مقابل آخر سواء فى صورة تسجيلات أو غيرها فى مناطق العمليات والمواقع العادية المباحة لها. باستثناء ما يدفع مقابل خدمات مؤداة مباشرة، وتقدم السلطات الكويتية أكبر رعاية وأفضلية لطلبات تسهيلات السفر لأعضاء القوات بوسائل مواصلاتها المختلفة.

المياه، والكهرباء وغيرها من المنافع العامة:

٣٤ - يكون للقوات الحق فى استخدام المياه والكهرباء وغير ذلك من المنافع العامة، وتمنح القوات الأولوية التى تمنح للهيئات الحكومية فى حالات الانقطاع أو التهديد بالانقطاع، ويكون للقوات حيثما اقتضى الأمر ذلك، الحق فى أن تولد فى نطاق مواقعها حاجتها من الكهرباء وتوزيعها حسبما تراه مناسبا.

النقد الكويتى:

٣٥ - تيسر الحكومة الكويتية، إذا طلب منها القائد ذلك عمليات التحويل إلى النقد الكويتى.

تمويل العملية:

٣٦ - ينشأ فى الجامعة صندوق لتمويل القوات وتحمل نفقات نقلها وإقامتها وتساهم فيه الكويت بالقسم الأكبر، كما تساهم فيه سائر الدول أعضاء الجامعة.

تسوية الخلاف:

٣٧ - يسوى ما قد ينجم من خلاف، بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بواسطة مجلس الجامعة.

٣٨ - يتخذ القائد وسلطات الكويت الإجراءات المناسبة لكفالة الاتصال والتعاون بينهما.

إجراءات تكميلية :

٣٩ - يتم الاتفاق بين القائد وسلطات الكويت المختصة على الإجراءات التكميلية التفصيلية التى قد يقتضيها تنفيذ هذه الاتفاقية :

سريان الاتفاقية ومدتها :

٤٠ - إذا وافقتم سموكم على ما جاء بهذه الرسالة، فإن الرسالة ورد سموكم عليها، يكونان بمثابة اتفاقية بين الجامعة ودولة الكويت، وتعتبر نافذة ابتداء من وصول الفوج الأول من القوات إلى أراضى الكويت، وتظل سارية إلى حين مغادرة تلك القوات الكويت.

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول فائق الاحترام.

حرر فى مدينة الكويت فى يوم السبت غرة ربيع الأول ١٣٨١ الموافق ١٢ أغسطس (آب) ١٩٦١

الأمين العام

(توقيع)

(عبدالخالق حسونة)

حكومة الكويت

السكرتارية

سيادة الأستاذ عبدالخالق حسونة

الأمين العام لجامعة الدول العربية

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة فى ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ والمتضمنة الأسس التى ارتأيتموها، فى الوقت الحالى، لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال أثناء وجودها فى الكويت أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم، أن

حكومة الكويت، من ممارسة سلطات سيادتها فى أى من الأمور المتصلة بوجود قوات أمن الجامعة العربية فى أراضيها، سوف تحرص كل الحرص على أن تستهدى روح التقاليد العربية والثقة التى تنير تاريخنا العربى المجيد، وأن تلتزم بنص وروح ميثاق الجامعة وقرار مجلس الجامعة فى العشرين من يوليو (تموز) ١٩٦١ المشار إليه فى رسالتكم.

وإنا بموجب رسالتنا هذه نوافق موافقة تامة على كافة البنود الواردة فى رسالتكم وتلتزم بذلك حكومة الكويت بتنفيذها. كما نوافق على ما أشرتم إليه سيادتكم من أن رسالتكم وهذا الرد من جانبنا يشكلان اتفاقية بين جامعة الدول العربية وحكومة الكويت.

وفى هذه المناسبة يسعدنى إبلاغ سيادتكم أنه تنفيذا لما ألقى على عاتقنا فى قرار مجلس الجامعة سالف الذكر قد طلبنا اليوم إلى الحكومة البريطانية سحب قواتها من أراضى الكويت.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

حرر بقصر السيف فى يوم السبت غرة ربيع الأول سنة ١٣٨١ هـ

الموافق ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١م.

أمير دولة الكويت

توقيع

(عبدالله السالم الصباح)

(٣)

اتفاقية قيام اتحاد بين أبوظبي ودبي

وقعت هذه الاتفاقية في سميح في ١٨ فبراير ١٩٦٨

واعتبرت النواة الأولى لقيام اتحاد الإمارات العربية

في هذا اليوم الأحد الواقع في ١٨ فبراير١٩٦٨ الموافق ٢٠ذو القعدة ١٣٨٧ اجتمع حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبوظبي مع أخيه صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم إمارة دبي لمتابعة أبحاثهما بشأن مستقبل المنطقة بقصد تحقيق المستقبل الأفضل لشعبها، وفي سبيل تحقيق أماني شعب المنطقة وتلبية رغباته فقد تم الاتفاق والرضى بحمده تعالى بينهما على ما يلي :

١ - تكوين اتحاد يضم البلدين له علم واحد وتناط به المسائل الآتية :

(أ) الشئون الخارجية.

(ب) الدفاع والأمن الداخلي في حالة الضرورة.

(ج) الخدمات كالصحة والتعليم.

(د) الجنسية والهجرة.

٢ - يناط بالاتحاد السلطة التشريعية في الشئون الموكولة للاتحاد وفي المسائل المشتركة التي يتفق عليها.

٣ - الشئون التي لم توكل للاتحاد بموجب هذا الاتفاق تكون من اختصاص حكومة كل بلد.

٤ - كما اتفق الحاكمان على دعوة إخوانهم أصحاب السمو حكام الإمارات المتصالحة الأخرى لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه، ومن ثم دعوة صاحبي العظمة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك[١].

زايد بن سلطان **راشد بن سعيد المكتوم**

---

(١) وحيد رأفت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج ص ١٦١.

اتفاقية

بشأن تسوية الحدود البحرية بين إمارتي أبوظبي ودبي بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٦٨. وقد وقعت هذه الاتفاقية في نفس اليوم الذي وقعت فيه الاتفاقية الثنائية بين الإمارتين والخاصة بالاتحاد فيما بينهما.

بما أن الحد البحري الحالي الفاصل بين إمارتي دبي وأبوظبي يبدأ من رأس حصيان على الشاطئ ويمتد باستقامة باتجاه شمال غرب البحر مارا غربي آبار فتح التابعة لإمارة دبي.

وبما أن الفريقين المتعاقدين يرغبان في إعادة تسوية الحد في سبيل مصلحة بلديهما وخير شعبيهما فقد تم الاتفاق بين الفريقين المتعاقدين على ما يلي :

أولا : تعاد تسوية هذا الحد بأن يضم لإمارة دبي من البحر الواقع غربي الحد الحالي المذكور ليكون متوازيا طول قاعدته الأفقية عشرة كيلو مترات تقاس على طول الساحل غربا من رأس حصيان وطول ضلعه الرأسي مساو لطول الحد الحالي المشار إليه وبحيث تقع هذه المساحة غربي آبار فتح وتمتد جنوبا غربا حتى الساحل.

ثانيا : تصبح المساحة المذكورة أعلاه جزءا من ممتلكات وحقوق دبي.

وإقرارا بهذه الاتفاقية فقد وقعها الفريقان المتعاقدان باسميهما في السميح في هذا اليوم الثامن عشر من شهر فبراير ١٩٦٨ الموافق لليوم العشرين من شهر ذي القعدة ١٣٨٧[١].

زايد بن سلطان	راشد بن سعيد المكتوم

بحضور كل من :

حمدان بن محمد آل نهيان	مكتوم بن راشد

(١) الحياة ٢١ / ٢ / ١٩٦٨.

(٥)

اتفاقية اتحاد الإمارات العربية

الموقعون على هذه الاتفاقية :

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان	حاكم أبوظبى
الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة	حاكم البحرين
الشيخ راشد بن سعيد المكتوم	حاكم دبى
الشيخ أحمد بن على آل ثانى	حاكم قطر
الشيخ أحمد بن راشد المعلا	حاكم أم القوين
الشيخ خالد بن محمد القاسمى	حاكم الشارقة
الشيخ صقر بن محمد القاسمى	حاكم رأس الخيمة
الشيخ محمد بن حمد الشرقى	حاكم الفجيرة
الشيخ راشد بن حميد النعيمى	حاكم عجمان

نظرا لأن إمارتى أبوظبى ودبى قد أبرمتا فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٧هـ الموافق ١٨ فبراير ١٩٦٨م اتفاقا على تكوين اتحاد بينهما رغبة منهما فى المحافظة على الاستقرار فى بلديهما وتحقيق مستقبل أفضل لشعبيهما.

ولما كان الإجماع منعقداً على إنشاء اتحاد يشمل جميع الإمارات العربية فى الخليج بما فيها إمارتا أبوظبى ودبى أوفى بتحقيق الغرض الذى نشدته هاتان الإمارتان وترنو إليه آمال شعوب المنطقة بأسرها.

ودعما لأواصر الأخوة الوثيقة بين جميع الإمارات العربية فى الخليج العربى وتثبيتا للروابط القوية العديدة التى تجمع بين هذه الإمارات.

وحرصا على توجيه جهودها بكل الوسائل المستطاعة إلى ما فيه صلاح أحوالها وتأمين مستقبل بنيها وتحقيق الخير للأمة العربية جمعاء.

واستجابة لرغبة شعوب المنطقة فى تعزيز أسباب الاستقرار فى بلادها وتحقيق الدفاع الجماعى عن كيانها وصيانة أمنها وسلامتها وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية . . .

قد اجتمعوا مع الوفود المرافقة لهم فى دبى بين اليوم السادس والعشرين من ذى القعدة عام ١٣٨٧ هـ الموافق لليوم الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨م . واليوم الثامن والعشرين من ذى القعدة عام ١٣٨٧ هـ الموافق لليوم السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨م.

وتم التعاقد والاتفاق بينهم على ما يلى :

الباب الأول

إنشاء اتحاد للإمارات العربية

١ - ينشأ اتحاد للإمارات العربية فى الخليج العربى من الإمارات المتعاقدة ويسمى «اتحاد الإمارات العربية».

٢ - يكون الغرض من هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية التعاون بينها فى كل المجالات وتنسيق خطط تقدمها ورخائها وتمثيلها الخارجى وتنظيم الدفاع الجماعى عن بلادها صيانة لأمنها ومحافظة على سلامتها والنظر بصفة عامة فى شئونها ومصالحها المشتركة بما يكفل بلوغ أمانيها وتحقيق آمال الوطن العربى الكبير قاطبة.

الباب الثانى

السلطات

٣ - يشرف على شئون الاتحاد مجلس يسمى «المجلس الأعلى» ويشكل من حكام هذه الإمارات.

٤ - يضطلع المجلس الأعلى بوضع ميثاق كامل دائم للاتحاد ورسم سياسة عليا له فى المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها المتصلة بأغراض الاتحاد المبينة فى المادة الثانية من هذه الاتفاقية .

ويختص المجلس بإصدار القوانين الاتحادية اللازمة فى هذا الشأن وهو المرجع الأعلى فى تحديد الاختصاصات وتصدر قراراته بالإجماع.

٥ - يتناوب حكام الإمارات الأعضاء سنويا رئاسة اجتماعات المجلس الأعلى ويتولى الرئيس تمثيل الاتحاد فى الداخل وتجاه الدول الأجنبية.

٦ - تصدر الميزانيــة العامة للاتحاد بقــرار من المجلس الأعلى ويعين القانون مواردها والحصة التى تؤديها كل إمارة من الإمارات الأعضاء.

٧ - يعاون المجلس فى مباشرة سلطاته مجلس يسمى «مجلس الاتحاد».

٨ - مجلس الاتحــاد هو الهيئة التنـفيذية للاتحاد ويمارس اخـتصاصاته وفـقا للسياسة العليا التى يقررها المجلس الأعلى وطبقا للقوانين الاتحادية.

٩ - يحدد القانون طريقة تشكيل مجلس الاتحاد والقواعد الأساسية لنظامه.

١٠ - لا تعتبر قرارات مجلس الاتحاد نهائية إلا بعد مصادقة المجلس الأعلى عليها.

١١ - تشكل وتنظم بقانون اتحــادى المجالس اللازمة لمعاونة مـجلس الاتحاد على القيام بأعماله.

الباب الثالث

أحكام متفرقة

١٢ - عملا بحق الدفاع الشرعى - الفردى والجماعى - عن كيانها، تتعاون الإمارات المتـعاقدة فـيـما بينها لدعم مـقوماتها العـسكرية وتعزيزها وأداء واجبـها المشـترك فى دفع أى اعـتداء مـسلح يقع على أى منهـا تشتـرك بحسب مـواردها وحاجاتها فى تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية للقيام بهذا الواجب.

١٣ - (أ) يكون للاتحاد محكمة عليا تسمى «المحكمة الاتحادية العليا».

(ب) يحدد القانون طريقة تشكيل المحكمة ونظامها واختصاصاتها.

١٤ - يصدر بـتعيين المقر الدائم لاتحـاد الإمارات العربيــة قرار من المجلس الأعلى ولهذا المجلس أن يجتمع فى أى مكان آخر يحدده.

١٥ - تمارس حكومـة كل إمــارة شـئونهــا المحليــة الخــاصــة التى لم يسند الاختصاص بصددها للاتحاد بموجب هذه الاتفاقية أو القوانين الاتحادية.

١٦ - يجوز بقرار من المجلس الأعلى للاتحاد تعديل هذه الاتـفاقية وبخاصة إذا كان من شأن التعـديل أن يجعل الروابط بين الإمارات الأعضاء أشـد قوة وأكثر متانة.

ولا يبت فى التـعـديل إلا فى دور الانعقــاد التــالى للدور الذى يقـدم فيـه الطلب.

١٧ - يعمل بهذه الاتفاقية فى أول محرم ١٣٨٨ هـ الموافق ٢٠ مارس ١٩٦٨ وفقا للأنظمة المرعية فى كل إمارة عضو فى ذلك إلى حين وضع ميثاق بالنظام الكامل الدائم للاتحاد.

حررت هذه الاتفاقية في دبي بتاريخ الثامن والعشرين من ذى القعدة عام ١٣٨٧ الموافق لليوم السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ من تسخ تسع تسلمت واحدة منها كل الإمارات الأعضاء[١].

التوقيعات

(١) وحيد رأفت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج ص ص ١٧١-١٧٤ انظر أيضا سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة - الكتاب الثانى - « إمارات ساحل عمان » ص ص ٢٧٠ - ٢٧٤

(٦)

بيان من الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

حاكم البحرين وتوابعها

بشأن استقلال البحرين فى ١٤ / ٨ / ١٩٧١

ويلاحظ أن البيان كان حريصا على توضيح الأسباب التى أدت إلى خروج البحرين من اتحاد الإمارات العربية فى الخليج.

***

إن البحرين الدولة العربية المسلمة التى تؤمن بالوحدة العربية كضرورة قومية ملحة اقتضاها عليها التاريخ والدين واللغة والثقافة والمصير العربى المشترك قد عملت بجد وإخلاص وسعت جاهدة فى سبيل تحقيق قيام اتحاد الإمارات العربية فى مدى الثلاث سنوات الماضية وذلك منذ أن اشتركت حكومة البحرين مع جاراتها الإمارات العربية فى التوقيع على اتفاقية مشروع اتحاد الإمارات العربية الموقعة فى إمارة دبى فى ٢٧ فبراير ١٩٦٨، وبدافع من إيماننا المطلق بضرورة قيام هذا الاتحاد فى الإمارات العربية واستكمال شكله الدستورى الصحيح النابع من صميم تطلعات وأمانى شعب هذه المنطقة ورغبة منا فى أن تشاد وشائج هذا الاتحاد المطلوب على أسس ومبادئ متينة وقوية تكفل له البقاء والتطور ولشعب المنطقة الكرامة والرفاهية والتقدم - فإن حكومتنا قد ركزت فى محادثاتها الطويلة على مبادئ أساسية نادت بها فى كل اجتماع أو مؤتمر حضرته خلال السنوات الماضية، وهذه المبادئ الأساسية التى تؤمن بها البحرين تتلخص فى ضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ فصل السلطات وتوزيع الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية ويوفر للمواطنين الحقوق والحريات السياسية والمدنية، ويكفل قيام حكومة مركزية للاتحاد تملك سلطات واسعة لإدارة وتسيير مختلف شئون حكومة الاتحاد على الصعيدين الدولى والداخلى بما يضمن تطور وتقدم ورفاهية شعب الاتحاد فى مختلف أراضيه ودون تمييز أو تفريق بين المواطنين، وهذا كله ما عدا المساس بحقوق المواطنين الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم فى مجلس وطنى نيابى ينتخب انتخابا صحيحا على أساس الكثافة السكانية للإمارات الأعضاء فى الاتحاد.

إن جهودنا فى وضع هذه المبادئ الأساسية فى صلب مشروع الدستور لم توفق، كما أن الاجتماعين الأخيرين اللذين عقدا لنواب الحكام فى ١٣ يونية و ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ لم يسفرا عن نتائج إيجابية، إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق حول أحكام الدستور المؤقت والمبادئ الأساسية التى يجب أن يقوم عليها الاتحاد المقترح.

وقد بقى الوضع على هذا الحال حتى مطلع ١٩٧١ حيث ابتدأ وفد الوساطة السعودية الكويتية فى تقريب وجهات نظر الإمارات المختلفة، وذلك بعد أن تفضلت كل من الدولتين الشقيقتين، المملكة العربية السعودية والكويت، بتوجيهات من حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز وحضرة صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح، فبذلتا مساعيهما الخيرة فى تقديم مقترحات جديدة حول مشروع الدستور لأصحاب العظمة حكام الإمارات.

وكان أن قدم إلينا فى يناير الماضى وفد الوساطة السعودى الكويتى برئاسة كل من صاحب السمو الملكى الأمير نواف بن عبدالعزيز المستشار الخاص لصاحب الجلالة الملك فيصل، وصاحب المعالى الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير الخارجية الكويتية، وفى سبيل تحقيق المصلحة الوطنية العليا لشعب المنطقة ورغبة فى تذليل الصعاب التى اعترضت قيام الاتحاد كان تجاوب حكومة البحرين للمقترحات الجديدة إيجابيا ومؤيدا وذلك بالرغم أن هذه المقترحات كانت تمثل أقل من الحد الأدنى للمبادئ الأساسية التى عرضتها البحرين، وفى شهر أبريل الماضى وجهت إلينا مقترحات أخرى معدلة للمقترحات السابقة وذلك نظرا لوجود بعض التحفظات والملاحظات على المقترحات الأولى من قبل بعض الإمارات الشقيقة الأخرى. وحينما قدم إلينا وفد الوساطة السعودى الكويتى الجديد برئاسة كل من سعادة وكيل وزارة الخارجية السعودية وسعادة وكيل وزارة الخارجية الكويتية وعرض علينا مقترحاته المعدلة لم نبد أية اعتراضات بالرغم من أنها كانت أقل مما كنا نطالب به، ونتيجة لذلك لم يكن للبحرين أى مناص من التفكير فى بديل يصون لنا كياننا واستقلالنا وخاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن التاريخى فى ١١ مايو ١٩٧٠ الذى أكد بصورة قطعية ومباشرة رغبة شعب البحرين فى الحصول على اعتراف دولى بكيانه وشخصيته كشعب ينتمى إلى دولة مستقلة ذات سيادة وحرة فى تقرير أسس علاقاتها بالدول الأخرى، وعلى ضوء هذا القرار التاريخى

للمنظمة الدولية الذى يجسد رغبات شعب البحرين الوطنية وتطلعاته نحو المستقبل، ونظرا لأن تلك المساعى المشكورة لوفد الوساطة السعودى الكويتى لم تؤد فعلا إلى قيام الاتحاد المنشود، وحيث إننا بدافع من رغبات وتطلعات شعبنا التى تنسجم مع المصلحة القومية العليا لشعوب دول وإمارات هذه المنطقة الحيوية من حيث تطلعها جميعا إلى المحافظة على أمن واستقرار وتطور هذه المنطقة في جو من الأخوة والسلام وحسن الجوار - فعليه من أجل هذا كله وبعد المشاورات الأخوية الودية التى أجريناها مع شقيقاتنا وجاراتنا الكبرى فى الخليج قررنا أن نعلن فى هذا اليوم عزم حكومتنا على اتخاذ الخطوات التالية :

١ - إنهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية التى تنظم علاقات التحالف الخاصة بين حكومة البحرين والحكومة البريطانية، وعليه فقد بوشر فعلا فى الانسحاب العسكرى البريطانى من أراضى البحرين.

٢ - أن البحرين دولة عربية مستقلة هى صاحبة السيادة المطلقة على أراضيها وأن لحكومتها دون غيرها حق تقرير شئونها الخارجية وتنظيم علاقاتها الدولية.

٣ - التقدم فورا بطلب انضمام دولة البحرين إلى عضوية كل من الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

٤ - الطلب من الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية الصديقة ومن دول العالم الأخرى الاعتراف بوضع وكيان البحرين كدولة عربية مستقلة ذات سيادة.

إن دولة البحرين حين اتخذت هذه الخطوات إنما تحركت بدافع من إرادة شعبها ومصلحتها الوطنية، وتطلعت إلى المساهمة بمجهوداتها البناءة فى تقدم وتطور وازدهار هذه الأرض وهذه المنطقة العربية من العالم التى امتدت جذور تاريخها وأصول حضارتها إلى أقدم وأعرق العصور التاريخية التى عرفها الإنسان، وبناء على ما تقدم شرحه فى هذا البيان فإن دولة البحرين تعلن بدافع من مسئولياتها التاريخية والعربية تعهدها والتزامها بالسياسة التالية فى علاقاتها مع الدول العربية والأجنبية والمنظمات العربية الدولية :

- الالتزام بجميع اتفاقياتها وتعهداتها العربية والدولية التى لا تتعارض مع استقلالها وسيادتها وذلك ضمن مبادئ وأحكام القانون الدولى والمواثيق الدولية.

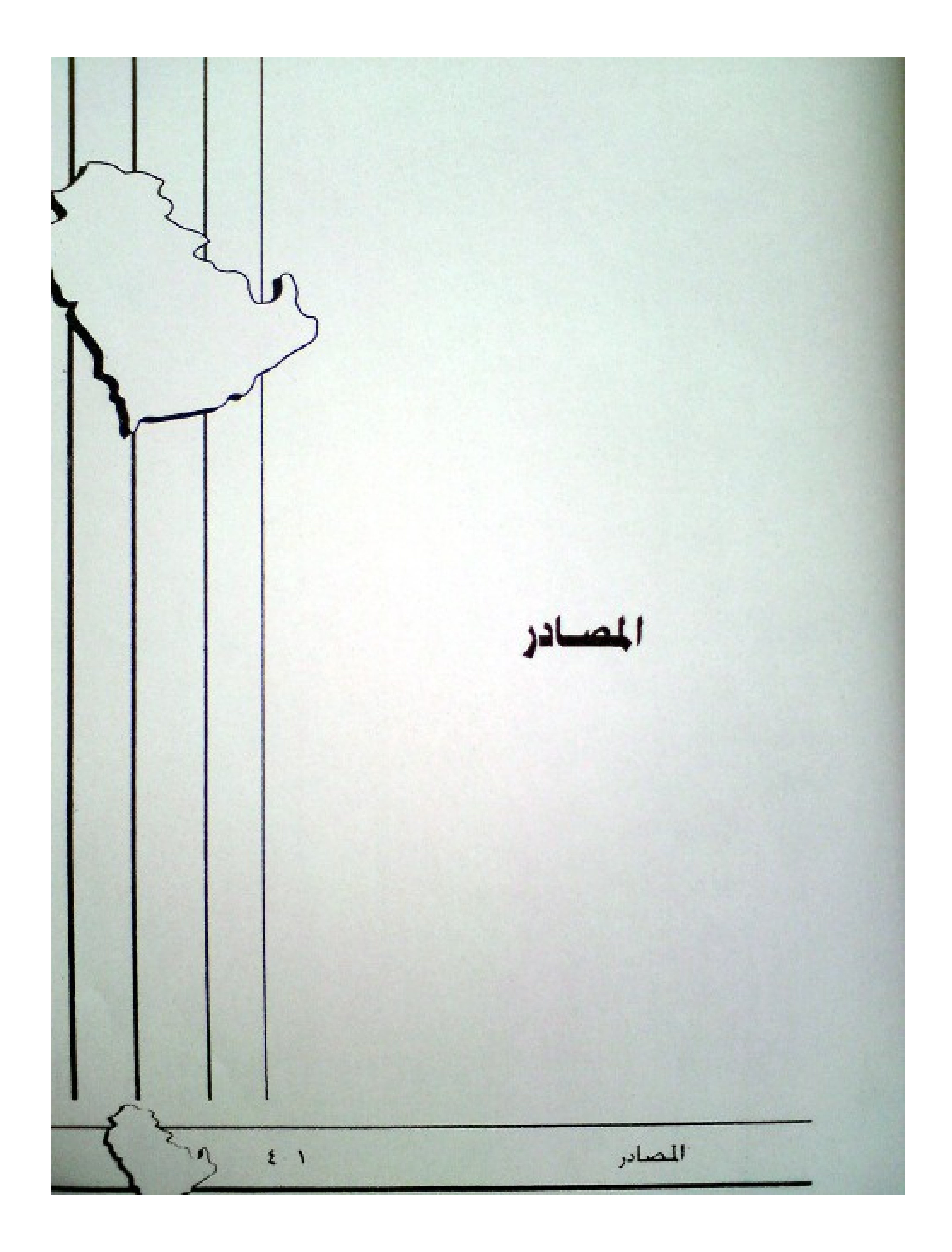
- الالتزام بميثاق الجامعة العربية وبميثاق هيئة الأمم المتحدة.

- العمل على بناء علاقات البحرين مع جاراتها دول وإمارات الخليج وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة التى يهمـها إقامة السلام وسط هذه المنطقة الحيوية من العالم.

- العمل على تنفيذ وتنظيم التعاون الاقتصادى والتجارى والفنى والمهنى مع دول المنطقة بما يضمن تصنيع وتطوير هذه المنطقة اقتصاديا.

- الإيمان الكامل بحـقوق شـعب فلسطين العـربى فى اسـترجـاع أراضيـه المغتـصبة والـعيش بأمان وطمـأنينة فى بلاده ووطنه، كمـا تؤيد البحـرين وتساند مطالب دول المواجهة باسترجاع أراضيها العربية المحتلة.

- أما على صـعيد السيـاسة العربيـة فإن دولة البحرين هى جـزء من الأمة العربيـة وستسـعى جاهدة فى تبنى أية فكرة جادة مـخلصة تؤدى إلى تحقـيق أمنية العرب الكبـرى فى الحرية والوحدة والسلام والإسـهام فى موكب الحضـارة وتقدم الإنسان، وانطلاقا من الإيمان بهذا المبدأ فإن البحرين حكومـة وشعبا تفتح ذراعيها لتبنى فكرة أى اتحاد جديد لـلإمارات حالما يقوم على قدميه ويتـرعرع، وعليه فإن إعلان حكومة البحـرين عن استقلالها التام بموجب هذا البـيان سوف لن يؤثر بأية حال على اسـتعدادها دوما فى الانضـمام إلى اتحاد الإمارات العـربية أو إلى دولة الإمارات العربية الجديدة حالما تدعى إليها فى المستقبل، وحالما تنشأ حكومتها ويقوم بناؤها على الأسس والمبادئ الدسـتورية السليمة التى يؤمن بهـا شعب هذه المنطقة العربية، والله نسأل أن يسدد خطانا ويوفقنا إلى سواء السبيل، وإلى ما فيه خير وتقدم ورفاهية وطننا وشعبنا.



المصادر

أولا : المصادر العربية

(أ) وثائق وتقارير رسمية وشبه رسمية :

- الجامعة العربية :

- تقارير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية خلال الفترة موضوع الدراسة وتشمل :

قضية عمان - العدوان البريطانى على البوريمى - مسألة البحرين - تقارير البعثات السياسية والفنية عن إمارات الخليج العربى - مقترحات خاصة بدعم العلاقات العربية بإمارات الخليج - مجموعة الوثائق الرسمية المتعلقة بالأزمة العراقية الكويتية .

- اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية - وثائق ونصوص - جمع وإعداد الدكتور لبيب شقير، وصاهب ذهب - معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٦٠ .

- دولة الإمارات العربية المتحدة :

- تقرير عن اتحاد الإمارات العربية - دائرة البحوث والنشر - أبوظبى ١٩٦٩ .

- دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج للأستاذ الدكتور وحيد رأفت - مستخرج من المجلد السادس والعشرين من المجلة المصرية للقانون الدولى - رسائل الجمعية المصرية للقانون الدولى - الرسالة ١٩ - القاهرة ١٩٧١ .

- العراق :

- حقيقة الكويت - ثلاثة مجلدات - وزارة الخارجية العراقية .

- الكويت - وزارة الإرشاد العراقية، بغداد ١٩٦١ .

- منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج، البصرة .

- بيان الأحزاب والمنظمات الوطنية فى العراق حول جزر الخليج الثلاث.

- تقرير عن مشاريع مصلحة الموانئ العراقية خاص بجزر الخليج ١١/١٢/١٩٧١ .

- مذكرة مقدمة من أبناء طنب الكبرى إلى الشيخ زايد بن سلطان حول عروبة جزر الخليج ٢٤/١٢/١٩٧٢،

- **قطر :**

- تقارير وزارة الصناعة والزراعة والنفط .

- قطر فى السبعينيات .

- مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدولة قطر - النظام الأساسى المؤقت للحكم - المذكرة التفسيرية - قانون رقم ٥/ ١٩٧٠ بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى - ملحق العدد ٦ من الدوحة أول صفر ١٣٩٠ هـ.

- **الكويت :**

- دليل الكويت - إصدار غرفة تجارة وصناعة الكويت.

- تقرير عن التعليم فى الكويت - إسماعيل القبانى ومتى عقراوى ١٩٥٥ .

- التقرير السنوى لدائرة الشئون الاجتماعية ١٩٧٥ .

- تقارير مكتب الكويت فى دبى عن النواحى التعليمية فى إمارات الساحل العمانى .

- **المملكة العربية السعودية :**

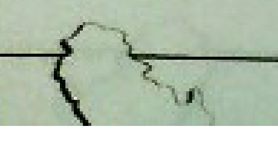
- التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية .

جـ ١ العرض التاريخى

جـ ٢ التذييلات - الخرائط

جـ ٣ الملاحق

القاهرة ١٩٥٥



(ب) مراجع عربية :

- إبراهيم عبدالكريم محمد

البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية . البحرين ١٩٧٠

- إبراهيم عبده

دولة الكويت الحديثة. القاهرة ١٩٦٢

- أبو بشير السالمى

نهضة الأعيان بحرية عمان . القاهرة

- الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت

ماذا يجرى فى خليجنا العربى؟. القاهرة ١٩٦٨

- أحمد فوزى

* عبدالكريم قاسم. . . القصة الكاملة

* قاسم والكويت. بيروت ١٩٦١

- أحمد قاسم البورينى

الإمارات السبع على الساحل الأخضر. بيروت ١٩٥٧

- أحمد محمود صبحى

البحرين ودعوى إيران. الإسكندرية ١٩٦٢

- أمين سعيد

الخليج العربى فى تاريخه السياسى ونهضته الحديثة، دار الكاتب العربى. بيروت.

- أمين عزالدين

عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول.

- بدر الدين عباس الخصوصى

دراسات فى التطور الاجتماعى والاقتصادى للكويت ١٩١٣ - ١٩٦١. الكويت ١٩٧٣

- بنواميشان (مترجم)

عبدالعزيز آل سعود - سيرة بطل ومولد مملكة، دار الكاتب العربي. بيروت ١٩٦٥

- توفيق السويدى

مذكراتى - نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية. بيروت ١٩٦٩

- ج.ب كلى (مترجم)

الحدود الشرقية للجزيرة العربية. الكويت ١٩٦٨

- جان جاك بيربى (مترجم)

الخليج العربى . بيروت ١٩٥٩

- جمال حمدان

بترول العرب - دراسة فى الجغرافيا البشرية. القاهرة ١٩٦٤

- جمال زكريا قاسم

* الخليج العربى - دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥. دار الفكر العربى ١٩٧٣

* الأصول التاريخية لقضية عمان

المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد ١٢ . القاهرة ٦٤/ ١٩٦٥

* موقف الكويت من التوسع السعودى فى نجد وسواحل الإحساء

المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد ١٧ . القاهرة ١٩٧١

* مختارات من وثائق الكويت والخليج العربى. الكويت ١٩٧٢

* الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى

دراسة فى أصول المشكلة وتطورها التاريخى، بحث ألقى فى المؤتمر الدولى للتاريخ. بغداد ١٩٧٣، المجلد العشرون من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٣

* اتحاد إمارات الخليج والطريق إلى الوحدة العربية

ملحق المصور بمناسبة مرور عام على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر ١٩٧٢

- جمعية الدفاع عن عروبة الخليج (البصرة)

التطور التاريخي والسياسي للخليج العربي - منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج

- حافظ وهبة

* شبه جزيرة العرب في القرن العشرين . القاهرة ١٩٥٦

* خمسون عاما في جزيرة العرب . القاهرة ١٩٦٠

- حسن سليمان محمود

الكويت في ماضيها وحاضرها . بغداد ١٩٦٧

- خليل كنه

العراق أمسه وغده. بيروت ١٩٦٦

- خيري حماد

قضايانا في الأمم المتحدة . بيروت ١٩٦٢

- دافيد هـ . فيني (مترجم)

بترول الصحراء . بيروت ١٩٦٠

- دائرة الإعلام (سلطنة عمان)

* عمان الماضي والمستقبل

* عمان اليوم

* سلطنة عمان. ١٩٧٢

- روبرت جيران لاندن (مترجم)

عمان منذ ١٨٥٦ - مسيرا ومصيرا . بيروت ١٩٧٠

- رياض نجيب الريس

صراع الواحات والنفط - همـوم الخـليج العـربى ١٩٦٨ - ١٩٧١ . بيروت ١٩٧٣

- راشد عبدالله الفرحان

مختصر تاريخ الكويت وعلاقته ببريطانيا والدول العربية . القاهرة ١٩٦٠

- زهرة ديكسون فريث (مترجم)

الكويت كانت (منزلى) دار الكاتب العربى . بيروت

- سليم طه التكريتى

الصراع على الخليج العربى . بغداد ١٩٦٦

- سيد نوفل

الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى.

* الكتـاب الأول : مدخل عـام ودراسـة للكويت . معـهـد البحـوث والدراسات العربية . القاهرة ١٩٦٧

* الكتاب الثانى : إمارات الساحل العمانى

معهد البحوث والدراسات العربية - الطبعة الثانية ١٩٧٢

- سيف مرزوق الشملان

من تاريخ الكويت . القاهرة ١٩٥٩

- شارل عيسوى ومحمد يجانه (مترجم)

اقتصاديات البترول فى الشرق الأوسط - مؤسسة سجل العرب ١٩٦٦

- شركة الزيت العربية الأمريكية

عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى -إدارة العـلاقات العامة- شعبة البحث . القاهرة ١٩٥٢

- صلاح الدين المختار

تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها - مجلدان. بيروت ١٩٥٧

- صلاح العقاد

* معالم التغيير فى دول الخليج العربى - معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة ١٩٧٢

* البترول : أثره فى السياسة والمجتمع العربى - معهد البحوث والدراسات العربية . القاهرة ١٩٧٣

* اتحاد إمارات الخليج - تقرير، السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧١

* الخليج العربى ونظرية الفراغ - السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧٣

* التيارات السياسية فى الخليج العربى. القاهرة ١٩٦٥

- عبدالله الحاتم

من هنا بدأت الكويت . دمشق ١٩٦٢

- عبدالحسين القطيفى

حقوق السيادة العربية على جزر الخليج الثلاث، دراسة ألقيت فى مؤتمر التاريخ الدولى . بغداد ١٩٧٣

- عبدالرحمن الباكر

من البحرين إلى المنفى... سنت هيلانه . بيروت ١٩٦٥

- عبدالعزيز حسين

محاضرات عن المجتمع العربى فى الكويت - معهد الدراسات العربية العالية . القاهرة ١٩٦٠

- عبدالفتاح حسن

القانون الدستورى فى الكويت . بيروت ١٩٧٠

- عبدالقادر زلوم

عمان والإمارات السبع.

- عبدالكريم أبا الجبل ورسول العسكر

إمارة الكويت . بغداد ١٩٥٢

- قدرى قلعجى

أضواء على تاريخ الكويت . بيروت ١٩٦٢

- لؤى بحرى

الأطماع الأجنبية فى جزيرة أبوموسى . بغداد ١٩٧٢

- مجلس بلدية دبى

دبى، لؤلؤة الساحل العربى

- مجيد خدورى

البحرين وإيران، العدد الأول من منشورات صوت البحرين. بيروت١٩٥٣

- محمد بن عبدالله السالمى وناجى عساف

عمان تاريخ يتكلم . دمشق ١٩٦٣

- محمد جواد العبوسى

البترول فى البلاد العربية - معهد الدراسات العربية . القاهرة ١٩٥٦

- محمد فاضل الجمالى

العراق الحديث، آراء ومطالعات فى شئونه المصيرية . بيروت ١٩٦٩

- محمود بهجت سنان

- تاريخ قطر العام . بغداد ١٩٦٦
- الكويت زهرة الخليج العربى . بغداد

- محمود سعيد المسلم

ساحل الذهب الأسود، دراسة تاريخية إنسانية لمنطقة الخليج العربى. بيروت ١٩٦٢

- محمود على الداود

محاضرات عن التطور السياسى الحديث لقضية عمان، معهد الدراسات العربية العالية . القاهرة ١٩٦٤

- مصطفى مراد الدباغ

قطر ماضيها وحاضرها . بيروت ١٩٦١

- مكتب إمامة عمان - القاهرة

* مؤامرات بريطانيا فى عمان والخليج العربى . القاهرة ١٩٥٦

* كفاح عمان . القاهرة ١٩٥٨

- مكتب الوثائق والدراسات (أبوظبى)

- أبوظبى بين الأمس واليوم. أبوظبى ١٩٦٩

- هارفى أوكونور (مترجم)

الأزمة العالمية فى البترول. القاهرة ١٩٦٧

- ولاتار جلمن (مترجم)

عراق نورى السعيد . بيروت ١٩٦٥

- يعقوب عبدالعزيز الرشيد

الكويت فى ميزان الحقيقة والتاريخ ١٩٦٣

- يوسف الفلكى

قضية البحرين بين الماضى والحاضر. القاهرة ١٩٥٣

ثانيا : المصادر الأجنبية

(جـ) وثائق منشورة

- United Nations Official Records.
- Question of Oman, Report of the Ad Hoc Committee on Oman U. N. General Assembly Distr General A/3846, 1965.
- The Relationship between the United Kingdom & Sultante of Muscat and Oman U. N. Official Records A/5846 annex XI.
- Explanatory Memorandum attached to the letter dated 29th sept. from ten Arab States addressed to the Secretary General, Assembly Agenda Item 79 Doc: A/4521.
- 15th Session. Item 70 Doc. A/4521.
- Draft Resolution recommended by the Special Political Committee at the 16th Session. Item 23 Doc. A/5010.
- Annual Reports of the Secretary General on the work of the Organistion.
- Security Council.
- Official Records of the Security Council 12th year supplement for July - August 1956 DGC 2 and add I 3865.
- Letter dated 18th July 1957 from the Sultan of Muscat to His Highness Consul General at Muscat - Verbatim Recorded to the seven hundred and eighty third meeting SPV 20 August, 1957.
- Report of the Personal Representative of the Secretary General in Charge of the Good Offices Mission, Bahrein S/997 30th. April, 1970.
- U. N. Office of Public Information.

- Year Book of the United Nations vol. 22, 1968.

- United Kingdom.

Arbitration Concerning Buraimi & Common Frontiers between Abu Dhabi and Saudi Arabia,

Memorial Submitted by the Government of the United Kingdom and Northern Ireland 2 vols. 1955.

- Trucial States Council, Development Office.

Trucial States census figures,

Tribal Population by State and Tribe.

(د) مراجع أجنبية

- Adamyiat, Feredoun,

Bahrein Islands, A Legal & Diplomatic Study of the British Iranian Controversy, New York, 1955.

- Arab Information Center.

The Question of Oman, An Analysis of British Omani Dispute, New York, 1957.

- Arabian American Oil Company.

* Summary of Middle East Oil Development, New York 1967.

* Arabian Oil & World Need, New York, 1948.

- Arabia.

Handbook published by the Arabian American Oil Company, Dahran. 1964.

- Anthony, John Duke.

The Union of the Arab Amirates, the Middle East Journal, Summer 1972 Middle East Instiute, Washington.

- Badeau, John, S.

- The American Approach to the Arab world, New York. 1966.

- AL Bahrna, Hussain.

The Legal Status of the Arabian Gulf States, Astudy of Their Treaty Relations & Their Internatoinal problems, University of Manchester, 1968.

- Berry, John, A.

Oil & Soviet Policy in the Middle East.

The Middle East Journal spring; 1972 vols. 26 No 2.

- Belgrave, Sir Charles.

* The Pirate Coast, London, 1966.

* Personal Columm, London, 1966,

- Belgrave, James.

Welcome to Bahrein 3rd ed. London, 1957.

- Campbell, John, C.

Defence of the Middle East.

Problems of American Policy, New York, 1953,

- Center For Strategic and International Studies, Georgetown University Washington D. C. Special Report series No 8, 1969.

The Gulf,

Implications of British withdrawal.

- Chanc, James, editor.

Conflict in the Middle East.

ثالثا : الدوريات العربية والأجنبية[1]

(أ) : العربية

الصحف

* الأنوار	لبنان
* البعث	سوريا
* البلاد	السعودية
* الثورة	العراق
* الحياة	لبنان
* الجزيرة	السعودية
* الدوحة	قطر «الجريدة الرسمية»
* الرأى العام	الكويت
* السياسة	الكويت
* العمل	لبنان
* الكويت اليوم	الجريدة الرسمية للكويت
* النهار	لبنان
* الأهرام	مصر
* الحوادث	لبنان
* البعثة	نشرة بيت الكويت الثقافية
* الرسالة	الكويت

(١) اعتمدنا فيما نشرته الصحافة العربية والأجنبية فى الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧١ على سجل الآراء حول الوقائع السياسية فى البلاد العربية - دار الأبحاث والنشر - بيروت.

المجلات

* روز اليوسف مصر
* السياسة الدولية مصر
* الطليعة مصر
* المجلة المصرية للدراسات التاريخية
* المصور مصر

(ب) الصحف والمجلات الأجنبية

- Daily Telegraph.
- Financial Times.
- The Observer.
- Middle East Journal, Middle East Institute, Washington.

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع	٩٦ / ٢٨٠٩
I. S. B. N الترقيم الدولي	977 - 10 - 0819 - 6